إتحاف فضلاء البشر
بالقراءات الأربعة عشر

تأليف
أحمد بن محمد بن عبد الغني البنا الدمياطي
المتوفى سنة (١١١٧ هـ)

تحقيق
الشيخ عبد الرحيم الطرهوني
تخصص في القراءات وعلوم القرآن الكريم
ومدرس القراءات والتجويد بالأزهر الشريف

الجزء الأول

دار الحديث

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنزل القرآن وشرَّفنا بحفظه وتلاوته، ومنَّ علينا بتجويده، وتحريره، وجعل ذلك من أعظم عباداته.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المقرئين والقارئين، القائل فيما يرويه عن رب العزة في حديثه الشريف: يقول الله - سبحانه وتعالى - «من شغله القرآن وذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين»[١] وفضل كلام الله - سبحانه وتعالى - على سائر الكلام كفضل الله - تعالى - على خلقه.

والقائل: «أقرأني جبريل القرآن على حرف فَرَاجَعْتُهُ فلم أزل أَسْتَزِيدُهُ فَيَزِيدُنِي حتى انتهى إلى سبعة أحرف» اهـ[٢].

فطوبى لمن أعرض عن كل شاغل يشغله عن تدبُّره ودراسته.

وبعد: فإن أشرف ما نطق به اللسان، وصُرِفَ إلى تَفهُّمِه الفكر والأذهان كلام العزيز الرحمن، وإن أولى ما قُدِّم من علومه علم قراءاته وترتيله.

فعلم القراءات القرآنية هو ذروة سنام العلوم القرآنية، وأعظمها على الإطلاق؛ وذلك لتعلقه بكتاب رب العالمين والعمل على حفظه من اللحن والخطأ، وقراءته بقراءاته الصحيحة المروية بالسند الصحيح عن النبي ﷺ.

ولأنه كتاب الله الكريم وفرقانه المبين الذي يفرق بين الحق والباطل وهو نبراس البشرية الهادي لها في الظلمات فإن أهل الضلال الخائضين في الظلمات تحروا نقضه وتربصوا له يبغون رفضه فقام لهم سدنة الحق من العلماء، فشمّروا عن ساعد الجد، وقاموا يدفعون عنه كل زيغ وضلال، ومن ثَم لم يحظ كتاب عبر تاريخ البشرية بمثل ما حظي به كتاب الله - تعالى - قراءة وحفظًا، وتجويدًا، وأداء، ورسمًا وضبطًا، وفهمًا واستنباطًا. فمن حيث قراءاته، اتجهت همم السلف من علماء الأمة إلى العناية بعلم القراءات القرآنية، رواية ودراية، فألَّفوا فيها التآليف البديعة، وصنفوا التصانيف المفيدة، مؤصِّلين أصوله، ومقعدِّين قواعده فكان

(١) رواه الترمذي (٥/ ١٨٤، رقم: ٢٩٢٦)، عن أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي حديث حسن.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٩٩، رقم: ٢٧١٧)، والبخاري (٣/ ١١٧٧، رقم: ٣٠٤٧)، ومسلم (١/ ٥٦١، رقم: ٨١٩)، وابن جرير في التفسير (١/ ١١)، وأخرجه أيضًا: البيهقي (٢/ ٣٨٤، رقم: ٣٨٠٣)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٢٢٠، رقم: ١٧٩٢)، وفي الصغير (١/ ٧١، رقم: ٨٨).

أول إمامٍ معتبر في جمع القراءات في كتاب، أبو عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين، على الاختلاف في ذلك. ثم تلاه من جاء بعده، فساروا على سَنَنه، فكثرت التآليف وانتشرت التصانيف، واختلفت أغراضهم بحسب الإيجاز والتطويل والتقليل.

ومن ثَم عزيزي القارئ الكريم أردنا أن نضع بين يديك هذا السفر الجليل:

إتحاف فضلاء البشر

في القراءات الأربعة عشر

وهو لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، الملّقب بشهاب الدين المشهور بالبنا الدمياطي.

ولد بدمياط ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وجوَّده، كما برع في علم القراءات ومبادئ العلوم المختلفة على مشايخ دمياط، ولما أراد المزيد من العلم رحل إلى القاهرة، فلازم علماءها، وتلقى عنهم سائر العلوم المختلفة من القراءات والحديث والفقه، والأصول، والتاريخ والسير، وسائر العلوم الشرعية والعربية، حتى وصل إلى ما لم يصل إليه نظراؤه من علماء عصره، ثم رحل بعد ذلك إلى الحجاز فحجَّ، وأقام هناك طلبًا للعلم، ثم رجع إلى دمياط ينشر العلم فيها ويستفيد منه العامة والخاصة، ثم عاد مرة ثانية إلى الحجاز فحجَّ وظل مقيمًا بالمدينة المنورة حتى توفاه الله تعالى لثلاث خلون من المحرم سنة سبع عشرة ومائة وألف ودفن بالبقيع.

وجمع البنا في كتابه هذا علوم القراءات: فكاد أن يكون هذا الكتاب جامعًا لعلوم القراءات كلها في كتاب واحد.

تحدث في أول كتابه على الأمور التالية:

١- عرَّف القراءات، وذكر أقسامها المختلفة، ثم عرَّف بعلماء القراءات الأربعة عشر، ورواتهم وطرقهم، وسبب نسبة القراءات إلى هؤلاء الأئمة بالذات.

٢- عقد فصلًا خاصا للحديث عن الرسم العثماني وضوابطه،وكل ما يتعلق بقواعد الرسم.

٣ كما عقد فصلا مستقلًا تحدث فيه عن آداب القرآن الكريم، وكيفية تلاوته وما ينبغي لقارئ القرآن والقراءات، وكيفية جمع القراءات، ومسلك السلف الصالح في ذلك.

٤ ثم أعقب ذلك كله ببيان أصول القراءات، وتوجيهها من حيث العربية، ثم أعقب ذلك بالفرش، وهو ما يخص كل سورة من سور القرآن الكريم على حدة.

٥ ثم يذكر المؤلف عند البدء بالسورة اسمها وكونها مكية أو مدنية ثم يثني بالفواصل وعدد الآيات والاختلاف فيها موجهًا القراءات من حيث اللغة والإعراب.. إلخ.

كما أنه اهتم في كتابه هذا بالتوجيه، وكذا بالتفسير، كما أنه اعتنى عناية بالغة بالأحكام الفقهية.

ولقد أخرجنا كتابنا هذا في ثوب قشيب فيه من الجدة ما يثلج الصدور، وهو عون للقاري المبتدي وتذكرة للمقري المنتهي، يُعين العقول على فهم هذا العلم الجليل، وإدراك مبهمه، وإيضاح ما استغلق منه، وكان منهجنا في هذا السفر ما سنوضحه فيما يلي:

منهج العمل بكتابنا هذا:

١ قمنا بنسخ الأصول المتوفرة لدينا على ما يوافق قواعد الإملاء الحديثة.

٢ أثبتنا علامات الترقيم والأقواس حسب المتعارف عليه الآن.

٣ نظمنا النص على نسق واحد من أوله إلى آخره بما يفيد فهم النص فهمًا جيدًا، فتظهر معانيه ودلالاته واضحة جلية.

٤ وقع في بعض نصوص كتابنا أخطاء لغوية، وفي بعضها الآخر إسقاط في نص القرآن، فقد قمنا بإصلاح ذلك كله داخل النصوص؛ وذلك لكونها من أخطاء النساخ.

٥ عُنينا عناية بالغة بمقابلة أسماء الأعلام، وكذا المادة التراجمية الواردة عنهم، ومقابلتها بما احتوته أمهات كتب التراجم المعنية بها، ولا سيما كتب تراجم القراء، فإذا وجدناها متفقة معها سكتنا، ولم نعلق على صحة الاسم أو المادة، أما إذا وجدنا خلافا فقد عُنينا بالتعليق عليه، ورجّحنا الصواب بعد التحليل، وأحلنا على الموارد التي أدت إلينا هذا الترجيح.

٦ ترجمنا للأعلام؛ تتميمًا لعموم النفع.

٧ بيّنا المصطلحات الواردة بكتابنا هذا؛ شارحين لها ومعلقين عليها.

٨ ذكرنا معاني الكلمات الغريبة التي تحتاج إلى شرح وإيضاح.

٩ جعلنا ترقيم الآيات القرآنية ضمن مادة كتابنا، ولم نجعلها في الهامش؛ وذلك لعدم ثقل الهوامش، كما ذكرنا أرقام الآيات عند ورود كل سورة بجانبها ولم نذكرها بالهامش إلا في حالة إشارة المؤلف إلى ورود حرف ما بمواضع عديدة، فعند ذلك فقط نشير إلى أرقام تلك الآيات في الهامش.

١٠ وأما القسم الخاص بفرش السور داخل كتابنا فإننا اكتفينا فيه بذكر رقم الآية

بجانبها اعتمادًا منا على أن المصنف يناقش آيات سورة واحدة، فلا داعي لتكرار اسم السورة إلا إذا دعت الحاجة إلى عكس ذلك.

١١- في ضبط الآيات القرآنية، قمنا بضبطها على ما يوافق قراءة حفص عن عاصم إلا إذا عمد المصنف إلى غير ذلك.

١٢- خرجنا القراءات القرآنية على الكتب المعنية بها من كتب القراءات، وكتب حُجج القراءات وعللها، وكتب إعراب القرآن، والتفاسير، وكل ما له صلة بذلك.

١٣- نّبهنا على القراءات الشاذة الواردة بكتابنا هذا.

١٤- وضعنا في صدر كل صفحة من أول الكتاب إلى آخره عناوين متكررة بخط فاصل، توضح للقارئ في أي مكانٍ هو من الكتاب.

١٥- عرضنا النص وأخرجناه بصورة تعين القارئ وتسهل عليه الرجوع إلى ما يريد.

١٦- قمنا بعمل الفهارس التي تعين على الاستفادة من كتابنا.

وفي الخاتمة فاللهَ أسألُ أن يكتبَ السداد والرشاد، وأن يُلْهِمَ الإخلاص في القول والعمل، فإن أصبت فذلك الفضل من الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

وصلِّ اللهم وسلِّم وبارك على عبدك ونبيك محمد ﷺ.

المحقق

عبد الرحيم الطرهوني

سوهاج في الثالث عشر من ربيع أول سنة ١٤٣٠هـ

الموافق: التاسع من مارس سنة ٢٠٠٩م

الفصل الأول

أولا: تعريف القراءات:

القراءات: جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر قرأ، يقال: قرأ فلان يقرأ، قراءة، وقرآنًا، بمعنى تلا، فهو قارئ.

وفي الاصطلاح: علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم، من تخفيف، وتشديد واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف(١).

وذلك أن القرآن نُقل إلينا لفظه ونصه كما أنزله الله تعالى على نبينا محمد ﷺ، ونقلت إلينا كيفية أدائه كما نطق بها الرسول ﷺ وفقًا لما علمه جبريل، وقد اختلف الرواة الناقلون فكل منهم يعزو ما يرويه بإسناد صحيح إلى النبي ﷺ (٢).

ثانيًا: الدليل على مشروعيتها:

لقد تواتر الخبر عن رسول الله ﷺ بأن القرآن الكريم أنزل على سبعة أحرف.

روى ذلك من الصحابة رضوان الله عليهم ما يقرب من اثنين وعشرين صحابيًا، سواء كان ذلك مباشرة عنه ﷺ أو بواسطة.

والصحابة الذين وردت عنهم الأحاديث الواردة في هذا الشأن هم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وأبو هريرة، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وعمرو بن العاص، وعبد الله بن عباس، وحذيفة بن اليمان، وعبادة بن الصامت، وسليمان بن صرد، وأبو بكرة الأنصاري، وأبو طلحة الأنصاري، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب، وأبو جهيم الأنصاري، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن عبد القاري، والمسور بن مخرمة، وأم أيوب الأنصارية.

وهذا قبس من الأحاديث الدالة على نزول القراءات:

الحديث الأول: عن ابن شهاب (ت١٢٤هـ)(٣) قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله (ت:

---

(١) لمحات في علوم القرآن، محمد الصباغ (ص:١٠٧).

(٢) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، د: محمد سالم محيسن (ص: ٦٦).

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب، أبو بكر الزهري، أول من دون في الحديث، وأحد الفقهاء الأعلام التابعين بالمدينة المنورة (ت١٢٤هـ)

=

٩٨هـ)[١]، أن عبد الله بن عباس حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل -عليه السلام- على حرف واحد فراجعته، فلم أزل أستزيده، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف» اهـ[٢].

الحديث الثاني: عن ابن شهاب (ت١٢٤هـ) قال: أخبرني عروة بن الزبير (ت٩٨هـ) أن المسور بن مخرمة (ت٦٤ هـ)[٣]، وعبد الرحمن بن عبد القاري (ت٨٠ هـ)[٤]، حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب (ت ٢٣هـ) يقول: (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فكدت أساوره في الصلاة[٥]، فتصبرت حتى سلم[٦] فلببته بردائه[٧]، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله –ﷺ ، فقلت:كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها عليها، فقال رسول الله ﷺ لعمر: (أرسله)، فأرسلته، فقال لهشام: (اقرأ يا هشام)، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: (كذلك أنزلت)، ثم قال: (اقرأ يا عمر)، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: (كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه) واللفظ للبخاري اهـ[٨].

=

انظر: وفيات الأعيان (١/ ٥٧١)، تذكرة الحفاظ (١/١٠٢)، غاية النهاية (٢/٢٦٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥).

(١) هو عبيد الله بن عتبة بن مسعود الهلالي أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، وأحد علماء التابعين (ت٩٨ هـ) على خلاف. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٣٤١)، تذكرة الحفاظ (١/ ٧٤).

(٢) رواه البخاري (٦ / ١٠٠).

(٣) هو المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب القرشي الزهري، صحابي (ت٦٤هـ).انظر: الإصابة (٣/٤١٩)، تهذيب التهذيب (١٠ / ١٥١).

(٤) من خيرة علماء المدينة ومن التابعين الأجلاء (ت٨٠هـ) على خلاف بين الطبقات الكبرى (٥/٥٧)، وتهذيب التهذيب (٦ /٢٢٣).

(٥) أي: أواثبه وأقاتله، يقال: ساور فلانٌ فلانا: إذا وثب إليه وأخذ برأسه.

(٦) أي: تكلفت الصبر، وأمهلته حتى فرغ من صلاته.

(٧) أي: جمعت ثيابه عند صدره ونحره، مأخوذ من اللبة بفتح اللام، وهي المنحر.

(٨) رواه البخاري (٦ / ١٠٠)، ومسلم (٢ / ٢٠٢)، والترمذي (١١ / ٦١)، وأبو داود (٢ / ١٠١).

الحديث الثالث: عن أم أيوب بنت قيس الخزرجية الأنصارية رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: (نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أصبت) اهـ[١].

ثالثًا: أنواع القراءات، وبيان حكم كل نوع:

هذا بيان لما ذكره العلماء في هذه القضية:

١- قال أبو الفتح عثمان بن جني (ت٢٩٢هـ):

القراءات على ضربين:

الأول: ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار.

والثاني: ضرب تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذًا أي خارجًا عن قراءة القراء السبعة[٢].

٢- قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ):

إن جميع ما روي من القرآن على ثلاث أقسام:

القسم الأول: يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه:

١- أن ينقل عن الثقات عن النبي ﷺ.

٢- أن يكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغًا.

٣- أن يكون موافقا لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع بصحته، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف، وكفر من جحده.

القسم الثاني: ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين:

العلة الأولى: أنه لم يؤخذ بإجماع، وإنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٢/ ١٦١) نقلا عن المرشد الوجيز (ص: ٨٧) الهامش.
(٢) المحتسب، لابن جني (١/ ٣٢).

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع بصحته، وما لم يقطع بصحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، ولبئس ما صنع إذا جحده.

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية. فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف اهـ.

(٣) قال جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ):

إن القراءات ستة أنواع:

النوع الأول: المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

والنوع الثاني: المشهور: وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعد من الغلط، ولا من الشذوذ.

فهذا يقرأ به على ما ذكر ابن الجزري.

والنوع الثالث: الآحاد: وهو ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا لا يقرأ به.

والنوع الرابع: الشاذ: وهو ما لم يصح سنده[1].

والنوع الخامس: الموضوع: كقراءات الأوزاعي.

والنوع السادس: المدرج: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير. اهـ.

قال الدكتور: محمد محمد سالم محيسن[2].

---

(١) أول من تتبع الشاذ هارون بن موسى الأعور البصري المتوفي قبل سنة (٢٠٠هـ). اهتم بهذه المسألة كثير من العلماء فوضعوا فيها العديد من المصنفات ومنها:

١- (الشواذ في القراءات لابن مجاهد) وشرحه ابن جني في المحتسب.

٢ (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات) والإيضاح عنها. لابن جني (ت٣٩٢هـ).

٣ (المحتوي في القراءات الشواذ)، للداني (ت٤٤٤هـ). انظر مقدمة كتاب: (التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن) للصفراوي، تحقيق د: أحسن سخاء بن محمد أشرف الدين.

(٢) انظر: الهادي إلى تفسير القرآن الكريم، للدكتور: محمد سالم محيسن (ص: ٨٦، ٨٧).

أرى أن القراءات تنقسم قسمين:

القسم الأول: أي القراءات الصحيحة تحته نوعان:

النوع الأول: القراءات المتواترة، وهي ما وافقت اللغة العربية، والرسم العثماني، ونقلت بطريق التواتر.

ويندرج تحت هذا النوع معظم القراءات التي وصلتنا[١].

والنوع الثاني: القراءات المشهورة: وهي ما وافقت اللغة العربية.

ويندرج تحت هذا النوع بعض كلمات مخصوصة ضمن قراءات الأئمة العشرة. وحكم هذا القسم بنوعيه: أنه يجب اعتقاد أنه القرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ الثابت في العرضة الأخيرة، المتعبد بتلاوته، ويحرم جحوده، ومن أنكره أو أنكر بعضه فقد كفر بما أنزل على نبينا محمد ﷺ.

والقسم الثاني: أي القراءات الشاذة، تحته أربعة أنواع:

النوع الأول: الآحاد: والمراد به ما وافق اللغة العربية، والرسم العثماني، ونقل بطريق الآحاد، ولكنه مع ذلك لم يشتهر، ولم يستفض بين رجال القراءات المعنيين بهذا العلم.

والنوع الثاني: الشاذ: وهو ما فقد أحد الأركان الثلاثة، أو معظمها.

والنوع الثالث: المدرج: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، مثل قراءة سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه.

(وله أخ أو أخت من أم)[٢].

والنوع الرابع: الموضوع: كقراءات الأوزاعي.

رابعًا: السبب في تعدد القراءات:

من يمعن النظر في طبيعة الأمة العربية ذات القبائل المتعددة واللهجات المتباينة، يستطيع أن يتوصل من خلال ذلك إلى عدة أشياء تعتبر سببًا موجبًا إلى أن يسأل الرسول ﷺ

---

(١) وهي قراءات الأئمة العشرة.

(٢) وهذه من القراءات الشاذة التي قيلت على وجه التفسير وليست قراءة قرآنية أما القراءة المعتمدة فهي قوله ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ﴾ [النساء: ١٢].

ربه -عز وجل- أن ينزل عليه القرآن بأكثر من حرف حتى وصل إلى سبعة أحرف.

ولعل أهم الأسباب في تعدد القراءات تتمثل في: إرادة التخفيف، والتيسير على هذه الأمة تمشيًا مع قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧].

لأنه لو أرادت كل قبيلة من القبائل العربية أن تقرأ بلهجة تختلف عن لهجتها التي اعتادتها لاشتد ذلك عليها، فأراد الله -تعالى- برحمته الواسعة أن يجعل لهذه القبائل متسعًا وتيسيرًا في قراءة القرآن الكريم، فأنزل القرآن على سبعة أحرف.

خامسًا: فوائد تعدد القراءات:

من أهم هذه الفوائد ما يلي:

١- منها: ما يكون لبيان حكم مجمع عليه مثل قراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) فهذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا: الإخوة لأم، وهذا حكم شرعي متفق عليه[(١)].

٢- ومنها: ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة ﴿يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بالتخفيف والتشديد، وهما قراءتان صحيحتان[(٢)].

فالأولى الجمع بينهما؛ وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها، وتغتسل.

٣- ومنها: ما يكون من أجل الاختلاف بين حكمين شرعيين، كقراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، بالخفض، والنصب[(٣)] فبينهما النبي ﷺ فجعل المسح للابس الخفين، والغسل لغيره.

٤- ومنها ما يكون حجة لترجيح قول لبعض الفقهاء، كقراءة ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] بحذف الألف التي بعد اللام، وهي قراءة حمزة، والكسائي: إذ اللمس يطلق على الجس باليد، قاله ابن عمر وعليه الإمام الشافعي، وألحق به الجس بباقي البشرة، ويرجحه قول الله -تعالى- ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧]، أي: مسوه وعن ابن عباس -رضي الله عنهما

(١) وهي قراءة شاذة وغير متواترة.

(٢) المهذب في القراءات العشر وتوجيهها،د: محمد سالم محيسن (١ / ٩١).

(٣) والقراءتان متواترتان، انظر: الميسر في القراءات الأربعة عشر، للشيخ محمد فهد خاروف (ص: ١٠٨).

المراد به: الجماع.

❁ بدء نزول القراءات:

هناك رأيان في هذه القضية:

الرأي الأول: أن القراءات نزلت بمكة المكرمة.

والدليل على ذلك الكثير من القرائن: منها قول النبي ﷺ: (أقرأني جبريل على حرف واحد فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)[1] اهـ.

فهذا الحديث وغيره من الأحاديث الواردة في الدليل على نزول القراءات كلها تفيد أن القراءات نزلت بمكة المكرمة منذ بدأ نزول القرآن الكريم على الهادي البشير ﷺ.

الرأي الثاني: يفيد أن القراءات نزلت بعد الهجرة في المدينة المنورة، بسبب سماعهم قراءات بحروف لم يتلقوها من الرسول ﷺ وكل ذلك بالمدينة لا في مكة، ومن الأحاديث الواردة في ذلك الحديث الوارد سالف الذكر.

❁ تعقيب وترجيح:

يرى الأستاذ الدكتور: محمد سالم محيسن أن القول الأول الذي يرى أن القراءات نزلت بمكة المكرمة هو القول الراجح الذي تطمئن إليه النفس.

والدليل على ذلك: أن معظم سور القرآن الكريم -وعددها ثلاث وثمانون سورة- نزلت بمكة المكرمة، ومما لا شك فيه أنها نزلت بالأحرف السبعة؛ لأنه لم يثبت بسند قوي ولا ضعيف أنها نزلت مرة ثانية بالمدينة المنورة، فعدم نزولها مرة ثانية دليل على أنها عندما نزلت بمكة إذا نزلت مشتملة على الأحرف السبعة.

والدليل على ذلك: أن معظم سور القرآن الكريم -وعددها ثلاث وثمانون سورة- نزلت بمكة المكرمة، ومما لا شك فيه أنها نزلت بالأحرف السبعة؛ لأنه لم يثبت بسند قوي ولا ضعيف أنها نزلت مرة ثانية بالمدينة المنورة، فعدم نزولها مرة ثانية دليل على أنها عندما نزلت بمكة إنما نزلت مشتملة على الأحرف السبعة.

أما القول الثاني الذي يري أن القراءات نزلت بالمدينة المنورة، فأرى أنه مرجوح؛ لأنه

(١) رواه البخاري (٦ / ١٠٠).

يعترض عليه بالدليل الذي تقدم على صحة القول الأول. اهـ[١].

سادسًا: تراجم القراء العشر:

❁ الإمام الأول: نافع المدني (ت ١٦٩هـ):

هو: أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أصله من أصفهان، كان شديد سواد اللون، وكان حليف حمزة بن عبد المطلب وأخيه العباس. قال عنه الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ): نافع إمام الناس في القراءة: اهـ[٢].

وقال أحمد بن هلال المصري: قال لي الشيباني، قال لي رجل ممن قرأ على نافع: إن نافعًا كان إذا تكلم يشم من فيه رائحة ا□سك، فقلت له: يا أبا عبد الله، يا أبا رويم أتتطيب كلما قعدت تقرئ؟ قال: ما أمس طيبًا ولكني رأيت النبي ﷺ وهو يقرأ في ّفي فمن ذلك أشم من في هذه الرائحة اهـ[٣].

وكان- رحمه الله تعالى- صاحب دعابة وطيب أخلاق. قال عنه ابن مع□: كان ثقة، وقال أبو حاتم كان صدوقًا[٤].

وقد انتهت إلى الإمام نافع رئاسة الإقراء بالمدينة المنورة، وأقرأ بها أكثر من سبعين سنة.

قال عنه الذهبي (ت٧٤٨هـ) حدثنا ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) عن محمد بن إسحاق (ت٢٩٠هـ) عن أبيه قال: لما حضرت نافعًا الوفاة قال له أبناؤه: أوصنا، قال: اتقوا ا□ وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين.

ولد الإمام نافع سنة (٧٠هـ) سبعين هجرية، وتوفي بالمدينة ا□نورة سنة (١٦٩هـ) تسع وستين ومائة من الهجرة- رحمه الله تعالى-[٥].

❁ الإمام الثاني: ابن كثير (ت١٢٠هـ):

---

(١) نقلًا عن كتاب الهادي إلى تفسير القرآن الكريم.
(٢) انظر: معرفة القراء (١/ ٩٠).
(٣) انظر: معرفة القراء (١/ ٩٠).
(٤) انظر: معرفة القراء (١/ ٩٢).
(٥) انظر: معرفة القراء (١/ ٩٢).

هو: عبد الله بن كثير بن عمر بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمز المكي.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان ابن كثير إمام الناس في القراءة بمكة المكرمة لم ينازعه فيها منازع اهـ[١].

وقال الأصمعي (ت٢١٥هـ) قلت لأبي عمرو بن العلاء البصري: قرأت على ابن كثير؟ قال: نعم ختمت على ابن كثير بعد ما ختمت على مجاهد وكان أعلم بالعربية من مجاهد وكان فصيحًا، بليغًا، مفوهًا، أبيض اللحية، طويلًا، أسمرا، جسيمًا يخضب الحناء، عليه السكينة والوقار. اهـ[٢].

ولد ابن كثير سنة (٤٥هـ) خمسين وأربعين، وتوفي سنة (١٢٠هـ) عشرين ومائة هجرية - رحمه الله تعالى .

❁ الإمام الثالث: أبو عمرو ابن العلاء البصري (ت١٥٤هـ):

هو: زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي، البصري، وقيل: اسمه كنيته، وكان إمام البصرة، ومقرئها.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالعربية، والقرآن، مع الصدق، والثقة، والأمانة، والدين.

وقال وكيع: قدم أبو عمرو بن العلاء الكوفة فاجتمعوا إليه كما اجتمعوا على هشام بن عروة اهـ.

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ): كان أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات، والعربية، وأيام الناس والشعر، وأيام العرب. اهـ[٣].

وقال ابن معين: أبو عمرو بن العلاء ثقة اهـ[٤].

ولد أبو عمرو بن العلاء بمكة المكرمة سنة (٦٨هـ)، وقيل سنة (٦٥ هـ)، وتوفي

---

(١) انظر: معرفة القراء (١/ ٧١).
(٢) انظر: النشر (١/ ١٢٠، ١٢١).
(٣) انظر: معرفة القراء (١/ ٨٥).
(٤) انظر: معرفة القراء (١/ ٨٦).

بالكوفة سنة (١٥٤هـ) أربع وخمسين ومائة من الهجرة[١].

❁ الإمام الرابع: ابن عامر الشامي (ت ١١٨هـ):

هو: عبد ◻ بن عامر الشامي اليحصبي، وهو من التابع◻، قال ابن عامر عن نفسه: ولدت سنة ثمان من الهجرة، بضيعة يقال لها رحاب، وقبض رسول الله ﷺ ولي سنتان اهـ[٢].

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ): كان ابن عامر إمامًا كبيرًا، وتابعًا جليلًا، وعالمًا شهيرًا، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين، وجمع له بين الإمامة، والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، وقد أجمع الناس على قراءته، وعلى تلقيها بالقبول[٣].

وقال عنه أحمد بن عبد الله العجلي: ابن عامر الشامي ثقة[٤].

توفي ابن عامر بدمشق سنة (١١٨هـ) ثمان عشرة ومائة هجرية رحمه الله تعالى

❁ الإمام ا◻امس: عاصم الكوفي (ت١٢٧هـ):

هو: عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي، ويكنى أبا بكر وهو من علماء التابعين. قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان عاصم هو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي (ت٧٣هـ) ثم قال: وقد رحل الناس إليه للقراءة، وكان قد جمع بين الفصاحة والإتقان، والتحرير، والتجويد، وكان أحسن الناس صوتًا بالقرآن. اهـ[٥].

وقال أبو بكر بن عياش: لا أحصي ما سمعت أبا إسحاق السبيعي يقول: ما رأيت أحدًا أقرأ للقرآن من عاصم. اهـ[٦].

---

(١) انظر: ا◻هذب (١/ ٧).
(٢) انظر: النشر، بتحقيق الدكتور: محيسن (١/ ٧).
(٣) انظر: النشر (١/ ١٤٤).
(٤) انظر: معرفة القراء (١/ ٦٩).
(٥) انظر: النشر (١/ ١٥٥).
(٦) انظر: النشر (١/ ١٥٥).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم فقال: رجل صالح ثقة اهـ[١].

وقال ابن عياش: دخلت على عاصم وقد احتضر فجعل يردد هذه الآية يحققها كأنه في الصلاة ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢] اهـ[٢].

توفي الإمام عاصم بالكوفة سنة (١٢٧ هـ) سبع وعشرين ومائة هجرية رحمه الله

❁ الإمام السادس: حمزة الكوفي (ت ١٥٦هـ):

هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، ويكنى أبا عمارة.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) كان حمزة إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش وكان ثقة، كبيرًا، حجة، رضيا، قيما بكتاب الله، مجودًا عارفًا بالفرائض والعربية، حافظًا للحديث، ورعًا، عابدًا، خاشعًا، ناسكًا، زاهدًا، قانتًا لله تعالى لم يكن له نظير.

ثم قال ابن الجزري: وكان حمزة يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، ويجلب الجبن والجوز من العراق إلى الكوفة. اهـ[٣].

وقال لحمزة الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى شيئان غلبتنا عليهما، لسنا ننازعك عليهما: القرآن، والفرائض اهـ[٤].

وقال حمزة عن نفسه: ما قرأت حرفًا من كتاب الله تعالى إلا بأثر اهـ[٥].

ولد حمزة سنة (٨٠ هـ) ثمانين، وتوفي في خلافة أبي جعفر المنصور (ت١٥٦هـ) سنة ست وخمسين ومائة رحمه الله تعالى .

❁ الإمام السابع: الكسائي الكوفي (ت١٨٩هـ):

هو: علي بن حمزة النحوي، ويكنى أبا الحسن، وقيل له الكسائي من أجل أنه أحرم في كساء.

---

(١) انظر: النشر (١/ ١٥٥).
(٢) انظر: النشر (١/ ١٥٥).
(٣) انظر: النشر (١/ ١٦٦).
(٤) انظر: النشر (١/ ١٦٦).
(٥) انظر: معرفة القراء (١/ ٩٥).

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان الكسائي إمام الناس في القراءة في زمانه، وأعلمهم بالقراءة. اهـ[١].

وقال أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ): اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ. اهـ[٢].

وقال الذهبي: (ت٧٢٨هـ): انتهت إلى الكسائي الإمامة في القراءة بعد وفاة شيخه حمزة وكذا في العربية اهـ[٣].

توفي الكسائي ببلدة يقال لها رنبوية بالري سنة (١٨٩ هـ) تسع وثمانين ومائة.

ولما توفي كل من الكسائي ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة قال هارون الرشيد: دفنا النحو والفقه معًا بالري[٤].

❁ الإمام الثامن: أبو جعفر المدني (ت١٢٨هـ):

هو: يزيد بن القعقاع المخزومي المدني. قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان أبو جعفر تابعيًا كبير القدر، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة. اهـ[٥].

وقال يحيى بن معين: كان أبو جعفر إمام أهل المدينة. وكان ثقة اهـ[٦].

❁ الإمام التاسع: يعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ):

هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان يعقوب إمامًا كبيرًا، ثقة، عالمًا، صالحًا، دينًا،

(١) انظر: النشر (١/١٧٢).
(٢) انظر: معرفة القراء (١/١٠٢).
(٣) انظر: معرفة القراء (١/ ١٠١).
(٤) انظر: معرفة القراء (١/ ١٠٧).
(٥) انظر: النشر (١/١٧٨).
(٦) انظر: النشر (١/١٧٨).

انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو بن العلاء وكان إمام جامع البصرة سنين عدة اهـ[١].

وقال أبو حاتم السجستاني: يعقوب أعلم من رأيت بالحروف، والاختلاف في القراءات، وعللها، ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن، وحديث الفقهاء. اهـ.

وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ): يعقوب صدوق[٢].

وقال علي بن جعفر السعدي: كان يعقوب أقرأ أهل زمانه، وكان لا يلحن في كلامه[٣].

توفي يعقوب في ذي الحجة سنة (٢٠٥هـ) خمس ومائتين من الهجرة رحمه الله تعالى[٤].

❁ الإمام العاشر: خلف البزار (ت٢٢٩هـ):

هو: أبو محمد خلف بن هشام البزار البغدادي، ولد سنة (١٥٠هـ) خمسين ومائة، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وكان إمامًا كبيرًا، عالمًا، ثقة، زاهدًا، عابدًا[٥].

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): قال أبو بكر بن أشتة: إن خلف البزار خالف شيخه حمزة يعني في اختياره في مائة وعشرين حرفًا. اهـ.

ثم قال ابن الجزري: لقد تتبعت اختيار خلف فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، ولا عن حمزة، والكسائي، وأبي بكر شعبة إلا في حرف واحد، وهو قوله تعالى ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]. قرأها حفص، والجماعة (وحرام) بالألف[٦].

توفي خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين رحمه الله تعالى

(١) انظر: النشر (١/١٧٨).
(٢) انظر: معرفة القراء (١/ ١٣٠).
(٣) انظر: معرفة القراء (١/١٣١).
(٤) انظر: النشر (١/١٨٦).
(٥) انظر: النشر (١/١٩١).
(٦) في كلمة (وحرام) قراءتان صحيحتان: الأولى قراءة كل من شعبة، وحمزة، والكسائي (وحرم) بكسر الحاء، وسكون الراء، وحذف الألف. والثانية: قراءة باقي القراء العشرة (وحرام) بفتح الحاء، والراء، وألف بعد الراء، انظر: المهذب في القراءات العشر (٢/ ١٦٤).

❁ تاريخ الرواة:

راويا الإمام الأول نافع: قالون، وورش:

فأما قالون (ت٢٢٠هـ) فهو: عيسى بن مينا المدني معلم العربية، ويكنى أبا موسى، وقالون لقب له، يروى أن نافعًا لقبه به لجودة قراءته، لأن قالون بلسان الروم: جيد. وكان قالون قارئ المدينة، ونحويها، وكان أصم لا يسمع البوق فإذا قرئ عليه القرآن يسمعه.

قال قالون عن نفسه: قرأت على نافع قراءته غير مرة، وكتبتها عنه، توفي قالون سنة عشرين ومائتين- رحمه الله تعالى[١].

وأما ورش (ت١٩٧هـ) الراوي الثاني عن نافع: فهو: عثمان بن سعيد المصري، ويكنى أبا سعيد، وورش لقب له، ونافع هو الذي لقبه به لشدة بياضه.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): رحل ورش من مصر إلى المدينة المنورة ليقرأ على نافع فقرأ عليه أربع ختمات في سنة (١٥٥هـ) خمس وخمسين ومائة، ورجع إليمصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، مع براعته في العربية، ومعرفته بالتجويد، وكان حسن الصوت. اهـ[٢].

وقال الذهبي (ت٧٢٨هـ) كان ورش أشقر، سمينًا، مربوعًا، يلبس مع ذلك ثيآبا متواضعة، وإليه انتهت رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. اهـ[٣].

توفي ورش سنة سبع وتسعين ومائة من الهجرة رحمه الله تعالى

راويا الإمام الثاني ابن كثير: البزي وقنبل:

فأما البزي (ت٢٥٠هـ) فهو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة[٤] المؤذن المكي، ويكنى أبا ا□سن.

---

(١) انظر: النشر (١/١١٣).

(٢) انظر: النشر (١/ ١١٣).

(٣) انظر: معرفة القراء (١/ ١١٦).

(٤) قال البخاري: اسم أبي بزة: بشار مولى عبد الله بن السائب المخزومي، وأبو بزة فارسي. وقيل همذاني أسلم على يد السائب بن صفي المخزومي. انظر: معرفة القراء (١/ ١٤٣).

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان البزي إمامًا في القراءة، محققًا، ضابطًا، متقنًا لها، ثقة فيها، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام. اهـ[١].

وقال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): حدثنا فارس بن أحمد، عن أحمد بن محمد ابن أبي بزة قال: قرأت على عكرمة بن سليمان (ت١٩٨) هـ فلما بلغت والضحى قال: كبر، قرأنا على عبد الله بن كثير فقال لنا كبر، فإني قرأت على مجاهد فقال لي: كبر، قرأت على ابن عباس فقال لي: كبر، قرأت على أبي بن كعب فقال لي: كبر، قرأت على النبي ﷺ فقال لي: كبر اهـ.رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٠٤)[٢].

ولد البزي سنة (١٧٠ هـ) سبعين ومائة، وتوفي سنة (٢٥٠ هـ) خمسين ومائتين هجرية - رحمه الله تعالى

وأما قنبل (ت٢٩١هـ) الراوي الثاني عن ابن كثير: فهو: محمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي بالولاء، ويكنى أبا عمرو، ويلقب بقنبل، وذلك لأنه من قوم يقال لهم القنابلة.

وقيل: إنه كان يستعمل دواء يسقي البقر يسمى قنبل، فلما أكثر من استعماله عرف به[٣].

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان قنبل إماما في القراءة، متقنًا، ضابطًا، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار[٤].

ولد قنبل سنة (١٩٥هـ) خمس وتسعين ومائة، وتوفي بمكة سنة (٢٩١هـ) إحدى وتسعين ومائتين - رحمه الله تعالى

راويا الإمام الثالث أبي عمرو بن العلاء: الدوري، والسوسي:

فالدوري (ت٢٤٦هـ) هو: أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري النحوي،

---

(١) انظر: النشر (١/ ١٢١).

(٢) انظر: معرفة القراء (١/ ١٤٥).

(٣) انظر: معرفة القراء (١/ ٤٤).

(٤) انظر: النشر (١/ ١٢١).

البغدادي، الضرير، والدور: محلة معروفة بالجانب الشرقي من بغداد[١].

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ): كان الدوري إمام القراءة في عصره، وشيخ الإقراء في وقته، ثقة، ثبتًا، ضابطًا، كبيرًا، وهو أول من جمع القراءات، ولقد روينا القراءات العشر عن طريقه اهـ[٢].

وقال أبو علي الأهوازي (ت٤٤٦هـ): رحل الدوري في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة، وجمع من ذلك شيئًا كثيرًا، وهو ثقة في جميع ما يرويه، وعاش دهرًا، وذهب بصره في آخره عمره، وكان ذا دين وخير[٣].

توفي الدوري سنة (٢٤٦هـ) ست وأربع□ ومائت□ هجرية رحمه الله تعالى

وأما السوسي (ت٢٦١هـ) الراوي الثاني عن أبي عمرو: فهو: شعيب بن صالح بن زياد بن عبد ا□.

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ): كان السوسي مقرئًا، ضابطًا، محررًا، ثقة[٤].

وقال أبو حاتم: كان السوسي صدوقًا[٥].

توفي السوسي سنة (٢٦١هـ) إحدى وست□ ومائت□ هجرية، وقد قارب التسع□، رحمه الله تعالى [٦].

راويا الإمام الرابع ابن عامر: هشام، وابن ذكوان:

فهشام: (ت٢٤٥هـ) هو: هشام بن عمار بن نصير القاضي الدمشقي، ويكنى أبا عمرو.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان هشام عالم أهل دمشق، وخطيبهم، ومقرئهم، ومحدثهم، ومفتيهم، مع الثقة والضبط والعدالة اهـ[٧].

---

(١) انظر: معرفة القراء (١/ ١٥٩).
(٢) انظر: النشر (١/ ١٣٤).
(٣) انظر: معرفة القراء (١/ ١٥٨).
(٤) انظر: النشر (١/ ١٣٤).
(٥) انظر: معرفة القراء (١/ ١٦٠).
(٦) انظر: النشر (١/ ١٣٤).
(٧) انظر: معرفة القراء (١/١٤٢).

وقال الدار قطني: هو صدوق كبير المحل[١].

توفي هشام آخر المحرم سنة (٢٤٥هـ) خمس وأربعين ومائتين - رحمه الله تعالى -[٢].

وأما ابن ذكوان (ت٢٤٢هـ) الراوي الثاني عن ابن عامر: فهو: عبد الله بن أحمد ابن بشير بن ذكوان، القرشي الدمشقي، ويكنى أبا عمرو.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان ابن ذكوان شيخ الإقراء بالشام، وإمام الجامع الأموي، إليه انتهت مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم. اهـ[٣].

وقال أبو زرعة الدمشقي: لم يكن بالعراق، ولا بالحجاز، ولا بالشام، ولا بمصر، ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه. اهـ[٤].

ولد ابن ذكوان سنة (١٧٣هـ) ثلاث وسبعين ومائة، وتوفي بدمشق سنة (٢٤٢ هـ). اثنتين وأربعين ومائتين - رحمه الله تعالى -[٥].

راويا الإمام الخامس عاصم: شعبة، وحفص:

فشعبة (ت١٩٣هـ): هو: أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكوفي[٦].

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان شعبة إمامًا كبيرًا عالمًا، عاملًا، حجة من كبار أئمة السنة، ولما حضرته الوفاة بكت أخته فقال لها: ما يبكيك؟ انظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثمانية عشر ألف ختمة[٧].

ولد شعبة سنة (٩٥هـ) خمس وتسعين، وتوفي في جمادى الأولى سنة (١٩٣هـ) ثلاث وتسعين ومائة - رحمه الله تعالى -[٨].

---

(١) انظر: معرفة القراء (١/ ١٦١).
(٢) انظر: النشر (١/١٦١).
(٣) انظر: النشر (١/١٤٥).
(٤) انظر: معرفة القراء (١/١٦٤).
(٥) انظر: التهذيب (١/١٠).
(٦) انظر: سراج القارئ، لابن القاصح (ص: ١١).
(٧) انظر: النشر (١/ ١٥٦).
(٨) انظر: الإرشادات الجلية في القراءات السبع، د: محيسن (ص: ٩).

وأما حفص (ت١٨٠هـ) الراوي الثاني عن عاصم: فهو: أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي.

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ): كان حفص أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، وكان ربيب عاصم ابن زوجته. اهـ[١].

وقال ابن المنادي: كان الأولون يعدونه في الحفظ فوق ابن عياش ويصفونه بضبط الحروف التي قرأها على عاصم وأقرأ الناس دهرًا طويلًا. اهـ[٢].

وقال الحافظ الذهبي (ت٧٢٨هـ): كان حفص في القراءة ثبتًا، ضابطًا، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه اهـ[٣].

ولد حفص سنة (٩٠هـ) تسعين، وتوفي سنة (١٨٠هـ) ثمانين ومائة هجرية، رحمه الله تعالى .

راويا الإمام السادس حمزة: خلف، وخلاد:

فخلف (ت٢٢٩هـ): هو: خلف بن هشام البزار، ويكنى أبا محمد.

قال الحسين بن نهم: ما رأيت أنبل من خلف بن هشام، كان يبدأ بأهل القرآن ثم يأذن للمحدثين، وكان يقرأ علينا من حديث أبي عوانة خمسين حديثًا، وثقه ابن معين والنسائي.

وقال الدارقطني: كان خلف عابدًا، فاضلًا.

ولد خلف سنة (١٥٠هـ) خمسين ومائة، وتوفي في جمادى الآخرة سنة (٢٢٩هـ) تسع وعشرين ومائتين رحمه الله تعالى[٤].

وأما خلاد (ت٢٢٠هـ) الراوي الثاني عن حمزة: فهو: خلاد بن خالد، ويقال ابن خليد الصيرفي.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان خلاد إمامًا في القراءة، ثقة، عارفًا، محققًا، مجودًا،

---

(١) انظر: النشر (١/ ١٦٤).
(٢) انظر: معرفة القراء (١/ ١١٧).
(٣) انظر: معرفة القراء (١/ ١١٧).
(٤) انظر: معرفة القراء (١/ ١٧٢).

أستاذًا، ضابطًا، متقنًا اهـ[١].

توفي خلاد بالكوفة سنة (٢٢٠ هـ) عشرين ومائتين هجرية رحمه الله تعالى .

راويا الإمام السابع الكسائي: أبو الحارث، وحفص الدوري:

فأبو الحارث (ت٢٤٠هـ): هو: الليث بن خالد البغدادي.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان أبو الحارث ثقة، قيِّمًا بالقراءة، ضابطًا لها محققًا[٢].

توفي أبو الحارث سنة (٢٤٠ هـ) أربع□ ومائت□ هجرية¬ رحمه الله تعالى .

وأما حفص الدوري (ت٢٤٦هـ) الراوي الثاني عن الكسائي: فهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري، وهو أحد رواة الإمام الثالث أبي عمرو بن العلاء البصري وقد تقدمت ترجمته ضمن راويي أبي عمرو بن العلاء.

راويا الإمام الثامن أبي جعفر: ابن وردان، وابن جماز:

فابن وردان (ت١٦٠هـ).

هو: أبو الحارث عيسى بن وردان المدني.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان ابن وردان مقرئًا رأسًا في القرآن، ضابطًا محققًا من قدماء أصحاب نافع ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر. اهـ[٣].

توفي ابن وردان سنة (١٦٠هـ) ستين ومائة من الهجرة رحمه الله تعالى .

أما ابن جماز الراوي الثاني عن أبي جعفر (ت١٧٠هـ) فهو: أبو الربيع سليمان بن مسلم ابن جماز المدني.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) كان ابن جماز مقرئًا، جليلًا، ضابطًا، نبيلا، مقصودًا في قراءة أبي جعفر. اهـ[٤].

---

(١) انظر: النشر (١/ ١٦٦).
(٢) انظر: النشر (١/١٧١).
(٣) انظر: النشر (١/١٧٩).
(٤) انظر: النشر (١/ ١٧٩).

توفي ابن جماز سنة (١٧٠هـ) سبعين ومائة من الهجرة رحمه الله تعالى

راويا الإمام التاسع يعقوب: رويس، وروح:

فرويس (ت٢٣٨هـ): هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، ورويس لقب له.

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ) كان رويس إمامًا في القراءة قيِّمًا بها، ماهرًا، ضابطًا، مشهورًا، حاذقًا. اهـ[1].

توفي بالبصرة سنة(٢٣٨ هـ) ثمان وثلاثين ومائتين من الهجرة رحمه الله تعالى.

وأما روح الراوي الثاني عن يعقوب (ت٢٣٤هـ): فهو: أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصري، النحوي.

قال ابن الجزري: كان روح مقرئًا جليلا، ثقة، ضابطًا مشهورًا، من أجل أصحاب يعقوب وأوثقهم اهـ[2].

توفي روح سنة (٢٣٤هـ) أربع وثلاثين ومائتين من الهجرة رحمه الله تعالى

راويا الإمام العاشر خلف البزار: إسحاق، وإدريس:

فإسحاق (ت٢٨٦هـ): هو: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان الوراق المروزي.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان إسحاق ثقة، قيِّمًا بالقراءة، ضابطًا لها، متفردا برواية اختيار خلف لا يعرف غيره. اهـ[3].

توفي إسحاق سنة (٢٨٦هـ) ست وثمانين ومائتين من الهجرة رحمه الله تعالى

وإما إدريس الراوي الثاني عن خلف البزار (ت٢٩٢هـ) فهو: أبو ا□سن إدريس بن عبد الكريم البغدادي ا□داد.

قال ابن الجزري: كان إدريس إمامًا، ضابطًا، متقنًا، ثقة، وقد سئل عنه الدارقطني

---

(١) انظر: النشر (١/ ١٨٦).
(٢) انظر: النشر (١/ ١٨٧).
(٣) انظر: النشر (١/ ١٩١).

فقال: ثقة، وفوق الثقة بدرجة اهـ[١].

توفي إدريس سنة (٢٩٢ هـ) اثنتين وتسعين ومائتين من الهجرة رحمه الله تعالى.



(١) انظر: النشر (١/ ١٩١).

الفصل الثاني

من أشهر علماء القرآن والقراءات من القرن الرابع الهجري، إلى القرن الرابع عشر:

١- أبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ):

هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي شيخ القراء في وقته، أبو بكر البغدادي العطشي، المقرئ الأستاذ مصنف كتاب "القراءات السبعة".

ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش من بغداد، وسمع الحديث من سعدان بن نصر، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن عبد الله المنحرمي وخلق.

وقرأ القرآن على أبي الزعراء بن عبدوس وقنبل المكي، وسمع القراءات من طائفة كبيرة وتصدر للإقراء وازدحم عليه أهل الأداء، ورحل إليه من الأمصار وَبَعُدَ صيته، وأول من سبّع السبعة.

قرأ عليه أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وصالح بن إدريس، وأبو عيسى بكر بن أحمد، وأبو بكر الشذائي، وأبو الفرج الشنبوذي، وأبو الحسين عبيد الله بن البواب، وعبد الله بن الحسين السامري، وأحمد بن محمد العجلي، وأبو علي بن حبش الدينوري، وأبو الفتح بن بدهن، وطلحة بن محمد بن جعفر، ومنصور بن محمد بن منصور القزاز وغيرهم.

قال أبو عمرو الداني: فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظائره من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه، تصدر للإقراء في حياة محمد بن يحيى الكسائي الصغير.

توفي في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

٢- المطوعي (ت٣٧١هـ):

هو الشيخ الإمام، شيخ القراء، مسند العصر أبو العباس، الحسن بن سعيد بن جعفر العباداني المطوعي.

ولد في حدود سنة سبعين ومائتين، وكان أحد من عني بهذا الفن وتبحر فيه، ولقي الكبار، وأكثر الرحلة في الأقطار، وكان أبوه واعظًا محدّثًا وكان سببًا في إعانته على الرحلة.

قرأ على إدريس بن عبد الكريم الحداد، ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، والحسين بن

علي الأزرق الجمال، ومحمد بن القاسم الإسكندراني، وأحمد بن فرح المفسر، وإسحاق بن أحمد ا□زاعي. وسمع الحديث من الحسن بن المثنى وإدريس بن عبد الكريم، وجعفر الفريابي، وطائفة.

وجمّع وصنف كتاب (اللامات وتفسيرها)، وعمّر دهرًا طويلًا وانتهى إليه علو الإسناد في القراءات.

قرأ عليه أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وأبو الحسين علي بن محمد الخبازي، ومحمد بن الحسين الكارزيني، وغيرهم.

توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وقد جاوز المائة.

٣- علي بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٧٧هـ):

هو الإمام علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي، الإمام أبو الحسن التميمي، نزيل الأندلس ومقرئها، ومسندها.

قال الداني: أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن إبراهيم بن عبد الرزاق، ومحمد بن الأخرم، وأحمد بن يعقوب التائب، ومحمد بن جعفر بن بيان، وصنف قراءة ورش.

قرأ عليه أبو الفرج الهيثم الصباغ، وإبراهيم بن مبشر المقرئ، وطائفة من قراء الأندلس، وسمع منه عبد الله بن أحمد بن معاذ.

قال أبو الوليد بن الفرضي: (أدخل الأندلس علمًا جما، وكان بصيرًا بالعربية والحساب، وله حظ من الفقه، قرأ الناس عليه، وسمعت أنا منه وكان رأسًا في القراءات لا يتقدمه أحد في معرفتها في وقته، وكان مولده بأنطاكية، سنة تسع وتسعين ومائتين، ومات بقرطبة في ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة).

وكذلك روى عن هشام وابن ذكوان، وروى عنه الحروف أصبغ بن مالك الزاهد، وأحمد بن خالد، ومحمد بن أحمد بن يحيى الإشبيلي وغيرهم.

وكان زاهدًا عالمًا كبيرًا صالحًا انتفع به أهل الأندلس مات في ذي الحجة سنة ست وثمانين وقيل: في المحرم سنة سبع وثمانين ومائتين.

٤ علي بن داود القطان (ت ٤٠٢هـ):

هو علي بن داود أبو الحسن الداراني القطان، إمام جامع دمشق ومقرئها.

قرأ القرآن بالروايات على طائفة، منهم: أبو الحسن بن الأخرم، وأحمد بن عثمان بن السباك، وسمع من خيثمة الأطرابلسي، وأبي علي الحصائري، وجماعة.

وقرأ عليه ابن نظيف، وعلي بن الحسن الربعي، وأحمد بن محمد الأصبهاني، وأبو علي الأهوازي، وتاج الأئمة أحمد بن علي المصري، وعبد الرحمن بن أحمد، شيخ الهذلي، وحدث عنه ابن نظيف وغيره.

توفي رحمه الله سنة اثنتين وأربعمائة.

٥ أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ):

هو العلامة عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم القرطبي الإمام المعلم، المعروف في زمانه بابن الصيرفي، وفي زمان الذهبي بأبي عمرو الداني، لنزوله بدانية.

ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

قال الداني: وابتدأت بطلب العلم في سنة ست وثمانين وثلاثمائة، ورحلت إلى المشرق سنة سبع وتسعين، فمكثت بالقيروان أربعة أشهر أكتب، ثم دخلت مصر فمكثت بها سنة، وحججت، ثم دخلت الأندلس في ذي القعدة سنة تسع وتسعين، وخرجت إلى الثغر سنة ثلاث وأربعمائة، فسكنت سرقسطة سبعة أعوام، ثم رجعت إلى قرطبة، قال: وقدمت دانية سنة سبع عشرة. فاستوطنها حتى مات.

أخذ القراءات عرضًا عن خلف بن إبراهيم بن خاقان، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وعبيد الله بن سلمة بن حزم وغيرهم.

قرأ عليه أبو إسحاق إبراهيم بن علي، وولده أحمد بن عثمان، والحسن بن علي بن مبشر، وخلف بن إبراهيم الطليطلي، وأبو داود سليمان بن نجاح وغيرهم.

٦- أبو القاسم المصري الخاقاني(ت ٤٧٧هـ):

وهو خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان أبو القاسم المصري الخاقاني الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها.

قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي و أحمد بن محمد بن أبي الرجاء و محمد ابن عبد الله المعافري و محمد بن عبد الله الأنماطي و أحمد بن عبد الله الخياط وأبي سلمة الحمراوي.

روى القراءة عن محمد بن عبد الله ابن أشتة و أحمد بن محمد بن أحمد المكي و الحسن ابن رشيق و عبد العزيز بن علي.

قرأ عليه الحافظ أبو عمرو الداني وعليه اعتمد في قراءة ورش في التيسير وغيره، وقال عنه كان ضابطًا لقراءة ورش متقنا لها مجودًا مشهورًا بالفضل والنسك واسع الرواية صادق اللهجة كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقه.

مات بمصر سنة اثنتين وأربعمائة، وقيل: مات سنة سبع وسبعين وأربعمائة.

٧ أبو معشر الطبري (ت ٤٧٨ هـ):

هو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي الطبري، المقرئ، القطان، مقرئ أهل مكة. قال الذهبي: قرأ القراءات على أبي القاسم الزيدي بحران، وأبي عبد الله الكارزيني، وابن نفيس، وإسماعيل بن راشد الحداد، والحسين بن محمد الأصبهاني، وخلق.

قرأ عليه الحسن بن خلف بن بليمة، صاحب تلخيص العبارات، وإبراهيم بن عبد الملك القزويني، وعبد الله بن منصور بن أحمد البغدادي، وعبد الله بن عمر ابن العرجاء، ومحمد بن إبراهيم بن نعيم الخلف وغيرهم.

ألّف كتاب التلخيص في القراءات الثمان، وكتاب سوق العروس، فيه ألف وخمسمائة رواية وطريق، وكتاب الدرر في التفسير، وكتاب الرشاد في شرح القراءات الشاذة، وكتاب عنوان المسائل وكتاب طبقات القراء، وكتاب الجامع في القراءات العشر.

توفي رحمه الله بمكة سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.

٨ علي الحصري (ت ٤٨٨هـ):

وهو علي بن عبد الغني الفهري، الحصري، الضرير، القيرواني أبو الحسن مقرئ، أديب، شاعر.

ولد أعمى في القيروان في حدود سنة (٤١٥هـ)، ودخل الأندلس ومدح ملوكها.

توفي بطنجة.

٩ عبد القاهر بن عبد السلام المكي (ت ٤٩٣ هـ):

هو عبد القاهر بن عبد السلام بن علي العباسي، الشريف أبو الفضل المكي، النقيب المقرئ. قال الذهبي: «ولد سنة خمس وعشرين، وقرأ بالروايات الكثيرة على أبي عبد الله محمد بن الحسين بن آذر الكارزيني، وطال عمره، وكان من آخر من مات من أصحاب الكارزيني، وكان نقيب بني هاشم بمكة...».

قال السمعاني: كان فقيه الهاشميين.

وقال أبو الفضل محمد بن محمد بن عطاف: رحمة الله على هذا الشريف، فلقد كان على أحسن طريقة سلكها الأشراف من دين مكين، وعقل رزين، قدم من مكة وسكن المدرسة النظامية، فأقرأ بها القرآن عن جماعة، وحدث. قرأ عليه دعوان بن علي وأبو محمد عبد الله بن علي سبط الخياط، وأبو الكرم الشهرزوري، وآخرون.

توفي يوم الجمعة من جمادى الآخرة سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة.

١٠ الحسن بن عبد الله (ت ٥٤٧ هـ):

هو الحسن بن عبد الله بن عمر ابن العرجاء، أبو علي، وقيل لأبيه (ابن العرجاء) لأن أمه كانت فقيهة عرجاء، عابدة، تقعد في المسجد الحرام في صف بعد صف ابنها.

قال الذهبي: قرأ بمكة على والده، وعلى أبي معشر الطبري، وطال عمّره، وقصده القراء لعلو سنده، قرأ عليه محمد بن أحمد بن معط الأوريولي، وأبو الحسن بن كوثر المحاربي، وأبو القاسم محمد بن وضاح (خطيب شقر) وآخرون.

وكان أبوه قد أدرك عند مجيئه من الغرب الشيخ أبا العباس بن نفيس، وأخذ عنه وعن عبد الباقي بن فارس.

بقي إلى حدود سنة خمسمائة بمكة، وبقي أبو علي إلى حدود سبع وأربعين وخمسمائة.

١١ الشريف الخطيب (ت ٥٦٣ هـ):

هو ناصر بن الحسن بن إسماعيل الشريف، أبو الفتوح الزيدي الخطيب، مقرئ الديار المصرية.

قرأ بالروايات على أبي الحسن علي بن أحمد الأبهري ومحمد بن عبد الله بن مسبح

الفضي، وأبي الحسين يحيى بن الفرج الخشاب.

وسمع من أبي الحسن محمد بن عبد الله بن أبي داود الفارسي، ثم المصري صاحب ابن نظيف، ومن ابن القطاع اللغوي، وغيرهم.

انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية، وكان من جلة العلماء في زمانه.

قرأ عليه بالروايات أبو الجود غيّاث بن فارس، وعبد الصمد بن سلطان بن قراقيش، وعبد السلام بن عبد الناصر بن عديسة، وأبو الجيوش عساكر بن علي، وآخرون.

وآخر من روى عنه سماعًا القاضي أبو الكرم أسعد بن قادوس.

توفي رحمه الله يوم عيد الفطر ثلاث وستين وخمسمائة.

١٢- الشاطبي (ت٥٩٠هـ):

هو القاسم بن فيُّره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني، الضرير، العلامة، أحد الأعلام الكبار والمشتهرين في الأقطار.

ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة من الأندلس.

قرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي، ثم رحل إلى بلنسية بالقرب من بلده، فعرض بها اليسير من حفظه والقراءات على ابن هذيل، وسمع منه الحديث.

ثم رحل للحج فسمع من أبي طاهر السلفي بالإسكندرية وغيره.

ولما دخل مصر أكرمه القاضي الفاضل البيساني وعرف مقداره، وأنزله بمدرسته التي بناها بدرب الملوخية داخل القاهرة، وجعله شيخًا لها وعظمه تعظيمًا كثيرًا، ونظم قصيدته اللامية الرائية بمصر.

وجلس للإقراء، فقصده الخلائق من الأقطار، وكان إمامًا كبيرًا أعجوبة في الذكاء كثير الفنون، آية من آيات الله تعالى، غاية في القراءات، حافظًا للحديث، بصيرًا بالعربية، إمامًا في اللغة، رأسًا في الأدب مع الزهد والعبادة.

عرض عليه القراءات أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، وهو أجل أصحابه، وأبو عبد الله محمد بن عمر القرطبي، والكمال علي بن شجاع الضرير- صهره

والزين محمد بن عمر الكردي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن سعيد الشافعي، وعيسى بن يوسف بن إسماعيل المقدسي، وعلي بن موسى التجيبي، وعبد الرحمن بن إسماعيل التونسي وغيرهم.

توفي رحمه الله في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة، ودفن بالقرافة بمقبرة القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني.

١٣- علم الدين السخاوي (ت٦٤٣ هـ):

هو الإمام علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد، أبو الحسن الهمداني السخاوي، المقرئ المفسر النحوي، شيخ القراء بدمشق في زمانه.

ولد سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمسمائة، وقدم من سخا، فسمع من السلفي، وأبي الطاهر بن عوف، وبمصر من أبي الجيوش عساكر بن علي، وهبة الله البوصيري، وغيرهم.

وأخذ القراءات عن أبي القاسم الشاطبي، وأبي الجود اللخمين وأبي اليمن الكندي وأقرأ الناس نيفًا وأربعين سنة، فقرأ عليه خلق كثير بالروايات، منهم: شهاب الدين أبو شامة، وشمس الدين أبو الفتح، وهو الذي تصدر للإقراء بعده بالتربة الصالحية، وزين الدين عبد السلام الزواوي، ورشيد الدين أبو بكر بن أبي الدر، وتقي الدين يعقوب الجرائدي، وجمال الدين إبراهيم الفاضلين وشمس الدين محمد الدمياطي وغيرهم.

وكان إماما ومقرئًا محققًا، ونحويًا علامة مع بصره بمذهب الشافعي رضي الله عنه، ومعرفته بالأصول، وإتقانه للغة، وبراعته في التفسير، وإحكامه لضروب الأدب، وفصاحته بالشعر، وطول باعه في النثر مع الدين والمروءة والتواضع، وحسن الأخلاق وظهور الجلالة، وكثرة التصانيف، منها: فتح الوصيد في شرح الشاطبية وكتاب جمال القراء وكمال الإقراء وغيرها من الكتب.

١٤- عبد الصمد بن أبي الجيش (ت٦٧٦ هـ):

هو عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش، الأستاذ الكبير مجد الدين أبو أحمد البغدادي المقرئ، الحنبلي، شيخ الإقراء ببغداد.

قرأ القراءات على الفخر الموصلي، وجماعة كثيرة بعدة كتب، فأقدمهم وأعلاهم إسنادًا

الشيخ عبد العزيز بن أحمد الناقد، قرأ عليه بالروايات العشرة، عن قراءاته على أبي الكرم الشهرزوري.

وقرأ على ابن الدبيثي، وعبد العزيز بن دلف، ومحمد بن أبي القاسم بن سالم، ومحمد بن محمود الأزجي، وعلي بن خطاب الموفق الضرير، وإبراهيم بن الخير.

وأحكم القراءات، واعتنى بهذا الشأن، وسمع كثيرًا من كتب القراءات.

وسمع من عبد العزيز بن الناقد، وأحمد بن صرما، والفتح بن عبد السلام، وأجاز له أبو الفرج بن الجوزي.

قرأ عليه الشيخ إبراهيم الرقي الزاهد، والتقي أبو بكر الجزري المقصاتي، وأبو عبد الله محمد بن علي بن الوراق بن خروف الموصلي، وأبو العباس أحمد الموصلي، وجماعة.

وكان إمامًا محققًا بصيرًا بالقراءات، وعللها وغريبها، صالحًا ورعًا زاهدًا كبير القدر، بعيد الصيت.

توفي في ربيع الأول سنة ست وسبعين وستمائة.

١٥- أبو جعفر بن الزبير (ت٧٠٨هـ):

هو العلامة أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير، الإمام الأستاذ الحافظ أبو جعفر الثقفي العاصمي الغرناطي.

أحد نحاة الأندلس ومحدثيها، ولد أواخر سنة سبع وعشرين وستمائة.

قرأ على أبي الوليد إسماعيل بن يحيى بن أبي الوليد العطار سنة ثمان وأربعين وستمائة، وعلى أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن يحيى الشاوي، وأبي بكر محمد بن أحمد العاصمي، وأحمد بن عمر المضرس.

وأجازه الكمال الضرير، وسمع التيسير من محمد بن عبد الرحمن بن جوبر عن ابن أبي جمرة عن أبيه عن الداني بالإجازة، وهذا سند في غاية الحسن والعلو.

وقد قرأ عليه خلق لا يحصون منهم: الوزير أبو القاسم محمد بن محمد بن سهل الأسدي الغرناطي، ومحمد بن علي بن أحمد بن مثبت شيخ القدس، والأستاذ أبو حيان النحوي، وأحمد بن عبد الولي العواد، وأبو الحسن علي بن سليمان الأنصاري وموسى بن محمد

بن موسى بن جرادة، والإمام عبد الواحد بن محمد البلقيني، والخطيب محمد بن يوسف البلقيني اللوشي، وهو آخر من روى عنه في الدنيا سماعًا.

توفي ابن الزبير سنة ثمان وسبعمائة بغرناطة.

١٦- الإمام الخراز (ت ٧١٨ هـ):

هو محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله الأموي الشريشي، الشهير بالخراز عالم بالقراءات، من أهل فاس، أصله من شريش، له كتب، منها (مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن) أرجوزة، و(الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع).

١٧- تقي الدين الصائغ (ت٧٢٥هـ):

هو الإمام محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم، أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعي، مسند عصره، وشيخ زمانه، وإمام أوانه.

ولد سنة ست وثلاثين وستمائة.

قرأ على الشيخ كمال الدين إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس جمعًا بالقراءات الاثنتي عشرة، ختمتين: الأولى في جماعة، والأخرى بمفرده عندما حضر ابن فارس إلى مصر، وكل من الختمتين بمضمن المبهج وإرادة الطالب في العشر، وتبصرة المبتدئ في السبع، والإيجاز في السبع، كل ذلك من تأليف سبط الخياط، وكتاب المستنير لابن سوار، وكتابي الموضح والمفتاح في العشر لابن خيرون، وكتابي الكفاية والإرشاد للقلانسي والتذكار لابن شيطا، والسبعة لابن مجاهد، وغير هذه الكتب.

وقرأ على الشيخ كمال الدين أبي الحسن علي بن شجاع الضرير العباسي تسع ختمات ثمان بأفراد الثمانية السبعة ويعقوب، والتاسعة جمع فيها القراءات بمُضمن العنوان، والتيسير، والشاطبية، والتجريد، والمستنير، وتذكرة ابن غلبون، والروضة والتمهيد للمالكي، والتلخيص لأبي معشر، وقرأ أيضًا على التقي عبد الرحمن بن مرهف بن ناشرة، وسمع من الرشيد القرشي الحافظ وغيره.

وعُ□مر حتى لم يبق معه من يشاركه في شيوخه، ورحل إليه الخلق من الأقطار وازدحم الناس عليه لعلو سنده وكثرة مروياته، وجلس للإقراء بمدرسته الطيبرسية بمصر، والجامع

العتيق، ولازم الإقراء ليلًا ونهارًا، فقرأ عليه خلق لا يحصون منهم إبراهيم بن عبد الله الحكري، وأخوه إسماعيل، وإبراهيم بن لاجين الرشيدي، وأحمد بن محمد سبط السلعوس، وأحمد العكبري، وعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، وأبو بكر عبد الله بن أيد غدي بن الجندي وغيرهم كثير.

توفي رحمه الله في ثامن عشر من شهر صفر سنة خمس وعشرين وسبعمائة بمصر.

١٨ أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ):

هو العلامة مؤرخ الإسلام الإمام المتقن شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي.

مولده ووفاته في دمشق، رحل إلى القاهرة وكثير من البلدان، واعتنى بالقراءات منذ نعومة أظفاره، فقرأ القراءات سنة: (٦٩١هـ) على الشيخ جمال الدين أبي إسحاق العسقلاني المعروف بالفاضلي، فشرع عليه بالجمع الكبير فمات الفاضلي قبل أن يكمل، فقرأ ختمة بالجمع على الْعَلَم طلحة الدمياطي، ورحل إلى بعلبك فقرأ جمعًا على الموفق النصيبي، ورحل إلى الإسكندرية فقرأ على سحنون، وعلى يحيى بن الصواف بعض القراءات وهما آخر من بقي من أصحاب الصفراوي، وقرأ كثيرًا من كتب القراءات في السبع والعشر، وممن قرأ عليه الشهاب أحمد بن إبراهيم المنبجي الطحان، وإبراهيم بن أحمد الشامي ومحمد بن أحمد اللبان وجماعة.

وله تصانيف كثيرة منها في علم القراءات، كتابه المشهور معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ومن أهم كتبه تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء.

١٩ أبو العباس الكفري (ت٧٧٦هـ):

هو أحمد بن الحسين بن سليمان بن بدر بن محمد بن يوسف الكَفري الحنفي قاضي القضاة بدمشق، إمام كبير ثقة صالح.

ولد سنة إحدى وتسعين وستمائة، وقرأ على أبيه، وأبي بكر بن قاسم التونسي ومحمد بن نصير المصري، وقرأ الشاطبية على محمد بن يعقوب بن بدران الجرايدي.

قرأ عليه أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، ونصر بن أبي بكر البابي، ومحمد بن مسلم ابن الخراط، وأحمد بن يوسف البانياسي والشريف محمد بن الوكيل، وشعبان بن علي الحنفي،

وعمر بن أبي المعالي بن اللبان، ومحمد بن محمد بن ميمون البلوي آخر من قرأ عليه القراءات ابن الجزري حيث يقول: قرأت عليه جميع القرآن جمعًا بالقراءات السبع ولله الحمد، وكان كثير الفضل عليّ وبشرني بأشياء وقع غالبها، وأرجو من الله التمام بخير وكان أجلّ مَن قرأت عليه، تصدر للإقراء بالمقدمية والزنجيلية سنة أربع عشرة ولم يُقْرئ حتى توفي في ليلة الأحد تاسع عشر من شهر صفر سنة ست وسبعين وسبعمائة بدمشق ودفن بالسفح رحمه الله تعالى.

٢٠ ابن القاصح (ت٨٠١ هـ):

هو علي بن عثمان بن محمد بن أحمد أبو البقاء بن العذري البغدادي، ويعرف بابن القاصح: عالم بالقراءات، من أهل بغداد، قال ابن الجزري: قرأ بالقراءات العشر وغيرها على أبي بكر بن الجندي، وإسماعيل الكفتي، وألّف وجمع له كتب منها: سراج القارئ المبتدئ وتذكرة المقرئ المنتهي وهو شرح على الشاطبية، وله كتاب: تلخيص الفوائد في شرح رائية الشاطبي المسماة عقيلة أتراب القصائد في رسم المصحف، وكتاب: قرة العين، في التجويد، وكتاب: مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد الثلاث عشرة المروية عن الثقات.

توفي رحمه الله تعالى سنة إحدى وثمانمائة.

٢١ أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ):

هو الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، ولد في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، داخل خط القصاعين بين السورين بدمشق، وحفظ القرآن سنة أربع وستين، وصلى به سنة خمس، وأجازه خال جده محمد بن إسماعيل الخباز، وقرأ القراءات على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلام، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحان، والشيخ أحمد بن رجب وجمع للسبعة على الشيخ إبراهيم الحموي، ثم على أبي المعالي ابن اللبان في سنة ثمان وستين، وحج في هذه السنة، فقرأ بمضمن الكافي والتيسير على الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح الخطيب بالمدينة الشريفة، ثم رحل إلى الديار المصرية في سنة تسع فجمع القراءات الاثنتي عشرة بمضمن كتب على الشيخ أبي بكر عبد الله بن الجندي، وللسبعة بمضمن العنوان والتيسير والشاطبية على العلامة أبي عبد الله محمد بن الصائغ، ثم رجع إلى دمشق فجمع القراءات السبع في ختمة على القاضي أبي يوسف أحمد بن الحسين الكفري

الحنفي ثم رحل إلى الديار المصرية، وقرأ بها الأصول والمعاني والبيان على الشيخ ضياء الدين سعد ا□ القزويني.

ورحل إلى الإسكندرية فسمع من أصحاب ابن عبد السلام وغيرهم وسمع من هؤلاء الشيوخ وغيرهم كثيرًا من كتب القراءات بالسماع والإجازة، وقرأ على غير هؤلاء ولم يكمل وأجازه وأذن له بالإفتاء شيخ الإسلام أبو الفداء إسماعيل بن كثير وجلس للإقراء تحت النسر من الجامع الأموي سنين وولي مشيخة الإقراء الكبرى بتربة أم صالح بعد وفاة أبي محمد عبد الوهاب بن السلام، وقرأ عليه القراءات جماعة كثيرون، فممن أكمل عليه القراءات العشر بالشام ومصر ابنه أبو بكر أحمد، والشيخ محمود بن الحسين بن سليمان الشيرازي، والشيخ أبو بكر بن مصبح الحموي، والشيخ نجيب الدين عبد الله بن قطب بن الحسين البيهقي، والشيخ أحمد بن محمود بن أحمد الحجازي الضرير، والمحب محمد بن أحمد بن الهايم، والشيخ الخطيب مؤمن بن علي بن محمد الرومي، والشيخ يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي، والشيخ علي بن إبراهيم بن أحمد الصالحي، والشيخ علي بن حسين بن علي اليزدي، والشيخ موسى الكردي والشيخ علي بن نفيس، والشيخ أحمد الرماني. وولي قضاء الشام سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة، ثم دخل الروم لما ناله من الظلم من أخذ ماله بالديار المصرية سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، فنزل مدينة برصه دار الملك العادل المجاهد بايزيد بن عثمان، ثم انتقل إلى عدة مدن، وكانت حياته عامرة بالتأليف والإقراء حيثما ارتحل، ومن أهم كتبه النشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء وطيبة النشر وهذه الكتب كلها مطبوعة، توفي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة بمدينة شيراز

٤٢ أبو منصور الشيباني الطبري (ت٨٤١ هـ):

هو علي بن جار الله بن صالح بن أبي المنصور الشيباني الطبري.

ولد في مكة المكرمة في سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة في شهر ذي القعدة، ونشأ بها وأخذ عن علمائها، وحفظ القرآن الكريم، وتلا للسبع على الشمس الحلبي، واهتم كثيرًا بالقراءات، وحفظ العمدة، وألفية ابن مالك وعرضها بمكة والقاهرة على جماعة، وولي قضاء جدة بعد موت أخيه ثم ترك وتفرغ للعلم.

مات رحمه الله سنة إحدى وأربعين وثمانمائة من الهجرة، التاسع من شهر شوال وصلي

عليه عند باب الكعبة ودفن بالمعلاة.

٢٣ زكريا الأنصاري (ت٩٢٦ هـ):

هو العلامة: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى: الملقب بشيخ الإسلام.

ولد سنة ست وعشرين وثمانمائة في سنيكة (بشرقية مصر)، وتعلم في القاهرة بعد حفظه للقرآن وعمدة الأحكام في بلده، فقطن الأزهر، وأكمل حفظ المختصر المذكور وحفظ المنهاج الفرعي وألفية النحو والشاطبيتين، ثم جد في الطلب وأخذ عن جماعة منهم البلقيني، والشرف السبكى وابن حجر وغيرهم، وقرأ في معظم الفنون، وأذن له شيوخه بالإفتاء والتدريس وتصدر وأفتى، وأقرأ دهرًا وصنف التصانيف منها في القراءات: الدقائق المحكمة، وفتح الرحمن، في التفسير، وتعليق على تفسير البيضاوي، وتحفة الباري على صحيح البخاري، وغاية الوصول، في أصول الفقه، وغيرها من الكتب القيمة.

ولاه السلطان قايتباي الجركسي قضاء القضاة، فلم يقبله إلا بعد مراجعة وإلحاح، ولما ولي رأى من السلطان عدولًا عن الحق في بعض أعماله، فكتب إليه يزجره عن الظلم، فعزله السلطان، فعاد إلى اشتغاله بالعلم إلى أن توفي يوم الجمعة رابع ذي الحجة سنة (٩٢٦هـ).

٢٤ إبراهيم بن علوي (ت ٩٣٨ هـ):

هو السيد إبراهيم بن علي بن علوي بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الإمام عبد الله بن علوي، اشتهر بعلم القراءات والتجويد، حفظ القرآن بتجويده، وحفظ الجزرية والشاطبية، واشتغل بعلم التجويد والقراءات والفقه والنحو، واجتهد في تحصيل هذه العلوم حتى حصل طرفًا صالحًا منها.

أخذ علم القراءات عن الشيخ عبد الرحمن الديبع، والشاوري ثم أخذ عن المغربي محمود بن حميدان، والشيخ أحمد العجيمي بمكة، وقصده الناس لعلو سنده في القراءات وبرع في علوم الشريعة؛ لكن غلب عليه علم القراءات، فاشتهر به، وكان حسن الحفظ ذا خلق حسن مع تحمل أذى الناس توفي في مكة المشرفة وجهز في ليلته وصلوا عليه تحت باب الكعبة ودفن بالمعلاة وذلك سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة.

٢٥ الشيخ أحمد بن أحمد الطيبي (ت٩٧٩هـ):

هو العلامة أحمد بن أحمد بن بدر الشيخ الإمام، شهاب الدين الطيبي المقرئ الفقيه النحوي صاحب المصنفات النافعة.

مولده نهار الأحد سابع ذي الحجة سنة عشر وتسعمائة، وأخذ عن الشيخ شمس الدين الكفرسوسي، والسيد كمال الدين بن حمزة، ولازم الشيخ تقي الدين القارئ، وبه انتفع.

وقرأ على ابن غزي في الآجرومية، ومصنفات ابن الجزري عن الشيخ كريم الدين بن عمر بن علي الجعبري، صاحب المؤلفات.

وأخذ عن الشيخ العلامة محمد الغوشي الغربي، حين قدم دمشق وولي الإمامة بعد شيخه الشيخ تقي الدين المقرئ، وكان يقرأ بالميعاد بالجامع الأموي ودرس فيه بضعًا وثلاثين سنة، وكذلك درس بدار الحديث الأشرفية، ثم بالرباط الناصري، ثم بالعادلية الصغرى، وخطب بالجامع مدة يسيرة، وألّف الخطب النافعة، وأكثر خطباء دمشق كانوا يخطبون بخطبه، ومن أشهر تلاميذه في القراءات الشيخ علي بن محمد الطرابلسي.

ألّف عدة مصنفات في علوم شتى منها في القراءات، وعلوم القرآن، بلوغ الأماني في قراءة ورش من طريق الأصبهاني، والمفيد في علم التجويد.

وكانت وفاته يوم الأربعاء ثامن عشر من ذي القعدة سنة تسع وسبعين وتسعمائة.

٢٦ الملا علي القاري (ت١٠١٤هـ):

هو العلامة نور الدين، أبو الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي ثم المكي، الحنفي، الشهير بـ (ملا علي القاري)، كان رحمه الله دينًا، تقيا ورعًا.

أخذ عن كبار علماء عصره، منهم: ابن حجر الهيثمي، والشيخ علي المتقي الهندي، والشيخ محمد سعيد الحنفي الخرساني، وقطب الدين المكي، وغيرهم.

وأخذ عنه كثير من طلاب العلم، منهم عبد القادر الحسيني الطبري، وعبد الرحمن المرشدي العمري، والشيخ عبد العظيم المكي، وغيرهم من العلماء الذين تتلمذوا عليه.

وكان مكثرًا في التأليف حتى قاربت مؤلفاته خمسين كتابًا ومائة، منها في التفسير والقراءات، والحديث وعلومه، والتوحيد، والفقه، والسيرة والتراجم، والنحو وآداب اللغة

العربية.

وبعد حياة غنية بالعلم والتأليف والعمل، توفي الشيخ علي القاري سنة (١٠١٤هـ).

٢٧ سلطان المزاحي (ت١٠٧٥ هـ):

هو الإمام المقرئ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل، أبو العزائم المزاحي المصري الأزهري، من الحفّاظ والقراء، فريد العصر، وعلامة الزمان.

ولد في سنة خمس وثمانين وتسعمائة.

قرأ بالروايات على الشيخ الإمام المقرئ سيف الدين بن عطاء الله الفضالي، وأخذ العلوم الدينية عن النور الزيادي، وأحمد بن خليل السبكي وغيرهم.

وأجيز بالإفتاء والتدريس سنة ثمان بعد الألف، وتصدر بالأزهر للتدريس، فكان يجلس في كل يوم مجلسًا يقرئ فيه العلوم الشرعية والقراءات.

وأخذ عنه كثير من العلماء المحققين منهم: الشمس البابلي، والعلامة الشبراملسي ومحمد الخباز، ومنصور الطوخي، ومحمد البقري، ومحمد البهوتي الحنبلي وغيرهم ممن لا يحصى كثرة.

وكان بيته بعيدًا عن الجامع الأزهر، ومع ذلك يأتي إلى الأزهر من أول ثلث الليل الأخير فيستمر يصلي إلى طلوع الفجر ثم يصلي الصبح إمامًا بالناس ويجلس بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس لإقراء القرآن من طريق الشاطبية والدرة والطيبة، ثم يدّرس بعض العلوم إلى قرب الظهر، هذا دأبه كل يوم.

وألف تآليف نافعة منها: حاشيته على شرح المنهج للقاضي زكريا في فقه الشافعي، وله مؤلف في القراءات الأربع الزائدة على العشر من طريق القباقبي، ورسالة في التجويد، وقد وصف بشيخ القراء بالقاهرة على الإطلاق في زمانه، ومرجع الفقهاء بالاتفاق.

توفي ليلة الأربعاء سابع عشر من شهر جمادى الآخرة سنة خمس وسبعين وألف.

٢٨ عبد الله باقشير (ت١٠٧٦ هـ):

هو عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن سعد المعلم باقشير، الشافعي الحضرمي الأصل، ثم المكي.

ولد بمكة، فنشأ في رعاية والده، وأخذ علوم القراءات عن الشيخ أحمد الحكمي، وأجاز له وأخذ العربية عن الشيخ عبد الرحيم بن حسان، والشيخ أبي السعود الزيني، والشيخ عبد الملك العصامي.

دّرس في المسجد الحرام فتخرّج على يديه جماعة، وتصدر للإقراء.

ومن أشهر تلاميذه السيد محمد الشلي، والسيد أحمد بن أبي بكر بن سالم شيخان، والسيد محمد بن عمر بن شيخان والشيخ علي العصامي، والشيخ عبد الله العباسي، والشيخ أحمد النخلي وغيرهم.

شرح كثيرًا من الكتب في مختلف الفنون منها: الأصول من الشاطبية، وجوهرة التوحيد، ونظم نزهة الحساب وشرحها.

وله طريقة بديعة في جمع القراءات تعلّمها من شيخه الشيخ أحمد الحكمي، وأقرأ بها.

توفي في مكة يوم الاثنين لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة (١٠٧٦هـ).

٢٩ أبو الإكرام البقري (ت١١١١هـ):

العلامة شمس الدين محمد بن إسماعيل البقري المقرئ الشافعي.

أخذ علم القراءات عن الشيخ عبد الرحمن اليمني، والحديث عن الشيخ البابلي، والفقه عن الشيخ المزاحي والزيادي والشوبري، ومحمد المناوي، والحديث أيضًا عن النور الحلبي والبرهان اللقاني.

قرأ عليه عدد من العلماء لا يحصى، كما قرأ عليه غالب علماء مصر في زمانه.

ومن أهم مؤلفات أبي الإكرام: القواعد المقررة، والفوائد المحررة، وهي المعروفة بالقواعد البقرية في القراءات السبع، وغنية الطالبين ومنية الراغبين في التجويد، والعمدة السنية في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر ولام الفعل واللام القمرية والشمسية، شرح المقدمة الآجرومية.

مات رحمه الله سنة إحدى عشرة ومائة بعد الألف للهجرة (١١١١هـ).

٣٠ أحمد النخلي (ت١١٣٠هـ):

هو الإمام أحمد بن محمد بن أحمد بن علي الشهير بالنخلي المكي الشافعي الفقيه الحبر

الفهامة المحقق المدقق أبو محمد.

ولد بمكة المكرمة سنة أربع وأربعين وألف ونشأ بها، وأول شيخ قرأ عليه بمكة الشيخ العالم عبد الله بن سعيد باقشير المكي- المتقدم ثم قرأ على السيد عبد الرحمن بن السيد أحمد الحسني المغربي المالكي، ثم على السيد محمد الرديني اليمني ثم على شيخ الإسلام الشمس محمد بن علاء الدين البابلي، وسمع عليه صحيح البخاري ومسلم وغالب السنن، وبرع في العلوم ولازم التدريس بالمسجد الحرام، وانتفع به في إفادة العلوم الشرعية، وكان بشوشًا متواضعًا، وأخذ عنه خلق كثير، وكانت وفاته بمكة المشرفة في أوائل سنة ثلاثين ومائة وألف ودفن بالمعلاة رحمه الله.

٣١ الشيخ إبراهيم الحافظ (ت١١٨٦ هـ):

هو الإمام العلامة إبراهيم بن عباس بن علي الشافعي الدمشقي، شيخ القراء والمجوّدين بدمشق، الفاضل المقرئ الحافظ الفلكي الصالح، التقي، كان له محبة لمن يقرأ عليه، مع رقة الطبع ودماثة الأخلاق، وحسن العشرة.

وأما القراءات فإنه كان بها إمامًا ليس له نظير في الأقطار الشامية، ولد في سنة عشرة ومائة وألف، واشتغل بقراءة القرآن، وربّاه السيد ذيب الحافظ وأقرأه، واعتنى به كمال الاعتناء، وهو أجل أشياخه، وأخذ القراءات عن الشيخ مصطفى المعروف: بالعم المصري، نزيل دمشق وهو عن الشيخ المقرئ المصري، وهو عن الشيخ اليمني إلى آخر السند، وأخذ القراءات أيضًا عن المنير الدمشقي، وقرأ في بعض العلوم على محمد بن محمد الجبال، واستقام على إفادة الطالبين للقراءات، وانتفع به خلق لا يحصون منهم الشيخ عبد الحي البهنسي.

وكانت وفاته ليلة الثلاثاء رابع محرم سنة ست وثمانين ومائة بعد الألف، ودفن بتربة مرج الدحداح بالذهبية رحمه الله.

٣٢ سليمان الجمزوري (كان حيا: ١١٩٨ هـ):

هو سليمان الجمزوري مقرئ، من تصانيفه: تحفة الأطفال في تجويد القرآن فرغ من نظمها سنة (١١٩٨هـ)، وفتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال، والفتح الرحماني بشرح كنز تحرير حرز الأماني في القراءات.

ولا يعرف بالتحديد متى توفي.

٣٣ العلامة الطباخ (ت١٢٥٠هـ تقريبًا):

هو محمد بن محمد بن خليل بن الطنتدائي المعروف بالطباخ مصري عالم مقدم في التجويد والقراءات وغيرها من العلوم العربية والشرعية.

وقد اشتهر بين الناس ذكره، وسارت تصانيفه، وانتفع بها طلاب العلم عامة والعلماء خاصة، حيث ترك لنا تصانيف ذات فيض عميم وفضل جسيم، منها: نظم رائق في تحرير أوجه القرآن الكريم من طريق طيبة النشر في القراءات العشر سماه: هبة المنان في تحرير أوجه القرآن، وشرحه بنفسه، كما تواكب العلماء المعتد بهم على شرحه من بعده.

ولا يعرف بالتحديد متى توفي الطباخ ولكن الشيخ عبد الفتاح المرصفي ذكر أن وفاته كانت بعد خمسين ومائتين بعد الألف، حيث فرغ الطباخ من تأليف كتابه المذكور في التاريخ نفسه.

٣٤ أحمد المرزوقي (ت١٢٦٢هـ):

هو السيد أحمد بن السيد رمضان بن منصور بن السعيد محمد بن شمس الدين محمد مرزوقي، الإمام الورع الزاهد، المدرس بالمسجد الحرام، شيخ القراء في وقته، صاحب التصانيف الشهيرة.

ولد سنة (١٢٠٥هـ)، له تلامذة كثيرون وأصحاب كثيرون، ومن تصانيفه: متن عقيدة العوام وشرحها، وتحصيل نيل المرام، وشرحٌ مُسمّى بتسهيل الأذهان على متن تقويم اللسان في النحو للخوارزمي البقالي، وشرحٌ على الآجرومية، سماه الفوائد المرزوقية، وقد توفي بمكة سنة (١٢٦٢هـ) ودفن بالمعلاة ولم يعقب إلا ابنة واحدة.

وممن أخذ وقرأ عليه الشيخ أحمد دهمان والسيد أحمد دحلان، والشيخ طاهر التكروري، والشيخ أحمد الحلواني شيخ القراء بالشام وغيرهم.

ولا يعرف بالتحديد متى توفي.

٣٥ الشيخ أحمد بن علي محمد الحلواني (ت١٣٠٧هـ):

هو الإمام، والحبر الهمام، وشيخ القراء في دمشق.

ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين بعد الألف ونشأ في حجر والده، وحفظ القرآن الكريم، على رواية حفص على الشيخ راضي، ثم أقبل على طلب العلم، فأخذ في دمشق عن أفاضلها الكرام، وأكابرها السادة الأعلام، منهم الشيخ حامد العطار، والشيخ سعيد الحلبي، والشيخ عبد الرحمن الطيبي، والشيخ عبد اللطيف مفتي بيروت، ثم في سنة ثلاث وخمسين ومائتين وألف ذهب إلى مكة المشرفة، فأخذ عن الشيخ أحمد رمضان المرزوقي شيخ قراء مكة في وقته، فقرأ عليه ختمة مجودة على رواية حفص ثم حفظ عليه الشاطبية، وقرأ القراءات السبع من طريقها، ثم حفظ الدرة، وأتم القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة، ثم حفظ الطيبة، وقرأ عليه ختمة من طريقها للقراء العشرة، ثم أجازه الشيخ أحمد المرزوقي بالقراءات التي قرأها عليه، وأقام بمكة أربع سنوات، ثم رجع إلى وطنه دمشق سنة سبع وخمسين، فأقبل الناس عليه بالقراءة جمًّا وغيره واشتهر أمره، وارتفع ذكره، وانفرد بهذا العلم في جميع الشام.

له رسالة في التجويد سماها: المنحة السنية، ثم شرحها شرحًا لطيفًا جمع فيه غالب أحكام التجويد، وسماه: اللطائف البهية، وله نظم في بعض القواعد من فن القراءات، وبالجملة، فهو فريد عصره، أنجب تلامذة فضلاء، لهم في فن التجويد والقراءات اليد البيضاء، بعد أن كان هذا الفن وشيكًا على الاضمحلال في الشام في عصره، فكثر القارئون في زمنه.

توفي رحمه الله سنة سبع وثلاثمائة بعد الألف.

٣٦ العلامة المتولي (ت١٣١٣هـ):

هو الأستاذ، المحقق المدقق، المتقن الضابط، الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي.

ولد في سنة (١٢٤٨هـ)، وقيل: خمسين ومائتين وألف من الهجرة بالقاهرة ولما أتم حفظ القرآن الشريف التحق بالأزهر، وحصّل كثيرًا من العلوم الشرعية والعربية، وطيبة النشر، وعقيلة أتراب القصائد، وتلقى القراءات العشر، والأربع الزائدة عليها على أستاذ وقته: العلامة المتقن المحقق السيد أحمد الدري الشهير بالتهامي، واشتغل بتلقينها والتأليف فيها، فأجاد وأفاد.

توفي عام (١٣١٣هـ).

ومن مؤلفاته: فتح الكريم، في تجويد القرآن العظيم، وفتح الرحمن، في تجويد القرآن،

رسالة في مذاهب القراء السبعة في ياءات الإضافة والزوائد، تحقيق البيان في عد آي القرآن، الوجوه المفسرة في القراءات الثلاثة المتممة للقراءات العشر، فتح المعطي وغنية المقرئ، شرح به المنظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصًا، وغيرها من الكتب القيمة، والتحريرات المفيدة.

٣٧ الشيخ محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت١٣٣٨هـ):

ولد الشيخ محفوظ بن عبد الله الترمسي بقرية ترمس من قرى جاوا الوسطى، ونشأ بها، وتلقى مبادئ العلوم عن فضلاء علماء جاوا، وممن أخذ عنهم والده، ثم قدم إلى مكة المكرمة فتلقى شتى العلوم والفنون عن كبار علماء المسجد الحرام بمكة، من أمثال: السيد بكري شطا، والشيخ محمد سعيد بابصيل، والسيد عبد الباري رضوان وغيرهم، أخذ القراءات الأربع عن العلامة المقرئ الشيخ محمد الشربيني الدمياطي وأجازه.

وتخرج على يده عدد كثير من طلاب العلم، منهم: محمد باقر.

وللشيخ محفوظ عدة مصنفات منها ما يخص القراءات وهو: البدر المنير في قراءة الإمام ابن كثير، وتعميم المنافع في قراءة الإمام نافع، وتنوير الصدر في قراءة الإمام أبي عمرو، وانشراح الفوائد في قراءة الإمام حمزة، وغنية الطلبة بشرح الطيبة في القراءات العشر.

وتوفي الشيخ محفوظ رحمه الله بمكة المكرمة سنة (١٣٣٨هـ).

٣٨ العلامة الضباع (ت١٣٧٦هـ):

هو علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم الملقب بالضباع، مصري علامة كبير وإمام مقدّم في علم التجويد والقراءات والرسم العثماني، وضبط المصحف الشريف، وعدّ الآي وغيرها.

ولي مشيخة عموم المقارئ والإقراء بالديار المصرية مع وجود كبار العلماء المبرزين عن جدارة فنال منهم مكان الصدارة، وكان محيطًا لا يغيض، وبحرًا في العلم، وله كتب في كل ما له صلة بالقرآن فأحسن وأجاد، وناقش فأفحم، وأفاد، وكان تقيا زكيا ورعًا.

تلقى العلامة الضباع القراءات على غير واحد من الثقات الجهابذة الأثبات منهم: العلامة المحقق الشيخ حسن الكتبي، والأستاذ الكبير الشيخ عبد الرحمن الخطيب الشعار، وقد أخذ هذان العالمان على خاتمة المحققين العلامة الشيخ محمد بن أحمد المعروف بالمتولي،

شيخ القراء والإقراء بالديار المصرية في وقته.

ومن أخذ عنه القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة، وطية النشر وكذلك القراءات الأربع التي فوق العشر من خارج مصر العلامة المحقق فضيلة الشيخ عبد العزيز علي عيون السود شيخ القراء وأمين الإفتاء بحمص في وقته، وكذلك الشيخ العلامة أحمد بن حامد التيجي المدني ثم المكي، المقرئ الكبير وشيخ القراء بمكة المكرمة.

توفي العلامة الضباع سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية.

٣٩ عثمان بن سليمان (ت١٣٨٢هـ):

هوعثمان بن سليمان مراد علي أغا.

ولد في ملوي عام (١٣١٦هـ) من أبويين تركيين كان أبوه سليمان أفندي مراد أغا قائدًا للفرقة التركية في شمال الصعيد آنذاك حفظ القرآن الكريم في الكُتّاب وهو صغير ثم التحق بالأزهر الشريف بالقاهرة، وأتم تعليمه حتي حصل علي درجة العالمية، وبعد تخرجه تولّي تدريس القراءات والتجويد في صحن الأزهر وفي نفس الوقت عُيّن شيخًا لقرأة مسجد السلطان أبي العلاء.

تلقي التجويد والقراءات علي شيوخ عدة من مبرزي عصره نذكر منهم فضيلة الشيخ حسن بن محمد بدر المشهور بالجريسي الكبير رحمه الله، وقد قرأ عليه القرآن برواية حفص عن عاصم، وفضيلة الشيخ سابق محمد السبكي رحمه الله أخذ عنه القراءات العشر من طريق الحرز والدرة.

وأما تلاميذه فهم كثير يصعب حصرهم لتفرقهم في البلدان حيث كان يختلف إليه الطلاب من الشرق والغرب ينهلون ويتأدّبون بأدبه، أذكر منهم فضيلة الشيخ إبراهيم صالح رحمه الله، وفضيلة الشيخ أبو العينين شعيشع القارئ الشهير رحمه الله، والشيخ سعيد حسن سمور المدرس بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية حفظه الله، والشيخ الدكتور عبد العزيز عبد الحفيظ الأستاذ بجامعة الأزهر حفظه الله، والشيخ عبد الغني الفكهاني رحمه الله، والشيخ عبد الفتاح مدكور بيومي حفظه الله، والشيخ علي أحمد حمص حفظه الله، والشيخ محمد الطوخي القارئ المبتهل الشهير حفظه الله، والشيخ محمد مرسي مشالي رحمه الله من خريجي دار العلوم وعمل مدرسًا بمدرسة عباس الابتدائية الأميرية بنين سابقًا، والشيخ محمود علي البنا القارئ

الشهير رحمه الله.

وتوفي الشيخ بعد رحلة طويلة في خدمة علوم القرآن والقراءات وذلك في سنة (١٣٨٢هـ) الموافق سنة (١٩٦٣م).

٤٠ العلامة الشيخ عبد العزيز عيون السود (ت١٣٩٩هـ):

هو عبد العزيز بن الشيخ محمد علي بن الشيخ عبد الغني عيون السود، المولود في حمص، عالم مقدّم في العلوم الشرعية والعربية والقراءات وعلومها، حنفي المذهب، وهو من أجلة علماء حمص، كان يقرن العلم بالعمل، وكان كثير التلاوة للقرآن، وكان يديم التهجد قبل الفجر، ويحيي ما بين المغرب والعشاء، وما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، ويحرص على تطبيق السنة في عبادته وأكله وشربه ونومه، وكل تصرفاته، وكان كثير الصلاة على النبي ﷺ إلى جانب تواضعه الجم لجلسائه ومحبيه، لا يذكر أحدًا إلا بخير، تولى مشيخة دور الإقراء بحمص، وأمانة دار الإفتاء بها، أخذ العلوم على مشايخ أجلاء من حمص وغيرها، ومن مشايخه في القراءات في الشام الشيخ سليمان الغزسكوري المصري الفار، أخذ عنه القراءات بدمشق الشام في وقته، وقد أخذ عنه القراءات العشر بمضمن الشاطبية والدرة، والشيخ عبد القادر قويدر العربي، أخذ عنه القراءات العشر بمضمن طيبة النشر.

ثم رحل إلى الحجاز فأخذ القراءات الأربع عشرة على العلامة الشيخ أحمد حامد التيجي شيخ القراء والإقراء بمكة المشرفة، ثم رحل إلى مصر، فأخذ القراءات الأربع عشرة وناظمة الزهر في الفواصل، وعقيلة أتراب القصائد في الرسم علي محمد الضباع، ثم جلس للإقراء والفتيا بحمص، فأخذ عنه الجم الغفير القراءات وعلومها، وكذلك العلوم الشرعية، وممن أخذ عنه القراءات العشر بمضمن طيبة النشر، الشيخ محمد تميم الزعبي، والشيخ المحدث النعيم النعيمي الجزائري أخذ عنه القراءات الأربع عشرة وغيرها، وممن أخذ عنه شيخ القراء بحماة، وله مصنفات منها: النفس المطمئنة في كيفية إخفاء الميم الساكنة بغنة وغيرها، توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة وألف.

٤١ الشيخ حسن الشاعر (ت١٤٠٠هـ):

ولد الشيخ حسن بن إبراهيم الشاعر في الثلث الأخير من القرن الثالث عشر الهجري في مصر، وحفظ القرآن وجوّده في التاسعة من عمره، ومن ثَم تلقى القراءات السبع، ثم العشر، ثم الأربع عشرة على مشاهير قراء الأزهر، فكان مقرئها وشيخ قرائها على مدى القرن الرابع عشر، والرائد الذي تخرج على يده مئات القراء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ومن أبرز تلامذته إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف الشيخ عبد العزيز بن صالح، والشيخ إبراهيم الأخضر الذي آلت إليه مشيخة القراء بعد وفاة شيخه الشاعر، وممن أخذ عنه أيضًا الشيخ قاري كرامة الله البخاري، وغيرهم.

توفي رحمه الله يوم العشرين من ذي القعدة في نهاية المائة الرابعة بعد الألف من هجرة المصطفى ﷺ.

٤٢ العلامة عبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣ هـ):

هو العلامة عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي.

ولد بمدينة (دمنهور) عاصمة محافظة (البحيرة) بمصر في الخامس والعشرين من شعبان سنة خمس وعشرين وثلاثمائة وألف من الهجرة.

حفظ القرآن الكريم ببلده على الشيخ علي عيّاد، وجوّده على كل من الشيخين الفاضلين: الشيخ محمد غزال، والشيخ محمود بن محمد نصر الدين.

ثم أخذ القراءات العشر على غير واحد من الثقات الجهابذة الأثبات منهم الشيخان المذكوران، والشيخ همام قطب عبد الهادي، والشيخ حسن صبحي، وقد أجازوه جميعًا، وأخذ عن شيوخ كثيرين غير ما ذكر في علوم القرآن، والتجويد، والتفسير، وعلوم العربية، والفقه، وغيرها من العلوم الإسلامية، وقد حصل على شهادة التخصص القديم- بشعبة التفسير والحديث (التي تعادل الدكتوراه حاليًا)، وذلك عام (١٣٥٥هـ).

عمل بالتدريس في المعهد الأزهري الثانوي عقب تخرجه، ثم عُيّن رئيسًا لقسم القراءات، ثم مفتشًا عاما بالمعاهد الأزهرية، ثم شيخًا لمعهد القراءات بالقاهرة ثم شيخًا للمعهد الأزهري بدسوق، ثم شيخًا للمعهد الأزهري بدمنهور، ثم عين وكيلًا عاما للمعاهد

الأزهرية، ثم مديرا عامًا لها، وظل في عمله هذا حتى أحيل على التقاعد، ثم رحل إلى المدينة المنورة سنة (١٣٩٤هـ) حيث عُيّن رئيسًا لقسم القراءات بكلية القرآن الكريم التي أنشئت في العام المذكور.

فقد مكث يقرئ ويعلم في مجال العلوم القرآنية منذ عام (١٣٥٥هـ) تقريبًا، وتخرج على يديه أجيال من أهل القرآن، وممن قرأ عليه بالمدينة الدكتور عبد العزيز القارئ والدكتور علي بن عبد الرحمن الحذيفي إمام الحرمين الشريفين، برواية حفص، وقرأ عليه بعضًا من الشاطبية، والشيخ منير بن محمد المظفر التونسي، المتخرج في الكلية، وقرأ عليه في البيت ختمة كاملة للعشرة من طريق طيبة النشر، ومنهم الشيخ إبراهيم الأخضر تلقى عليه القراءات الثلاث المكملة للعشر من طريق الدرة، وقرأ عليه ختمة كاملة ومنهم في مصر الدكتور موسى شاهين لاشين، والدكتور عوض الله حجازي، والدكتور زكريا البري، وغيرهم.

توفي رحمه الله يوم الاثنين الخامس عشر من محرم سنة ثلاث وأربعمائة بعد الألف من الهجرة.

٤٣ الشيخ عامر السيد عثمان (ت١٤٠٨هـ):

هو العلامة الشيخ عامر السيد عثمان، شيخ المقارئ المصرية.

ولد- رحمه الله بقرية ملامس، مركز منيا القمح محافظة الشرقية محافظات مصر- في شهر مايو سنة (١٩٠٠م) الموافق ١٧ محرم سنة (١٣١٨هـ).

حفظ القرآن الكريم، ولم يتجاوز التاسعة من عمره، في مكتب الشيخ عطية سلامة، ثم أرسله والده إلى المسجد الأحمدي بطنطا، وتلقى القرآن بقراءة نافع من فم عالم القراءات الشيخ السعودي، وقد أوتي الشيخ عامر- في صباه حظا من حسن الصوت، وفي القاهرة أخذ في القراءة والتلقي والمشافهة والعرض والسماع، فتلقى القراءات العشر الصغرى من طريق الشاطبية والدرة على الشيخ حسن الجريسي الكبير، وهو العلامة المقرئ أحمد الدري التهامي.

ثم تلقى القراءات العشر الكبرى على الشيخ المقرئ علي عبد الرحمن سبيع، ولم يكمل، ثم شرع في ختمة جديدة على تلميذ الشيخ علي سبيع وهو الشيخ همام قطب- رحمه الله فقرأ عليه ختمة كاملة بالقراءات العشر الكبرى من طريق الطيبة بالتحرير والإتقان، ثم اتخذ لنفسه

حلقة بالجامع الأزهر الشريف سنة (١٣٥٣هـ) إقراءً وتدريسًا، وفي أثناء ذلك اطلع على مخطوطات القراءات بالمكتبة الأزهرية، ودار الكتب المصرية، يقرأ وينسخ ما شاء الله له، فظهر نبوغه واتسعت شهرته، واتصل به الشيخ علي محمد الضباع، شيخ عموم المقارئ المصرية آنذاك، واستعان به في تحقيقات القراءات العشر الكبرى، وكان- رحمه الله حجة في رسم المصحف.

وشغل الشيخ بالإقراء أيامه كلها، فلم يجد وقتًا للتصنيف ولكنّ الله سبحانه يسّر له أن يترك بعض الآثار العلمية في فن القراءات منها: (فتح القدير شرح تنقيح التحرير في القراءات العشر، وكتاب كيف يتلى القرآن، وتحقيق كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني).

وقد شارك- رحمه الله في تصحيح ومراجعة كثير من المصاحف، وحين أنشئ معهد القراءات التابع لكلية اللغة العربية بالأزهر كان على رأس مشايخه وأساتذته فتخرجت- على يديه هذه الأجيال الكريمة من خدمة كتاب الله والعارفين بعلومه وقراءاته في مصر وفي خارجها، وتلامذة الشيخ كثيرون ممن قرؤوا عليه العشر الكبرى (الطيبة) منهم المشايخ: محمد الصادق قمحاوي، ومحمد سالم محيسن، وعبد الرؤوف سالم، وعبد المتعال منصور عرفة، وإبراهيم عطوة، وغالب عبد السلام، ومحمود سيبويه البدوي، ورزق خليل حبة، وعبد الفتاح السيد المرصفي، وعبد الحكيم عبد السلام خاطر، وغيرهم.

توفي رحمه الله في الخامس من شوال سنة ثمان وأربعمائة وألف من الهجرة.

٤٤ العلامة حسين خطاب (ت١٤٠٨هـ):

هو العلامة حسين خطاب الميداني الدمشقي، ولد بدمشق، وبدأ حياته عاملًا في صنع دلات القهوة، ثم تلقفه الشيخ حسن حبنكة الميداني- رحمه الله لما لمس فيه من أمارات النجابة، والذكاء فصار من طلاب العلم في جامع منجك في حي الميدان، وصار ينهل فيه من شتى فروع العلم والمعرفة.

وقد منحه الله فصاحة اللسان وحسن البيان، فكان من الخطباء البارزين منذ نعومة أظفاره، حفظ القرآن الكريم وجوده على الشيخ محمود فائز الدير عطاني (نسبة إلى دير عطية)، واتصل بشيخ القراء- في وقته الشيخ محمد سليم الحلواني وحفظ الشاطبية تمهيدًا لجمع

القراءات، إلا أن وفاة الشيخ محمد سليم حالت دون ذلك، فاتصل بولده، الشيخ أحمد الحلواني الحفيد، وجمع عليه القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة، ثم جمع بعد ذلك العشر الصغرى أيضًا على الشيخ محمود فائز الديرعطاني، ثم اتصل بالشيخ عبد القادر قويدر العربيلي، فجمع عليه العشر الكبرى من طريق طيبة النشر.

وكان رحمه الله حسن السمت، لطيف المعشر، على صلة بالمجتمع، يرشد الناس ويعظهم، لم يراء لحاكم ولم يكتم كلمة الحق على اختلاف اتجاه الحكام الذين عاصرهم.

قرأ عليه الكثير من أهل الشام، وجمعت عليه القراءات العشر الكبرى قبيل وفاته أختان من بنات دمشق وأخذ عنه الشيخ عبد الرزاق الحلبي الدمشقي القراءات من طريق الشاطبية والدرة، وطريق الشاطبية وحدها كل من الشيخ حسين الحجيري والشيخ محمد الخجا الدمشقي، ولم يقرأ عليه جمعًا بالكبرى أحد من الرجال، أما من تلقى عنه التجويد، وتصحيح التلاوة فيخطئهم العد.

وكان له مجالس علمية في بيته وفي المسجد في التفسير والتوحيد والتجويد والفقه والحديث والنحو والصرف وعلوم البلاغة وغيرها من العلوم الشرعية، وعينه القراء شيخًا لهم بعد وفاة شيخ القراء الدكتور الطبيب الجراح محمد سعيد الحلواني، وقد ألف العلامة حسين خطاب عدة مصنفات في القراءات توفي رحمه الله سنة ثمان وأربعمائة وألف من الهجرة.



الفصل الثالث

من أشهر ما صُنِّفَ من القرن الرابع الهجري، إلى القرن الرابع عشر، في القراءات القرآنية:

١- كتاب السبعة في القراءات:

وهو للإمام الحافظ الأستاذ أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت٣٢٤هـ).

ومما دفع ابن مجاهد إلى تأليف كتابه هذا؛ لما رآه من تكاثر القراءات في زمانه، حيث وصل بها أبو عبيد القاسم بن سلام نحو ثلاثين قراءة، وتوسّع فيها - فيما بعد - بعض القراء، حتى وصل بها إلى نحو خمسين قراءة، وأوشك ذلك أن يكون بآبا لدخول شيء من الاضطراب على ألسنة القراء، فجاء ابن مجاهد - رحمه الله - واستصفى من هؤلاء القراء سبعة من الأئمة القراء في الأمصار الإسلامية، وألف هذا الكتاب النفيس مبيِّنًا اختلافهم في القراءة، وعرض قراءاتهم وأئمتها إمامًا إمامًا، ذاكرًا نسبهم وأساتذتهم الذين تلقوا عنهم القرآن الكريم، واصلًا بينهم

وابن مجاهد حين اختار السبعة لم يسقط رواية من سواهم ولم يبطلها ولم يعتقد أن قراءات هؤلاء السبعة هي الحروف السبعة الواردة في الحديث، ولكن ذلك إنما اعتقده بعض الناس واهمين خلاف مراد ابن مجاهد، وهو إنما قصد أن ما سوى قراءات هؤلاء السبعة يأتي وراء السبعة في عدد من يقرؤون بها في الأمصار.

٢- كتاب مختصر في شواذ القرآن:

وهو للإمام الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، وكنيته أبو عبد الله النحوي اللغوي.

نشأ في همذان ثم وفد إلى بغداد سنة (٣١٤هـ) ليتلقى عن شيوخها، ويأخذ من أعلامها أخذ القراءات عَرْضًا على ابن مجاهد وابن الأنباري، وأخذ بقية العلوم عن كثير من علماء بغداد وغيرها، توفي سنة (٣٧٠هـ).

وقد سرد في كتابه القراءات الشاذة في الكلمة القرآنية الواحدة من أول القرآن إلى آخره موجّهًا لهذه القراءات أحيانًا وتاركًا للتوجيه أحيانًا أخرى نظرًا لأن كتابه كتاب مختصر.

٣ كتاب الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد:

وهو للإمام أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي.

تعلّم في بلده ورحل في طلب العلم إلى بغداد وبلاد الشام، ومضى إلى طرابلس فأقام بحلب مدة، وكان شيخه في القراءة ابن مجاهد حيث يقول أبو علي الفارسي في مقدمة كتابه الحجة: فإنّ هذا الكتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن العباس بن مجاهد المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار في الحجاز، والعراق والشام بعد أن نقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه وأخذناه عنه.

وأبو علي الفارسي شيخ العربية في عصره بلا منازع، وكان أهل بغداد يقولون في زمانه: لو عاش سيبويه لاحتاج إليه، وكان أبو علي من نحاة البصرة، وهو خليفة سيبويه، رأس المدرسة البصرية.

توفي رحمه الله سنة سبع وسبعين وثلاثمائة على أرجح الأقوال.

و موضوع كتابه الاحتجاج للقراءات وتوثيقها وتوجيهها والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك إما بالاستناد إلى قاعدة مشهورة في العربية، أو بالتماس علة خفية بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها، أو توليدها أو بالاعتماد على القياس وحشد النظائر ومقارنة المثيل بالمثيل وهو ما برع فيه أبو علي، وكان يسوق لكل أسلوب من أساليب احتجاجه الآيات القرآنية والشعر الصالح للاحتجاج والحديث النبوي والأمثال العربية، ولغات العرب ولهجاتها وأقوال أئمة العربية وعلى رأسهم سيبويه الذي انتثرت عبارات كتابه في الحجة.

٤ كتاب الغاية في القراءات العشر:

وهو للأستاذ المقرئ أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران، أصله من أصفهان، وسكن في نيسابور، ومات بها سنة (٣٨١هـ) عن ست وثمانين سنة، كان إمامًا ضابطًا متقنًا ثقةً مقرئًا زاهدًا، سمع الحديث، وحدث، ورحل إلى الشام والعراق في طلب أسانيد القرآن، حتى صار من أئمة الفن في عصره.

وقد صنف ابن مهران عدة كتب في القراءات والتجويد وكان من أهمها الغاية في القراءات العشر، جمع فيه المؤلف قراءات القراء العشر.

وعلى هذا الكتاب شرحان مشهوران:

شرح أبي الحسن علي بن محمد القهندزي، كتبه قبل سنة (٤١٣هـ) والنصف الأول من هذا الشرح مخطوط في المكتبة التيمورية (٢٨٢/١) وأما النصف الثاني ففي مكتبة البارودي بيروت.

وشرح محمد بن حمزة بن نصر الكرماني المتوفى سنة (٥٠٠هـ) ومنه مخطوط بمكتبة علي أصغر حكمت في طهران مكتوبًا سنة (٦٠٧هـ).

وللمؤلف عدة كتب معروفة مثل: المبسوط في القراءات العشر، وكتاب الشامل في القراءات وغيرها.

٥ كتاب التذكرة في القراءات الثمان:

وهو للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك المقرئ، الحلبي ثم المصري أحد الحذاق المحققين.

أخذ القراءات من والده، وبرع في الفن، وقرأ على محمد بن يوسف بن نهار، وعلي بن محمد بن خشنام المالكي بالبصرة وغيرهم.

وروي الحديث عن المصريِّيْن: ابن حيويه النيسابوي، والحسن بن رشيق، ولقي ببغداد أبا بكر القطيعي، وبحلب الحسين بن خالويه النحوي.

وكان من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية قرأ عليه القراءات أبو عمرو الداني وغيره، توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

وأما عن الغاية من هذا التأليف فقال: (فإنّي ذاكر في هذا الكتاب ما تأدى إليّ من قراءة أئمة الأمصار المشهورين، بالإيجاز، تذكرة للعالم، وتقريبًا على المتعلم....).

٦ كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:

وهو للإمام أبو الفتح، وقد ولد ابن جني بالموصل، وفيها نشأ، وإليها ينسب، ولد سنة (٣٢٢هـ) أو (٣٢١هـ) وتوفي سنة (٣٩٢هـ) وابن جني أحد الأعلام المشهورين بالعلم

والفضل وقد أحصي له في مقدمة الخصائص تسعة وأربعون كتآبا.

فبعد أن ألف أبو علي الفارسي كتابه الحجة للقراء السبعة، فكّر أن يؤلف كتآبا مثله يحتج فيه للقراءات الشاذة.

فمن أجل هذا تجرد ابن جني للقراءات الشاذة ينوب عن شيخه في الاحتجاج لها، ويؤدي حقها عليه، كما أدى شيخه حق القراءات غير الشاذة عليه، إذ كانت داعية الاحتجاج للنوعين ثابتة، والاستجابة لها لازمة.

وأما ابن جني فيعرض في كتابه القراءة ويذكر من قرأ بها، ثم يرجع في أمرها إلى اللغة، يلتمس لها شاهدًا فيرويه أو نظيرًا فيقيسها عليه، أو لهجة فيردّها إليها ويؤنسها بها، أو تأويلًا أو توجيهًا فيعرضه في قصد وإجمال.

٧ كتاب حجة القراءات:

وهو للإمام الجليل أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، عاش ابن زنجلة، في القرن الرابع الهجري، كان قاضيًا على مذهب الإمام مالك - رحمه الله - .

ألف كتابه: حجة القراءات، قبل سنة (٤٠٣هـ) على الأقل، وله كتاب: شرف القراء في الوقف والابتداء، وهو مخطوط جزآن في خزانة عاكف العاني ببغداد.

وأمّا منهج كتابه فيشرع أبو زرعة في الكلام على الآيات التي فيها أوجه للقراءات على ترتيبها في السورة، فينسب كل قراءة إلى قارئها من السبعة، ثم يذكر الحجة من القرآن نفسه بدأ بها، وإذا كانت الحجة في حديث ذكره، كما يحتج بالشعر وبالنثر وبكلام اللغويين وأهل النحو....

٨ كتاب التبصرة في القراءات:

وهو للإمام مكي بن أبي طالب.

وتناول الإمام مكي في التبصرة أصول القراءة وذكر ما اختلف فيه المشهورون من القراء وخرّج في الكتاب أربع عشرة رواية معتمدًا على ما قرأ به على شيخه أبي الطيب بن غلبون الحلبي، وقلّ ما ذكر ما كان قد قرأ به على غيره، ونبه على قول مخالفه في بعض رواياته واختياراته، وقلل فيه الروايات الشاذة وترك التكرار، لكنه جمع من أصول ما فرّق في الكتب،

ويمتاز مكي بأنه لا يستطرد في كتبه مما يجعل لموضوعه اتساقًا يقف القارئ فيه على المراد.

٩ - كتاب التيسير في القراءات السبع:

وهو للإمام العلامة الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأموي مولاهم القرطبي المعروف في زمانه بابن الصيرفي.

ولد سنة (٣٧١هـ) وبدأ بطلب العلم منذ نعومة أظفاره، ورحل إلى المشرق ودخل مصر سنة (٣٨٧هـ)، كان أبو عمرو آية في علم قراءة القرآن وطرقه ورواياته، وتفسيره ومعانيه، وإعرابه، ولم يكن في عصره من يضاهيه في قوة حفظه وحسن تحقيقه، ونقل عنه أنه كان يقول: ما رأيت شيئًا قط إلا كتبته، وما كتبته إلا حفظته ولا حفظته فنسيته وكان أيضًا بارعًا بعلوم الحديث وطرقه وأسماء رجاله وكذلك في الفقه وسائر أنواع العلوم، توفي رحمه الله سنة (٤٤٤هـ).

ويقول ابن الجزري عن كتابه هذا:(أنه من أصح الكتب المؤلفة في علم القراءات وأضبطها).

وقد نظمه أبو محمد القاسم بن فيرُّه الشاطبي تسهيلًا لحفظه وتعليمه في القصيدة الموسومة بـ (حرز الأماني ووجه التهاني) والمعروفة بالشاطبية.

ولأبي عمرو كتاب جليل آخر هو كتاب: «جامع البيان في القراءات السبع» الذي اشتمل على نيف وخمسمائة رواية وطريق عن الأئمة السبعة، قال ابن الجزري واصفا لهذا الكتاب: كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلف مثله.

١٠ - كتاب العنوان في القراءات السبع:

وهو لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري الأندلسي ثم المصري الإمام العالم المقرئ الأديب النحوي.

وقد وصفه ابن خلّكان فقال: كان إمامًا في علوم الآداب متقنًا لفن القراءات، وقال السيوطي: إنه تصدر للإقراء زمانًا، ولتعليم العربية، وكان رأسًا في ذلك.

وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر، وتوفي رحمه الله سنة خمس وخمسين وأربعمائة بمصر.

ويعد كتاب: العنوان، من الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري في تأليف كتابه النشر في القراءات العشر.

وسلك المؤلف في هذا الكتاب أسلوب الإيجاز والاختصار ليقرّب على الدارسين تناوله، قاصدًا الإبانة والوضوح من غير إسهاب أو تطويل، ليكون سهل التناول قريب التداول للمختصين، وقد جرده من الأسانيد، ومظاهر التعليل التي نجدها في كتب ذلك العصر.

١٣ - كتاب إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر:

وهو للإمام محمد بن الحسين بن بُندار أبو العز الواسطي القلانسي، شيخ العراق ومقرئ القراء بواسط، صاحب التصانيف، أستاذ.

ولد سنة خمس وثلاثين وأربعمائة بواسط، وبعد حياة دامت ستا وثمانين سنة، توفي أبو العز في شوال سنة إحدى وعشرين وخمسمائة بواسط.

وُيَعد كتابه هذا من كتب القراءات القلائل التي تلقّاها الناس بالقبول وأجمعوا عليها من غير معارض، لأن مؤلفه اشترط الأشهر واختار ما قطع به عنده وكان أهل العراق لا يحفظون سوى الإرشاد لأبي العز ولهذا نظمه كثير من الواسطيين والبغداديين.

واعتمد على هذا الكتاب العلّامة ابن الجزري في نشره.

١٤ - كتاب الإقناع في القراءات السبع:

وهو للإمام أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، المعروف بابن الباذش، ولد بغرناطة عام (٤٩١هـ)، قال ابن الجزري عنه: أستاذ كبير وإمام محقق محدث، ألف كتاب الإقناع في السبع من أحسن الكتب، ولكنه ما يخلو من أوهام نبّهت عليها في كتابي الإعلام...، وكان أبو جعفر علمًا من أعلام الأندلس، ومفخرة من مفاخرها، ومحدّثًا ثقة، وكان من أهل الرواية والدراية، وجمع علوم الدين والعربية معًا، توفي رحمه الله سنة (٥٤٠هـ).

أما كتاب الإقناع: فهو محكم التأليف، مرتب الأبواب، غزير المادة.

وُيعد كتاب الإقناع تنقيحًا وتهذيبًا، وشرحًا وتتميمًا لكتابَي: التبصرة، لمكي بن أبي طالب القيسي، والتيسير، للداني.

١٥- كتاب حرز الأماني ووجه التهاني المعروف بالشاطبية:

وهو للعلامة القاسم بن فيُرُّه بن خلف الشاطبي، إمام القراء، ولد سنة (٥٣٨هـ) بشاطبة، قرية من قرى الأندلس، وكان عالًما بالحديث والتفسير واللغة، ونظم أيضًا بشاطبة قصيدته الرائية المسماة عقيلة أتراب القصائد في رسم المصحف، وقصيدة أخرى تسمى ناظمة الزهر في عدّ الآي، وقصيدة دالية (خمسمائة بيت) لّخص فيها كتاب التمهيد لابن عبد البر.

توفي رحمه الله سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة.

أما منظومته- حرز الأماني- فهي من أحسن المؤلفات المنظومات في علم القراءات، فإنها جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة بمضمن كتاب: التيسير، للداني، قصد بها المؤلف تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله، وقد بلغ عدد أبياتها ألفًا ومائة وثلاثة وسبعين بيتًا، وتعتبر هذه القصيدة من عيون النظم بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ، ورصانة الأسلوب.

وتلقّاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول ويعنوا بها أعظم عناية، ويتوافروا على شرح ألفاظها وحل رموزها، قال ابن الجزري في وصف هذه القصيدة: من وقف على قصيدتيه علم مقدار ما آتاه الله في ذلك خصوصًا اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها.. ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفن....

أ- من أشهر شروح الشاطبية:

١- فتح الوصيد. لعلي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) تلميذ الناظم وصاحبه وهو أول من شرحها، واشتهرت بسببه والكتاب مخطوط في مكتبة عارف حكمت با◻دينة ◻نورة، برقم:(٤٦).

٢- كنز المعاني شرح حرز الأماني: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الموصلي ◻عروف بـ (شعلة) (ت٦٥٦هـ)، ويمتاز هذا الشرح بحسن النظام وجمال الترتيب ويتكلم على البيت من ناحية اللغة والإعراب والمعنى.

٣- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي المتوفى سنة (٦٦٥هـ).

٤- كنز المعاني: لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت٦٣٢هـ) مخطوط ومخطوطاته في أغلب المكتبات وصفه القسطلاني بأنه شرح عظيم لم يصنف مثله.

٥ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: للإمام أبي القاسم علي بن عثمان بن القاصح البغدادي (ت٨٠١هـ).

ب ومن أشهر مختصرات الشاطبية:

١ الشمعة، وهي قصيدة رائية قدر نصف الشاطبية: أحسن نظمها واختصارها الإمام أبو عبد الله محمد الموصلي المعروف بـ (شعلة) (ت: ٦٥٦هـ).

٢ مختصر عبد الصمد التبريزي (ت٧٦٥هـ) في خمسمائة بيت.

٣ نظم درر الجلا، لعبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي (ت٧٦٨هـ).

٤ حوز المعاني: لابن مالك النحوي (ت٦٧٢هـ).

١٥ كتاب جمال القراء وكمال الإقراء:

وهو للإمام أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين السخاوي.

ولد في سخا بمصر سنة (٥٥٨هـ)، أو (٥٥٩هـ)، وانتقل إلى القاهرة يتعلم ويتفقه ويأخذ على كبار العلماء، والتقى بالإمام الشاطبي فلازمه وأخذ عنه القراءات واللغة والنحو، كما أفاد من كبار علماء العصر في القاهرة والإسكندرية ودمشق، وارتحل السخاوي إلى دمشق أواخر القرن السادس وأقام فيها، فعلَت مكانته وذاع صيته، وصار إمامًا في التفسير والقراءات واللغة والنحو، وتصدر بجامعها للإقراء والإفادة، فاجتمع عليه الطلاب يفيدون منه، ويتلقون علومهم عليه، وبقي على ذلك أكثر من أربعين سنة تتلمذ له فيها عدد كبير من العلماء كأبي شامة المقدسي، وتبوأ أبو الحسن المناصب في دمشق، وألف الكتب النافعة، وصنف في علم القراءات وشرح قصيدة شيخه في القراءات شرحًا كافيًا، وقد تقدم تعريفها وواصل حياة البحث والتعليم إلى أن توفي ليلة الأحد، ثاني عشر من جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

والكتاب كما وصفه العلماء مجموعة من الكتب، جعلها المؤلف تحت كتاب واحد، ومن أجل ذلك ولكون كل مبحث فيه يصلح أن يكون كتابًا، كثر ذكر المترجمين للمؤلف لأقسام منه على أنها كتب مستقلة، ووجدت نسخًا من هذه الأقسام في مخطوطات مستقلة وقد سمى كل قسم من أقسام جمال القراء كتابًا، فكان مجموع ذلك عشرة كتب وهي: نثر الدرر في ذكر الآيات والسور، والإفصاح الموجز في إيضاح المعجز، ومنازل الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن العظيم، وتجزئة القرآن، أقوى العدد في معرفة العدد، ذكر الشواذ، الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ، مراتب الأصول وغرائب الفصول، ومنهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق، والاهتداء في معرفة الوقف والابتداء وفي كل كتاب من هذه الكتب يسعى المؤلف

إلى جعله جامعًا شاملًا فينقل ما جاء للعلماء فيه، وينسق الآراء والأقوال، ليجعلها بين يدي القارئ ميسورة سهلة.

١٦ كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز:

وهو للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي، المعروف بأبي شامة الشيخ الإمام العلامة الحجة والحافظ ذو الفنون، وقيل له أبو شامة لأنه كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة.

وقرأ القراءات على السخاوي، وصنف الكثير في أنواع من العلوم فشرح الشاطبية مطولًا ولم يكمله ثم اختصره وهو الشرح المشهور (إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع) وغير ذلك من الكتب.

ولي مشيخة الحديث الكبرى بالأشرفية، ومشيخة الإقراء.

توفي رحمه الله في شهر رمضان في تاسع عشرة سنة خمس وستين وستمائة.

ذكر المؤلف في مقدمته وصف الكتاب بقوله: فهذا تصنيف جليل يحتاج إليه أهل القرآن، خصوصًا من يعتني بعلم القراءات السبع ولا يعرف معنى هذه التسمية ولا ماذا قصده الرسول ﷺ بقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» ولا يدري ما كان الأمر عليه في قراءة القرآن وكتابته في حياة الرسول ﷺ إلى أن جمع بعده في خلافة أبي بكر ثم جمع في خلافة عثمان رضي الله عنهما، ولا يهتدي إلى ما فعله كل واحد منهما، وما الفرق بين جمعيهما، وما الضابط الفارق بين القراءات الشواذ وغيرها ؟

وأرجو أن يكون هذا التصنيف مشتملًا على ذلك كله، قيما ببيانه مع فوائد أخرى تتصل به وبالله التوفيق.

١٧ كتاب معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:

وهو للإمام محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الذهبي الحافظ أستاذ ثقة كبير.

ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وعني بالقراءات من صغره، وتميز في دراسة القراءات وبرع فيها براعة جعلت شيخه يتنازل له عن حلقته بالجامع الأموي في أواخر سنة (٦٩٢هـ) حين أصابه المرض، فكان هذا أول منصب علمي يتولاه الذهبي، وقد أصبح الذهبي نتيجة ذلك الأستاذ الكبير إمامًا في القراءات، فألف كتابه: التلويحات في علم القراءات، وكتابه: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.

واشتغل بالحديث وأسماء الرجال في آخر حياته، توفي رحمه الله بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بدمشق.

ورتّب الذهبي هذا الكتاب على الطبقات، فجعله في ثماني عشرة طبقة حسب اللقيا بين القراء الكبار، بدءًا من الصحابة وانتهاءً بعصره، وقد أدرج الطبقة (١٧) في (١٨) وجعلهما طبقة واحدة.

١٨- كتاب غاية النهاية في طبقات القراء:

وهو لشمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه، ولد في دمشق سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، وحفظ القرآن والقراءات فكان علمًا بارزًا، ومرجعًا للعلماء في هذا الفن، توفي رحمه الله سنة (٨٣٣هـ).

ولقد اختصر ابن الجزري فيه كتاب طبقات القراء الكبير الذي سماه: نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات، وجمع في كتابه هذا غاية النهاية جميع ما في كتابي الحافظين أبي عمرو الداني، وأبي عبد الله الذهبي رحمهما الله تعالى، وزاد عليهما نحو الضعف.

ويذكر في الترجمة الاسم الكامل وشيئًا من علمه وفضله، ثم يذكر عمن أخذ من الشيوخ، ثم يذكر تلامذة المترجم له ثم يختم بتاريخ وفاته.

١٩- كتاب النشر في القراءات العشر:

وهو لابن الجزري. وهو سفر جلّ قدره، لما حواه من صحيح النقول وفصيح الأقوال، جمع فيه مؤلفه رحمه الله من الروايات والطرق ما لا يعتريه وهن ولا يتطرق إليه شك ولا طعن، على تواتر محكم، وسند متصل، فهو البقية المغنية في القراءات بما حواه من محرر طرق الروايات.

٢٠ كتاب طيبة النشر في القراءات العشر:

وهو لابن الجزري؛ وهو نظم في القراءات العشر، اقتفى فيه أثر الشاطبي واستخدم مصطلحات الشاطبي ليسهل على كل طالب استحضار قواعد هذا الفن، ونظمها من بحر الرجز، وهي قليلة الألفاظ كثيرة المعاني، جمع فيها طرق القراء ورواياتهم، واعتمد ما في الشاطبية وكتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وزاد عليهما الضعف من القراءات والروايات والطرق وبلغت أبياتها (١٠٠٠) بيت.

وقد شرح هذا النظم أبو القاسم النويري.

٢١ كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات:

وهو للحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد ابن محمد بن حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي الإمام الحجة الفقيه المقرئ المسند.

ولد في القاهرة في الثاني عشر من ذي القعدة عام (٨٥١هـ)، ونشأ بها كما ينشأ الفتيان، فحفظ القرآن، وحفظ أيضًا الشاطبية، والطيبة ومتونًا أخرى في فنون الثقافة الإسلامية، ولقي في هذه الفترة شيوخًا كثيرين ممن كانوا يتصدرون في ساحات الجامع الأزهر، وقد بدأ القسطلاني حياته واعظًا إلى جانب إقرائه، ورحل إلى مكة والمدينة وعاش بهما زمنًا تلقى فيه عن شيوخهما، وتجمع المراجع على أن وفاته كانت ليلة الجمعة، ثامن المحرم سنة (٩٣٢هـ) وأنها كانت لعروض فالج له.

وأما عن منهجه في كتابه فيقول: إن رام السالك فيه ما يتعلق بنشر القراءات العشر، أو الأربعة الزائدة عليها، على اختلاف طرقها المستنيرة، فاز بآماله، أو أعاريبها على تنوع وجوهها الوجيهة؛ ظفر بكماله، أو الوقف والابتداء، كان له نعم المرشد في الاهتداء، أو علم مرسوم الخط العثماني، حظي بنيل البغية والأماني أو معرفة آي التنزيل وكلماته وحروفه من حيث العدد، منح بحسن المدد، مع ما حواه من محاسن دقائق أنوار التأويل، واشتمل عليه من لطائف أسرار التنزيل، وقد آن أن أطلق عنان القلم لجريانه في ميدان البيان، وأفتح أبواب هذا الكتاب الموصلة لمطالب كنوز هذا الشأن.

وهذا آخر ما يسّر الله لي: فاللهَ أسأُل أن يكتبَ السداد والرشاد، وأنْ يُلْهِمَ الإخلاص في القول والعمل، ورَحِمَ الله رجلًا وَقَفَ على عيب لي فَأَصْلَحَهُ، واسْتَغْفَرَ الله لأخيه؛ فإنما أنا بشرٌ أُخْطِئ؛ وقد أُصيب.

وما أحسن ما قاله الإمام مسلم بن الحجاج صاحب كتاب «الصحيح» المشهور رحمه الله: «فليس مَنْ ناقل خبرٍ وحامل أَثرٍ من السلف الماضين إلى زماننا وإِنْ كان من أحفظ الناس وأشدّهم توقّيًا وإتقانًا لما يحفظ وينقل إلا الغلط والسهو ممكنٌ في حفظه ونَقْله» اهـ[1]

وما أروع قول الإمام الخطابي رحمه الله في مقدمة كتابه «غريب الحديث»: «وكلّ مَن عَثر منه على حرف أو معنًى يجب تغييره فنحن نناشده الله في إصلاحه، وأداء حقّ النصيحة فيه، فإن الإنسان ضعيفٌ لا يسلم من الخطأ إلا أنْ يعصمه الله بتوفيقه» اهـ

---

(١) كتاب «التمييز» للإمام مسلم رحمه الله (ص/ ١٧٠).

وقول أبي الطيب الوشاء في كتابه «الموشى»[1]: «وشَرْطتنا على قارئ كتابنا الإقْصار عن طلب خطئنا، والصفح عما يقف عليه من إغفالنا، والتجاوز عما ينتهي إليه من إهمالنا، وإنْ أداه التصفح إلى صواب نَشَرَهُ، أو إلى خطإٍ سَتَرَهُ؛ لأنه قد تقدمنا بالإقرار، ولابد للإنسان من زللٍ وعثار، وليس كل الأدب عرفناه، ولا كل علمٍ دريناه، وعلينا في ذلك الاجتهاد، وإلى الله الرشاد، وقلّ ما نجا مُؤَلِّف لكتابٍ من راصدٍ بمكيدة، أو باحثٍ عن خطيئة» اهـ

والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين.

وصل اللهم وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد ﷺ.

---

(١) نقلًا عن «المروءة وخوارمها» لمشهور حسن (ص/٦).

إتحاف فضلاء البشر
في القراءات الأربعة عشر

شهاب الدين أحمد بن محمد
ابن عبد الغني الدمياطي

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جمع ببديع حكمته أشتات العلوم بأوجز كتاب، وفتح بمقاليد هدايته مقفلات الفهوم لأفصح خطاب، أنزله بأبلغ معنى وأحسن نظام، وأوجز لفظ، وأفصح كلام، حلوا على مر التكرار، جديدًا على تقادم الأعصار، باسقا في إعجازه الذروة العليا، جامعًا لمصالح الآخرة والدنيا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الذي بمشيئته تتصرف الأمور، وبإرادته تنقلب الدهور.

وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، الذي جعل كتابه خير كتاب وصحابته أفضل أصحاب تلقوه بالقبول من فيه الكريم غضًا، وواظبوا على قراءته تلاوةً وعرضًا، حتى أدوه إلينا خالصًا مخلصًاﷺ وعلى جميع الآل والأصحاب وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم المآب.

وبعد:

فلما كان عام اثنين وثمانين بعد الألف، ومنّ الله تعالى بالرحلة إلى «طيبة المنورة» زادها الله تعالى نورا وشرفا ومهابة، والمجاورة بها، صحبني فيها جماعة من فضلائها في قراءة القُراء السبع، وبعضهم في العشر، بما تضمنته طيبة النشر لحافظ العصر «أبي الخير محمد شمس الدين بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري»[1] رضي الله تعالى عنه وأرضاه فخطر لي بعد

---

(١) ابن الجزري (٧٨٠- نحو ٨٣٥ هـ = ١٣٧٨- نحو ١٤٣٢ م) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، ابن الجزري، العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي: شيخ الإقراء في زمانه، من حفاظ الحديث، ولد ونشأ في دمشق، وابتنى فيها مدرسة سماها: (دار القرآن)، ورحل إلى مصر مرارًا، ودخل بلاد الروم، وسافر مع تيمورلنك إلى ما وراء النهر، ثم رحل إلى شيراز فولي قضاءها، ومات فيها، نسبته إلى (جزيرة ابن عمر)، من كتبه: النشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء، اختصره من كتاب آخر له اسمه: نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات، والتمهيد في علم التجويد، وملخص تاريخ الإسلام، وذات الشفاء في سيرة النبي والخلفاء- منظومة، وفضائل القرآن، وسلاح المؤمن- في الحديث، ومنجد المقرئين، والحصن الحصين- في الأدعية والأذكار المأثورة، وحاشية عليه سماها: مفتاح الحصن الحصين، ومختصر عدة الحصن الحصين، والتتمة في القراءات، وتحبير التيسير =

ذلك أن ألخص ما صح وتواتر من القراءات العشر، حسبما تضمنته الكتب المعتمدة، المعول عليها في هذا الشأن، ككتاب «النشر في القراءات العشر» و«طيبته» وتقريبه للشيخ المذكور، الذي ترجموه بأنه لم تسمح الأعصار بمثله، ووصف كتابه النشر بأنه لم يسبق بمثله، وكشرح «طيبته» للإمام أبي القاسم العقيلي الشهير بـ«النويري»[1] وككتاب اللطائف للشهاب المحقق «أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني»[2] شارح البخاري.

ثم وقع الإعراض عن ذلك، فحثني عليه حثًا شديدًا بعض إخواني، فاستخرت الله تعالى، وشرعت فيه مستعينا به تبارك وتعالى، فجاء بحمد الله تعالى على وجه سهل يمكن ويتيسر معه وصول دقائق هذا الفن لكل طالب، مع الاختصار الغير المخل ليسهل تحصيله، مع زيادة فوائد وتحريرات تحصلت حال قراءتي على شيخنا المفرد بالفنون، وإنسان العيون محقق العصر «أبي الضياء نور الدين علي الشبراملسي»[3] رحمه الله تعالى وهو مرادي بشيخنا

=

- في القراءات العشر، وتقريب النشر في القراءات العشر، والدرة المضية- في القراءات، وطيبة النشر في القراءات العشر- منظومة، والمقدمة الجزرية- أرجوزة في التجويد، وأسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب، والهداية في علم الرواية- في المصطلح، والمصعد الأحمد في ختم مسند الأمام أحمد- في الحديث، وله نظم، أكثره أراجيز في القراءات (ت٨٣٣ هـ). انظر: الأعلام (٤٥/٧).

(١) النويري (٨٠١- ٨٥٧ هـ = ١٣٩٩- ١٤٥٣ م) محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري: فقيه مالكي عالم بالقراءات، ولد في الميمون (من قرى الصعيد بمصر) وتعلّم بالقاهرة، وحجّ مرارًا، وأقام بغزة، والقدس ودمشق وغيرها، وتوفي بمكة، وكان يتكسب بالتجارة، مستغنيًا عن وظائف الفقهاء، عرض عليه القضاء فامتنع، له تصانيف، منها: «شرح المقدمات الكافية في النحو والصرف والعروض والقافية»، وهى أرجوزة له، و«الغيّاث» منظومة في القراءات الثلاث الزائدة على السبع، و «شرحها» و «شرح طيبة النشر في القراءات العشر»، وهى لشيخه ابن الجزري، و «القول الجاد لمن قرأ بالشاذ»، و«شرح الدرة المضية- في القراءات». انظر: الأعلام (٤٧/٧).

(٢) القسطلاني (٨٥١- ٩٢٣ هـ = ١٤٤٨- ١٥١٧ م) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين: من علماء الحديث، مولده ووفاته في القاهرة، له: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» و«المواهب اللدنية في المنح المحمدية- في السيرة النبوية»، و«لطائف الإشارات في علم القراءات» و«الكنز- في التجويد»، و«الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر» و«شرح البردة» سمّاه: «مشارق الأنوار المضية». انظر: الأعلام (٢٣٢/١).

(٣) الشبراملسي (٩٩٧- ١٠٨٧ هـ = ١٥٨٨- ١٦٧٦ م) علي بن علي الشبراملسي، أبو الضياء، نور الدين: =

عند الإطلاق فإن أردت غيره قيدت.

ثم جنح الخاطر لتتميم الفائدة بذكر قراءة الأربعة وهم: «ابن محيصن»، و«اليزيدي» و«الحسن» و«الأعمش» وإن اتفقوا على شذوذها، لما يأتي- إن شاء الله تعالى- من جواز تدوينها والتكلم على ما فيها.

وسميت مجموع ما ذكر من التلخيص وما ضم إليه:

بـ(إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر)

أو يقال: (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات).

وأرجو من الله تعالى، متوسلًا إليه برسوله سيدنا محمد ﷺ - وعلى آله وصحبه عموم النفع به، وأن يسهله على كل طالب، إنه جواد كريم رءوف رحيم.



=

فقيه شافعي مصري، كُفّ بصره في طفولته وهو من أهل شبراملس بالغربية، بمصر، تعلم وعلم بالأزهر، وصنف كتبًا، منها: «حاشية على المواهب اللدنيّة للقسطّلاني»، و«حاشية على الشمائل» باسم: «حواش على متن الشمائل وشرحها لابن حجر المكي»، و«حاشية على نهاية المحتاج في فقه الشافعية. انظر: الأعلام (٤/٣١٤).

[مبادئ علم القراءات]

وهذه مقدمة ذكرها مهم قبل الخوض في المقصود، ليعلم أن علم القراءة علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع.

أو يقال «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزوًا لناقله»

❁ وموضوعه: كلمات القرآن، من حيث يبحث فيه عن أحوالها كالمد والقصر، والنقل.

❁ واستمداده: من السنة والإجماع.

❁ وفائدته: صيانته عن التحريف والتغيير، مع ثمرات كثيرة، ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط، ومحجتهم في الاهتداء مع ما فيه من التسهيل على الأمة.

❁ وغايته: معرفة ما يقرأ به كل من أئمة القراء.

❁ والمقرئ: من علم بها أداءً ورواها مشافهةً، فلو حفظ كتابًا امتنع عليه اقراؤه بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلًا؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة، بل لم يكتفوا بالسماع من لفظ الشيخ فقط في التحمل، وإن اكتفوا به في الحديث؛ قالوا لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء، أي فلا بد من قراءة الطالب على الشيخ بخلاف الحديث، فإن المقصود منه المعنى، أو اللفظ، لا بالهيآت المعتبرة في أداء القرآن وأما الصحابة فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتهم على الأداء كما سمعوه ﷺ لأنه نزل بلغتهم.

وأما الإجازة المجردة عن السماع والقراءة فالذي استقر عليه عمل أهل الحديث قاطبة العمل بها حتى صار إجماعا، وهل يلتحق بها الإجازة بالقراءات؟

قال الشهاب القسطلاني: الظاهر نعم، ولكن منعه الحافظ الهمداني، وكأنه حيث لم يكن الطالب أهلا؛ لأن في القراءة أمورًا لا تحكمها إلا المشافهة، وإلا فما المانع منه على سبيل المتابعة إذا كان المجاز قد أحكم القرآن وصحّحه، كما فعل أبو العلاء نفسه، يذكر سنده بالتلاوة ثم

يردفه بالإجازة إما للعلو أو المتابعة، وأبلغ من ذلك رواية الكمال الضرير شيخ القراء بالديار المصرية القراءات من المستنير «لابن سوار»[١] عن الحافظ السلفي بالإجازة العامة، وتلقاه الناس خلفا عن سلف.

والقارئ المبتدئ من أفراد إلى ثلاث روايات والمتوسط إلى أربع أو خمس والمنتهي من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها.

۞ [الفرق بين القرآن والقراءات:]

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان:

فالقرآن هو الوحي المنزل للإعجاز والبيان. والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما.

وحفظ القرآن فرض كفاية على الأمة، ومعناه أن لا ينقطع عدد التواتر، فلا يتطرق إليه التبديل والتحريف، وكذا تعليمه أيضًا فرض كفاية وتعلم القراءات أيضًا وتعليمها.

۞ [السبب في الاقتصار على الأئمة المشهورين:]

ثم ليعلم أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم، أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي وجه بها «عثمان» ﷺ إلى الأمصار «الشام واليمن والبصرة والكوفة ومكة والبحرين» وحبس بالمدينة واحدًا، وأمسك لنفسه واحدًا، الذي يقال له «الإمام» فصار أهل البدع والأهواء يقرأون بما لا يحل تلاوته، وفاقًا لبدعتهم أجمع رأى المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات، تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجه إليها مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم.

ثم أن القراء الموصوفين بما ذكر بعد ذلك تفرقوا في البلاد، وخلفهم أمم بعد أمم، فكثر

---

(١) ابن سوار (٠٠٠ - ٤٩٦ هـ = ٠٠٠ - ١١٠٣ م) أحمد بن علي بن عبيد الله، أبو طاهر ابن سوار: عالم بالقراءات، من أحناف بغداد، كُفّ بصره في أواخر عمره. له: «المستنير في القراءات العشر». انظر: الأعلام (١/١٧٣).

الاختلاف، وعسر الضبط، فوضع الأئمة لذلك ميزانًا يرجع إليه، وهو السند، والرسم، والعربية.

۞ [أركان القراءة المقبولة:]

فكل ما صح سنده، ووافق وجهًا من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أو مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، ووافق خط مصحف من المصاحف المذكورة فهو من السبعة الأحرف المنصوصة في الحديث، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في قراءة وجب قبولها، سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، نص على ذلك الداني وغيره ممن يطول ذكرهم.

إلا أن بعضهم لم يكتف بصحة السند، بل اشترط مع الركنين التواتر.

۞ [تعريف التواتر:]

والمراد بالتواتر ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من البداءة إلى المنتهى، من غير تعيين عدد على الصحيح، وقيل بالتعيين ستة، أو اثنا عشر، أو عشرون، أو أربعون، أو سبعون، أقوال.

وقد رأى صاحب هذا القول أن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وجزم بهذا القول «أبو القاسم النويري» في شرح طيبة شيخه، متعقبًا به لكلامه فقال: «عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو: «ما نقل بين دفتي المصحف نقلًا متواترًا وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر كما قال «ابن الحاجب» وحينئذ فلا بد من التواتر عند الأئمة الأربعة، صرح بذلك جماعات كابن عبد البر وابن عطية، والنووي والزركشي والسبكي، والإسنوي والأذرعي، وعلى ذلك أجمع القراء، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي وتبعه بعضهم انتهى ملخصًا.

۞ [لا تجوز القراءة بالشاذ:]

وقد أجمع الأصوليون والفقهاء، وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن، لعدم صدق الحد عليه.

والجمهور على تحريم القراءة به، وأنه إن قرأ به غير معتقد أنه قرآن ولا يوهم أحدا ذلك؛ بل لما فيه من الأحكام الشرعية، عند من يحتج به أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءته وعليه يحمل من قرأ بها من المتقدمين، قالوا: وكذا يجوز تدوينه في الكتب، والتكلم على ما فيه.

وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة.

ونقل الإمام البغوي[1] في تفسيره الاتفاق على جواز القراءة بقراءة «يعقوب» وأبي «جعفر» مع السبعة المشهورة، ولم يذكر «خلفًا»[2]؛ لأن قراءته لا تخرج عن قراءة الكوفيين، كما حققه ا□افظ «الشمس ابن الجزري» في نشره وأطال في ذلك بما لا يجوز العدول عنه.

وجزم بذلك الإمام الجليل المتقن المحقق «التقي السبكي» في صفة الصلاة من شرح المنهاج، ثم قال: والبغوي أولى من يعتمد عليه في ذلك؛ لأنه مقرئ فقيه جامع للعلوم.

وقال ولده ا□حقق تاج الأئمة في فتاواه: القراءات السبع، التي اقتصر عليها الشاطبي[3]، والثلاثة التي هي قراءة «أبي جعفر» وقراءة «يعقوب» وقراءة «خلف» متواترة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل.

وليس تواتر شيء منها مقصورًا على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا ا□، وأشهد أن محمدًا رسول ا□، ولو كان مع ذلك عاميًا جلفًا لا يحفظ من القرآن حرفًا.

قال: ولهذا تقرير طويل، وبرهان عريض، لا تسعه هذه الورقة وحظ كل مسلم وحقه أن يدين لله تعالى، وتجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا

---

(١) البغوي (٤٣٦- ٥١٠ هـ = ١٠٤٤- ١١١٧ م) الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء، أو ابن الفراء، أبو محمد، ويُلقب بمحيي السنة، البغوي: فقيه، محدّث، مفسّر. نسبته إلى (بغا) من قرى خراسان، ب□ هراة ومرو. له «التهذيب- في فقه الشافعية»، و«شرح السنة- في الحديث»، ولباب التأويل في معالم التنزيل- في التفسير، و«مصابيح السنة» والجمع بين الصحيحين، وغير ذلك. توفي بمرو الروذ. انظر: الأعلام (٢/٢٥٩).

(٢) سبق وأن ترجمنا لهم جميعًا في مقدمة التحقيق.

(٣) سبق وأن ترجمنا له في مقدمة التحقيق.

الارتياب إلى شيء منه اهـ.

وا□اصل: أن السبع متواترة اتفاقًا، وكذا الثلاثة «أبو جعفر» و«يعقوب» و«خلف» على الأصح، بل الصحيح المختار، وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا، وأخذنا به عنهم وبه نأخذ، أن الأربعة بعدها «ابن محيصن» «واليزيدي» و«ا□سن» و«الأعمش» شاذة اتفاقًا.

فإن قيل: الأسانيد إلى الأئمة، وأسانيدهم إليه ﷺ على ما في كتب القراءات آحاد، لا تبلغ عدد التواتر؟

أجيب: بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، وإنما نسبت القراءات إليهم لتصديهم لضبط الحروف، وحفظ شيوخهم فيها ومع كل واحد منهم في طبقته ما يبلغها عدد التواتر.

ثم إن التواتر المذكور شامل للأصول والفرش.

هذا هو الذي عليه المحققون ومخالفة «ابن ا□اجب» في بعض ذلك تعقبها محرر الفن ابن الجزري، وأطال في كتابه المنجد بما ينبغي الوقوف عليه.



باب
أسماء الأئمة القراء الأربعة عشر
ورواتهم وطرقهم

فأما القراء ورواتهم فهم:

١ نافع من روايتي: قالون، وورش عنه.

٢ وابن كثير من روايتي: البزي، وقنبل عن أصحابهما عنه.

٣ وأبو عمرو: من روايتي: الدوري، والسوسي، عن يحيى اليزيدي عنه.

٤ وابن عامر: من روايتي: هشام، وابن ذكوان عن أصحابهما عنه.

٥ وعاصم: من روايتي: أبي بكر شعبة بن عياش، وحفص بن سليمان عنه.

٦ وحمزة من روايتي: خلف، وخلاد، عن سليم عنه.

٧ وعلي بن حمزة الكسائي، من روايتي: أبي الحارث، والدوري عنه.

٨ وأبو جعفر: يزيد بن القعقاع، من روايتي: عيسى بن وردان، وسليمان بن جماز عنه.

٩ ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، من روايتي: رويس وروح عنه.

١٠ وخلف بن هشام البزار، من روايتي: إسحاق الوراق وإدريس الحداد عنه.

١١ وابن محيصن: محمد بن عبد الرحمن المكي، من روايتي البزي السابق وأبي الحسن بن شنبوذ.

١٢ واليزيدي: يحيى بن المبارك، من روايتي سليمان بن الحكم وأحمد بن فرح بالحاء المهملة.

١٣ والحسن البصري، من روايتي: شجاع بن أبي نصر البلخي، والدوري السابق ذكره.

١٤ والأعمش: سليمان بن مهران، من روايتي: الحسن بن سعيد المطوعي، وأبي الفرج بالجيم الشنبوذي الشطوي.

ثم إن لكل من رواة القراء العشرة طريقين كل طريق من طريقين.

إن تأتى ذلك، وإلا فأربعة عن الراوي نفسه، ليتم ثمانون طريقًا عن الرواة العشرين.

وأما طرق رواة الأربعة فتأتي بعد إن شاء الله تعالى.

فأما قالون:

فمن طريقي أبي نشيط والحلواني عنه.

فأبو نشيط: من طريقي ابن بويان، والقزاز، عن أبي بكر الأشعث عنه فعنه.

والحلواني: من طريقي ابن أبي مهران، وجعفر بن محمد عنه فعنه.

وأما ورش:

فمن طريقي الأزرق والأصبهاني.

فالأزرق من طريقي إسماعيل النحاس، وابن سيف عنه فعنه.

والأصبهاني: من طريق ابن جعفر، والمطوعي عنه، عن أصحابه فعنه.

وأما البزي:

فمن طريقي أبي ربيعة، وابن الحباب عنه.

فأبو ربيعة: من طريقي النقاش، وابن بُنان بضم الموحدة بعدها نون عنه، فعنه.

وابن الحباب: من طريقي ابن صالح، وعبد الواحد، بن عمر عنه فعنه.

وأما قنبل: فمن طريقي: ابن مجاهد، وابن شنبوذ عنه.

فابن مجاهد: من طريقي السامري، وصالح عنه فعنه.

وابن شنبوذ: من طريقي أبي الفرج، بالجيم، والشطوي، عنه، فعنه.

وأما الدوري: فمن طريقي: أبي الزعراء، وابن فرح بالحاء المهملة عنه.

فأبو الزعراء: من طريقي: ابن مجاهد، والمعدل عنه، فعنه.

وابن فرح: من طريقي: ابن أبي بلال، والمطوعي عنه فعنه.

وأما السوسي: فمن طريقي: ابن جرير، وابن جمهور عنه.

فابن جرير: من طريقي عبد الله ابن الحسين، وابن حبش عنه فعنه.

وابن جمهور: من طريقي الشذائي، والشنبوذي عنه فعنه.

وأما هشام: فعن طريقي: الحلواني عنه، والدجواني عن أصحابه عنه.

فالحلواني: من طريقي: ابن عبدان والجمال عنه، فعنه.

والداجوني: من طريقي زيد بن علي، والشذائي عنه، عن أصحابه فعنه.

وأما ابن ذكوان: فمن طريقي الأخفش، والصوري عنه.

فالأخفش: من طريقي النقاش، وابن الأخرم، عنه فعنه.

والصوري: من طريقي الرملي، والمطوعي عنه، فعنه.

وأما أبو بكر: فمن طريقي: يحيى بن آدم، ويحيى العليمي عنه.

فابن آدم: من طريقي شعيب، وأبي حمدون عنه فعنه.

والعليمي: من طريقي ابن خليع، والرزاز كلاهما عن أبي بكر الواسطي، عنه فعنه.

وأما حفص: فمن طريقي: عبيد الله بن الصباح، وعمرو بن الصباح عنه.

فعبيد: من طريقي أبي الحسن الهاشمي، وأبي طاهر بن أبي هاشم، عن الأشنائي عنه فعنه.

وعمر ومن طريقي الفيل، وزرعان عنه فعنه.

وأما خلف: فمن طرق ابن عثمان، وابن مقسم وابن صالح، والمطوعي، أربعتهم عن إدريس، عنه فعنه.

وأما خلاد: فمن طرق ابن شاذان، وابن الهيثم، والوزّان والطلحي، أربعتهم عن خلاد.

وأما أبو الحارث فمن طريقي محمد بن يحيى، وسلمة بن عاصم عنه.

فابن يحيى: من طريقي البطي، والقنطري عنه، فعنه.

وسلمة، من طريقي ثعلب وابن الفرج عنه، فعنه.

وأما الدوري: فمن طريقي: جعفر النصيبي، وأبي عثمان الضرير عنه.

فالنصيبي: من طريقي ابن الجلندا، وابن ديزويه عنه، فعنه.

وأبو عثمان: من طريقي ابن أبي هاشم، والشذائي عنه، فعنه.

وأما عيسى بن وردان: فمن طريقي الفضل بن شاذان، وهبة الله بن جعفر، عن أصحابهما عنه.

فالفضل: من طريقي ابن شبيب، وابن هارون عنه.

وهبة الله: من طريقي الحنبلي، والحمامي عنه.

وأما ابن جماز: فمن طريقي: أبي أيوب الهاشمي، والدوري، عن إسماعيل بن جعفر عنه.

فالهاشمي: من طريقي ابن رزين، والأزرق الجمال عنه.

والدوري: من طريقي ابن النفاخ بالحاء المهملة وابن نهشل عنه فعنه.

وأما رويس: فمن طرق النخاس بالمعجمة وأبي الطيب، وابن مقسم، والجوهري، أربعتهم عن التمار عنه.

وأما روح: فمن طريقي: ابن وهب، والزبيري عنه.

فابن وهب: من طريقي المعدل، وحمزة بن علي عنه فعنه.

والزبيري: من طريقي غلام بن شنبوذ، وابن حبشان عنه فعنه.

وأما إسحاق: فمن طريقي السوسنجردي، وبكر بن شاذان عن ابن أبي عمر عنه ومن طريقي: محمد بن إسحاق نفسه، والبرصاطي عنه.

وأما إدريس: فمن طرق الشطي، والمطوعي وابن بويان والقطيعي، أربعتهم عنه.

فهذه ثمانون طريقًا عن الرواة العشرين.

والطرق المتشعبة عن الثمانين، استوعبها مفصلة في النشر، وبها يكمل للأئمة العشرة تسعمائة طريق، وثمانون طريقا.

وفائدة تفصيلها، وذكر كتبها، عدم التركيب في الوجوه المروية عن أصحابها.

وقد حرر ذلك الإمام الجليل، الحافظ: شيخ القراء والمحدثين، في سائر بلاد المسلمين «الشمس ابن الجزري» في «نشره» الذي لم يسبق بمثله، ولذا عولنا عليه في كتابنا هذا، كما أخذناه عن شيوخنا قاطبة، وهم عن شيوخهم كذلك، أثابه الله بمنّه وكرمه.

وقد ذكر فيه - رحمه الله تعالى - اتصال سنده بجميع الطرق المذكورة، فلنذكر اتصال سندنا به، لكونه الركن الأعظم فأقول:

۞ [سند المؤلف في القراءة:]

قرأت القرآن العظيم، من أوله إلى آخره بالقراءات العشر، بمضمون «طيبة النشر» المذكور، بعد حفظها على علامة العصر والأوان، الذي لم يسمح بنظيره ما تقدم من الدهور والأزمان «أبي الضياء: النور على الشبراملسي» بمصر المحروسة.

وقرأ شيخنا المذكور على شيخ القراء بزمانه، الشيخ «عبد الرحمن اليمني».

وقرأ اليمني على والده الشيخ «شحاذه اليمني» وعلى «الشهاب أحمد بن عبد الحق السنباطي».

وقرأ السنباطي على الشيخ «شحاذة المذكور».

وقرأ الشيخ «شحاذة» على الشيخ «أبي النصر الطبلاوي».

وقرأ الطبلاوي على شيخ الإسلام «زكريا الأنصاري».

وقرأ شيخ الإسلام على الشيخين: «البرهان القلقيلي» و«الرضوان أبي النعيم العقبي».

وقرأ كل منهما على إمام القراء والمحدثين، محرر الروايات والطرق، أبي الخير «محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن يوسف الجزري» بأسانيده المذكورة في نشره.

وأما طرق القراء الأربعة:

فالبزي، وابن شنبوذ عن «ابن محيصن» فعن شبل عنه من المبهج، ومفردات الأهوازي.

وأما سليمان بن الحكم، وأحمد بن فرح عن «اليزيدي» فمن المبهج، والمستنير.

وأما المطوعي، والشنبوذي، عن «الأعمش» فعن قدامة عنه من المبهج.

وأما البلخي، والدوري، عن «الحسن البصري» فعن عيسى الثقفي عنه، من مفردات الأهوازي، والله تعالى أعلم.

۞ [أقسام القراءات:]

ولما كانت القراءات بالنسبة إلى التواتر وعدمه، ثلاثة أقسام:

قسم اتفق على تواتره، وهم السبعة المشهورة.

وقسم اختلف فيه، والأصح، بل الصحيح المختار المشهور تواتره، كما تقدم وهم الثلاثة بعدها.

وقسم اتفق على شذوذه، وهم الأربعة الباقية، قدمت قراءة السبعة، ثم الثلاثة ثم الأربعة على الترتيب السابق فإن تابع أحد من الثلاثة أحدًا من السبعة عطفته بكذا أبو جعفر مثلا، تبعًا لكتاب «اللطائف» وهو مرادي بالأصل. فإن وافق أحد من الأربعة قلت بعد استيفاء الكلام على تلك القراءة وافقهم الحسن مثلًا.

فإن خالف قلت: وعن الحسن كذا مثلًا.

وهذا في الأصول، أما الفرش فأسقط لفظ كذا، غالبا، إيثارًا للاختصار.



فصل في ذكر جملة من مرسوم الخط

لكونه أحد أركان القرآن الثلاث على ما تقدم، ونتبعه إن شاء الله تعالى بذكر مرسوم كل سورة آخرها لتتم الفائدة.

۞ [وجوب كتابة المصحف بالرسم العثماني:]

وقد سئل مالك[١] - رحمه الله تعالى - هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟

فقال: لا، إلا على الكتبة الأولى. لكن قال بعضهم، هذا كان في الصدر الأول، والعلم غض حيّ، وأما الآن فقد يخشى الإلتباس.

وكذا قال شيخ الإسلام العز بن عبد السلام[٢] لا يجوز كتابة المصحف الآن على

---

(١) مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩ هـ = ٧١٢ - ٧٩٥ م) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي، المدني، أبو عبد الله: أحد أئمة المذاهب المتبعة في العالم الإسلامي، وإليه تنسب المالكية، ولد بالمدينة وكان بعيدا عن الأمراء والملوك، فوجه إليه هارون الرشيد ليأتيه فيحدثه، فقال: العلم يُؤتى، فقصد الرشيد منزله، واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم، فجلس بين يديه، فحدثه، وتوفي بالمدينة ودفن بالبقيع، من تصانيفه: الموطأ. انظر: معجم المؤلفين (٨/١٦٨).

(٢) ابن عبد السلام (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ = ١١٨١ - ١٢٦٢ م) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، عز الدين الملقب بسلطان العلماء: فقيه شافعي، بلغ رتبة الاجتهاد، ولد ونشأ في دمشق، وزار بغداد سنة (٥٩٩ هـ)، فأقام شهرًا، وعاد إلى دمشق، فتولى الخطابة والتدريس بزاوية الغزالي، ثم الخطابة بالجامع الأموي، ولما سلّم الصالح إسماعيل ابن العادل قلعة "صفد" للفرانج اختيارًا أنكر عليه ابن عبد السلام ولم يدع له في الخطبة، فغضب وحبسه، ثم أطلقه فخرج إلى مصر، فولاه صاحبها الصالح نجم الدين أيوب القضاء والخطابة ومكنه من الأمر والنهي، ثم اعتزل ولزم بيته، ولما مرض أرسل إليه الملك الظاهر يقول: إن في أولادك من يصلح لوظائفك، فقال: لا، وتوفي بالقاهرة، من كتبه: «التفسير الكبير» و«الإلمام في أدلة الأحكام»، و«قواعد الشريع» و«الفوائد» و«قواعد الأحكام في إصلاح الأنام - فقه»، و«ترغيب أهل الإسلام في سكن الشام» و«بداية السول في تفضيل الرسول» و«الفتاوي» و«الغاية في اختصار النهاية - فقه»، و«الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز - في مجاز القران»، و«مسائل الطريقة - تصوف»، و«الفرق بين الإيمان والإسلام - رسالة»، و«مقاصد الرعاية»، وغير ذلك، وكان من أمثال مصر: «ما أنت إلا من العوام، ولو كنت ابن عبد السلام». انظر: الأعلام (٤/٢١).

المرسوم الأول باصطلاح الأئمة، لئلا يوقع في تغيير من الجهال.

وهذا كما قال بعضهم لا ينبغي إجراؤه على إطلاقه، لئلا يؤدي إلى درس العلم، ولا يترك شيء قد أحكمه السلف، مراعاة لجهل الجاهلين، لا سيما وهو أحد الأركان التي عليها مدار القراءات.

۞ [لا تجوز كتابة القرآن بغير العربية:]

وهل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي؟

قال الزركشي[(١)]: لم أر فيه كلامًا للعلماء، ويحتمل الجواز لأنه قد يحسنه من يقرأه بالعربية.

والأقرب: المنع، كما تحرم قراءته بغير لسان العرب.

وقد سئل عن ذلك المحقق ابن حجر المكي فأجاب: بأن قضية ما في المجموع عن الأصحاب التحريم، وأطال في بيان ذلك.

ثم إن الخط تصوير الكلمة بحروف هجائها، بتقدير الابتداء بها، والوقف عليها ولذا حذفوا صورة التنوين، وأثبتوا صورة همزة الوصل.

والهجاء: هو التلفظ بأسماء الحروف، لا مسمياتها، لبيان مفرداتها، وجاء الرسم على المسمى.

۞ [أقسام الرسم:]

ثم إن الرسم ينقسم إلى قياسي: وهو موافقة الخط اللفظ.

واصطلاحي: وهو مخالفته ببدل، أو زيادة، أو حذف، أو فصل، أو وصل، للدلالة على ذات الحرف، أو أصله، أو رفع لبس، أو نحو ذلك من الحكم.

---

(١) الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، و «لقطة العجلان - في أصول الفقه»، و«البحر المحيط - في أصول الفقه»، و«إعلام الساجد بأحكام المساجد»، و«الديباج في توضيح المنهاج – فقه»، و«مجموعة –فقه»، و«المنثور - يعرف بقواعد الزركشي في أصول الفقه»، و«التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» و«ربيع الغزلان –أدب، وعقود الجمان، ذيل وفيات الأعيان». انظر: الأعلام (٦/ ٦٠).

وأعظم فوائد ذلك: أنه حجاب منع أهل الكتاب أن يقرأه على وجهه دون موقف.

واعلم أن موافقة المصاحف تكون تحقيقًا، كقراءة: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ بالقصر. وتقديرًا كقراءة المد، وهذا الاختلاف، اختلاف تغاير، وهو في حكم الموافق، لا اختلاف تضاد وتناقض.

وتحقيقه: أن الخط تارة يحصر جهة اللفظ، فمخالفه مناقض.

وتارة لا يحصرها، بل يرسم على أحد التقادير، فاللافظ به موافق تحقيقًا، وبغيره موافق تقديرًا لتعدد الجهة إذ البدل في حكم المبدل وما زيد في حكم العدم وما حذف في حكم الثابت، وما وصل في حكم الفصل، وما فصل في حكم الوصل.

وحاصله: أن الحرف يبدل في الرسم، ويلفظ به اتفاقًا (كـاصطبر).

ويرسم ولا يلفظ به اتفاقًا كـ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾.

ويرسم ويختلف في اللفظ به كـ ﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ﴾

ويزاد ويلفظ به اتفاقًا كـ ﴿حِسَابِيَهۡ﴾.

ويزاد ولا يلفظ به اتفاقًا كـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و﴿مِأْئَةَ﴾.

ويزاد ويختلف فيه كـ ﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾.

ويحذف كذلك نحو: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ وبـ ﴿رَبِّ﴾ وكـ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ وكـ ﴿ٱلدَّاعِ﴾.

ويوصل ويتبعه اللفظ كـ ﴿مَّنَٰسِكَكُمۡ﴾ و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾.

ويخالفه نحو كـ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾.

ويختلف فيه نحو: ﴿وَيۡكَأَنَّ﴾.

ويفصل ويوافق نحو: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾.

ولا يوافق كـ ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾.

ويختلف فيه نحو: (مال).

وأكثر رسم المصاحف موافق لقواعد العربية، إلا أنه قد خرجت أشياء عنها يجب علينا اتباع مرسومها، فمنها ما عرف حكمه، ومنها ما غاب عنا علمه، ولم يكن ذلك من الصحابة

كيف اتفق، بل عن أمر عندهم قد □قق.

وقد انحصر الرسم في الحذف، والزيادة، والبدل، والوصل، والفصل، والهمز، وما فيه قراءتان يكتب على أحدهما.

الأول في الحذف:

فحذفوا ألف (لكن) مخففة ومشددة، كيف وقعت، نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ و﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ﴾.

وألف ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و﴿أُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ وألف لام ﴿ٱلَّٰٓئِي﴾ ﴿وَٱلَّٰٓئِي يَئِسْنَ﴾ وألف ﴿ذَٰلِكَ﴾ و﴿ذَٰلِكُمْ﴾ و﴿كَذَٰلِكَ﴾ ﴿فَذَٰلِكُنَّ﴾.

وألف ها التنبيه نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وألف ﴿هَٰذَا﴾ و﴿هَٰذَٰنِ﴾ و﴿هَٰتَيْنِ﴾.

والألف الندائية نحو: ﴿يَٰرَبِّ﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا﴾ ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ ﴿يَٰنُوحُ﴾ ﴿وَيَٰسَمَآءُ﴾ ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾.

وألف ﴿ٱلسَّلَٰمَ﴾ معرفًا، ومنكرًا وألف ﴿ٱلَّٰتِي﴾ و﴿ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ منكرًا، ومعرفًا.

وألف لام ﴿إِلَٰه﴾ كيف جاء نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾.

وألف لام ا□لائكة وباء ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي﴾، ﴿بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾.

واستثنى ﴿وَبَٰرَكَ فِيهَا﴾ وألف ميم ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ وألف جاء ﴿سُبْحَٰنَ﴾ إلا ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾.

وحذفوا ألف ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ وألف ﴿خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ﴾ و﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ وألف س□ و﴿ٱلْمَسَٰكِينَ﴾ كيف جاء وألف لام الضلال نحو في ﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ وألف لام ا□لال نحو: ﴿حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ﴾.

ولام ﴿كَلَٰلَةً﴾ وألف لام هو ﴿ٱلْخَلَّٰقُ﴾.

وقرأ ا□طوعي ﴿هو ا□الق﴾.

فوجه حذف الألف احتمال القراءتين. وكذا حذفوا ألف ﴿سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ وألف غلام حيث وقع، نحو ﴿لِي غُلَٰمٌ﴾ ﴿فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ﴾ ﴿غِلْمَانٌ لَّهُمْ﴾.

وألف الظلال نحو و﴿ظِلَٰلُهُم﴾.

وأطرد حذفها إذا وقعت بين لامين، نحو: ﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ﴾ و﴿فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا﴾ .

وحذفوا أيضًا الألف الدالة على الاثنين إعرابًا، وعلامة في الاسم، وضميرًا في الفعل مطلقًا، إذا كانت حشوًا فإن تطرفت ثبتت نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ﴿هَمَّت طَّآئِفَتَانِ﴾ ﴿ٱلۡفِئَتَانِ﴾ ﴿تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا﴾ ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾ ﴿ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾ ﴿تَذُودَانِۖ﴾ ﴿يَلۡتَقِيَانِ﴾.

ونحو: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا﴾ ﴿بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾.

وكذا ألف الضمير المرفوع المتصل للمتكلم العظيم، أو مَن معه، إذا اتصل به ضمير المفعول مطلقًا نحو: ﴿فَرَشۡنَٰهَا﴾ ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ﴾ و﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰكُمۡ﴾ ﴿قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم﴾ ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ﴾ ﴿نَجَّيۡنَٰهُمَا﴾ ﴿زِدۡنَٰهُمۡ﴾ ﴿أَنشَأۡنَٰهُنَّ﴾ و﴿أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ﴾.

وكذا ألف ﴿عَٰلِمُ﴾ حيث جاء نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ وألف لام ﴿بَلَٰغٌ﴾ وألف لام ﴿سَلَٰسِلَ﴾ وألف طاء ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ كيف وقع، وألف لام ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾، وحذف ألف طاء ﴿سُلۡطَٰنٍ﴾ حيث وقع، ولام ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ كيف أعرب، نحو: ﴿وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ ولام ﴿ٱللَّٰتَ﴾ وياء ﴿ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ حيث وقع، و﴿أَصۡحَٰبَ﴾ حيث جاء ولام ﴿خَلَٰٓئِفَ﴾ وهاء ﴿ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾ كيف أتى، وتاء ﴿يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ ونحوه وصاد ﴿نَصَٰرَىٰ﴾ وعـ ﴿تَعَٰلَىٰ﴾ وهمزة ﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾ الثانية نحو: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ﴾ إلا ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ﴾ لكن سيأتي إن شاء الله تعالى في باب وقف حمزة وهشام أن الألف في هذه إنما هي صورة الهمز بعد لام التعريف، والألف بعدها محذوفة على الأصل

وكذا حذفوا ألف لام ملقوا حيث جاء ﴿أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ ﴿حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ﴾ ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾.

وألف باء ﴿مُبَٰرَكٗا﴾.

والألف من أسماء العدد كيف تصرفت نحو: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ﴾ ﴿ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ﴾ ﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ﴾ ﴿ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾.

وألف ءو ﴿ٱلۡمِيعَٰدِ﴾ بالأنفال [الآية: ٤٢].

واتفقوا على الإثبات في غيرها نحو: ﴿لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾، وألف راء ﴿تُرَٰبًا﴾ في قوله ﴿كُنَّا تُرَٰبًا﴾ بالرعد [الآية: ٥]، والنمل [الآية: ٦٧]، و﴿كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ بالنبأ [الآية: ٤٠]، وأثبتوا ما عداها نحو ﴿مِن تُرَابٍ﴾.

وحذفوا ألف «ها» من ﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] و﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] وأثبتوا ما عداها نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ وحذفوا الف تاء الكتب كيف تصرف، إلا أربعة ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ بالرعد [الآية: ٣٨] ﴿كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾ بالحجر [الآية: ٤] ﴿مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ بالكهف [الآية: ٢٧]، و﴿كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ أول النمل [الآية: ١]، فأثبتوا فيها الألف.

وكذا حذفوا ألف ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾﴿ءَايَٰتُنَا مُبۡصِرَةً﴾ ﴿وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ﴾ إلا موضعي بيونس [الآيتان: ١٥- ٢١] ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا﴾[الآية: ١٥]، ﴿إِذَا لَهُم مَّكۡرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ﴾ [الآية: ٢١] فأثبتوا الألف فيهما.

وكذا حذفوها من ﴿قُرۡءَٰنًا﴾ بيوسف [الآية: ٢] ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا﴾ بالزخرف [الآية: ٣]، وقيل إنها ثابتة فيهما في العراقية، وثبتت في غيرهما في الكل نحو ﴿فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾﴿قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾.

وقال نصير: الرسوم كلها على حذف ألف ﴿سَٰحِرٍ﴾ في كل القرآن إلا ﴿قَالُواْ سَاحِرٌ﴾ بالذاريات [الآية: ٥٢]، فإنها ثابتة.

وقال نافع كل ما في القرآن من ﴿سَٰحِرٍ﴾ فالألف قبل الحاء إلا ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾ بالشعراء [الآية: ٣٧] فإنه بعد الحاء.

واتفقت الرسوم على حذف الألف المتوسطة في الاسم الأعجمي العلم الزائد على ثلاثة أحرف حيث جاء نحو ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ و﴿وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾ و﴿وَإِسۡحَٰقَ﴾ و﴿هَٰرُونَ﴾ و﴿مِيكَٰلَ﴾ و﴿عِمۡرَٰنَ﴾ و﴿لُقۡمَٰنَ﴾.

وعلى إثبات ألف ﴿طَالُوتَ مَلِكٗاۚ﴾﴿فَصَلَ طَالُوتُ﴾ و﴿بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦۚ﴾ ﴿جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ﴾ وألف ﴿إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ﴾ و﴿فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ﴾

وألف ﴿دَاوُدَ﴾ حيث أتى بحذف، واوه.

واختلف في ﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ و﴿قَٰرُونَ﴾ و﴿هَٰمَٰنَ﴾ و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث جاء بحذف يائه، فثبتت في أكثر المصاحف، وحذفت في أقلها.

وقد خرج نحو ﴿ءَادَمَ﴾، و﴿مُوسَىٰ﴾، و﴿عِيسَىٰٓ﴾، و﴿زَكَرِيَّآ﴾ ونحو: ﴿يَٰصَٰلِحُ﴾ ﴿يَٰمَٰلِكُ﴾ ونحو ﴿عَادٍ﴾.

واتفقوا على حذف ألف فاعل، في الجمع الصحيح المذكر، نحو ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ و﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ و﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ إلا ﴿طَاغُونَ﴾ بالذاريات [الآية: ٥٣]، والطور [الآية: ٣٢] و﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١] وعلى حذف ألف الجمع في السالم المؤنث إن كثر دوره نحو: ﴿وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، ﴿وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ﴾، ﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾، ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾.

واتفقت المصاحف الحجازية والشامية على إثبات الألف في المشدد والمهموز نحو ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ و﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾ و﴿حَآفِّينَ﴾ و﴿قَآئِمُونَ﴾ و﴿وَٱلصَّٰٓئِمِينَ﴾ و﴿وَٱلسَّآئِلِينَ﴾.

وأكثر المصاحف العراقية وغيرها، على حذف ألفي فاعل في الجمع الصحيح المؤنث، حتى المشدد، والمهموز، وأقلها على حذف الأولى، وإثبات الثانية نحو ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ﴿وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾، ﴿قَٰنِتَٰتٍ﴾، ﴿تَٰٓئِبَٰتٍ﴾، ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾، ﴿صَٰٓفَّٰتٍ﴾.

واتفقوا على رسم ﴿لَـْٔيْكَةِ﴾ بالشعراء [الآية: ١٧٦] و«ص» [الآية: ١٣] بلام من غير ألف قبلها، ولا بعدها، ورسمت الحجر [الآية: ٧٨] و«ق» [الآية: ١٤] «الآيكة» بألفين مكتنفي اللام.

وعلى حذفها من كل جمع على مفاعل أو شبهه نحو ﴿ٱلْمَسَٰجِدِ﴾.

واتفقوا على رسم ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ الشعراء [الآية: ٦١] بألف واحدة بعد الراء.

وعلى رسم ﴿جَآءَنَا قَالَ﴾ بالزخرف [الآية: ٣٨] بألف واحدة بين الجيم والنون.

وعلى رسم كل كلمة لامها همزة مفتوحة، بعد فتحة أو ألف، قبل ألف الاثنين أو التنوين بألف واحدة، نحو أن ﴿تَبُوَّءَا﴾، ﴿خَطَـًٔا﴾، ﴿مَلْجَـًٔا﴾، ﴿هُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾، ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾، ﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾، ﴿فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾، ﴿غُثَآءً﴾.

وعلى رسم ﴿وَنَـَٔا﴾ بسبحان [الإسراء: ٨٣]، وفصلت [الآية: ٥١]، بألف واحدة بعد

النون.

وعلى رسم ﴿رَءَا﴾ الماضي الثلاثي، اتصل بمضمر، أو ظاهر، متحرك، أو ساكن حيث وقع، بألف بعد الراء نحو ﴿رَءَا كَوۡكَبٗاۖ﴾ إلا ﴿رَأَى﴾ أول النجم، وثالثها ﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ﴾ [الآيتان: ١١، ١٨]، ﴿أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ والروم [الآية: ١٠] فإنهما رسمتا بالألف وياء بعد الراء والواو.

واتفقوا على رسم كل كلمة في أولها ألفان فصاعدًا، بألف واحدة، وضابطه: كل كلمة أولها همزة مقطوعة للاستفهام، أو غيره تليها همزة قطع، أو وصل على أي حركة محققة، أو مخففة نحو: ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ﴾، ﴿وَءَاتَى ٱلۡمَالَ﴾، ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾، ﴿آزر﴾، ﴿ءَآمِّينَ﴾، ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ﴾، ﴿ءَأَلِدُ﴾، ﴿أَءِلَٰه﴾، ﴿أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ﴾، ﴿أَءُلۡقِيَ﴾، ﴿ءَأَمِنتُم﴾، ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ﴾.

واتفقت المصاحف على حذف الألف الثانية من (خطايا) في جمع التكسير المضاف إلى ضمير المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب حيث جاء نحو: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾، ﴿يَغۡفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ﴾، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ﴾ وأكثر المصاحف على حذف الأولى، وأقلها على ثبوتها.

وحذفوا في كل المصاحف الألف بعد واو الجمع من قوله تعالى ﴿وَجَآءُو﴾ حيث وقع نحو: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾، ﴿جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ﴾، ﴿وَبَآءُو﴾ حيث جاء نحو: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٖ﴾ و﴿فَآءُو﴾ بالبقرة [الآية: ٢٢٦]، و﴿سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ بسبأ [الآية: ٥]، و﴿وَعَتَوۡ عُتُوّٗا﴾ بالفرقان [الآية: ٢١]، و﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ بالحشر [الآية: ٩].

وكذا حذفوها بعد واو الواحد في ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ﴾ بالنساء [الآية: ٩٩]، دون بقية لفظها في غيرها وأمثالها نحو: ﴿يَعۡفُوَا﴾بالبقرة [الآية: ٢٣٧]، و﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ﴾ بالشورى [الآية: ٢٥].

وحذفوا ﴿لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ﴾ ﴿وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾ بالقتال [محمد: ٣١]، و﴿تَرۡجُوَاْ أَن﴾ بالقصص و﴿أَدۡعُوَاْ﴾ بمريم.

وأما حذف الياء فاتفقوا على حذف الياء الواحدة المتطرفة بعد كسرة اجتزاءً بالكسرة قبلها لامًا وضميرًا لمتكلم، فاصلة وغيرها، في الفعل الماضي، والمضارع، والأمر والنهي، والاسم العاري من التنوين، والنداء والمنقوص، المنون المرفوع والمجرور، والمنادى المضاف إلى

ياء المتكلم.

فالأول: مائة وثلاثة، وثلاثون نحو: ﴿وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ و﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾ و﴿فَٱتَّقُونِ﴾ و﴿وَخَافُونِ﴾ و﴿أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ و﴿يَشۡفِينِ﴾ و﴿يُحۡيِينِ﴾ و﴿أَكۡرَمَنِ﴾.

والثاني: وهو المنقوص نحو: ﴿غَوَاشٍ﴾ و﴿هَارٍ﴾.

والثالث: نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾ و(ياقيوم) و﴿يَٰرَبِّ﴾.

قال في المقنع[1]: حدثنا أحمد، حدثني ابن الأنباري، قال: كل اسم منادى، أضافه المتكلم إلى نفسه فياؤه ساقطة.

ثم قال: إلا حرفين: أثبتوا ياءهما في العنكبوت ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الآية: ٥٦] وبالزمر﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الآية: ٥٣].

واختلف في حرف بالزخرف ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾ [الآية: ٦٨] ففي مصاحف المدينة بياء، وفي مصاحفنا بغير ياء.

أي: مصاحف العراق؛ لأن «ابن الأنباري»[2] من العراق.

وحذفوا ياء ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ بقريش [الآية: ٢].

واتفقوا على حذف إحدى كل ياءين واقعتين وسطًا أو طرفًا خفيفتين، أو إحداهما، أصليتين أو زائدتين، أو إحداهما نحو: ﴿أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾ و﴿ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ﴾ و﴿ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ﴾ و﴿رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ و﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ ونحو: ﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿خَٰسِـِٔينَ﴾

---

(١) هو: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني.

(٢) ابن الأنباري (٢٧١ - ٣٢٨ هـ = ٨٨٤ - ٩٤٠ م) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. أخذ عن أبيه وثعلب وطائفة، وعنه الدارقطني وغيره، ولد في الأنبار (على الفرات)، وتوفي ببغداد، وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله، يعلمهم. من كتبه: الزاهر في اللغة، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، و إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، الهاءات في كتاب الله عزوجل ، والكافي في النحو، وعجائب علوم القرآن، وشرح الألفات، وخلق الإنسان، والأمثال، والأضداد، وأجل كتبه: غريب الحديث، قيل: إنه ٤٥٠٠٠ ورقة. وله: الأمالي. انظر: الأعلام (٧ / ٢٢٦).

و﴿ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾ و﴿ٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ و﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، و﴿سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ ونحو: ﴿مَنۡ حَيَّ عَنۢ﴾ و﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ و﴿لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن﴾ و﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾.

وهل المحذوف الأولى أو الثانية:

اختار الجعبري[1] حذف الأولى في الأعراب، والثانية في الآخر، لكون اللام محل الإعلال، واستثنوا من صورة الهمز ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا﴾، ﴿وَيُهَيِّئۡ لَكُم﴾ و﴿أَرۡجِئۡهُ﴾ و﴿ٱلسَّيِّئِۚ﴾ و﴿سَيِّئَةً﴾ نحو: ﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ﴾، ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾، ﴿وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾.

ونقل الغازي في هجاء السنة أن ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا﴾، ﴿وَيُهَيِّئۡ لَكُم﴾، ﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ﴾، و﴿ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ بياء واحدة، بعدها ألف فيها، وهو يروي عن المدني، لكنه لم يتابع عليه، كما قال الشاطبي وعبارته[2]:

هَيِّئْ يُهَيِّئْ مَعْ السَّيِّئْ بِهَا أَلِفٌ مَعْ يَائِهَا رَسْمُ الغَازِي وَقَدْ نُكِرَا

نعم قال السخاوي: رأيتها في المصحف الشامي بالألف، كقول الغازي.

قال الجعبري: فيقدمان على النافي لكونهما مثبتين.

واستثنوا أيضًا من الأعرابية ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ بالمطففين [الآية: ١٨] فأجمعوا على كتبه بياءين.

واستثنوا -أيضًا- ما اتصل به ضمير الجمع، والمخاطب والغائب، نحو: ﴿نُحۡيِ

---

(١) الجعبري (٦٤٠- ٧٣٢ هـ = ١٢٤٢- ١٣٣٢ م) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو إسحاق: عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، له نظم ونثر، ولد بقلعة جعبر (على الفرات، بين بالس والرقة)، وتعلّم ببغداد ودمشق، واستقر ببلد الخليل (في فلسطين) إلى أن مات، يقال له: (شيخ الخليل)، وقد يعرف بابن السرّاج، وكنيته في بغداد (تقي الدين)، وفي غيرها (برهان الدين)، له نحو مائة كتاب أكثرها مختصر، منها: «خلاصة الأبحاث- شرح منظومة له في القراءات»، و«شرح الشاطبية» المسمى: «كنز المعاني شرح حرز الأماني- في التجويد»، و «نزهة البررة في القراءات العشرة» و «موعد الكرام»، وموجز في «علوم الحديث» و«حديقة الزهر- في عدد آي السور»، و«خميلة أرباب المقاصد- في رسم المصحف»، و«الشرعة -قراءات» و«عقود الجمان في تجويد القرآن» ورسالة في «أسماء الرواة المذكورين في الشاطبية» و«الروضة- في الرسم». انظر: الأعلام (١/ ٥٥).

(٢) عقيلة أتراب القصائد في معرفة مرسوم المصاحف، للإمام الشاطبي، رقم البيت: (١٨٧).

ﵟٱلۡمَوۡتَىٰﵞ، ﵟثُمَّ يُحۡيِيكُمۡﵞ، ﵟوَإِذَا حُيِّيتُمﵞ، ﵟثُمَّ يُحۡيِينِﵞ، ﵟأَفَعَيِينَاﵞ، ﵟقُلۡ يُحۡيِيهَاﵞ فاتفقوا على رسمه بياءين.

وكتبوا في العراقية (بآية) و(بآيات) الواحد، والجمع، المجرورين، بالباء الموحدة، كيف وقعا بياءين، نحو: ﵟوَإِذَا لَمۡ تَأۡتِهِم بِـَٔايَةٖﵞ، ﵟوَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاﵞ، ﵟوَمَا نُرۡسِلُ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّا تَخۡوِيفٗاﵞ وليس ذلك مشهورا، وفي أكثرها كالبواقي بياء واحدة.

وأما حذف الواو:

فاتفقوا على حذف إحدى كل واوين تلاصقتا في كلمة، انضمت الأولى، أو انفتحت سواء كانت صورة الواو، أو الهمزة أو الثانية: زائدة، لتكميل الصيغ المبينة للمعاني، أو لرفع المذكر السالم، أو ضميره نحو: ﵟوَدَاوُۥدﵞ وﵟيَـُٔوسٗاﵞ وﵟٱلۡمَوۡءُۥدَةُﵞ وﵟيُؤَدِّهِۦٓﵞ ﵟوَٱلۡغَاوُۥنﵞ و(المستهزءون) وﵟلَا يَسۡتَوُۥنَﵞ وﵟوَيَدۡرَءُونَﵞ وﵟفَٱدۡرَءُواْﵞ وﵟلِيَسُـُٔواْﵞ وﵟلِيُطۡفِـُٔواْﵞ وﵟأَنۢبِـُٔونِيﵞ.

وكذا حذفوا الواو من ﵟوَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُﵞ الإسراء [الآية: ١١]، ﵟوَيَمۡحُ ٱللَّهُﵞ بالشورى [الآية: ٢٤] و ﵟيَدۡعُ ٱلدَّاعِﵞ القمر [الآية: ٦]، و ﵟسَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَﵞ العلق [الآية: ١٨].

واتفقوا على رسم ما أوله لام لحقتها لام التعريف، بلام واحدة من ﵟٱلَّذِيﵞ وتأنيثه، وتثنيتها وجمعها، حيث جاءت نحو: ﵟٱلَّذِي جَعَلَﵞ، ﵟوَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَاﵞ وﵟأَرِنَا ٱلَّذَيۡنِﵞ وﵟٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَﵞ، ونحو: ﵟٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِيﵞ، ﵟوَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَﵞ، وﵟٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّﵞ، وﵟٱلَّيۡلِﵞ حيث جاء.

وعلى الإثبات فيما عدا ذلك، نحو: ﵟٱللَّغۡوِﵞ وﵟٱللَّهۡوِﵞ وﵟٱللُّؤۡلُؤُﵞ وﵟٱللَّٰتَﵞ.

وأما الثاني وهو الزيادة:

فاتفقوا على زيادة ألف بعد واو ضمير جمع المذكرين، المتصل بالفعل الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي.

وبعد واو الجمع، والرفع في المذكر السالم المرفوع، ومضاهيه، إذا تطرفت انضم ما قبلها، أو انفتح انفصلت عما قبلها كتابة، أو اتصلت.

وبعد الواو التي هي لام في المضارع كذلك سكنت، أو انفتحت وإن حذفا للساكن لفظًا، ما لم يختصا نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ﴾ و﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ ﴿عَمِلُواْ﴾، ﴿ٱشۡتَرَوُاْ﴾، ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾، ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ﴾، ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ﴾، ﴿وَأۡتَمِرُواْ﴾، ﴿وَٱخۡشَوۡاْ﴾ ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، ونحو: ﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾، ﴿كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ﴾، ﴿مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾، ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾، ونحو: ﴿وَأَدۡعُواْ رَبِّي﴾، ﴿وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ﴾، بخلاف افرد نحو: ﴿لَذُو عِلۡمٖ﴾.

واتفقوا على زيادة ألف بين الشين والياء من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ﴾ بالكهف [الآية: ٢٣] جعلوا الألف علامة فتحة الش، كما هو في الاصطلاح الأول.

واختلفوا فيما سواه، والصحيح أنها لم تزد في غيره.

وكتبوا في كل المصاحف بعد ميم ﴿مِاْئَةَ﴾ ألفًا كيف جاءت موحدة، ومثناة وواقعة، موقع الجمع، للفرق بينه وبين ﴿مِاْئَةَ﴾ نحو: ﴿مِّاْئَةٞ صَابِرَةٞ﴾ ﴿يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِ﴾ ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾.

واثبتوا ألف ﴿ابن﴾ و﴿ٱبۡنَتَ﴾ حيث وقعا وصفًا أو خبرًا، أو مخبرًا عنه، نحو: ﴿عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ ﴿وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ﴾ ﴿إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ ﴿إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ﴾ ﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ﴾.

وكذا كتبوا ألفًا في ﴿ٱلظُّنُونَا﴾ و﴿ٱلرَّسُولَا﴾ و﴿ٱلسَّبِيلَا﴾ و﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥ﴾ ﴿وَلَأَاْوۡضَعُواْ﴾ و﴿لَإِلَى ٱلۡجَحِيمِ﴾ و﴿تَاْيۡـَٔسُواْ﴾ ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾.

وبين الجيم والياء في ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ نحو: ﴿وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ كما في مصاحف الأندلسي، وهم يعولون على المدني.

وأما زيادة الياء:

فاتفقوا على زيادتها على اللفظ في ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ اجرور، المضاف إلى مضمر، نحو: ﴿إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾ ﴿مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ﴾ وفي ﴿نَّبَإِي ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ ﴿وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾ بـ«طه» [الآية: ١٣٠]، و﴿تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓ﴾ بيونس [الآية: ١٥]، و﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ بالشورى [الآية: ٥١]، ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ بالنحل [الآية: ٩٠]، و﴿بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ﴾

و﴿بِلقَاءِ ٱلآخِرَةِ﴾ بالروم [الآية: ٨]، ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾، ﴿بَنَيۡنَـٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾، ﴿أَفَإِيۡن مَّاتَ﴾، ﴿أَفَإِيۡن مِّتَّ﴾.

وأما زيادة الواو:

فاتفقوا على زيادة واو ثانية، على اللفظ الموضوع لجمع (ذي) بمعنى (صاحب)، كيف تصرف إعرابه، وكذا المشار به كيف جاء نحو: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ﴾، ﴿يَٰأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾، ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

وأما الثالث وهو البدل:

فاتفقوا على رسم الألف المتطرفة ياء، وإن اتصلت بضمير، أو هاء تأنيث، المنقلبة عن ياء، وإن لقيت ساكنة غير ياء، أو عن واو صائرة ياء، أو كالياء في الأسماء المتمكنة، والأفعال نحو: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ و﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ و﴿فَتَىٰ﴾ و﴿قُرًى﴾ و﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ و﴿ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾ و﴿شتى﴾ و﴿أَدْنَىٰ﴾ و﴿أَزْكَىٰ﴾ و﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ و﴿مُوسَىٰٓ﴾ و﴿ٱلْبُشْرَىٰ﴾ و﴿ٱلذِّكْرَىٰ﴾ و﴿ٱلسَّلْوَىٰ﴾ و﴿ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ و﴿أَكْدَىٰ﴾ و﴿مَثْوَىٰهُ﴾ و﴿مَجْرِىٰهَا﴾ و﴿وَمُرْسَىٰهَآ﴾ و﴿إِحْدَىٰهُمَا﴾ و﴿إِحْدَىٰهُنَّ﴾ و﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾ و﴿سَعَىٰ﴾ و﴿رَمَىٰ﴾ و﴿أَغْنَىٰ﴾ و﴿تَرَدَّىٰٓ﴾ و﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ و﴿أَبْقَىٰ﴾ و﴿ٱعْتَدَىٰ﴾ و﴿ٱسْتَعْلَىٰ﴾ و﴿أَدْرَاكُم﴾ ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم﴾ و﴿جَلَّىٰهَا﴾ و﴿أَرْسَىٰهَا﴾ و﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ و﴿تَصْلَىٰ﴾ و﴿يُدْعَىٰٓ﴾ و﴿يَرْضَىٰ﴾ و﴿يَتَوَفَّىٰكُم﴾ و﴿لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ و﴿تَتَمَارَىٰ﴾.

واستثنوا من النوعين مواضع، فاتفقوا على رسم ألفها ألفا:

منها جزئية تذكر في محالها، من أواخر السور إن شاء الله تعالى.

ومنها كلية، وهي كل ألف جاورت ياء قبلها، أو بعدها أو اكتنفاها، نحو: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ و﴿ٱلْعُلْيَا﴾ و﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ و﴿رُءْيَاكَ﴾ و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ و﴿هُدَاىَ﴾ و﴿مَثْوَاىَ﴾ و﴿بشراي﴾، ونحو: ﴿مَحْيَاىَ﴾ و﴿رُءْيَىَ﴾ ثم ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾، ﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾، ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ و﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ إلا ﴿يَحْيَىٰ﴾ اسمًا أو فعلًا وكذا و﴿وَسُقْيَٰهَا﴾ بالشمس فرسمت بالياء.

واختلف في ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا﴾ ففي بعض المصاحف بالياء، وفي بعضها بالألف.

ورسموا ألف ﴿أَنَّىٰ﴾ و﴿عَسَىٰ﴾ ياء كذلك، حيث وقعا، وكذا ﴿حَتَّىٰ﴾ و﴿بَلَىٰ﴾ و﴿عَلَىٰ﴾ و﴿هُدًى﴾ و﴿إِلَىٰ﴾ حيث وقعن نحو: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ و﴿عَسَى ٱللَّهُ﴾ و﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ و﴿بَلَىٰ مَن﴾ و﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ و﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾.

واتفقوا على رسم نون التأكيد الخفيفة ألفًا في ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ و ﴿لَنَسۡفَعًۢا﴾ يوسف [الآية: ٣٢] العلق [الآية: ١٥].

وكذا نون إذا عاملة، ومهملة ألفًا نحو: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤۡتُونَ﴾ و﴿إِذًا لَّأَذَقۡنَٰكَ﴾ و﴿وَإِذًا لَّا يَلۡبَثُونَ﴾.

وعلى رسم ﴿كَأَيِّن﴾ بنون حيث وقعت، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّٖ﴾، ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ﴾.

وكتبوا بالواو وألف ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ غير مضافات، و﴿ٱلۡغَدَوٰةِ﴾ و﴿مِشۡكَوٰةٖ﴾ و﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ و﴿وَمَنَوٰةَ﴾.

ورسموا بالهاء هاء التأنيث إلا ﴿رَحۡمَتُ﴾ بالبقرة، والأعراف، وهود، ومريم، والروم، والزخرف.

و﴿نِعۡمَتَ﴾ بالبقرة، وآل عمران، والمائدة، وإبراهيم، والنحل، ولقمان، وفاطر، والطور.

و﴿سُنَّتَ﴾ بالأنفال، وفاطر، وغافر.

و﴿ٱمۡرَأَتُ﴾ مع زوجها.

و﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾، و﴿فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ﴾.

﴿وَمَعۡصِيَتِ﴾ بقد سمع.

و﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ و﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ﴾ ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٖ﴾ و﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ و ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ و﴿ٱللَّٰتَ﴾ و﴿مَرۡضَاتِ﴾ و ﴿هَيۡهَاتَ﴾ و ﴿ذَاتِ﴾ و﴿ٱبۡنَتَ﴾ و﴿فِطۡرَتَ﴾.

وأما الرابع وهو الوصل والفصل:

فنحو: ﴿فِيمَا﴾ و﴿كُلَّمَا﴾ و﴿إِن لَّمۡ﴾ فيأتي إن شاء الله تعالى أواخر السور، وفي باب الوقف على المرسوم.

وأما الخامس وهو الهمز:

فكتبوا صورته بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف، أو يقرب منه، وأهملوا المحذوفة

فيه ورسموا المبتدأة ألفًا، وإليه أشار ابن معطي[١] بقوله:

وَكَتْبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ   وَأَوَّلاً بِالأَلِفِ الْمَعْرُوفِ

فقياس الهمزة المبتدأة تحقيقًا، أو تقديرًا، أن ترسم ألفًا والمتوسطة، والمتطرفة، الساكنة حرفًا يجانس حركة سابقها، فيكون ألفًا بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وواوًا بعد الضمة، والمتحركة الساكن ما قبلها صحيحًا، أو معتلًا أصلًا، أو زائدًا لا يرسم لها صورة إلا المضمومة، والمكسورة المتوسطة بعد الألف، فتصور المكسورة ياء والمضمومة واوا، والمتحرك ما قبلها تصور حرفًا، يجانس حركتها، إلا المفتوحة بعد ضمة، فواو وبعد كسرة فياء.

وقد وقعت مواضع في الرسم على غير قياس، ستذكر إن شاء الله تعالى في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

وقد اتفقوا على رسم همزة ﴿أُوْلَآءِ﴾ إذا اتصلت بهاء التنبيه واوا حيث جاءت نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ وعلى رسم همزة ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿لِّئَلا﴾ ﴿وَلَئِن﴾ بالياء.

ورسمت الهمزة الثانية في ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ بالزمر [الآية: ٤٥] و ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ بـ«ق» [الآية: ٣٠] ألفًا في الحجازي، والشامي، وأقل العراقية ولم يرسم لها صورة في أكثرها.

واتفقوا على رسم همزة الوصل ألفًا إن لم يدخل عليها أداة، أو دخلت نحو: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ونحو: ﴿بِٱللَّهِ﴾ و﴿تَٱللَّهِ﴾ إلا في خمسة أصول لم يرسم لها صورة:

الأول: همزة لام التعريف، الداخل عليها لام الجر والابتداء، نحو: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾.

الثاني: الهمزة الداخلة على همزة فاء الكلمة، إذا دخلت عليها واو العطف نحو: ﴿وَأْتُوا

---

(١) ابن معطي (٥٦٤- ٦٢٨ هـ = ١١٦٩- ١٢٣١ م) يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين: عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق، نسبته إلى قبيلة زواوة (بظاهر بجاية في إفريقية) سكن دمشق زمنًا، ورغبه الملك الكامل محمد في الانتقال إلى مصر، فسافر إليها ودرس بها الأدب في الجامع العتيق بالقاهرة، وتوفي فيها، أشهر كتبه: «الدرة الألفية في علم العربية- في النحو»، و«المثلث- في اللغة»، و«العقود والقوانين- في النحو»، و«الفصول الخمسون- في النحو»، و«ديوان خطب» و«ديوان شعر» و«أرجوزة في القراءات السبع» و«نظم ألفاظ الجمهرة» و«البديع في صناعة الشعر». انظر: الأعلام (١٥٥/٨).

ﱡﭐ ﭐﱡ ٱلۡبُيُوتَ ﱠ، ﱡ وَأۡتَمِرُوا بَيۡنَكُم ﱠ، أو فاء نحو: ﱡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ ﱠ.

الثالث: الهمزة الداخلة على أمر المخاطب من (سأل) بعد واو العطف نحو: ﱡ وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ ﱠ وﱡ وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا ﱠ، أو فائه نحو: ﱡ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ ﱠ.

الرابع الهمزة الداخلة عليها همزة استفهام نحو: ﱡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ ﱠ الأنعام [الآيتان: ١٤٣ – ١٤٤].

الخامس همزة «اسم» المجرور بالباء، المضاف إلى الله نحو: ﱡ بِسۡمِ ٱللَّهِ ﱠ ويأتي - إن شاء الله تعالى - بيان رسم الحروف التي لم تطرد في مواضعها.

السادس: الذي في قراءتان نحو: ﱡ مَٰلِكِ ﱠ وﱡ يُخَٰدِعُونَ ﱠ وﱡ وَٰعَدۡنَا ﱠ وﱡ ٱلرِّيَٰحِ ﱠ والله الموفق.

وأما الركن الثالث:

وهو علم العربية: فاعلم أنه لما كان إنزال القرآن العزيز إنما وقع بلسان العرب، توقف الأمر في أدائه على معرفة كيفية النطق عندهم، وذلك قسمان:

معرفة الإعراب المميز للخطأ، من الصواب.

والثاني: معرفة كيفية نطقهم بكل حرف، ذاتا وصفة، وقد صنع لكل منهما كتب مخصوصة فأضربنا عنهما إيثارا للاختصار.

۞ ۞ ۞

فصل

[في آداب تلاوة القرآن]

لا بأس بذكر شيء من آداب القرآن العظيم، والقارئ، وما ينبغي لمريد علم القراءات وما يتعلق بذلك كالفرق بين القراءة، والرواية، والطريق، الوجه وكيفية جمع القراءات لمسيس الحاجة لجميع ذلك:

ليعلم أن طلب حفظ القرآن العزيز، والاجتهاد في تحرير النطق بلفظه، والبحث عن مخارج حروفه، وصفاتها، ونحو ذلك، وإن كان مطلوبا حسنا، لكن فوقه ما هو أهم منه وأولى وأتم، وهو فهم معانيه والتفكر فيه والعمل بمقتضاه، والوقوف عند حدوده، والتأدب بآدابه.

قال الغزالي[1] رحمه الله تعالى: أكثر الناس منعوا من فهم معاني القرآن لأسباب وحجب، سدلها الشيطان على قلوبهم، فعميت عليهم عجائب أسرار القرآن:

منها: أن يكون الهم منصرفًا إلى تحقيق الحروف، بإخراجها من مخارجها، قال: وهذا يتولاه شيطان، وكل بالقراء ليصرفهم عن فهم معاني كلام الله تعالى، فلا يزال يحملهم على ترديد الحروف يخيل إليهم أنها لم تخرج من مخارجها، فهذا يكون تأمله مقصورًا على ذلك فأنى تنكشف له المعاني، وأعظم ضحكة للشيطان من كان مطيعا بمثل هذا التلبيس.

---

(١) الغزالي (٤٥٠- ٥٠٥ هـ = ١٠٥٨- ١١١١ م) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام: فيلسوف، متصوف، له نحو مائتي مصنف، مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس، بخراسان) رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلدته، نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقوله بتشديد الزاي)، أو إلى غزالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف، من كتبه: «إحياء علوم الدين» و«تهافت الفلاسفة» و«الاقتصاد في الاعتقاد» و«محك النظر» و«معارج القدس في أحوال النفس» و«الفرق بين الصالح وغير الصالح» و«مقاصد الفلاسفة» و«الوقف والابتداء- في التفسير»، و«البسيط- في الفقه»، و«المعارف العقلية» و«المنقذ من الضلال» و«بداية الهداية» و«جواهر القرآن» و«منهاج العابدين» و«إلجام العوام عن علم الكلام» و«الطير –رسالة»، و«الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة» و«شفاء العليل- في أصول الفقه، و«المستصفى من علم الأصول» و«المنخول من علم الأصول» و«الوجيز- في فروع الشافعية»، و«ياقوت التأويل في تفسير التنزيل» و«أسرار الحج» و«الإملاء عن إشكالات الإحياء» و«فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» و«عقيدة أهل السنة» و«ميزان العمل» و«المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى». انظر: الأعلام (٧/ ٢٢).

ثم قال: وتلاوة القرآن حق تلاوته: أن يشترك فيه اللسان، والعقل، والقلب فحظ اللسان تصحيح الحروف، وحظ العقل تفسير المعاني، وحظ القلب الاتعاظ والتأثر والانزجار والائتمار، فاللسان يرتل والعقل ينزجر، والقلب يتعظ انتهى.

وفي الجامع الكبير للسيوطي[1]- رحمه الله تعالى- من حديث أبي بن كعب «أن

---

(١) الجلال السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو: (٦٠٠) مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة، نشأ في القاهرة يتيمًا، مات والده وعمره خمس سنوات، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، منزويًا عن أصحابه جميعًا؛ كأنه لا يعرف أحدًا منهم، فألف أكثر كتبه، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها، وطلبه السلطان مرارًا فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها، وبقي على ذلك إلى أن توفي، وفي كتاب «المنح البادية» أنه كان يلقب بابن الكتب، لأنّ أباه طلب من أمه أن تأتيه بكتاب، ففاجأها المخاض، فولدته وهي بين الكتب! من كتبه: «الإتقان في علوم القرآن» و «إتمام الدراية لقراء النقاية- كلاهما له في علوم مختلفة، و«الأحاديث المنيفة»، و«الأرج في الفرج» و«الاذكار في ما عقده الشعراء من الآثار» و«إسعاف المبطأ في رجال الموطأ» و«الأشباه والنظائر- في العربية»، و«الأشباه والنظائر- في فروع الشافعية»، و«الاقتراح- في أصول النحو»، و«الإكليل في استنباط التنزيل» و«الألفاظ المعربة» و«الألفية في مصطلح الحديث» والألفية في النحو –واسمها: الفريدة»، وله شرح عليها، و«إنباء الأذكياء بحياة الأنبياء –رسالة»، و«بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة» و«التاج في إعراب مشكل المنهاج» و«تاريخ أسيوط» وكان أبوه من سكانها، و«تاريخ الخلفاء» و«التحبير لعلم التفسير» و«تحفة المجالس ونزهة المجالس» و«تحفة الناسك» و«تدريب الراوي- في شرح تقريب النواوي»، و«ترجمان القرآن» و«تفسير الجلالين» و«تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك» و«الجامع الصغير- في الحديث»، وجمع الجوامع، ويعرف بالجامع الكبير» و«الحاوي للفتاوي» و«حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» و«الخصائص والمعجزات النبوية» و«در السحابة، في من دخل مصر من الصحابة» و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، و«الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير» و«الدراري في أبناء السراري» و«الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» و«الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» و«زهر الربى- في شرح سنن النسائي، و«زيادات الجامع الصغير- مرتبة على الحروف»، و«السبل الجلية في الآباء العلية» و«الشماريخ في علم التاريخ»، و«صون المنطق والكلام، عن فن المنطق والكلام» و«طبقات الحفاظ» و«طبقات المفسرين» و«عقود الجمان في المعاني والبيان –أرجوزة»، و«عقود الزبرجد على مسند الأمام أحمد» و«قطف الثمر في موافقات عمر» و«اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» و «لب اللباب في تحرير الأنساب» و«لباب النقول في أسباب النزول» و«متشابه القرآن» و«المذهب في ما وقع في القرآن من =

النبيﷺ صلى بالناس فقرأ عليهم سورة، فأغفل منها آية فسألهم: هل تركت «منها شيئًا» فسكتوا فقال: «ما بال أقوام يقرأ عليهم كتاب الله تعالى لا يدرون ما قرئ عليهم فيه، ولا ما ترك هكذا كانت بنو إسرائيل، خرجت خشية الله من قلوبهم فغابت قلوبهم وشهدت أبدانهم، ألا وإن الله عز وجل لا يقبل من أحد عملًا حتى يشهد بقلبه ما يشهد ببدنه»[١].

وفي الحديث: «هلك المتنطعون»[٢] هم المتعمقون الغالون، الذين يتكلمون بأقصى حلوقهم، مأخوذ من النطع وهو ما ظهر من الغار الأعلى[٣].

وإذا أراد القارئ القراءة فلينظف فمه بالسواك، ويتطهر، ويتطيب وليكن في مكان نظيف، والمسجد أفضل بشرطه.

والمختار عدم الكراهة في الحمام والطريق ما لم يشتغل، وإلا كره كحش، وبيت الرحى وهي تدور، أو فمه متنجس لا محدث، فلا يكره.

ويسن الجهر بها إن أمِنَ رياء، وتأذي أحد من نحو نائم، ومصل وقارئ لحديث البياضي وهو صحيح «لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن»[٤].

وأما الحديث الدائر بين الناس «ما أنصف القارئ المصلي»[٥] فقال: الحافظ ابن حجر: لا أعرفه، ويغني عنه «لا يجهر بعضكم» إلخ.

=

العرب» و«المزهر- في اللغة»، و«مصباح الزجاجة- في شرح سنن ابن ماجه»، و«مفحمات الأقران في مبهمات القرآن» و«مقامات- في الأدب»، و «همع الهوامع- في النحو»، وغير ذلك. انظر: الأعلام (٣٠١/٣).

(١) أخرجه الديلمى (١١٤/٤، رقم: ٦٣٥٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٥٥/٤، رقم: ٢٦٧٠)، وأبو داود (٢٠١/٤، رقم: ٤٦٠٨)، وأخرجه أيضًا: أحمد (٣٨٦/١، رقم: ٣٦٥٥)، والبزار (٢٦٤/٥، رقم: ١٨٧٨)، وأبو يعلى (٤٢٢/٨، رقم: ٥٠٠٤)، والطبرانى (١٧٥/١٠، رقم: ١٠٣٦٨)، قال الهيثمى (٢٥١/١٠): رجاله رجال الصحيح.

(٣) أي من سقف الفم. انظره بلفظه: كنز العمال (٢٩٨/١٠).

(٤) وصححه الشيخ الألباني برقم: (١٩٥١) في صحيح الجامع.

(٥) انظر كلام ابن حجر في: كشف الخفاء للعجلوني (١٧٩/٢)، وقال الشيخ الألباني: (لا أصل له بهذا اللفظ). انظر: إصلاح المساجد (٢٦٤/١).

قال: وهو صحيح في الموطأ وغيره[1]، انتهى. وإلا أسَرّ.

والجلوس للقراءة، لأنه أقرب إلى التوقير وأن يكون مستقبلا، متخشعا متدبرا بسكينة، مطرقا رأسه غير متربع، وغير جالس على هيئة التكبر، وفي الصلاة أفضل مع البكاء والتباكي، ويساعده على ذلك التدبر،، ويردد الآية له ولغيره كابتغاء تكثير الحسنات.

وأن يحسن صوته بالقراءة، ويسن طلب القراءة من حسنه، والإصغاء لها وإذا مر بآية رحمة سأل الله تعالى من فضله، أو آية عذاب استعاذ، وإن مرت به آية فيها اسم «محمدﷺ» سواء القارئ والسامع، ولو كان القارئ مصليا، لكن بالضمير كصلى الله وسلم لا اللهم صل على محمد للاختلاف في بطلان الصلاة بركن قولي.

ويتأكد ذلك عند ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦] ويقول بعد ﴿وَيَزِيدُهُمۡ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩] «اللهم اجعلني من الباكين إليك، الخاشعين لك»[2]، وبعد ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ «سبحان ربي الأعلى» [الأعلى: ١]، وبعد ﴿بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨] «بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين» رواه أبو داود مرفوعًا[3].

وبعد آخر المرسلات، «آمنا بالله تعالى».

وكان إبراهيم النخعي[4] إذا قرأ نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾، ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ خفض بها صوته.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٠٥٥/٤، رقم: ٢٦٧٠)، وأبو داود (٢٠١/٤، رقم: ٤٦٠٨)، وأخرجه أيضًا: أحمد (٣٨٦/١، رقم: ٣٦٥٥)، والبزار (٢٦٤/٥، رقم: ١٨٧٨)، وأبو يعلى (٤٢٢/٨، رقم: ٥٠٠٤)، والطبرانى (١٧٥/١٠، رقم: ١٠٣٦٨)، قال الهيثمى (٢٥١/١٠): رجاله رجال الصحيح.

(٢) انظر: التفسير الكبير للرازي (٢٠١/٢١)، دار الكتب العلمية.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٣٤/١، رقم: ٨٨٧)، والترمذى (٤٤٣/٥، رقم: ٣٣٤٧)، وقال: هذا الحديث إنما يروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابى ولا يسمى، والبيهقى (٣١٠/٢، رقم: ٣٥٠٨)، وأخرجه أيضًا: البيهقى فى شعب الإيمان (٣٧٧/٢، رقم: ٢٠٩٧).

(٤) النخعي (٤٦ - ٩٦ هـ = ٦٦٦ - ٨١٥ م) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبوعمران النخعي، من مذحج: من أكابر التابعين صلاحًا، وصدق رواية، وحفظًا للحديث. من أهل الكوفة، مات مختفيًا من الحجاج، قال فيه الصلاح الصفدي: فقيه العراق، كان إمامًا مجتهدًا له مذهب، ولما بلغ الشعبي موته قال: «والله ما ترك بعده مثله». انظر: الأعلام (٨٠/١).

وأن يجتنب الضحك واللغط، والحديث، خلال القراءة، فيكره إلا لحاجة.

قال الحليمي: ويكره التحدث بحضورها لغير مصلحة، ولا يعبث بيده، ولا ينظر إلى ما يلهي قلبه عن التدبر.

وإذا عرض له خروج ريح فليمسك عن القراءة، حتى يخرج، ثم يعود للقراءة وكذا إذا تثاءب أمسك عنها.

ويقطعها لابتداء السلام ندًبا، ولرده وجوًبا. وكذا يقطعها ندًبا للحمد بعد العطاس، وللتشميت ولإجابة المؤذن.

ولا بأس بقيامه إذا ورد عليه من يطلب القيام له شرعًا.

وإذا مر بآية سجدة تلاوة سجد ندًبا، وأوجبه الحنفية.

ويتأكد عليه أن يتعاهد القرآن، فنسيان شيء منه كبيرة، كما أوضحه ابن حجر المكي، في كتابه «الزواجر» لحديث أبي داود وغيره «عرضت علي ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أعظم من سورة، أو آية أوتيها رجل ثم نسيها»[(١)].

وليقل ندبا: أنسيت كذا لانسيته، للنهي عنه في الحديث[(٢)].

ويندب تقبيل المصحف، وتطييبه وجعله على كرسي، والقيام له كما قاله النووي[(٣)].

---

(١) قال الشيخ الألباني: ضعيف. انظر حديث رقم: (٣٧٠٠) في ضعيف الجامع.

(٢) ولفظ الحديث: «بئسما لأحدكم أن يقول نَسِيْتُ آية كيت وكيت، بل هو نُسِّيَ، استذكروا القرآن فوالذى نفسى بيده لهو أشد تفصيًا من صدور الرجال من النعم من عقلها». أخرجه أحمد (٤١٧/١، رقم: ٣٩٦٠)، والبخارى (١٩٢١/٤، رقم: ٤٧٤٤)، ومسلم (٥٤٤/١، رقم: ٧٩٠)، والنسائى فى الكبرى (١٩/٥، رقم: ٨٠٤٠)، وابن حبان (٤١/٣، رقم: ٧٦٣)، وأخرجه أيضًا: الطيالسى (٣٤/١، رقم: ٢٦١)، وابن أبى شيبة (١٢٤/٦، رقم: ٢٩٩٩٤)، والبزار (٨٣/٥، رقم: ١٦٥٦)، وأبو يعلى (٦٩/٩، رقم: ٥١٣٦). وللحديث أطراف أخرى منها: «تعاهدوا القرآن». ومن غريب الحديث: «تفصيًا»: التفصى الانفصال والتفلت، «عقالها»: العقال هو: الحبل الذى يربط به البعير.

(٣) النووي (٦٣١- ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣- ١٢٧٧ م) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين: علامة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في نوا «من قرى حوران، بسورية»، وإليها نسبته، تعلم في دمشق، وأقام بها زمنًا طويلًا، من كتبه: تهذيب الأسماء واللغات، ومنهاج الطالبين، والدقائق، وتصحيح التنبيه- في فقه الشافعية، والمنهاج في شرح صحيح

وكتبه، وإيضاحه إكرامًا له، ونقطه وشكله، صيانة له عن التحريف.

وأول من أحدث نقطة وشكله، «الحجاج»[1] بأمر «عبد الملك بن مروان»[2].

=

مسلم، والتقريب والتيسير- في مصطلح الحديث، وحلية الأبرار- يُعرف بالأذكار النووية، وخلاصة الأحكام من مهات السنن وقواعد الإسلام، ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، وبستان العارفين، والإيضاح في المناسك، وشرح المهذب للشيرازي، وروضة الطالبين- فقه، والتبيان في آداب حملة القرآن، والمقاصد- رسالة في التوحيد، ومختصر طبقات الشافعية لابن الصلاح، ومناقب الشافعي، والمنثورات- فقه، وهو كتاب فتاويه، ومختصر التبيان- مواعظ، ومنار الهدى- في الوقف والابتداء، تجويد، والإشارات إلى بيان أسماء المبهمات- رسالة، والأربعون حديثا النووية- شرحها كثيرون (ت٦٧٦ هـ). انظر: الأعلام للزركلي (١٤٩/٨).

(١) الحجاج الثقفي (٤٠- ٩٥ هـ = ٦٦٠- ٧١٤ م) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، أبو محمد: قائد، داهية، سفاك، خطيب. ولد ونشأ في الطائف (بالحجاز)، وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملك بن مروان فكان في عديد شرطته، ثم ما زال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكره، وأمره بقتال عبد الله بن الزبير، فزحف إلى الحجاز بجيش كبير وقتل عبد الله وفرق جموعه، فولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف، ثم أضاف إليها العراق والثورة قائمة فيه، فانصرف إلى بغداد في ثمانية أو تسعة رجال على النجائب، فقمع الثورة وثبتت له الإمارة عشرين سنة. وبنى مدينة واسط (بين الكوفة والبصرة). وكان سفاكًا سفاحًا باتفاق معظم المؤرخين. قال عبد بن شوذب: (ما رؤي مثل الحجاج لمن أطاعه ولا مثله لمن عصاه). وقال أبو عمرو ابن العلاء: (ما رأيت أحدًا أفصح من الحسن البصري والحجاج). وقال ياقوت في معجم البلدان: (ذكر الحجاج عند عبد الوهاب الثقفي بسوء، فغضب وقال: إنما تذكرون المساوئ ! أو ما تعلمون أنه أول من ضرب درهمًا عليه "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وأول من بنى مدينة بعد الصحابة في الإسلام، وأول من أتخذ المحامل، وأنّ امرأة من المسلمين سبيت في الهند فنادت ياحجاجاه، فاتصل به ذلك فجعل يقول: لبيك لبيك ! وأنفق سبعة آلاف درهم حتى انقذ المرأة ؟. واتخذ (المناظر) بينه وبين قزوين فكان إذا دخن أهل قزوين دخنت المناظر إن كان نهارًا وإن كان ليلًا أشعلوا نيرانًا فتجرد الخيل إليهم، فكانت المناظر متصلة بين قزوين وواسط، وأصبحت قزوين ثغرًا حينئذ). وأخبار الحجاج كثيرة. مات بواسط، وأجري على قبره الماء، فاندرس. انظر: الأعلام (١٦٨/٢).

(٢) عبد الملك بن مروان (٢٦- ٨٦ هـ = ٦٤٦- ٧٠٥ م) ابن الحكم الأموي القرشي، أبو الوليد: من أعاظم الخلفاء ودهاتهم، نشأ في المدينة، فقيها واسع العلم، متعبدا، ناسكا، وشهد يوم الدار مع أبيه، واستعمله معاوية على المدينة وهو ابن (١٦ سنة)، وانتقلت إليه الخلافة بموت أبيه (سنة ٦٥ هـ) فضبط أمورها وظهر بمظهر القوة، فكان جبارا على معانديه، قوي الهيبة، واجتمعت عليه كلمة المسلمين بعد
=

وأما نقل قراءات شتى في مصحف واحد، بألوان مختلفة فقال «الداني»[١] لا أستجيزه، لأنه من أشد التخليط، والتغيير للمرسوم.

وقال «الجرجاني»[٢] في كتابه: تفسير كلمات القرآن بين أسطره من المذموم انتهى.

وقراءته في المصحف أفضل منها عن ظهر قلب؛ لأن النظر في المصحف عبادة أخرى.

نعم إن زاد خشوعه، وحضور قلبه في القراءة عن ظهر القلب، فهي أفضل، قاله النووي رحمه الله تعالى تفقهًا، واعتمده الأستاذ «أبو الحسن البكري»[٣] قدس الله سره. ويجب

=

مقتل مصعب وعبد الله ابني الزبير في حربهما مع الحجاج الثقفي، ونقلت في أيامه الدواوين من الفارسية والرومية إلى العر بية، وضبطت الحروف بالنقط والحركات، وهو أول من صك الدنانير في الإسلام، وأول من نقش بالعربية على الدارهم، وكان عمر بن الخطاب قد صك الدراهم، وكان يقال: معاوية للحلم، وعبد الملك للحزم، ومن كلام الشعبي: ما ذاكرت أحدا إلا وجدت لي الفضل عليه، إلا عبد الملك، فما ذاكرته حديثا ولاشعرا إلا زادني فيه، توفي في دمشق سنة (٨٦ هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٤/١٦٥).

(١) أبو عمرو الداني (٣٧١ - ٤٤٤ هـ = ٩٨١ - ١٠٥٣ م) عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني، ويقال له ابن الصيرفي، من موالي بني أمية: أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، من أهل دانية بالأندلس، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفي في بلده، وله من المصنفات ما يزيد على مائة وعشرين مصنفًا. انظر: الأعلام (٤/٢٠٦).

(٢) عبدالقاهر الجرجاني (٠٠٠ - ٤٧١ هـ = ٠٠٠ - ١٠٧٨ م) عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، من أهل جرجان (بين طبرستان وخراسان) له شعر رقيق، من كتبه: «أسرار البلاغة، و«دلائل الإعجاز» و«الجمل - في النحو»، و«التتمة – نحو»، والمغني في شرح الإيضاح»، اختصره في شرح آخر سماه: «المقتصد»، و«إعجاز القرآن» و«العمدة في تصريف الأفعال». انظر: الأعلام (٤/٤٨).

(٣) أبو الحسن البكري (٨٩٩ - ٩٥٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥ م) محمد بن محمد بن عبد الرحمن ابن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ابن عوض بن عبد الخالق، أبو الحسن البكري الصديقي: مفسر، متصوف مصري، من علماء الشافعية، مولده ووفاته بالقاهرة، كان يقيم عامًا بمصر وعامًا بمكة، ويقال: إنه أول من حجّ من علماء مصر في محفة، ثم تبعه الناس، وشاع ذكره في أقطار الأرض مع صغر سنه، من كتبه: «تسهيل السبيل - في تفسير القرآن»، ويسمى: «تفسير البكري» و«شرح العباب» للمزجد - فقه، و«شرح منهاج النووي» و«تحفة واهب المواهب في بيان المقامات والمراتب – تصوف»، و«الدرة المكللة في فتح مكة المبجلة – نظم»، و«عقد الجواهر البهية - في الصلاة على خير البرية»، و«إرشاد الزائرين لحبيب رب =

رفع ما كتب عليه شيء من القرآن، وكذا كل اسم معظم.

وورد أن الملائكة -عليهم الصلاة والسلام- لم يعطوا فضيلة قراءته، فهم حريصون على استماعه.

وقيل: إن مؤمني الجن يقرءونه.

ويأتي -إن شاء الله تعالى- ما يتعلق بختمه آخر الكتاب.

۞ [ما يجب على متعلم القراءات:]

ومن أراد علم القراءات عن تحقيق فلا بد له من حفظ كتاب كامل، يستحضر به اختلاف القراء، ثم يفرد القراءات التي يريدها بقراءة راو راو، شيخ وهكذا.

وكان السلف لا يجمعون رواية إلى أخرى، وإنما ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة أثناء المائة الخامسة، في عصر «الداني» واستمر إلى هذه الأزمان، لكنه مشروط بإفراد القراءات، وإتقان الطرق والروايات.

۞ [الفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه:]

واعلم أن الخلاف إما أن يكون للشيخ كنافع، أو للراوي عنه كقالون، أو للراوي عن الراوي وإن سفل، كأبي نشيط عن قالون، والقزاز عن أبي نشيط، أو لم يكن كذلك.

فإن كان للشيخ بكماله، أي مما اجتمعت عليه الروايات، والطرق عنه فقراءة.

وإن كان للراوي عن الشيخ فراوية.

وإن كان لمن بعد الرواة وإن سفل، فطريق. وما كان على غير هذه الصفة، ما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه فهو وجه.

مثاله: إثبات البسملة بين السورتين، قراءة ابن كثير ومن معه، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، وطريق صاحب الهادي عن أبي عمرو، وطريق صاحب العنوان عن ابن عامر.

وأما الأوجه فثلاثة الوقف على العالمين ونحوه، وثلاثة البسملة بين السورتين لمن

=

العا□» وغيرها. انظر: الأعلام (٧/٥٧).

بسمل، فلا تقل ثلاث قراءات ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق بل ثلاثة أوجه.

وتقول للأزرق في نحو: ﴿آدم﴾ و﴿وأوتوا﴾ ثلاث طرق.

والفرق بين الخلافين أن خلاف القراءات، والروايات، والطرق، خلاف نص ورواية.

فلو أخل القارئ بشيء منهم كان نقصًا في الرواية.

وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالا بشيء منها فلا حاجة لجمعها في موضع واحد بلا داع.

ومن ثمة كان بعضهم لا يأخذ منها إلا بالأصح، ويجعل الباقي مأذونًا فيه.

وبعضهم لا يلتزم شيئًا، بل يترك القارئ يقرأ بما شاء.

وبعضهم يقرأ بواحد في موضع، وبآخر في غيره ليجتمع الجميع بالمشافهة.

وبعضهم بجمعها في أول موضع، أو موضع ما .وجمعها في كل موضع تكلف مذموم.

وإنما ساغ الجمع بين الأوجه في نحو التسهيل، في وقف «حمزة» لتدريب القارئ المبتدئ فيكون على سبيل التعريف فلذا لا يكلف القارئ بها في كل محل.

۞ [شروط جمع القراءات:]

وإذا تقرر ذلك فليعلم: أنه يشترط على جامع القراءات شروطًا أربعة:

رعاية الوقف، والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب.

وأما رعاية الترتيب، وإلتزام تقديم قارئ بعينه، فلا يشترط.

وكثير من الناس يرى تقديم قالون أولًا، ثم ورشا، وهكذا على حسب الترتيب السابق، ثم بعد إكمال السبعة يأتي بالثلاثة.

والماهر -عندهم- هو الذي لا يلتزم تقديم شخص بعينه، فإذا وقف على وجه لقارئ يبتدئ لذلك القارئ بعينه ثم يعطف الوجه الأقرب إلى ما ابتدأ به عليه، وهكذا إلى آخر الأوجه.

۞ [كيفية الجمع:]

واختلف في كيفية الأخذ بالجمع:

فمنهم من يرى الجمع بالوقف، وهي طريق الشاميين، وكيفيته أنه إذا أخذ في قراءة من

قدمه، لا يزال يقرأ حتى يقف على ما يحسن الابتداء بتاليه، ثم يعود إلى القارئ (التالي) إن لم يكن داخلا في سابقه، ثم يفعل بكل قارئ حتى ينتهي ا□لف، ثم يبتدئ بما بعد ذلك الوقف.

ومنهم من يرى الجمع بالحرف، وهي طريق المصريين، بأن يشرع في القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خلف أعاد تلك الكلمة بمفردها، حتى يستوفي ما فيها من الخلاف.

فإن كانت مما يسوغ الوقف عليه وقف واستأنف، وإلا وصلها بآخر وجه انتهى إليه، حتى ينتهي إلى موقف فيقف.

وإن كان الخلف مما يتعلق بكلمتين، كمد ا□نفصل، والسكت على ذي كلمتين، وقف على الكلمة الثانية واستأنف الخلاف، وهذه أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ وأخصر والأول أشد في الاستحضار وأسد في الاستظهار.

وللشمس ابن الجزري وجه ثالث مركب من هذين، وهو إنه إذا ابتدأ بالقارئ ينظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصل إلى كلمة بـ□ القارئ□ فيها خلف وقف، وأخرجه معه، ثم وصل حتى ينتهي إلى وقف سائغ وهكذا حتى ينتهي الخلاف.

ومنهم من يرى كيفية التناسب، فإذا ابتدأ بالقصر مثلًا أتى با□رتبة التي فوقه ثم كذلك حتى ينتهي لآخر مراتب ا□د، وكذا في عكسه، وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده بالصغرى، ثم بالكبرى.

وإن ابتدأ بالنقل أتى بعده بالتحقيق ثم بالسكت القليل، ثم ما فوقه، وهذا لا يقدر على العمل به الأقوى الاستحضار.

مهمة:

هل يسوغ للجامع إذا قرأ كلمتين رسمتا في المصاحف كلمة واحدة، وكانت ذات أوجه نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾، ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ مثلا وأراد استيفاء بقية أوجهها أن يبتدئ بأول الكلمة الثانية فيقول «آدم» بالتوسط، ثم بالقصر مثلا مع حذف أداة النداء لفظا للاختصار.

قال في الأصل[1]: لم أر في ذلك نقلًا والذي يظهر عدم الجواز.

قال: ويؤيده ما يأتي إن شاء الله تعالى في مرسوم الخط أنه لا يجوز الوقف على ما اتفق

(١) ا□راد بالأصل: لطائف الإشارات للقسطلاني.

على وصله، إلا برواية صحيحة، كما نصوا عليه انتهى، وهذا هو الذي أخذناه عن شيخنا رحمه الله تعالى[١].

خاتمة:

قال الإمام «أبو الحسن السخاوي»[٢] في كتابه: «جمال القراء»: «خلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ».

وقال النووي رحمه الله تعالى: وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة، فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر.

والأولى: دوامه على تلك القراءة ما دام في ذلك المجلس.

وقال الجعبري[٣]: والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين، إن تعلقت إحداهما بالأخرى، وإلا كره. قال في النشر: قلت وأجازه أكثر الأئمة مطلقًا، وجعلوا خطأ مانعى ذلك محققا.

قال: والصواب عندنا في ذلك التفصيل، فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] برفعهما أو بنصبهما ونحو: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّآءُ﴾ [آل عمران: ٣٧] بالتشديد والرفع و ﴿أَخَذَ مِيثَـٰقَكُمْ﴾ وشبهه مما لا تجيزه العربية، ولا يصح في اللغة.

وأما ما لم يكن كذلك، فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية لم يجز أيضًا، من حيث إنه كذب في الرواية، وإن لم يكن على سبيل الرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول، لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة

---

(١) المراد به شيخ المصنف الشبراملسي.

(٢) السخاوي (٥٥٨ - ٦٤٣ هـ = ١١٦٣ - ١٢٤٥ م) علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، أبو الحسن، علم الدين: عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، وله نظم، أصله من صخا (بمصر) سكن دمشق، وتوفي فيها، ودفن بقاسيون، من كتبه: «جمال القرء وكمال الإقراء»، و«هداية المرتاب - منظومة في متشابه كلمات القرآن، مرتبة على حروف المعجم»، و«المفضل، شرح المفصل للزمخشري» و«المفاخرة بين دمشق والقاهرة» و«سفر السعادة» و«شرح الشاطبية - وهو أول من شرحها»، وكان سبب شهرتها، و«الكوكب الوقّاد - في أصول الدين»، و«القصائد السبع» و«منير الدياجي - في شرح الأحاجي للزمخشري». انظر: الأعلام (٤/ ٣٣٢).

(٣) تقدمت ترجمته.

القراءات، من حيث وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كل من عند الله تعالى نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين ﷺ تخفيفًا عن الأمة وتسهيلًا على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة لشق عليهم، وانعكس المقصود من التخفيف وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف انتهى ملخصًا والله تعالى أعلم.



باب الاستعاذة

هي مستحبة عند الأكثر، وقيل واجبة وبه قال الثوري، وعطاء لظاهر الآية. وقال بعضهم موضع الخلاف إنما هو في الصلاة خاصة، أما في غيرها فسنة قطعا.

وعلى الأول هي سنة عين، لا سنة كفاية.

فلو قرأ جماعة جملة شرع لكل واحد الاستعاذة.

والذي اتفق عليه الجمهور قديما وحديثًا أنها قبل القراءة وقيل بعدها ونقل عن حمزة.

وقيل: قبلها بمقتضى الخبر، وبعدها بمقتضى القرآن جمعًا بين الأدلة.

ونقل الثاني عن «مالك» وغيره لم يصح، وكذا الثالث.

والمختار لجميع القراء في كيفيتها، «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء، وحكى فيه الإجماع، لكنه تعقب بما روى من الزيادة والنقص، فلا حرج على القارئ في الإتيان بشيء من صيغ الاستعاذة مما صح عند أئمة القراء.

فمما ورد في الزيادة على اللفظ المتقدم «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» نص عليه الداني في الجامع، ورواه أصحاب السنن الأربعة، عن أبي سعيد الخدري بإسناد جيد.

وروى ذلك عن «الحسن» مع زيادة «إن الله هو السميع العليم» مع الإدغام.

وعن الأعمش من رواية المطوعي «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم».

وعن الشنبوذي كذلك، لكن بالإدغام.

ومما ورد في النقص عنه ما في حديث جبير بن مطعم المروي في أبي داود «أعوذ بالله من الشيطان»[1] فقط.

---

(١) ولفظ الحديث: «الله أكبر، الله أكبر كبيرًا، الله أكبر كبيرًا، الله أكبر كبيرًا، الحمد لله كثيرًا، وسبحان الله بكرةً وأصيلًا ثلاثًا، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، من نفخه ونفثه وهمزه». أخرجه ابن أبى شيبة (١/٢٠٩، رقم: ٢٣٩٦)، وأبو داود (١/٢٠٣، رقم: ٧٦٤)، وابن ماجه (١/٢٦٥، رقم: ٨٠٧)، وأخرجه أيضًا: أحمد (٤/٨٠، رقم: ١٦٧٨٦)، وابن الجارود (ص: ٥٥، رقم: ١٨٠)، وابن حبان =

ويستحب الجهر بها عند الجميع، إلا ما صح من إخفائها من رواية المسيبي عن نافع.

ولحمزة وجهان: الإخفاء مطلقًا، والجهر أول الفاتحة فقط.

والمراد بالإخفاء: الأسرار على ما صوبه في النشر. ومحل الجهر حيث يجهر بالقراءة، فإن أسر القراءة أسر الاستعاذة لأنها تابعة، وهذا في غير الصلاة أما فيها: فالمختار الإسرار مطلقًا.

وقيد أبو شامة[1] إطلاقهم اختيار الجهر بحضرة سامع.

ويجوز الوقف على التعوذ ووصله بما بعده، بسملة كان أو غيرها من القرآن. وظاهر كلام الداني أن الأولى وصلها بالبسملة.

وأما من لم يسم، فالأشبه الوقف على الاستعاذة، ويجوز الوصل، وعليه لو التقى مع الميم مثلها نحو: «الرجيم» ﴿مَا نَنسَخۡ﴾ أدغم من مذهبه الإدغام كما يجب حذف همزة الوصل في نحو: «الرجيم» ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا﴾.

تتمة:

إذا قطع القارئ القراءة لعارض، من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعده، بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبيا ولو ردًا لسلام، فإنه يستأنف الاستعاذة، وكذا لو كان القطع إعراضًا عن القراءة.

۞ ۞ ۞

=

(٥/٨٠، رقم: ١٧٨٠)، والبيهقي (٢/٣٥، رقم: ٢١٨٣).

(١) أبو شامة (٥٩٩ - ٦٦٥ هـ = ١٢٠٢ - ١٢٦٧ م) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، أبو القاسم، شهاب الدين، أبو شامة: مؤرخ، محدّث، باحث، أصله من القدس، ومولده في دمشق، وبها منشأه ووفاته، ولي بها مشيخة دار الحديث الأشرفية، ودخل عليه اثنان في صورة مستفتيين فضرباه، فمرض ومات، له: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين: الصلاحية والنورية» و«ذيل الروضتين، سماه ناشره: تراجم رجال القرنين السادس والسابع» و«مختصر تاريخ ابن عساكر» و«المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز»، وله: «إبراز المعاني- في شرح الشاطبية»، و«الباعث على إنكار البدع والحوادث» و«الوصول في الأصول» و«مفردات القراء»، ولقب أبا شامة، لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر. انظر: الأعلام (٣/٢٩٩).

باب الإدغام

جرى كثير على ذكره بعد الفاتحة لأجل ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿مَلِكِ﴾ ومشى على ذلك في الأصل وتبعته، على رسمهم، في جعله أول الأصول، لما ذكر، وأخرت سورة الفاتحة، ومعها البسملة لأول الفرش، لتجتمع السور.

وهو عندهم «اللفظ بساكن فمتحرك، بلا فصل، من مخرج واحد».

فقولهم «اللفظ بساكن فمتحرك» جنس يشمل المظهر والمدغم، والمخفي «وبلا فصل» أخرج المظهر، «ومن مخرج» أخرج المخفي.

وهو قريب من قول النشر: «اللفظ بحرفين حرفا كالثاني مشددًا؛ لأن قوله بحرفين يشمل الثلاث، وقوله «حرفًا» خرج به المظهر، وقوله: «كالثاني» خرج به المخفي.

۞ [أقسامه:]

وهو نوعان: كبير، وصغير.

الأول: الكبير وهو ما كان الأول من المثلين، أو المتجانسين، أو المتقاربين، متحركًا.

ثم إن لأبي عمرو، من روايتي الدوري والسوسي، في هذا النوع، أعني الكبير مذهبين: الإدغام، والإظهار.

كما أن له من الروايتين في الهمز الساكن مذهبين: التخفيف بالإبدال، والتحقيق.

فيتركب من البابين ثلاثة مذاهب، كل منها صحيح، مقروء به.

١ـ الأول الإظهار مع الإبدال؛ لأن تحقيق الهمز أثقل من إظهار المتحرك، فخفف الأثقل، ولا يلزم تخفيف الثقيل، وهو أحد وجهي التيسير، من قراءته على الفارسي، كالجامع من قراءته على أبي الحسن.

٢ـ الثاني الإدغام، مع الإبدال للتخفيف، وهو في جميع كتب أصحاب الإدغام، من الروايتين جميعًا، وهو عن السوسي في الشاطبية، والثاني في التيسير، وهو المأخوذ به اليوم من طريق الحرز، وأصله وبه كان يقرئ الشاطبي رحمه الله كما ذكره السخاوي، وهو مستند أهل العصر في تخصيص السوسي بوجه واحد.

٣ـ الثالث الإظهار مع تحقيق الهمز، عملًا بالأصل الثابت عن أبي عمرو، من جميع

الطرق.

وأما الإدغام مع الهمز، فلا يجوز عند أئمة القراء، عن أبي عمرو، لما فيه من تخفيف الثقيل دون الأثقل.

نعم يجوز ذلك ليعقوب كما هو قاعدته، كما يأتي فالأولى أن يحتج لأبي عمرو بالإتباع.

وأما منع الإدغام مع مد المنفصل لأبي عمرو أيضًا فلقوله في التيسير: إذا أدرج، أو أدغم، لم يهمز، فخص الإدراج الذي هو الإسراع بالمد، والإدغام بالإبدال، وسيعلم مما يأتي إن شاء الله تعالى جواز مد المنفصل مع الإبدال.

فقول النويري في شرحه للطيبة هنا: والإبدال لا يكون إلا مع القصر، إن أراد به السوسي من طريق الحرز فمسلم، وإلا ففيه نظر؛ لأن كلًا من الدوري، والسوسي، روى عنه مد المنفصل، وتحقيق الهمز، والإبدال ولم يصرح أحد من المصنفين من طريق الطيبة، وأصلها، التي هي طرق كتابنا هذا يمنع المد مع الإبدال، وإنما صرحوا بامتناع الإدغام مع تحقيق الهمز، كما تقدم، ومع مد المنفصل.

وما ذكره أعني النويري في باب الهمز بناء على ما ذكره هنا، فليتفطن له، نبه عليه شيخنا رحمه الله تعالى.

مثال اجتماع الهمز مع الإدغام ﴿يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ﴾ [يونس: ٣٩].

ففيه الثلاثة المتقدم بيانها، ويمتنع الرابع.

ومثال اجتماع الإدغام مع المد ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فيمتنع المد مع الإدغام، ويجوز الثلاثة الباقية.

ومثال اجتماعها، أعني الإدغام، والهمز، والمد ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٧].

ويتحصل فيها ثمانية أوجه، يمتنع منها ثلاثة، وهي الإدغام مع الهمز، والمد، والإدغام مع الهمز، والقصر، والإدغام مع البدل والمد وتجوز، الخمسة الباقية.

۞ [شروط الإدغام:]

ثم إن للإدغام شروطًا، وأسبابًا، وموانع.

فشروطه في المدغم: أن يلتقي الحرفان خطا سواء التقيا لفظًا أم لا فدخل نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ فلا تمنع الصلة.

وخرج نحو: ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ وفي المدغم فيه: كونه أكثر من حرف، إن كان من كلمة ليدخل نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ويخرج نحو: ﴿نَرْزُقُكَ﴾ و﴿خَلَقَكَ﴾.

۞ [أسبابه:]

وأسبابه: التماثل: وهو أن يتحدا مخرجًا وصفة، كالباء في الباء، والكاف في الكاف، والتجانس وهو: أن يتفقا مخرجاً، ويختلفا صفة، كالدال في التاء، والتاء في الطاء، والثاء في الذال، والتقارب هو: أن يتقاربا مخرجًا أو صفة أو مخرجا وصفة.

۞ [موانعه:]

وموانعه قسمان: متفق عليه، ومختلف فيه.

فالمتفق عليه ثلاثة: الأول كونه منونًا أو مشددًا أو تاء ضمير.

فالمنون نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، ﴿وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ﴾، ﴿نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾، ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾، ﴿رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾.

لأن التنوين حاجز قوي، جرى مجرى الأصول، فمنع من التقاء الحرفين، بخلاف صلة ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ لعدم القوة، ولا تمنع زيادة الصفة في المدغم، ولذا أجمعوا على إدغام ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨] ونحوها.

والمشدد نحو: ﴿رَبِّ بِمَآ﴾، ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾، ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ﴾، ﴿ٱلْحَقُّ كَمَنْ﴾، ﴿أَشَدَّ ذِكْرًاۗ﴾.

ووجهه ضعف المدغم فيه عن حمل المشدد، لكونه بحرفين.

وتاء الضمير، متكلمًا أو مخاطبًا، نحو: ﴿كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾، ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾، ﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾، ﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾، ﴿جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾.

وسيأتي إن شاء الله تعالى ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا﴾ بمريم [الآية: ٢٧].

ولا يخفي أن في إطلاقهم تاء الضمير على نحو: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾ تجوز إذا التاء فيه ليست ضميرًا، على الصحيح، بل حرف خطاب، والضمير «أن».

والمختلف فيه من الموانع «الجزم»، وقد جاء في المثلين في قوله تعالى: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾، ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا﴾.

وفي المتجانسين ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ وألحق به ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾.

وفي المتقاربين في قوله ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ والمشهور الإعتداد بهذا المانع في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره.

وموانع الإدغام عند الحسن البصري: التشديد، والتنوين، فقط، لإدغام تاء المتكلم، والمخاطب نحو ﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾، ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾.

فإذا وجد الشرط، والسبب، وارتفع المانع، جاز الإدغام. فإن كانا مثلين، أسكن الأول وأدغم في الثاني، وإن كانا غير مثلين قلب كالثاني، وأسكن ثم أدغم، وارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة، من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة، ولا روم، وليس بإدخال حرف في حرف، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما، كما حققنا طلبا للتخفيف، قاله في النشر.

۞ [أقسام الإدغام الكبير:]

ثم إن هذا النوع، وهو الإدغام الكبير ينقسم إلى مثلين، وغيره.

أما المدغم من المثلين فسبعة عشر حرفًا، الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والهاء، والياء نحو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾، ﴿ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ﴾، ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾، ﴿ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾، ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، ﴿ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾، ﴿يَشْفَعُ عِندَهُۥ﴾، ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾، ﴿خَلَـٰٓئِفَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ﴿ٱلرِّزْقِ قُلْ﴾، ﴿رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾، ﴿لَا قِبَلَ لَهُم﴾، ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَـٰلِكِ﴾، ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾، ﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾، ﴿فِيهِ هُدًى﴾، ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾.

واختلف المدغمون فيما إذا جزم الأول، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾، ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا﴾، والوجهان في الشاطبية وغيرها، وصححهما في النشر.

وكذا اختلفوا في ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ وهي في أربعة مواضع: اثنان في الحجر [الآيتان: ٥٩، ٦١] والثالث في النمل [الآية: ٥٦]، والرابع في القمر [الآية: ٣٤].

وعلل الإظهار فيها بقلة الحروف، ولكن نقض ذلك بإدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾.

والأولى التعليل بتكرار إعلال عينه، إذ أصل ﴿ءَال﴾ عند سيبويه «أهل» فقلبت الهاء همزة، توصلًا إلى الألف، ثم الهمزة ألفًا لاجتماع الهمزتين.

لكن حمل صاحب النشر ما روي عن أبي عمرو، من قوله لقلة حروفها، على قلة دورها في القرآن قال: فإن قلة الدور وكثرته معتبرة.

وكذا اختلفوا، في الواو إذا وقع قبلها ضمة نحو: ﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾، ﴿هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ ووقع في ثلاثة عشر موضعًا.

وبالإدغام أخذ أكثر المصريين، والمغاربة، وبالإظهار، أخذ أكثر البغداديين، واختاره ابن مجاهد.

ومن جعل علة الإظهار فيه المد عورض بإدغامهم ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ ونحوه، ولا فرق بينهما، قاله الداني في جامع البيان.

وبالوجهين قرأت، وأختار الإدغام لاطراده، أما إذا أسكنت الهاء من «هو» وذلك في ثلاثة مواضع، ﴿فَهْوَ وَلِيُّهُمُ﴾، ﴿وَهْوَ وَلِيُّهُم﴾، ﴿وَهْوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾؛ فلا خلاف في الإدغام، حينئذ خلافًا لما وقع في شرح الإمام أبي عبد الله الموصلي[1]، المعروف بشعلة للشاطبية.

قال في النشر بعد أن نقل عن جامع البيان[2] عدم الخلاف في إدغامه والصحيح أنه لا فرق بين ﴿وَهْوَ وَلِيُّهُم﴾ وبين ﴿ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ وبين ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾، إذ لا يصح نص عن أبي عمرو وأصحابه بخلافه.

---

(١) محمد شعلة (٦٢٣- ٦٥٦ هـ = ١٢٢٦- ١٢٥٨ م) محمد بن أحمد بن محمد الموصلي الحنبلي، أبو عبد الله، المعروف بشعلة، ويقال له ابن الموقع: فاضل، له علم بالقراءات وغيرها، كان أبوه موقعًا عند «خير بك» كافل حلب، وهاجر محمد إلى القاهرة بعد زوال الدولة الجركسية، وتوفي بالموصل، من كتبه: «الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية منظومة رائية في نحو نصف الشاطبية»، و«شرح تصحيح المنهاج لابن قاضي عجلون» و«التلويح بمعاني أسماء الله الحسنى الواردة في الصحيح» و«الفتح، لمغلق حزب الفتح» وهو شرح لحزب أستاذه أبي الحسن البكري، و«كنز المعاني في شرح حرز الأماني شرح للشاطبية في القراءات، و«العنقود قصيدة في النحو. انظر: الأعلام (٥/ ٣٢١).

(٢) وهو: جامع البيان في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني، وقدر صدر بتحقيقنا عن دار الحديث بالقاهرة.

واختلفوا أيضًا، في ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ بالطلاق [الآية: ٤] على وجه إبدال الهمزة ياء ساكنة وقد ذكرها الداني في الإدغام الكبير، وتعقب بأن محلها الصغير، لسكون الياء.

وأجيب: بأن وجه دخولها فيه قلبها عن متحرك.وقد ذهب الداني، والشاطبي، والصفراوي[1]، وغيرهم إلى إظهار الياء فيها، لتوالي الإعلال؛ لأن أصلها ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ بياء ساكنة بعد الهمزة، كقراءة «ابن عامر»، ومن معه، فحذفت الياء، لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصارت كقراءة قالون ومن معه، ثم أبدلت الهمزة ياء ساكنة على غير قياس، لثقلها، فحصل في الكلمة إعلالان فلا تعل ثالثًا بالإدغام.وذهب الآخرون إلى الإدغام، قال في النشر «قلت: وكل من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر مأخوذ به، وبهما: قرأت على أصحاب أبي حيان عن قراءتهم بذلك عليه، وليسا مختصين بأبي عمرو بل يجريان لكل من أبدل معه، وهما البزي واليزيدي».

واتفقوا على إظهار ﴿يَحۡزُنكَ كُفۡرُهُۥٓ﴾ من أجل الإخفاء قبله ولم يدغم من المثلين في كلمة واحدة، إلا قوله تعالى ﴿مَّنَٰسِكَكُمۡ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٠٠]، و ﴿مَا سَلَكَكُمۡ﴾ با□دثر [الآية: ٤٢]، أظهر ما عداهما نحو: ﴿جِبَاهُهُمۡ﴾، و﴿وُجُوهُهُمۡ﴾، و﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾، و﴿بِشِرۡكِكُمۡ﴾ خلافًا للمطوعي عن الأعمش، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

۞ [إدغام ا□تجانس□ وا□تقارب□:]

وأما المدغم من المتجانسين والمتقاربين فهو ضربان أيضًا في كلمة اصطلاحية، وفي كلمت□.

أما ما كان من كلمة فلم يدغم منه إلا القاف في الكاف؛ إذا □رك ما قبل القاف، وكان بعد الكاف، ميم، جمع لتحقق الثقل بكثرة الحروف والحركات، نحو: ﴿خَلَقَكُمۡ﴾ و﴿رَزَقَكُمُ﴾ و﴿وَاثَقَكُم﴾ و﴿سَبَقَكُم﴾ لا ماضي غيرهن، ونحو: ﴿نَخۡلُقكُّم﴾

---

(١) الصفراوي (٥٤٤ - ٦٣٦ هـ = ١١٤٩ - ١٢٣٨ م) عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل الصفراوي، أبو القاسم: مقرئ، من فقهاء المالكية، له اشتغال بالتاريخ، نسبته إلى وادي الصفراء (بالحجاز) ومولده ووفاته بالإسكندرية، قال ابن الجزري: انتهت إليه رئاسة العلم ببلده، من كتبه: «الإعلال- في القراءات»، و«زهر الرياض- في التاريخ»، و«التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن». انظر: الأعلام (٣/٣١٤).

و﴿نَرۡزُقُكُمۡ﴾، ﴿فَيُغۡرِقَكُم﴾ ولا مضارع غيرهن فإن سكن ما قبل القاف نحو: ﴿مِيثَٰقَكُمۡ﴾، ﴿مَّا خَلۡقُكُمۡ﴾ أو لم يأت بعد الكاف ميم جمع نحو: ﴿خَلَقَكَ﴾ و﴿نَرۡزُقُكَ﴾ فلا خلاف في إظهاره إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع وهو ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ فقط بالتحريم ففيه خلاف، لكراهة اجتماع ثلاث تشديدات في كلمة.

قال صاحب النشر: وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من قراء الأمصار. ا هـ.

وأما ما كان من كلمت□: فإن المدغم من الحروف في مجانسه، أو مقاربه، بشرط انتفاء الموانع المتقدمة، ستة عشر حرفًا: وهي الباء، والتاء، والثاء، والجيم، وال□اء، والدال، والذال، والراء، والس□، والش□، والضاد، والقاف، والكاف، واللام، وال□يم، والنون.

وقد جمعت في قولك (رض سنشد حجتك بذل قثم).

فالباء تدغم في الميم في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ فقط وهو في خمسة مواضع لاتحاد مخرجهما، وتجانسهما في الانفتاح، والاستفال، والجهر وليس منه موضع آخر البقرة، لسكون الباء فمحله الصغير، وفهم من تخصيص ﴿يُعَذِّبُ﴾ خروج نحو: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾ و﴿يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾.

والتاء تدغم في عشرة أحرف: الثاء، والجيم، والذال، والزاي، والس□، والش□، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

ففي الثاء نحو: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾، ﴿ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ ثُمَّ﴾ واختلف عنه في ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ بالبقرة [الآية: ٨٣]، و﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ﴾ الجمعة [الآية: ٥] لأنهما مفتوحان بعد ساكن، فروى إدغامهما ابن حبش من طريقي الدوري، والسوسي، وبذلك قرأ الداني من الطريقين.

وروى أصحاب ابن مجاهد عنه الإظهار، □فة الفتحة بعد السكون.

وفي الجيم، نحو: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ﴾، ﴿وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ﴾.

وفي الذال نحو: ﴿ٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ﴾، ﴿ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو﴾.

واختلف في: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾، ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ كلاهما من أجل الجزم، أو ما في حكمه، وبالوجهين قرأ الداني، وأخذ الشاطبي، وأكثر المصريين.

وفي الزاي نحو: ﴿بِٱلۡأٓخِرَةِ زَيَّنَّا﴾.

وفي السين: نحو: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ﴾.

وفي الشين: نحو: ﴿بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾.

واختلف في ﴿جِئۡتِ شَيۡـًٔا فَرِيًّا﴾ بمريم [الآية: ٢٧].

وعلل الإظهار بكون تاء ﴿جِئۡتِ﴾ للخطاب، وبحذف عينه الذي عبر عنه الشاطبي، بالنقصان وذلك لأنهم لما حولوا «فعل» المفتوح العين الأجوف، اليائي إلى «فعل» بكسرها عند اتصاله بتاء الضمير، وسكنوا اللام وهي الهمزة هنا، وتعذر القلب، نقلوا كسرة الياء إلى الجيم، فحذفت الياء للساكن، ولكن ثقل الكسرة سوغ الإدغام، وبالوجه أخذ الشاطبي، وسائر المتأخرين.

وفي الصاد نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾.

وفي الضاد نحو: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾.

وفي الطاء نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ﴾.

واختلف في ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾ لمانع الجزم، لكن قوى الإدغام هنا، للتجانس، وقوة الكسر، والطاء، ورواه الداني، والأكثرون بالوجه.

وأما ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٞ﴾ فأدغمه أبو عمرو وجهًا واحدًا كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

وفي الظاء نحو: ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ﴾.

والثاء تدغم في خمسة أحرف: التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد.

ففي التاء نحو: ﴿حَيۡثُ تُؤۡمَرُونَ﴾.

وفي الذال نحو: ﴿وَٱلۡحَرۡثِۗ ذَٰلِكَ﴾ لا غير.

وفي السين نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ﴾.

وفي الشين نحو: ﴿حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾.

وفي الضاد نحو: ﴿حَدِيثُ ضَيۡفِ﴾ فقط.

والجيم تدغم في موضعين: أحدهما في الشين في: ﴿أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ على خلاف بين المدغمين.

والثاني: في التاء في: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾، ﴿تَعْرُجُ﴾.

والحاء تدغم في العين في حرف، وهو ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ على خلاف فيه أيضا بين ا□دغم□.

والدال تدغم في عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي، والس□، والش□، والصاد، والضاد، والظاء.

إلا أن تكون الدال مفتوحة، وقبلها ساكن، فإنها لا تدغم إلا في التاء لقوة التجانس.

ففي التاء نحو: ﴿ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ﴾، ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾.

وفي الثاء: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾.

وفي الجيم نحو: ﴿دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾.

وفي الذال نحو: ﴿وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ﴾.

وفي الزاي: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾.

وفي السين نحو: ﴿ٱلْأَصْفَادِ ۝ سَرَابِيلُهُم﴾.

وفي الشين نحو: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾.

وفي الصاد: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾.

وفي الضاد: ﴿مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾.

وفي الظاء: ﴿مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾.

والذال تدغم في السين، في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾ موضعي الكهف [الآية: ٦١، ٦٣]، وفي الصاد في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً﴾ فقط.

والراء تدغم في اللام نحو: ﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، ﴿ٱلْمَصِيرُ ۝ لَا يُكَلِّفُ﴾، ﴿وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ﴾ فإن فتحت، وسكن ما قبلها أظهرت، نحو: ﴿وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾.

وتقدم التنبيه على أن زيادة الصفة في المدغم، كالتكرير هنا، لا تمنع إدغامه فيما دونه، لإجماعهم على إدغام ﴿أَحَطتُ﴾ مع قوة الطاء، ولو سلم فالتكرير أمر عدمي عارض في الراء، لا متأصل فلا يقويها.

والسين تدغم في الزاي، في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتۡ﴾ وفي الشين في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ باختلاف بـ□ ا□دغم□ فيه.

وأجمعوا على إظهار ﴿لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾ لخفة الفتحة بعد السكون.

والشين تدغم في حرف واحد وهو السين من قوله تعالى: ﴿ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا﴾ على خلاف بـ□ ا□دغم□.

والضاد تدغم في الشين، في قوله تعالى: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾ لا غير بخلاف أيضًا.

وأما إدغام ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ فغير مقروء به لانفراد القاضي أبي العلاء به، عن ابن حبش.

والقاف تدغم في الكاف، إذا تحرك ما قبلها نحو: ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾.

وتقدم الكلام على نحو: ﴿خَلَقَكُمۡ﴾ مع ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ و﴿نَرۡزُقُكَ﴾ فإن سكن ما قبلها لم تدغم، نحو: ﴿وَفَوۡقَ كُلِّ﴾.

والكاف تدغم في القاف، إذا تحرك ما قبلها، نحو: ﴿لَكَ قَالَ﴾ فإن سكن ما قبلها لم تدغم، نحو: ﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِمٗا﴾.

واللام تدغم في الراء، إذا تحرك ما قبلها بأي حركة، نحو: ﴿رُسُلُ رَبِّكَ﴾، ﴿أَنزَلَ رَبُّكُمۡ﴾، ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾ فإن سكن ما فيها أدغمها مكسورة أو مضمومة، فقط نحو: ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾، ﴿إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾.

فإن انفتحت بعد الساكن نحو: ﴿فَعَصَوۡاْ رَسُولَ رَبِّهِمۡ﴾ امتنع الإدغام، لخفة الفتحة، إلا لام قال، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ فإنها تدغم حيث وقعت، لكثرة دورها.

والميم، تسكن عند الباء، إذا تحرك ما قبلها، فتخفي بغنة نحو: ﴿بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

وليس في الإدغام الكبير مخفي غير ذلك، عند من أخفاه، فإن سكن ما

قبلها أظهرت نحو: ﴿إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ ونبه بتسكين الباء، على أن الحرف المخفي كالمدغم، يسكن ثم يخفى، لكنه يفرق بينهما بأنه في المدغم يقلب، ويشدد الثاني بخلاف المخفي.

والنون تدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء، واللام، نحو: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾، ﴿نُّؤۡمِنَ

لَكَ﴾ فإن سكن ما قبلها أظهرت عندهما، نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾، ﴿يَكُونَ لَهُمُ﴾ إلا النون من ﴿نَحْنُ﴾ فقط فإنها تدغم نحو: ﴿نَحْنُ لَكَ﴾ لثقل الضمة مع لزومها، ولكثرة دورها.

فهذا ما أدغمه أبو عمرو، وقد شاركه غيره فقرأ حمزة وفاقًا له بإدغام التاء في أربعة مواضع، وهي ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا﴾، ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ و ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ [الصافات: ٢، ٣] والذاريات [الآية: ١] بغير إشارة.

واختلف عن خلاد عنه في: ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾، ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ وبالإدغام قرأ الداني، على أبي الفتح، والوجهان في الشاطبية.

وقرأ يعقوب بإدغام الباء في الباء في: ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنْبِ﴾ بالنساء [الآية: ٣٦].

وقرأ رويس بإدغام أربعة أحرف، كأبي عمرو لكن بلا خلاف ﴿نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾، ﴿وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ﴾ [طه الآيتان: ٣٤، ٣٥]، ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

واختلف عنه في إدغام اثني عشر حرفًا: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ بالبقر [الآية: ٢٠ ﴿وَجَعَلَ لَكُم﴾ جميع ما في النحل وهو ثمانية، ﴿لَّا قِبَلَ لَهُم﴾ النمل [الآية: ٣٧] ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ﴾، ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ [الآيتان:٤٨، ٤٩] كلاهما بالنجم.

فأدغمها النخاس من جميع طرقه، وكذا الجوهري، كلاهما عن التمار، وهو الذي لم يذكر الداني، وأكثر أهل الأداء، عن رويس سواه فهو الراجح ورواها أبو الطيب، وابن مقسم كلاهما، عن التمار عنه، بالإظهار.

واختلف عن رويس أيضًا، لكن من غير ترجيح في أربعة عشر حرفًا، ثلاثة بالبقرة: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الآية: ٧٩]، ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾[الآية: ١٧٥]، ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الآية: ١٧٦] بعدها، وفي الأعراف ﴿مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [الآية: ٤٢]، وفي الكهف ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الآية: ٢٧]، وفي مريم ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [الآية: ١٧]، وفي طه ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [الآية: ٣٩]، وفي النمل ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الآية: ٦٠]، وفي الزمر ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الآية: ٦]، وفي الروم ﴿كَذَٰلِكَ كَانُوا۟﴾ [الآية: 55]، وفي الشورى ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [الآية: ١١]، وفي النجم ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [الآيتان: ٤٣، ٤٤] الأولان، وفي الانفطار ﴿رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ كَلَّا﴾ [الآيتان: ٨، ٩].

وروى الأهوازي[١]، وابن الفحام[٢] إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ جميع ما في القرآن، وروى الحمامي التخيير فيها.

وروى أبو الكرم الشهرزوري[٣]، صاحب المصباح[٤]، عن يعقوب بكماله، إدغام جميع ما أدغمه أبو عمرو، من المثلين والمتقاربين، وإليه الإشارة بقول الطيبة: «وقيل عن يعقوب ما لابن العلا».

وكذا ذكره أبو حيان[٥] في كتابه «المطلوب في قراءة يعقوب».

---

(١) الأهوازي (٣٦٢-٤٤٦ هـ = ٩٧٢-١٠٥٥ م) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي، أبو علي: مقرئ الشام في عصره، من أهل الأهواز، استوطن دمشق وتوفي بها، كان من المشتغلين بالحديث، وطعن ابن عساكر في روايته، له تصانيف، منها: «شرح البيان في عقود الإيمان» أتى فيه بأحاديث استنكرها علماء الحديث، و«موجز في القراءات» وكتاب في «الصفات» قال الذهبي: لو لم يجمعه لكان خيرًا له، فإنه أتى فيه بموضوعات وفضائح! وكان يحط على الأشعري. وله «الوجيز في شرح أداء القراء الثمانية». انظر: الأعلام (٢/٢٤٥).

(٢) ابن الفحام (٤٢٢-٥١٦ هـ = ١٠٣١-١١٢٣ م) عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصقلي القرشي، أبو القاسم، المعروف بابن الفحام: قارئ، كان شيخ الإسكندرية في عصره، ووفاته بها، له كتاب «التجريد لبغية المريد في القراءات». انظر: الأعلام (٣/٣١٦).

(٣) الشهرزوري (٤٦٢-٥٥٠ هـ = ١٠٧٠-١١٥٦ م) المبارك بن الحسن بن أحمد الشهرزوري، أبو الكرم: عالم بالقراءات، مجوّد لها، صنف فيها «المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر» رواه من نحو خمسمائة طريق. وتوفي ببغداد. انظر: الأعلام (٥/٢٦٩).

(٤) وهو: المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر.

(٥) أبو حيان النحوي (٦٥٤-٧٤٥ ه = ١٢٥٦-١٣٤٤ م) محمد بن يوسف بن على بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتوفى فيها، بعد أن كف بصره، واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، من كتبه: «البحر المحيط- في تفسير القرآن»، و«النهر- اختصر به البحر المحيط»، و«مجاني العصر- في تراجم رجال عصره»، و«طبقات نحاة الأندلس»، و«زهو الملك في نحو الترك»، و«الإدراك للسان الأتراك»، و«منطق الخرس في لسان الفرس»، و«نور الغبش في لسان الحبش»، و«تحفة الأريب- في غريب القرآن»، و«منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»، و«التذييل والتكميل- في شرح التسهيل لابن مالك، نحو»، و«عقد اللآلي- في القراءات»، و«الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية»، و«التقريب، والمبدع- في التصريف»، و«النضار- ترجم به نفسه، وكثيرًا من أشياخه»، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب»، و«اللمحة البدرية في علم

وبه قرأ ابن الجزري عن أصحابه، وحكاه أبو الفضل الرازي[1]، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمزة.

قال شيخنا: وذلك لأنهم لما أطلقوا الإدغام عنه، ولم يشترطوا له ما اشترطوا لأبي عمرو، دل على إدغامه بلا شرط.

قال: وكما دل على الإدغام مع الهمز، يدل عليه مع مد المنفصل، وهو كذلك كما تقدم التصريح به.

واختص يعقوب، عن أبي عمرو بإدغام التاء من ﴿رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ بالنجم [الآية: 55].

ورويس بإدغامها من ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ بسبأ [الآية: ٤٦]. وإذا ابتدأ بهاتين الكلمتين فبتاءين مظهرتين، موافقة للرسم والأصل، بخلاف الابتداء بتاآت البزي الآتية إن شاء الله تعالى فإنها مرسومة بتاء واحدة، فكان الإبتداء بها كذلك.

وافق اليزيدي أبا عمرو، على إدغام جميع الباب بقسميه اتفاقًا واختلافًا.

والحسن على إدغام المثلين في كلمتين فقط، وزاد تاء المتكلم، والمخاطب كـ﴿كُنتُ تُرَٰبَا﴾، ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾.

وابن محيصن على ما ضم أوله من المثلين في كلمتين، نحو: ﴿يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ ويشير إلى ضم الحرف.

وزاد من المفردة إدغام باقي المثلين، إلا أنه أظهر ما اختلف فيه عن أبي عمرو كـ ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾.

وعنه إدغام القاف في الكاف، نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ﴿وَرَزَقَكُمْ﴾ وعنه من المفردة إدغام جميع المتجانسين، والمتقاربين، إلا أنه أظهر ما اختلف فيه عن أبي عمرو، وزاد منها إدغام

=

العربية». انظر: الأعلام (١٥٢/٧).

(١) العجلي (٣٧٠ - ٤٥٤ هـ = ٩٨٠ - ١٠٦٢ م) عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي الرازي، أبو الفضل: مقرئ فاضل عارف بالأدب، قيل: مولده بمكة، عاش عمره يتنقل في البلدان، وكان لا ينزل الخوانق (جمع خانقاه) بل يأوي إلى أحد المساجد، فإذا عرف الناس مكانه تركه. وتوفي بنيسابور. له شعر في الزهد، وتصانيف، منها: «جامع الوقوف». انظر: الأعلام (٢٩٤/٣).

الضاد في التاء، نحو: ﴿أَفَضۡتُم﴾ و﴿وَأَقۡرَضۡتُم﴾.

وأدغم من المبهج، والمفردة، الضاد في الطاء، إذا اجتمعا في كلمة نحو: ﴿ٱضۡطُرَّ﴾ ﴿ٱضۡطُرِرۡتُمۡ﴾ والظاء في التاء من ﴿أَوَعَظۡتَ﴾ ويبقى صوت حرف الإطباق.

ووافق الشنبوذي عن الأعمش على إدغام الباء في الباء، وعلى إخفاء الميم عند الباء نحو: ﴿بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ وباء ﴿يُعَذِّبُ﴾ عند ميم ﴿مَنۡ﴾.

والمطوعي على إدغام جميع المثلين في كلمتين وزاد مثلي كلمة، في جميع القرآن نحو: ﴿جِبَاهُهُمۡ﴾ لتلاقي المثلين. واستثنى من إدغام التاء ﴿إِلَّا مَوۡتَتَنَا﴾ ووافقه ابن محيصن، على إدغام ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾ بالطور [الآية: ٤٨] وعنه الإظهار من المبهج.



فصل

يلتحق بهذا الباب خمسة أحرف

أولها: ﴿بَيَّتَ طَآيِفَةٌ﴾ بالنساء [الآية: ٨١] ادغم التاء منه في الطاء، أبو عمرو، وحمزة.

ثانيها: ﴿لَا تَأۡمَنَّا﴾ بيوسف [الآية: ١١] أجمع الأئمة العشرة على إدغامه، واختلفوا في اللفظ به.

فقرأ أبو جعفر بإدغامه إدغاما محضًا، من غير إشارة وسيأتي له إبدال الهمزة الساكنة، وافقه الشنبوذي، عن الأعمش.

والباقون بالإشارة، واختلفوا فيها، فبعضهم يجعلها روما، فيكون ذلك إخفاء، لا إدغامًا صحيحًا؛ لأن الحركة لا تسكن رأسا بل يضعف صوت الحركة، وبعضهم يجعلها إشمامًا، وهو عبارة عن ضم الشفت، إشارة إلى حركة الفعل، مع الإدغام الصريح.

قالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام فيصح معه حينئذ الإدغام.

والروم اختيار الداني، وبالإشمام قطع أكثر أهل الأداء.

قال ابن الجزري، وإياه أختار مع صحة الروم عندي، وافقهم ابن محيصن، وا سن، واليزيدي.

وعن المطوعي عن الأعمش، الإظهار المحض، فينطق بنون، أولاهما مضمومة، والثانية مفتوحة.

ثالثها: ﴿مَا مَكَّنِّي﴾ الكهف [الآية: ٩٥].

قرأ ابن كثير بإظهار النون، والباقون بالإدغام.

رابعها: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بالنمل [الآية: ٣٦].

أدغم النون في النون حمزة، وكذا يعقوب، والباقون بالإظهار وهي بنونين في جميع ا صاحف، وسيأتي حكم يائها في الزوائد، إن شاء الله تعالى.

خامسها: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ بالأحقاف [الآية: ١٧].

أدغم هشام النون في النون، وافقه ا سن، وابن محيصن بخلف عنه، والباقون بالإظهار وهي كذلك في جميع المصاحف، ويأتي إن شاء الله تعالى جميع ذلك مبسوطًا في محاله من الفرش.

فصل

[في جواز الروم والإشمام في الحرف المدغم]

تجوز الإشارة بالروم والإشمام، إلى حركة الحرف المدغم، سواء كان مماثلا أو مقاربًا، أو مجانسًا، إذا كان مضمومًا، وبالروم فقط، إذا كان مكسورًا، وترك الإشارة هو الأصل، والإدغام الصحيح يمتنع مع الروم، دون الإشمام.

والآخذون بالإشارة أجمعوا على استثناء «الميم» عند مثلها وعند «الباء» وعلى استثناء «الباء» عند مثلها وعند «الميم» واستثنى بعضهم «الفاء» عند «الفاء» وذلك نحو: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ ﴿يُعَذِّبُ مَن﴾ ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾.

تنبيهان:

الأول: كل من أدغم الراء في مثلها أو في اللام أبقى إمالة الألف قبلها، نحو: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝١٩١ رَبَّنَا﴾، ﴿وَٱلنَّهَارِ لَآيَٰتٍ﴾ لعروض الإدغام، والأصل عدم الاعتداد به.

وروى «ابن حبش» عن السوسي، فتح ذلك، حالة الإدغام اعتدادًا بالعارض والأول مذهب ابن مجاهد، وأكثر القراء، وأئمة التصريف، وقد ترجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح في قوله تعالى ﴿فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ﴾ لوجود الكسر بعد الألف، حالة الإدغام، قاله في النشر قياسًا.

الثاني: لا يخلوا ما قبل الحرف المدغم، إما أن يكون متحركا، أو ساكنًا فالأول لا كلام فيه، والثاني إما أن يكون معتلا أو صحيحًا، فإن كان معتلًا أمكن الإدغام معه، وحسن لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه: المد والتوسط، والقصر، كالوقف، سواء كان المعتل حرف مد نحو: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾، ﴿قَالَ لَهُمْ﴾، ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ أو حرف لين نحو: ﴿قَوْمُ مُوسَىٰ﴾، ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ والمد أرجح.

وفي النشر: لو قيل باختيار المد في حرف المد، والتوسط في حرف اللين، لكان له وجه، لما يأتي في باب المد إن شاء الله تعالى.

وإن كان الساكن صحيحا عسر الإدغام معه، لكونه جمعًا بين ساكنين، ليس أولهما حرف علة، وذلك نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، ﴿ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، ﴿زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ﴾، ﴿ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾.

وفيه طريقان ثابتان، صحيحان مأخوذ بهما طريق المتقدمين، إدغامه إدغامًا صحيحًا، قال الحافظ البارع المتقن الشمس ابن الجزري: «والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء والنصوص مجتمعة، عليه» الطريق الثاني: لأكثر المتأخرين أنه مخفي، بمعنى مختلس الحركة، وهو المسمى بالروم، المتقدم آنفا وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة، لا إدغام، ولا إظهار، وليس المراد الإخفاء المذكور، في باب النون الساكنة والتنوين، وفرارهم من الإدغام الصحيح لما يلزم عليه من التقاء الساكنين، على غير حده وذلك؛ لأن قاعدة الصرفيين أنه لا يجمع بين ساكنين، إلا إذا كان الأول حرف علة، مدا أو لينا.

فإن كان صحيحا جاز وقفا، لعروضه، لا وصلا، فحصل من قاعدتهم أنه لا يجمع بين ساكنين.

والأول صحيح في الوصل، وقد ثبت عن القراء اجتماعهما فخاض فيها الخائضون، توهما منهم أن ما خالف قاعدتهم لا يجوز، وهو كما قاله جميع المحققين: أنا لا نسلم أن ما خالف قاعدتهم غير جائز، بل غير مقيس، وما خرج عن القياس إن لم يسمع فهو لحن، وإن سمع فهو شاذ قياسا فقط، ولا يمتنع وقوعه في القرآن.

وأيضًا فهو ملحق بالوقف، إذ لا فرق بين الساكن للوقف، والساكن للإدغام، ثم نعود ونقول دعواهم عدم جوازه وصلًا، ممنوعة، وعدم وجدان الشيء لا يدل على عدم وجوده في نفس الأمر، فقد سمع التقاؤهما من أفصح العرب، بل أفصح الخلق على الإطلاق ﷺ فيما يروى: «نعما المال الصالح للرجل الصالح»[1].

قاله أبو عبيدة[2]، واختاره وناهيك به، وتواتر ذلك عن القراء، وشاع وذاع، ولم ينكر وهو إثبات مفيد للعلم، وما ذكروه نفي مستنده الظن، فالإثبات العلمي أولى، من النفي

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم: (٢٩٩)، و أحمد (٤/ ١٩٧، و٢٠٢- ٢٠٣)، وابن حبان برقم: (١٠٨٩)، و البغوي في شرح السنة: (١٠/ ٩١)، و غيرهم.

(٢) معمر بن المثنى (١١٠- ٢٠٩ هـ = ٧٢٨- ٨٢٤ م) معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة: أديب، لغوي، نحوي عالم بالشعر والغريب والأخبار والنسب، ولد وتوفي بالبصرة، من تصانيفه الكثيرة: «معاني القرآن»، و«نقائض جرير والفرزدق»، و«مقاتل الفرسان»، و«أخبار قضاة البصرة»، و«غريب بطون العرب». انظر: الأعلام (١٢/ ٣١٠).

الظني.

ولئن سلمنا أن ذلك غير متواتر، فأقل الأمر أن يثبت لغة بدلالة نقل العدول له، عمن هو أفصح ممن استدلوا بكلامهم فبقي الترجيح في ذلك بالإثبات وهو مقدم على النفي، وإذا حمل كلام المخالف على أنه غير مقيس، أمكن الجمع بين قولهم والقراءة المتواترة، والجمع ولو بوجه أولى.

وقال ابن ا□اجب[1]:- بعد نقله التعارض بين قولي القراء والنحويين ما نصه: «والأولى الرد على النحويين في منع الجواز، فليس قولهم بحجة، إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة، مع مخالفة القراء لهم، ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى، لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر، فالقراء أعدل، وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى» انتهى، وا□ أعلم.

النوع الثاني الإدغام الصغير

وهو ما كان ا□رف ا□دغم منه ساكنًا.

وينقسم إلى واجب، وممتنع، وجائز.

الأول: إذا التقى حرفان أولهما ساكن، نحو: ﴿رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمۡ﴾، ﴿يُدۡرِككُّمُ﴾، ﴿يُوَجِّههُّ﴾ ﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾، ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾، ﴿أَثۡقَلَت دَّعَوَا﴾ وجب إدغام الأول منهما بشروط

(١) ابن ا□اجب (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ = ١١٧٤ - ١٢٤٩ م) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر)، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبًا فعرف به، من تصانيفه: «الكافية - في النحو»، و«الشافية - في الصرف»، و«مختصر الفقه - استخرجه من ست□ كتابا»، في فقه ا□الكية، ويسمى: «جامع الأمهات»، و«المقصد الجليل - قصيدة في العروض»، و«الأمالي النحوية»، و«منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل - في أصول الفقه»، ومختصر منتهى السول والأمل»، والإيضاح - في شرح المفصل للزمخشري»، والأمالي المعلقة عن ابن الحاجب». انظر: الأعلام (٤/ ٢١١).

ثلاثة:

الأول: أن لا يكون أول ا[illegible]ثل[illegible] هاء سكت، فإنها لا تدغم؛ لأن الوقف على الهاء منوي نحو: ﴿مَالِيَهۡ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ ويأتي الكلام عليها في محلها إن شاء الله تعالى.

الثاني: أن لا يكون حرف مد نحو: ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾، ﴿فِي يَوۡمٍ﴾ لئلا يذهب المد بالإدغام.

الثالث: أن لا يكون أول الجنسين حرف حلق، نحو: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾.

القسم الثاني: الممتنع وهو أن يتحرك أولهما، ويسكن ثانيهما مثاله في كلمة: ﴿أَضۡلَلۡتُم﴾، وفي كلمتين ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ﴾.

القسم الثالث: الجائز وهو المراد هنا، وينحصر في فصول ستة.

وهي: «إذ» و«قد» و«تاء التأنيث» و«هل» و«بل» وحروف قربت مخارجها، وأحكام النون الساكنة والتنوين.



الفصل الأول

في حكم ذال «إذ»

اختلف في إدغامها في ستة أحرف، وهي حروف (تجد) و(الصفير) الصاد والس□، والزاي.

فالتاء نحو: ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦] والجيم ﴿إِذۡ جَآءَ﴾ [الصافات: ٨٤] والدال ﴿إِذۡ دَخَلُواْ﴾ [الذاريات: ٢٥] والصاد ﴿إذ صرفنا﴾ [الأحقاف: ٢٩] ولا ثاني له، والس□ ﴿إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ﴾ [النور: ٤٨] والزاي ﴿وَإِذۡ زَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

فقرأ أبو عمرو وهشام بإدغام الذال في الستة، وافقهما اليزيدي، وابن محيصن، وأظهرها عند الستة، نافع، وابن كثير، وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

واختلف عن «ابن ذكوان» في الدال، فأدغم الذال فيها من طريق الأخفش، وأظهرها من طريق الصوري، كا□مسة الباقية.

وقرأ حمزة، وكذا خلف، بإدغامها في التاء، والدال فقط. وبإظهارها عند الأربعة الباقية.

وقرأ خلاد، والكسائي، بإدغامها في غير الجيم، وافقهما الحسن.

وعن الأعمش إدغامها في الزاي، والصاد، والس□، وزاد المطوعي عنه «الجيم».



الفصل الثاني

في حكم دال «قد»

اختلف في إدغامها في ثمانية أحرف.

الأول: الجيم نحو: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ﴾.

الثاني: الذال ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا﴾ ليس غيره.

الثالث: الزاي ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا﴾ فقط.

الرابع: الس□ ﴿قَدۡ سَأَلَهَا﴾.

ا□امس: الش□ ﴿قَدۡ شَغَفَهَا﴾ فقط.

السادس: الصاد ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا﴾.

السابع: الضاد ﴿قَدۡ ضَلُّواْ﴾.

الثامن: ﴿لَقَدۡ ظَلَمَكَ﴾.

فأدغمها فيهن أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام، وكذا خلف، وافقهم الأربعة.

لكن اختلف عن هشام في ﴿لَقَدۡ ظَلَمَكَ﴾ بـ«ص» [الآية: ٢٤] فالإظهار له في الشاطبية كأصلها وفاقًا لجمهور المغاربة، وكثير من العراقيين.

وهو في المبهج وغيره، عنه من طريقيه. والإدغام له في المستنير وغيره، وفاقا لجمهور العراقي□، وبعض المغاربة.

وأدغمها ورش في الضاد، والظاء المعجمت□، وأظهرها عند الستة.

وأدغمها ابن ذكوان في الذال، والضاد، والظاء، المعجمات فقط.

واختلف عنه في الزاي: فالإظهار رواية الجمهور، عن الأخفش عنه، والإدغام راويه الصوري عنه، وبعض المغاربة عن الأخفش.

والباقون بالإظهار، وهم: ابن كثير، وعاصم، وقالون، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

الفصل الثالث

في حكم «تاء» التأنيث

اختلف في إدغامها في ستة أحرف:

أولها: الثاء نحو: ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ﴾.

ثانيها: الجيم ﴿وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾.

ثالثها: الزاي ﴿خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ﴾ فقط.

رابعها: الس□ ﴿فَكَانَتۡ سَرَابًا﴾.

خامسها: الصاد ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ﴾.

سادسها: الظاء ﴿حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ﴾.

فأدغمها في الستة أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وافقهم الأربعة، وأدغمها في الظاء فقط ورش، من طريق الأزرق.

وأظهرها خلف في الثاء فقط.

وأدغمها ابن عامر في الظاء، والصاد، وأدغمها هشام في الثاء.

واختلف عنه في حروف (سجز) الس□، والجيم، والزاي، فالإدغام من طريق الداجوني، وابن عبدان، عن الحلواني، والإظهار من باقي طرق الحلواني.

واختلف عن الحلواني عنه في ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ﴾ [□ج: ٤٠].

وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سجز) □تقدمة، واختلف عنه في الثاء، فروى عنه الصوري الإظهار، وروى عنه الأخفش الإدغام.

واختلف عنه أيضا في ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ﴾ [البقرة: ٢٦١].

فأدغمها الصوري، وأظهرها الأخفش، وأما حكاية الشاطبي- رحمه الله تعالى- الخلاف عن ابن ذكوان في ﴿وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾ [□ج: ٣٦] فتعقبه في النشر بأنه لا يعرف خلافًا عنه في إظهارها من هذه الطرق، التي من جملتها طرق الشاطبية.

الفصل الرابع

في حكم لام «هل» و «بل»

اختلف في إدغامها في ثمانية أحرف:

أولها: التاء نحو: ﴿هَلۡ تَنقِمُونَ﴾، ﴿بَلۡ تَأۡتِيهِم﴾.

ثانيها: الثاء ﴿هَلۡ ثُوِّبَ﴾ فقط.

ثالثها: الزاي ﴿بَلۡ زُيِّنَ﴾، ﴿بَلۡ زَعَمۡتُمۡ﴾ فقط.

رابعها: الس□ ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ﴾ معا فقط.

خامسها: الضاد ﴿بَلۡ ضَلُّواْ﴾ فقط.

سادسها: الطاء ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾.

سابعها: الظاء ﴿بَلۡ ظَنَنتُمۡ﴾ فقط.

ثامنها: النون ﴿هَلۡ نَحۡنُ﴾، ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ﴾ فاشترك «هل» و«بل» في التاء، والنون واختصر هل بالثاء المثلثة، و«بل» با□مسة الباقية.

فقرأ بإدغام اللام في الأحرف الثمانية الكسائي، وافقه ابن محيصن، بخلف عنه، في لام «هل» في النون.

وقرأ حمزة بالإدغام في التاء، والثاء، والس□.

واختلف عنه في ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ فأدغمه خلف، من طريق المطوعي، وكذا رواه ابن مجاهد عن أصحابه عنه.

وأدغمه خلاد أيضًا من طريق فارس بن أحمد[1]، وكذا في التجريد[2] من قراءته، على الفارسي.

---

(١) فارس الحمصي (ـ ٤٠١ هـ =ـ ١٠١١ م) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي، الضرير، أبو الفتح: مقرئ، توفي بمصر وله ثمانون سنة، من آثاره: المنشأ في القراءات الثمان. انظر: معجم المؤلفين (٤٥/٨).

(٢) وهو: التجريد لبغية □ريد في القراءات، لابن الفحام الصقلي (ت ٥١٦ هـ) تقدمت ترجمته قريبًا. انظر: الأعلام (٣١٦/٣).

وخص في الشاطبية الخلاف بخلاد، والمشهورة عن حمزة الإظهار من الروايتين.

وقرأ هشام بالإظهار عند الضاد، والنون، واختلف عنه في الستة الباقية، وصوب في النشر الإدغام عنه فيها، وقال: إنه الذي عليه الجمهور، وتقتضيه أصول هشام.

واستثنى أكثر رواة الإدغام عن هشام ﴿هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ بالرعد [الآية: ١٦] فأظهروها، وهو الذي في الشاطبية، وغيرها، ولم يستثنها في الكفاية[١]، واستثناها في الكامل[٢] للحلواني، دون الداجوني.

ونص في المبهج[٣] على الوجهين من طريق الحلواني عنه.

والباقون بالإظهار في الثمانية، إلا أن أبا عمرو أدغم لام «هل» في تاء «ترى» «بالملك» [الآية: ٣] و «الحاقة» [الآية: ٨] فقط وافقه الحسن واليزيدي والله أعلم.

۞ ۞ ۞

(١) وهو: الكفاية الكبرى في القراءات العشر، للإمام القلانسي، والقلانسي (٤٣٥- ٥٢١ هـ = ١٠٤٣- ١١٢٧ م) محمد بن الحسين بن بندار، أبو العز القلانسي الواسطي: مقرئ العراق في عصره، مولده ووفاته بواسط، من كتبه: «إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي- في القراءات العشر»، و«رسالة في القراءات الثلاث». انظر: الأعلام (٦/ ١٠١).

(٢) وهو: الكامل في القراءات الخمسين، للإمام الهذلي، والهذلي (٤٠٣- ٤٦٥ هـ = ١٠١٢- ١٠٧٣ م) يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي: متكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة، كان ضريرًا، من أهل بسكرة بـ(إقليم الزاب الصغير)، رحل إلى أصبهان وبغداد، وقرّره نظام الملك مقرئًا في مدرسته بنيسابور (سنة ٤٥٨ هـ) فاستمر إلى أن توفي، من كتبه: «الكامل- في القراءات الخمسين»، ذكر فيه أنه لقي من الشيوخ (٣٦٥) شيخًا من آخر ديار الغرب إلى باب فرغانة. انظر: الأعلام (٨/ ٣٤٢).

(٣) وهو: المبهج في القراءات الثمان، للإمام عبد الله بن أحمد البغدادي المعروف «بسبط الخياط»، وسبط الخياط (٤٦٤- ٥٤١ هـ = ١٠٧٢- ١١٤٦ م) عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، أبو محمد: شيخ الإقراء ببغداد في عصره، كان عالمًا بالقراءات واللغة والنحو، مولده ووفاته ببغداد، من كتبه: «الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار» و«الروضة، والإيجاز، والتبصرة» كلها في القراءات. انظر: الأعلام (٤/ ١٠٥).

الفصل الخامس
في حكم حروف قربت مخارجها
وهي سبعة عشر حرفًا

الأول الباء الساكنة عند الفاء في خمسة مواضع: ﴿يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾، ﴿تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾، ﴿ٱذْهَبْ فَمَن﴾، ﴿فَٱذْهَبْ فَإِنَّ﴾، ﴿يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾.

فأدغمها في الخمسة المذكورة أبو عمرو، وهشام، وخلاد، والكسائي، وافقهم الأربعة.

إلا أنه اختلف عن هشام، وخلاد:

فأما هشام فالإدغام له من جميع طرقه رواه الهذلي[1]، ورواه القلانسي[2]، من طريق الحلواني، وابن سوار من طريق المفسر، عن الداجوني، عنه، والإظهار في الشاطبية، كأصلها كالجمهور، وعليه جميع المغاربة.

وأما خلاد: فالإدغام عنه ذكره الهذلي، ومكي[3]، والمهدوي[4]، كالجمهور، وعليه جميع

---

(١) تقدمت ترجمته قريبًا.

(٢) تقدمت ترجمته قريبًا.

(٣) مكي بن حموش (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ = ٩٦٦ - ١٠٤٥ م) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية، من أهل القيروان، ولد فيها وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها، ثم سكن قرطبة (سنة ٣٩٣ هـ)، وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها، له كتب كثيرة، منها: «مشكل إعراب القرآن»، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها- وهو شرح التبصرة، وقد صدر عن دار الحديث بالقاهرة بتحقيقنا» و«الهداية إلى بلوغ النهاية- في معاني القرآن وتفسيره»، و«التبصرة في القراءات السبع» و«المنتقى- في الأخبار»، و«الإيضاح للناسخ والمنسوخ» و«الموجز- في القراءات» و«الإيجاز- في الناسخ والمنسوخ»، و«الرعاية -في تجويد التلاوة»، و«الإبانة- في القراءات». انظر: الأعلام (٧/٢٨٦).

(٤) المهدوي (٠٠٠ - نحو ٤٤٠ هـ = ٠٠٠ - نحو ١٠٤٨ م) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي، أبو العباس: مقرئ أندلسي، أصله من المهدية بالقيروان، رحل إلى الأندلس في حدود سنة (٤٠٨ هـ)، وصنف كتبًا، منها: «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»، وهو تفسير كبير للآيات، يذكر القراءات والإعراب، واختصره وسماه: «التحصيل في مختصر التفصيل»، وله «أبيات في أجناس الظاءات»، و«هجاء مصاحف الأمصار على غاية التقريب والاختصار» و«التيسير في القراءات» =

□غاربة، والإظهار عليه جميع العراقيين، وخص بعض المدغمين الخلاف عن خلاد بقوله تعالى: ﴿يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ با□جرات [الآية: ١١] كالشاطبي، والداني، وفي العنوان[١] إظهاره فقط.

والثاني: ﴿يُعَذِّبُ مَن﴾ بالبقرة [الآية: ٢٨٤]، أدغم الباء في الميم منه أبو عمرو، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش.

واختلف عن ابن كثير، وحمزة، وقالون.

فأما ابن كثير: فقطع له بالإدغام في التبصرة[٢]، والعنوان، وغيرهما وقطع بالإظهار للبزي صاحب الإرشاد[٣]، وهو في التجريد لقنبل، من طريق ابن مجاهد، وأطلق الخلاف عن ابن كثير في الشاطبية كأصلها، وتعقبهما في النشر بأن مقتضى طرقهما الإظهار فقط.

وأما حمزة: فقطع له بالإظهار صاحب العنوان، والمبهج وفاقا لجمهور العراقيين، وبالإدغام جميع المغاربة، وكثير من العراقيين.

وأما قالون: فالإدغام له عند الأكثرين، من طريق أبي نشيط، وهو رواية المغاربة قاطبة، عن قالون، والإظهار له من طريقيه في الإرشاد، والكفاية لسبط الخياط، ومن طريق الحلواني في المبهج، وغيره.

وقرأ من بقي من الجازمين وهو «ورش» وحده بالإظهار.

الثالث: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ بهود [الآية: ٤٢]

=

و«الهداية في القراءات». انظر: الأعلام (١/١٨٤).

(١) وهو: العنوان في القراءات السبع، للإمام أبي الطاهر إسماعيل بن خلف، وهو: السرقسطي (٠٠٠- ٤٥٥ هـ = ٠٠٠- ١٠٦٣ م) إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري، أبو الطاهر: عالم بالقراءات من أهل سرقسطة بالأندلس، له كتاب «العنوان في قراءات السبعة القراء كان اعتماد الناس عليه في هذا الفن»، و«إعراب القرآن». مات بسرقسطة. انظر: الأعلام (١/٣١٣).

(٢) وهو: التبصرة في القراءات السبع، للإمام مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تقدمت ترجمته قريبًا. انظر: الأعلام (٧/٢٨٦).

(٣) وهو: إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، للإمام القلانسي (ت ٥٢١ هـ)، تقدمت ترجمته قريبًا. انظر: الأعلام (٦/١٠١).

أدغمه أبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، وافقهم الأربعة، بخلف عن ابن محيصن، والأعمش.

واختلف عن ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلاد، والوجهان صحيحان عن كل منهم.

والباقون وهم: ورش، وابن عامر، وخلف، وكذا أبو جعفر، وخلف في اختياره بالإظهار.

الرابع: ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾ بسبأ [الآية: ٩].

أدغم الفاء في الباء الكسائي وحده، وأظهرها الباقون.

وتضعيف الفارسي، والزمخشري[1]، للإدغام فيها من حيث أنه أدغم الأقوى وهو الفاء، في الأضعف، وهو الباء، رده أبو حيان وغيره.

والخامس: الراء الساكنة عند اللام، نحو: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾، ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ﴾ [الطور الآية: ٤٨] والقلم [الآية: ٤٨].

فقرأ بالإدغام أبو عمرو، بخلاف عن الدوري عنه وافقه ابن محيصن، واليزيدي..

والخلاف للدوري- كما في النشر- مفرع على الإظهار في الإدغام الكبير، فمن أدغم الإدغام الكبير أدغم هذا وجهًا واحدًا، ومن أظهر الكبير أجرى الخلاف في هذا.

(١) الزمخشري (٤٦٧- ٥٣٨ هـ = ١٠٧٥- ١١٤٤ م) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم)، وسافر إلى مكة فجاور بها زمنًا فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها، أشهر كتبه: «الكشاف- في تفسير القرآن»، و«أساس البلاغة»، و«المفصل»، ومن كتبه: «المقامات»، و«الجبال والأمكنة والمياه»، و«المقدمة- معجم عربي فارسي»، و«مقدمة الأدب- في اللغة»، و«الفائق- في غريب الحديث»، و«المستقصى- في الأمثال»، و«رؤوس المسائل»، و«نوابغ الكلم –رسالة»، و«ربيع الأبرار»، و«المنتقى من شرح شعر المتنبي، للواحدي»، و«القسطاس- في العروض»، و«نكت الأعراب في غريب الإعراب –رسالة»، و«الأنموذج- اقتضبه من المفصل»، و«أطواق الذهب»، و«أعجب العجب في شرح لامية العرب»، وله: «ديوان شعر»، وكان معتزلي المذهب، مجاهرًا، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. انظر: الأعلام (١٨٧/٧).

والأكثر على الإدغام، والوجهان صحيحان، وفي المبهج الإظهار لابن محيصن، وبه قرأ الباقون.

السادس: لام «يفعل» حيث وقع أدغمها في الذال، أبو الحارث عن الكسائي، وأظهرها الباقون.

السابع: الدال عند الثاء في ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ﴾ معًا بآل عمران [الآية: ١٤٥].

فقرأ بالإدغام أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأربعة، والباقون بالإظهار.

الثامن: الثاء عند الذال وهو ﴿يَلْهَث ذَّلِكَ﴾ الأعراف [الآية: ١٧٦] فقط.

فأظهرها نافع، وابن كثير، وهشام، وعاصم، وكذا أبو جعفر، بخلاف عنهم، والباقون بالإدغام.

قال ابن الجزري: وهو المختار عندي للجميع، للتجانس، وحكى الإجماع عليه للجميع ابن مهران.

التاسع: الذال عند التاء من ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ و﴿أَخَذْتِ﴾ [البقرة: ٥١] فاطر [الآية: ٢٦] وما جاء من لفظه.

فأظهر الذال ابن كثير، وحفص، واختلف عن رويس، فروى الجمهور عن النحاس الإظهار، وروى أبو الطيب، وابن مقسم، الإدغام، وروى الجوهري إظهار حرف الكهف فقط وهو: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ﴾ [الكهف: ٧٧] وإدغام الباقي، وكذا روى الكارزيني عن النخاس.

والباقون بالإدغام.

العاشر: الذال في التاء أيضا في ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ بطه [الآية: ٩٦].

أدغمها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

واختلف عن هشام: فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار، وهو الذي في الشاطبية، وغيرها. وجمهور المشارقة بالإدغام، ورواه في التجريد عنه من طريق الداجوني، وفي المبهج، من

طريق الحلواني، ووافقه ابن محيصن بخلفه، أيضا، والباقون بالإظهار.

الحادي عشر: الذال في التاء أيضًا من ﴿عُذْتُ﴾ [غافر: ٢٧]، والدخان [الآية: ٢٠] معًا.

فقرأه بالإدغام أبو عمرو، وهشام، بخلف عنه، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، وافقهم الأربعة بخلف عن ابن محيصن، وهو لهشام عند الهذلي وغيره، وفاقا لجمهور العراقي□.

والإظهار له في الشاطبية كأصلها، وفاقًا لجميع المغاربة، وبه قرأ الباقون.

الثاني عشر: الثاء في التاء من ﴿لَبِثْتُمْ﴾ و﴿لَبِثْتَ﴾ البقرة [الآية: ٢٥٩] وطه [الآية: ٤٠] والشعراء [الآيتان: ١٨، ٢٥٩] ويونس [الآية: ١٦] كيف جاء.

فأدغمه أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وافقهم الأربعة، والباقون بالإظهار.

الثالث عشر: الثاء في التاء أيضًا في ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ بالأعراف [الآية: ٤٣] والزخرف [الآية: ٧٢] فأدغمه أبو عمرو، وهشام، وحمزة والكسائي، وافقهم الأربعة.

واختلف عن ابن ذكوان: فالصوري بالإدغام، والأخفش بالإظهار، وبه قرأ الباقون.

وأدخل في الأصل هنا خلفا في اختياره في المدغمين، وفيه نظر، ولعله سبق قلم، بل يظهر هذا الحرف في السورتين كما تقرر قولًا واحدًا كما في النشر وغيره.

الرابع عشر: الدال في الذال في ﴿كٓهيعٓصٓ ۝ ذِكْرُ﴾.

أدغمها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف والباقون بالإظهار.

والخامس عشر: النون في الواو من ﴿يسٓ ۝ وَالْقُرْآنِ﴾ [يس: ١-٢].

فأدغمه هشام، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، وافقهم ابن محيصن، والأعمش.

واختلف فيه عن نافع، والبزي، وابن ذكوان، وعاصم.

فأما نافع فقطع له بالإدغام من رواية قالون جمهور العراقيين وغيرهم، بالإظهار صاحب التيسير، والشاطبية، وجمهور المغاربة، وفي الجامع للداني الإدغام من طريق الحلواني، والإظهار من طريق أبي نشيط.

قال في النشر: وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين.

والإدغام لورش من طريق الأزرق، رواية الجمهور، وقطع به في الشاطبية وغيرها، وبالإظهار له من الطريق المذكور، قطع في التجريد.

وقطع بالإدغام من طريق الإصبهاني ابن سوار، والأكثرون.

وبالإظهار ابن مهران، والداني وهما صحيحان عن ورش، كما في النشر.

وأما البزي: فروى عنه الإظهار أبو ربيعة، والإدغام ابن الحباب، وهما صحيحان عنه كما في النشر.

وأما ابن ذكوان: فروى عنه الإدغام الأخفش، والإظهار الصوري، وهما صحيحان عنه أيضًا.

وأما عاصم: فالوجهان صحيحان عنه، من رواية أبي بكر، من طريقته كما في النشر.

وروى عنه الإدغام من رواية «حفص» عمرو بن الصباح، من طريق زرعان، والإظهار من طريق الفيل، وهما صحيحًا من طريق عمرو، ولم يختلف عن عبيد عنه أنه بالإظهار، وبه قرأ الباقون، وهم قنبل، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي، والحسن.

السادس عشر: النون في الواو من ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [القلم: ١].

فقرأ قالون، وقنبل، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، بالإظهار وافقهم الأربعة، بخلف عن ابن محيصن، والأعمش.

وقرأ هشام، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف بالإدغام، واختلف عن «ورش»، «والبزي»، و«ابن ذكوان»، و«عاصم».

فالإدغام لورش من طريق الأزرق، في التجريد وغيره، والإظهار في العنوان، وغيره، والوجهان في الشاطبية وغيرها، والخلاف عن البزي، وابن ذكوان، وعاصم، كالخلاف في ﴿يسٓ ۝١﴾ سواء، إلا أن سبط الخياط قطع لأبي بكر، من طريق العليمي، بالإدغام هنا، والإظهار في «يس» ولم يفرق غيره بينهما.

السابع عشر: النون عند الميم من ﴿طسٓمٓ ۝١﴾ أول الشعراء، والقصص.

فأدغمه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وكذا يعقوب،

وخلف، وافقهم الأربعة بخلف عن الأعمش.

وأظهره حمزة، وكذا أبو جعفر، على أنه لا حاجة إلى ذكره مع المظهر؛ لأن مذهبه السكت على حروف الفواتح، كما يأتي إن شاء الله تعالى ومن لازمه الإظهار.

«تتمة»:

وقع لأبي شامة رحمه الله تعالى النص على إظهار نون ﴿طسٓمٓ تِلۡكَ﴾ أول النمل وهو كما في النشر سبق قلم، بل النون مخفاة عند التاء وجوبًا بلا خلاف، والمشهور إخفاء نون (عٓ) عند الصاد للكل، من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وبعضهم يظهرها، وهو مروي عن حفص، لأنها حروف مقطعة، ونظيرها نون عين عند السين من فاتحة الشورى، ولم أر من نبه عليه فليراجع.

وأما ﴿أَلَمۡ نَخۡلُقكُّم﴾ بالمرسلات [الآية: ٢٠].

فأجمعوا على إدغامه إلا أنهم اختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف، فبالإدغام التام أخذ الداني، وبإبقاء صفة الاستعلاء أخذ مكي.

والأول أصح رواية، وأوجه قياسًا، كما في النشر. قال فيه: بل ينبغي أن لا يجوز البتة غيره، في قراءة أبي عمرو، في وجه الإدغام الكبير، لأنه يدغم المتحرك من ذلك إدغاما محضًا، فالساكن أولى وأحرى.



الفصل السادس

في أحكام النون الساكنة والتنوين

أكثر مسائل هذا الفصل إجماعية، وإنما ذكروه هنا لكثرة دور مسائله، والاختلاف في بعضها، وقيدوا النون بالسكون لتخرج المتحركة، وترك ذلك في التنوين؛ لأن وضعه السكون.

وأكثرهم ق□سم أحكام الباب إلى أربعة: إظهار، وإدغام، وقلب، وإخفاء.

قيل والتحقيق أنها ثلاثة: إظهار، وإدغام محض، وغير محض، وإخفاء، مع قلب، وبدونه.

ودليل الحصر استقرائي؛ لأن الحرف الواقع بعدهما إما أن يقرب من مخرجها جدًا، أولًا، الأول واجب الإدغام، والثاني: إما أن يبعد جدا أولًا، الأول واجب الإظهار والثاني: واجب الإحفاء. فالإخفاء حينئذ حال بين الإدغام والإظهار وقيل: بل خمسة والخلف لفظي.

الأول الإظهار:

وهو عند حروف ا□لق الستة: وهي الهمزة، نحو: ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ فقط، و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ﴿عَادٍ إِذْ﴾.

والهاء: ﴿عَنْهُمُ﴾، ﴿مِنْ هَادٍ﴾، ﴿ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾.

والع□: ﴿أَنْعَمْتَ﴾، ﴿مِّنْ عَمَلٍ﴾، ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ﴾.

وا□اء: ﴿وَٱنْحَرْ﴾، ﴿مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

والغ□: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾، ﴿مَّآءٍ غَيْرِ﴾.

ا□اء: ﴿ٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾، ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ﴾.

فاتفق القراء على إظهار النون الساكنة، والتنوين عند الستة لبعد ا□خرج□، إلا أن «أبا جعفر»، قرأ بإخفائها عند الأخيرين، الغ□، وا□اء، ا□عجمت□ كيف وقعا.

لكن استثنى بعض أهل الأداء له ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] ﴿يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥] ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [ا□ائدة: ٣] فأظهر فيها كالجمهور، وفي النشر: الاستثناء أشهر وعدمه أقيس.

الثاني الإدغام:

في ستة أحرف أيضًا وهي النون نحو: ﴿عَن نَّفۡسٍ﴾، ﴿مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ﴾.

والميم: ﴿مِن مَّالٖ﴾، ﴿سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖ﴾.

والواو: ﴿مِن وَالٍ﴾، ﴿وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ﴾.

والياء: ﴿مَن يَقُولُ﴾، ﴿فِئَةٞ يَنصُرُونَهُۥ﴾.

واللام: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾، ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾.

والراء: ﴿مِّن رَّبِّهِمۡ﴾، ﴿ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا﴾.

فاتفقوا على إدغامها في الستة، مع إثبات الغنة، مع النون، والميم، وأما اللام والراء: فحذفوا الغنة معهما، وهذا كما في النشر وغيره، مذهب الجمهور من أهل الأداء، والجلة من أئمة التجويد، وعليه العمل عند أئمة الأمصار.

وذهب كثير من أهل الأداء، وغيرهم إلى الإدغام فيهما مع بقاء الغنة، ورووا ذلك عن أكثر القراء نافع، وابن كثير، وابي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، وغيرهم.

ووردت عن كل القراء، وصحت من طرق النشر، التي هي طرق هذا الكتاب نصا وأداء، عن أهل الحجاز، والشام، والبصرة، وحفص، وأشار إلى ذلك في طيبته بقوله: «أدغم بلا غنة في لام وراء –وهي: أي الغنة لغير صحبة أيضًا ترى»

لكن ينبغي- كما في النشر- تقييد ذلك في اللام بالمنفصل رسمًا، نحو: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾ ﴿أَن لَّا مَلۡجَأَ﴾.

أما المتصل رسمًا نحو: ﴿أَلَّن نَّجۡعَلَ﴾ بالكهف [الآية: ٤٨] فلا غنة فيه للرسم.

وأما الواو والياء: فاختلف فيهما:

فقرأ خلف عن حمزة، بإدغام النون والتنوين فيهما، بغير غنة، ووافقه المطوعي عن الأعمش، وبه قرأ الدوري عن الكسائي، في الياء من طريق أبي عثمان الضرير، وروى الغنة عنه جعفر بن محمد، وكلاهما صحيح، كما في النشر.

وقرأ الباقون بالغنة فيهما، وهو الأفصح.

واختلفوا في الغنة الظاهرة مع الإدغام في الميم.

فذهب بعضهم إلى أنها غنة النون، والجمهور إنها غنة الميم، وهو الصحيح، واتفقوا على أنها مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنه المدغم فيه.

واتفقوا أيضا على إظهار النون الساكنة، إذا اجتمعت مع الياء، أو الواو، في كلمة واحدة نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ الرعد [الآية: ٤] ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ البقرة [الآية: ٨٥] ﴿بُنْيَـٰنٌ﴾ الصف [الآية: ٤] خوف التباسه بالمضاعف.

تنبيه:

التحقيق- كما في الحلبي على مقدمة التجويد لابن الجزري: أن الإدغام مع عدم الغنة محض، كامل التشديد، ومعها غير محض، ناقص التشديد من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿بَسَطتَ﴾ انتهى.

ومقتضاه: أنه متى وجدت الغنة كان الإدغام غير محض، ناقص التشديد، سواء قلنا أنها للمدغم أو للمدغم فيه.

ومقتضى كلام الجعبري أنه محض كامل التشديد مع الغنة، حيث كانت للمدغم فيه لا للمدغم، نبه عليه شيخنا رحمه الله تعالى.

وما ذكر من أن الإدغام إذا صاحبته الغنة يكون إدغامًا ناقصًا، هو الصحيح في النشر وغيره، خلافا لمن جعله إخفاء، وجعل إطلاق الإدغام عليه مجازًا كالسخاوي، ويؤيد الأول وجود التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء.

الثالث القلب:

وهو في الباء الموحدة فقط، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾، ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾، ﴿عَلِيمٌۢ بِذَاتِ﴾.

فاتفقوا على قلب النون الساكنة والتنوين ميما خالصة، وإخفائها بغنة عند الباء، من غير إدغام، وحينئذ فلا فرق في اللفظ بين ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ و﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾.

الرابع الإخفاء:

عند باقي الحروف، وجملتها خمسة عشرة، وهي القاف مثل: ﴿وَيَنقَلِبُ﴾، ﴿مِن قَرَارٍ﴾ ﴿بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾.

والكاف: ﴿أَنكَالًا﴾، ﴿كِتَـٰبٌ كَرِيمٌ﴾.

والجيم: ﴿أَنجَيۡتَنَا﴾، ﴿وَإِن جَنَحُواْ﴾، ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلۡنَا﴾.

والش□: ﴿يُنشِئُ﴾، ﴿فَمَن شَهِدَ﴾، ﴿غَفُورٞ شَكُورٌ﴾.

والضاد: ﴿مَّنضُودٖ﴾، ﴿مِّن ضَعۡفٖ﴾، ﴿وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا﴾.

والطاء: ﴿يَنطِقُ﴾، ﴿مِّن طِينٖ﴾، ﴿صَعِيدٗا طَيِّبٗا﴾.

والدال: ﴿عِندَهُۥ﴾، ﴿مِن دَآبَّةٖ﴾، ﴿عَمَلٗا دُونَ﴾.

والتاء: ﴿كُنتُمۡ﴾، ﴿وَمَن تَابَ﴾، ﴿جَنَّٰتٖ تَجۡرِي﴾.

والصاد: ﴿يَنصُرۡكُمُ﴾، ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾، ﴿عَمَلٗا صَٰلِحٗا﴾.

والس□: ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾، ﴿أَن سَيَكُونُ﴾، ﴿وَرَجُلٗا سَلَمٗا﴾.

والزاي: ﴿يُنَزِّلَ﴾، ﴿مِّن زَوَالٖ﴾، ﴿نَفۡسٗا زَكِيَّةَۢ﴾.

والظاء: ﴿ٱنظُرۡ﴾، ﴿مِّن ظَهِيرٖ﴾، ﴿ظِلّٗا ظَلِيلًا﴾.

والذال: ﴿لِّيُنذِرَ﴾، ﴿مِن ذَهَبٖ﴾، ﴿وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ﴾.

والثاء: ﴿ٱلۡأُنثَىٰ﴾، ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ﴾، ﴿أَزۡوَٰجٗا ثَلَٰثَةٗ﴾.

والفاء: ﴿يُنفِقُ﴾، ﴿مِن فَضۡلِهِۦ﴾، ﴿خَٰلِدٞ فِي﴾.

فاتفقوا على إخفائها عند الخمسة عشر، إخفاء تبقى معه صفة الغنة، فهو حال ب□ الإظهار والإدغام، كما تقدم.

والفرق بين المخفي والمدغم: أن ا□دغم مشدد، والمخفي مخفف، ولذا يقال: أدغم في كذا، وأخفى عند كذا، والله تعالى أعلم.

تتمة: يجب على القارئ أن يحترز من المد عند إخفاء النون، نحو: ﴿كُنتُمۡ﴾ وعند الإتيان بالغنة في النون، والميم في نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ﴾، ﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾ وكثيرًا ما يتساهل في ذلك من يبالغ في إظهار الغنة فيتولد منها واو، وياء فيصير اللفظ: (كونتم) إين (إيما) وهو خطأ قبيح، و□ريف.

وليحترز أيضا من إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا، عند إخفاء النون فهو خطأ أيضًا، وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلًا عن ذلك.

وفي النشر: إذا قرئ بإظهار الغنة، من النون الساكنة والتنوين، في اللام والراء، عند أبي عمرو فينبغي قياسا إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو: ﴿نُّؤۡمِنَ لَكَ﴾، ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ إذ النون من ذلك تسكن للإدغام.

قال وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ، ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير قال في الأصل بعد نقله ما ذكر: لكن القراءة سنة متبعة فإن صح نقلًا اتبع.



باب
هاء الكناية

ويسميها البصريون ضميرًا، وهي التي يكنى بها عن المفرد الغائب، ولها أحوال أربعة:

الأول: أن تقع بين متحركين نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾، ﴿لَهُۥ صَاحِبُهُۥ﴾، ﴿فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ﴾.

ولا خلاف في صلتها حينئذ بعد الضم بواو، وبعد الكسر بياء، لأنها حرف خفي، إلا ما يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني: أن تقع بين ساكنين، نحو: ﴿فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾، ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾.

الثالث: أن تقع بين متحرك فساكن، نحو: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾، ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ وهذان لا خلاف في عدم صلتها، لئلا يجتمع ساكنان، على غير حدهما.

الرابع: أن تقع بين ساكن فمتحرك، نحو: ﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾، ﴿فِيهِ ۛ هُدًى﴾.

وهذا مختلف فيه:

فابن كثير يصل الهاء بياء وصلًا إذا كان الساكن قبل الهاء ياء، نحو: ﴿فِيهِ ۛ هُدًى﴾ [البقرة الآية: ٢] وبواو إذا كان غير ياء نحو: ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ﴾، ﴿ٱجْتَبَـٰهُ وَهَدَىٰهُ﴾ على الأصل وافقه ابن محيصن.

وقرأ حفص ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ بالفرقان [الآية: ٦٩] بالصلة وفاقًا له.

والباقون بكسرها بعد الياء وضمها بعد غيرها مع حذف الصلة تخفيفًا.

إلا أن حفصًا ضمها في ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ الكهف [الآية: ٦٣] ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ بالفتح [الآية: ١٠] وهذا من القسم الثاني وافقه ابن محيصن في موضع الفتح وزاد ضم كل هاء ضمير مكسورة قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، إذا وقع بعدها ساكن نحو: ﴿بِهِ ٱنظُرْ﴾، ﴿بِهِ ٱللَّهُ﴾.

وقرأ الأصبهاني عن ورش بضم: ﴿بِهِ ٱنظُرْ﴾ الأنعام [الآية: ٤٦] كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى .

واستثنوا من القسم الأول حروفًا اختلف فيها، وجملتها اثنا عشر:

٤: منها أربعة أحرف في سبعة مواضع، وهي ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ معًا بآل عمران [الآية: ٧٥] ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ آل عمران [الآية: ١٤٥] معًا فيه أيضًا، وثالث في الشورى [الآية:

٢٠]، و﴿نُوَلِّهِۦ﴾، ﴿وَنُصۡلِهِۦ﴾ بالنساء [الآية: ١١٥].

فسكن الأربعة في المواضع المذكورة أبو عمرو، وهشام، من طريق الداجوني، وأبو بكر، وحمزة، وكذا ابن وردان، من طريق النهرواني، عن ابن شبيب، ومن طريق أبي بكر بن هارون، كلاهما عن الفضل عنه، وابن جماز من طريق الهاشمي، وافقهم الحسن، والأعمش.

وقرأ قالون، وهشام، من طريق الحلواني، بخلف عنه، وابن ذكوان، من أكثر طرق الصوري، وكذا يعقوب، وابن جماز، من طريق الدوري، وابن وردان من باقي طرقه باختلاس كسرة الهاء.

والباقون بإشباع الكسر، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، وبه قرأ هشام، في أحد أوجهه من طريق الحلواني، وهو الثاني لابن ذكوان.

فصار لهشام في الأربعة ثلاثة أوجه: الإسكان، والصلة، والاختلاس.

ولابن ذكوان وجهان: القصر، والإشباع، ولأبي جعفر وجهان: الإسكان، والقصر.

ومنها ﴿يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا﴾ بـ«طه» [الآية: ٧٥].

فقرأه بالإسكان السوسي بخلاف عنه، وافقه اليزيدي بخلفه أيضًا، وقرأه بكسر الهاء مع حذف الصلة، ومع إثباتها قالون، وكذا ابن وردان، ورويس.

والباقون بإثبات الصلة، وهم ورش، وابن كثير، والدوري، والسوسي، في وجهه الثاني، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا ابن جماز، وروح، وخلف، وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

[تنبيه:]

بما تقرر علم أن ابن عامر من أصحاب الصلة في هذا الحرف، أعني ﴿يَأۡتِهِۦ﴾ قولًا واحدًا وهذا هو الذي في الطيبة كالنشر، وتقريبه، وغيرهما.

لكن كلام الشاطبي -رحمه الله تعالى- يفهم بظاهره جريان الخلاف لهشام عنه، بين الصلة والاختلاس، وذلك أنه قال بعد ذكره يأته مع حروف أخر:

وَفِي الْكُـ□لِ قَـصْرُ الْهَـاءِ بَـانَ لِـسَانُهُ ....[١]

فأثبت الخلاف لهشام في جميع ما ذكره من ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ إلى ﴿يَأْتِهِۦ﴾ ودرج على ذلك شراح كلامه فيما وقفنا عليه، ولم أر من تنبه لذلك، غير الإمام الحافظ الكبير «أبي شامة»[٢] رحمه الله تعالى فقال بعد أن قرر- كلامه على ظاهره : «ما نصه وليس لهشام في حرف طه إلا الصلة لا غير، وإن كانت عبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين لقوله أولًا وفي الكل قصر، لكن لم يذكر أحد له القصر، فحمل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولى. انتهى بحروفه.

ولم ينبه عليه في النشر وهو عجيب.

٦ ومنها: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ بالنور [الآية: ٥٢].

فقرأه باختلاس كسرة الهاء قالون، وحفص، وكذا يعقوب.

وقرأه بإسكان الهاء أبو عمرو، وأبو بكر، وافقهما اليزيدي، وا□سن، والأعمش، وبه قرأ هشام من طريق الداجوني، وخلاد فيما رواه ابن مهران وغيره، وكذا ابن وردان من طريق الرازي، وهبة ا□.

واختلف في الاختلاس عن هشام، وابن ذكوان، وابن جماز.

فتلخص أن لقالون، وحفص، ويعقوب الاختلاس فقط، ولأبي عمرو، وأبي بكر الإسكان فقط، وافقهما اليزيدي، وا□سن، والأعمش.

ولهشام ثلاثة أوجه: السكون عن الداجوني عنه، والإشباع، والاختلاس، من طريق الحلواني، ولابن ذكوان، وكذا ابن جماز، الإشباع، والاختلاس، و□لاد، وكذا ابن وردان، الإسكان، والإشباع.

وللباق□، وهم: ورش، وابن كثير، وخلف، عن حمزة، والكسائي، وكذا خلف، الإشباع فقط، وافقهم ابن محيصن.

وكلهم كسر القاف، إلا حفصًا، فإنه سكنها، تخفيفا ككتف، وكبد على لغة من قال:

---

(١) صدر بيت من الشاطبية برقم (١٦٣).

(٢) تقدمت ترجمته.

وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ فَإِنَّ اللهَ مَعَهُ ... وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِ[1]

٧ ومنها ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ بالنمل [الآية: ٢٨].

فقرأه بالاختلاس قالون، وابن ذكوان، بخلف عنه، وكذا يعقوب.

وقرأ بإسكان الهاء أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والداجوني، عن هشام، وكذا ابن وردان، وابن جماز، بخلف عنهما، وافقهم على الإسكان اليزيدي، والحسن، والأعمش.

واختلف عن الحلواني، عن هشام، في الاختلاس، والإشباع.

فتلخص أن لقالون، وكذا يعقوب، الاختلاس فقط، ولأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، السكون فقط، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

ولابن ذكوان القصر، والإشباع، وهما لهشام، عن الحلواني، وله الإسكان عن الداجوني، فكمل لهشام ثلاثة، ولأبي جعفر السكون، والقصر، والباقون بالإشباع.

٨ ومنها ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ بالزمر [الآية: ٧].

فقرأه باختلاس ضمة الهاء نافع، وحفص، حمزة، وكذا يعقوب، وافقهم الأعمش.

واختلف فيه عن ابن ذكوان، وكذا ابن وردان، والوجه الثاني لهما الإشباع.

وقرأه بالإسكان السوسي، وافقه الحسن، وقول أبي حاتم «إنه غلط» تعقبه أبو حيان بأنه لغة «بني عقيل» وغيرهم.

واختلف فيه أعني الإسكان عن الدوري، وهشام، وأبي بكر، وكذا عن ابن جماز، وافقهم اليزيدي.

والوجه الثاني للدوري، وكذا ابن جماز، الإشباع، والوجه الثاني لهشام، وأبي بكر، الاختلاس.

والباقون وهم: ابن كثير، والكسائي، وكذا خلف، بالإشباع، وافقهم ابن محيصن.

فتلخص: أن لنافع، وحفص، وكذا يعقوب، الاختلاس فقط، وافقهم الأعمش.

---

(١) انظر: مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي (ص: ٢٠)، بتحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت.

ولابن كثير، والكسائي، وكذا خلف الإشباع وافقهم ابن محيصن.

وللدوري، وابن جماز الإسكان، والإشباع، وافقهم اليزيدي، وللسوسي الإسكان فقط، وافقه ا□سن.

ولهشام، وأبي بكر، الإسكان، والاختلاس فقط.

ولابن ذكوان، وابن وردان، الاختلاس، والإشباع.

ووقع لأبي القاسم النويري أنه ذكر لهشام هنا ثلاثة أوجه، فزاد الإشباع، ولعله سبق قلم.

٩ ومنها ﴿أَرۡجِهۡ﴾ بالأعراف [الآية: ١١١]، والشعراء [الآية: ٣٦]:

فقرأه بكسر الهاء بلا صلة قالون، وابن ذكوان، وكذا ابن وردان، بخلف عنه.

وقرأه بالصلة مع كسر الهاء ورش، والكسائي، وكذا ابن جماز، وابن وردان، في وجهه الثاني، وخلف.

وقرأ بضم الهاء مع الصلة، ابن كثير، وهشام، من طريق الحلواني، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ بضم الهاء بلا صلة أبو عمرو، والداجوني، عن هشام، وأبو بكر، من طريق أبي حمدون، ونفطويه، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي، وا□سن.

وقرأه بإسكان الهاء عاصم، من غير طريق أبي حمدون، ونفطويه، عن أبي بكر، وحمزة، وافقهما الأعمش.

فهذا حكم الهاء، وأما الهمزة: فيأتي حكمها مع الهاء مفصلًا في الأعراف، إن شاء ا□ تعالى.

١٠ ومنها: ﴿أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ﴾ بالبلد [الآية: ٧]، و ﴿خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾، و﴿شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ الزلزلة [الآية ٧، ٨].

فأما موضع البلد فقرأه بالإسكان هشام، من طريق الحلواني، وكذا ابن وردان، ويعقوب، في وجهها الثاني.

وأما موضعا الزلزلة فقرأهما بالإسكان هشام، وكذا ابن وردان، من طريق النهرواني، عن ابن شبيب.

وقرأهما بالاختلاس يعقوب، بخلف عنه، وابن وردان، من طريق ابن هرون، وابن العلاف، عن ابن شبيب.

والباقون بالإشباع، وبه قرأ يعقوب، في الوجه الثاني، وابن وردان، من باقي طرقه، في وجهه الثالث.

١١- ومنها ﴿بِيَدِهِۦ﴾ موضعي البقرة ﴿بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾، ﴿بِيَدِهِۦۚ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ﴾ [الآيتان: ٢٣٧، ٢٤٩]، وموضع المؤمنين ﴿قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ﴾ [الآية: ٨٨] وموضع يس ﴿ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ﴾ [الآية: ٨٣].

فقرأه رويس باختلاس كسرة الهاء في الأربعة.

والباقون بالأشباع فيها.

١٢- ومنها: ﴿تُرۡزَقَانِهِۦٓ﴾ بيوسف [الآية: ٣٧].

فقرأه باختلاس كسرة الهاء، قالون، وابن وردان، بخلف عنهما. والباقون بالإشباع، وبه قرأ قالون، وكذا ابن وردان، في وجههما الثاني.

ومما استثنوه من القسم الثاني، وهو ما وقعت فيه الهاء بين ساكنين ﴿عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ في رواية تشديد التاء، من ﴿تَلَهَّىٰ﴾ عن البزي، ووافقه ابن محيصن، في أحد وجهيهما، فإنهما يقرآنه بواو الصلة بين الهاء والتاء، مع المد لالتقاء الساكن، كما يأتي إن شاء الله تعالى.



باب المد والقصر

والمراد بالمد: الفرعي، وهو زيادة المد على المد الأصلي، وهو الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به. والقصر ترك تلك الزيادة.

وحد المد مطلقًا طول زمان صوت الحرف، فليس بحرف، ولا حركة، ولا سكون، بل هو شكل دال على صورة غيره كالغنة في الأغن، فهو صفة للحرف.

ولا بد للمد من شرط وسبب.

۞ [شرط المد:]

فشرطه: أحد حروفه الثلاثة، الألف ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

وأما حرفا اللين فهما: الواو والياء، الساكنتان المفتوح ما قبلهما، ويصدق اللين على حرف المد، فيقال حرف مد ولين، بخلاف العكس، فلا يوصف اللين بالمد على ما اصطلحوا عليه، فبينهما مباينة حينئذ، وإن تساويا من حيث قبول حرف اللين للمد.

۞ [سببه:]

وأما سببه: ويسمى موجبه، فإما لفظي، وإما معنوي، واللفظي همز، أو سكون.

فالهمز يكون بعد حرف المد، وقبله: فإن كان بعده، فهو إما متصل مع حرف المد، في كلمة واحدة، أو منفصل.

۞ [المد المتصل:]

فأما المتصل فنحو: ﴿جَآءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾.

وقد اتفق القراء على مده؛ لأن حرف المد ضعيف خفي، والهمز قوي صعب، فزيد في المد تقوية للضعيف.

وقيل: ليتمكن من النطق بالهمز على حقها.

۞ [الأدلة على مشروعيته:]

وورد نصًا عن ابن مسعود ﷺ فلذا أجمعوا عليه، لا يعرف عنهم خلاف في ذلك، حتى

أن إمام المتأخرين، محرر الفن الشمس «ابن الجزري» رحمه الله تعالى قال «تتبعت قصر المتصل فلم أجده في قراءة صحيحة، ولا شاذة» انتهى[1]. لكنهم اختلفوا في مقداره:

[مذاهب القراء في مقدار المد:]

وذهب أكثر العراقيين، وكثير من المغاربة، إلى مده لكل القراء، قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية، وإليه أشار في الطيبة بقوله: «أو اشبع ما اتصل للكل عن بعض»

وذهب آخرون إلى تفاضل المراتب فيه، كتفاضلها في المنفصل.

ثم اختلفوا في كمية المراتب، فالذي ذهب إليه الداني في جامعه، أنها أربع:

طولي لحمزة، وورش، من طريق الأزرق، وابن ذكوان، من طريق الأخفش، عند العراقيين وافقهم الشنبوذي، عن الأعمش.

والثانية: دونها لعاصم.

الثالثة: دونها لابن عامر، من غير طريق الأخفش المذكور، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم المطوعي عن الأعمش.

الرابعة: دونها لقالون، وورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وأبي عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وليس دون هذه المرتبة إلا قصر المنفصل.

وذهب آخرون إلى أنها مرتبتان: طولي لحمزة ومن معه، ووسطى للباقين.

وهو الذي استقر عليه رأي الأئمة قديمًا، قال بعضهم: وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يمكن أن يتحقق غيره، ويستوي في معرفته أكثر الناس، ولذا صدّر به في الطيبة.

وبه كان يقرئ الشاطبي، كما حكاه عنه السخاوي، وعلل عدوله عن المراتب الأربعة بأنها لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة، وهو ظاهر وإن تعقبه الجعبري.

---

(١) انظر: النشر (٣١٥/١ ٣١٦).

۞ [المد المنفصل:]

وأما المنفصل عن حرف المد بأن وقع حرف المد آخر كلمة، والهمز أول التالية، نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى﴾، ﴿بِهِۦٓ إِلَّآ﴾، ونحو: ﴿عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ يس [الآية: ١٠] عند من وصل الميم، ﴿خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾، ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾ [آخر سورة البينة، وأول سورة الزلزلة] عند من وصل:

فاختلف في مده: فقرأه ابن كثير، وكذا أبو جعفر، بالقصر فقط، وافقهما ابن محيصن، والحسن.

واختلف فيه عن قالون، من طريقيه، وورش، من طريق الأصبهاني، وعن أبي عمرو، من روايتيه، وعن هشام من طريق الحلواني، وعن حفص، من طريق عمرو، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي.

فقطع به –أعني القصر– لقالون ابن مجاهد، وابن مهران، وابن سوار، وأبو العز، من جميع طرقه، وسبط الخياط، من طريقيه، وجمهور العراقيين، وبعض المغاربة، ومن طريق الحلواني ابن بليمة، في كثيرين، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، وأصلها.

وقطع به للأصبهاني أكثر المشارقة، والمغاربة، كالداني، وهو أحد الوجهين في الإعلان، وعلى القصر لأبي عمرو، من روايتيه الأكثرون، وهو أحد الوجهين عنه، بكماله عن ابن مجاهد.

وقطع به من رواية السوسي فقط، مكي، والداني، في التيسير، والشاطبي، وسائر المغاربة، وهو أحد الوجهين للدوري الشاطبية وغيرها.

وأما يعقوب: فقطع له به –أعني القصر– ابن سوار، والمالكي، وجمهور العراقيين، والداني، وابن شريح، وغيرهم.

والقصر لهشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، وهو المشهور عند العراقيين، عن الحلواني، من سائر طرقه، بل قطع به ابن مهران لهشام بكماله، وكذا في الوجيز.

ولا خلاف عنه في المد من طريق المغاربة، وهو طريق الداجوني عنه.

وهو –أعني القصر– لحفص من طريق زرعان، عن عمرو بن الصباح وهو المشهور عند العراقيين، من طريق الفيل –أيضًا.

وتقدم أن كل من أخذ بالإدغام الكبير لأبي عمرو، يأخذ بالقصر في المنفصل وجهًا واحدًا، والتمثيل بقوله تعالى ﴿بِهِۦٓ إِلَّآ﴾، ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى﴾ للإعلام بأن حروف الصلة معتبرة هنا، كصلة الميم.

وقرأ الباقون بالمد، وهم متفاوتون فيه، على ما تقرر في المتصل.

واختلفت عباراتهم في تقدير زيادة كل مرتبة عما دونها.

فجعلها بعضهم نصف ألف، وبعضهم ألفًا، وكل ذلك تقريب تضبطه المشافهة والإدمان، بل يرجع الخلاف فيه إلى أن يكون لفظيًا؛ لأن مرتبة القصر إذا زيدت أقل زيادة صارت ثانية، وهلم جرا إلى أقصى ما قيل منه فالمقدر غير محقق، والمحقق إنما هو الزيادة.

ثم إن الخلاف المذكور إنما هو في الوصل، وإذا وقف عاد الحرف إلى أصله، وسقط المد.

۞ [المد البدل:]

وأما إن كان الهمز قبل حرف المد واتصلا، فأجمعوا على قصره، لأنه إنما مد في العكس ليتمكن من لفظ الهمزة كما تقدم، وهنا قد لفظ بها قبل المد، فاستغني عنه إلا ورشًا من طريق الأزرق، فإنه اختص بمده على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك على ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر.

سواء كانت الهمزة في ذلك محققة كـ ﴿ءَاتِي﴾، ﴿وَنَٔا﴾، و(إيلاف)، و﴿دُعَآءِيٓ﴾ و﴿ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾ و﴿وَأُوتُواْ﴾ و﴿بَأۡسًا﴾ و﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾.

أو مغيرة بالتسهيل بين بين كـ ﴿ءَامَنتُم﴾ الأعراف [الآية: ١٢٣] في الثلاثة، و ﴿ءَأٰلِهَتُنَا﴾ بالزخرف [الآية: ٥٨]، و ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ بالحجر [الآية: ٥٩]، والقمر [الآية: ٣٤].

أو بالبدل نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾، ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾.

أو بالنقل نحو: ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾، ﴿ٱلۡأٓيۡمَٰنَ﴾، ﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾، ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾، ﴿ءَادَمَ﴾، ﴿أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ﴾، ﴿قُلۡ أَيُّ﴾، ﴿قَدۡ أُوتِيتَ﴾.

فروى ابن سفيان، ومكي، والمهدي، وابن شريح، والهذلي، والخزاعي، وابن بليمة،

والأهوازي، والحصري، وغيرهم زيادة المد في ذلك كله.

ثم اختلفوا في قدرها، فذهب جمهور من ذكر إلى التسوية بينه وبين ما تقدم على الهمز.

وذهب الداني، والأهوازي، وابن بليمة، وغلام الهراس، إلى التوسط.

وذهب إلى القصر طاهر بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه، وهو في تلخيص ابن بليمة، واختاره الشاطبي، والجعبري، والثلاثة جميعا في إعلان الصفراوي، والشاطبية.

وما ذكر عن الجمهور القائلين بالمد من التسوية بينه وبين ما تقدم فيه حرف المد، يعارض قول الجعبري: المد هنا دون المتقدم والمصير إلى قولهم أولى

ثم أن محل جواز الثلاثة المذكورة ما لم يجتمع مع السبب المذكور سبب أقوى منه، كالهمز المتأخر عن حرف المد، والسكون اللازم نحو: ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ وصلا، ونحو: ﴿ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ﴾ فيجب المد وجهًا واحدًا مشبعًا، عملا بأقوى السببين، وهو معنى قول الطيبة: «وأقوى السببين يستقل»

فإن وقف على نحو: ﴿وَجَآءُو﴾ جازت له الثلاثة.

وخرج بقيد اتصال الهمز بحرف المد نحو: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾، ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾، ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾ حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد، فلا يجوز المد بل يتعين القصر.

وقد استثنى القائلون بالمد، والتوسط هنا أصلين مطردين، وكلمة اتفاقا منهم:

أما الأصلان:

فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح، متصل نحو: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ و﴿مَذْءُومًا﴾ و﴿مَسْـُٔولا﴾ و﴿مَّسْـُٔولُون﴾ لحذف صورة الهمز رسما فيتعين القصر.

وخرج المعتل سواء كان مدًا نحو: ﴿فَآءُو﴾، أو لينًا نحو: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾.

الثاني: أن تكون الألف مبدلة من التنوين، وقفا نحو: ﴿دُعَآءً﴾ و﴿نِدَآءً﴾ و﴿هُزُوًا﴾ و﴿مَلْجَـًٔا﴾ فالقصر إجماعا، لأنها غير لازمة.

وأما الكلمة: (فيؤاخذ) كيف وقعت، وهو استثناء من المغير بالبدل، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾، ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾.

وقول الشاطبي: «وبعضهم يؤاخذكم».

متعقب بأن رواة المد كلهم مجمعون على استثنائه فلا خلاف في قصره، واعتذر في النشر عنه بعدم ذكره في التيسير.

واختلفوا في ثلاث كلم وأصل مطرد:

فأول الكلمات «إسرائيل» حيث وقعت فاستثناها صاحب التيسير[1] ومن تبعه، كالشاطبي.

ونص على مدها صاحب العنوان[2]، والهادي[3]، والهداية[4]، والكافي[5]، وغيرهم.

ثانيها: ﴿آلْآنَ﴾ المستفهم بها في موضعي «يونس» [الآية: ٩١].

فاستثناها الداني في الجامع، وابن شريح، وابن سفيان، وهو استثناء من المغير بالنقل، ولم يستثنها في التيسير.

والوجهان في الشاطبية، والطيبة، وغيرهما.

والمراد الألف الأخيرة؛ لأن الأولى ليست من هذا الأصل؛ لأن مدها للساكن اللازم المقدر، وسيأتي بسط ذلك بيونس إن شاء الله تعالى.

وخرج بقيد الاستفهام نحو: ﴿آلْآنَ جِئْتَ﴾.

---

(١) وهو: أبو عمرو الداني، وكتابه التيسير في القراءات السبع، وهو الكتاب الذي اعتمده الشاطبي أصلًا لنظمه «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع».

(٢) سبق وأن أشرنا له.

(٣) وهو: الهادي في القراءات، للإمام محمد بن سفيان القيرواني، وابن سفيان (... ٤١٥ هـ = ... ١٠٢٤ م) محمد بن سفيان القيرواني، أبو عبد الله: مقرئ، من أهل القيروان، حجّ، وتوفي بالمدينة، ودفن بالبقيع، له كتاب: «الهادي في القراءات». انظر: الأعلام (١٤٦/٦).

(٤) سبق وأن أشرنا له.

(٥) وهو: الكافي في القراءات السبع، للإمام الرعيني، والرعيني (٣٩٢- ٤٧٦ هـ = ١٠٠٢- ١٠٨٤ م) محمد بن شريح بن أحمد بن شريح بن يوسف الرعيني، الأشبيلي، أبو عبد الله، مقرئ من أهل الأندلس، حجّ، وسمع من أبي ذر الهروي وجماعة، وتوفي في شوال، من آثاره: «الكافي في القراءات السبع -وهو: اختصار الحجة لأبي علي الفسوي». انظر: معجم المؤلفين (٦٦/١٠).

ثالثها: ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ بالنجم [الآية: ٥٠] وهي من المغير بالنقل استثناها مكي، وابن سفيان، والداني في جامعه، ولم يستثنها في التيسير، والوجهان في الشاطبية، وغيرها.

۞ [تنبيه:]

إجراء الطول، والتوسط، في المغير بالنقل، إنما ذلك حالة الوصل.

أما حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، ولم يعتد بالعارض، وهو تحريك اللام، وابتدئ بالهمزة فالوجهان جائزان، كـ: ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ و﴿ٱلۡأَيۡمَـٰنَ﴾ و﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ فإن اعتد بالعارض، وابتدئ باللام فالقصر فقط، نحو: (لآخرة)، (ليمان)، (لولى) لقوة الاعتداد في ذلك، نص عليه المحققون.

والأصل المطرد حرف المد الواقع بعد همز الوصل في الابتداء نحو: (ايت بقرآن)، (إيذن لي)، (أوتمن) فنص على استثنائه في الشاطبية كالداني، في جميع كتبه، وصححه في النشر، وأشار إليه في طيبته بقوله: «أو همز وصلٍ».

أي: لا بعد همز وصل، فلا تمد له في الأصح. وأجرى الخلاف فيها في التبصرة، وغيرها.

۞ [تنبيه:]

قال في النشر: وأما الوقف على نحو: ﴿رَءَا﴾ من: ﴿رَءَا ٱلۡقَمَرَ﴾ و﴿رَءَا ٱلشَّمۡسَ﴾ و﴿تَرَـٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ فإنهم فيه على أصولهم المذكورة من الإشباع، والتوسط، والقصر عن الأزرق؛ لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها في الوصل عارض، وهذا مما نصوا عليه.

وأما ﴿مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ بيوسف [الآية: ٣٨]، ﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا﴾ بنوح [الآية: ٦] حالة الوقف، و﴿وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ ۝٤٠ رَبَّنَا﴾ بإبراهيم [الآية: ٤٠] حالة الوصل، فكذلك هم فيها على أصولهم، ومذاهبهم عن ورش؛ لأن الأصل في حرف المد من الأولين الإسكان، والفتح فيهما عارض من أجل الهمز، وكذلك حرف المد في الثالثة عارض حالة الوصل اتباعًا للرسم، والأصل إثباتها فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتد فيها بالعارض، وكان حكمها حكم ﴿مِن وَرَآءِي﴾ [مريم الآية: ٥] في الحالين.

قال: وهذا مما لم أجد فيه نصًا لأحد، بل قلته قياسًا، وكذلك أخذته أداء عن الشيوخ في

﴿دُعَآءِى﴾ بإبراهيم وينبغي أن لا يعمل بخلافه انتهى.

۞ [المد اللازم والعارض:]

النوع الثاني: من السبب اللفظي السكون.

وهو إما لازم، وهو الذي لايتغير وقفًا ولا وصلًا، أو عارض وهو الذي يعرض للوقف، أو الإدغام وكل منهما إما مظهر، أو مدغم.

فاللازم المظهر قسمان:

حرفي وهو كما نقله شيخنا عن التحفة: كل حرف هجاؤه ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد ولين، نحو: (ميم)، (ص) ، (ن) عن المظهر.

وكلمي: وهو ما وقع فيه بعد حرف المد ساكن متصل في كلمة، نحو: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ في موضعي يونس [الآية: ٥١ ، ٩١] على وجه الإبدال، و ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ في قراءة من سكن الياء و ﴿ٱلَّـٰٓـِٔى﴾ عند من أبدل الهمزة ياء ساكنة و: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءآشفقتم﴾، ﴿جا آمرنا﴾، ﴿هؤلا إن كنتم﴾ عند من أبدل الهمزة ألفا، أو ياء.

واللازم المدغم قسمان أيضا:

حرفي نحو لام من ﴿الٓمٓ﴾ وكذا نحو: ﴿صٓ﴾ من فاتحة مريم عند من أدغمها في الذال.

وكلمي، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، ﴿دَآبَّةٍ﴾، ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ على الأبدال اللذان هذان عند من شدد ﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾، ﴿أَتعدانِّي﴾ عند المدغم ونحو: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ عند حمزة، ونحو: ﴿أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ عند رويس، ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾، ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ﴾ عند البزي، وابن محيصن.

وأما الساكن العارض المظهر فك: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ﴾ و﴿نَسْتَعِينُ﴾ و﴿يُوقِنُونَ﴾ حالة الوقف بالسكون، أو الإشمام فيما يصح فيه، والعارض المدغم نحو: ﴿قَالَ لَهُمْ﴾، ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝ مَـٰلِكِ﴾، ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ عند أبي عمرو، إذا أدغم.

فأما المد للساكن اللازم بأقسامه: فأجمع القراء على مده قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفراط.

قال في النشر: لا أعلم بينهم في ذلك خلافًا سلفًا، ولا خُلفًا إلا ما ذكره في حلية القراء عن ابن مهران، من اختلاف القراء في مقداره، قال: فالمحققون يمدون قدر أربع ألفات، ومنهم من يمد ثلاثًا، وا□ادرون يمدون الف□، ثم قال في النشر: وظاهر عبارة التجريد أن ا□راتب تتفاوت، كتفاوتها في المتصل.

وفحوى كلام ابن بليمة تعطيه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه، ثم اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين هذا القدر المجمع عليه.

فالمحققون منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه.

وعن بعضهم أنه دون ما للهمز، يعنى به، كما في النشر أنه دون أعلى المراتب، وفوق التوسط من غير تفاوت في ذلك.

ثم إن الظاهر التسوية في مقدار المد، في كل من المدغم، وغيره من الكلمي والحرفي.

وفي النشر: أنه مذهب الجمهور إذ الموجب واحد، وهو التقاء الساكن□.

وعن بعضهم أن المد في المدغم أطول منه في المظهر، وعن بعضهم عكسه.

وأما ا□د للساكن العارض بقسميه:

فمنهم من أشبعه كاللازم بجامع السكون.

قال في النشر: واختاره الشاطبي لجميع القراء، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق كحمزة، ومن معه.

ومنهم من وسطه لاجتماع الساكنين مع ملاحظة عروضه، واختاره الشاطبي للكل أيضًا.

واختير لأصحاب التوسط كابن عامر، ومن معه.

ومنهم من قصره لعروض السكون فلا يعتد به؛ لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقًا، كما تقدم، واختاره الجعبري.

وخصه بعضهم بأصحاب الحدر كأبي عمرو، ومن معه.

والصحيح كما في النشر جواز كل من الثلاثة للجميع، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض، وعدمه عن الجميع.

ولا فرق عند الجمهور بين سكون الوقف، وسكون الإدغام عند أبي عمرو، خلافًا لأبي شامة في تعيينه المد حالة الإدغام إلحاقًا له باللازم.

والدليل على أن سكون إدغام «أبي عمرو» عارض، إجراء أحكام الوقف عليه، من الإسكان، والروم، والإشمام، كما تقدم بخلاف نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ لحمزة، فإنها ملحقة باللازم كما تقدم في أمثلتنا فهو عنده، كـ ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ و ﴿دَآبَّةٍ﴾ وكذا نحو: ﴿أَنسَابَ بَّيْنَهُمْ﴾ لرويس كما تقدم أيضًا.

نص على جميع ذلك في النشر، وفرق شيخنا رحمه الله تعالى بين إدغام أبي عمرو، وإدغام غيره ممن ذكر بأن أبا عمرو يجوز عنده كل من الإدغام والإظهار، بخلاف نحو «حمزة» فإن الإدغام لازم عنده، فكان المد معه واجبًا لذلك.

ثم أورد عليه أن من روى الإدغام لأبي عمرو أوجبه له. انتهى.

ولا يخفي أن قضية الفرق المذكور أن من روى عن يعقوب إدغام جميع ما أدغمه أبو عمرو، كصاحب المصباح، يجري له الأوجه الثلاثة في نحو: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة الآية: ٣، ٤] بالألف وهو ظاهر لكني لم أر من نبه عليه، فلينظر.

۞ [السبب المعنوي]:

الثاني من سببي المد السبب المعنوي:

وهو:

قصد المبالغة في النفي، وهو قوي مقصود عند العرب، لكنه أضعف من اللفظي عند القراء، ومنه المد للتعظيم، وبه قال بعضهم لأصحاب قصر المنفصل، فيما نص عليه الطبري[1]، وغيره.

قال ابن الجزري: وبه قرأت، وهو أحسن وإياه اختار نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾.

---

(١) أبو معشر القطان (... - ٤٧٨ هـ = ... - ١٠٨٥ م) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان الطبري الشافعي: عالم بالقراءات، مؤرخ لرجالها، كان شيخ أهل مكة، وتوفي بها، من كتبه: «التلخيص - في القراءات الثمان»، و«سوق العروس - في القراءات»، و«الدرر - تفسير»، و«طبقات القراء» و«عيون المسائل - في التفسير»، و«الأحاديث السبعة المروية عن أبي حنيفة - رسالة صغيرة». انظر: الأعلام (٤/ ٥٢).

ويسمى مد التعظيم، ومد المبالغة، لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن سوى الله تعالى.

وقد أشار إليه في الطيبة بقوله: «والبعض للتعظيم عن ذي القصر مد».

ولذا: استحب بعضهم مد الصوت بـ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لما فيه من التدبر. وفي مسند الفردوس، وذكره في النشر من غير عزو وضعفه، عن ابن عمر ﷺ مرفوعًا: «من قال: لا إله إلا الله، ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال، دارًا سمى بها نفسه، فقال: ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر إلى وجهه الكريم»[1].

وهو مروي عن حمزة في نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ﴿لَّا شِيَةَ﴾، ﴿لَا جَرَمَ﴾، ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ﴾.

هكذا اقتصر في ذكر الأمثلة في الأصل كغيره، وهو يفيد تقييد مدخول لا بالنكرة المبنية، كما نبه عليه شيخنا رحمه الله تعالى، وبه يصرح قول النشر التي للتبرئة.

ويشكل عليه حينئذ تمثيل النويري بـ(لا خوف) فليعلم.

والحكمة فيه المبالغة في النفي، لكنه لا يبلغ به الإشباع، بل يقتصر فيه على التوسط، لضعف سببه عن الهمز.

هذا ما تيسر من ذكر حكم المد في حروفه.

(١) وذكر في المجروحين بلفظ: «روى عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من قال لا إله إلا الله ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال، قالوا يا رسول الله: وما دار الجلال؟ قال سمى بها نفسه، فقال: «ذو الجلال والإكرام»، ورزقه الله النظر إلى وجهه، قالوا يا رسول الله: ومن يهنيه العيش بعد هذا، قال: إنه يكون في آخر الزمان قوم ينكرون هذا وأشباهه، إن الله يعذبهم يوم القيامة عذابا لا يعذبه أحدا من العالمين». أخبرناه حمزة بن داود بن سليم بالأيلة قال حدثنا محمد بن رزام بن عبد الملك السليطي قال حدثنا أبي قال حدثنا عباد بن كثير عن نافع عن بن عمر. انظر: المجروحين لابن حبان (١٦٩/٢)، تحقيق: محمود إبراهيم، دار الوعي -حلب.

۞ [مد اللين:]

وأما حرفا اللين الياء، والواو، الساكنان المفتوح ما قبلهما:

فاختلف في إلحاقهما بحروف المد؛ لأن فيهما شيئًا من الخفاء، وشيئًا من المد، وإنما يسوغ الإلحاق بسببية الهمز مع الإتصال، أو السكون، فإذا وقع بعدهما همزة متصلة بكلمة واحدة: كـ(شيء) كيف وقع و: ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾ و﴿سَوۡءَةَ﴾ و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ ففيه وجهان عن ورش، من طريق الأزرق:

أولهما: الأشباع وإليه ذهب المهدوي، واختاره الحصري وهو أحد الوجهين في الهادي، والكافي، والشاطبية، ويحتمل في التجريد.

الثاني: التوسط، وإليه ذهب مكي، والداني، وبه قرأ على أبي القاسم خلف، وفارس بن أحمد، وهو الثاني في الكافي، والشاطبية، وظاهر التجريد وذكره الحصري أيضا في قصيدته.

وخرج بقيد الاتصال نحو: ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾، ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ البقرة [الآية: ١٤]، المائدة [الآية: ٢٧].

۞ [تفريع:]

إذا اجتمع حرف اللين مع مد البدل حالة الجمع، كقوله تعالى ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِن كُلِّ شَيۡءٖ سَبَبٗا﴾ يحصل للأزرق أربعة أوجه:

القصر في مد البدل، على التوسط في شيء، طريق مكي، وابن بليمة، وطاهر بن غلبون.

والتوسط على التوسط طريق مكي، وابن بليمة، والداني.

والطويل في مد البدل، عليه التوسط، والطويل في شيء.

فالأول طريق مكي، والداني، من قراءته على فارس، وأحد وجهي الهادي، والكافي، والتجريد، والثاني طريق العنوان، وثاني الهادي، والكافي، والتجريد، وقس على ذلك نحو: ﴿إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ إلى قوله ﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ فالتوسط في حرف اللين عليه الثلاثة في مد البدل، في ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ لما تقدم والطويل في مد البدل على الطويل في اللين فقط، كما تقدم.

ثم إنهم أجمعوا على استثناء كلمتين، وهما ﴿مَوۡئِلٗا﴾ بالكهف [الآية: ٥٨

و﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ بالتكوير [الآية: ٨] أي: الواو الأولى فيهما لعروض سكونهما لأنهما من (وأل) و(وأد).

واختلف في واو ﴿سَوۡءَٰتِهِمَا﴾ و﴿سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ الأعراف [الآية: ٢٢] وطه [الآية: ١٢١].

فلم يستثنها الداني في شيء من كتبه، ولا الأهوازي في كتابه الكبير، واستثناها صاحب الهداية، والهادي، والكافي، والتبصرة، والجمهور.

ووقع للجعبري فيها حكاية ثلاثة أوجه في الواو، تضرب في ثلاثة الهمز، فتبلغ تسعة.

وتعقبه في النشر بأنه لم يجد أحدًا، روى إشباع اللين، إلا وهو يستثني (سوآت) قال فعلى هذا يكون الخلاف دائرًا بين التوسط، والقصر.

قال وأيضًا من وسطها مذهبه في الهمز المتقدم التوسط، فيكون فيها أربعة أوجه فقط قصر الواو مع ثلاثة الهمزة، والتوسط فيهما، ونظمها رحمه الله تعالى في بيت فقال:

وَسوآت قَصْرُ الواوِ وَالهَمز ثَلِّثَا ... وَوَسِّطْهُمَا فَالكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرِ

وذهب آخرون إلى زيادة المد عن الأزرق ﴿فِي شَيۡءٍ﴾ فقط كيف أتى مرفوعًا، ومنصوبًا، ومخفوضًا، وقصر باقي الباب: ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾ و﴿سَوۡءَةَ﴾ و﴿سُوٓءَ﴾ كطاهر بن غلبون، صاحب العنوان، والطرسوسي[1]، وابن بليمة، والخزاعي، وغيرهم.

واختلف هؤلاء في قدر هذا المد: فابن بليمة، والخزاعي، وابن غلبون، يرونه التوسط، وبه قرأ الداني عليه.

والطرسوسي، وصاحب العنوان يريانه الإشباع.

واختلف أيضا بعض الأئمة من المصريين، والمغاربة في مد ﴿شَيۡءٍ﴾ أتى عن حمزة.

فذهب إلى مده أبو الطيب بن غلبون، وابن بليمة، وصاحب العنوان، وغيرهم.

وذهب الآخرون إلى أنه السكت، وعليه الداني، ومن تبعه والعراقيون قاطبة.

وبالوجهين السكت والمد، قرأ صاحب الكافي وهما أيضا في التبصرة، والمراد بالمد هنا:

---

(١) الطرسوسي (٣٣١ - ٤٢٠ هـ = ٩٤٣ - ١٠٢٩ م) عبد الجبار بن أحمد بن عمر الطرسوسي، نزيل مصر، أبو القاسم: عالم بالقراءات له فيها كتاب: «المجتبى الجامع»، توفي بمصر. انظر: الأعلام (٣/٣٧٤).

التوسط.

قال في النشر، وبه أي: التوسط قرأت من طرق من روى المد، ولم يروه عنه إلا من روى السكت في غيره.

وأما السكون بعد حرفي اللين: فإما لازم، أو عارض، وكل منهما مشدد، وغير مشدد.

فاللازم المشدد في حرفين: ﴿هَـٰتَيْنِ﴾ بالقصص [الآية: ٢٧]، ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾ بفصلت [الآية: ٢٩]، في قراءة ابن كثير بالتشديد.

واللازم المخفف حرف واحد، وهو (عين) أول مريم، والشورى.

والعارض المشدد نحو: ﴿ٱلَّيْلَ لِبَاسًا﴾، ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾، ﴿بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ﴾ في قراءة الإدغام.

والعارض المشدد نحو: «البيت» و«الموف» و«الطول» حالة الوقف بالسكون، أوالإشمام فيما يسوغ فيه.

فالأول يجوز فيه لابن كثير ثلاثة الوقف، والقصر مذهب الجمهور، كذا في النشر.

وأما الثاني وهو (عين) ففيه الثلاثة أيضا كما نص عليه في الطيبة وغيرها، واختار الشاطبي الإشباع لأجل الساكنين.

وذهب صاحب العنوان، وابن غلبون، إلى التوسط، وهو الثاني في الشاطبية، لفتح ما قبل الحرف.

وهذان الوجهان مختاران لجميع القراء عند المصريين، والمغاربة، ومن تبعهم.

والقصر مذهب ابن سوار، وسبط الخياط، والهمداني، واختيار متأخري العراقيين قاطبة.

لكن قال في النشر: قلت: القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق، مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مد اللين قبل الهمز.

وأما الثالث وهو العارض المشدد، ففيه الأوجه الثلاثة، والجمهور على القصر.

وأما الرابع وهو العارض المخفف فيه للكل الأوجه الثلاثة، أيضًا، حمًلا على حروف المد، إلا أنه يمتنع القصر لورش من طريق الأزرق، في متطرف الهمز نحو: ﴿شَىْء﴾.

فالإشباع مذهب من يأخذ بالتحقيق، والتوسط اختيار الداني، وبه كان يقرئ الشاطبي، وهو مذهب أكثر المحققين.

والقصر مذهب الحذاق، وحكى الإجماع عليه، والثلاثة في الشاطبية كالطيبة.

والتحقيق في ذلك كما في النشر أن الأوجه الثلاثة لا تجوز هنا إلا لمن أشبع حروف المد في هذا الباب.

أما القاصرون: فالقصر لهم هنا متعين.

ومن وسط لا يجوز له هنا إلا التوسط، والقصر، اعتد بالعارض أولًا، ولا يجوز له الإشباع، فلذا كان الأخذ به في هذا النوع قليلًا، كما نص عليه في الطيبة، ولفظه وفي اللين يقل طول.

وقد تحصل للأزرق في نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ و ﴿سُوٓءٍ﴾ وجهان: المد، والتوسط وصلا، ووقفا بالإسكان المجرد، ومع الإشمام والروم بشرطها.

فقول الشاطبي رحمه الله تعالى:

بطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ ....[1]

مراده بالقصر التوسط، لقوله بعد: «وعنهم سقوط المد فيه»، وصدق القصر عليه بالنسبة للإشباع.

وللباقين فيهما ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر وقفا على الهمز المتطرفة بالإسكان المجرد، عن الإشمام ومعه، القصر فقط وصلا، ووقفا على غير المتطرفة، وعليها بالروم.

تتمة:

متى اجتمع سببان: قوي، وضعيف عمل بالقوي، وألغي الضعيف إجماعا كما مر في نحو: ﴿ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ﴾، و﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ فلا يجوز توسط، ولا قصر، للأزرق.

وإذا وقفت على نحو: ﴿نَّشَآءُ﴾ و﴿تَفِيٓءَ﴾ و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ بالسكون لا يجوز فيه القصر عن أحد ممن همز، وإن كان ساكنا للوقف، وكذا لا يجوز التوسط لمن مذهبه الإشباع وصلًا، بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفًا لمن مذهبه التوسط وصلًا، إعمالًا للسبب الأصلي دون

(١) صدر بيت من الشاطبية برقم: (١٨٠).

السبب العارض.

فلو وقفت لأبي عمرو مثلا على ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ بالسكون، فإن لم تعتد بالعارض كان مثله حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على الكتاب بالقصر.

وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع، كان قرئ له وصلًا بألف ونصف زيد له التوسط بألفين، والإشباع بثلاثة.

ولو وقف عليه مثلا للأزرق لم يجز له غير الإشباع؛ لأن سبب المد لم يتغير، بل ازداد قوة بسكون الوقف.

وإذا وقف له أعني الأزرق على: ﴿يَسْتَهْزِءُون﴾ و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿مَـَٔابٍ﴾ فمن روى عنه المد وصلا وقف كذلك، اعتد بالعارض أولًا، ومن روى التوسط وصلًا، وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالمد إن اعتد به، ومن روى القصر كطاهر بن غلبون، وقف كذلك، إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط أو الإشباع، إن اعتد به.

وإذا تغير سبب المد جاز المد والقصر، مراعاة للأصل، ونظرًا للفظ، سواء كان السبب همزًا أو سكونًا، وسواء كان التغير بين بين، أو بإبدال أو حذف، أو نقل.

والمد اختيار الداني، وابن شريح، والشاطبي، والجعبري، وغيرهم.

والتحقيق عند صاحب النشر التفصيل بين ما ذهب أثره كالتغير بالحذف فالقصر نحو ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ البقرة [الآية: ٣١] عند من أسقط أولى الهمزتين، وما بقي أثر يدل عليه فالمد، ترجيحًا للموجود على المعدوم كقراءة قالون بتسهيل الهمزة المذكورة بين بين، ونص عليه في طيبته بقوله:

وَالْمَـــدُّ أَوْلَى إِنْ تَغَـــيَّرَ السَّـــبَبْ وَبَقِـــيَ الأَثَـــرُ أَوْ فَاقْـــصُرْ أَحَـــبْ

ويأتي التنبيه على جميع ذلك مفصلًا في محاله من الفرش، إن شاء الله تعالى.

ومن فروع هذه القاعدة ما إذا قرئ لأبي عمرو، ومن معه ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ بإسقاط إحدى الهمزتين، وقدرت الأولى على مذهب الجمهور، فالقصر في المنفصل، وهو (ها) مع وجهي المد، والقصر في ﴿أُوْلَآءِ﴾ على الاعتداد بالعارض، وهو الإسقاط وعدمه، فإن مدها تعين المد في ﴿أُوْلَآءِ﴾ وجهًا واحدًا؛ لأن ﴿أُوْلَآءِ﴾ إما أن يقدر منفصلا فيمد مع ها، أو

متصلًا، فيمد مطلقا فلا وجه حينئذ لمدها المتفق على انفصاله، وقصر أولاء المختلف في اتصاله، فالجائز ثلاثة أوجه فقط.

فإن قرئت بالتسهيل لقالون، ومن معه مثلا فالأربعة المذكورة جائزة بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه في ﴿أُوْلَآءِ﴾ سواء مد الأول أو قصر، إلا أن مدها مع قصر «أولاء» يضعف؛ لأن سبب الاتصال، ولو تغير أقوى من الانفصال، لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل، وإن غير سببه دون العكس.

ومن فروع القاعدة المذكورة ما إذا قرئ للأزرق، نحو قوله تعالى ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾.

فمن قصر ﴿ءَامَنَّا﴾ قصر ﴿ٱلْأَخِرِ﴾ مطلَقًا ومن وسط ﴿ءَامَنَّا﴾ أشبعه سوى بينه وبـ□ ﴿ٱلْأَخِرِ﴾ إن لم يعتد بالعارض وهو النقل وقصر ﴿ٱلْأَخِرِ﴾ إن اعتد به.



باب الهمزتين
المجتمعتين في كلمة

وتأتي الأولى منهما للاستفهام، ولا تكون إلا مفتوحة، ولغير الاستفهام.

وتأتي الثانية متحركة، وساكنة.

فالمتحركة همزة قطع، وهمزة وصل، فهمزة القطع بعد همزة الاستفهام تقع مفتوحة ومكسورة، ومضمومة.

فالمفتوحة على ضربين:

ضرب اتفق القراء العشرة على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالمتفق عليه بعده ساكن صحيح، وحرف مد، ومتحرك.

أما الذي بعده ساكن صحيح، فوقع في عشر كلم في ثمانية عشر موضعًا وهي ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالبقرة [الآية: ٦]، ويس [الآية: ١٠].

و ﴿ءَأَنتُمْ﴾ بالبقرة [الآية: ١٤٠]، والفرقان [الآية: ١٧]، وأربعة بالواقعة، وموضع بالنازعات [الآية: ٢٧].

و ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ بآل عمران [الآية: ٢٠]، و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ بها [آل عمران: ٨١] بها و ﴿ءَأَنتَ﴾ بالمائدة [الآية: ١١٦]، والأنبياء [الآية: ٦٢].

و ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ بيوسف [الآية: ٣٩].

و ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ بالإسراء [الآية: ٦١].

و ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ بالنمل [الآية: ٤٠].

و ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ بيس [الآية: ٢٣].

و ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ بالمجادلة [الآية: ١٣].

فقرأ قالون، وأبو عمرو، وهشام من طريق ابن عبدان وغيره، عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية منهما، بين الهمزة والألف، مع إدخال ألف بينهما، وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وكذا رويس، بالتسهيل من غير إدخال

ألف، وهو للأزرق عن ورش، عند صاحب العنوان، والطرسوسي، والأهوازي، وغيرهم.

والأكثرون على إبدالها له ألفًا خالصة، مع المد المشبع للساكنين.

وإنكار الزمخشري لهذا الوجه ردّه أبو حيان وغيره.

ووافق ابن محيصن الأصبهاني، إلا في ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ معًا فقرأه بهمزة واحدة.

وقرأ هشام من مشهور طرق الداجوني، بالتحقيق، من غير ألف، وبه قرأ الباقون، وهم: ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، ووافقهم الحسن، والأعمش.

واستثنى الصوري من جميع طرقه عن ابن ذكوان ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾ بالإسراء [الآية: ٦١] فسهل الثانية منها.

وقرأ هشام من طريق الجمال بالتحقيق، وإدخال ألف.

فتحصل لهشام ثلاثة أوجه: التسهيل مع الإدخال، من طريق ابن عبدان، وغيره عن الحلواني.

والتحقيق مع الإدخال، من طريق الجمال، عن الحلواني.

والتحقيق من غير إدخال، من مشهور طرق الداجوني.

وبقي وجه رابع ممتنع من الطريقين، وهو التسهيل بلا ألف لكن صح هذا الوجه لهشام من طريق الداجوني في ﴿ءَاۤعۡجَمِيࣱّ﴾ بفصلت [الآية: ٤٤]، و ﴿ءأَن كَانَ﴾ بـ«ن» [الآية: ١٤]، و﴿ءأَذۡهَبۡتُم﴾ بالأحقاف [الآية: ٢٠] فقط، كما يأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

وتقدم لهشام قصر المنفصل ومده، عن الحلواني، وكذا عن الداجوني، عن ابن مهران، وصاحب الوجيز.

فتحصل لهشام ستة أوجه: إذا جمع هذا الهمز مع المنفصل، في نحو: ﴿ءَأَنتُمۡ أَنشَأۡتُمۡ شَجَرَتَهَآ أَمۡ نَحۡنُ﴾ الواقعة [الآية: ٧٢] جمعها النويري في بيت فقال:

وَسَهِّلْ أَأَنْتُمْ بِفَصْلٍ وَحَقِّقَنْ   مَعًا لِهِشَامٍ كُلَّهَا امْدُدْهُ وَاقْصُرَنْ

وقوله «معًا» متعلق بحقق فقط، أي حقق بالفصل وعدمه معًا، وقوله: «كلها» أي كل: هذه الثلاثة مع مد المنفصل، وقصره، وبقي حرف واحد يلتحق بهذا الباب ﴿أَئِن ذُكِّرۡتُم﴾

بيس [الآية: ١٩] قرأه أبو جعفر بفتح الهمزة الثانية، وتسهيلها مع الإدخال، وخرج بهمز القطع نحو: ﴿ءَآلذَّكرين﴾، ﴿ءَآلْئَنَ﴾ الأنعام [الآيتان: ١٤٣، ١٤٤]، وبيونس [الآيتان: ٥١، ٩١].

وأما الذي بعده حرف مد، ففي موضع واحد هو ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ بالزخرف [الآية: ٥٨] فقرأه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ورويس، بتسهيل الثانية، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

ولم يبدلها أحد عن الأزرق بل اتفق أصحابه على تسهيلها بين بين، لئلا يلتبس الإستفهام بالخبر باجتماع الألفين، وحذف إحداهما.

والباقون بتحقيقها وهم: عاصم، وحمزة، و الكسائي، وكذا خلف، وروح، وافقهم الأعمش.

واتفقوا على عدم الفصل بينهما بألف، كراهة توالي أربع متشابهات.

وبيان ذلك أن «آلهة» جمع «إله» كعماد وأعمدة، والأصل (أألهة) بهمزتين، الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة، وقعت ساكنة بعد مفتوحة قلبت ألفًا كـ(آدم) ثم دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان في اللفظ، الأولى للاستفهام، والثانية همزة «أفعله» فعاصم، ومن معه أبقوهما على حالها، وغيرهم خفف الثانية بالتسهيل بين بين، فلو فصلوا بينهما بألف لصارت رابعة، وهم يكرهون توالي أربع متشابهات كما تقدم.

ولم يقرأ أحد هذا الحرف بهمزة واحدة على لفظ الخبر، فيما وصل إلينا.

وأما ما جاء عن ورش من رواية الأذفوي من إبدالها، فضعيف قياسًا ورواية مصادم لأصوله، كما في النشر، فلا يعول عليه.

وأما الذي بعده متحرك فحرفان ﴿ءَأَلِدُ﴾ بهود [الآية: ٧٢]، و ﴿ءَأَمِنتُم﴾ بالملك [الآية: ١٦].

والقراء فيهما على أصولهم المتقدمة في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ لكن لا يجوز المد للأزرق حالة الإبدال على الألف المبدلة لعدم السبب، وهو السكون، فالمد فيها بقدر ألف فقط، وهو الأصلي.

ولا يجوز أيضًا- أن يجعل من باب (آمن) لعروض حرف المد بالإبدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط.

وخالف قنبل أصله في حرف «النلك» فأبدل الهمزة الأولى واوًا، من غير خلف، وسهل الثانية من طريق ابن مجاهد، من غير ألف، وحققها من طريق ابن شنبوذ، وهذا في الوصل فإن ابتدأ حقق الأولى، وسهل الثانية على أصله.

وأما الضرب المختلف فيه بين الاستفهام والخبر، ولا يكون بعده إلا ساكن، ويكون صحيحًا وحرف مد:

فالساكن الصحيح وقع في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ معًا [البقرة الآية: ٦، ويس الآية: ١٠]، و﴿ءَأَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بآل عمران [الآية: ٧٣]، و﴿ءَاعْجَمِىٌّ﴾ المرفوع بفصلت [الآية: ٤٤]، و﴿ءَأَذْهَبْتُم طَيِّبَاتِكُمْ﴾ بالأحقاف [الآية: ٢٠]، و﴿ءَأَن كَانَ﴾ بـ«نون» [الآية: ١٤].

فأما ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ معا فعن ابن محيصن بهمزة واحدة، والجمهور بهمزتين.

وأما ﴿ءَأَن يُؤْتَىٰٓ﴾ فقرأه ابن كثير بهمزتين على الاستفهام الإنكاري أي مع تسهيل الثانية بلا فصل بينهما، وافقة ابن محيصين، والأعمش.

والباقون بهمزة واحدة، على الخبر.

وأما ﴿ءَاعْجَمِىٌّ﴾ المرفوع: فقرأه قنبل، من رواية ابن مجاهد، من طريق صالح بن محمد، وغيره، وهشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وكذا رويس، من طريق أبي الطيب بهمزة واحدة، وهو طريق صاحب التجريد عن الجمال، عن الحلواني.

ورواه صاحب المبهج عن الداجوني عن أصحابه، عن هشام، وافقهم الحسن.

وقرأ قالون، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر، بهمزتين على الاستفهام، وتسهيل الثانية مع إدخال الألف لكن اختلف عن ابن ذكوان في الإدخال.

فنص له جمهور المغاربة، وبعض العراقيين، على الفصل، ورواه الداني، ونص له على ترك الفصل غير واحد.

قال ابن الجزري: وقرأت له بكل من الوجهين، وأشار إليهما في طيبته بقوله: «أعجمي خلف مليا».

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، والأزرق في أحد وجهيه، والبزي، وحفص، بتسهيل الثانية مع عدم الإدخال، وبه قرأ قنبل في وجهه الثاني، وكذا رويس في ثانيه أيضًا وافقهم ابن محيصن، والثاني للأزرق إبدالها ألفا خالصة، مع المد للساكنين.

وقرأ هشام من طريق الداجوني إلا من طريق المبهج بالتسهيل والقصر.

وقرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح بالتحقيق مع القصر.

وقرأ هشام من طريق الجمال عن الحلواني، إلا من طريق التجريد بالتسهيل، والمد.

وخرج بقيد فصلت ﴿ءَاعْجَمِيٌّ﴾ بالنحل [الآية: ١٠٣] وبالمرفوع منصوب فصلت [الآية: ٤٤].

وتحصل لهشام ثلاثة أوجه: القراءة بهمزة واحدة على الخبر، وبهمزتين محققة فمسهلة مع القصر والمد.

وأما: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾:

فقرأه بهمزة واحدة على الخبر نافع، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف وافقهم ابن محيصن بخلف عنه، واليزيدي، والأعمش.

وقرأ ابن كثير، والداجوني عن هشام، من طريق النهرواني وكذا رويس، بهمزتين على الاستفهام وتسهيل الثانية مع القصر، وافقهم ابن محيصن في ثانية.

وقرأ هشام من طريق المفسر، والجمال، بالتحقيق والمد.

وقرأ ابن ذكوان وكذا روح، بالاستفهام والتحقيق، مع القصر، وافقهما ابن محيصن في ثالثه.

وقرأ هشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، بالمد والتسهيل.

فصار لهشام ثلاثة أوجه: تسهيل الثانية مع القصر، والمد، وتحقيقهما مع المد.

وعن الحسن إبدال الثانية ألفًا مع المد للساكنين.

وأما: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾:

فقرأه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، والكسائي، وكذا خلف، بهمزة واحدة مفتوحة على الخبر، على إنها (أن) المصدرية في موضع المفعول، مجرورة بلام مقدرة، متعلقة

بفعل النهي أي: «ولا تطع من هذه صفاته؛ لأن كان متمولًا» وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والمطوعي.

وقرأ هشام من طريق الحلواني، وابن ذكوان، من طرق أكثر المغاربة، وكذا أبو العلاء عن الصوري عنه، وكذا أبو جعفر، بهمزتين محققة فمسهلة، مع المد.

وقرأ هشام من طريق المفسر بالتحقيق والمد، منفردًا به، ولذا أسقطه من الطيبة.

وقرأ هشام من طرق الداجوني إلا المفسر، وابن ذكوان، من باقي طرقه، وكذا رويس، وجهًا واحدًا بتسهيل الثانية مع القصر.

والباقون وهم أبو بكر، وحمزة، وكذا روح، بتحقيقهما مع القصر، وافقهم الشنبوذي عن الأعمش.

وعن الحسن إبدال الثانية ألفًا مع المد للساكنين.

وأما إن كان الساكن حرف مد من المختلف فيه فوقع في كلمة واحدة، في ثلاثة مواضع وهي ﴿ءأمنتم﴾ بالأعراف [الآية: ١٢٣]، وطه [الآية: ٧١]، والشعراء [الآية: ٤٩]:

فقرأ قالون وورش من طريق الأزرق، والبزي، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وهشام من طريق الحلواني، والداجوني من طريق زيد، وكذا أبو جعفر، بهمزة محققة، وأخرى مسهلة ثم ألف بعدها، وافقهم اليزيدي.

ولم يدخل أحد بين الهمزتين في هذه الكلمة الفا لما تقدم في ﴿ءآلهتنا﴾ وكذلك لم يبدل الثانية ألفا أحد عن الأزرق كما في ﴿ءآلهتنا﴾ أيضًا.

وقول الجعبري: وورش على بدله بهمزة محققة، وألف بدل الثانية، وأخرى عن الثالثة ثم تحذف إحداهما للساكنين إلى آخر ما قاله، تعقبه في النشر، ونقله عنه في الأصل مقرًا له على عادته.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وحفص، وكذا رويس، بهمزة واحدة محققة، بعدها ألف في الثلاثة، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ قنبل حرف الأعراف بإبدال الهمزة الأولى واوًا خالصة مفتوحة، حالة الوصل، كما فعل في ﴿ٱلنُّشُورُ ۝١٥ ءَأَمِنتُم﴾ بالملك [الآية: ١٦] وحققها في الابتداء.

واختلف عنه في الهمزة الثانية، فسهلها عنه ابن مجاهد، وحققها ابن شنبوذ.

وقرأ حرف طه [الآية: ٧١] بهمزة واحد على الخبر، من طريق ابن مجاهد، وبهمزتين محققة فمسهلة، من طريق ابن شنبوذ.

وقرأ موضع الشعراء [الآية: ٤٩] بهمزة محققة، وأخرى مسهلة، وألف بعدها.

والباقون وهم: هشام، فيما رواه عنه الداجوني من طريق الشذائي، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بهمزتين محققتين، وألف بعدهما، وافقهم الحسن، والأعمش.

واتفقوا على إبدال الهمزة الثالثة ألفًا في الثلاثة.

الضرب الثاني من أقسام همزة القطع: الهمزة المكسورة:

ويأتي أيضا متفقا عليه بالاستفهام ومختلفا فيه:

فالمتفق عليه سبعة كلم في ثلاثة عشر موضعًا: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ بالأنعام [الآية: ١٩]، والنمل [الآية: ٥٥]، وفصلت [الآية: ٩] ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ بالشعراء [الآية: ٤١] ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ بالنمل [الآية: ٦٠، ٦٤] خمسة، ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾، ﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ﴾، ﴿أَئِفْكًا﴾ الصافات [الآيات: ٣٦، ٥٢، ٨٦] ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ بقاف [الآية: ٣].

فقرأها قالون، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر بالتسهيل بين الهمزة والياء، والفصل بينهما بألف وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورش، وابن كثير، وكذا رويس، بالتسهيل كذلك، لكن من غير فصل بألف، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بالتحقيق بلا فصل، وبه قرأ الداجوني عن هشام في الباب كله، عند جمهور العراقيين وغيرهم، وهو الصحيح من طريق زيد عنه، وفي المبهج من طريق الجمال، عن الحلواني. وافقهم الحسن، والأعمش الا حرف «ق» ﴿أَءِذَا﴾ [الآية: ٣] عن الأعمش فبهمزة واحدة.

وقرأ هشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، ومن طريق الجمال، عن الحلواني، في التجريد عنه بالتحقيق والمد في الجميع وهو المشهور عن الحلواني، عند جمهور العراقيين، وطريق الشذائي عن الداجوني، واحد وجهي الشاطبية.

واختلف عن هشام في ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ﴾ بفصلت [الآية: ٩]:

فجمهور المغاربة على التسهيل، وجهًا واحدًا مع الفصل بالألف، وجمهور العراقيين عنه على التحقيق مع الإدخال وعدمه، كما تقدم والوجهان في الشاطبية كجامع البيان.

وخص جماعة الفصل بالألف عن هشام من طريق الحلواني، في سبعة مواضع بلا خلاف وهي: ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ بالشعراء [الآية: ٤١]، ﴿أَءِنَّكَ﴾، ﴿أئفكا﴾ بالصافات [الآيتان: ٥٢، ٨٦]، ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ بفصلت [الآية: ٩].

وهذه الأربعة مما تقدم و﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ و﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ بالأعراف، و﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ بمريم [الآية: ٦٦] وتركوا الفصل في غيرها، وهو مذهب أبي الحسن، وابن غلبون، وابن شريح، ومكي، وابن بليمة، وغيرهم.

وكذا اختلف عن رويس في ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ﴾ بالأنعام [الآية: ١٩].

فحققه من طريق أبي الطيب، خلافًا لأصله، وأجرى له الوجه□ التسهيل، وا□قيق صاحب الغاية، وهو بالقصر على أصله.

تنبيه:

﴿أَئِن ذُكِّرۡتُم﴾ بـ«يس» [الآية: ١٩] أجمعوا على قراءته بالاستفهام، وتقدم فتح همزته الثانية، لأبي جعفر، فهو عنده كـ﴿أَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾.

والباقون يكسرونها. فهو عندهم من هذا القسم.

وا□ختلف فيه من ا□كسورة بـ□ الاستفهام، والخبر نوعان: مفرد ومكرر.

فالمفرد في خمسة مواضع: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾، ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا﴾ كلاهما بالأعراف [الآيتان: ٨١، ١١٣]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠] بسورته، ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ بمريم [الآية: ٦٦]، و﴿أَءِنَّا لَمُغۡرَمُونَ﴾ بالواقعة [الآية: ٦٦].

فأما الأول: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ فقرأه نافع، وحفص، وكذا أبو جعفر، بهمزة واحدة على الخبر.

والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم على أصولهم المتقدمة، □قيقًا وتسهيلًا وفصلًا.

وأما الثاني: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا﴾ فقرأه نافع، وابن كثير، وحفص، وكذا أبو جعفر، بهمزة

واحدة وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالاستفهام، وهم على أصولهم كذلك، وهما من السبعة التي خصها بعضهم بالمد عن الحلواني، عن هشام.

وأما الثالث: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ فقرأه ابن كثير، وكذا أبو جعفر، بهمزة واحدة على الخبر، وافقهما ابن محيصن.

والباقون بالاستفهام، وهم على أصولهم.

وأما الرابع: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ بمريم [الآية: ٦٦]: فقرأه ابن ذكوان، من طريق الصوري، بهمزة واحدة على الخبر، أو حذف منه أداة الاستفهام للعلم بها، وهو الذي عليه جمهور العراقيين من الطريقين وابن الأخرم عن الأخفش، وافقه الشنبوذي عن الأعمش.

والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم على أصولهم، وبه قرأ النقاش وغيره، عن ابن ذكوان، والوجهان له في الشاطبية، وغيرها.

وأما الخامس: ﴿أَءِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾:

فقرأه أبو بكر، بالاستفهام، والتحقيق مع القصر، والباقون بالخبر.

النوع الثاني:

الذي تكرر فيه الاستفهام، ووقع في أحد عشر موضعًا في تسع سور:

في الرعد: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا﴾ [الآية: ٥].

وفي الإسراء موضعان: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا﴾ [الآيتان: ٤٩، ٩٨].

وفي المؤمنون: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الآية: ٨٢].

وفي النمل: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَآؤُنَآ أَءِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [الآية: ٦٧].

وفي العنكبوت: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَاحِشَةَ﴾، ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [الآيتان: ٢٨، ٢٩].

وفي السجدة: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا﴾ [الآية: ١٠].

وفي الصافات موضعان: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الآيتان: ١٦، ٥٣].

وفي الواقعة: ﴿أَيِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الآية: ٤٧].

وفي النازعات: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ۝ أَءِذَا كُنَّا عِظَـٰمًا﴾ [الآية: ١٠].

فأما موضع الرعد، وموضعا «سبحان» وموضع المؤمنون، والسجدة، وثاني الصافات، فقرأها نافع، والكسائي، وكذا يعقوب، بالاستفهام في الأول، وبالإخبار في الثاني.

وقرأها ابن عامر، وكذا أبو جعفر، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما موضع النمل:

فقرأه نافع وكذا أبو جعفر، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني.

وقرأه ابن عامر، والكسائي، بالاستفهام في الأول، وبالإخبار في الثاني وبزيادة نون في ﴿أَءِنَّنَا لَمُخْرَجُونَ﴾.

والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما موضع العنكبوت:

فقرأه نافع، وابن كثير، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالاستفهام فيهما، فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الثاني منها.

وأما الموضع الأول من الصافات:

فقرأه نافع، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني.

وقرأه ابن عامر بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما موضع الواقعة:

فقرأه نافع، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأول، والأخبار في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما، فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الأول، كما تقدم في ثاني العنكبوت.

وأما موضع النازعات:

فقرأه نافع، وابن عامر، والكسائي، وكذا يعقوب، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني.

وقرأ أبو جعفر وحده بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما، وكل من استفهم فهو على قاعدته المقررة، في ﴿أَئِنَّكُمْ﴾، تحقيقًا، وتسهيلًا، وفصلًا، إلا أن الجمهور عن هشام على الفصل كما قطع به في الشاطبية كأصلها، وفاقًا لسائر المغاربة، وأكثر المشارقة.

وأجرى الخلاف فيه كغيره من المتفق عليه، من هذا الضرب سبط الخياط، والهذلي، والصفراوي، وغيرهم وهو القياس كما في النشر.

الضرب الثالث:

الهمزة المضمومة:

ولا تكون إلا بعد همزة الاستفهام، وجاءت في ثلاثة مواضع متفق عليها وواحد مختلف فيه:

فالثلاث المتفق عليها ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ بآل عمران [الآية: ١٥]، ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ بـ«ص» [الآية: ٨]، ﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ بالقمر [الآية: ٢٥].

فقرأ قالون، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية، وإدخال ألف بينهما، وافقهم اليزيدي.

لكن اختلف في الفصل بالألف عن قالون، وأبي عمرو، فالفصل لقالون طريق أبي نشيط، والحلواني في جامع البيان، من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نشيط، من قراءته على أبي الفتح، وعليه الجمهور من الطريقين.

وروى عنه القصر من الطريقين ابن الفحام، وهو في الجامع للحلواني.

وأما أبو عمرو فروى عنه الأدخال في الجامع، وكذا غيره، وروي عنه القصر جمهور العراقي وا غاربة ولم يذكر في التيسير غيره.

والوجهان في الشاطبية وغيرها.

وقرأ ورش، وابن كثير، وكذا رويس، بالتسهيل من غير فصل، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالتحقيق بلا فصل.

واختلف عن هشام في التسهيل، والتحقيق، والفصل، وعدمه، ووقع الخلاف عنه بالنسبة للسور الثلاث على ثلاثة أوجه:

الأول: التحقيق مع القصر في الثلاثة، كابن ذكوان، وعليه الجمهور من طرق الداجوني.

الثاني: التحقيق مع المد فيها، وهو في التجريد، من طريق الجمال عن الحلواني، وأحد وجهي التيسير، وبه قرأ مؤلفه، على فارس، يعني من طريق ابن عبدان عن الحلواني.

الثالث: التحقيق والقصر في آل عمران، والتسهيل والمد في «ص» و«القمر» وهو الثاني في التيسير، وعليه جمهور المغاربة، والثلاثة في الشاطبية كالطيبة.

والموضع المختلف فيه من المضمومة ﴿أَؤُشْهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ بالزخرف [الآية: ١٩] فقط:

فقرأه نافع، وكذا أبو جعفر، بهمزتين مفتوحة، فمضمومة، مسهلة بـ ، وفصل بالألف أبو جعفر.

واختلف عن قالون في المد، والوجهان عن أبي نشيط في الشاطبية كأصلها.

وعلى المد من الطريقين ابن مهران، وبه قطع أبو العز، وابن سوار للحلواني، من غير طريق الحمامي، وقطع له «أي لقالون» بالقصر أكثر المؤلفين كقراءة ورش من طريقيه.

وأما همزة الوصل، الواقعة بعد همزة الاستفهام، فتأتي على قسمين، مفتوحة، ومكسورة، فالمفتوحة ضربان ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالمتفق عليه ثلاث كلمات، في ستة مواضع: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ موضعي الأنعام [الآيتان: ١٤٣، ١٤٤] ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ معًا بيونس [الآيتان: ٥١، ٩١] ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ بها [يونس: ٥٩]،

﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ بالنمل [الآية: ٥٩].

فاتفقوا على إثباتها وتسهيلها، لكنهم اختلفوا في كيفية التسهيل:

فذهب كثير إلى إبدالها ألفا خالصة مع المد للساكنين، وجعلوه لازمًا.

ومنهم من رآه جائزًا، وهو في التبصرة، والهادي، والكافي، وغيرها، وعليه جملة المغاربة، وا￼شارقة.

وأرجح الوجهين في الحرز. وهو المشهور في الأداء القوي عند أهل التصريف، كما قاله الجعبري.

ووجه البدل بأن حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر، وتحقيقها يؤدي إلى إثبات همزة الوصل وصلًا، وهو ￼ن، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة، فتع￼ البدل وكان ألفا، لأنها مفتوحة انتهى.

وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين، قياسًا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح، إذا وليها همزة الاستفهام، وهو مذهب صاحب العنوان وغيره، الوجهان في الحرز وأصله ولم يفصلوا بينهما بألف لضعفها عن همزة القطع.

والضرب المختلف فيه وقع في حرف واحد، وهو ﴿بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ بيونس [الآية: ٨١].

فقرأه أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بالاستفهام، فيجوز لكل منهما وجهان: البدل، والتسهيل بلا فصل، كما ذكر، وافقهما اليزيدي، والشنبوذي عن الأعمش.

والباقون بهمزة وصل على الخبر فتسقط وصلًا، و￼ذف ياء الصلة قبلها للساكن￼.

وأما همزة الوصل المكسورة بعد همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ﴾ ﴿أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ﴾ ﴿أَصۡطَفَىٰ﴾ ﴿أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾.

فاتفقوا على حذفها لعدم اللبس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها، على خلاف بين القراء في بعضها يأتي في محله إن شاء الله تعالى .

وهنا انتهى الكلام على الهمزتين اللتين أولهما للاستفهام.

فإن كانت الأولى لغير استفهام، فإن الثانية تكون متحركة، وساكنة:

فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر، وهي في كلمة في خمسة مواضع، وهي ﴿أَئِمَّةَ﴾ بالتوبة

[الآية: ١٢]، والأنبياء [الآية: ٧٣] وموضعي القصص [الآيتان: ٥، ٤١]، وموضع السجدة [الآية: ٢٤].

فقرأها قالون، وورش، من طريق الأزرق، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا رويس، بالتسهيل والقصر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، بالتسهيل كذلك، والمد في ثاني القصص، وفي السجدة، كما نص عليه الأصبهاني في كتابه، وهو المأخوذ به من جميع طرقه، وفي الثلاثة الباقية بالقصر، كالأزرق.

وقرأ أبو جعفر بالتسهيل مع الفصل، في الخمسة بلا خلف.

واختلف عنهم في كيفية التسهيل: فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنه بين بين، وهو في الحرز كأصله.

وذهب آخرون إلى أنه الإبدال ياء خالصة.

وفي الشاطبية كالجامع، وغيره أنه مذهب النحاة، وليس المراد أن كل القراء سهلوا، وكل النحاة أبدلوا بل الأكثر من كل على ما ذكر، ولا يجوز الفصل بينهما عن أحد حالة الإبدال، كما نص عليه في النشر كغيره.

وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بالتحقيق مع القصر في الخمسة وافقهم الحسن، والأعمش، لكن اختلف عن هشام في المد والقصر، فالمد له من طريق ابن عبدان، وغيره، عن الحلواني، عند أبي العز، وقطع به لهشام من طرقه أبو العلاء، وروى له القصر المهدوي وغيره، وفاقا لجمهور المغاربة.

وأصل الكلمة: (أأئمة) على وزن (أفعلة) جمع (إمام)، نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها، ليسكن أول المثلين فيدغم، وكان القياس إبدال الهمزة أَلِفًا، لسكونها بعد فتح لكن لو قالوا أمة، لالتبس بجمع، «أم» بمعنى: قاصد، فأبدلوها باعتبار أصلها، وكان ياء لانكسارها، فطعن الزمخشري في قراءة الإبدال مع صحتها مبالغة منه، كما في النشر.

قال فيه: والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة أعني التحقيق، وبين بين، والياء المحضة، عن العرب، وصحته في الرواية.

وأما الهمزة الساكنة بعد المتحركة لغير استفهام، فأجمعوا على إبدالها بحركة الهمزة قبلها، فتبدل ألفا في نحو: ﴿آدم﴾ و(آسي) و﴿آتي﴾ وواوًا في نحو: ﴿أُوتِيَ﴾ و﴿أُوذِينَا﴾ و﴿أوتمن﴾ وياء في نحو: ﴿أَيۡمَنۡ﴾ و﴿إيلاف﴾ و﴿إيت بقرآن﴾ بلا خلاف عنهم، والله أعلم.



باب

الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين

ويعنون بهما همزتي القطع المتلاصقتين وصلًا، ليخرج، نحو: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾، لكون الثانية همزة وصل، ونحو: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن﴾ لعدم التلاصق، وبقيد الوصل، ما إذا وقف على الأولى.

وهما قسمان متفقتان، ومختلفتان:

فالمتفقتان إما بالكسر، أو الفتح، أو الضم:

فالمتفقتان بالكسر قسمان: متفق عليه، ووقع في خمسة عشر موضعًا، تأتي في محالها إن شاء الله تعالى من الفرش نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾.

ومختلف فيه في ثلاثة مواضع: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾، ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ في قراءة نافع ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن﴾ في قراءة حمزة.

والمتفقتان بالفتح في تسعة وعشرين موضعا، نحو: ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾.

والمتفقتان بالضم في موضع فقط: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ بالأحقاف [الآية: ٣٢].

فقرأ قالون، والبزي، بحذف الأولى منهما وصلا في المفتوحين خاصة، وبتسهيلها من المكسورتين بين الهمزة والياء، ومن المضمومتين بين الهمزة والواو.

واختلف عنهما في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ بيوسف [الآية: ٥٣].

فالجمهور من المغاربة، وسائر العراقيين بإبدال الأولى منهما واوًا مكسورة، وإدغام الواو التي قبلها فيها.

وذهب آخرون إلى تسهيل الأولى منهما طردًا للباب، وهو من زيادة الحرز على أصله، والإدغام هو المختار لها.

واختلف أيضا في: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ عن قالون:

فالجمهور على الإدغام، وضعف في النشر جعل الهمزة فيهما بين بين، وافقهما ابن محيصن بخلفه.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكثير عنه من طريق الأزرق، وقنبل فيما رواه الجمهور عنه، من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس من غير طريق أبي الطيب، بتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية بين بين، في الأنواع الثلاثة.

وقرأ ورش من طريق الأزرق، فيما رواه عنه الجمهور، من المصريين، ومن أخذ عنهم من المغاربة، وقنبل أيضًا من طريق ابن شنبوذ، فيما رواه عنه عامة المصريين، والمغاربة، بإبدالها حرف مد خالصًا من جنس سابقها، ففي الفتح ألفًا، وفي الكسر ياء، وفي الضم واوًا، مبالغة في التخفيف، وهو سماعي.

واختلف عن الأزرق في قوله تعالى ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ و ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾.

فروى عنه بعضهم جعل الثانية ياء مختلسة الكسر، مراعاة للأصل، وهو في التيسير من قراءة مؤلفه على «ابن خاقان»[1] عنه وقال: أنه المشهور عنه، في الأداء لكن عبر عن ذلك في جامعة بياء مكسورة محضة الكسر.

وأكثر من روى عنه هذا الوجه على إطلاق الياء المكسورة، من غير تقييد بالخفيفة الكسر، أو بالاختلاس، كما يفهم من النشر، ولذا أطلقه في طيبته.

واقتصر في الشاطبية على الأول، تبعًا للداني، في بعض كتبه.

فتحصل للأزرق في ذلك ثلاثة أوجه.

وقرأ أبو عمرو، وقنبل، من طريق ابن شنبوذ من أكثر طرقه، وكذا رويس من طريق أبي الطيب، بحذف الأولى منهما، في الأنواع الثلاثة، مبالغة في التخفيف، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، في وجهه الثاني.

وما ذكر من أن المحذوف هو الأولى هو الذي عليه الجمهور، من أهل الأداء.

---

(١) الخاقاني (٢٤٨- ٣٢٥ هـ = ٨٦٢- ٩٣٧ م) موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مزاحم الخاقانى: أول من صنّف في التجويد، كان عالما بالعربية، شاعرًا، من أهل بغداد، غلب عليه حب معاوية بن أبي سفيان، فقال فيه أشعارًا كثيرة دوّنها الناس، وكان راويةً مأمونًا، له قصيدة في التجويد، وقصيدة في الفقهاء. انظر: الأعلام (٧/ ٣٢٤).

وذهب سيبويه[١]، وأبو الطيب[٢]، وابن غلبون، إلى أنها الثانية.

وتظهر فائدة الخلاف كما في النشر في المد، فمن قال بالأول كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بالثاني كان عنده من قبيل المتصل.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بتحقيق الهمزتين في الكل وافقهم الحسن، والأعمش.

تنبيه:

في النشر إذا أبدلت الثانية حرف مد للأزرق، وقنبل، فإن وقع بعده ساكن نحو: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن﴾، ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ زيد في حرف المد، لأجل الساكن.

وإن وقع بعده متحرك نحو: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٞ﴾، ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾، ﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ لم يزد على مقدار حرف المد.

فإن وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف، وذلك في الموضعين ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾، ﴿جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾، فهل تبدل الثانية فيهما كما في سائر الباب أم تسهل فقط من أجل الألف بعدها؟

فقيل: لا تبدل لئلا يجتمع ألفان، واجتماعهما، متعذر بل يتعين التسهيل.

وقيل: تبدل كسائر الباب، ثم فيها بعد البدل وجهان:

أحدهما: أن يحذف للساكن، والثاني أن لا

يحذف، ويزاد في المد فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما، كذا نقل

---

(١) سيبويه (١٤٨- ١٨٠ هـ = ٧٦٥- ٧٩٦ م) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى: «كتاب سيبويه» في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز، و «سيبويه» بالفارسية رائحة التفاح، وكان أنيقًا جميلا، توفي شابًا، وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف. انظر: الأعلام (٥/ ٨١).

(٢) ابن غلبون (... - ٣٩٩ هـ = ... - ١٠٠٩ م) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر، أبو الحسن ابن أبي الطيب: أستاذ في القراءات، ثقة، وهو شيخ الداني، له كتاب: «التذكرة في القراءات الثمان». انظر: الأعلام (٣/ ٢٢٢).

الوجهين الداني.

ثم قال في النشر: وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف   الزيادة في المد، على مذهب من روى عن الأزرق المد، لوقوعه بعد همز ثابت، فحكى فيه ا□د، والتوسط، والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى. انتهى.

وحينئذ فالمعول عليه وجهان فقط للأزرق، حالة البدل، أحدهما: المد على وجه عدم ا□ذف، والثاني القصر على وجه الحذف للألف، ولا وجه للتوسط.

وأما المختلفتان فعلى خمسة أضرب:

الأول: مفتوحة فمكسورة، وينقسم إلى متفق عليه، وهو سبعة عشر موضعًا أولها ﴿شُهَدَآءَ إِذۡ﴾ بالبقرة [الآية: ١٣٣].

ويأتي باقيها في الفرش إن شاء الله تعالى.

ومختلف فيه في موضعين: ﴿يَـٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾ بمريم [الأية: ٧]، والأنبياء [الآية: ٨٩]، على قراءة غير حمزة، ومن معه.

الثاني: مفتوحة، فمضمومة، في موضع واحد ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ با□ؤمنين [الآية: ٤٤].

الثالث: مضمومة، فمفتوحة، وينقسم إلى متفق عليه في أحد عشر موضعًا، نحو: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ بالبقرة [الآية: ١٣].

ومختلف فيه في اثنين ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ﴾ ﴿أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن﴾ بالأحزاب [الآيتان: ٦، ٥٠] على قراءة نافع.

الرابع: مكسورة، فمفتوحة، وهو أيضًا متفق عليه في خمسة عشر موضعا، نحو: ﴿مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾، أو ومختلف فيه في موضع واحد من ﴿ٱلشُّهَدَآءِ أَن﴾ [البقرة: ٢٨٢] على قراءة غير حمزة.

ا□امس: مضمومة، فمكسورة، وهو أيضا قسمان، متفق عليه في اثنين وعشرين موضعًا نحو: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾ بالبقرة [الآية: ١٤٢].

ومختلف فيه في ستة مواضع ﴿يَـٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾ بمريم [الآية: ٧] في قراءة من همز «زكرياء» ﴿ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ﴾ معًا بالأحزاب [الآيتان: ٤٥،٥٠].

﴿ٱلنَّبِيُّ إِذَا﴾ بالممتحنة [الآية: ١٢].

﴿ٱلنَّبِيُّ إِذَا﴾ بالطلاق [الآية: ١].

﴿أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ﴾ بالتحريم [الآية: ٣] على قراءة نافع في الخمسة.

وقد اتفقوا على تحقيق الأولى في الأضرب الخمسة، واختلفوا في الثانية.

فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ورويس بتسهيلها كالياء في الضرب الأول، وكالواو في الضرب الثاني، وبإبدالها واوًا خالصة مفتوحة في الضرب الثالث، وياء خالصة مفتوحة في الضرب الرابع، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

واختلف عنهم في كيفية تسهيل الضرب الخامس:

فقال جمهور المتقدمين: تبدل واوًا خالصة مكسورة، فدبروها بحركتها، وحركة ما قبلها.

قال الداني: وهو مذهب أكثر أهل الأداء.

وقال جمهور المتأخرين: تسهل بين الهمزة والياء، فدبروها بحركتها فقط، وهذا هو الوجه في القياس. والأول آثر في النقل، كما في النشر عن الداني.

وأما من سهلها كالواو فدبرها بحركة ما قبلها، على رأي الأخفش، فتعقبه في النشر بعدم صحته نقلًا، وعدم إمكانه لفظًا فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسرة الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز لا يصح، وإن ابن شريح أبعد وأغرب، حيث حكاه في كافيه، ولم يصب من وافقه.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف بتحقيقهما في الأقسام الخمسة، على الأصل، وافقهم الحسن، والأعمش، والله أعلم.

۞ ۞ ۞

باب

الهمز المفرد

وهو الذي لم يلاصق مثله، وهو ثلاثة أنواع:

١- ما يبدل.

٢- وما ينقل.

٣- وما يسكت على الساكن قبله.

فالأول: وهو المبوب له ينقسم إلى ساكن، ومتحرك، ويقع فاء، وعينا، ولاما

القسم الأول الساكن.

ويأتي بعد ضم نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿يُؤْتِى﴾، ﴿رُءْيَا﴾، ﴿مُؤْتَفِكَةَ﴾، ﴿لُؤْلُؤٌ﴾، ﴿تَسُؤْكُمْ﴾، ﴿يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾.

وبعد كسر نحو: ﴿جِئْتَ﴾ و﴿شِئْتَ﴾، ﴿وَرِءْيًا﴾، ﴿وَهَيِّئْ﴾ و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾.

وبعد فتح نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾، ﴿فَأْذَنُواْ﴾، ﴿وَأْمُرْ﴾، ﴿مَأْوَى﴾، ﴿ٱقْرَأْ﴾، ﴿إِن يَشَأْ﴾، ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾.

فقرأ ورش من طريق الأصبهاني جميع ذلك بإبدال الهمزة في الحالين حرف مد، من جنس سابقها في الأسماء، والأفعال، فبعد الضم واوًا، وبعد الكسر ياء، وبعد الفتح ألفا، فدبرها بحركة ما قبلها.

واستثنى من ذلك خمسة أسماء وهي:

﴿ٱلْبَأْس﴾ و﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ حيث وقع ﴿وَرِءْيًا﴾ بمريم [الآية: ٧٤]، و(الكأس) و﴿ٱلرَّأْسُ﴾ حيث وقعا.

وخمسة أفعال: (جئت) وما جاء منه، نحو: ﴿جِئْتَهُم﴾ و﴿جِئْتُمُونَا﴾ و﴿نبئ﴾ وما جاء منه نحو: ﴿أَنْبِئْهُم﴾، ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾، ﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾، ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾، وقرأت حيث جاء نحو: ﴿قَرَأْنَاهُ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿يهيء﴾ و﴿تؤوى﴾ و﴿تُؤْوِيهِ﴾.

وأما من طريق الأزرق فخص الإبدال بالهمز الواقعة فاء من الفعل فقط نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿يَأْلَمُونَ﴾، ﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾.

واستثنى من ذلك ما جاء من باب الإيواء نحو: ﴿ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ و﴿فَأۡوُۥٓاْ﴾ و﴿تؤوي﴾ و﴿تُـٔۡوِيهِ﴾.

ولم يبدل مما وقع عينا من الفعل إلا ﴿بِئۡسَ﴾ كيف أتى، و(البئر) و﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ وحقق ما عدا ذلك.

وقرأ أبو عمرو من روايتيه جميعا، ووافقه اليزيدي، بخلاف عنهما، بإبدال جميع ما تقدم، إلا ما سكن للجزم أو البناء، وما إبداله أثقل، أو يلتبس بمعنى آخر، أو لغة أخرى.

فأما الأول:

وهو الجزم فوقع في ستة ألفاظ:

الأولى: ﴿نُنسَأۡهَا﴾ بالبقرة [الآية: ١٠٦] خوف اللبس، فإنها بالهمز من التأخير، وبتركه من النسيان.

الثانية: (تسؤ) في ثلاثة مواضع: ﴿تَسُؤۡهُمۡ﴾ بآل عمران [الآية: ١٢٠]، والتوبة [الآية: ٥٠] و ﴿تَسُؤۡكُمۡ﴾ بالمائدة [الآية: ١٠١].

الثالثة: ﴿يَشَأۡ﴾ بالياء في عشرة مواضع: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾ بالنساء [الآية: ١٣٣] والأنعام [الآية: ١٣٣] وإبراهيم [الآية: ١٩] وفاطر [الآية: ١٦].

و﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ﴾ بالأنعام [الآية: ٣٩] ﴿إِن يَشَأۡ يَرۡحَمۡكُمۡ أَوۡ إِن يَشَأۡ﴾ بالإسراء [الآية: ٥٤] ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ﴾ و﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ﴾ بالشورى [الآية: ٢٤].

الرابعة: ﴿نَّشَأۡ﴾ بالنون في ثلاثة مواضع: ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ﴾ بالشعراء [الآية: ٤]، و﴿إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ﴾ بسبأ [الآية: ٩]، ﴿وَإِن نَّشَأۡ نُغۡرِقۡهُمۡ﴾ بـ«يس» [الآية: ٤٣].

الخامسة: ﴿وَيُهَيِّئۡ لَكُم﴾ بالكهف [الآية: ١٦].

السادسة: ﴿أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ﴾ بالنجم [الآية: ٣٦].

وأما الثاني: وهو ما سكن للبناء، فوقع في إحدى عشرة كلمة:

وهي ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ بالبقرة [الآية: ٣٣]، و﴿نَبِّئۡنَا﴾ بيوسف [الآية: ٣٦]، و﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ﴾ و﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن﴾ بالحجر [الآية: ٤٩، ٥١]، و﴿وَنَبِّئۡهُمۡ أَنَّ﴾ بالقمر [الآية: ٢٨]، و﴿أرجئه﴾ بالأعراف [الآية: ١١١]، والشعراء [الآية: ٣٦]، و﴿وَهَيِّئۡ لَنَا﴾ بالكهف [الآية: ١٠]، و﴿ٱقۡرَأۡ﴾

كِتَٰبَكَ﴾ بالإسراء [الآية: ١٤]، و﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ و﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ﴾ بالعلق [الآيتان: ١، ٣].

وأما الثالث: وهو النقل ففي كلمة في موضعين: ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيۡكَ﴾ بالأحزاب [الآية: ٥١]، و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ بالمعارج [الآية: ١٣]؛ لأن إبداله أثقل من تحقيقه لاجتماع الواوين حالة البدل.

وأما الرابع: وهو الالتباس:

ففي موضع واحد هو ﴿وَرِءۡيٗا﴾ بمريم [الآية: ٧٤]؛ لأن المهموز لما يرى من حسن النظر، والمشدد مصدر: روى الماء امتلأ.

وأما الخامس: وهو الخروج من لغة إلى أخرى ففي كلمة في موضعين ﴿مُّؤۡصَدَةُۢ﴾ بالبلد [الآية: ٢٠]، والهمزة [الآية: ٨]؛ لأن «آصدت»، كـ«آمنت» بمعنى: أطبقت، مهموز الفاء، و«أوصدت»، كـ«أوقيت» معتلها.

و«مؤصدة» عند أبي عمرو من المهموزفحقق، لينص على مذهبه، مع الأثر.

واستثنوا -أيضا- ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ موضعي البقرة، حالة قراءته بالسكون، محافظة على ذات حرف الإعراب.

وانفرد أبو الحسن بن غلبون، وتبعه في التيسير بإبدالها وحكاه عنه الشاطبي.

قال في النشر: وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان الهمزة عارض فلا يعتد به.

وقرأ أبو جعفر جميع هذا الضرب بالإبدال، ولم يستثن من ذلك كله، إلا كلمتين: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ بالبقرة [الآية: ٣٣]، و﴿وَنَبِّئۡهُمۡ﴾ بالحجر [الآية: ٢٨].

واختلف عنه في ﴿نَبِّئۡنَا﴾ بيوسف [الآية: ٣٦]، وأطلق الخلاف عنه من الروايتين، ابن مهران.

واتفق الرواة عنه على قلب الواو المبدلة من همز ﴿رُءۡيَا﴾ و﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ وما جاء منه ياء وإدغامها في الياء التي بعدها، وإذا أبدل: ﴿تُـْٔوِي﴾ و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ جمع بين الواوين مظهرًا.

تنبيه:

إذا لقيت الهمزة الساكنة ساكنًا، فحركت لأجله، كقوله تعالى ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾ بالأنعام، و﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ بالشورى، حققت عند من أبدلها في نظيره قبل متحرك وهو

الأصبهاني عن ورش، وأبو جعفر، فإن فصلت من ذلك الساكن بالوقف، أبدلت لسكونها نقله في النشر، عن نص الداني في جامعه، وإذا سكنت المتحركة للوقف نحو: ﴿نَشَأْ﴾ و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ و﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ﴾ فهي محققة اتفاقا، عند من يبدل الساكن كالأصبهاني، وأبي جعفر، أما حمزة فعلى أصله في الوقف.

وههنا حروف وافق بعض القراء فيها المبدلين وهي سبعة ألفاظ:

أحدها: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ ثلاثة بيوسف [الآيات: ١٤، ١٧، ٨٣] فقرأها ورش من طريقيه، والكسائي، وكذا خلف، بالإبدال.

ثانيها: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ بالكهف [الآية: ٩٤]، والأنبياء [الآية: ٩٦] فقرأها بالهمز عاصم، وافقه الأعمش.

والباقون بغير همز.

ثالثها: ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ و(لؤلؤ) قرأه بالإبدال أبو بكر، كأبي عمرو، وأبي جعفر، وافقهم اليزيدي.

رابعها: ﴿المؤتفكة﴾، ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَـٰتِ﴾ قرأه بالإبدال فيهما قالون من طريق أبي نشيط، عند ابن سوار، وصاحب الكفاية، وأبي العلاء، وغيرهم، وهو الصحيح عن الحلواني.

ورواه الجمهور عن قالون بالهمز، والوجهان صحيحان عنه، كما في النشر.

خامسها: ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ بالنجم [الآية: ٢٢] قرأه ابن كثير بالهمز على أنه مصدر، كذكرى وصف به وافقه ابن محيصن.

والباقون بالإبدال على أنه صفة على وزن «فُعلى» بضم الفاء، كسرت لتصح الياء، كما قاله أبو حيان أي؛ لأن الصفات إنما جاءت بالضم، أو الفتح، والكسر قليل.

ثم قال: ويجوز أن تكون مصدرًا أيضًا وصف به، والضيزي: الجائرة

سادسها: ﴿وَرِءْيًا﴾ بمريم [الآية: ٧٤] قرأه بتشديد الياء من غير همز قالون، وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر، والباقون بالهمز.

سابعها: ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ معا قرأهما بالهمز أبو عمرو، وحفص، وحمزة، وكذا يعقوب، وخلف، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

والباقون بالإبدال.

وعن الأعمش من طريق الشنبوذي إبدال ﴿سُؤْلَكَ﴾ بـ«طه» [الآية: ٣٦].

وعن الحسن إبدال ﴿أَنْبِئْهُم﴾ و﴿نَبِّئْهُمْ﴾ مع كسر الهاء.

وعن ابن محيصن إبدال نحو: ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾.

القسم الثاني الهمز المتحرك:

وهو ضربان قبله متحرك، وساكن: أما الأول فاختلف في تخفيف همزة على سبعة أحوال:

الأول: مفتوحة قبلها مضموم: فإن كانت فاء من الفعل نحو: ﴿يُؤَيِّدُ﴾، ﴿يُؤَاخِذُ﴾ ﴿يُؤَلِّفُ﴾، ﴿مُّؤَجَّلًا﴾، ﴿مُؤَذِّنٌ﴾، ﴿فَلْيُؤَدِّ﴾، ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَة﴾.

فقرأه ورش، وكذا أبو جعفر، بالإبدال واوًا، لكن اختلف عن ورش في: ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ بالأعراف [الآية: ٤٤]، ويوسف [الآية: ٧٠] فأبدله من طريق الأزرق على أصله، وحققه من طريق الأصبهاني.

وكذا اختلف عن ابن وردان في حرف واحد ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ﴾ بآل عمران [الآية: ١٣].

فروى ابن شبيب، وابن هارون، كلاهما عن الفضل ابن شاذان، وكذا الرهاوي عن أصحابه، عن الفضل تحقيق الهمز فيه، وكأنه روعي فيه وقوع الياء مشددة بعد الواو المبدلة، فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة، وروى سائر الرواة عنه الإبدال.

وإن كانت عينًا من الفعل فقرأه ورش من طريق الأصبهاني بالإبدال في حرف واحد وهو ﴿ٱلْفُؤَادُ﴾ و﴿فُؤَادُ﴾ بهود [الآية: ١٢٠]، والإسراء [الآية: ٣٦]، والفرقان [الآية: ٣٢]، والقصص [الآية: ١٠]، والنجم [الآية: ١١].

والباقون بالتحقيق في ذلك كله.

وإن كانت لامًا من الفعل فقرأ حفص بإبدالها واوًا في: ﴿هزؤا﴾ المنصوب وهو في عشرة مواضع:

أولها: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ بالبقرة [الآية: ٦٧] ويأتي باقيها إن شاء الله تعالى وفي ﴿كُفُوًا﴾ وهو في الإخلاص [الآية: ٤].

الثاني: مفتوحة بعد مكسور:

فقرأها أبو جعفر بالإبدال ياء في ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ البقرة [الآية: ٢٦٤]، والنساء [الآية: ٣٨]، والأنفال [الآية: ٤٧].

وفي ﴿خَاسِئًا﴾ بالملك [الآية: ٤].

وفي ﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ﴾ بالمزمل [الآية: ٦].

وفي ﴿شَانِئَكَ﴾ بالكوثر [الآية: ٣].

وفي ﴿ٱسۡتُهۡزِئَ﴾ بالأنعام [الآية: ١٠]، والرعد [الآية: ٣٢]، والأنبياء [الآية: ٤١].

وفي ﴿قُرِئَ﴾ بالأعراف [الآية: ٢٠٤]، والانشقاق [الآية: ٢١]، و﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ﴾ بالنحل [الآية: ٢٦]، والعنكبوت [الآية: ٥٨]، و﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ بالنساء [الآية: ٧٢]، و﴿مُلِئَتۡ﴾ بالجن [الآية: ٨]، و﴿خَاطِئَةٍ﴾، و﴿بِٱلۡخَاطِئَةِ﴾، و﴿مِائَةَ﴾، و﴿فئة﴾ وتثنيتها.

واختلف عنه في ﴿مَوۡطِئًا﴾ من روايتيه جميعًا كما يفهم من النشر، ووافقه الأصبهاني عن ورش في ﴿خاسئة﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾ و﴿مُلِئَتۡ﴾.

وزاد ﴿فَبِأَيِّ﴾ واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو: ﴿بِأَيِّ أَرۡضٍ﴾، ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ والباقون بالتحقيق في الجميع.

واختص الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء مفتوحة في ﴿لِئَلَّا﴾ بالبقرة [الآية: ١٥٠]، والنساء [الآية: ١٦٥]، والحديد [الآية: ٢٩]، وافقه الأعمش.

الثالث: مضمومة بعد مكسور، وبعدها واو:

فقرأه نافع بحذف الهمزة في ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بالمائدة [الآية: ٦٩]، وضم ما قبلها لأجل الواو، وقرأ أبو جعفر جميع الباب كذلك نحو: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾، ﴿مَالِـُٔونَ﴾ ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾، ﴿لِيُطۡفِـُٔواْ﴾، ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾، ﴿قُلِ ٱسۡتَهۡزِءُوٓاْ﴾؛ لأنه لما أبدل الهمزة ياء استثقل الضمة عليها فحذفها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين، ثم ضم ما قبلها لأجل الواو.

واختلف عن ابن وردان في ﴿ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾، والوجهان عنه صحيحان كما في النشر.

قال فيه وقد نص بعض أصحابنا على الألفاظ المتقدمة، ولم يذكر ﴿أَنۢبِـُٔونِي﴾ و﴿أَتُنَبِّـُٔونَ﴾ و﴿نَبِّـُٔونِي﴾ و﴿يَتَّكِـُٔونَ﴾ و﴿وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ وظاهر كلام أبي العز،

والهذلي، العموم، على أن الأهوازي وغيره نص عليها، ولا يظهر فرق سوى الرواية، والباقون بالهمز وكسر ما قبله.

الرابع: مضمومة بعد فتح وبعدها واو:

وهو: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾، ﴿لَّمۡ تَطَـُٔوهَاۚ﴾، ﴿أَن تَطَـُٔوهُمۡ﴾ فقط.

فقرأه أبو جعفر بحذف الهمز فيهن، قال في الدر أبدل همزة (يطأ) ألفًا على غير قياس، فلما أسند للواو التقى ساكنان، فحذف أولهما.

وانفرد الحنبلي بتسهيلها بـ بـ في ﴿رَءُوف﴾ حيث وقع.

الخامس: مكسورة بعد كسر وبعدها ياء:

فقرأه نافع، وكذا أبو جعفر، بحذف الهمزة في ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ بالبقرة [الآية: ٦٢]، والحج [الآية: ١٧]، وزاد أبو جعفر حذف الهمزة من ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾ و﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾ و﴿ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾ حيث وقع.

والباقون بالهمز، وتعبير الأصل هنا بالبدل لا يظهر.

السادس: مفتوحة بعد فتح:

فقرأه قالون، وورش، من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر، بالتسهيل بـ بـ، في ﴿أَرَءَيۡتَ﴾ حيث وقع بعد همزة الاستفهام نحو: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾، ﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾، ﴿أَرَءَيۡتَ﴾، ﴿أَفَرَءَيۡتَ﴾.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق: فأبدلها بعضهم عنه ألفًا خالصة مع إشباع المد للساكن، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، والأشهر عنه التسهيل كالأصبهاني، وعليه الجمهور وهو الأقيس.

وقرأ الكسائي بحذف الهمز في ذلك كله، والباقون بالتحقيق.

وإذا وقف للأزرق في وجه البدل عليه، وعلى نحو: ﴿أَرَءَيۡتَ﴾، وكذا ﴿ءَأَنتَ﴾ تعين التسهيل بـ بـ، لئلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر، ولا وجود له في كلام عربي، وليس ذلك كالوقف على المشدد في نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ لوجود الإدغام كما يأتي- إن شاء الله تعالى آخر الوقف على أواخر الكلم.

وقرأ الأصبهاني عن ورش: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِى﴾، و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾، و﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾، و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾، و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ بالتسهيل في الستة.

وقرأ أيضًا بتسهيل الهمزة الثانية في ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم﴾، وفي ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾، و﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾، و﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأْتِيَهُمْ﴾، و﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ﴾، و﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ ولا سادس لها.

وكذلك سهلها في ﴿أَفَأَنتَ﴾، و﴿أَفَأَنتُمْ﴾.

وكذلك سهل الثانية من ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الآية: ١٨] في الأعراف، وهود [الآية: ١١٩]، والسجدة [الآية: ٢١٣]، و«ص» [الآية: ٨٥].

وكذلك في «كأن» حيث أتت مشددة، ومخففة نحو: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾، و﴿كَأَنَّكَ﴾، و﴿كَأَنَّمَا﴾، و﴿كَأَنَّهُۥ﴾، ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾، و﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾.

كذلك الهمزة في ﴿وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ [الآية: ٧] في يونس، ﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ [الآية: ١١] في الحج.

وكذلك همزة ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الآية: ١٦٧] بالأعراف فقط بلا خلاف.

واختلف عن البزي في رواية ابن كثير في ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [الآية: ٢٢٠] بالبقرة، فالجمهور بالتسهيل عنه من طريق أبي ربيعة، وروي صاحب التجريد عنه التحقيق من قراءته على الفارسي، وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب عنه، والوجهان صحيحان عن البزي.

وقرأ أبو جعفر بحذف همزة ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ [الآية: ٣١] بيوسف فيصير بوزن: متقى.

أما السابع: وهو المكسور، وقبله فتح.

فلا خلاف فيه من طريق هذا الكتاب إلا انفرد به الحنبلي، عن هبة الله، عن ابن وردان، في ﴿وَتَطْمَئِنَّ﴾ و﴿يَئِسَ﴾ حيث وقع، ولم يروه غيره، ولذا لم يذكره في الطيبة.

الضرب الثاني المتحرك بعد ساكن:

والساكن إما ألف أو ياء أو زاي.

فأما الألف فاختلف في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ﴿وَكَأَيِّن﴾ في قراءة المد و﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ و﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾.

فقرأ أبو جعفر بتسهيل ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿كَأَيِّن﴾ حيث وقعا وافقه المطوعي، عن

الأعمش في ﴿إِسۡرَٰٓءِيل﴾.

وأما ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ [الآية: ١١٩] في موضعي آل عمران، وفي النساء [الآية: ١٠٩]، وفي القتال [محمد الآية: ٣٨].

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الهمزة بين بين مع الألف وافقهم اليزيدي، والحسن.

لكن اختلف عن «ورش»، فمذهب الجمهور عنه من الطريقين التسهيل مع حذف الألف بوزن «هعنتم».

وروى آخرون عنه من الطريقين إثبات الألف كقالون، إلا أنه من طريق الأزرق يمد مدًا مشبعًا على أصله.

وروى بعضهم عنه من طريق الأزرق إبدال الهمزة ألفًا، فيمد للساكنين فيصير لقالون، وأبي عمرو، إثبات الألف مع المد، والقصر، لكونه منفصلًا عند الجمهور.

ويتحصل لهما في ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ من جمع المدين المنفصلين ثلاثة أوجه: قصرهما، ومدهما، وقصر ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ ومد ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ ليكون الأول حرف مد قبل همز مغير.

وللأزرق ثلاثة: حذف الألف، بوزن «هعنتم» وإبدال الهمزة ألفًا، فيمد للساكنين، وإثبات الألف كقالون، لكن مع المد المشبع، وله القصر في هذا الوجه؛ لتغير الهمزة بالتسهيل كما تقدم، فيصير أربعة.

وللأصبهاني وجهان: حذف الألف كالأول للأزرق، وإثباتها مع المد والقصر، لتغير الهمزة أيضًا.

ولأبي جعفر وجه واحد، وهو إثبات الألف مع القصر فقط، والكل مع التسهيل كما مر.

وقرأ الباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بتحقيق الهمزة بعد الألف مثل: ﴿مَآ أَنتُمۡ﴾.

وهم على مراتبهم في المنفصل: من المد، والقصر، وافقهم الأعمش، وابن محيصن، بخلف عنه في حذف الألف.

واختلف عن قنبل فروى عنه ابن مجاهد حذف الألف فيصير مثل: ﴿سَأَلْتُمْ﴾ كالوجه الأول عن ورش، إلا إنه بالتحقيق وروي عنه ابن شنبوذ إثباتها، كالبزي.

واعلم أن ما ذكر في هذا الحرف هنا هو المقروء به من طرق هذا الكتاب، كالنشر الذي من جملة طرقها، طرق الشاطبية كأصلها، وبه يعلم أن البحث عن كون الهاء بدلًا من همزة أو للتنبيه، لا طائل تحته، كما نبه عليه في النشر، وتبعه النويري وغيره؛ لأن قراءة كل قارئ منقولة ثابتة سواء ثبت عنه كونها للتنبيه، أم لا، والعمدة على نقل القراء نفسها، لا على توجيهها، قال فيه: ويمنع احتمال الوجهين عن كل واحد من القراءة، فأنه مصادم للأصول، ومخالف للأداء.

ويأتي لذلك مزيد إيضاح في حرف القتال إن شاء الله تعالى.

تنبيه:

على قول الجمهور أن (ها) من ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ للتنبيه، لا يجوز فصلها منه، لاتصالها رسمًا، وما وقع في جامع البيان من قوله: إنهما كلمتان منفصلتان، تعقبه في النشر بأنه مشكل، يأتي تحقيقه في الموقف على المرسوم، إن شاء الله تعالى.

وأما ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ بالأحزاب [الآية: ٤]، والمجادلة [الآية: ٢]، وموضعي الطلاق [الآية: ٤].

فقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بحذفها، واختلف الذين حذفوا الياء في تحقيق الهمزة، وتسهيلها وإبدالها، فحققها منهم قالون، وقنبل، وكذا يعقوب.

وقرأ ورش من طريقيه، وكذا أبو جعفر، بتسهيلها بين بين.

واختلف عن أبي عمرو، والبزي، فقطع لهما بالتسهيل في المبهج، وغيره، وقرأ به الداني لهما علي أبي الفتح، وقطع لهما بإبدال ياء ساكنة في الهادي وغيره، وفاقًا لسائر المغاربة فيجمع ساكنان فيمد لهما، والوجهان صحيحان، كما في النشر، وهما في الشاطبية، كجامع البيان، وافقهما اليزيدي.

وكل من قرأ بالتسهيل إذا وقف قلبها ياء ساكنة، ووجهه: أنه إذا وقف سكّن الهمزة

فيمتنع تسهيلها بين بين، لزوال حركتها فتقلب ياء، كما نقله في النشر، عن نص الداني وغيره، فإن وقف بالروم فكالوصل.

وأما إن كان الساكن ياء قبل الهمزة المتحركة.

فاختلف فيه من ذلك في ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ بالتوبة [الآية: ٣٧]، وفي ﴿بَرِيٓءٞ﴾، و﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ حيث وقع، و﴿هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾ بالنساء [الآية: ٤]، و ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾ بآل عمران [الآية: ٤٩]، والمائدة [الآية: ١١٠]، و﴿يَاْيۡـَٔسِ﴾ [الآية: ٨٧] و(بابه) وهو بيوسف ﴿ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ﴾ [الآية: ٨٠]، ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ﴾[الآية: ٨٧]، ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ﴾ [الآية: ٨٧]، ﴿إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ﴾ [الآية: ١١٠]، وبالرعد﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الآية: ٣٠].

فأما ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ فقرأه ورش من طريق الأزرق، وكذا أبو جعفر، بإبدال الهمزة، ياء وإدغام الياء قبلها فيها، والباقون بالهمز.

وأما ﴿بَرِيٓءٞ﴾ و﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ حيث وقع، و﴿هَنِيٓـٔٗا﴾، و﴿مَّرِيٓـٔٗا﴾ فقرأه أبو جعفر بالبدل مع الإدغام بخلف عنه من الروايتين.

وأما ﴿كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾ معًا، فاختلف فيه كذلك عن أبي جعفر أيضًا، وقرأ الباقون ذلك بالهمز، ووجه الإدغام في الكل أن قاعدة أبي جعفر فيه الإبدال، فيجتمع مثلان أولاهما ساكن، فيجب الإدغام.

وأما ﴿يَاْيۡـَٔسِ﴾ بيوسف [الآية: ٨٧]، والرعد [الآية: ٣٠]، فاختلف فيه عن البزي: فأبو ربيعة من عامة طرقه عنه، بتقديم الهمزة إلى موضع الياء مع إبدال الهمزة ألفًا، وتأخير الياء إلى موضع الهمزة وافقه المطوعي، عن الأعمش في سورة الرعد.

وإنما جاز إبدال الهمزة ألفا لسكونها بعد فتحة، كـ«رأس» و«كأس»، وإن لم يكن من أصله ذلك. وروى الآخرون عن أبي ربيعة، وابن الحباب كالباقين، بالهمزة بعد الياء الساكنة، من غير تأخير على الأصل، فإن الياء من «يئس» فاء والهمزة عين.

وأما إن كان الساكن زايًا قبل الهمز المتحرك فهو واحد وهو ﴿جُزۡءٗا﴾ بالبقرة [الآية: ٢٦٠]، وبالحجر ﴿جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ﴾ [الآية: ٤٤]، وبالزخرف ﴿مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًا﴾ [الآية: ١٥].

فقرأه أبو جعفر بحذف الهمز، وتشديد الزاي، وهي لغة قرأ بها ابن شهاب الزهري[1]، وغيره ويأتي توجيهها في الفرش- إن شاء الله تعالى وذكر في الأصل في سورة البقرة إن أبا جعفر يقرأ ﴿هزُوًا﴾ كذلك ولعله سبق قلم.

وبقي من هذا الباب حروف اختلفوا في الهمز وعدمه فيها لغير قصد التخفيف، وهي ﴿النبيء﴾ وبابه، و﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾ و﴿بادئ﴾ و﴿ضئاء﴾ و﴿البريئة﴾ و﴿مرجئون﴾ و﴿ترجئ﴾ و﴿سَأَل﴾.

فأما ﴿النبئ﴾ وبابه نحو: ﴿النبيؤن﴾ و﴿الأنبئاء﴾ و﴿النبوءة﴾ فقرأه نافع بالهمز، على الأصل وقد أنكره قوم لما أخرجه الحاكم عن أبي ذر وصححه، قال: جاء أعرابي إلى رسول الله فقال: يا نبيء ا. فقال «لست نبيء ولكني نبيّ ا»[2] قال أبو عبيد أنكر عدوله عن الفصحى، أي: فيجوز الوجهان ولكن الأفصح بغير همز، وبه قرأ قالون في موضعي الأحزاب وهما ﴿للنبيء إن﴾، ﴿وبيوت النبيء إلا﴾ في الوصل ويشدد الياء كالجماعة فإذا وقف همز.

وأما ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾ [الآية: ٣٠ التوبة فقرأه عاصم بكسر الهاء، ثم همزة مضمومة قبل الواو، وافقه ابن محيصن.

والباقون بضمة الهاء ثم واو من غير همز.

وأما: ﴿بادئ﴾ بهود [الآية: ٢٧]:

فقرأ أبو عمرو بهمزة بعد الدال وافقه اليزيدي، واسن.

والباقون بالياء.

---

(١) الزهري (٥٨- ١٢٤ هـ = ٦٧٨- ٧٤٢ م) محمد بن مسلم بن عبد الله ابن شهاب الزهري، من بنى زهرة بن كلاب، من قريش، أبو بكر: أول من دّون الديث، وأحد أكابر افاظ والفقهاء، تابعي، من أهل المدينة، كان يحفظ ألفين ومائتى حديث، نصفها مسند، وعن أبي الزناد: «كنا نطوف مع الزهري ومعه الألواح والصحف ويكتب كل ما يسمع». نزل الشام واستقر بها، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله: «عليكم بابن شهاب فإنكم لا تجدون أحدًا أعلم بالسنة الماضية منه». انظر: الأعلام (٧/ ٩٧).

(٢) قال الحاكم في المستدرك: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه»، وعلّق الذهبي قي التلخيص : بأنه منكر لم يصح. انظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم، بتحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية -بيروت.

وأما ﴿ضئاء﴾ بيونس [الآية: ٥]، والأنبياء [الآية: ٤٨]، والقصص [الآية: ٧١]:

فقرأه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد، في الثلاثة على القلب بتقديم الهمزة على الواو إن قلنا إنه جمع، أو على الياء، إن قلنا إنه مصدر: ضاء، وزعم ابن مجاهد إن هذه القراءة غلط، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل.

وقد خالف الناس ابن مجاهد فرووه عنه بالهمزة بلا خلاف[1].

والباقون بالياء في الثلاثة، مصدر «ضاء» لغة في «أضاء»، أو جمع «ضوء» كـ«حوض»، و«حياض» وأصله «ضواء» قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وسكونها في الواحد.

وأما ﴿البريئة﴾ موضعي «لم يكن» [البينة: ٦، ٧]:

فقرأها نافع، وابن ذكوان، بهمزة مفتوحة بعد الياء، لأنه من «برأ الله الخلق»؛ أي: اخترعه فهي «فعيلة» بمعنى: مفعولة.

والباقون بغير همز مع تشديد الياء تخفيفًا.

وأما ﴿مرجئون﴾ بالتوبة [الآية: ١٠٦]، و﴿ترجئ﴾ بالأحزاب [الآية: ٥١]:

فقرأهما ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وشعبة، وكذا يعقوب، بالهمزة من «أرجأ» بالهمز لغة تميم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بغير همز من «أرجى» المعتل لغة قيس، وأسد.

وأما ﴿سَأَل﴾ بالمعارج [الآية: ١]، فقرأه بالهمز ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف وافقهم الأربعة، والباقون بالألف.

۞ ۞ ۞

(١) عبارة ابن مجاهد لا تدل على إنكاره لهذه الرواية، ولم يقل أنها غلط كما قال المؤلف، بل نقل ما قاله أصحاب البزي، بعد إثبات أنه قرأ بها. انظر: السبعة (ص: ٣٢٣)، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف مصر.

باب
نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

هو من أنواع تخفيف الهمز المفرد، لغة لبعض العرب، وأخر عن الساكن لخفته، بناء على أن متحرك الهمز أخف من ساكنها، بخلاف باقي الحروف، فإنها بالعكس، لكن صحح الجعبري أنها كغيرها.

وأعلم أن ورشًا من طريقيه اختص بنقل حركة همزة القطع إلى الحرف الساكن الملاصق لها، من آخر الكلمة التي قبلها، فيتحرك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط الهمزة، بشرط أن يكون الساكن غير حرف مد، سواء كان تنوينًا أو لام تعرف، أو غير ذلك أصليًا، أو زائدا، نحو: ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ﴾، ﴿شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ﴾، ﴿خَبِيرٌ ۝ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾، ﴿بِعَادٍ ۝ إِرَمَ﴾، ﴿يَوۡمٍ أُجِّلَتۡ﴾، ﴿حَامِيَةُۢ ۝ أَلۡهَىٰكُمُ﴾، ونحو: ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾، ﴿ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾، ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾، ﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ﴾ ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾، ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ﴾، ﴿يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ﴾، ونحو: ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾، ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ﴾، ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ﴾، ﴿فَحَدِّثۡ ۝ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، ونحو: ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾، ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾، وذلك لقصد التخفيف.

وخرج بهمزة القطع ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾ خلافا لمدعيه.

وبقيد السكون نحو: ﴿ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا﴾.

وبغير حرف مد نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾.

ودخل بزائد تاء التأنيث ﴿وَقَالَتۡ أُولَىٰهُمۡ﴾ وأما ميم الجمع فيعلم عدم النقل إليها من مذهب ورش، لأنه يصلها بواو قبل همز القطع، فلم تقع الهمزة إلا بعد حرف الصلة.

وليعلم أن لام التعريف وإن اشتد اتصالها بمدخولها، حتى رسمت معه هي في حكم المنفصل، وهي عند سيبويه حرف تعريف بنفسها، والهمزة قبلها للوصل، تسقط في الدرج.

وقال الخليل[1]: الهمزة للقطع، وحذفت وصلًا تخفيفًا، لكثرة دورها، والتعريف حصل

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠- ١٧٠ هـ = ٧١٨- ٧٨٦ م) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفًا بها وهو أستاذ سيبويه النحوي، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرًا صابرًا =

بهما.

ويتفرع عليه إذا ابتدأت بنحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ على مذهب الناقل: فعلى مذهب الخليل نبتدئ بالهمزة، وبعدها اللام متحركة، وعلى مذهب سيبويه إن اعتد بالعارض إبتدأ باللام، وإن لم يعتد به ابتدأ بالهمز.

وهذان الوجهان يجريان في كل لام نقل إليها عند كل ناقل، نص عليهما الداني، والشاطبي، وغيرهما.

قال في النشر: وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير.

واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح، وهو: ﴿كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩ إِنِّي﴾ بالحاقة [الآيتان: ١٩، ٢٠].

فالجمهور عنه بإسكان الهاء، وتحقيق الهمزة، لكونها هاء سكت، ولم يذكر في التيسير غيره، ورجحه في الحرز كالطيبة.

وروي آخرون النقل طردًا للباب، وضعفه الشاطبي، وغيره، قال في النشر وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية؛ لأن هاء السكت حكمها السكون، فلا تحرك إلا لضرورة الشعر، على ما فيه من قبح.

واختلف في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم﴾، ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ﴾ موضعي يونس [الآيتان: ٥١، ٩١]:

فقالون، وكذا ابن وردان، بالنقل فيهما كورش، وافقهم ابن محيصن، بخلف عنه.

واختلف عن ابن وردان في ﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾ في باقي القرآن، فروي النهرواني، وابن هارون،

=

وكان شعثَ الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزّق الثياب، متقطّع القدمين، مغمورًا في الناس لا يُعرَف، وهو الذي اخترع علم العروض وأحدثَ أنواعًا من الشعر ليست من أوزان العرب وكان سبب موته أنه فكر في ابتكار طريقة في الحساب تُسَهِّلُه على العامة فدخل المسجد وهو يعمل فكره فصدمته سارية وهو غافل فكانت سبب موته، والفراهيدي نسبة إلى بطن من الأزد، وكذلك اليحمدي، من مؤلفاته: «كتاب العين» في اللغة»، و«جملة آلات العرب»، و«النغَم»، وغير ذلك.انظر: معجم المؤلفين (١١٢/٤).

من غير طريق هبة الله، عنه النقل. وروي هبة ا، وابن مهران، والوزان، وابن العلاف عنه، عدم النقل.

وكذا قرأ رويس بالنقل في ﴿مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖ﴾ بالرحمن [الآية: ٥٤] خاصة كورش وافقه ابن محيصن، وخرج موضع ﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾.

واختلف في ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ بالنجم [الآية: ٥٠]:

فقرأها نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بنقل حركة الهمزة المضمومة إلى اللام، وإدغام التنوين قبلها فيها حالة الوصل، من غير خلاف عن واحد منهم.

واختلف عن قالون في همز الواو بعد اللام همزة ساكنة، فروي عنه همزها من الطريق جماعة، وروي عنه بغير همز جماعة من طريق أبي نشيط، وصاحب التجريد عن الحلواني، وعدمه أشهر عن نشيط.

ووجه الهمزة بأن الواو لما ضمت اللام قبلها همزت، لمجاورة الضم، كما همزت في «سؤق»، أو على لغة من يقول «لبأت» في «لبيت»، وذلك لمؤاخاة بين الهمزة وحرف اللين، كما وجه به قراءة ﴿ترؤن﴾ بالهمزة[1].

هذا حكم الوصل.

وأما حكم الابتداء: فيجوز لكل من نقل وجهان:

أحدهما: (ألولي) بإثبات همزة الوصل، وضم اللام بعدها.

والثاني: (لُولي) بضم اللام، وحذف همزة الوصل، اعتدادًا بالعارض، على ما تقدم.

ويجوز لغير ورش وجه ثالث، وهو الابتداء بالأصل فتأتي بهمزة الوصل، وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة المضمومة، بعدها الواو.

وهذه الأوجه الثلاثة لقالون في وجه همزة الواو، أيضًا، إلا أن الوجه الثالث: وهو الابتداء بالأصل لا يجوز همز الواو معه، وافق أبا عمرو اليزيدي، واسن.

والباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بكسر التنوين قبلها، وسكون اللام وتحقيق الهمزة من غير نقل، فكسر التنوين لالتقاء الساكنين حالة

---

(١) وهو من قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ۝﴾ بسورة التكاثر [الآية: ٦]، وهي قراءة شاذة رواها اسن.

الوصل، والابتداء بهمزة الوصل، وافقهم ابن محيصن والأعمش. ويأتي لذلك مزيد في النجم إن شاء الله تعالى .

وليعلم أنه إذا وقع قبل اللام المنقول إليها ساكن صحيح، أو معتل نحو: ﴿يَسۡتَمِعِ ٱلۡـَٔانَ﴾، ﴿مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾، ونحو: ﴿وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ﴾، ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾، ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٔنَ﴾، ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾، وجب استصحاب تحريك الصحيح وحذف المعتل، لعروض تحريك اللام، وهذا مما لا خلاف فيه.

وأما الابتداء بالاسم من قوله تعالى ﴿بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ﴾ فقال الجعبري إذا ابتدأت: (الاسم) فالتي بعد اللام على حذفها للكل.

وأما التي قبلها فقياسها جواز الإتيان، والحذف، وهو الأوجه، لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق.

ولكنني سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمز، وعليه الرسم اهـ.

وتعقبه في النشر فقال: والوجهان جائزان مبنيان على ما تقدم، في الكلام على لام التعريف، والأولى الهمز في الوصل، والنقل، ولا اعتبار بعارض دائم، ولا مفارق، بل الرواية وهي بالأصل الأصل، وكذلك رسمت اهـ.

وقوله وهي بالأصل أي: في الرواية الابتداء، وهو الهمز وعليه الرسم، والله أعلم.

فإن كان الساكن والهمز في كلمة واحدة:

فجاء النقل في كلمات مخصوصة، وهي ﴿ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ و﴿رِدۡءٗا﴾ و﴿سَأَلَ﴾ و﴿مِّلۡءُ﴾.

فأما ﴿ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ كيف وقع منكرًا ومعرفًا، فقرأه ابن كثير بالنقل، وافقه ابن محيصن.

والباقون بالهمز من غير نقل.

وأما ﴿رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [الآية: ٣٤] بالقصص فقرأه بالنقل نافع، وكذا أبو جعفر، إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفًا، في الحالين على وزن «إلى» كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ووافقه نافع في الوقف وليس من قاعدة نافع النقل في كلمة إلا هذه، ولذا قيل: إنه ليس نقلًا، وإنما هو من «أردأ» على كذا، أي: زاد، وافق على النقل ابن محيص بخلف عنه.

وأما (سئل) وما جاء من لفظه، إذا كان فعل أمر، وقبل السين واو، أو فاء نحو:

﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾، ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾، ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾، ﴿فَسۡـَٔلُوهُنَّ﴾ فقرأه بالنقل ابن كثير، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم ابن محيص.

والباقون بالهمز.

وأما ﴿مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ﴾ آل عمران [الآية: ٩١] فقرأه ورش من طريق الأصبهاني، وكذا ابن وردان بخلف عنهما، بالنقل والوجهان من النقل وعدمه صحيحان عن كل منهما كما في النشر، والله أعلم.



باب

السكت على الساكن قبل الهمز وغيره

السكت: قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة، من غير تنفس، فلا يجوز معه تنفس، كما حققه في النشر.

بخلاف الوقف، فإنه كما يأتي قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة، ولابد من التنفس فيه، ولا يقع في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسمًا، بخلاف السكت فيهما.

فقول الأصل هنا هو أي: السكت قطع الصوت آخر الكلمة، تبع فيه النويري، التابع للجعفري وفيه قصور.

ولا يجوز السكت إلا على ساكن، ويقع بعد همز وغيره.

فالأول: إما منفصل، أو متصل، وكل منهما حرف مد، وغيره.

فالمنفصل غير حرف المد نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾، ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾، ﴿حَامِيَةٌۢ ۝ أَلْهَىٰكُمُ﴾، ونحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَٰخِرَةُ﴾، ﴿ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ مما اتصل خطا.

والمنفصل بحرف المد: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾، ﴿بربه أحدا﴾.

ولو اتصل رسمًا كـ«هؤلاء».

والمتصل بغير حرف المد نحو: ﴿قُرْءَانٍ﴾ و﴿ظَمْـَٔانُ﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْـًٔا﴾ و﴿مَسْـُٔولًا﴾ ﴿ٱلْخَبْءَ﴾، ﴿ٱلْمَرْءِ﴾، ﴿دِفْءٌ﴾.

والمتصل بحرف المد نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ﴿جَآءَ﴾، ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾، ﴿بِنَآءً﴾، ﴿يُضِيٓءُ﴾، ﴿قُرُوٓءٍ﴾، ﴿هَنِيٓـًٔا﴾، ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾.

وقد ورد السكت عن حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس، إلا أن حمزة أشد القراء عناية به، ولذا اختلف عنه الطرق، واضطربت الرواة، والذي تحصل حسبما صح عنه، وقرأنا به من طرق طيبة النشر التي هي طرق الكتاب سبع طرق:

أولها: السكت عنه من روايته، على لام التعريف، و﴿شَيْءٍ﴾ كيف جاء، مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، وهو المعنى بقول الطيبة: «والسكت عن حمزة في شيء وأل».

وبه أخذ صاحب الكافي وغيره، وهو أحد المذهبين في الشاطبية كأصلها، وبه قرأ الداني

على أبي الحسن بن غلبون، إلا أن روايته في التذكرة، وإرشاد أبي الطيب وتلخيص ابن بليمة، هو المد في «شيء» مع السكت على لام التعريف فقط.

ثانيها: السكت عنه من الروايتين على «أل» و«شيء» أيضًا والساكن المنفصل، غير حرف المد، وهو المراد بقولها: والبعض معهما له فيما انفصل.

وعليه صاحب العنوان، وشيخه، الطرسوسي، ونص عليه في الجامع، ورواه بعضم من رواية خلف خاصة، وهو الثاني في الشاطبية كأصلها.

ثالثها: السكت عنه من الروايتين مطلقًا، أي على «أل» و«شيء» والساكن المنفصل، والمتصل، غير حرف المد، وهو مذهب ابن سوار، وابن مهران، وغيرهما، وإليه الإشارة بقولها[1]: «والبعض مطلقا».

رابعها: السكت عنه من الروايتين، على جميع ما ذكر، وعلى حرف المد المنفصل، وهذا مذهب الهمداني وغيره.

خامسها: السكت عنه منهما[2] على جميع ذلك، وعلى المتصل أيضًا، وعليه أبو بكر الشذائي، والهذلي، وغيرهما، وإلى الطريقين الإشارة بقولها: «وقيل: بعد مد».

لشموله لهما.

سادسها: ترك السكت مطلقًا عن خلاد، وهو مذهب فارس بن أحمد، ومكي، وابن شريح، وغيرهم، وذكره صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح، وتبعه الشاطبي وغيره، وهو المعني بقولها: «أوليس عن خلاد السكت اطرد».

سابعها: عدم السكت مطلقا عن حمزة، من روايتيه جميعًا، وهو مذهب المهدوي، وشيخه ابن سفيان، وهو المراد بقولها: «قيل ولا عن حمزة».

قال في النشر: وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، ثم اختار السكت عن حمزة في غير حرف المد، للنص الوارد عنه أن المد يجزئ عن السكت.

---

(١) الضمير في «بقولها» عائد على الطيبة.

(٢) قوله: «منهما»، أي: من طريقي خلف وخلاد.

۞ [تنبيهان:]

الأول: في النشر من كان مذهبه عن حمزة السكت أو عدمه، إذا وقف، فإن كان الساكن والهمزة في كلمة، فإن تخفيف الهمز الآتي إن شاء الله تعالى ينسخ السكت، والتحقيق، يعني فلا يكون له في نحو: ﴿مَسْـُٔولا﴾ و﴿مَذْءُومًا﴾ و﴿أَفْـِٔدَةُ﴾ حالة الوقف سوى النقل، ويضعف جدًّا التسهيل بـ□ بـ□.

وإن كان الساكن في كلمة والهمز أول أخرى، فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل، ينسخ تخفيفه سكته وعدمه، بحسب ما يقتضيه التخفيف.

وكذلك لا يجوز له في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، ﴿ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ سوى وجه□، وهما: النقل، والسكت؛ لأن الساكنين عنه على لام التعريف وصلا، منهم من ينقل وقفًا، ومنهم من لا ينقل، بل يسكت في الوقف أيضا.

وأما من لم يسكت عنه فإنهم مجمعون على النقل وقفًا، ليس عنهم في ذلك خلاف.

ويجيء في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ الثلاثة الأوجه، أعني السكت وعدمه، والنقل، وكذا تجيء الثلاثة في نحو: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا﴾.

أما: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ فلا يجيء فيه سوى وجهين، التحقيق والتسهيل، ويمتنع السكت؛ لأن رواة السكت فيه مجمعون على تخفيفه وقفا فامتنع السكت عليه حينئذ.

۞ [الثاني:]

لا يجوز مد ﴿شَيْءٍ﴾ لحمزة حيث قرئ به إلا مع السكت، إما على لام التعريف فقط، أو على المنفصل كما في النشر.

وتقدم ذلك في باب المد، مع التنبيه على أن المراد بمد ﴿شَيْءٍ﴾ لحمزة التوسط، لا الإشباع، وا□ أعلم.

هذا مايتعلق بسكت حمزة.

وأما «ابن ذكوان» ففي ال□بهج السكت له بخلف عنه، من جميع الطرق، على ما ذكر مطلقا، غير المد بقسميه.

وخصه صاحب الإرشاد، والحافظ أبو العلاء لطريق العلوي عن النقاش، عن الأخفش، إلا أن أبا العلاء خصه بالمنفصل، ولام التعريف، و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ وجعله دون سكت حمزة، وكذا رواه الهذلي، من طريق الحسين، عن ابن الأخرم، عن الأخفش وخصه بالكلمتين[1].

وليعلم أن السكت لابن ذكوان، من هذه الطرق كلها، مع التوسط، إلا من الإرشاد، فمع المد الطويل، والجمهور عنه على ترك السكت من جميع الطرق.

وأما «حفص» فاختلف أصحاب الأشناني عن عبيد الله بن الصباح، في السكت عنه، ففي الروضة، على ما كان منفصلا، ومتصلا، سوى المد.

وفي التجريد من قراءته على الفارسي، عن الحمامي عنه، على المنفصل ولام التعريف وشيء فقط.

قال في النشر: وبكل من السكت، والإدراج يعني عدم السكت قرأت، من طريقه يعني الأشناني والله أعلم.

ولا يكون السكت لحفص إلا مع مد المنفصل؛ لأن راوي السكت وهو الأشناني ليس له إلا مده.

وأما القصر: فمن طريق الفيل، عن عمرو، عن حفص، كما تقدم، وليس له سكت.

وأما «إدريس» عن خلف في اختياره، فروى الشطي، وابن بويان، عنه السكت في المنفصل، ولام التعريف.

وروى عنه المطوعي، على ما كان من كلمة، وكلمتين، عمومًا نص عليه في المبهج واتفقوا عنه عدم السكت في الممدود.

وقد يحصل لكل من «ابن ذكوان» و«حفص» و«إدريس» ثلاث طرق.

الأولى: السكت على ما عدا حرف المد.

الثانية: السكت على ما عدا حرف المد، والساكن المتصل، في كلمة كـ«القرآن».

الثالثة: عدم السكت مطلقًا، وعليه الأكثر.

---

(١) المراد بالكلمتين: «أل»، و«شيء».

وأما السكت عن رويس، في غير الممدود، فهو مما انفرد به أبو العز القلانسي، من طريق الواسطي، عن النخاس، عن التمار، ولم نقرأ به، وقد أسقطه من الطيبة لكونه انفرد به.

وأما السكت على الساكن، ولا همزة بعده فقسمان: أصل مطرد، وأربع كلمات:

فالأول حروف الهجاء في فواتح السور، ﴿الٓمٓ﴾، ﴿الٓرۚ﴾، ﴿الٓمٓر﴾، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ﴿طه﴾، ﴿طسٓمٓ﴾، ﴿طسٓۚ﴾، ﴿يسٓ﴾، ﴿صٓۚ﴾، ﴿قٓۚ﴾، ﴿نٓۚ﴾.

فسكت أبو جعفر على كل حرف منها، ويلزم منه إظهار المدغم، والمخفي منها، وقطع همزة الوصل.

بين بهذا السكت أن الحروف كلها ليست للمعاني كالأدوات للأسماء، والأفعال، بل هي مفصولة، وإن اتصلت رسمًا وفي كل واحد منها سر من أسرار الله تعالى، استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل، ولا عطف، فسكنت كأسماء العدد إذا وردت من غير عامل، ولا عطف تقول واحد، اثنان، ثلاثة، وهكذا.

وأما الكلمات الأربع: فـ﴿عِوَجَا﴾ أول الكهف [الآية: ١]، و ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ بـ«يس» [الآية: ٥٢]، و ﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾ بالقيامة [الآية: ٢٧]، و ﴿بَلْۜ رَانَ﴾ بالمطففين [الآية: ١٤] فحفص بخلف عنه من طريقيه يسكت على الألف المبدلة من التنوين، في ﴿عِوَجَا﴾ ثم يقول ﴿قَيِّمًا﴾.

وكذا على الألف من ﴿مَّرْقَدِنَا﴾ ثم يقول ﴿هَٰذَا﴾.

وكذا على النون من ﴿مَنْۜ﴾ ثم يقول: ﴿رَاقٍ﴾ وكذا على اللام من ﴿بَلْۜ﴾ ثم يقول: ﴿رَانَ﴾ والسكت هو الذي في الشاطبية كأصلها، وروي عدمه الهذلي، وابن مهران، وغير واحد من العراقيين وغيرهم.

۞ [خاتمة:]

الصحيح كما في النشر أن السكت مقيد بالسماع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به، لمعنى مقصود بذاته.

وحكى ابن سعدان عن أبي عمرو، والخزاعي، عن ابن مجاهد، أنه جائز في رؤس الآي

مطلقا، حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد، وهو قول أم سلمة رضي ا عنها «كان النبيﷺ يقول بسم الله الرحمن الرحيم.ثم يقف»[1] على ذلك.

قال: وإذا صح حمل ذلك جاز، وا أعلم، أي إن صح الحمل المذكور جاز السكت على ما ذكر.

❂ ❂ ❂

(١) وللحديث عدة روايات منها ما وروي عن يحيى بن سعيد الأموي قال: ثنا ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عنها أي: أم سلمة «أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت: كان يقطع قراءته آية آية: بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين». وقال الدارقطني: إسناد صحيح وكلهم ثقات، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وصحّحه ابن خزيمة فأخرجه في صحيحه، كما في تفسير ابن كثير (١/ ١٧)، وكذا صحّحه النووي في المجموع (٣/٣٣٣)، وأخرجه الطحاوي (١/١١٧)، والحاكم أيضًا (١/٢٣٢) من طريق حفص بن غياث: ثنا ابن جريج به ولفظه: «كان يصلي في بيتها فيقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد رب العالمين) إلخ الفاتحة، وفي رواية لأبي عمرو الداني: «كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول: بسم الله الرحمن الرحيم . ثم يقف ثم يقول: الحمد رب العالمين. ثم يقف ثم يقول: الرحمن الرحيم . ملك يوم. انظر: إرواء الغليل، محمد نصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي -بيروت.

باب
وقف حمزة وهشام على الهمز
وموافقة الأعمش لهما

هذا الباب يعم أنواع التخفيف ولذا عسر ضبطه.

قال أبو شامة: هو من أصعب الأبواب نثرًا ونظمًا في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده.

قال الجعبري: وآكد إشكاله أن الطالب قد لا يقف عند قراءته على شيخه، فيفوته أشياء، فإذا عرض له وقف بعد ذلك، أو سئل عنه لم يجد له أداء، وقد لا يتمكن من إلحاقه بنظرائه، فيتحير، ومن ثم ينبغي للشيخ أن يبالغ في توقيف من يقرأ عليه، عند المرور بالمهموز، صونا للرواية انتهى.

وقد أفرده غير واحد بالتأليف، واختص به حمزة ليناسب قراءته المشتملة على شدة الترتيل، والمد، والسكت.

وقد وافقه كثيرون، كما في النشر وغيره، كجعفر بن محمد الصادق، وطلحة بن مصرف، والأعمش، في أحد وجهيه، وسلام الطويل.

ولغة أكثر العرب ترك الهمزة الساكنة في الدرج، والمتحركة عند الوقف، كما في النشر وغيره.

وأما الحديث المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما «ما همز رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم»[1].

فلا يحتج بمثله، كما قاله أبو شامة، وأقرّه صاحب النشر وغيره، قالوا: لأن في سنده موسى ابن عبيدة وهو ضعيف[2].

ثم إن لحمزة في تخفيف الهمز مذهبين:

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٥١)، بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) موسى بن عبيدة الربذي ضعّفه عليّ وأحمد بن حنبل نسبه إلى إنكار الحديث. انظر: الضعفاء (١/١٣٥).

تصريفي وهو الأشهر.

ورسمي، وإليه ذهب الداني في جماعة.

وتكون الهمزة ساكنة، ومتحركة.

والساكنة خمسة أقسام:

الأول: المتوسط بنفسه، ويقع بعد الحركات الثلاث نحو: ﴿تَأۡتُونِي﴾، ﴿وَبِئۡرٖ﴾، ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾.

الثاني: المتوسط بحرف، ويكون بعد فتح فقط نحو: ﴿فَأۡوُۥٓاْ﴾.

الثالث: المتوسط بكلمة، ويقع بعد الحركات الثلاث، نحو: ﴿ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَا﴾، ﴿ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ﴾، ﴿قَالُواْ ٱئۡتِنَا﴾.

الرابع: المتطرف اللازم، ويقع بعد فتح نحو: (اقر) بعد كسر نحو: ﴿وَهَيِّئۡ﴾ وليس في القرآن ما قبله ضم ومثاله: (لم يسوء).

الخامس: المتطرف وسكونه عارض للوقف، ويقع بعد الحركات الثلاث نحو: ﴿بَدَأَ﴾ ﴿يبدئوا﴾، ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾.

فهذه أقسام الهمز الساكن.

وحكمه عنده: أن يخفف بإبداله من جنس حركة سابقه، فيبدل واوا بعد الضم، وألفا بعد الفتح، وياء بعد الكسر، وهذا محل وفاق عن «حمزة».

إلا ما شذ فيه ابن سفيان، ومن تبعه، من تحقيق المتوسط بكلمة، لانفصاله، وأجروا الوجهين في المتوسط بحرف، لاتصاله.

قال في النشر: وهذا وهم منهم، وخروج عن الصواب، وأطال في بيانه.

واختلف عن هشام في الوقف على الهمز المتطرف فقط.

فروى تسهيله في الباب كله، على نحو ما سهله حمزة، من غير فرق جمهور الشاميين، والمصريين، والمغاربة، قاطبة، عن الحلواني عنه، وهي رواية مكي عن هشام.

وروى العراقيون وغيرهم، عن هشام، من جميع طرقه التحقيق، كسائر القراء، والوجهان صحيحان كما في النشر.

وليعلم أن نحو: ﴿شَيۡـٔٗا﴾ المنصوب و﴿دُعَآءٗ﴾ و﴿مَلۡجَـٔٗا﴾ و﴿مَوۡطِئٗا﴾ من قسم المتوسط؛ لأن التنوين يقلب ألفا في الوقف بخلاف «شيء» المرفوع، والمجرور فمن قبيل المتطرف، لحذف تنوينه فيه.

وافق حمزة الأعمش بخلف عنه، في المتوسط والمتطرف.

والباقون بالتحقيق فيهما.

وهنا تنبيهات: أولها: إذا وقف لحمزة على ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ بالبقرة [الآية: ٣٣]، و﴿وَنَبِّئۡهُمۡ﴾ بالحجر [الآية: ٥١]، والقمر [الآية: ٢٨] بالإبدال ياء على ما تقرر، فاختلف في كسر الهاء وضمها، فكسرها ابن مجاهد، وابن غلبون، لمناسبة الياء، وضمها الجمهور للأصل وهو الأصح، والأقيس كما في النشر.

ثانيها: إذا وقف على ﴿وَرِءۡيٗا﴾ مريم [الآية: ٧٤] فتبدل الهمزة الساكنة ياء، وحينئذ يجوز الإظهار مراعاة للأصل، والإدغام مراعاة للفظ، والرسم، وكذلك الحكم في ﴿تُـٔۡوِيهِ﴾ و﴿تؤوي﴾ كما نص عليه في التيسير، وأهمله الشاطبي[1] لما في ﴿وَرِءۡيٗا﴾ من التنبيه عليه.

ثالثها: ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ حيث وقع، أجمعوا على إبدال همزة واوا.

واختلفوا في جواز قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء بعدها، كقراءة أبي جعفر: فأجازه الهذلي وغيره، وضعفه ابن شريح.

قال في النشر: وهو وإن كان موافقًا للرسم، فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء، أي وهو الذي في الشاطبية كأصلها.

رابعها: إذا خفف همز ﴿ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَا﴾ الأحقاف [الآية: ٣] امتنعت الإمالة في الألف، لأنها حينئذ بدل من الهمزة.

خامسها: إذا ابتدئ بـ﴿ٱئۡتِنَا﴾، و﴿ٱؤۡتُمِنَ﴾ فبالإبدال ياء في الأول، واوا في الثاني، وجوبا لكل القراء.

النوع الثاني: الهمز المتحرك.

---

(١) أي لم ينص على (تؤويه) و(تؤوي)، وإنما نص على (رئيا) فقط. انظر: إبراز المعاني (ص: ١٣٦).

ويكون قبله ساكن، ومتحرك، وكل منهما ينقسم إلى متطرف، ومتوسط.

فأما المتطرف الساكن ما قبله، فلا يخلو ذلك الساكن من أن يكون ألفًا، أو ياء، أو واوا زائدتين، أو غير ذلك.

والمراد بالزائد هنا، ما زاد على الفاء، والعين، اللام، فنحو: ﴿هَيْـَٔةِ﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ الياء فيه أصلية؛ لأن وزن: (هيأة)، «فعلة» و﴿شَيْءٍ﴾ «فعل».

نحو: ﴿هَنِيٓـًٔا﴾، و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ الياء فيه زائدة؛ لأن وزن: ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ «فعيلا»، و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ «فعيلة».

فإن كان ألفًا نحو: ﴿جَآءَ﴾ و ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ ومنه ﴿ٱلْمَآءُ﴾ و ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ فيسكن للوقف، ثم يبدل ألفًا من جنس ما قبله، فيجتمع ألفان، فيجوز حذف إحداهما للساكنين.

فإن قدر المحذوف الأولى، وهو القياس قصر؛ لأن الألف حينئذ تكون مبدلة من همزة ساكنة، فلا مد كألف «تامر».

وإن قدر الثانية جاز المد والقصر، لأنها حرف مد قبل همز مغير بالبدل، ثم الحذف، ويجوز إبقاؤهما للوقف فيمد لذلك مدا طويلا، ليفصل بين الألفين.

وقدره «ابن عبد الحق» في شرحه للحرز بثلاث ألفات، ويجوز التوسط كما نص عليه أبو شامة وغيره، من أجل التقاء الساكنين، قياسا على سكون الوقف، فتحصل حينئذ ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر.

وإن كان الساكن قبل الهمز ياء، أو واوًا، زائدتين، ولم يأت منه إلا﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾ و﴿بَرِىٓءٌ﴾ و﴿قُرُوٓءٍ﴾ ولا رابع لها إلا ﴿دُرِّيٌّ﴾ في قراءة «حمزة» فتخفيفه بالبدل من جنس الزائد فيبدل ياء بعد الياء، وواوا بعد الواو، ثم يدغم أول المثلين في الآخر.

وإن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف، فإما أن يكون صحيحًا، ووقع في سبعة مواضع: أربعة الهمزة فيها مضمومة، وهي: ﴿دِفْءٌ﴾ و﴿مِلْءُ﴾ و﴿يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾ و﴿لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ﴾.

واثنان الهمزة فيهما مكسورة، وهما: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ و﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ وواحد الهمزة فيه مفتوحة وهو ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾.

وإما أن يكون الساكن الواو والياء ا□ديتا□، الأصليتا□، نحو: ﴿ٱلْمُسِيٓءُ﴾، ﴿لَتَنُوٓأُ﴾، أو الليتا□ الأصليتا□، فالياء في: ﴿شَيْءٍ﴾ لا غير نحو: ﴿شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ﴾.

والواو في نحو مثل ﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ فتخفف الهمزة في ذلك كله بنقل حركتها إلى ذلك الساكن فيحرك بها، ثم □ذف هي ليخف اللفظ.

وقد أجرى بعض النحاة الأصليين مجرى الزائدتين، فأبدل وأدغم وجاء منصوصًا عن حمزة، وهو أحد الوجهين في الشاطبية كأصلها، وقرأ به الداني على أبي الفتح فارس، وذكره أبو محمد في التبصرة، وابن شريح.

وأما المتطرف المتحرك ما قبله وهو الساكن العارض سكونه المتطرف، نحو: ﴿بَدَأَ﴾ و﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾ وقد تقدم حكمه ساكنًا، وسيأتي- إن شاء الله تعالى حكمه بالروم، واتباع الرسم.

وأما المتوسط الساكن ما قبله، ويكون متوسطًا بنفسه، ومتوسطًا لغيره:

فا□توسطه بنفسه يكون الساكن قبله إما ألفًا، نحو: ﴿أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾، ﴿جَآءُو﴾، ﴿خَآئِفِينَ﴾، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿جَآءَنَا﴾، ﴿دُعَآءً﴾، ﴿هَآؤُمُ﴾. وإما ياء زائدة نحو: ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ و﴿هَنِيٓـًٔا﴾، ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾.

ولم يقع في القرآن العزيز من هذا واو زائدة، وتخفيفه بعد الألف بينه وبين حركته، فالمفتوح بين الهمزة والألف، وا□كسور بينه والياء، والمضموم بينه والواو.

ويجوز في الألف حينئذ المد والقصر، لأنه حرف مد قبل همز مغير، وتخفيفه بعد الياء الزائدة، بإبداله ياء، ثم يدغم أحد المثلين في الآخر، على القاعدة.

فإن كان الساكن غير ذلك، فإما أن يكون صحيحًا، ويأتي مضمومًا نحو: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ ﴿مَذْءُومًا﴾، ومكسورًا في: ﴿ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾ لا غير، ومفتوحًا نحو: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾، ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾، ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾، ﴿تَجْـَٔرُونَ﴾، ﴿هُزُؤًا﴾، ﴿كُفُؤًا﴾ على قراءة حمزة.

وكذا: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ و﴿جُزْءًا﴾.

وإما أن يكون ياء أو واوًا أصليتا□ مديتا□، فالياء في ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [ا□لك: ٢٧] لا غير

والواو في ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] لا غير أو لينتين: فالياء نحو: ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾، ﴿ٱسۡتَيۡـَٔسَ﴾، و﴿شَيۡـًٔا﴾ حيث وقع الواو في: ﴿سَوۡءَةَ أَخِيهِ﴾ و﴿سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ و﴿مَوۡئِلٗا﴾ و﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ لا غير.

وتخفيفه في كل ذلك بالنقل، كما تقدم في المتطرف، ويجوز في الياء والواو الأصليتين الإدغام أيضا كما تقدم في المتطرف.

وأما المتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله:

فإما أن يكون الساكن متصلًا به رسمًا، أو منفصلًا عنه، فالأول يكون في موضعين يا النداء و«ها» التنبيه نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ ﴿يَٰٓأُوْلِي﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ كيف وقع و: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾.

فتخفيف ذلك بالتسهيل بـ بـ.

وغير الألف في لام التعريف نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾، ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾، ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ وتخفيفها في ذلك بالنقل، وهذا مذهب الجمهور.

وروي منصوصًا عن «حمزة» وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد وهو ما انفصل حكمًا، واتصل رسمًا.

وذهب جماعة إلى الوقف بالتحقيق في القسمين، والوجهان في الشاطبية كأصلها، لكن وجه التحقيق في لام التعريف لا يكون إلا مع السكت، لما تقدم في باب السكت عن النشر: أن الوقف على نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ بوجهين فقط، النقل، والسكت وتقدم وجهه.

الثاني: المنفصل رسمًا، من المتوسط بغيره، الساكن ما قبله، ويكون الساكن قبله صحيحًا، وحرف ل، وحرف مد.

فالصحيح نحو: ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾، ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾، وحرف الل نحو: ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾، ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾.

واختلفوا في تسهيل ذلك وتحقيقه في النوعين:

فذهب كثير من أهل الأداء إلى تسهيله بالنقل، إلحاقا له بما هو من كلمة، وهو أحد الوجهين في الحرز.

واستثنوا من ذلك ميم الجمع نحو: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ فلم يجز أحد منهم النقل إليها؛ لأن أصلها الضم، فلو تحركت بالنقل لتغيرت عن حركتها، ولذا آثر «ورش» صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها، فلا تغير بغير حركتها.

وذهب الآخرون إلى تحقيقه، فلم يفرقوا بين الوصل والوقف.

والوجهان صحيحان كما في النشر، ولا يجوز عنه غيرهما، وما حكاه ابن سوار وغيره، في حرف اللين خاصة، من قلب الهمز فيه من جنس ما قبله، ثم إدغامه فيه، فضعيف لا يقرأ به.

وأما حرف المد فيكون ألفًا، ويكون ياء، ويكون واوًا فإن كان ألفًا نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى﴾ فبعضهم ممن سهل الهمز بالنقل بعد الساكن الصحيح سهل هذا بين بين، وإليه ذهب ابن مهران، وابن مجاهد، وغيرهما.

وذهب الجمهور إلى التحقيق في هذا، وفي كل ما وقع فيه الهمز متحركًا، منفصلًا، قبله ساكن، أو متحرك، والله أعلم.

وإن كان ياء، أو واو نحو: ﴿تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ﴾، ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾، ﴿بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا﴾ ﴿ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾، ﴿نَفۡسِيٓ إِنَّ﴾، ونحو: ﴿أَدۡعُوٓاْ إِلَى﴾، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ فسهله بالنقل، وبالإدغام من سهل القسم قبله بعد الألف.

قال في النشر: وبمقتضى إطلاقهم يجري الوجهان، يعني النقل، والإدغام، في الزائد للصلة، نحو: ﴿بِهِۦٓ أَحَدًا﴾، ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى﴾، ﴿وَأَهۡلَهُۥٓ أَجۡمَعِينَ﴾.

والقياس يقتضي الإدغام فقط.

ثم قال: ولكني آخذ في الياء، والواو بالنقل، إلا فيما كان زائدًا صريحًا، لمجرد الصلة، فبالإدغام. انتهى.

وأما الهمز المتوسط المتحرك، وقبله متحرك، فهو أيضًا قسمان:

متوسط بنفسه، وبغيره.

فالمتوسط بنفسه تكون الهمزة فيه متحركة بالحركات الثلاث، والمتحرك قبله كذلك، فتحصل تسع صور:

الأولى: نحو: ﴿مُّؤَجَّلًا﴾ و﴿فُؤَادُ﴾ و﴿بِسُؤَالِ﴾ و﴿لُؤْلُؤًا﴾.

الثانية: نحو: ﴿مِائَةَ﴾ و﴿فِئَة﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾، ﴿وَنُنشِئَكُم﴾ و﴿سَيِّئَاتُ﴾ و﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾.

الثالثة: نحو: ﴿شَنَئَانُ﴾ و﴿مَئَارِبُ﴾ و﴿رَأَيْتَ﴾.

الرابعة: نحو: ﴿سُئِلَ﴾ و﴿سُئِلُواْ﴾.

الخامسة: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ و﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾.

السادسة: نحو: ﴿وَتَطۡمَئِنَّ﴾ و﴿جِبۡرَائِيلَ﴾[1].

السابعة: نحو: ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾.

الثامنة: نحو: ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ و﴿أَنۢبِـُٔونِي﴾.

التاسعة: نحو: ﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿وَيَدۡرَءُونَ﴾ و﴿يَكۡلَؤُكُم﴾.

فتخفيف الهمزة في الصورة الأولى وهي المفتوحة بعد ضم، بأن تبدل واوًا، في الصورة الثانية، وهي المفتوحة بعد كسر بإبدالها ياء، وتخفيفها في الصور السبع الباقية بين الهمز وما منه حركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، في حالاتها الثلاث، والمضمومة بين الهمزة والواو، في أحوالها الثلاث، وهذا مذهب سيبويه.

وجاء عن «حمزة» أنه كان يقف على نحو: ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ و﴿ٱلۡخَٰطِـُٔونَ﴾ و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ و﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ ﴿وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ و﴿لِيُطۡفِـُٔواْ﴾ مما همزته مضمومة بعد كسر، بغير همز في الكل، مع ضم الزاي، والكاف، والطاء، واللام، والفاء، والباء، وهو صحيح في الأداء والقياس، كما في النشر.

وأما حذف الهمزة، وإبقاء ما قبل الواو مكسورًا، على حاله فغير صحيح قياسًا، ورواية كما في النشر أيضا، وهو الوجه الخمل[2] المشار إليه بقول الشاطبي:

(١) وهي قراءة حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وشعبة في أحد وجهيه.

(٢) الخمل هو: الخفي الساقط. انظر: لسان العرب (١١/ ٢٢١)، دار صادر - بيروت.

وَمُسْتَهْزِئُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ   وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلاً[1]

فالضمير المستكن في «أخملا» للكسر فقط، والألف للإطلاق.

ولا يصح جعلها للضم مع الكسر، لما تقدم من صحة الضم مع الحذف أداء وقياسًا، فلا يوصف بالإخمال، ولو أراد ذلك لقال «قيلا وأخملا».

وحكى أبو حيان أن الأخفش النحوي[2] أبدل المكسورة بعد الضم واوًا، والمضمومة بعد الكسر ياء، خالصتين فيقول في نحو: ﴿سُيِل﴾، ﴿سُول﴾، وفي نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُون﴾، ﴿مُسْتَهْزِيُونَ﴾ فدبروها بحركة ما قبلها، ونسبوه على إطلاقه للأخفش، وذكره في الطيبة بقوله: «ونقل ياء (كيطفؤا) واوًا (كسئل)».

وهو ظاهر كلام الشاطبي، والجمهور على إلغاء هذا المذهب، والأخذ بالتسهيل بـ الهمزة وحركتها.

وذهب آخرون إلى التفصيل: فعملوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم، نحو: ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ وبمذهب سيبويه في نحو: ﴿سُئِل﴾ و﴿مُسْتَهْزِءُون﴾ وهو اختيار الداني وغيره، لموافقة الرسم كما يأتي إن شاء الله تعالى .

والمتوسط بغيره من المتحرك:

يكون أيضا متصلًا رسمًا، ومنفصلًا.

فالمتصل يكون بدخول حرف من حروف المعاني عليه، كحروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، وغير ذلك، وهو المسمى بالمتوسط بزائد.

وتأتي الهمزة فيه بالحركات الثلاث، وقلب كل منها كسر، أو فتح فتصير ست صور:

---

(١) البيت من الشاطبية برقم (٢٤٧).

(٢) الأخفش الأوسط (.. . ٢١٥ هـ = .. . ٨٣٠ م) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبوية، وصنف كتبا منها: تفسير معاني القرآن، و شرح أبيات المعاني، والاشتقاق، ومعاني الشعر، وكتاب الملوك، والقوافي، وزاد في العروض بحر (المتدارك)، وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر. انظر: الأعلام (١٠١/٣).

١ مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾، ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ فتبدل في هذه ياء.

٢ ومفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿فَأَذَّنَ﴾، ﴿كَأَنَّهُۥ﴾.

٣ ومكسورة بعد كسر، نحو: ﴿لَبِإِمَامٍ﴾، ﴿لِإِيلَٰفِ﴾.

٤ ومكسورة بعد فتح، نحو: ﴿فَإِنَّهُۥ﴾، ﴿فَإِنَّهُمۡ﴾.

٥ ومضمومة بعد كسر، نحو: ﴿لِأُولَىٰهُم﴾، ﴿لِأُخۡرَىٰهُم﴾.

٦ ومضمومة بعد فتح، نحو: ﴿وَأُوحِيَ﴾، ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ فتسهل في هذه الستة بين بين وهذا مذهب الجمهور.

وذهب الآخرون إلى التحقيق في الستة، والوجهان في الشاطبية وغيرها.

والمنفصل من المتوسط بغيره يكون أيضًا متحركًا بالحركات الثلاث.

ويأتي قبله الحركات الثلاث أيضا فتبلغ تسع صور.

١ مفتوحة بعد ضم، نحو: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا﴾.

٢ ومفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ﴾.

٣ ومفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن﴾.

٤ ومكسورة بعد ضم، نحو: ﴿يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾.

٥ ومكسورة بعد كسر، نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾.

٦ ومكسورة بعد فتح، نحو: ﴿غَيۡرَ إِخۡرَاجٍ﴾.

٧ ومضمومة بعد ضم، نحو: ﴿ٱلۡجَنَّةُ أُزۡلِفَتۡ﴾.

٨ ومضمومة بعد كسر، نحو: ﴿عَلَيۡهِ أُمَّةً﴾.

٩ ومضمومة بعد فتح، نحو: ﴿كَانَ أُمَّةً﴾.

فتبدل المفتوحة بعد الضم واوًا، وبعد الكسر ياء، وتسهل بين بين في الصور السبع الباقية، وهذا مذهب من خفف المتوسط المنفصل، الواقع بعد حرف المد من العراقيين.

والجمهور على التحقيق في التسع، والله أعلم.

المذهب الثاني: التخفيف الرسمي:

اعلم أنه جاء عن «سليم» عن «حمزة» أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف العثماني، وهو خاص بالهمز دون غيره، فلا □ذف الألف التي بعد شـ□ ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْۖ﴾ بهود [الآية: ٨٧]، ولا يلفظ بالألف التي بعد الواو:

وقد اختلف في الأخذ بتسهيل الهمز على الوجه الرسمي:

فذهب جماعة إلى الأخذ به مطلقًا، فأبدلوا الهمزة بما صورت به، وحذفوها فيما حذفت فيه، وهذا القول بعمومه لا يجوز العمل به، ولا يؤخذ به.

وذهب مكي، وابن شريح، والداني، وشيخه فارس، والشاطبي، ومن تبعهم من المتأخرين إلى الأخذ به، لكن بشرط صحته في العربية، فإنه ربما يؤدي في الألف إلى اجتماع ثلاث سواكن، مثلًا نحو: ﴿رَأَيْتَ﴾ وربما يتعذر في بعضه، وذلك إذا كان قبل الألف التي هي صورة الهمز ساكن، نحو: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰ﴾ فهذا ونحوه لا تجوز القراءة به لمخالفته للغة، وعدم صحته نقلًا.

على أن سائر الأئمة من العراقيين قاطبة، والمشارقة لم يعرجوا على التخفيف الرسمي، ولا ذكروه، ولا أشاروا إليه، لكن لا ينبغي ترك العمل به بشرطه، اتباعًا لخط المصحف، وهذا هو □ختار، وعليه سائر المتأخرين.

فتبدل الهمزة بالشرط المذكور بما صورت به فما صور ألفًا أبدله ألفًا وما صور واوًا أبدله واوًا وما صور ياء أبدله ياء وما لم يصور حذفه.

ثم إنه تارة يوافق الرسم القياسي، ولو بوجه فيتحد □ذهبان، وتارة يختلفان، ويتعذر اتباع الرسم كما تقدم، فإن كان في التخفيف القياسي وجه راجح، وهو مخالف ظاهر الرسم، وكان الوجه الموافق ظاهره مرجوحًا قياسًا، كان هذا أعني المرجوح هو المختار عندهم، لاعتضاد بموافقة الرسم، ومعرفة ذلك متوقفة على معرفة الرسم، فالأصل أن تكتب صورة الهمزة بما تؤول إليه في التخفيف، أو يقرب منه، فإن خففت ألفا، أو كالألف فقياسها أن تكتب ألفًا أو ياء، أو كالياء، أن تكتب ياء أو واوًا، أو كالواو أن تكتب واوًا، أو حذفا بنقل أو إدغام أو غيره، أن تحذف ما لم تكن أولا، فتكتب حينئذ ألفا سواء اتصل بها زائد نحو: ﴿سَأَصْرِفُ﴾ أو لا نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾ إشعارًا بحالة الابتداء.

هذا هو القياس في العربية، وخط المصحف.

وجاءت أحرف في الكتابة خارجة عن القياس، لمعنى مقصود، ووجه مستقيم، يعلمه من قدر للسلف قدرهم، وعرف لهم حقهم.

فما خرج عن القياس من الهمز الساكن المتطرف.

فمن المكسور ما قبله: ﴿وَهَيِّئْ﴾، ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم﴾ رسم في بعض المصاحف صور الهمز فيهما ألفًا، كراهة اجتماع المثلين، وكذا: (مكر السيء) و﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ وإنكار الداني كتابة ذلك بالألف تعقبه السخاوي، بأنه رآه كذلك في المصحف الشامي، وأيده صاحب النشر بمشاهدته فيه كذلك أيضا، والوقف على ذلك كله على الوجه القياسي بإبدال الهمزة ياء، لسكونها وإنكسار ما قبلها، فلا يجوز بالألف على الرسمي.

ومن المتوسط ﴿وَرِءْيًا﴾ بمريم [الآية: ٧٤] كتبوها بياء واحدة، فحذفوا صورة الهمزة كراهة اجتماع المثلين، لأنها لو صورت لكانت ياء.

ومن المتوسط المضموم ما قبله: ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ﴾ و﴿ٱلَّتِي تُـْٔوِيهِ﴾ كتبوها بواو واحدة، خوف اجتماع المثلين، كما فعلوه في نحو: ﴿وَدَاوُۥدَ﴾.

فتبدل الهمزة في: ﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾ و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ واوا، وفي ﴿وَرِءْيًا﴾ ياء مع الإظهار، والإدغام.

وكذلك حذفوها في باب «الرؤيا» المضموم الراء، خوف اشتباه الواو بالراء، لقربهما شكلًا، في الخط القديم، أو لتشمل القراءات، وهو الأحسن كما في النشر، وتسهيله على الوجه القياسي، بإبدال الهمزة واوًا كما تقدم، وعلى الرسمي بياء مشددة كقراءة أبي جعفر.

ونقل في النشر جوازه عن الهذلي وغيره، ثم قال: وهو وإن كان موافقًا للرسم، فإن الإظهار أولى، وأقيس وعليه أكثر أهل الأداء، وأما حذف الهمزة والوقف بياء خفيفة فلا يجوز.

ومن المفتوح ما قبله: ﴿فَٱدَّٰرَْٔتُمْ﴾ بالبقرة [الآية: ٧٢].

لم يثبتوا الألف بعد الراء، وحذفوا الألف بعد الدال تخفيفًا والوقف عليه بوجه واحد، وهو إبدال الهمزة ألفًا على القياسي، ولا يجوز بحذف الألف.

وكذا: ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ حذفوا ألفها في أكثر المصاحف.

و﴿ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾، و﴿ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ﴾، و﴿يَسۡتَـٔۡخِرُونَ﴾ غيبة، وخطابًا، للعلم بها، كما في ﴿ٱلصَّـٰلِحَـٰت﴾ ولا يجوز الوقف عليها بحذف الألف على الرسم، بل بالبدل فقط، على القياسي.

ومما خرج من المتحرك بعد ساكن، غير الألف ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ في ثلاثة مواضع، و﴿يَسۡـَٔلُونَ﴾ بالأحزاب [الآية: ٢٠]، و ﴿مَوۡئِلًا﴾ بالكهف [الآية: ٥٨]، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ بالروم [الآية: ١٠]، و ﴿أَن تَبُوٓأَا﴾ بالمائدة [الآية: ٢٩]، و ﴿لِيَسُـۥٓـُٔواْ﴾ بالأسراء [الآية: ٧]؛ لأن القياس حذف صورتها، إذ تخفيفها القياسي بالنقل، فرسموا: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ بألف بعد الشين، لتحمل القراءات.

وكذا أثبتوها في ﴿يَسۡـَٔلُونَ﴾ في بعض المصاحف، فيجوز الوقف بالألف للرسم، على تقدير النقل.

قال في النشر: وهو وجه مسموع حكاه الحافظ أبو العلاء، وهو قوي في: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ و﴿يَسۡـَٔلُونَ﴾ لرسمها بالألف. انتهى.

وأما: ﴿مَوۡئِلًا﴾ فرسم بالياء اتفاقا، وتخفيفه بالنقل، وبالإدغام فقط، كما تقدم.

وأما إبدالها ياء مكسورة على الرسم فضعيف، كما في النشر.

وأما ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ فرسمت بالألف بعد الواو، وبعدها ياء هي ألف التأنيث، على مراد الإمالة، وتخفيفها بالنقل، وبالإدغام، كما تقدم، وأما بين بين فضعيف.

وأما ﴿أَن تَبُوٓأَا﴾ فرسمت بالألف، ولم تصور متطرفة، بعد ساكن بلا خلاف، سوى هذه وتخفيفها بالنقل، وبالإدغام على القياسي.

وأما ﴿لِيَسُـۥٓـُٔواْ﴾ فرسمت بالألف أيضًا على قراءة حمزة ومن معه.

وأما على قراءة «نافع» ومن معه فالألف زائدة، كألف ﴿قَالُوٓاْ﴾ وحذفت إحدى الواوين لاجتماع المثلين.

ويلحق بذلك ﴿هُزُوًا﴾ و﴿كُفُوًا﴾ رسمت بالواو، وتخفيفها بالنقل، وبالواو للرسم.

وأما ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ فذكره الشاطبي كالداني، مما صورت الهمزة فيه ألفًا، مع وقوعها متطرفة، بعد ساكن فتكون مما خرج عن القياس. وتعقب بأن الألف زائدة كما كتبت

في: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ وصورة الهمزة محذوفة على القياس.

وأما: ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ﴾، ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ﴾، ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾.

فذكره بعضهم فيما خرج عن القياس، وتعقب بأن الألف لا تعلق لها بالهمزة بل يحتمل أن تكون أثبتت على قراءة البزي، أو زيدت للفرق بين هذه الكلمات، وبـ: ﴿يَيۡـِٔسُواْ﴾.

ويخفف بالنقل، وبالإدغام، على إجراء الأصلي مجرى الزائد.

وحكى الهذلي وجهًا آخر، وهو الألف على القلب، كالبزي.

وأما: ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ فكتبت بواو واحدة، خوف اجتماع المثلين، وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس، وتخفيفها بالنقل، وبالإدغام، لكن يضعف الإدغام للنقل، كما في النشر، وكذا: ﴿مَسۡـُٔولًا﴾ فيخفف بوجه واحد، وهو النقل.

ومما خرج من المتوسط المتحرك بعد الألف، ويكون مفتوحًا، نحو: ﴿أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ﴾، ﴿وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ﴾ ولم يرسم له صورة.

ومضمومًا بعد واو نحو: ﴿جَآءُوكُمۡ﴾ و﴿يُرَآءُونَ﴾.

ومكسورًا بعده ياء نحو: ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ على قراءة حمزة، فرسموا بعد الألف في المضمومة واوا، واحدة وفي المكسورة ياء واحدة.

فيحتمل أن تكون المحذوفة صورة الهمزة، وأن تكون الأخرى.

واختلف في ﴿أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٥٧] و ﴿أَوۡلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلۡإِنسِ﴾ و﴿لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ﴾ بالأنعام [الآيتان: ١٢٨، ١٢١] و﴿إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفًا﴾ بالأحزاب [الآية: ٦] و﴿نَحۡنُ أَوۡلِيَآؤُكُمۡ﴾ بفصلت [الآية: ٣١].

ففي أكثر العراقية لم تصور، وأثبتت في سائر المصاحف.

واختلفوا –أيضًا في: ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ بيوسف [الآية: ٧٤، ٧٥] فعند الغازي لا صورة لها، والتخفيف في جميع ذلك بين بين فقط.

واتفقوا على رسم ﴿تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ بألف واحدة.

واختلف في الثابتة هل هي الأولى، أو الثانية وتخفف بوجه واحد بين بين، مع المد، والقصر، والإمالة للهمزة المسهلة، لإمالة الألف بعدها، المنقلبة عن ياء التي تحذف وصلا

للساكن، وهي لام تفاعل.

وأما المتطرف بعد الألف:

ويكون مضموما، ومكسورا، فالمضموم: ﴿فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ بالأنعام [الآية: ٩٤]، ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ بالشورى [الآية: ٢١]، ﴿فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ بهود [الآية: ٨٧]، ﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ بإبراهيم [الآية: ٢١]، ﴿شُفَعَٰٓؤُاْ وَكَانُواْ﴾ بالروم [الآية: ١٣]، و﴿وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بالطول [غافر الآية: ٥٠]، ﴿لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُاْ ٱلْمُبِينُ﴾ الصافات [الآية: ١٠٦]، ﴿بَلَٰٓؤٌاْ مُّبِينٌ﴾ بالدخان [الآية: ٣٣]، ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ بالممتحنة [الآية: ٤]، ﴿جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ و﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ﴾ الأولان بالمائدة [الآيتان: ٢٩، ٣٣]، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ﴾ بالشورى [الآية: ٤٠]، ﴿جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بالحشر [الآية: ١٧].

فرسموا صورة الهمز في هذه الثمانية ألفاظ واوًا اتفاقًا، وزادوا بعدها ألفًا، ولم يرسموا الألف المتقدمة تخفيفًا، ويأتي في تخفيفها اثنا عشر وجها، تذكر في محالها من الفرش إن شاء الله تعالى.

واختلف في ﴿جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ بالزمر [الآية: ٣٤][(١)]، ﴿جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾ بـ«طه» [الآية: ٧٦][(٢)]، و﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بالكهف [الآية: ٨٨][(٣)]، و﴿عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بالشعراء [الآية: ١٩٧][(٤)]، و﴿مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ بفاطر [الآية: ٢٨][(٥)]، و﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ﴾ بالأنعام [الآية: ٥]، والشعراء [الآية: ٦][(٦)].

والمكسور صورة الهمز فيه ياء بعد الألف، في الأربعة، بلا خلاف وهي:

﴿مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾ بيونس [الآية: ١٥]، و﴿وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ بالنحل [الآية: ٩٠]، ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ﴾ بـ«طه» [الآية: ١٣٠]، ﴿مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ بالشورى [الآية: ٥٣]، إلا أن الألف قبل الياء حذفت من (تلقاءى) و(إيتاءى) في بعض المصاحف.

---

(١) العمل على أن الهمز على السطر لا صورة لها.

(٢) العمل على حذف صورة الهمزة كذلك.

(٣) العمل على حذف صورة الهمزة كذلك.

(٤) على أن الهمزة على الواو.

(٥) على أن الهمزة على الواو.

(٦) العمل على رسمها على الواو في السورتين.

واختلف في ﴿بِلِقَآيِ رَبِّهِمْ﴾ و﴿وَلِقَآيِ ٱلْأَخِرَةِ﴾ كلاهما بالروم: فنص الغازي ابن قيس، على الياء فيهما، وتخفيفها، يأتي في محلها إن شاء الله تعالى.

وأما (اللاءى) في السور الثلاث:

فعلى صورة (إلى) الجارة كما تقدم، لتحتمل القراءات الأربع:

قال في النشر: فالألف حذفت اختصارًا، وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء، وحقق الهمزة أوسطها بين بين، وصورة الياء عند من أبدلها ياء ساكنة.

وأما عند حمزة ومن معه، ممن أثبت الهمزة والياء جميعًا، فحذفت إحدى الياءين، لاجتماع الصورتين، والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء، والله تعالى أعلم.

ومما خرج عن القياس من الهمز المتحرك المتطرف، المتحرك ما قبله، بالفتح كلمات، وتكون الهمزة مضمومة، ومكسورة.

فالمضمومة رسمت واوًا في عشرة: ﴿تَفْتَؤُا﴾ بيوسف [الآية: ٨٥]، و﴿يَتَفَيَّؤُا﴾ بالنحل [الآية: ٤٨]، و﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ [الآية: ١٨]، و﴿لَا تَظْمَؤُا﴾ بـ«طه» [الآية: ١١٩]، ﴿وَيَدْرَؤُا عَنْهَا﴾ بالنور [الآية: ٨]، و﴿مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ﴾ بالفرقان [الآية: ٧٧]، و﴿ٱلْمَلَؤُا﴾ [الآية: ٢٤] الأول بالمؤمنين، وثلاثة بالنمل: ﴿ٱلْمَلَؤُا إِنِّيٓ﴾ [الآية: ٢٩]، ﴿ٱلْمَلَؤُا أَفْتُونِي﴾ [الآية: ٣٢]، ﴿ٱلْمَلَؤُا أَيُّكُمْ﴾ [الآية: ٣٨]، و﴿يُنَشَّؤُا فِي ٱلْحِلْيَةِ﴾ بالزخرف [الآية: ١٨]، و ﴿نَبَؤُا﴾ في غير حرف براءة، وهو بإبراهيم، والتغابن ﴿نَبَؤُا ٱلَّذِينَ﴾ [الآيتان: ٩، ٥]، وبـ«ص» ﴿نَبَؤٌا عَظِيمٌ﴾ [الآية: ٦٧]، و﴿نَبَؤُا ٱلْخَصْمِ﴾ فيها [ص: ٢١]، إلا أنه كتب بغير واو في بعض المصاحف و﴿يُنَبَّؤُا ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ بالقيامة [الآية: ١٣]، على اختلاف فيه وزيدت الألف بعد هذه الواو في المواضع المذكورة كواو (قالوا) فيوقف بالواو على التخفيف الرسمي كما يأتي.

وأما المكسورة فموضع واحد: ﴿نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ بالأنعام [الآية: ٣٤]، كتب ألف بعدها ياء، وصوب في النشر أن الياء صورة الهمزة، وحينئذ يوقف بالياء على الوجه الرسمي.

وخرج عن القياس من المتوسط المتحرك بعد متحرك، نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿صَـٰبِؤُنَ﴾ و﴿مَالِؤُنَ﴾، ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ﴾، و﴿لِيُطْفِـُٔوا﴾ و﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ و﴿يَطَـُٔونَ﴾ و﴿رَءُوفٌ﴾.

ونحو: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ و﴿صَٰبِـِٔينَ﴾ و﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ مما وقع بعد الهمز فيه واو أو ياء، فلم يرسم له صورة كراهة اجتماع المثلين، أو لتحمل القراءات إثباتا وحذفا، فيوقف على نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بواو واحدة مع ضم ما قبلها، وحذف الهمز على الرسمي وعلى نحو: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ بياء واحدة مع الحذف.

وخرج من المفتوح بعد كسر: ﴿سَيِّـَٔاتُ﴾ في الجمع نحو: ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ فحذفوا صورة الهمز لاجتماع المثلين، وعوضوا عنها إثبات الألف، على غير قياسهم في ألفات جمع التأنيث، وأثبتوا صورتها في المفرد نحو: ﴿سَيِّئَةً﴾.

وأما نحو: ﴿مِائَةَ﴾ و﴿مِائَتَيْنِ﴾ و﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ و﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ فرسمت بألف قبل الياء، والألف في ذلك زائدة والياء فيه صورة الهمز قطعًا.

قال في النشر: وتعقب الداني، والشاطبي، في نظمهما بزيادة الياء في ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾، و﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾.

وخرج من المضموم بعد كسر نحو: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ﴾ و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ فلم يرسم بواو على مذهب الجادة، بل رسم بياء، على مذهب الأخفش، فيخفف على الوجه الرسمي بإبداله ياء، ورسم عكسه: ﴿سُئِلَ﴾ و﴿سُئِلُواْ﴾ على مذهب الجادة، ويخفف بوجهين بين الهمزة والياء، على مذهب سيبويه، وعليه الجمهور، وبإبدالها واوًا، على مذهب الأخفش.

واختلف في المفتوح بعد فتح، في: ﴿وَٱطْمَأَنُّواْ﴾، وفي ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ أعني التي قبل النون وفي ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ فرسم في بعض المصاحف بالألف، على القياس وحذفت في أكثرها تخفيفًا.

واختلف أيضًا في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ و﴿أَرَءَيْتُم﴾ و﴿أَرَءَيْتَكُم﴾ في جميع القرآن، فتكتب في بعض المصاحف بالإثبات، وفي بعضها بالحذف.

وأما ﴿رَءَا﴾ في جميع القرآن فبراء وألف فقط، فالألف صورة الهمز، إلا في موضعين، وهما ﴿مَا رَأَىٰٓ﴾ [الآية: ١١] ، و﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ [الآية: ١٨] بالنجم فبألف، بعدها ياء على لغة الإمالة.

وأما: ﴿وَنَـَٔا﴾ بسبحان [الآية: ٨٣]، وفصلت [الآية: ٥١] فرسم بالنون وألف فقط، ليحتمل القراءات، فعلى قراءة من قدم المد على الهمز ظاهر، وعلى قراءة الجمهور الألف الثانية

صورة الهمزة، والألف المنقلبة هي المحذوفة، لاجتماع ألفين.

وخرج من الهمز الواقع أولًا ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ فرسم بواو بعد ألف، وكان القياس رسمها ألفًا، كسائر المبتدآت، ولم ترسم واوًا في نظيرها: ﴿أَءُلْقِيَ﴾، و﴿أَءُنزِلَ﴾ بل كتبت بألف واحدة لئلا يجتمع ألفان، وكذا سائر الباب مما اجتمع فيه ألفان نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ﴿ءَأَنتُمْ﴾ وكذا ما اجتمع فيه ثلاث ألفات لفظًا نحو: ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾، وكذا: ﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾ إلا مواضع كتبت بالياء على مراد الوصل، ويأتي- إن شاء الله تعالى- ما في جميع ذلك من الأوجه.

وكتبوا: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ بـ«طه» [الآية: ٩٤]، بواو موصولة بنون، (ابن) مع وصل (ابن) بيا النداء المحذوفة الألف، فالألف التي بعد الياء هي ألف (ابن) على الصواب، كما في النشر.

وأما موضع الأعراف فكتبت همزة (أم) ألفًا مفصولة.

قلت: وهذا من المتوسط بغيره، فيوقف عليه بوجهين: التحقيق، والتسهيل كالواو، على القياسي.

وكتبوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بواو موصولة بها التنبيه، فحذف ألفه كما في ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ فتخفيفه القياسي كالواو، والرسمي واو لكنه لا يجوز، كما يأتي في محله.

وأما: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ فقال الجعبري: دخل حرف التنبيه على المضمر، والألف صورة الهمزة، فتخفيفه على القياسي كالألف، وعلى الرسمي ألف فيجتمع ألفان كـ«جاء» وربما منع، إذ ليس طرفًا، ويضعف على أصله جعلها بدلا عن همزة الاستفهام انتهى.

وأما: ﴿هَآؤُمُ﴾ بالحاقة [الآية: ١٩] فليس من باب: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾؛ لأن همزة: ﴿هَآؤُمُ﴾ متوسطة حقيقة، لأنها تتمة كلمة «ها» بمعنى «خذ» وليست من قبيل المتوسط بزائد، وهي اسم فعل، بمعنى «خذ» و«تناول» فليس فيها إلا التسهيل كالواو.

وقال مكي: أصلها «هاوموا» بواو، وإنما كتبت على لفظ الوصل، ولا يحسن الوقف عليها، لأنه إن وقف على الأصل بالواو خالف الرسم، وإن وقف بغيرها خالف الأصل.

وتعقب بأن الواو فيه ليست ضميرًا، وإنما هي صلة ميم الجمع، وأصل ميم الجمع الضم والصلة، وتسكن وتحذف تخفيفًا، ورسم جميعه بغير واو، وكذلك الوقف عليه، فلا فرق

بـ□: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ﴾، ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ في الرسم والوقف، فتسهل همزة: ﴿هَآؤُمُ﴾ بـ□ بـ□ بلا خلاف، ويوقف على الميم من غير نظر.

وخرج من المضموم بعد فتح: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ﴾ بـ«طه» [الآية: ٧١]، والشعراء [الآية: ٤٩]، فكتبت في بعضها بالواو بعد الألف، ومثله: ﴿سأوريكم﴾ ثم قيل الواو زائدة، والألف صورة الهمز، وبه قطع الداني كما في النشر، ثم قال فيه: والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف، وأن صورة الهمزة هو الواو.

قال: والدليل على ذلك زيادة الألف في نظير ذلك، وهو: ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾، ﴿وَلَأَوۡضَعُواْ﴾.

وخرج من المكسور بعد فتح ﴿وَلَئِن﴾ و﴿يَوۡمَئِذ﴾ و﴿حِينَئِذ﴾ فرسمت صورة الهمزة فيه ياء موصولة بما قبلها كلمة واحدة، وكذا صورت في ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ بالأنعام [الآية: ١٩]، والنمل [الآية: ٥٥]، وثاني العنكبوت [الآية: ٢٩]، وفصلت [الآية: ٩]، و ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا﴾ بالشعراء [الآية: ٤١]، و ﴿أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ﴾ بالنمل [الآية: ٦٧]، و ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾ بالصافات [الآية: ٣٦]، و ﴿أَءِذَا مِتۡنَا﴾ بالواقعة [الآية: ٤٧].

و﴿أَئِن ذُكِّرۡتُم﴾ بـ«يس» [الآية: ١٩]، ﴿أَئِفۡكًا﴾ بالصافات [الآية: ٨٦] ففي مصاحف أهل العراق بالياء موصولة كذلك وفي غيرها بألف واحدة، وكذا سائر الباب، وأما ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ بآل عمران [الآية: ١٤٤] ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ بالأنبياء [الآية: ٣٤] فرسمت بياء بعد الألف أيضًا، وصوب في النشر كون الياء صورة الهمز، والألف زائدة.

وأما ﴿أَئِمَّةَ﴾ فليست من هذا الباب؛ لأن الهمزة فيه ليست أولًا، وإن كانت فاء.

وخرج من المفتوح بعد لام التعريف ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ موضعي يونس [الآيتان: ٥١، ٩١]، وفي جميع القرآن، فحذفت الهمزة في ذلك إجراء للمبتدأة مجرى المتوسطة.

واختلف في ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ﴾ بالجن [الآية: ٩].

ففي بعضها بالألف وهي صورة الهمز؛ لأن الألف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصارا.

ومنه أعني: المفتوح بعد لام التعريف ﴿لۡـَٔيۡكَةِ﴾ بالشعراء [الآية: ١٧٦]، و«ص»

[الآية: ١٣].

ففي جميعها بغير ألف بعد اللام، وقبلها، لتحتمل القراءات.

وخرج من المفتوح بعد كسر ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾، و﴿باييد﴾ فرسم بألف بعد الباء الموحدة، وياءين بعدها، والألف هي الزائدة كزيادتها في ﴿مِأْئَةَ﴾ والياء بعدها صورة الهمزة، على ما صوبه صاحب النشر.

وأما: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ و﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ فرسم في بعضها بألف بعد الموحدة، وياءين بعدها، فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة، كذا في النشر، أي: فتكون الألف صورة الهمز، ويأتي بيان الوقف على ذلك في محاله إن شاء الله تعالى .



فصل

[فيما يدخله الروم والإشمام من الهمز المخفف]

يجوز الروم والإشمام في الهمز المخفف بأنواع التخفيف المتقدم، ما لم تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مد، وذلك شامل لأربع صور:

الأولى:

فيما نقل إليه حركة الهمز نحو: ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ و﴿دِفْءٌ﴾ و﴿سُوٓءِ﴾ و﴿شَىْءٍ﴾ فترام الحركة المنقولة، وتشم بشرطه.

الثانية:

فيما خفف بالإبدال ياء، وأدغم فيه ما قبله نحو: ﴿بَرِىٓءٌ﴾ و﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾ أو واوًا وأدغم فيه ما قبله نحو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾ و﴿سُوٓءٍ﴾ و﴿شَىْءٍ﴾ عند من أدغمه، ففيه الروم، والإشمام كذلك.

الثالثة:

ما أبدلت الهمزة المتحركة فيه واوًا أو ياء، على التخفيف الرسمي، نحو: ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ و﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟﴾ و﴿مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ﴿وَإِيتَآئِ﴾.

الرابعة:

ما أبدل كذلك على مذهب الأخفش، نحو: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ و﴿يُبْدِئُ﴾.

أما المبدل حرف مد، فإنه لا يدخله روم ولا إشمام، نحو: ﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿نبيء﴾ مما سكونه لازم، ونحو: ﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾، ﴿مِن شَٰطِئِ﴾، ﴿يَشَآءُ﴾ من الذي سكونه عارض؛ لأن هذه الحروف لا أصل لها في الحركة.

نعم يجوز الروم بالتسهيل في الهمز، إذا كان طرفًا متحركًا، وقبله متحرك، نحو: ﴿يَبْدَؤُا۟﴾ و﴿يبديء﴾ و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ وكذلك إذا كان طرفًا متحركًا، وقبله ألف إذا كان مضمومًا أو مكسورًا نحو: ﴿يَشَآءُ﴾ و﴿ٱلْمَآءُ﴾ و﴿ٱلدُّعَآءِ﴾ ومن ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و﴿مِّن مَّآءٍ﴾.

فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك، تسهلها بين بين، تنزيلًا للنطق ببعض الحركة، وهو الروم منزلة النطق بجميعها، فتسهل، وهو مذهب أبي الفتح فارس، وسبط الخياط،

والشاطبي، وكثير من القراء، وبعض النحاة.

وأنكره جمهورهم قالوا: لأن سكون الهمز وقفًا يوجب الإبدال، حملًا على الفتحة قبل الألف فهي تخفف تخفيف الساكن، لا تخفيف المتحرك، فلا يجوز على هذا سوى الإبدال.

قال به صاحب العنوان وغيره وضعفه الشاطبي، ومن تبعه وعدوه شاذًا. والصواب كما في النشر صحة الوجهين جميعًا، وذهب ابن شريح، ومكي في آخرين إلى التفصيل: فأجازوه فيما صورت فيه الهمز واو، أو ياء دون غيره.

وتقدم أن «هشاما» من طريق الحلواني بخلف عنه، يسهل الهمز المتطرف خاصة، وقفا في جميع الباب مثل ما يسهله حمزة، من غير فرق، وموافقة الأعمش بخلفه لحمزة في جميع الباب متطرفا، وغيره.

والباقون بالتحقيق في الحال□.

هذا ما قدر إيراده من هذا الباب، على سبيل الأجمال وسيأتي معظم مسائله مفصلة بوجوهها في محالها من الفرش إن شاء الله تعالى .



باب
الفتح والإمالة

الفتح هنا: عبارة عن فتح الفم بلفظ الحرف، لا فتح الحرف، إذ الألف لا تقبل ا□ركة، ويقال له التفخيم، وربما قيل له النصب.

وينقسم إلى شديد، وهو نهاية فتح الفم بالحرف، ويحرم في القرآن، وإنما يوجد في لغة العجم.

ومتوسط وهو ما بين الشديد والإمالة المتوسطة.

والإمالة: أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيرًا، وهي المحضة، ويقال لها الكبرى، والإضجاع، والبطح، وهي المرادة عند الإطلاق، وقليلا وهو بـ□ اللفظ□، ويقال له التقليل، وبـ□ بـ□، والصغرى.

ويجتنب في الإمالة المحضة القلب الخالص، والإشباع المبالغ فيه.

ثم إن الفتح والإمالة لغتان فصيحتان، نزل بهما القرآن. والفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد، من تميم وأسد وقيس.

واختلف في الأولى منهما، واختار الداني التقليل، وهل الإمالة فرع عن الفتح، أو كل منهما أصل؟.

ذهب إلى الأول جماعة، وإلى الثاني آخرون، والإمالة في الفعل أقوى منها في الاسم، لتمكنها في التصريف، وهي دخيلة في الحرف لجموده، ولذا قلّت فيه.

والقراء فيها على أقسام:

منهم من أمال.

ومنهم من لم يمل.

والأول قسمان: مقل، وهم قالون، والأصبهاني، عن ورش، وابن عامر، وعاصم، ومكثر، وهم: الأزرق، عن ورش، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.

وأصل حمزة، والكسائي، وكذا خلف الكبرى، وافقهم الأعمش.

وأصل الأزرق الصغرى.

أما أبو عمرو فمتردد بينهما جمعًا بـ اللغتـ.

فأما حمزة، والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، فأمالوا كل ألف منقلبة عن ياء، قيقًا حيث وقعت في اسم، أو فعل، إمالة كبرى، من غير قلب خالص، ولا إشباع مفرط كما تقدم، وصلًا ووقفًا.

فالأسماء نحو: ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ و﴿ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ و﴿ٱلزِّنَىٰٓ﴾، ﴿وَمَأۡوَىٰهُ﴾ و﴿مَثۡوَىٰكُمۡ﴾.

ونحو: ﴿أَدۡنَىٰٓ﴾ و﴿أَزۡكَىٰ﴾ و﴿ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ و﴿ٱلۡأَتۡقَى﴾ و﴿مُوسَىٰٓ﴾ و﴿يَحۡيَىٰ﴾ و﴿عِيسَى﴾.

والأفعال نحو: ﴿أَتَىٰ﴾ و﴿أَبَىٰ﴾، ﴿وَسَعَىٰ﴾ و﴿تَخۡشَىٰ﴾ و﴿يَرۡضَىٰ﴾ و﴿فَسَوَّىٰ﴾ و(اجتبى) و﴿ٱسۡتَعۡلَىٰ﴾.

وقد خرج بقيد التحقيق نحو: ﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾، ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ للاختلاف في أصلها.

وبمنقلبة: لزائدة نحو: ﴿قَآئِمٌ﴾ وبعن ياء نحو: ﴿عَصَايَ﴾ و﴿دُعَآءَ﴾

وتعرف ذوات الياء من الأسماء بالتثنية، ومن الأفعال بإسناد الفعل إلى المتكلم، أو المخاطب، فإن ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإن ظهرت الواو فهي أصلها.

تقول في اليائي من الأسماء في نحو: ﴿فَتًى﴾ (فتيان)، وفي ﴿هُدًى﴾ (هديان)، وفي ﴿عَمًى﴾ (عميان)، وفي ﴿مَوۡلًى﴾ (موليان)، وفي ﴿مَأۡوًى﴾ (مأويان).

وفي الواوي منها في (أب) (أبوان)، وفي (أخ) (أخوان)، و﴿صَفًا﴾ (صفوان)، و﴿سَنَا﴾ (سنوان)، و﴿عَصَا﴾ (عصوان).

وتقول في اليائي من الأفعال في نحو: ﴿رَمَىٰ﴾ (رميت)، و﴿وَسَعَىٰ﴾ (سعيت)، و﴿سَقَى﴾ (سقيت)، و﴿ٱشۡتَرَىٰ﴾ (اشتريت)، و﴿ٱسۡتَعۡلَى﴾ (استعليت)، و﴿ٱرۡتَضَىٰ﴾ (ارتضيت).

وفي الواوي منها في نحو: ﴿دَعَا﴾ (دعوت)، وفي ﴿عَفَا﴾ (عفوت)، و﴿نَجَا﴾ (نجوت)، و﴿دَنَا﴾ (دنوت)، و﴿عَلَا﴾ (علوت)، و﴿بَدَا﴾ (بدوت)، و﴿خَلَا﴾ (خلوت).

فلو زاد الواوي على ثلاثة أحرف فإنه يصير يائيًا، وذلك كالزيادة في الفعل بحروف المضارعة، وآلة التعدية، نحو: ﴿يَرۡضَىٰ﴾ مثلًا؛ لأن أصله: (يرضوا) فلما وقعت الواو رابعة متطرفة، قلبت ياء ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، و﴿يُدۡعَىٰ﴾و﴿يَتَزَكَّىٰ﴾ و﴿زَكَّىٰهَا﴾ و﴿تَزَكَّىٰ﴾ و﴿نَجَّىٰنَا﴾ و﴿فَأَنجَىٰهُ﴾ و﴿تُتۡلَىٰ﴾ و﴿تَجَلَّىٰ﴾ ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ﴾ ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ﴾ ﴿مَنِ ٱسۡتَعۡلَىٰ﴾.

وكذا يميلون «أفعل» في الأسماء نحو: ﴿أَدۡنَىٰ﴾ و﴿أَرۡبَىٰ﴾ و﴿أَزۡكَىٰ﴾ و﴿ٱلۡأَعۡلَى﴾؛ لأن لفظ الماضي من ذلك كله يظهر فيه الياء، إذا رددت الفعل إلى نفسك، نحو: (أزكيت) و(أنجيت) و(ابتليت).

و﴿حَتَّىٰ﴾ و﴿عَلَىٰ﴾ و﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾.

وكذا أمالوا من الواوي: ﴿شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾ و﴿ٱلۡعُلَى﴾ و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ كيف وقع، و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ كيف جاء، مما أوله مكسور، أو مضموم.

قيل: لأن من العرب من يُثنّي ما كان كذلك بالياء، وإن كان واويا، فيقول: ربيان، ضحيان، فرارًا من الواو إلى الياء؛ لأنها أخف، حيث ثقلت الحركات بخلاف المفتوح.

واتفقوا على فتح الثلاثي في غير ذلك نحو: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ﴾، ﴿عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، ﴿عَفَا ٱللَّهُ﴾، ﴿خَلَا بَعۡضُهُمۡ﴾، ﴿شَفَا حُفۡرَةٖ﴾، ﴿سَنَا بَرۡقِهِۦ﴾، ﴿أَبَآ أَحَدٖ﴾ لكونها واويه ورسمها بالألف.

وكذا أمالوا ألفات فواصل الآي المتطرفة تحقيقًا أو تقديرًا تحقيقًا أو يائية أصلية أو زائدة، في الأسماء والأفعال.

إلا ما يأتي إن شاء الله تعالى تخصيصه بالكسائي، وإلا المبدلة من التنوين مطلقًا، وذلك في إحدى عشرة سورة: طه، والنجم، وسأل، والقيامة، والنازعات، وعبس، وسبح، والشمس، والليل، والضحى، والعلق.

ولكن هذه السور منها ثلاث عمت الإطالة فواصلها، وهي سبح، والشمس.

وفي المدني الأول ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ رأس الآية ولا يمال، والليل، وباقي السور أميل منها القابل للإمالة.

فالممال بـ«طه» من أولها إلى ﴿طَغَىٰ﴾.

وأما فيما لم يسم فاعله نحو: ﴿يُدۡعَىٰ﴾ فلظهور الياء في (دعيت) و(يدعيان).

فظهر أن الثلاثي المزيد يكون اسمًا نحو: ﴿أَدۡنَىٰ﴾ وفعلًا ماضيًا نحو: ﴿ٱبۡتَلَىٰٓ﴾ و(أنجى) ومضارعًا مبنيًا للفاعل نحو: ﴿يَرۡضَىٰ﴾ وللمفعول نحو: ﴿يُدۡعَىٰ﴾.

وكذا أمالوا ألفات التأنيث، وهي كل ألف زائدة، رابعة فصاعدًا، دالة على مؤنث حقيقي، أو مجازي، وتكون في «فعلى» بضم الفاء، أو كسرها، أو فتحها، نحو: ﴿طُوبَىٰ﴾ و﴿بُشۡرَىٰ﴾ و﴿قُصۡوَى﴾ و﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ و﴿ٱلۡأُنثَىٰ﴾ و﴿دُنۡيَا﴾ و﴿إِحۡدَى﴾ و ﴿ذِكۡرَىٰ﴾ و﴿سِيمَا﴾ ﴿وضيزى﴾ و﴿مَوۡتَى﴾ و﴿يَرۡضَىٰ﴾ و﴿وَٱلسَّلۡوَى﴾ و﴿ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ و(دعوا).

وأ□قوا بذلك: ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَى﴾ و﴿يَحۡيَىٰ﴾ إذ هي أعجمية، وإنما يوزن العربي، لكنها مندرجة عند حمزة ومن معه □ت أصل ما رسم بالياء.

إنما الإشكال في تقليلها لأبي عمرو.

ووجهه بعضهم بأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل قول بعض شراح الحراز إنها «فَعلى» و«فُعلى» و«فِعلى».

وكذا أمالوا ما كان على وزن «فعالي» بضم الفاء، وفتحها نحو: ﴿أُسَرَى﴾ و﴿سُكَرَىٰ﴾ و﴿كُسَالَىٰ﴾ و﴿يَتَمَى﴾ و﴿نَصَرَىٰ﴾ و﴿ٱلۡأَيَـٰمَىٰ﴾ و﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾.

وكذا كل ألف متطرفة، رسمت في المصاحف ياء في الأسماء، والأفعال، نحو: ﴿مَتَى﴾ و﴿بَلَى﴾ و﴿يَـٰٓأَسَفَى﴾ و﴿يَـٰوَيۡلَتَىٰ﴾ ﴿يَـٰحَسۡرَتَى﴾ و﴿عَسَى﴾ و﴿أَنَّى﴾ الاستفهامية.

وتعرف بصلاحية كيف، أو أين، أو متى، مكانها.

واستثنى من ذلك خمس كلمات فلم تمل بحال، وهي: ﴿لَدَا﴾ و﴿إِلَى﴾، إلا ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ ثم من ﴿يَـٰمُوسَىٰ﴾ إلى ﴿لِتَرۡضَىٰ﴾ إلا ﴿عَيۡنِي﴾ و﴿ذِكۡرِي﴾ و﴿مَا غَشِيَهُمۡ﴾ ثم حتى ﴿يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ ممال.

ثم من ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ إلى آخرها إلا ﴿بَصِيرًا﴾.

وفي النجم من أولها إلى ﴿ٱلنُّذُرِ ٱلۡأُولَىٰٓ﴾ إلا ﴿مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا﴾.

وفي سأل من ﴿لَظَى﴾ إلى ﴿فَأَوۡعَىٰٓ﴾.

وفي القيامة من ﴿صَلَّىٰ﴾ إلى آخرها.

وفي النازعات من ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ إلى آخرها، إلا ﴿وَلِأَنْعَـٰمِكُمْ﴾ وفي عبس من أولها إلى ﴿تَلَهَّىٰ﴾.

وفي الضحى من أولها إلى ﴿فَأَغْنَىٰ﴾، وفي العلق من ﴿لَيَطْغَىٰٓ﴾ إلى ﴿يَرَىٰ﴾

ثم إن كل مميل إنما يعتد بعدد بلده.

فحمزة، والكسائي، وخلف، وافقهم الأعمش، يعتبرون الكوفي.

وأبو عمرو، ومن معه، يعتبرون المدني الأول، لعرضه على أبي جعفر.

فعند الكوفي ﴿طه﴾ رأس آية. ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ﴾ عدها الشامي فقط، ﴿مِّنِّي هُدًى﴾ ﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ المدنيان، والمكي، والبصري، والشامي ﴿وَإِلَـٰهُ مُوسَىٰ﴾ المدني الأول، والمكي ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ الشامي ﴿مَن طَغَىٰ﴾ البصري، والشامي، والكوفي ﴿ٱسْتَغْنَىٰ﴾ و﴿يَسْعَىٰ﴾ كلاهما رأس آية ﴿ٱلْأَشْقَى﴾ كذلك ﴿مَنْ أَعْطَىٰ﴾ ليس برأس آية.

بل: ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾، ﴿وَٱسْتَغْنَىٰ﴾ و﴿ٱلْأَشْقَى﴾ و﴿ٱلْأَتْقَى﴾ و﴿رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ وكذا ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ رأس آية ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ عدها كلهم، إلا الشامي.

إذا علمت هذا فاعلم أن قوله في طه ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ﴾ و﴿فَأَلْقَىٰهَا﴾ و﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ و﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾.

وفي النجم: ﴿إِذْ يَغْشَى﴾، و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾، ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾، و﴿أَغْنَىٰ﴾ و﴿فَغَشَّىٰهَا﴾.

وفي القيامة: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾ و﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ﴾.

وفي الليل: ﴿مَنْ أَعْطَىٰ﴾ و﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ يفتح جميع ذلك أبو عمرو، لأنه ليس برأس آية، ما عدا ﴿مُوسَىٰٓ﴾ عند من قلله له.

والأزرق أيضًا يفتح جميعه من طريق أبي الحسن بن غلبون، ومكي، وابن بليمة، ومن سيذكر معهم، ويقلله من طريق التيسير، والعنوان وفارس بن أحمد، ومن يذكر معهم، ويترجح له الفتح في ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ لتغليظ اللام، كما يأتي في باب اللامات إن شاء الله تعالى.

۞ ۞ ۞

فصل

[في إمالة ألفاظ خاصة]

اختص الكسائي وحده مما تقدم بإمالة: ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ و﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ و﴿أَحْيَاهَا﴾ حيث وقع، إذا لم يكن منسوقًا، أو نسق بثم، أو الفاء، فقط.

فإن نسق بالواو: فاتفق حمزة، والكسائي، وكذا خلف، على إمالته، وهو في موضع النجم فقط ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ وافقهم الأعمش.

وأمال الكسائي وحده أيضًا الألف الثانية من (خطايا) حيث وقع، نحو: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ و﴿خَطَايَاهُم﴾ و﴿خَطَايَانَا﴾ وهو جمع (خطيئة) و﴿مَرْضَاتِي﴾ و﴿مرضات﴾ حيث وقع، وهي مخصصة من ذوات الواو.

و ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ بآل عمران [الآية: ١٠٢].

وخرج ﴿مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ بالأنعام [الآية: ٨٠].

وخرج بقيد (قد) ﴿إِنَّنِي هَدَانِي﴾ و﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ و﴿اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ﴾ و﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ بإبراهيم [الآية: ٣٦]. وخرج: ﴿وَعَصَىٰ ءَادَمُ﴾ و﴿أَنْسَانِيهُ﴾ بالكهف [الآية: ٦٣].

وخرج منه: ﴿فَأَنسَاهُ﴾ [يوسف: ٤٢]، و﴿ءَاتَانِيَ الْكِتَابَ﴾ بمريم [الآية: ٣٠]، ﴿فَمَا ءَاتَانِيَ اللَّهُ﴾ بالنمل [الآية: ٣٦]، وهو مخصص من مزيد الياء.

﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ﴾ بمريم [الآية: ٣١]، وهو مخصص من ذوات الياء.

وخرج عنه ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا﴾ و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ بالجاثية [الآية: ٢١].

وخرج: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ و﴿دَحَاهَا﴾ بالنازعات [الآية: ٣٠]، و﴿تَلَاهَا﴾ و﴿طَحَاهَا﴾ بالشمس [الآية: ٦]، و﴿إِذَا سَجَىٰ﴾ بالضحى [الآية: ٢].

وأمال الكسائي أيضًا وكذا خلف (الرؤيا) المعرف بـ«أل» بيوسف، والصافات، والفتح، وكذا موضع الإسراء، إذا وقف عليه.

وأمال الكسائي، وكذا إدريس، من طريق الشطي، ﴿رُءْيَايَ﴾ المضاف إلى ياء المتكلم، وهو موضعان بيوسف.

وأمال الدوري عن الكسائي، وكذا إدريس، من طريق الشطي، ﴿رُءۡيَاكَ﴾ المضاف للكاف، وهو أول يوسف.

وخرج ذو اللام فخلف إدريس خاص بالمجرد، من «أل». وإليه الإشارة بقول الطيبة: «وخلف إدريس بـ(رؤيا) لا بـ(أل)».

وأمال الدوري فقط ﴿هُدَاىَ﴾ المضاف للياء، وهو بالبقرة [الآية: ٣٨]، وطه [الآية: ١٢٣]، و﴿مَثۡوَاىَۖ﴾ المضاف للياء أيضًا بيوسف [الآية: ٢٣].

وخرج عنه ﴿أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ﴾ و﴿مَثۡوَىٰكُمۡ﴾ وهو مخصص من ذوات الياء و﴿وَمَحۡيَاىَ﴾ المضاف للياء، آخر الأنعام [الآية: ١٦٢].

وخرج ﴿مَّحۡيَاهُمۡ﴾ والألف الثانية من ﴿ءَاذَانِهِمۡ﴾ المجرورة، وهو سبع مواضع، بالبقرة [الآية: ١٩]، والأنعام [الآية: ٢٥]، والإسراء [الآية: ٤٦]، وموضعي الكهف [الآيتان: ١١، ٥٧]، وبفصلت [الآية: ٤٤]، ونوح [الآية: ٧].

و﴿ءَاذَانِنَا﴾ بفصلت [الآية: ٥]، و﴿طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾.

وخرج: ﴿طُغۡيَٰنًا﴾ و﴿بَارِئِكُمۡ﴾ موضعي البقرة [الآية: ٥٤]، و﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ بآل عمران [الآية: ١٣٣] فقط. و ﴿نُسَارِعُ لَهُمۡ﴾ [الآية: ٥٦]، و﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ سبعة مواضع، اثنان بآل عمران [الآيتان: ١١٤، ١٧٦]، وثلاثة بالمائدة [الآيات: ٤١، ٥٢، ٦٢]، وفي الأنبياء [الآية: ٩٠]، والمؤمنين [الآية: ٦١]، و﴿ٱلۡجَوَارِ﴾ ثلاث بالشورى [الآية: ٣٢]، والرحمن [الآية: ٢٤]، والتكوير [الآية: ١٦]، و﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ بالنور [الآية: ٣٥].

وأماله أيضًا لكن بخلف عنه ﴿ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ﴾ بالحشر [الآية: ٢٤] أجراه مجرى ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ كذا رواه عنه جمهور المغاربة، وهو الذي في الشاطبية وغيرها.

ورواه عنه بالفتح منصوصًا أبو عثمان الضرير، وهو الذي فيه أكثر الكتب، والوجهان صحيحان عن الدوري كما في النشر.

واختلف عنه أيضا في: ﴿يُوَٰرِي﴾ و﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ كلاهما بالمائدة [الآية: ٣١]، و﴿يُوَٰرِي﴾ بالأعراف [الآية: ٢٦] و ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ بالكهف [الآية: ٢٢] فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها نصًا، وأداء.

وروى عنه الفتح جعفر بن محمد النصيبي، وجعفر هذا هو طريق التيسير، فذكره للإمالة في حرفي المائدة حكاية أراد بها مجرد الفائدة، على عادته، لكن تخصيصه لحرفي المائدة دون الأعراف لا وجه له كما في النشر، ولذا تعقب فيه الشاطبي في ذكره حرفي المائدة، ثم في تخصيصه لهما كالداني دون حرف الأعراف.

والحاصل: إن إمالتها ليست من طرق الشاطبية كأصلها، إذ لا تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريق التيسير كالحرز.

وأمال الدوري أيضًا من طريق أبي عثمان الضرير، الألف الواقعة بعد ع «فعالى» لأجل إمالة الألف بعد اللام، فهي إمالة لإمالة، من ﴿يَتَامَىٰ﴾ و﴿كُسَالَىٰ﴾ و﴿أُسَارَىٰ﴾ و﴿نَصَارَىٰ﴾ و﴿ٱلنَّصَارَىٰ﴾ و﴿سُكَارَىٰ﴾ وفتحها الباقون عن الدوري في الألفاظ الخمسة.

تنبيه:

قولهم هنا: لأجل إمالة الألف إلخ يؤخذ منه أنه إذا امتنع إمالة الألف الثانية لعارض، كالتقاء الساكن، نحو: ﴿ٱلنَّصَارَى ٱلْمَسِيحُ﴾ و﴿يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ حال الوصل يمتنع إمالة الألف الأولى بعد العين حينئذ، لأنها إنما أميلت تبعًا لما بعدها، وصرح بذلك في الأصل تبعا للنشر.

لكن عورض ذلك بإمالة حمزة وخلف الراء من ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ وصلًا مع أن إمالتها لأجل إمالة الألف، التي هي لام الكلمة، لانقلابها عن ياء إذ أصلها (ترايا) كـ«تفاعل»، وقد امتنعت الإمالة فيها أعني الألف الثانية لالتقاء الساكن، ووجهوا إمالة الراء في الوصل، باستصحاب حكم الوقف، فكان قياسه إمالة الألف الأولى هنا، عملًا باستصحاب حكم الوقف أيضًا.

وأجاب عنه شيخنا- رحمه الله تعالى- بعد صحة الرواية بأن الراء خواص في هذا الباب، ليست لغيرها كما يعلم ذلك من سير كلام في الباب، فقوى استصحاب حكم الوقف بها، ولا كذلك ما هنا.

۞ ۞ ۞

فصل

[في إمالة ذوات الراء]

وقرأ أبو عمرو، كحمزة، والكسائي، وخلف بإمالة كل ألف بعد راء في فعل، كـ﴿ٱشۡتَرَىٰ﴾ و﴿وَتَرَىٰ﴾ و﴿أَرَى﴾ و﴿فَأَرَىٰهُ﴾ و﴿يَفۡتَرِى﴾ و﴿تَتَمَارَىٰ﴾ و﴿يَتَوَارَىٰ﴾ أو اسم للتأنيث كـ﴿بُشۡرَى﴾ و﴿ذِكۡرَى﴾ و﴿أَسۡرَى﴾ و﴿ٱلۡقُرَى﴾ و ﴿ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ و﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ و﴿أُسَـٰرَى﴾ أمالة كبرى وافقهم اليزيدي والأعمش.

واختلف عن أبي عمرو، وأبي بكر، في ﴿يَـٰبُشۡرَىٰ﴾ بيوسف [الآية: ١٩]:

فالفتح عن أبي عمرو، رواية عامة أهل الأداء وبه قطع في التيسير.

ورواه عن أبي بكر، يحيى بن آدم، من أكثر طرقه، والإمالة المحضة عن أبي عمرو، رواها عنه جماعة، منهم ابن مهران، والهذلي، ورواها عن أبي بكر العليمي، من أكثر طرقه، وقلله عن أبي عمرو بعضهم وهو أحد الوجهين له في التذكرة والتبصرة، والثلاثة لأبي عمرو في الشاطبية، كالطيبة، وفي النشر: الفتح أصح رواية، والإمالة أقيس على أصله، وافقه اليزيدي على الثلاثة.

واختلف عن ابن ذكوان في هذا الباب، أعني الراء:

فأماله عنه الصوري، وفتحه عنه الأخفش.

واختلف عن الأخفش، عن ابن ذكوان في ﴿أَدۡرَىٰكَ﴾ و﴿أَدۡرَىٰكُم﴾ حيث وقع، فأماله عنه ابن الأخرم، وهو الذي في الهداية وغيرها، وفتحه عنه النقاش، وهو الذي في التجريد وغيره.

وقرأ أبو بكر بإمالة ﴿أَدۡرَىٰكُم﴾ بيونس [الآية: ١٦] فقط.

واختلف عنه في غيره، فروى عنه العراقيون الفتح، وروى عنه جميع المغاربة الإمالة.

ووافقهم «حفص» على إمالة ﴿مَجۡرٜىٰهَا﴾ بهود [الآية: ٤١] ولم يمل في القرآن العظيم غيره للأثر.

۞ ۞ ۞

فصل

[في تقليل ذوات الراء للأزرق]

وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل في جميع ما ذكر من ذوات الراء

واختلف عنه في ﴿وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ﴾ بالأنفال [الآية: ٤٣].

ففتحه عنه بعضهم، لبعد ألفه عن الطرف، وبه قرأ الداني على ابن خاقان، وابن غلبون.

وقال في تمهيده: إنه الصواب.

وأطلق الخلاف عنه في الشاطبية، كالطيبة، وصحح في النشر الوجهين عنه.

وقرأ الأزرق أيضًا باتفاق بالتقليل في ألفات رؤوس الآي، في فواصل السور الإحدى عشرة المتقدمة، سواء كانت من ذوات الياء، نحو: ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ و﴿يَخۡشَىٰ﴾ أو الواو نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ و﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾.

واستثنوا من الإتفاق ما اتصل به هاء مؤنث، وذلك في النازعات، والشمس، سواء كان واويا نحو: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ و﴿ضُحَىٰهَا﴾ و﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ أو يائيا نحو: ﴿بَنَىٰهَا﴾ و﴿سَوَّىٰهَا﴾.

فاختلف فيه فذهب جماعة كصاحب العنوان، وفارس والخاقاني إلى إطلاق التقليل فيها كغيرها من الفواصل.

وذهب آخرون كالمهدوي، ومكي، وابن شريح، وابن بليمة وابن غلبون وغيرهم إلى الفتح، وبه قرأ الداني، على أبي الحسن، وهو الذي عول عليه في التيسير، ولا خلاف عنه في تقليل ما كان من ذلك رائيا، وهو ﴿ذِكۡرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣] وإلى جميع ذلك أشار في الطيبة بقوله:

وَقَلِّلِ الرَّا وَرُءُوسَ الآيِ جَفْ ... وَمَا بِهِ هَا غَيْرَ ذِي الرَّا يُخْتَلَفْ

مَعْ ذَاتِ يَاءٍ مَعْ أَرَاكَهُمْ ... .

وأما قول السخاوي: إن هذا القسم ينقسم ثلاثة أقسام:

١- ما لا خلاف عنه في إمالته نحو: ﴿ذِكۡرَىٰهَا﴾.

٢ وما لا خلاف عنه في فتحه نحو: ﴿ضُحَىٰهَا﴾ من ذوات الواو.

٣ وما فيه الوجهان وهو ما كان من ذوات الياء، وتبعه على ذلك بعض شراح الحرز، فتعقبه في النشر بإنه تفقه لا يساعده عليه رواية، بل الرواية اطلاق الخلاف في الواوي واليائي كما تقرر.

واختلف أيضًا عن ورش من طريق الأزرق في غير الفواصل من اليائي، وهو كل ألف انقلبت عن الياء، أو ردت إليها، أو رسمت بها، مما أماله حمزة، والكسائي، أو انفرد به الكسائي، أو أحد راوييه على أي وزن كان، نحو: ﴿هُدًى﴾ و﴿ٱلزِّنَا﴾ بالزاي و﴿نَئَا﴾ و﴿أَتي﴾ و﴿رَمَى﴾ و﴿هُدَاىَ﴾ و﴿وَمَحْيَاىَ﴾ و﴿أَسَفي﴾ و﴿أَعْمَىٰ﴾ و(خطايا) و﴿تُقَاتِهِۦ﴾ و﴿مَتَى﴾ و﴿إِنَىٰهُ﴾ و﴿مَثْوَاىَ﴾ و﴿مَثْوًى﴾ و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ و﴿طُوًى﴾ و﴿ٱلرُّءْيَا﴾ و﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَى﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾ و﴿بَلَى﴾ و﴿كُسَالَىٰ﴾ و﴿يَتَـٰمَى﴾.

فروي عنه التقليل في ذلك كله، صاحب العنوان، والمجتبي، وفارس، وابن خاقان، والداني في التيسير، وغيرهم.

وروى عنه الفتح طاهر بن غلبون، وأبوه أبو الطيب، ومكي، وابن بليمة وصاحب الكافي، والهادي، والهداية، والتجريد، وغيرهم.

وأطلق الوجهين الداني في جامعه، وغيره، والشاطبي، والصفراوي، وغيرهم.

وتقدمت الإشارة إليها بقول الطيبة: «مع ذات ياء».

وصححهما في النشر.

وأجمعوا له على الفتح ﴿مَرْضَاتِ﴾ و﴿مَرْضَات﴾ و﴿مشكوة﴾ لكونهما واويين.

وأما ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ بالموحدة وكلاهما فالجمهور على فتحهما، وجهًا واحدًا لكون (الربوا) واويًا، وإنما أميل ما أميل من الواوي لكونه رأس آية، وقد ألحق بعضهم ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ وكلاهما بنظائرهما من ﴿ٱلْقُوَى﴾ و﴿وَالضُّحَى﴾ فقللوهما، وهو صريح العنوان، وظاهر جامع البيان، لكن في النشر أن الفتح هو الذي عليه العمل، ولا يوجد نص بخلافه.

وقد اختلف في ألف ﴿كِلَاهُما﴾ فقيل: عن واو، لإبدال الفاء منها في ﴿كِلْتَا﴾ فلهذا

رسمت ألفا، وعللت إمالتها بكسرة الكاف.

وقيل: عن ياء لقول سيبويه: لو سميت بها لقلبت ألفها في التثنية ياء، فالإمالة للدلالة عليها.

ويأتي التنبيه عليها في الإسراء.

وأما ﴿كِلْتَا﴾ فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في الكهف.

وأجمع من روى الفتح عن الأزرق في اليائي، على تقليل ﴿رَأَى﴾ وبابه فيما لم يكن بعده ساكن، وجها واحدًا إلحاقا له بذوات الراء، لأجل إمالة الراء قبلها.

والحاصل: أن غير ذوات الراء للأزرق فيه ثلاث طرق:

الأولى: التقليل مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، سواء كان فيها ضمير، أو لم يكن، وهو مذهب صاحب العنوان، وشيخه، وأبي الفتح، وابن خاقان.

الثانية: التقليل في رؤوس الآي فقط، سوى ما فيه ضمير فالفتح، وكذا ما لم يكن رأس آية، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، ومكي، وجمهور المغاربة.

الثالثة: التقليل مطلقًا، رؤوس الآي وغيرها، إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهو مذهب الداني في التيسير، وهو مذهب مركب من مذهبي شيوخه.

وأما الطريق الرابعة، وهي الفتح مطلقا، رؤوس الآي وغيرها التي ذكرها في الأصل، تبعًا للنشر، فانفرد بها صاحب التجريد، وخالف فيها سائر الرواة عن الأزرق، ولذا لم يُعرّج عليها في الطيبة، ولم يقرأ بها فلذلك تركناها.

تنبيه:

للأزرق في نحو: ﴿آتاهُم﴾ كقوله تعالى ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ خمس طرق، بالنظر إلى تثليث مد البدل، وتقليل الألف المنقلبة عن الياء وفتحها:

الأولى: قصر البدل، والفتح في الألف طريق وجيز الأهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات، واختاره الشاطبي.

الثانية: التوسط في الهمزة، والفتح في الألف، طريق وجيز الأهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات.

الثالثة: المد المشبع، مع الفتح، من كافي ابن شريح، وهداية المهدوي، وتجريد ابن الفحام، وتبصرة مكي.

الرابعة: المد المشبع مع التقليل من العنوان.

الخامسة: التوسط مع التقليل من التيسير، وبه قرأ الداني على ابن خاقان، وأبي الفتح.

وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة، التي هي طرق الكتاب، ومنع شيخنا العلامة المتقن «سلطان»[(١)] رحمه الله الطريق الثانية من طريق الحرز، وهي التوسط مع الفتح، معللًا لذلك بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة «عثمان الناشري»[(٢)] قال لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري:

كَآتِي لِوَرْشٍ افْتَحْ بِمَدٍّ وَقَصْرِهِ وَقَلِّلْ مَعْ التَّوَسُّطِ وَالْمَدُّ مُكْمِلَا

وَفِي اللَّحْنِ بَصْرٍ فَافْتَحْ وَوَسِّطَنْ وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا

وقوله: وقصر مع التقليل إلخ تصريح بامتناع الطريق السادس، وهي قصر البدل مع التقليل، فلا يصح من كلا الطريقين؛ لأن كل من روى القصر في البدل لم يرو التقليل.

وقس على ذلك نظائره كقوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ﴾.

فتأتي بالفتح، مع كل من ثلاثة مد البدل فهذه ثلاثة، بالتقليل مع التوسط، والطويل،

---

(١) المزاحي (٩٨٥ - ١٠٧٥ هـ = ١٥٧٧ - ١٦٦٤ م) سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل، المزاحي المصري الشافعي: فاضل، كان شيخ الإقراء بالقاهرة، نسبته إلى منية مزاح (من الدقهلية بمصر) تعلّم وتوفي بالقاهرة، من كتبه: «حاشية على شرح المنهج للقاضي زكريا -فقه»، و«شرح الشمائل»، و«القراءات الأربع الزائدة على العشر» و«الجوهر المصون»، و«مسائل وأجوبتها-تجويد»- لعله «أجوبة عن أسئلة وردت إليه في القراءات»، و«رسالة في أجوبة المسائل العشرين التي رفعها بعض المقرئين». انظر: الأعلام (٣/١٠٨).

(٢) عثمان الناشري (٨٠٤ - ٨٤٨ هـ = ١٤٠١ - ١٤٤٥ م) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن علي بن محمد ابن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن ابن عبد الله الناشري، الشافعي، عفيف الدين: مقرئ، فقيه، مشارك في الأدب والشعر، من تصانيفه: «البستان الزاهر في طبقات علماء بني ناشر»، و«شرح على الحاوي والإرشاد»، و«در الناظم لرواية حفص من رواية عاصم»، و«الهداية في القراءات». انظر: معجم المؤلفين (٦/٢٦٥).

تكملة للخمس طرق.

ويخرج عن طريق الحرز على ما حرره شيخنا المذكور التوسط على الفتح.

وأما قوله تعالى: ﴿يَبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا﴾ الآية:

ففيها القصر في مد البدل، على القصر في حرف اللين، مع الفتح في ﴿ٱلتَّقۡوَىٰ﴾.

والتوسط في مد البدل، مع القصر في حرف اللين، أيضًا، مع تقليل ﴿ٱلتَّقۡوَىٰ﴾.

وكذا مع فتحها، على طرق الطيبة، ثم بالتوسط في حرف اللين على التوسط في مد البدل، مع تقليل ﴿ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ وكذا مع فتحها، على ما ذكر، ثم بالطويل في مد البدل، على القصر في حرف اللين، مع الفتح والتقليل في ﴿ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ فالكل سبعة من طرق الكتاب، وخمسة من طرق الشاطبية، على ما حرره شيخنا المذكور.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ﴾ [الآية: ١٧٨].

فتأتي بالقصر في مد البدل، وهو ﴿ءَامَنُواْ﴾ على الفتح في ﴿وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ﴾ على التوسط في حرف اللين، في ﴿شَيۡءٞ﴾ ثم بالتوسط في البدل، على الفتح والتقليل، على التوسط في حرف اللين، فهذه ثلاثة.

ثم تأتي بالطويل في البدل، على الفتح والتقليل، كلاهما مع التوسط والطويل، في حرف اللا□، فالكل سبعة على طرق الطيبة، بناء على ما تقدم في باب المد، حيث اجتمع مد البدل مع اللا□.

وقس على ذلك نظائره.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ [الآية: ٢١٦] فيجوز التوسط والطويل، في ﴿شَيۡـٔٗا﴾ على كل من الفتح والتقليل، في ﴿عَسَىٰ﴾ كما نص عليه ابن الجزري نفسه.

تنبيه آخر:

إذا علمت ما تقدم من اتفاقهم عن الأزرق، على تقليل رؤوس الآي، غير ما فيه هاء الضمير، فإذا قرأت قوله تعالى: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [الآية: ٩] تأتي بالفتح والتقليل في ﴿أَتَىٰكَ﴾ على تقليل ﴿مُوسَىٰ﴾ فقط؛ لأن من يقرأ بالفتح في غير رؤوس الآي كابن

غلبون، ومن معه، يقرؤن بالتقليل في رؤوس الآي.

وكذا قوله تعالى: ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [الآية: ٥٠] فتأتي بالفتح، والتقليل في ﴿أَعۡطَى﴾ على كل من التوسط والطويل، في ﴿شيء﴾ مع التقليل في ﴿هُدًى﴾.

كذلك نحو قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الآية: ٢١] فتقرأ بثلاثة مد البدل على التقليل فقط، لما تقدم من الإتفاق على تقليل رؤوس الآي.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ فتأتي بالفتح في ﴿عَصَى﴾ على ثلاثة البدل في ﴿آدَمُ﴾ مع التقليل في (غَوى) ثم بالتقليل في ﴿عَصَى﴾ مع التوسط والطويل، في ﴿آدَمُ﴾ على التقليل في (غَوى).

يخرج منها على طريق الحرز وجه واحد، وهو الفتح في ﴿عَصَى﴾ على التوسط في البدل، على ما تقدم، وإنما أطلنا القول في هذا لما يترتب على عدم إتقانه من تخليط الطرق بعضها ببعض.



فصل

[في تقليل فواصل السور]

وقرأ أبو عمرو بالتقليل في ألفات فواصل السور الإحدى عشرة المذكورة، سواء اتصل بها هاء مؤنث أم لا، واويا كان، أو يائيا، ما عدا ذوات الراء منها فبالكبرى.

وهذا هو الذي في الشاطبية كأصلها، والتذكرة وغيرها وعليه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين.

واختلف هؤلاء عنه في إمالة ألف التأنيث في «فعلى» كيف جاءت، مما لم يكن رأس آية، ولا من ذوات الراء كـ﴿نَجْوَى﴾ و(رُؤْيَا) و(سِيمَا) وما أ□ق به من ﴿يَحْيَىٰ﴾ و﴿مُوسَىٰٓ﴾ و﴿عِيسَى﴾ فذهب الجمهور منهم إلى تقليله، وهو الذي في الشاطبية وأصلها، والتبصرة، والتذكرة، والإرشاد، والتلخيص، وغيرها.

وذهب الآخرون منهم إلى الفتح، وعليه أكثر العراقي□، وهوالذي في العنوان وغيره.

وروى جمهور العراق□، وبعض المصريين، فتح جميع الفصل لأبي عمرو من الروايتين، من رؤوس الآي وغيرها، ما عدا الرائي من ذلك، وهو الذي في المستنير، وكامل الهذلي، وغيرهما، فظهر أن الخلاف في «فعلى» اليائي مفرع على إمالة رؤوس الآي، وبه يعلم أن التقليل عن أبي عمرو في رؤوس الآي أكثر منه في «فعلى» الفتح عنه في «فعلى» أكثر منه في رؤوس الآي، وافقه اليزيدي.

تفريع: إذا قرئ نحو قوله تعالى ﴿قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [الآية: ٦٥] لأبي عمرو، فالفتح في ﴿يَـٰمُوسَى﴾ مع الفتح والتقليل في ﴿أَلْقَى﴾ لكونه رأس آية، والتقليل في (مُوسَى) مع التقليل في ﴿أَلْقَى﴾ وجهًا واحدًا، بناء على ما تقدم.

وأفاد بعضهم أن «فُعلى» بضم الفاء في القرآن في مائة واثنين وعشرين موضعًا، وكلها محصورة في سبع عشرة كلمة: (موسى)، (دنيا)، (أنثى)، (قربى)، (وسطى)، (وثقى)، (حسنى)، (أولى)، (سفلى)، (عليا)، (رؤيا)، (طوبى)، (مثلى)، (سوأى)، (زلفى)، (سقيا)، (عقبى).

و«فَعلى» في تسعة وستين موضعًا في إحدى عشرة كلمة: (سكرى)، (موتى)، (قتلى)،

(تقوى)، (مرضى)، (نجوى)، (شتى)، (صرعى)، (طغوى)، (يحيى) اسمًا.

و«فعلى» بالكسر في خمسة وثلاثين موضعًا في أربع كلمات (سيما)، (إحدى)، (ضيزى)، (عيسى).

واختلف أيضًا هؤلاء المطلقون للتقليل عن أبي عمرو في سبعة ألفاظ: وهي ﴿بَلَى﴾، و﴿مَتَى﴾، و﴿عَسَى﴾، و﴿أَنَّى﴾ الاستفهامية، و﴿يَوَيْلَتَىٰ﴾ و﴿يَحَسْرَتَى﴾ و﴿يَأَسَفَى﴾.

فأما ﴿بَلَى﴾، و﴿مَتَى﴾، فروى تقليلها عنه من روايتيه ابن شريح والمهدوي، وصاحب الهادي.

وأما ﴿عَسَى﴾، فقللها له كذلك صاحب الهداية، والهادي، ولكنهما لم يذكرا رواية السوسي من هذه الطرق.

وأما ﴿أَنَّى﴾ و﴿يَوَيْلَتَىٰ﴾ و﴿يَحَسْرَتَى﴾ فروى تقليلها من رواية الدوري عنه صاحب التيسير، وجماعة وتبعهم الشاطبي.

وأما ﴿يَأَسَفَى﴾ فروى تقليلها عن الدوري، بلا خلاف، صاحب الكافي، والهداية، والهادي، ويحتمله ظاهر كلام الشاطبي.

ونص الداني على فتحها له دون أخواتها.

وروي فتح الألفاظ السبعة عنه من روايتيه سائر أهل الأداء، من المغاربة، وغيرهم، والوجهان صحيحان كما في النشر.

واختلف عنه أيضًا في تمحيض إمالة ﴿الدُّنْيَا﴾.

فروى بكر بن شاذان، والنهرواني، عن زيد، عن ابن فرح، عن الدوري، عنه إمالتها محضة حيث وقعت، قال في النشر: وهو صحيح، مأخوذ به من الطرق المذكورة، وإلى كل ذلك الإشارة بقول الطيبة:

وَكَيْفَ فَعْلَى مَعَ رُؤُوسِ الآيِ حَدْ

خُلْفٌ سِوَى ذِي الرَّا وَأَنَّى وَيْلَتَى ... يَا حَسْرَتَى الْخُلْفُ طَوَى قِيلَ مَتَى

بَلَى عَسَى وَأَسَفَى عَنْهُ نُقِلْ ... وَعَنْ جَمَاعَةٍ لَهُ دُنْيَا أَمِلْ

غير أنه سوى في الخلاف بين «فعلى» ورؤوس الآي، وتقدم ما فيه.

وظاهر النظم قصر الخلاف في تقليل ﴿بَلَى﴾ و﴿مَتَى﴾ على رواية الدوري، لأنه سوى بينهما وبين باقي الألفاظ السبعة، وتقدم نقل تقليلها عن أبي عمر ومن روايتيه جميعًا، عن ابن شريح، ومن معه، وهو كذلك في النشر، وتبعه الأصل، خلافا للنويري التابع لظاهر النظم فليعلم ذلك.



فصل

[في إمالة الألف المتطرفة]

اتفق أبو عمرو، والدوري، عن الكسائي، على إمالة كل ألف عين، أو زائدة، بعدها راء متطرفة مكسورة، نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾، ﴿ٱلۡغَارِ﴾، ﴿ٱلۡقَهَّارِ﴾، ﴿ٱلۡغَفَّٰرِ﴾، ﴿وَٱلنَّهَارِ﴾، ﴿ٱلدِّيَارِ﴾، ﴿ٱلۡكُفَّارِ﴾، ﴿وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾، ﴿بِقِنطَارٖ﴾، ﴿أَنصَارٖ﴾، ﴿وَأَوۡبَارِهَا﴾، و﴿وَأَشۡعَارِهَآ﴾، (آثارها)، ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾، ﴿أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾، ﴿دِيَٰرِهِمۡ﴾، ﴿حِمَارِكَ﴾ وافقهما اليزيدي.

واختلف عن ابن ذكوان: فروى الصوري عنه إمالة ذلك كله.

وروى الأخفش عنه الفتح، وعليه المغاربة.

وروى الأزرق عن ورش، تقليل جميع ما ذكر.

وخرج عن هذا الأصل ثمانية أحرف:

أولها: ﴿وَٱلۡجَارِ﴾ موضعي النساء [الآية: ٣٦]:

فقرأه الدوري، عن الكسائي، بالإمالة مختصًا به، وافقه اليزيدي، وفتح أبو عمرو للأثر إلا أنه اختلف عنه من رواية الدوري، فروى عنه الجمهور الفتح، وروى جماعة عن ابن فرح عنه، الإمالة.

والباقون بالفتح، إلا أنه اختلف عن الأزرق أيضا فيه فالتقليل له من الكافي، والتيسير، والمفردات، وقطع له بالفتح صاحب الهداية، والهادي، والتلخيص، وغيرهم، والوجهان في الشاطبية، وكلاهما صحيح كما في النشر.

وإذا جمع للأزرق قوله تعالى: ﴿وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ﴾ [الآية: ٣٦] فالمتحصل من الطرق المذكورة، مع ما تقدم في ذوات الياء الفتح والتقليل، في (الجار) على كل من الفتح والتقليل في (اليتامى) فهي أربعة، لكن نقل شيخنا العمدة «سلطان» بعد أن قرر ما ذكر عن ابن الجزري، في أجوبة المسائل التي وردت عليه من «تبريز»[1] إنه يقرأ بالتقليل مع التقليل،

(١) مدينة مشهورة بأذربيجان بإيران. انظر: معجم البلدان (١٣/٢).

وبالفتح مع الفتح، ونظير ذلك ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة الآية: ٢٢] كما يأتي.

الثاني: ﴿هَارٍ﴾ بالتوبة [الآية: ١٠٩]:

فاتفق على إمالته كبرى أبو عمرو، وأبو بكر، والكسائي، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن قالون، وابن ذكوان، وبالفتح لقالون قرأ الداني، على أبي الحسن بن غلبون، وبالإمالة على فارس، وعليه المغاربة، وكلاهما صحيح عن قالون، من طريقيه.

وإما ابن ذكوان: فأمال عنه الصوري، وكذا ابن الأخرم، عن الأخفش، وفتحه الأخفش عنه، من طريق النقاش، وهما في الشاطبية كظاهر أصلها.

وقرأه الأزرق عن ورش بالتقليل، والباقون بالفتح.

وأصل: ﴿هَارٍ﴾ «هاور» عند الأكثر، قلبت قلبًا مكانيًا، فصار «هارو» ثم أعل إعلال «غاز» بأن قلبت الواو ياء، ثم حذفت حركتها ثم الياء لالتقاء الساكنين، فإعرابه تقديري بكسرة مقدرة على الياء المقدرة.

الثالث: ﴿حِمَارِكَ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٥٩]، و﴿ٱلْحِمَارِ﴾ بالجمعة [الآية: ٥]:

فاختلف فيهما عن الأخفش، عن ابن ذكوان، فرواه الجمهور بالإمالة من طريق ابن الأخرم، ورواه آخرون بالفتح، من طريق النقاش، وبالإمالة لابن ذكوان بكماله، قطع صاحب المبهج، وصاحب التيسير.

والباقون على أصولهم: فأبو عمرو، والدوري، عن الكسائي، بالإمالة، والأزرق بالتقليل، وباقيهم بالفتح.

الرابع: ﴿ٱلْغَارِ﴾ بالتوبة [الآية: ٤٠]:

فاختلف فيه عن الدوري، عن الكسائي، فرواه عنه بالإمالة، جعفر النصيبي، ورواه عنه أبو عثمان الضرير، بالفتح فخالف أصله فيه، والباقون على أصولهم كما تقدم.

الخامس والسادس: ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ بإبراهيم [الآية: ٢٨]، و﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ حيث وقع:

فاختلف فيهما عن حمزة فقللهما له جميع المغاربة، وهو الذي في التيسير، والشاطبية، والكافي، والهادي، وغيرها.

وروى فتحها له العراقيون قاطبة، وهو الذي في الإرشاد، والغايتين، والتجريد،

وغيرها.

والباقون على أصولهم، على ما تقدم آنفًا.

السابع: ﴿جَبَّارِينَ﴾ بالمائدة [الآية: ٢٢]، والشعراء [الآية: ١٣٠]:

فاختص بإمالته الدوري، عن الكسائي، واختلف فيه عن الأزرق، فقلله له في الكافي، والداني، والتيسير، والمفردات، وبه قرأ على الخاقاني، وفارس، وبالفتح قرأ على أبي الحسن بن غلبون، وهو الذي في التذكرة، والتبصرة، والكافي، والهادي، والتجريد، وغيرها، وهما في الشاطبية.

قال في النشر: وبهما قرأت، وآخذ، والباقون بالفتح.

الثامن: ﴿أَنصَارِىَ﴾ بآل عمران [الآية: ٥٢]، والصف [الآية: ١٤]:

اختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وفتحه الباقون، وراؤه مكسورة في موضع رفع لا مجرورة.



فصل

[في الراءات المكررة]

وما كررت فيه الراء من هذا الباب، بأن وقعت ألف التكسير بين راءين، الأولى مفتوحة، والثانية مجرورة، وهي ثلاثة أسماء: ﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ المجرورة، ﴿مِن قَرَارٍ﴾، ﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾، ﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾، ﴿مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ﴾.

فأماله أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش.

وقرأ الأزرق بالتقليل.

واختلف عن حمزة: فروى الإمالة الكبرى عنه، من روايتيه جماعة، وهو الذي في الجامع، والعنوان، والمبهج وغيرها، ورواها عنه من رواية خلف فقط، جمهور العراقيين، وقطعوا لخلاد بالفتح، وروى التقليل عنه من الروايتين جمهور المغاربة، والمصريين، وهو الذي في التيسير، والشاطبية، وغيرهما.

فحصل لخلاد الإمالة المحضة، والتقليل، والفتح، ولخلف المحضة، والتقليل فقط.

والباقون بالفتح، وبه قرأ الأخفش، عن ابن ذكوان.



فصل

[فيما خالف فيه القراء أصله]

خالف بعض القراء أصله، فوافق من أمال، على إمالة بعض ذوات الياء، في إحدى عشرة كلمة:

أولها: ﴿بَلَى﴾ قرأه بالإمالة شعبة، حيث وقع من طريق أبي حمدون، عن يحيى بن آدم، كحمزة، والكسائي، وخلف وافقهم الأعمش، وفتحه شعيب، والعليمي، عن شعبة.

ثانيها: ﴿رَمَى﴾ بالأنفال [الآية: ١٧]: أمالها أبو بكر أيضًا من جميع طرق المغاربة، كحمزة، ومن معه، وفتحها عنه جمهور العراقيين، وهو يأتي لظهور الياء في (رميت).

ثالثها: ﴿أَعْمَىٰ﴾ موضعي الإسراء: ﴿أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [الآية: ٧٢] قرأهما أبو بكر أيضًا من جميع طرقه بالإمالة كحمزة، ومن معه.

وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوب، بإماله الأول محضة، دون الثاني، للأثر وفرقًا بـ الصفة، وأفعل التفضيل، وافقهما اليزيدي.

وخرج بقيد «الإسراء» ﴿حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾ بـ«طه» [الآية: ١٢٥]، فهو ممال لحمزة، ومن ﴿أَعْمَىٰ﴾ بـ«طه» –أيضًا فبالتقليل للأزرق، وأبي عمرو، بخلفه لكونه رأس آية، وبالكبرى حمزة، ومن ومعه، ووقع للنويري، وصاحب الأصل في ذلك ما ينبغي التفطن له ولعله سبق قلم.

رابعها: ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ بيوسف [الآية: ٨٨]:

اختلف فيه عن ابن ذكوان، فروى عنه إمالته صاحب التحرير، من جميع طرقه، كحمزة، ومن معه، والهذلي، من طريق الصوري، وكل من الفتح والإمالة صحيح، عن ابن ذكوان، كما في النشر.

خامسها وسادسها: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ أول النحل [الآية: ١]، و ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ بالإسراء [الآية: ١٣]:

قرأهما بالإمالة الأكثرون عن ابن ذكوان من طريق الصوري، كحمزة، ومن معه وفتحها الأكثرون عن الأخفش، والوجهان فيهما صحيحان عن ابن ذكوان، كما في النشر.

سابعها وثامنها: ﴿سُوًى﴾ بـ«طه» [الآية: ٥٨]، و﴿سُدًى﴾ بالقيامة [الآية: ٣٦]:

قرأهما بالإمالة عن شعبة المصريون، والمغاربة قاطبة، في الوقف، مع من أمال، وبالفتح قطع له فيهما أكثر النقلة، وهو طريق العراقيين، وصحح في النشر الوجهين عنه.

تاسعها: ﴿إِنَىٰهُ﴾ بالأحزاب [الآية: ٥٣]:

قرأه بالإمالة كحمزة ومن معه هشام من طريق الحلواني، لانقلابه عن الياء، ورواه الداجوني، عن أصحابه عنه بالفتح.

عاشرها: ﴿نَأَى﴾ الإسراء [الآية: ٨٣] ، وفصلت [الآية: ٥١].

قرأه خلاد بإمالة الهمزة فقط، في الموضعين.

وقرأ الكسائي وخلف، عن حمزة، وكذا في اختياره، بإمالة النون والهمزة معًا في الموضعين، وافقهم المطوعي.

وقرأ ورش من طريق الأزرق، بالفتح والتقليل، في الهمزة، مع فتح النون.

وقرأ أبو بكر بإمالة الهمزة فقط في الإسراء، دون فصلت.

هذا هو المشهور عنه، واختلف عنه في النون من «الإسراء» فروى عنه العليمي، والحمامي، وابن شاذان، عن أبي حمدون، عن يحيى بن آدم عنه إمالتها مع الهمزة.

وروى سائر الرواة عن شعيب، عن يحيى، عنه، فتحها وإمالة الهمزة.

وأما إمالة الهمزة في السورتين عن أبي بكر، وكذا الفتح له في السورتين، فكل منهما انفراده، ولذا أسقطها من الطيبة، واقتصر على ما تقدم، وهو الذي قرأنا به، وكذا ما انفرد به فارس بن أحمد، في أحد وجهيه عن السوسي، من إمالة الهمزة في الموضعين، وتبعه الشاطبي، ولذا لم يعول عليه في الطيبة هنا، وإن حكاه بقيل آخر الباب.

قال في النشر: وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافًا ولذا لم يذكره في المفردات، ولا نعول عليه.

حادي عاشرها: ﴿رَأَى﴾ فعلًا ماضيًا، ويكون بعده متحرك، وساكن.

والأول يكون ظاهرًا أو مضمرًا:

فالظاهر سبعة مواضع: ﴿رَءَا كَوۡكَبٗا﴾ بالأنعام [الآية: ٧٦]، ﴿رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ﴾ بهود [الآية: ٧٠]، ﴿رَءَا قَمِيصَهُۥ﴾، ﴿رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ بيوسف [الآيتان: ٢٤، ٢٨]، ﴿رَءَا نَارٗا﴾ بـ«طه» [الآية: ١٠]، ﴿مَا رَأَىٰٓ﴾ ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ﴾ بالنجم [الآيتان: ١١، ١٨].

والمضمر ثلاث كلمات: في تسعة مواضع ﴿رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ الأنبياء [الآية: ٣٦]، ﴿رَءَاهَا تَهۡتَزُّ﴾ بالنمل [الآية: ١٠]، والقصص [الآية: ٣١]، ﴿رَءَاهَا﴾ معًا بالنمل [الآية: ٤٠]، وبفاطر [الآية: ٨]، والصافات [الآية: ٥٥]، والنجم [الآية: ١٣]، والتكوير [الآية: ٢٣]، والعلق [الآية: ٧].

فقرأ «ورش» من طريق الأزرق بالتقليل في الراء والهمزة معًا، في الكل، بعده ظاهرًا أو مضمر.

وقرأ أبو عمرو بالإمالة المحضة في الهمزة فقط، مع فتح الراء في الجميع.

وذكر الشاطبي- رحمه الله تعالى- الخلاف في إمالة الراء عن السوسي، تعقبه في النشر، بأنه ليس من طرقه، ولا من طرق النشر؛ لأن رواية ذلك عن السوسي من طريق أبي بكر القرشي، وليس من طريق هذا الكتاب، ولذا لم يعرج عليه هنا في الطيبة، وإن حكاه بقيل آخر الباب.

وقرأ «ابن ذكوان» بإمالة الراء والهمزة معًا، في السبعة، التي مع الظاهر.

واختلف عنه فيما بعده مضمر قالهما معًا عنه جميع المغاربة، وجمهور المصريين، ولم يذكر في التيسير، عن الأخفش من طريق النقاش سواء وفتحهما عن ابن ذكوان جمهور العراقي، وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش، وفتح الراء، وأمال الهمزة الجمهور عن الصوري.

واختلف عن هشام في القسمين معًا: فروى الجمهور عن الحلواني عنه، الفتح في الراء والهمزة معًا، في الكل، وهو الأصح عنه، وكذا روى الصقلي وغيره، عن الداجوني عنه، وروى الأكثرون عنه إمالتها، والوجهان صحيحان عن هشام، كما في النشر.

واختلف عن أبي بكر فيما عدا الأولى وهي ﴿رَءَا كَوۡكَبٗا﴾ بالأنعام [الآية: ٧٦] فلا خلاف عنه في إمالة حرفيها معًا.

أما الستة الباقية التي مع الظاهر، فأمال الراء والهمزة معا يحيى بن آدم، وفتحها

العليمي، وأما فتحهما في السبعة وفتح الراء، وإمالة الهمزة في السبعة فانفرادتان لا يقرأ بهما، ولذا تركهما في الطيبة.

وأما التسعة مع المضمر: ففتح الراء والهمزة معا في الجميع العليمي عنه، وأمالهما يحيى بن آدم على ما تقدم.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بإمالة الراء والهمزة معًا في الجميع، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح على الأصل.

وأما الذي بعده ساكن، وهو في ستة مواضع:

﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ بالأنعام [الآيتان: ٧٧، ٧٨]، ﴿رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ بالنحل [الآية: ٨٥]، وفيها ﴿رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ [الآية: ٨٦]، وبالكهف ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الآية: ٥٣]، وبالأحزاب ﴿رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ﴾ [الآية: ٢٢] فقرأ بإمالة الراء من ذلك وفتح الهمزة أبو بكر، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح فيهما، وحكاية الشاطبي رحمه الله تعالى الخلاف في إمالة الهمزة عن أبي بكر، وفي إمالة الراء والهمزة معًا، عن السوسي تعقبها في النشر، بأن ذلك لم يصح عن أبي بكر، ولا عن السوسي من طرق الشاطبية كأصلها، بل ولا من طرق النشر..

قال: وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه: فتحهما، وإمالتهما، وفتح الراء وإمالة الهمزة، وعكسه، ولا يصح منها سوى الأول والله أعلم.

هذا حكم الوصل أما الوقف، فكل من القراء يعود إلى أصله، في الذي بعده متحرك غير مضمر من الفتح، والإمالة والتقليل.



فصل

في إمالة الألف التي هي فعل ماض ثلاثي

فقرأ بإمالتها حمزة، في عشرة أفعال، وهي (زَادَ) في خمسة عشر، و﴿شَآءَ﴾ في مائة وستة، و﴿جَآءَ﴾ في مائتين وعشرين، و﴿خَابَ﴾ بالموحدة في أربعة، و﴿رَانَ﴾ بالمطففين [الآية: ١٤] فقط، و﴿خَافَ﴾ بالفاء في ثمانية، و﴿طَابَ﴾ بالنساء [الآية: ٣] فقط، و﴿ضَاقَ﴾ خمسة، و﴿حَاقَ﴾ عشرة، و﴿زَاغَ﴾ في اثنين: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ النجم [الآية: ١٧]، ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ﴾ [الصف: ٥].

وأجمعوا على استثناء ﴿زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ بالأحزاب [الآية: ١٠]، و﴿زَاغَتْ عَنْهُمُ﴾ بـ«ص» [الآية: ٦٣] وافقه الأعمش.

وخرج بقيد الفعل نحو: ﴿ضَآئِقٌۢ﴾، وبالماضي نحو: ﴿تَخَافُونَ﴾ والمراد بالثلاثي المجرد من الزيادة فيخرج نحو: ﴿أَزَاغَ﴾ و﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ لكن أماله الأعمش، فخالف القراء.

وهذه الأفعال تسمى «الجوف» جمع أجوف، كحمر، وأحمر، وهو ما عينه حرف علة، وعينات العشرة ياءات مفتوحة إلا (شاء) فـ«ياء» مكسورة، وإلا ﴿حَاقَ﴾ فواو مكسورة، أعلت كلها بالقلب، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقرأ ابن ذكوان، وكذا خلف، بالإمالة كحمزة في ﴿شَاءَ﴾ و﴿جَاءَ﴾ كيف وقعا.

واختلف فيهما، وفي زاد عن هشام فأمالها عنه الداجوني وفتحها عنه الحلواني.

واختلف عن الداجوني، عن هشام، في ﴿خَابَ﴾ بالموحدة في مواضعه الأربعة فأماله عنه صاحب التجريد، والروضة، والمبهج، وغيرهم، وفتحه عنه أبو العز، وابن سوار، وآخرون. وكذا اختلف فيها عن ابن ذكوان فأمالها عنه الصوري، وفتحها الأخفش.

وأما ﴿زَادَ﴾ فلا خلاف عن ابن ذكوان في إمالة الأولى بالبقرة، وهي ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [الآية: ١٠] واختلف عنه في باقي القرآن: ففتحه عنه الأخفش، من طريق ابن الأخرم، وأماله الصوري، والنقاش عن الأخفش. واتفق أبو بكر وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، على إمالة ﴿بَلْ رَانَ﴾ بالمطففين [الآية: ١٤] وافقهم الحسن، والباقون بالفتح، والله أعلم.

فصل

في إمالة حروف مخصصة غير ما ذكر

وهي خمسة عشر ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ حيث جاء، و﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ بالياء حيث وقع، و﴿ٱلنَّاسِ﴾ مجرورًا حيث جاء، و﴿ضِعَٰفًا﴾ بالنساء [الآية: ٩]، و ﴿ءَاتِيكَ﴾ موضعي النمل [الآيتان: ٣٩، ٤٠]، و﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ حيث جاء و ﴿عِمۡرَانَ﴾حيث أتى، و﴿الإكْرَامِ﴾ و﴿إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾ و﴿ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ﴾ بالمائدة [الآية: ١١١]، والصف [الآية: ١٤]، و﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ بالنحل [الآية: ٦٦]، والصافات [الآية: ٤٦] والقتال [محمد الآية: ١٥]، و﴿وَمَشَارِبُ﴾ بـ«يس» [الآية: ٧٣]، و﴿ءَانِيَةٍ﴾ بالغاشية [الآية: ٥]، و﴿عَٰبِدُونَ﴾ و﴿عَابِدٌ﴾ بالكافرين [الآية: ٣، ٤، ٥]، و﴿تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ بالشعراء [الآية: ٨١].

فأما ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾: فأماله أبو عمرو، وابن ذكوان، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش، واختلف فيها عن قالون، وورش، وحمزة.

فأما قالون: فروى عنه التقليل المغاربة قاطبة، وجماعة من غيرهم، وهو الذي في الكفاية، وغيرهما وذكر الوجهين الشاطبي، والصفراوي، وغيرهما.

وأما ورش: فروي عنه الإمالة المحضة الأصبهاني، ولم يمل غيرها، وروى عنه التقليل الأزرق.

وأما حمزة: فروى عنه الإمالة المحضة من روايتيه العراقيون قاطبة، وجماعة من غيرهم، وهو الذي في المستنير وغيره، وروى عنه التقليل جمهور المغاربة، وغيرهم، ولم يذكر في التيسير والشاطبية غيره.

وأما ﴿الكافرين﴾ بالياء جرًا ونصبًا، بـ«أل» وبدونها، حيث جاء فقرأه روش، من طريق الأزرق بالتقليل، وقرأه بالإمالة الكبرى أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وكذا رويس عن يعقوب.

وافقهم «روح» بالنمل فقط، وهو ﴿مِن قَوۡمٖ كَٰفِرِينَ﴾ [الآية: ٤٣] وافقهم اليزيدي، والباقون بالفتح.

٣ وأما ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بالجر، حيث وقع، فاختلف فيه عن الدوري، عن أبي عمرو، فروى

عنه إمالته كبرى أبو طاهر، عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في التيسير، وبه كان يأخذ الشاطبي- رحمه الله تعالى- عنه وجهًا واحدًا، كما نقله السخاوي عنه.

وروى فتحه عنه سائر أهل الأداء، وأطلق الخلاف فيه لأبي عمرو، في الشاطبية، وكذا في مختصرها لابن مالك[1].

قال في النشر: والوجهان صحيحان عندنا، من رواية الدوري، قرأنا بهما وبهما نأخذ، وافقه اليزيدي، والباقون بالفتح.

ونبه الجعبري- رحمه الله- على أن أبا عمرو لم يمل كبرى مع غير الراء إلا ﴿النَّاسِ﴾ المجرور ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ﴾ [الآية: ٧٢] الياء والهاء، من فاتحتي مريم، وطه، ولم يمل صغرى مع الراء إلا ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ [الآية: ١٩] في وجه.

٤- وأما ﴿ضِعَٰفًا﴾ فقرأه بالإمالة حمزة، من رواية خلف، وافقه الأعمش.

واختلف عن خلاد: فقطع له بالفتح العراقيون، وجمهور أهل الأداء، وقطع له بالإمالة ابن بليمة، وأطلق الوجهين له في الشاطبية، كأصلها وبهما قرأ الداني على أبي الحسن، والباقون بالفتح.

٥- وأما ﴿ءَاتِيكَ﴾ موضعي النمل [الآيتان: ٣٩، ٤٠].

فقرأه خلف عن حمزة، وكذا في اختياره، بالإمالة، واختلف عن خلاد:

فروى الإمالة عنه المغاربة قاطبة، وبعض المصريين.

وروى الفتح جمهور العراقيين، وغيرهم، وأطلق له الوجهين في الشاطبية كأصلها،

---

(١) ابن مالك (٦٠٠- ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣- ١٢٧٤ م) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها، أشهر كتبه: «الألفية- في النحو»، وله «تسهيل الفوائد -نحو»، و«شرحه له» و«الضرب في معرفة لسان العرب» و«الكافية الشافية- أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت»، و«شرحها» و«سبك المنظوم وفك المختوم -نحو»، و«لامية الأفعال» و«عدة الحافظ وعمدة اللافظ- رسالة، وشرحها»، و«إيجاز التعريف -صرف»، و«شواهد التوضيح» و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام» و«تحفة المودود في المقصور والممدود -منظومة»، و«العروض» و«الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد- قصيدة من بحر البسيط على روي الظاء المفتوحة، مشروحة شرحًا متقنًا من إنشائه، وغير ذلك. انظر: الأعلام (٦/ ٢٣٣).

والباقون بالفتح.

٦ وأما ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ المجرور، وهو في موضعين: ﴿يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ﴾ بآل عمران [الآية: ٣٩] ، و﴿مِنَ ٱلۡمِحۡرَابِ﴾ بمريم [الآية: ١١]:

فقرأه بالإمالة فيهما ابن ذكوان، من جميع طرقه، واختلف عنه في المنصوب، وهو في موضعين أيضًا ﴿زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ بآل عمران [الآية: ٣٧، ٣٩]، و﴿إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ بـ«ص» [الآية: ٢١]:

فأمالهما النقاش عن الأخفش عنه، وفتحهما ابن الأخرم عن الأخفش والصوري، ونص على الوجهين لابن ذكوان في الشاطبية كأصلها، والإعلان.

٧ : ٩ وأما ﴿عِمْرَان﴾ من قوله: ﴿وَءَالَ عِمۡرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، و﴿ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، و﴿ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ﴾ [التحريم: ١٢]، و﴿ٱلۡإِكۡرَام﴾ وهو موضعان بالرحمن [الآيتان: ٢٧، ٧٨]، و﴿إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾ بالنور [الآية: ٣٣]:

فاختلف في الثلاث عن ابن ذكوان، فالإمالة فيهن من طريق هبة الله، عن الأخفش، وروى سائر أهل الأداء الفتح عنه، والوجهان صحيحان عنه كما في النشر، وذكرهما الشاطبي والصفراوي.

١٠ وأما ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [محمد: ٦٦] فقرأه ابن ذكوان بالإمالة من طريق الصوري، وبالفتح من طريق الأخفش.

١١ وأما ﴿ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ﴾ بالمائدة [الآية: ١١١]، والصف [الآية: ١٤] فقرأه ابن ذكوان بالإمالة فيهما من طريق الصوري على الصحيح خلافًا لمن خصها بالصف، وفتحهما الأخفش عنه.

١٢ وأما ﴿وَمَشَارِبُۚ﴾ بـ«يس» [الآية: ٧٣]:

فاختلف فيه، عن ابن عامر، من روايتيه، فروى إمالته عن هشام جمهور المغاربة، وكذا رواه الصوري، عن ابن ذكوان، ورواه الأخفش عنه بالفتح، وكذا رواه الداجوني عن هشام.

١٣ وأما ﴿ءَانِيَةٍ﴾ بالغاشية [الآية: ٥]:

فاختلف فيها عن هشام، فروى الحلواني عنه إمالتها، ولم تذكر المغاربة عن هشام سواه

وسوى فتحه عند الداجوني، ولم يذكر العراقيون عن هشام غيره، والممال فتحة الهمزة، مع الألف بعدها، عكس إمالة الكسائي لها وقفًا فإنه يفتح الهمزة والألف، ويميل فتحة الياء مع الهاء.

١٤- وأما ﴿عَـٰبِدُونَ﴾ معًا و﴿عَابِدٌ﴾ بالكافرون [الآية: ٣، ٤، ٥]، فأمالهما هشام من طريق الحلواني، وفتحهما من طريق الداجوني، وخرج نحو: ﴿لَنَا عَـٰبِدُونَ﴾.

١٥- وأما ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ بالشعراء [الآية: ٦١] فأما الراء دون الهمزة حال الوصل حمزة، وكذا خلف، وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة معًا، ومعهما الكسائي في الهمزة فقط، على أصله المتقدم في ذوات الياء، إذ أصله «تراءى» كـ«تفاعل» وكذا الأزرق عن ورش، بالتقليل للهمزة وقفًا، بخلف عنه على أصله، وافق حمزة الأعمش في الحالتين.

والباقون بفتحهما في الحالين، وتقدم حكم إمالة ع□ (فعالى) في: ﴿يَتَـٰمَىٰ﴾ و﴿كُسَالَىٰ﴾ و﴿نَصَـٰرَىٰ﴾ وما ذكر معه لأبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي.



فصل

في إمالة أحرف الهجاء في فواتح السور

وهي خمسة في سبع عشرة سورة:

أولها: الراء من ﴿الٓر﴾ أول يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر ومن ﴿الٓمٓر﴾ أول الرعد:

فقرأ بإمالتها في الكل أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش، وبالتقليل ورش من طريق الأزرق.

ثانيها: الهاء من فاتحة مريم، وطه:

فأمالها من فاتحة مريم، أبو عمرو، وأبو بكر، والكسائي، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن قالون، وورش، فأما قالون: فاتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذا بعض المغاربة.

وروي عنه التقليل جمهور المغاربة، وهو الذي في الشاطبية كأصلها.

وأما «ورش» فروى عنه الأصبهاني بالفتح، واختلف عن الأزرق: فقطع له بالتقليل في الشاطبية كأصلها، والتلخيص، والكامل، والتذكرة، وبالفتح صاحب الهداية، والهادي، والتجريد، وانفرد الهذلي بالتقليل عن الأصبهاني وهو ظاهر متن الطيبة، فإنه أطلق الخلاف فيها لنافع، المرموز له بالألف في قوله: «وإذ ها يا اختلف».

لأنه لو أراد حصر الخلاف في الأزرق لرمز له بالجيم، على قاعدته في الأصول، فيدخل الأصبهاني، لكنه انفرادة للهذلي كما ترى، على ما في النشر، والله أعلم.

وأما الهاء من ﴿طه﴾ فأمالها أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن الأزرق: فالجمهور على الإمالة المحضة عنه، وهو الذي في الشاطبية كأصلها، والتذكرة، والعنوان، والكامل، وغيرها، ولم يمل الأزرق محضة غيرها. والوجه الثاني له التقليل، وهو الذي في تلخيص أبي معشر، وغيره.

والثالث: الياء من أول مريم، و«يس».

فأمالها من فاتحة مريم، ابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف. وهذا هو المشهور عن هشام، وبه قطع له ابن مجاهد، والهذلي، والداني من جميع طرقه، في جامع البيان وغيره.

وروى عنه جماعة الفتح، وافقهم الأعمش.

واختلف عن «نافع» من روايتيه، فأمالها عنه من أمال الهاء من فاتحة مريم وفتحها عنه من فتح، على الاختلاف المذكور فيها.

واختلف -أيضًا- عن أبي عمرو والمشهور عنه فتحها من الروايتين، ولذا قال في الطيبة: «والخلف قل. لثالث».

أي ذكر الخلف في إمالة الياء من فاتحة «مريم» قل من ذكره لثالث القراء وهو «أبو عمرو».

ووردت إمالتها من طريق ابن فرح، عن الدوري عنه، كما في غاية ابن مهران، وبه قرأ الداني على فارس ابن أحمد، وكذا وردت عن السوسي، لكن ليست من طريق كتابنا كالنشر وطيبته.

وما في التيسير من أنه قرأ بها للسوسي، على فارس ابن أحمد، فليس من طريق أبي عمران، التي هي طريق التيسير، كما في النشر. قال فيه: وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد وجه الفتح، فأطلق الخلاف عن السوسي، وهو معذور في ذلك.

وأما الياء من «يس».

فأمالها أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، وافقهم الأعمش، وهذا هو المشهور عن حمزة، وعليه الجمهور، وروى عنه التقليل جماعة كما في العنوان وغيره.

واختلف عن «نافع» فالجمهور عنه على الفتح، وقطع بالتقليل ابن بليمة، والهذلي، وغيرهما، فيدخل فيه الأصبهاني.

الرابع: الطاء من ﴿طه ۝﴾ و﴿طسٓمٓ ۝﴾ الشعراء، والقصص، و﴿طسٓ﴾ النمل:

فأمالها من ﴿طه ۝﴾ أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش. والباقون بالفتح، لكن في كامل الهذلي، تقليلها عن قالون، والأزرق، وتبعه الطبري في

تلخيصه، ولم يعول عليه في الطيبة.

وأمالها من ﴿طسٓمٓ ۝١﴾ و﴿طسٓ﴾ أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، أيضا وافقهم الأعمش.

الخامس: الهاء من ﴿حمٓ ۝١﴾ في السبع.

فأمالها ابن ذكوان، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف وافقهم الأعمش.

وقرأ بالتقليل الأزرق عن ورش، واختلف عن أبي عمرو، فأمالها عنه بين بين صاحب التيسير، والشاطبية، وسائر المغاربة، وفتحها عنه صاحب المبهج، والمستنير، وسائر العراقيين، وافقه اليزيدي بخلفه أيضًا والباقون بالفتح.



فصل

[في حكم الوقف على الممال وصلا]

كل ما أميل كبرى، أو صغرى، وصلا فالوقف عليه كذلك؛ بلا خلاف إلا ما أميل من أجل كسرة متطرفة، بعد الألف كـ﴿ٱلدَّارِ﴾ و﴿ٱلْحِمَارِ﴾ و﴿هَارٍ﴾ و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ و﴿ٱلنَّاسِ﴾ فاختلف فيه:

فذهب قوم إلى إخلاص الفتح فيه، اعتدادًا بالعارض، لزوال الكسرة السكون.

وذهب الجمهور إلى الوقف بالإمالة كالوصل، وهو الذي في الشاطبية وأصلها، والعنوان.

قال في النشر: وكلا الوجهين صحا عن السوسي نصًا وأداء.

وذهب بعضهم إلى التقليل في ذلك، وبذلك تكمل ثلاثة أوجه لمن يمحض الإمالة وصلًا، وهي الفتح، والتقليل، والكبرى.

وتقدم آخر الإدغام الكبير أن ابن الجزري يرجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح في قوله تعالى: ﴿فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ﴾ [غافر: ٤٩] لوجود الكسرة حالة الإدغام، ثم الصواب كما في النشر تقييد ذلك بالسكون، فيخرج الروم، والتعميم بحالتي الوقف والإدغام، إذ سكون كل منهما عارض، نحو: ﴿ٱلْأَبْرَارِ ۝١٩٣ رَبَّنَا﴾ ﴿ٱلْغَفَّٰرِ ۝٤٢ لَا جَرَمَ﴾ ﴿ٱلْفُجَّارَ لَفِي﴾.

تنبيه:

إذا وقع بعد الألف الممالة ساكن، وسقطت الألف لذلك الساكن امتنعت الإمالة من أجل سقوط تلك الألف سواء كان ذلك الساكن تنوينًا أو غيره، فإذا زال ذلك الساكن بالوقف عادت الإمالة بنوعيها، لمن هي له على ما تأصل وتقرر.

والتنوين يلحق الاسم المقصور، مرفوعًا، نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ ومجرورًا نحو: ﴿فِي قُرًى﴾ و﴿عَن مَّوْلًى﴾ ومنصوبًا، نحو: ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾، ﴿كَانُواْ غُزًّى﴾.

وغير التنوين، نحو: ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ و﴿ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ﴾ و﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ و﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ و﴿أَحْيَا ٱلنَّاسَ﴾.

فالوقف بالمحضة أو التقليل، لمن مذهبه ذلك، هو المعمول به، والمعوّل عليه، وهو

الثابت نصًا وأداء.

وذهب الشاطبي -رحمه الله تعالى- إلى حكاية الخلاف في المنّون مطلقًا، حيث قال:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفًا وَرَقَّقُوا ....[1]

وتبعه السخاوي فقال: وقد فتح قوم ذلك كله.

قال في النشر: ولا أعلم أحدًا من أئمة القراء ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، وإنما هو مذهب نحوي، لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية، ثم أطال في سوق كلام النحاة وغيرهم، ثم قال: فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي، لا تعلق للقراءة به، ولذا قال في الطيبة:

وَمَا بِذِي التَّنْوِينِ خُلْفٌ يُعْتَلَى بَلْ قَبْلَ سَاكِنٍ بِمَا أَصِلْ قِفْ

وخرج بقيد المقصور نحو: ﴿هَمْسًا﴾ و﴿أَمْتًا﴾ و﴿ذِكْرًا﴾ و﴿عُذْرًا﴾ فالفتح لا غير.

واختلف عن السوسي في ذوات الراء، الواقعة قبل الساكن، غير المنون، نحو: ﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى﴾ ﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ ﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾.

فروى عنه الإمالة ابن جرير وصلا، وبه قرأ الداني، على أبي الفتح، عن أصحاب ابن جرير، وبه قطع في التيسير.

وروى ابن جمهور وغيره، عن السوسي الفتح، وهو الذي في أكثر الكتب، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

والوجهان في الشاطبية، والطيبة، ويأتي الكلام على ترقيق اللام من ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ حال الإمالة في باب اللامات، إن شاء الله تعالى.

وقد اختلف في ﴿تَتْرَا﴾ بالمؤمنين [الآية: ٤٤]، على قراءة أبي عمرو ومن معه بالتنوين:

فأمالها له من جعل ألفها للإلحاق (بجعفر) كهي في (أرطى) وفتحها من جعلها بدلًا من التنوين والمقروء به هو الثاني، وإن جعلت للإلحاق لرسمها بالألف على مقتضى كلام

---

(١) البيت من الشاطبية برقم (٣٣٧).

النشر، ويأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى في محله.

وعن الحسن إمالة ﴿ضَنكًا﴾ بـ«طه» [الآية: ١٢٤] من غير تنوين وصلًا، ووقفًا.

وعن المطوعي عن الأعمش إمالة ﴿بِضَآرِّينَ بِهِۦ﴾ بالبقرة [الآية: ١٠٢]، والله الموفق.



باب

إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف

وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء، آخر الاسم، نحو: ﴿رَحۡمَتَ﴾ و﴿نِعۡمَت﴾ فتبدل في الوقف هاء.

وإمالتها لغة ثابتة واختلفوا هل هي ممالة مع ما قبلها، وإليه ذهب جماعة من المحققين، وعليه الداني، والشاطبي، وغيرهما، أو الممال ما قبلها فقط، وهو مذهب الجمهور، والأول أقيس، والثاني أبين في اللفظ، وأظهر في الصورة.

قال بعضهم: وينبغي أن لا يكون بـ القول خلاف، فباعتبار حد الإمالة وإنه تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، فهذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء ولا فتحة فيها، فتقرب من الكسرة، وهذا لا يخالف فيه الداني ومن معه.

وباعتبار أن الهاء إذا أميلت لا بد أن يصحبها حال من الضعف، يخالف حالها إن لم يكن قبلها ممال، فسمى ذلك المقدار إمالة ولا يخالف فيه الآخرون، فالنزاع لفظي.

وقد خرج بقيد التأنيث هاء السكت نحو: ﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ و﴿مَالِيَهۡ﴾ و﴿يَتَسَنَّهۡ﴾، والهاء الأصلية، نحو: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ﴾ القصص [الآية: ٢٢] فلا إمالة في ذلك. واستثنوا مما قبل هاء التأنيث الألف فلا تمال إجماعًا، نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾.

وقد اختص الكسائي بإمالة هاء التأنيث سواء رسمت تاء نحو: ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾، أو هاء نحو: ﴿رَأۡفَةَ﴾ وتأتي على ثلاثة أقسام:

الأول متفق على إمالته عنه بلا تفصيل:

وهو ما إذا كان قبل الهاء حرف من خمسة عشر حرفًا يجمعها لفظ (فجثت زينب لذود شمس).

فالفاء نحو: ﴿خَلِيفَةٗ﴾ و﴿رَأۡفَةٞ﴾.

والجيم نحو: ﴿وَلِيجَةٗ﴾ و﴿بَهۡجَة﴾.

والثاء نحو: ﴿ثَلَٰثَةِ﴾، ﴿مَبۡثُوثَةٌ﴾.

والتاء نحو: ﴿مَّيۡتَةً﴾، ﴿بَغۡتَةٗ﴾.

والزاي نحو: ﴿أَعِزَّةٍ﴾، ﴿بَارِزَةً﴾.

والياء نحو: ﴿شِيَةَ﴾، ﴿خَشْيَةِ﴾.

والنون نحو: ﴿سَنَةٌ﴾، ﴿جَنَّةٍ﴾.

والباء نحو: ﴿حَبَّةٍ﴾، ﴿وَشَيْبَةً﴾.

واللام نحو: ﴿لَيْلَةً﴾، ﴿ثُلَّةٌ﴾.

والذال في: ﴿لَذَّةٍ﴾، ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ﴾ فقط.

والواو نحو: ﴿قُوَّةٍ﴾، ﴿وَٱلْمَرْوَةَ﴾.

والدال نحو: ﴿بَلْدَةً﴾، ﴿عِدَّةٌ﴾.

والش□ نحو: ﴿عِيشَةٍ﴾، ﴿مَعِيشَةً﴾.

وا□يم نحو: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾، ﴿نِعْمَةَ﴾.

والس□ نحو: ﴿خَمْسَةٌ﴾، ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ﴾.

فاتفقوا على إمالة ذلك كله، مطلقا لخلوه عن المانع.

والقسم الثاني: يوقف عليه بالفتح، وذلك بعد عشرة أحرف وهي(حاع) وحروف الاستعلاء السبعة (قظ خص ضغط).

فا□اء نحو: ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ ﴿أَشِحَّةً﴾.

والألف نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ ويلحق به ﴿هَيْهَاتَ﴾ و﴿ٱللَّٰتَ﴾ و﴿ذَاتَ﴾ ﴿وَّلَاتَ﴾ كما يأتي في مرسوم الخط إن شاء الله تعالى .

وأما ﴿وَٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ و﴿تُقَىٰةً﴾ و﴿مَرْضَاتِ﴾ فليس من هذا الباب، بل من الباب الذي يمال ألفه في الحالين، كما تقدم.

والع□ نحو: ﴿سَبْعَةٌ﴾، ﴿طَاعَةٌ﴾.

والقاف نحو: ﴿طَاقَةَ﴾، ﴿نَاقَةُ﴾.

والظاء في: ﴿غِلْظَةً﴾ و﴿مَوْعِظَةٌ﴾ و﴿حَفَظَةً﴾.

وا□اء نحو: ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾، ﴿نَفْخَةٌ﴾.

والصاد نحو: ﴿خَالِصَة﴾، ﴿مَخْمَصَة﴾.

والضاد نحو: ﴿بَعُوضَة﴾، ﴿رَوْضَةٍ﴾.

والغ نحو: ﴿صِبْغَةَ﴾، ﴿مُضْغَةٍ﴾.

والطاء نحو: ﴿حِطَّة﴾، ﴿بَسْطَةً﴾.

فاتفقوا على فتحها عند الألف كما تقدم، واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية أيضا.

القسم الثالث: فيه تفصيل فيمال في حال، ويفتح في أخرى.

وذلك عند أربعة أحرف يجمعها (أكهر) فإن كان قبل كل منها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو منفصلة بساكن، أميلت، وإلا فتحت، وهذا مذهب الجمهور ـ أيضا ـ عنه.

وذهب آخرون إلى إمالتها مطلقًا، فالهمزة بعد الياء ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ وبعد الكسرة نحو: ﴿مِائَةَ﴾ و﴿فِئَة﴾ وبعد غير ذلك نحو: ﴿ٱمْرَأَتُ﴾ و﴿بَرَآءَةٌ﴾.

والكاف بعد الياء ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ وبعد الكسرة نحو: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَة﴾.

وغير ذلك نحو: ﴿مَكَّة﴾ و﴿ٱلشَّوْكَة﴾.

والهاء بعد الكسرة المتصلة ﴿ءَالِهَة﴾ و﴿فَٰكِهَة﴾ وبعد المنفصلة ﴿وِجْهَة﴾ وبعد غير ذلك ﴿سَفَاهَة﴾ ولم تقع بعد ياء ساكنة.

والراء بعد الياء نحو: ﴿كَبِيرَة﴾ و﴿صَغِيرَة﴾ وبعد الكسرة المتصلة نحو: ﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾ و﴿كَافِرَةٌ﴾ وبعد المنفصلة نحو: ﴿عِبْرَةٌ﴾ و﴿سِدْرَةِ﴾ وبعد غير ذلك نحو: ﴿حَسْرَةً﴾ و﴿وَٱلْحِجَارَة﴾.

ومذهب الجمهور، المتقدم هو اختيار الداني، والشاطبي، وغيرهما، وعليه عمل القراء.

واستثنى جماعة منهم ﴿فِطْرَت﴾ بالروم [الآية: ٣٠] ففتحوها من أجل كون الفاصل حرف استعلاء، وإطباق، كابن سوار، وابن شريح، وغيرهما، ولم يستثنه الجمهور.

وذهب جماعة من العراقيين إلى إجراء الهمزة، والهاء، مجرى الأحرف العشرة المتقدمة، فلم يميلوا عندهما، بعد كسر أو لا، لكونها من حروف الحلق.

وذهب آخرون إلى إطلاق الأمالة عنه في جميع الحروف، ما عدا الألف، كما قدمنا، وهو

مذهب الخاقاني، وفارس بن أحمد، وبه قرأ الداني عليه، والله ختار ما قدمناه، وعليه العمل، وبه الأخذ كما في النشر.

وذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإمالة عن حمزة، من روايتيه، ورووا ذلك عنه، كما رووه عن الكسائي، كالهذلي، فإنه لم يحك عنه خلافًا في ذلك.

وآخرون ذكروا الخلاف له كأبي العز، وابن سوار، وغيرهما، من طريق النهرواني، وخصه ابن سوار برواية خلف، وأبي حمدون، عن سليم، عن حمزة.

وما ذكر من ذلك عن «ابن عامر» و«خلف في اختياره» وورش، إمالة محضة، وعن أبي عمرو، وغيره بين بين، فانفرادات لا يقرأ بها، والذي عليه العمل كما في النشر، هو الفتح لجميع القراء، إلا في قراءة الكسائي، وما ذكر عن «حمزة» والله أعلم.



باب

مذاهبهم في ترقيق الراءات وتفخيمها

الترقيق: من الرقة، ضد السمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات ا□رف ونحوله.

والتفخيم: من الفخامة، وهي العظمة، والكبر، فهو: عبارة عن ربو ا□رف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الراء في ضد الترقيق لفظ التفخيم، وفي اللام التغليظ، وهو أعني التفخيم الأصل في الراء، على ما ذهب إليه الجمهور، لتمكنها في ظهر اللسان.

وقال آخرون: ليس لها أصل في نفخيم، ولا ترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها؛ أو مجاورها.

وقال في النشر

: والقولان محتملان، والثاني أظهر لورش، من طرق المصريين.

ثم إن الراء تكون متحركة، وساكنة.

فالمتحركة مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، وكل من الثلاثة مبتدأة، ومتوسطة، ومتطرفة:

فأما المفتوحة في أحوالها الثلاثة فيكون قبلها متحرك، وساكن، ويكون الساكن ياء، وغيرها، فالمتحرك نحو: ﴿وَرَزَقَكُم﴾ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ﴾ ﴿بِرَسُولِهِمْ﴾ ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾، ونحو: ﴿رُسُلُ رَبِّنَا﴾، ونحو: ﴿فِرَٰشًا﴾ و﴿كِرَامًا﴾، ونحو: ﴿فَرَقْنَا﴾، ونحو: ﴿غُرَابًا﴾ و﴿فُرَٰدَىٰ﴾، ونحو: ﴿وَسَفَرًا﴾ و﴿بَشَرًا﴾ و(محتضرا)، ونحو: ﴿ٱلْبَقَرِ﴾ و﴿ٱلْقَمَرَ﴾، ونحو: ﴿شَاكِرًا﴾ و﴿مُنتَصِرًا﴾، ونحو: ﴿بَصَآئِرُ﴾ و﴿لِيَغْفِرَ﴾، ونحو: ﴿نَشْرًا﴾ و ﴿نُذْرًا﴾، ونحو: ﴿كِبْرٌ﴾ و﴿لِيَفْجُرَ﴾.

والساكن نحو: ﴿فِي رَيْبٍ﴾، ونحو: ﴿بَلْ ۜ رَانَ﴾ و﴿عَلَىٰ رَجْعِهِۦ﴾، ونحو: ﴿حَيْرَانَ﴾ و﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾، ونحو: ﴿فَأَغْرَيْنَا﴾ و﴿أَجْرَمُواْ﴾، ونحو: ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ و﴿مِّدْرَارًا﴾، ونحو: ﴿خَيْرًا﴾، ونحو: ﴿قَدِيرًا﴾ و﴿خَبِيرًا﴾، ونحو: ﴿ٱلْخَيْرُ﴾ و﴿ٱلطَّيْرِ﴾، ونحو: ﴿ٱلْفَقِيرَ﴾ و(الكثير)، ونحو: ﴿أَجْرًا﴾ و﴿وَبِدَارًا﴾، ونحو: ﴿وَفَارَ﴾، ﴿وَٱخْتَارَ﴾، ونحو: ﴿ذِكْرًا﴾ و﴿سِتْرًا﴾، ونحو: ﴿عُذْرًا﴾ و﴿غَفُورًا﴾، ونحو: ﴿فَمَنِ

ٱضۡطُرَّ﴾، ونحو: ﴿ٱلذِّكۡرُ﴾ و﴿ٱلسِّحۡرَ﴾ و﴿ذِكۡرَكَ﴾.

فهذه أقسام المفتوحة بجميع أنواعها.

وأجمع القراء على تفخيم الراء في ذلك كله، إلا إذا كانت متطرفة، أو متوسطة، وقبلها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة لازمة.

فقرأ الأزرق عن ورش، بترقيقها، إلا أن يكون بعد المتوسطة حرف استعلاء، ووقع ذلك في كلمتين:

﴿صِرَٰط﴾ حيث جاء.

و﴿فِرَاق﴾ في الكهف [الآية: ٧٨]، والقيامة [الآية: ٢٨].

أو تتكرر الراء، ووقع في ثلاث كلمات ﴿ضِرَارًا﴾ و﴿فِرَارًا﴾ و﴿ٱلۡفِرَار﴾ فتفخمها في ذلك كسائر القراء.

وخرج بقيد الكسرة نحو: ﴿يَرَوۡن﴾، وبالمتصلة نحو: ﴿أَبُوكِ ٱمۡرَأَ﴾ وباللازمة باء الجر، ولامه، نحو: ﴿بِرَشِيدٍ﴾ ﴿لِرَبِّهِۦ﴾ وكذا يرققها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن نحو: ﴿إِكۡرَٰهَ﴾ و﴿إِجۡرَامِي﴾ و﴿ٱلذِّكۡرُ﴾ و﴿ٱلسِّحۡرَ﴾؛ لأنه حاجز غير حصين، لكن بشرط أن لا يكون الساكن حرف استعلاء، ولم يقع إلا في الصاد في ﴿إِصۡرًا﴾ بالبقرة [الآية: ٢٨٦]، و﴿إِصۡرَهُمۡ﴾ بالأعراف [الآية: ١٥٧]، و﴿مِصۡرًا﴾ منونًا بالبقرة [الآية: ٦١]، وغير منون بيونس [الآية: ٨٧]، ويوسف [الآية: ٢١]، والزخرف [الآية: ٥١].

وفي الطاء في: ﴿قِطۡرًا﴾ بالكهف [الآية: ٩٦]، و ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ﴾ بالروم [الآية: ٣٠].

وفي القاف: ﴿وِقۡرًا﴾ بالذاريات [الآية: ٢]، فيفخمها كسائر القراء للتنافر، وعدم التناسب.

وأما الخاء ففي ﴿إِخۡرَاجِ﴾ حيث جاء، فرقق راءه وأجرى الخاء مجرى الحروف المستفلة لضعفها بالهمس.

وإن وقع بعد الراء حرف استعلاء، فإنه يفخمها أيضًا، وذلك في ﴿إِعۡرَاضًا﴾ بالنساء [الآية: ١٢٨] و ﴿إِعۡرَاضُهُمۡ﴾ بالأنعام [الآية: ٣٥].

واختلف في ﴿وَٱلۡإِشۡرَاق﴾ كما يأتي قريبًا إن شاء الله تعالى وكذا يفخمها إذا تكررت

ووقع من ذلك بعد الساكن ﴿مِّدۡرَارٗا﴾ و﴿إِسۡرَارٗا﴾ وكذا يفخمها إذا كانت في اسم أعجمي وذلك في ثلاثة ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ و﴿عِمۡرَان﴾ و﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ حيث وقعت.

واختلف الرواة عن الأزرق في ألفاظ مخصوصة، وأصل مطرد: فالألفاظ المخصوصة ﴿إِرَمَ﴾ بالفجر [الآية: ٧]، و﴿سِرَاعٗا﴾ و﴿ذِرَاعٗا﴾ و﴿ذِرَاعَيۡهِ﴾ و﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِ﴾ و﴿مِرَآءٗ﴾ و﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ و﴿تَنتَصِرَانِ﴾ و﴿طَهِّرَا﴾ و﴿وَعَشِيرَتُكُم﴾ بالتوبة [الآية: ٢٤]، و﴿حَيۡرَانَ﴾ و﴿وِزۡرَكَ﴾ و﴿ذِكۡرَكَ﴾ بـ«ألم نشرح» [الشرح: ٤]، و﴿وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ و﴿إِجۡرَامِي﴾ و﴿حِذۡرَكُمۡ﴾ و﴿لَعِبۡرَةٗ﴾ و﴿كِبۡرَهُۥ﴾ و﴿وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ بـ«ص» [الآية: ١٨]، و ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾.

فأما: ﴿إِرَمَ﴾ [الفجر: ٧] فرققها صاحب العنوان، وشيخه، ومكي، وفخمها الآخرون، وهو الذي في الشاطبية كأصلها، والوجهان صحيحان.

وأما: ﴿سِرَاعٗاۚ﴾ و﴿ذِرَاعٗا﴾ و﴿ذِرَاعَيۡهِ﴾ ففخمها طاهر ابن غلبون، وابن شريح، وصاحب العنوان، وشيخه، والطبري، ورققها الآخرون وذكر الوجهين ابن بليمة، والداني في جامعه.

وأما: ﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِ﴾ و﴿مِرَآءٗ﴾ ففخمها ابن غلبون في التذكرة، وابن بليمة، وأبو معشر، ورققها الآخرون والوجهان في الجامع.

وأما: ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ و﴿تَنتَصِرَانِ﴾ و﴿طَهِّرَا بَيۡتِيَ﴾ ففخمها من أجل ألف التثنية أبو معشر، وابن بليمة، وأبو الحسن بن غلبون ورققها الآخرون، وهم في جامع البيان.

وأما: ﴿وَعَشِيرَتُكُم﴾ بالتوبة [الآية: ٢٤] ففخمها المهدوي، وابن سفيان، وصاحب التجريد ورققها الآخرون.

وأما: ﴿حَيۡرَانَ﴾ بالأنعام [الآية: ٧١]: ففخمها ابن خاقان، وبه قرأ الداني عليه، وصاحب التجريد، ورققها صاحب العنوان، والتذكرة، وأبو معشر، وقطع به في التيسير، وتعقبه في النشر بأنه خرج بذلك عن طريقيه فيه، وهما في الشاطبية، كجامع البيان.

وأما: ﴿وِزۡرَكَ﴾ و﴿ذِكۡرَكَ﴾ بـ«ألم نشرح» [الآية: ٢، ٤]: ففخمها المهدوي، ومكي، وفارس، وابن سفيان، وغيرهم، ورققها الآخرون وحكى الوجهين في جامع البيان.

وأما: ﴿وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥] ففخمه مكي، والمهدوي، والصقلي، وابن سفيان،

وأبو الفتح، ورققه الآخرون.

وأما: ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾ [النساء: ٧١، ١٠٢] ففخمه ابن سفيان، والمهدوي، ومكي، وابن شريح، ورققه الآخرون.

وأما: ﴿لَعِبۡرَةٗ﴾ و﴿كِبۡرَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٣] و[النور: ١١] ففخمها مكي، والمهدوي، والصقلي، وابن سفيان، ورققها الآخرون.

وأما: ﴿وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ بـ«ص» [الآية: ١٨]، فرققه من أجل كسر حرف الاستعلاء صاحب العنوان، وشيخه الطرسوسي، وهو أحد الوجهين في التذكرة، وجامع البيان، وفخمه الآخرون.

وأما: ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠] ففخمه وصلا، من أجل حرف الاستعلاء بعد، الصقلي، وابن سفيان، والمهدوي، ورققه الجمهور في الحالين، وهو الأصح كما في النشر.

قال: ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله، وللإجماع على ترقيق ﴿ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا﴾ و﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ﴾ ولا خلاف في ترقيقها وقفًا.

وبقي من أقسام المفتوحة مما اختص الأزرق بترقيقه، الراء الأولى من ﴿بِشَرَرٖ﴾ بالمرسلات [الآية: ٣٢]: فذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين من أجل الكسرة المتأخرة، فهو خارج فيها عن أصله المتقدم، وقطع بذلك في الشاطبية كأصلها، وحكيا عليه اتفاق الرواة فهو ترقيق لترقيق، كالإمالة للإمالة.

وذهب الآخرون إلى تفخيمه، كابن سفيان، والمهدوي، وصاحب العنوان، وشيخه، وابن بليمة.

ولا خلاف عند هؤلاء في تفخيمه وقفًا أيضًا، وكذا الراء التي بعدها، إذ وقف بالسكون فإن وقف بالروم رققت عندهم، مع تفخيم الأولى.

قال في النشر: وقياس ترقيقه ترقيق ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ قال ولا أعلم أحدًا من أهل الأداء روى ترقيقه.

وأما الأصل المطرد: المنون من الأقسام المتقدمة، وهو على أقسام:

الأول: أن تكون الراء بعد كسرة مجاورة، وهو في ثمانية عشر حرفًا: ﴿شَاكِرًا﴾، ﴿صَابِرًا﴾، ﴿نَاصِرًا﴾، ﴿سَـٰمِرًا﴾، ﴿ظَـٰهِرًا﴾، ﴿حَاضِرًا﴾، ﴿طَآئِرًا﴾، ﴿عَاقِرًا﴾، ﴿مُدْبِرًا﴾، ﴿مُبْصِرًا﴾، ﴿فَاجِرًا﴾، (كافرًا)، (ذاكرا)، ﴿مُهَاجِرًا﴾، ﴿مُبَشِّرًا﴾، ﴿مُنتَصِرًا﴾، ﴿مُغَيِّرًا﴾، ﴿خَضِرًا﴾، ﴿مُّقْتَدِرًا﴾.

الثاني: أن يحول بين الراء والكسرة، ساكن صحيح، مظهر، أو مدغم، في ثمانية أحرف: ﴿ذِكْرًا﴾، ﴿سِتْرًا﴾، ﴿حِجْرًا﴾، ﴿وِزْرًا﴾، (إسرًا)، ﴿وَصِهْرًا﴾، ﴿سِرًّا﴾، ﴿مُّسْتَقَرًّا﴾.

الثالث: ان تكون الراء بعد ياء ساكنة، وتكون حرف مد، إما على وزن «فعيل» وهو اثنا عشر حرفًا: ﴿قَدِيرًا﴾، ﴿خَبِيرًا﴾، ﴿كَثِيرًا﴾، ﴿كَبِيرًا﴾، ﴿بَشِيرًا﴾، ﴿نَذِيرًا﴾، ﴿بَصِيرًا﴾، ﴿وَزِيرًا﴾، ﴿عَسِيرًا﴾، ﴿صَغِيرًا﴾، ﴿وَحَرِيرًا﴾، ﴿وَأَسِيرًا﴾.

وإما على غير ذلك وهو ثلاثة عشر: ﴿تَقْدِيرًا﴾، ﴿تَطْهِيرًا﴾، ﴿تَبْذِيرًا﴾، ﴿تَفْجِيرًا﴾ ﴿تَكْبِيرًا﴾، ﴿تَتْبِيرًا﴾، ﴿تَدْمِيرًا﴾، ﴿تَفْسِيرًا﴾، ﴿قَوَارِيرَا﴾، ﴿قَمْطَرِيرًا﴾، ﴿مُسْتَطِيرًا﴾، ﴿زَمْهَرِيرًا﴾ ﴿مُّنِيرًا﴾.

وحرف لين في ثلاثة: ﴿سَيْرًا﴾، ﴿طَيْرًا﴾، ﴿خَيْرًا﴾.

فمنهم من رقق الراء له في جميع ما ذكر مطلقًا، في الحالين، على القياس، كصاحب التذكرة، والعنوان، والتلخيص، وبه قرأ للداني على أبي الحسن.

ومنهم من فخمه مطلقا في الحالين، لأجل التنوين، كأبي الطيب، والهذلي، وجماعة.

وذهب الجمهور إلى التفصيل بين ﴿ذِكْرًا﴾ وبابه، فيفخم ما عدا ﴿سِرًّا﴾ و﴿مُّسْتَقَرًّا﴾ لذهاب الفاصل لفظا بالإدغام.

ومن هؤلاء من استثنى من الكلمات الست: ﴿وَصِهْرًا﴾ فرققه ابن سفيان، وابن شريح، والمهدوي، ولم يستثنه الشاطبي كالداني، وغيره، ففخموه وبين غيره فيرقق.

واختلف هؤلاء الجمهور في غير: ﴿ذِكْرًا﴾ وبابه، سواء كان ذلك الغير، بعد ياء نحو: ﴿تَقْدِيرًا﴾ و﴿خَبِيرًا﴾ و﴿خَيْرًا﴾، أوبعد كسرة نحو: ﴿شَاكِرًا﴾ وبابه فرققه بعضهم في الحالين، كالداني، والشاطبي، وابن بليمة، وابن الفحام، وفخمه الآخرون وصلًا،

فقط لأجل التنوين، ورققوه وقفًا، كالمهدوي، وابن سفيان، وأجمع الكل على استثناء ﴿مِصْرًا﴾ و﴿إِصْرًا﴾ و﴿قِطْرًا﴾ و﴿وِقْرًا﴾ لأجل حرف الاستعلاء.

والحاصل: أنه إذا جمع بين المسألتين، وحكي فيهما الخلاف، فيكون فيهما قول بالتفخيم مطلقًا، وقول بالترقيق مطلقًا، وقول بالفرق بين باب (ذكرًا) فيفخم في الحالين، في الألفاظ الست، إلا ﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] عند بعض منهم، وبين غيره فيرقق في الحالين، وقول كذلك يرقق في غير (ذكرًا) وبابه، لكن في الوقف، دون الوصل. وفي فهم ما ذكر من متن الطيبة خفاء.

والأقرب كما قال شيخنا رحمه الله تعالى أن يراد بقوله:

وجل تفخيم ما نون عنه الخ.

أنه عظم التفخيم في الوصل، وقل في الوقف، وذلك؛ لأن التفخيم في الوصل ثابت فيما ذكر، عند القائلين بالتفخيم مطلقًا، وعند من قال به في الوصل، فجلالته لثبوته من الطريقين، وليس المراد أنه جل بالنسبة للترقيق في الحالين، فلا يشكل بأن الترقيق فيهما هو الأشهر انتهى.

تنبيه:

ذهب أبو شامة إلى التسوية في التفخيم بين ﴿ذِكْرًا﴾ وبابه، وبين المضموم الراء نحو: ﴿هَـٰذَا ذِكْرٌ﴾ وأخذه الجعبري منه مسلما، وتمحل لإخراج ذلك من كلام الحرز في قوله:

وتفخيمه ذكرًا وسترًا وبابه الخ.

فقال: ومثالا الناظم لا على العموم، وفذكر (مبارك) مثال للمضموم، ونصبها لإيقاع الصدر عليها، ولو حكاها لأجاد، ثم قال ولو قال:

مثل كذكرًا رقيق للأقل وشاكرًا خبير الأعيان وسترًا تعدلا

لنص على الثلاثة انتهى.

وتعقبه في النشر فقال: هذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم، في اختلافهم في ترقيق الراءات، وتخصيصهم المفتوحة بالترقيق، دون المضمومة، وإن من مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين ﴿ذَكَرٍ﴾ و﴿سَـٰحِرٍ﴾ و﴿قَادِرٌ﴾ و﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾ و﴿يَقْدِرُ﴾ و﴿يَغْفِرُ﴾ كما يأتي انتهى.

وبقي من قسم المفتوحة ما أميل منها كبرى، أو صغرى نحو: ﴿ذِكْرَىٰ﴾

و﴿بُشۡرَىٰ﴾ و﴿سُكَرَىٰ﴾ وحكمه الترقيق بلا خلاف، والله أعلم.

وأما الراء المكسورة:

فلا خلاف في ترقيقها لجميع القراء سواء كانت كسرتها لازمة، أو عارضة، نحو: ﴿رِزۡقٌ﴾، ﴿رِجَالٌ﴾، ﴿فَارِضٌ﴾، ﴿ٱلطَّارِقِ﴾، ﴿إِصۡرِى﴾، ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾، ﴿ٱلۡفَجۡرِ﴾، ونحو: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ [النور: ٦٣]، ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَـٰنُ﴾ [الطارق: ٥]، ونحو: ﴿وَٱنۡحَرۡ ۝ إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢، ٣]، ﴿وَٱنتَظِرۡ إِنَّهُم﴾ [السجدة: ٣٠] حال النقل.

وأما المضمومة:

فأجمعوا على تفخيمها في كل حال، إلا أن الأزرق يرققها أيضًا إذا كانت بعد ياء ساكنة، أو كسرة، سواء كانت الراء وسطًا، أو آخرًا منونة، أو غير منونة، نحو: ﴿سِيرُواْ﴾، ﴿كَبِيرُهُمۡ﴾، ﴿غَيۡرُهُۥ﴾، ﴿كَٰفِرُونَ﴾، ﴿يَنتَصِرُونَ﴾، ونحو: ﴿قَدِيرٌ﴾ و﴿خَبِيرٌ﴾ و﴿حَرِيرٌ﴾ و﴿خَيۡرٌ﴾.

وكذا لو فصل بين الكسرة والراء ساكن نحو: ﴿ذِكۡرُكُمۡ﴾ و﴿عِشۡرُونَ﴾ و﴿ذِكۡرٌ﴾ و﴿ٱلسِّحۡرَ﴾.

هذا مذهب الجمهور من أهل الأداء من المصريين، والمغاربة، كالداني، وشيخه أبي الفتح، والخاقاني، وابن بليمة، ومكي، وابن الفحام، والشاطبي، وغيرهم، وصححه في النشر، وأشار إليه في طيبته بقوله: «كذاك ذات الضم رقق في الأصح».

وروى جماعة تفخيمها، ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهو مذهب طاهر بن غلبون، وصاحب العنوان، وشيخه، وصاحب المجتبي، وغيرهم.

واختلف الآخذون بالترقيق في كلمتين: ﴿عِشۡرُونَ﴾ و﴿كِبۡرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ ففخمها فيهما منهم مكي، وابن سفيان، والمهدوي، وغيرهم، ورققها الداني وشيخاه أبو الفتح، والخاقاني، وابن بليمة، والشاطبي، وغيرهم.

تفريع:

إذا جمع بين ما ذكر في المضمومة، وبين ما تقدم من الخلاف، في ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ﴾ [النساء: ٧١] حصل ثلاثة أوجه:

١ تفخيم ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾ وترقيق: ﴿فَٱنفِرُواْ﴾؛ لأن من نقل عنهم تفخيم الأول لم ينقل عن أحد منهم تفخيم الثاني.

٢ والترقيق فيهما، من طريق الداني ومن معه.

٣ والترقيق في ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾ والتفخيم في ﴿فَٱنفِرُواْ﴾ من طريق طاهر بن غلبون، ومن معه.

أما تفخيمهما فلا يعلم للأزرق من الطرق المذكورة، نبه عليه شيخنا رحمه الله تعالى ثم: قال لكن في النشر بعد الذين ذكرهم للتفخيم في المضمومة قوله: وغيرهم، ويحتمل أن يكون فيهم من يقول بالتفخيم في ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾ فلا يقطع حينئذ بنفي التفخيم فيهما.

وأما الراء الساكنة:

وتكون أيضا أولًا، ووسطًا، وآخرًا.

ويكون قبلها فتح نحو: ﴿وَٱرۡزُقۡنَا﴾، ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ﴾، ونحو: ﴿وَبَرۡق﴾ و﴿ٱلۡعَرۡشِ﴾ و﴿صَرۡعَىٰ﴾ و﴿مَرۡيَمَ﴾ و﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾، ونحو: ﴿يَغۡفِرُ﴾ و﴿لَا تَذَرۡ﴾ و﴿لَا يَسۡخَرۡ﴾ و﴿فَلَا تَقۡهَرۡ﴾.

وضم نحو: ﴿ٱرۡكُضۡ﴾ ونحو: ﴿ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ و﴿ٱلۡفُرۡقَانَ﴾، ونحو: ﴿فَٱنظُرۡ﴾ و﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ﴾، ﴿فَلَا تَكۡفُرۡ﴾.

وكسر نحو: ﴿أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ﴾، ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب﴾، ونحو: ﴿فِرۡعَوۡنَ﴾، ﴿شِرۡعَةً﴾، ﴿مِرۡيَةٍ﴾ ﴿أُحۡصِرۡتُمۡ﴾ و﴿يَنفَطِرۡنَ﴾[1] و﴿قِرۡنَ﴾[2].

وقد أجمع القراء على تفخيمها إذا توسطت بعد فتح، نحو: ﴿ٱلۡعَرۡشِ﴾ أو ضم كـ﴿ٱلۡقُرۡءَان﴾.

واختلف في ثلاث كلمات وهي: ﴿قَرۡيَةٍ﴾ و﴿مَرۡيَمَ﴾ حيث وقعا، و ﴿ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ بالأنفال [الآية: ٢٤] مما قبله فتح.

فذهب بعضهم إلى الترقيق لكل القراء في الثلاث، من أجل الياء والكسرة،

(١) على قراءة من يقرأ بالنون.

(٢) على قراءة الكسر.

كالأهوازي، وغيره.

وذهب ابن شريح، ومكي، وجماعة، إلى ترقيق الأولين فقط، من أجل الياء، وغلط الحصري، من فخمها فبالغ في ذلك.

وذهب بعضهم إلى ترقيق الثلاث للأزرق فقط، كابن بليمة وغيره.

والصواب كما في النشر- التفخيم في الثلاث لكل القراء، ولا فرق بين الأزرق وغيره فيها.

وإن وقعت الراء الساكنة بعد كسرة: فإن كانت الكسرة عارضة، فلا خلاف في تفخيمها أيضًا، نحو: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾، ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾، ﴿لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ وإن كانت لازمة فلا خلاف في ترقيقها نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾، ﴿مِرْيَةٍ﴾، ﴿أُحْصِرْتُمْ﴾، ﴿ٱصْبِرُواْ﴾، ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾.

أما إذا وقع بعدها حرف استعلاء متصل، فلا خلاف في تفخيمها حينئذ، والواقع منه في القرآن العظيم ﴿قِرْطَاسٍ﴾ بالأنعام [الآية: ٧]، و﴿فِرْقَةٍ﴾، ﴿وَإِرْصَادًا﴾ بالتوبة [الآية: ١٢٢، ١٠٧]، و﴿مِرْصَادًا﴾ بالنبأ [الآية: ٢١]، و﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ بالفجر [الآية: ١٤].

والمراد بالكسرة اللازمة، التي تكون على حرف أصلي، أو منزل منزلته، يخل إسقاطه بالكلمة، والعارضة بخلاف ذلك، وهو باء الجر، ولامه، وهمزة الوصل.

وقيل: العارضة ما كانت على حرف زائد.

وتظهر فائدة الخلاف في ﴿مِّرْفَقًا﴾ بالكهف [الآية: ١٦] في قراءة كسر الميم، وفتح الفاء فعلى الأول تكون لازمة، فترقق الراء معها، وهو الصواب كما في النشر، لإجماعهم على ترقيق ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ للأزرق وتفخيم ﴿مِرْصَادًا﴾ لأجل حرف الاستعلاء بعد لا من أجل عروض الكسرة قبل، وعلى الثاني تكون عارضة، فتفخم وعليه الصقلي.

واختلف في ﴿فِرْقٍ﴾ بالشعراء [الآية: ٦٣]:

فذهب إلى ترقيقه لضعف حرف الاستعلاء بالكسر- جمهور المغاربة، والمصريين.

وذهب إلى تفخيمه سائر أهل الأداء، والوجهان في الشاطبية، وجامع البيان، والإعلان.

قال في النشر: والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متوافرة على الترقيق، وحكى غير واحد الإجماع عليه، ثم قال: والقياس إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٍ﴾ حال الوقف لمن أمال هاء

التأنيث، ولا أعلم فيه نصًا انتهى.

وخرج بقيد الاتصال في حرف الاستعلاء نحو: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرًا﴾، ﴿أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾، ﴿تُصَعِّرۡ خَدَّكَ﴾ فليس فيه إلا الترقيق.

هذا حكم الراء في الوصل، فإن وقف على الراء المتطرفة بالسكون، أو الإشمام، فإن كان قبلها كسرة نحو: ﴿بَعِيرٍ﴾، أو ساكن بعد كسرة نحو: ﴿ٱلشِّعۡرَ﴾، أو ياء ساكنة نحو: ﴿خَيۡرٍ﴾ و﴿لَا ضَيۡرَ﴾، أو ألف ممالة بنوعيها نحو: (في الدار)، أو راء مرققة نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾ عند من رقق الأولى للأزرق، رققت الراء في ذلك كله، إلا إذا كان الساكن بعد الكسرة حرف استعلاء نحو: ﴿مِصۡرَ﴾ و﴿عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾ فاختلف في ذلك.

فأخذ بالتفخيم جماعة، كابن شريح، وهو قياس مذهب الأزرق من طريق المصريين.

وأخذ آخرون بالترقيق، نص عليه الداني في الجامع، وكتاب «الراءات» له وهو الأشبه بمذهب الجماعة، واختار في النشر التفخيم في ﴿مِصۡرَ﴾، والترقيق في ﴿ٱلۡقِطۡرِ﴾ قال: نظرًا للوصل، وعملا بالأصل، أي وهو الوصل.

وإن كان قبلها غير ذلك فخمت، مكسورة في الوصل، أولًا نحو: ﴿ٱلۡحَجَرَ﴾ و﴿لَا وَزَرَ﴾ و﴿لِيَفۡجُرَ﴾ و﴿ٱلنُّذُرُ﴾، ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ و﴿لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾.

وجوز بعضهم ترقيق المكسورة من ذلك لعروض الوقف، وخص آخر ذلك بالأزرق والصحيح التفخيم للكل، وإن وقفت عليها بالروم جرت مجراها في الوصل، فإن كانت حركتها كسرة رققت للكل، وإن كانت ضمة فإن كان قبلها كسرة، أو ساكن قبله كسرة، أو ياء ساكنة رققت للأزرق، وفخمت لغيره وإن كان قبلها غير ذلك فخمت للكل.

خاتمة:

قوله ﴿أَنِ ٱسۡرِ﴾ إذا وقف عليه بالسكون في قراءة من وصل، وكسر النون، فإن الراء ترقق، أما على القول بعروض الوقف فظاهر، وأما على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفًا، فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق.

فإن قيل: هي عارضة فينبغي التفخيم مثل: ﴿أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ﴾ ؟

فالجواب: أن يقال: كما أن الكسر عارض فالسكون عارض، ولا أولوية لأحدهما فيلغيان معًا، ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة، فترقق.

وأما على قراءة الباقين، وكذا فأسر في قراءة من قطع، ومن وصل، فمن لم يعتد بالعارض رقق أيضًا.

وأما على القول الآخر: أي وهو الصحيح، كما تقدم فيحتمل التفخيم للعروض ويحتمل الترقيق فرقا بين كسرة الإعراب، وكسرة البناء؛ لأن الأصل (أسري) بياء حذفت الياء لبناء الفعل، فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقًا بين ما أصله الترقيق وما عرض له، وكذا الحكم في ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤﴾ في الوقف بالسكون على قراءة حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى، والوقف على ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝١﴾ بالتفخيم أولى، قاله في النشر.

وقوله: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ بالتفخيم أولى، تقدم أن الصحيح فيه التفخيم للكل، ومقابلة الواهي يعتبر عروض الوقف، والله تعالى أعلم.



باب
حكم اللامات تغليظًا وترقيقًا

تغليظ اللام: تسمينها، لا تسم[illegible] حركتها، ويرادفه التفخيم، إلا أن ا[illegible]ستعمل كما مر التغليظ في اللام، والتفخيم في الراء. والترقيق ضدهما، وقولهم: الأصل في اللام الترقيق أبين، من قولهم: الأصل في الراء التفخيم.

وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب، وهو مجاورتها حرف استعلاء، وليس تغليظها مع وجوده بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاوره لازم، كذا في النشر.

ثم إن تغليظ اللام متفق عليه، ومختلف فيه:

فا[illegible]تفق عليه تغليظها من اسم «ا[illegible]» تعالى، وإن زيد عليه الميم بعد فتحة مخففة، أو ضمة كذلك، نحو: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾، ﴿أَخَذَ ٱللَّهُ﴾، ﴿سَيُؤۡتِينَا ٱللَّهُ﴾، ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾، ﴿قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾ قصدًا لتعظيم هذا الاسم الأعظم.

فإن كان قبلها كسرة مباشرة محضة فلا خلاف في ترقيقها سواء كانت متصلة أو منفصلة عارضة أو لازمة، نحو: ﴿بِٱللَّهِ﴾، ﴿أَفِي ٱللَّهِ﴾، ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ﴾، ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، ﴿أَحَدٌ ۝ الله﴾ لكسر التنوين.

واختلف فيما وقع بعد الراء الممالة وذلك في رواية السوسي في ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾، ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾.

فيجوز تفخيم اللام، لعدم وجود الكسر الخالص قبلها، وترقيقها لعدم وجود الفتح الخالص قبلها.

والأول اختيار السخاوي، كالشاطبي، ونصّ على الثاني الداني في جامعه، وقال: إنه القياس.

قال في النشر: قلت والوجهان صحيحان في النظر ثابتان في الأداء انتهى.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ﴾، ﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ إذا رققت راؤه للأزرق فإنهن يجب تفخيم اللام من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ تعالى بعدها قولًا واحدًا، لوجود الموجب، ولا إعتبار بترقيق الراء قبلها.

وأما المختلف فيه:

فكل لام مفتوحة مخففة، أو مشددة، متوسطة، أو متطرفة، قبلها صاد مهملة، أو طاء، أو ظاء، سواء سكنت هذه الثلاث، أو فتحت، خففت، أو شددت.

فأما الصاد المفتوحة، مع اللام المخففة، فوقع منها: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿صَلَوَٰتٌ﴾ و﴿صَلَوٰتَكَ﴾ و﴿صَلَاتِهِمْ﴾ و﴿صَلَحَ﴾ و﴿فُصِّلَتْ﴾ و﴿يُوصَلَ﴾ و﴿فَصَلَ﴾ و﴿مُفَصَّلًا﴾ و﴿مُّفَصَّلَٰتٍ﴾، ﴿وَمَا صَلَبُوهُ﴾.

ومع اللام المشددة: ﴿صَلَّىٰ﴾ و﴿يُصَلِّي﴾ و(تصلي) و﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾.

ووقع مفصولًا بألف في موضعين: ﴿يَصَّالَحَا﴾ و﴿فِصَالًا﴾.

وأما الصاد الساكنة: ففي القرآن العزيز منها: ﴿يَصْلَىٰ﴾ و﴿سَيَصْلَىٰ﴾ و﴿يَصْلَىٰهَا﴾، ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ و﴿يَصْلَوْنَهَا﴾ و﴿ٱصْلَوْهَا﴾، ﴿فَيُصْلَبُ﴾، ﴿مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾، ﴿وَأَصْلَحَ﴾، ﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ و﴿إِصْلَٰحًا﴾ و﴿ٱلْإِصْلَٰحَ﴾، ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾.

وأما الطاء المفتوحة مع اللازم المخففة ففي: ﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾، ﴿وَٱنطَلَقَ﴾ و﴿ٱنطَلِقُوٓاْ﴾ و﴿أَطَّلَعَ﴾، ﴿فَٱطَّلَعَ﴾، ﴿وَبَطَلَ﴾ و﴿مُّعَطَّلَةٍ﴾ و﴿لَهُۥ طَلَبًا﴾.

وأما التي مع المشددة: فـ﴿المطلقات﴾ و﴿طَلَّقْتُمُ﴾ و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ و(طلقهن).

وأما الطاء الساكنة ففي: ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ فقط.

وأما المفصول بينها وبين اللام بألف ففي: ﴿طَالَ﴾.

وأما مع اللام الخفيفة ففي: ﴿ظَلَمَ﴾، ﴿ظَلَمُواْ﴾، ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾.

ومع المشددة: ﴿بِظَلَّامٍ﴾، ﴿وَظَلَّلْنَا﴾، و﴿ظَلَّتْ﴾ و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾.

وأما الظاء الساكنة ففي: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾، ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ﴾ و﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾، ﴿فَيَظْلَلْنَ﴾.

و قد خرج بقيد المفتوحة في اللام المضمومة والمكسورة والساكنة نحو: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ ﴿صَلْصَٰلٍ﴾.

وبقيد القبلية نحو: ﴿لَسَلَّطَهُمْ﴾ و﴿لَظَىٰ﴾.

وبقيد سكون الثلاثة أو فتحها نحو: ﴿ٱلظُّلَّةِ﴾ و﴿فُصِّلَتْ﴾.

وبالثلاثة الضاد المعجمة نحو: ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾، (أضللنا) فلا تفخم معها، لبعد مخرجها

من اللام.

وقرأ ورش من طريق الأزرق بتغليظ اللام التالية لهذه الثلاثة، من ذلك كله، لكون هذه الحروف مطبقة مستعلية ليعمل اللسان عملًا واحدًا.

وخصه بعضهم بالصاد فقط، فروى ترقيقها مع الطاء المهملة صاحب العنوان، والتذكرة، والمجتبى، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون.

وروى ترقيقها مع الظاء المعجمه الصقلي، وهو أحد وجهي الكافي، والأصح التفخيم بعدهما كما في الطيبة كالتقريب.

واختلف فيما إذا حال بينهما ألف وهو في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد ﴿فِصَالًا﴾ ﴿يَصَّالَحَا﴾ وموضع مع الطاء وهو ﴿طَالَ﴾ بـ«طه»، ﴿أَفَطَالَ﴾ وبالأنبياء: ﴿حَتَّىٰ طَالَ عَلَيۡهِمُ﴾ [الآية: ٤٤]، وبالحديد ﴿فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ﴾ [الآية: ١٦]، فروى كثير منهم ترقيقها للفاصل، وهو الذي في التيسير، والعنوان، والتبصرة، وغيرها.

وروى آخرون تغليظها، وهو الأقوى قياسًا كما في النشر.

وقال الداني في جامعه: إنه الأوجه والوجهان في الشاطبية، والكافي، والجامع، قال في النشر: والوجهان صحيحان، والأرجح التغليظ.

واختلف فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة، نحو: ﴿صَلَّىٰ﴾ و﴿يَصۡلَي﴾ و﴿يَصۡلَىٰهَا﴾.

فأخذ بالتغليظ صاحب التبصرة، والتجريد، وغيرهما.

وبالترقيق لأجل الإمالة صاحب المجتبى، وغيره، والوجهان في الشاطبية وغيرها.

وخص بعضهم الترقيق برؤوس الآي للتناسب، وهو في ثلاث: ﴿وَلَا صَلَّىٰ﴾ بالقيامة [الآية: ٣١]، ﴿ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ بـ«سبح» [الأعلى الآية: ١٥]، و﴿إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ بالعلق [الآية: ١٠]، والتغليظ بغيرها، وهو ستة مواضع:

﴿مُصَلًّى﴾ حالة الوقف بالبقرة [الآية: ١٢٥]، و﴿يَصۡلَىٰهَا﴾ بالإسراء [الآية: ١٨]، والليل [الآية: ١٥]، و﴿يَصۡلَىٰ﴾ بالانشقاق [الآية: ١٢]، و﴿تَصۡلَىٰ﴾ بالغاشية [الآية: ٤]، و﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ بالمسد [الآية: ٣]، وهو الذي في التبصرة، والاختيار في التجريد، والأرجح في الشاطبية، والأقيس في أصلها، ورجحه أيضًا في الطيبة.

ولا ريب أن التغليظ والإمالة ضدان، لا يجتمعان، فالتغليظ إنما يكون مع الفتح، أما إذا أميلت الألف في ذلك فلا تكون الإمالة إلا مع الترقيق.

قال في النشر: وهذا مالا خلاف فيه، سواء كان رأس آية أم لا. انتهى.

وبذلك- مع ما تقدم في باب الإمالة في رؤوس الآي، من تقليلها فقط للأزرق يعلم أنه يقرأ له بوجه واحد في رؤوس الآي الثلاث المتقدمة، وهو التقليل مع الترقيق فقط، والله تعالى أعلم.

واختلف أيضًا في اللام المتطرفة إذا وقف عليها وهي ﴿أَن يُوصَلَ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٧]، والرعد [الآية: ٢١، ٢٥]، و﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٤٩] ﴿وَقَد فَصَّلَ﴾ بالأنعام [الآية: ١١٩]، و﴿بَطَلَ﴾ بالأعراف [الآية: ١١٨]، و﴿ظَلَّ﴾ بالنحل [الآية: ٥٨]، والزخرف [الآية: ١٧]، و﴿وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ﴾ بـ«ص» [الآية: ٢٠].

فرواه بالترقيق وقفًا في الهادي، والكافي، والهداية، والتجريد.

وبالتغليظ في التذكرة، والعنوان وغيرهما، وهما في الشاطبية كأصلها صححهما في النشر ورجح التغليظ.

واختلف أيضًا في لام ﴿صَلۡصَٰلٖ﴾ بالحجر [الآيات: ٢٦، ٢٨، ٣٣]، والرحمن [الآية: ١٤]، وإن كانت ساكنة لوقوعها بين صادين، فقطع بالتغليظ صاحب الهادي، والهدية، وتلخيص العبارات.

وقطع بالترقيق صاحب التيسير، والعنوان، والتذكرة، والمجتبى، وغيرهم، ورجحه في الطيبة. قال في النشر: وهو الأصح رواية وقياسًا، حملًا على سائر اللامات السواكن.

تنبيه:

اللام المشددة نحو: (يصلبون) و﴿ظَلَّ﴾ لا يقال إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي جريان الوجهين فيها؛ لأن الفاصل هنا لام مدغمة في مثلها، فصارا حرفًا، فلم يخرج حرف الاستعلاء عن كونه ملاصقًا لها، فقد شذ بعضهم فاعتبر ذلك فصلًا، نبه عليه في النشر، والله تعالى أعلم.

باب

الوقف على أواخر الكلم

من حيث الروم والإشمام

والوقف: عبارة عن قطع النطق على الكلمة الوضعية، زمنًا يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسمًا، ولا بد من التنفس معه، كما حرره صاحب النشر.

والأصل فيه السكون؛ لأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، فأعين بالأخف.

وفي النشر كما عزاه لشرح الشافية: الابتداء بالمتحرك ضروري، والوقف على الساكن استحساني انتهى.

قال شيخنا- رحمه الله تعالى- وهذا قد يدل على أن مرادهم بالخطأ فيما لو وقف على متحرك بالحركة، الخطأ الصناعي، حتى لو وقف بالحركة لم يحرم، وبه أفتى الشهاب الرملي[(١)]، من متأخري الشافعية.

ثم قال شيخنا: ويمكن أن يراد بالاستحساني ما يقابل الضروري، على معنى أن الابتداء بالساكن معتذر واجتلاب الهمزة ضروري فيه، بخلاف الوقف على المتحرك فإنه لا يعتذر، فكان اختيار السكون فيه، ولو على سبيل الوجوب استحسانيًا، إذا الواجب يقال له حسن انتهى.

ويجوز الروم والإشمام بشرطه الآتي، وورد النص بهما عن أبي عمرو، والكوفيين، والمختار الأخذ بهما للجميع.

أما الروم: فهو الإتيان ببعض الحركة وقفًا، فلذا ضعف صوتها، لقصر زمنها،

---

(١) الرملي (٧٧٣- ٨٤٤ هـ = ١٣٧١- ١٤٤٠ م) أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن أرسلان، أبو العباس، شهاب الدين، الرملي: فقيه شافعي، ولد بالرملة (بفلسطين) وانتقل في كبره إلى القدس، فتوفي بها، وكان زاهدًا متهجدًا، من كتبه: «الزبد- منظومة في الفقه»، ويقال لها: «صفوة الزبد» و«شرح سنن أبي داود» و«منظومة في علم القراءات» و«شرح البخاري» و«طبقات الشافعية -تراجم» و«تصحيح الحاوي -فقه»، و«إعراب الألفية -نحو»، وغير ذلك. انظر: الأعلام (١/ ١١٧).

ويسمعها القريب المصغي، وهو معنى قول التيسير: هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتًا خفيًا.

وهو عند القراء غير الاختلاس، وغير الإخفاء والاختلاس والإخفاء عندهم واحد، ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر.

والروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة، ويخالفه في إنه لا يكون في فتح، ولا نصب، ويكون في الوقف فقط، والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب.

والاختلاس يكون في كل الحركات كما في ﴿أَرِنَا﴾ و﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ و﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾ ولا يختص بالوقف والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب، وقدره الأهوازي بثلثي الحركة، ولا يضبطه إلا المشافهة.

ثم إن الروم يكون في المرفوع، والمضموم، والمجرور، والمكسور نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ و﴿يَخۡلُقُ﴾، ونحو: ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ و﴿يَٰصَٰلِحُ﴾، ونحو: ﴿دِفۡءٞ﴾ و﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ وإن وقف بالهمز، أو النقل، ونحو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ و(في الدار)، ونحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾، ونحو: ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ﴾ و﴿مِن شَيۡءٍ﴾ و﴿ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ وقف بالهمز، أو النقل، كما في وقف حمزة.

وأما الإشمام: فهو حذف حركة المتحرك في الوقف، فضم الشفتين بلا صوت، إشارة إلى الحركة. والفاء في «فضم» للتعقيب، فلو تراخى فإسكان مجرد لا إشمام.

وهو معنى قول الشاطبي:

وَالْاشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَمَا .... (١)

وهو أتم من تعبير غيره بـ (بعد) لعدم إفادته التعقيب.

والأعمى يدرك الروم بسماعه لا الإشمام لعدم المشاهدة، إلا بمباشرة.

ويكون أولًا، ووسطًا، وآخرًا خلافا لمكي في تخصيصه بالآخر، كما في الجعبري. والإشمام يكون في المرفوع، والمضموم فقط. نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾، ونحو: ﴿دِفۡءٞ﴾ و﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ في وقف حمزة، ولا يكون في كسرة ولا فتحة.

(١) صدر بيت من الشاطبية برقم (٣٦٩).

ولا يجوز الإشمام ولا الروم في الهاء المبدلة من تاء التأنيث المحضة الموقوف عليها بالهاء، نحو: ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و﴿ٱلْقِبْلَةَ﴾ و﴿لَعِبْرَةً﴾ و﴿مَرَّةٍ﴾ و﴿هُمَزَةٍ﴾ و﴿لُّمَزَةٍ﴾.

وخرج بقيد التأنيث نحو: ﴿نَفَقَةً﴾ وبالمحضة لفظ ﴿هَٰذِهِۦ﴾ لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء.

وبالموقوف عليها بالهاء ما يوقف عليه بالتاء اتباعًا للرسم، فيما كتب بالتاء نحو: ﴿بَقِيَّتُ﴾ و﴿فِطْرَتَ﴾ و﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ فيجوز الروم والإشمام؛ لأن الوقف حينئذ على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له، بخلاف الأولى فإنها بدل من حرف الإعراب.

ويمتنعان –أيضًا– في ميم الجمع، على قراءة الصلة وعدمها نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿فِيهِمْ﴾ و﴿مِّنْهُمْ﴾ لأنها حركة عارضة، لأجل الصلة، فإذا ذهبت عادت إلى أصلها من السكون.

وكذا يمتنعان في المتحرك بحركة عارضة، نقلًا كان نحو: ﴿وَٱنْحَرْ ۝ إِنَّ﴾ و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ أو غيره، نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ و﴿أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾، ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ لعروضها.

ومنه ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند إلحاق التنوين، فإذا زال التنوين وقفًا رجعت الذال إلى أصلها من السكون، بخلاف «غواشٍ» و«كلٍّ»؛ لأن التنوين دخل فيهما على متحرك، فالحركة فيهما أصلية، فكان الوقف عليهما بالروم حسنًا.

واختلف في هاء الضمير:

فذهب كثير منهم إلى جواز الإشارة بهما مطلقًا، وهو الذي في التيسير، والتجريد، والتلخيص، وغيرها.

وذهب آخرون إلى المنع مطلقًا، وهو كلام الشاطبي، وفاقًا للداني، في غير التيسير.

والمختار كما قاله ابن الجزري منعهما فيها إذا كان قبلها ضم، أو واو ساكنة، أو كسر، أو ياء ساكنة نحو: ﴿يَعْلَمْهُ﴾ و﴿أَمْرِهِۦ﴾ ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ و﴿بِهِ﴾ و﴿فِيهِ﴾ و﴿إِلَيْهِ﴾.

وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك، بأن انفتح ما قبل الهاء، أو وقع قبلها ألف، ساكن صحيح، نحو: ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ و﴿ٱجْتَبَٰهُ﴾، ﴿وَهَدَىٰهُ﴾ و﴿مِّنْهُ﴾ و﴿عَنْهُ﴾ و﴿أَرْجِهْ﴾ في

قراءة الهمز: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ عند من سكن القاف قال في النشر: وهو أعدل المذاهب عندي.

تفريع:

إذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد، أو حرف لين، ففي المرفوع نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾، ﴿فَهُوَ خَيْرٌ﴾ والمضموم نحو: ﴿حَيْثُ﴾ سبعة أوجه:

ثلاثة منها مع السكون الخالص، وهي المد، والتوسط، والقصر، وثلاثة كذلك مع الإشمام، والسابع الروم مع القصر.

وفي المجرور نحو: ﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾ و﴿مِّنْ خَوْفٍ﴾ والمكسورة كـ﴿مَتَابِ﴾ أربعة:

ثلاثة مع السكون الخالص، والرابع الروم مع القصر.

وفي المنصوب نحو: ﴿لَكُمْ طَالُوتَ﴾ والمفتوح كـ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ و﴿لَا ضَيْرَ﴾.

ثلاثة: المد، والقصر، والتوسط فقط، مع السكون.

وفي نحو: ﴿مِصْرَ﴾ الإسكان فقط ونحو: ﴿مِنَ ٱلْأَمْرِ﴾ الإسكان والروم، ونحو: ﴿نَعْبُدُ﴾ الإسكان والروم، والإشمام.

تتمة:

من أحكام الوقف المتفق عليه في القرآن، إبدال التنوين بعد فتح غير هاء التأنيث ألفًا، وحذفه بعد ضم وكسر.

ومنه إبدال نون التوكيد الخفيفة بعد فتح ألفًا، نحو: ﴿لِيَكُونَا﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾ وكذا نون ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ ومنه زيادة ألف في (أنا).

ومن المختلف فيه إبدال تاء التأنيث هاء في الاسم الواحد.

ومنه زيادة هاء السكت في ﴿مم﴾ و﴿لم﴾ وأخواتها، وكذا ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ و﴿إِلَيْهِنَّ﴾ ونحوه، وكذا نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ كما يأتي إن شاء الله تعالى .

خاتمة:

في النشر يتعين التحفظ من الحركة في الوقف على المشدد المفتوح، نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ و﴿يُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾ و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ وإن أدى ذلك إلى الجمع بين الساكنين، فإنه في الوقف مغتفر مطلقًا.

وكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح لأجل الساكن، وهو خطأ.

وإذا وقف على المشدد المتطرف، وكان قبله أحد حروف المد، أو اللين، نحو: ﴿وَٱلدَّوَآبِ﴾ و﴿تُبَشِّرُونَ﴾ و﴿ٱلَّذِينَ﴾ و﴿هَـٰتَيْنِ﴾ وقف بالتشديد، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومد من أجل ذلك وربما زيد في مده لذلك، خلافا لما في جامع البيان، من التفرقة بين الألف وغيرها، والله أعلم.



باب

الوقف على مرسوم الخط

وهو أعني الخط كما تقدم- تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها، والوقف عليها، ولذا حذفوا صورة التنوين، وأثبتوا صورة همزة الوصل، ومرادهم هنا خط المصاحف العثمانية، التي أجمع عليها الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

ثم إن طابق الخط اللفظ فقياسي، وإن خالفه بزيادة أو حذف، أو بدل أو فصل، أو وصل فاصطلاحي.

ثم الوقف إن قصد لذاته فاختياري، وإلا فإن لم يقصد أصلا، بل قطع النفس عنده فاضطراري، وإن قصد لا لذاته، بل لأجل حال القارئ، فاختباري بالموحدة.

وقد أجمعوا على لزوم اتباع، الرسم فيما تدعو الحاجة إليه، اختيارًا واضطرارًا، وورد ذلك نصًا عن نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، ورواه كذلك نص الأهوازي وغيره، عن ابن عامر، واختاره أهل الأداء لبقية القراء، بل رواه أئمة العراقيين نصًا وأداء عن كل القراء.

ثم الوقف على المرسوم متفق عليه، ومختلف فيه:

والمختلف فيه انحصر في خمسة أقسام:

أولها: الإبدال:

وهو إبدال حرف بآخر:

فوقف ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، والحسن، بالهاء على هاء التأنيث المكتوبة بالتاء، وهي لغة قريش، وقعت في مواضع:

أولها: رحمت في المواضع السبعة، بالبقرة، والأعراف، وهود، وأول مريم، وفي الروم، والزخرف معًا.

ثانيها: ﴿نِعْمَت﴾ في أحد عشر موضعًا ثاني البقرة [الآية: ٢٣١]، وفي المائدة [الآية: ١١]، وآل عمران [الآية: ١٠٣]، وثاني إبراهيم وثالثها [الآيتان: ٢٨، ٣٤]، وثاني النحل وثالثها، ورابعها [الآيات: ٥٣، ٧١، ٧٢، ٨٣]، وفي لقمان [الآية: ٣١]، وفاطر [الآية: ٣]، والطور

[الآية: ٢٩].

وثالثها: ﴿سُنَّت﴾ في خمسة بالأنفال [الآية: ٣٨]، وغافر [الآية: ٨٥]، وثلاثة بفاطر [الآية: ٤٣، ٨٥].

ورابعها: ﴿ٱمۡرَأَت﴾ سبع: بآل عمران [الآية: ٣٥]، واحد، واثنان بيوسف [الآيتان: ٣٠، ٥١]، وفي القصص [الآية: ٩] واحد، وثلاثة بالتحريم [الآية: ١٠، ١١].

خامسها: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ بهود [الآية: ٨٦].

سادسها: ﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ﴾ بالقصص [الآية: ٩].

سابعها: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ﴾ بالروم [الآية: ٣٠].

ثامنها: ﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ بالدخان [الآية: ٤٣].

تاسعها: ﴿لَّعۡنَتَ﴾ موضعان بآل عمران [الآية: ٦١]، وبالنور [الآية: ٧].

عاشرها: ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٖ﴾ بالواقعة فقط [الآية: ٨٩].

حادي عاشرها: ﴿ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ﴾ بالتحريم [الآية: ١٢].

ثاني عاشرها: ﴿وَمَعۡصِيَتِ﴾ موضعي المجادلة [الآية: ٨، ٩].

ثالث عاشرها ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بالأعراف [الآية: ١٣٧].

ووقف الباقون بالتاء موافقة لصريح الرسم، وهي لغة طيء.

وكذا الحكم فيما اختلف في إفراده وجمعه، وهو ﴿كَلِمَت﴾ بالأنعام [الآية: ١١٥]، ويونس [الآية: ٣٣، ٩٦]، وغافر [الآية: ٦].

و﴿ءَايَٰتٞ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ بيوسف[الآية: ٧]، و﴿غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ معًا فيها [الآيتان: ١٠، ١٥]، ﴿وآيات من ربه﴾ بالعنكبوت [الآية: ٥٠]، و﴿ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ بسبأ [الآية: ٣٧]، و﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٖ مِّنۡهُۚ﴾ بفاطر [الآية: ٤٠]، ﴿وَمَا تَخۡرُجُ مِن ثَمَرَٰتٖ﴾ بفصلت [الآية: ٤٧]، و﴿جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ﴾ بالمرسلات [الآية: ٣٣].

ويأتي جميع ذلك في أماكنه من الفرش، إن شاء الله تعالى. فيمن قرأه بالإفراد فهو في الوقف على أصله المذكور، كما كتب في مصاحفهم.

ومن قرأه بالجمع وقف عليه بالتاء كسائر الجموع.

وقد فهم من تقييد المكتوبة بالتاء أن المرسومة بالهاء لا خلاف فيها، بل هي تاء في الوصل، هاء في الوقف، وهل الأصل التاء، أو الهاء، قال بالأول سيبويه، وبالثاني ثعلب في آخرين.

ويلحق بهذه الأحرف ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بالنساء [الآية: ٩٠]، وفي قراءة يعقوب بالنصب، منونًا على إنه اسم مؤنث، وقد نصّ الداني وغيره، على أن الوقف له عليه بالهاء، وذلك على أصله في الباب.

ونصّ ابن سوار وغيره على أن الوقف عليه بالتاء لكلهم، وسكت آخرون عنه.

وقال في المبهج: والوقف بالتاء إجماع؛ لأنه كذلك في المصحف، قال: ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب.

واختلفوا أيضا في ست كلمات:

وهي ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ و﴿هَيْهَاتَ﴾ و﴿مَرْضَاتِ﴾، ﴿وَّلَاتَ﴾ و﴿ٱللَّـٰتَ﴾ و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾.

أما: ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ وهو بيوسف [الآية: ٤ ١٠٠]، ومريم [الآية: ٤٢]، والقصص [الآية: ٢٦]، والصافات [الآية: ١٠٢]، فوقف عليه بالهاء ابن كثير، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، لكونها تاء تأنيث لحقت الأب في باب النداء خاصة، وافقهم ابن محيصن، والباقون بالتاء على الرسم.

وأما ﴿هَيْهَاتَ﴾ موضعي المؤمنين [الآية: ٣٦]، فوقف عليها بالهاء البزي، وقنبل، بخلف عنه، والكسائي، وافقهم ابن محيصن بخلف.

والباقون بالتاء إلا أن الخلف عن قنبل في العنوان، والتذكرة، والتلخيص، لم يذكر في الأول، وقطع له بالتاء فيهما في الشاطبية كأصلها، وبالهاء فيهما كالبزي، العراقيون قاطبة.

وأما: ﴿مَرْضَاتِ﴾ في موضعي البقرة [الآيتان: ٢٠٧، ٢٦٥]، وفي النساء [الآية: ١١٤]، والتحريم [الآية: ١].

و ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ بـ«ص» [الآية: ٣] و﴿بَهْجَةٍ مَّا﴾ بالنمل [الآية: ٦٠]، و﴿ٱللَّـٰتَ﴾

بالنجم [الآية: ١٩]، فوقف الكسائي عليها بالهاء، والباقون بالتاء.

وخرج بـ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾، ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ المتفق على التاء فيه وقفا.

القسم الثاني في الإثبات:

وهو في هاء السكت، وتسمى الإلحاق، وفي حرف العلة المحذوف للساكن.

فأما هاء السكت: فوقف البزي، وكذا يعقوب، بخلاف عنهما، بها في الكلمات الخمس، الإستفهامية المجرورة، وهي: ﴿عَمَّ﴾ و﴿فِيمَ﴾ و﴿بِمَ﴾ و﴿لِمَ﴾ و﴿مِمَّ﴾ عوضًا عن الألف المحذوفة، لأجل دخول حرف الجر على «ما» الاستفهامية، والخلف للبزي في الشاطبية، وفاقًا للداني، في غير التيسير.

وبغير الهاء قرأ على فارس، وعبد العزيز الفارسي، وهو من المواضع التي خرج فيها في التيسير عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي فيه، عن الفارسي.

ووقف «يعقوب» بإتفاق بالهاء -أيضًا- على ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ حيث وقعا.

واختلف عنه في إلحاقها للنون المشددة في ضمير جمع المؤنث نحو: ﴿فِيهِنَّ﴾ و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ و﴿حَمَلَتْهُنَّ﴾ و﴿هُنَّ﴾ و﴿لَهُنَّ﴾.

وخرج بقولنا: في ضمير إلخ نحو: ﴿وَلَا تَحْزَنَّ﴾ فإن النون وإن كانت مشددة، إلا إنها ليست للنسوة، بل نون النسوة هنا النون المخففة، المدغمة، فيها النون، التي هي لام الفعل، كما نبه عليه شيخنا -رحمه الله تعالى-.

قال في النشر: وقد أطلقه، يعني الجمع المؤنث بعضهم، وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد ها، كما مثلو به ولم أجد أحدًا مثل بغير ذلك.

وكذا اختلف عن «يعقوب» -أيضًا- في المشدّد المبني نحو: ﴿تَعْلُوا عَلَيَّ﴾، ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾، ﴿ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾، ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

لكن الأكثر عنه ترك الهاء فيه.

قال في النشر: وكلا الوجهين ثابت عن يعقوب، والظاهر أن ذلك مقيد بما إذا كان بالياء، كما مثلنا به.

وكذا قرأ «يعقوب» بإلحاق الهاء -أيضًا- في الوقف على النون المفتوحة في نحو:

﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ و﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ و﴿ٱلَّذِينَ﴾ فيما رواه ابن سوار وغيره.

ومقتضى تمثيله- أعني ابن سوار بقوله تعالى: ﴿يُنفِقُونَ﴾ شموله للأفعال، والصواب كما في النشر تقييده بالأسماء عند من إجازه.

والجمهور على عدم إثبات الهاء في هذا الفصل وعليه العمل.

واختلف عن «رويس» في أربع كلمات:

﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾ ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ و﴿ثَمَّ﴾ الظرف المفتوح الثاء:

فقطع له ابن مهران وغيره، بإثبات الهاء ورواه الآخرون بغير هاء كالباقين، والوجهان صحيحان عن «رويس» كما في النشر.

واتفقوا على الوقف بهاء السكت في سبع كلمات للرسم، واختلفوا في إثباتها وصلًا كما يأتي إن شاء الله تعالى وهي:

﴿يَتَسَنَّهۡ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٥٩] فحذفها وصلا، حمزة، والكسائي، وكذا خلف، ويعقوب، وافقهم الأعمش، واليزيدي، وابن محيصن.

و﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾ بالأنعام [الآية: ٩٠]، كذلك بخلف عن ابن محيصن[1]، وكسر الهاء وصلا ابن عامر، وقصرها هشام، وأشبعها ابن ذكوان بخلف عنه.

و﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ معًا بالحاقة [الآية: ١٩]، و﴿حِسَابِيَهۡ﴾ فيها حذف الهاء منهن وصلًا يعقوب وافقه ابن محيصن.

و﴿مَالِيَهۡ﴾ و﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ بالحاقة [الآيتان: ٢٨، ٢٩] أيضًا، حذف الهاء منهما وصلا، حمزة، وكذا يعقوب، وافقهما ابن محيصن و﴿ماهيه﴾ بالقارعة [الآية: ١٠]: حذفها وصلا حمزة، وكذا يعقوب، وافقهما ابن محيصن، والحسن.

وزاد ابن محيصن من رواية البزي، سكون الياء في الحالين من المفردة.

وأما حروف العلة الثلاثة:

فأما الياء: فمنها ما حذف للساكنين، ومنها ما هو لغير ذلك؛ فأما المحذوف رسما

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

للتنوين فنحو ﴿تَرَاضٍ﴾، ﴿مُّوصٍ﴾ وجملتها ثلاثون حرفًا في سبعة وأربعين موضعًا.

فقرأ ابن كثير، بالياء في أربعة أحرف منها في عشرة مواضع، وهي: ﴿هَادٍ﴾ في خمسة، منها اثنان بالرعد [الآيتان: ٧، ٣٣]، واثنان بالزمر [الآيتان: ٢٣، ٣٦]، والخامس بالطول [غافر الآية: ٣٣].

و ﴿وَاقٍ﴾ موضعي الرعد [الآيتان: ٣٤، ٣٧]، وموضع غافر [الآية: ٣٣].

و ﴿وَالٍ﴾ بالرعد [الآيتان: ٣٤، ٣٧] وغافر [الآية: ٢١] و ﴿بَاقٍ﴾ بالنحل [الآية: ٩٦]، وافقه ابن محيصن.

وعنه الوقف كذلك في ﴿فَانٍ﴾ بالرحمن [الآية: ٢٦] و﴿رَاقٍ﴾ بالقيامة [الآية: ٢٧].

وأما المحذوفة لغير ذلك فأحد عشر حرفًا في سبعة عشر موضعا وقف عليها يعقوب بالياء وهي، و﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [الآية: ٢٦٩] على قراءته بكسر التاء، و﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ بالنساء [الآية: ١٤٦]، و﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ﴾ بالمائدة [الآية: ٣]، و ﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ بالأنعام [الآية: ٥٧]، و ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بيونس [الآية: ١٠٣]، و ﴿ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ بـ«طه» [الآية: ١٢]، والنازعات [الآية: ١٦]، و﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ بسورة النمل [الآية: ١٨]، و﴿ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ بالقصص [الآية: ٣٠]، و ﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ بالحج [الآية: ٥٤]، و﴿بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾ بالروم [الآية: ٥٣]، و﴿يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ بـ«يس» [الآية: ٢٣]، و ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ بالصافات [الآية: ١٦٣]، و ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ بـ«ق» [الآية: ٤١]، و ﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [الآية: ٥] بالقمر، و ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ بالرحمن [الآية: ٢٤]، و ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ بالتكوير [الآية: ١٦].

هذا هو الصحيح عنه في الجميع، قال ابن الجزري، وبه قرأت، وبه آخذ.

ولا خلاف في حذف ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ﴾ أول الزمر [الآية: ١٠] في الحالين، إلا ما انفرد به الحافظ أبو العلاء عن رويس من اثباتها وقفًا، فخالف سائر الناس.

ووقف له الكسائي، كيعقوب، بالياء على ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ فيما رواه الجمهور عنه.

واختلف عنه في ﴿بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾ بالروم [الآية: ٥٣] فالوقف له بالياء في الشاطبية كأصلها، وعليه أبو الحسن بن غلبون، والحذف عند مكي، وابن شريح، وغيرهما، وعليه جمهور العراقيين، والوجهان صحيحان نصا وأداء كما في النشر.

واختلف فيه أيضًا عن «حمزة» مع قراءته له: ﴿تَهْدِى﴾ وبالياء قطع له الداني، في جميع

كتبه، والحافظ أبو العلاء وبحذفها قطع ابن سوار، وغيره، وافقه الشنبوذي بخلفه.

ولا خلاف في الوقف على موضع النمل بالياء في القراءتين، موافقة للرسم.

ووقف ابن كثير على ﴿يُنَادِ﴾ من ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ بالياء على قول الجمهور، وهو الأصح، وبه ورد النص عنه كما في النشر.

وروى عنه آخرون الحذف، والوجهان في الشاطبية، والإعلان والجامع، وغيرها، وافقه ابن محيصن بلا خلاف.

وأما ما حذف من الواو الساكن رسمًا ففي أربعة مواضع:

وقف عليها يعقوب، بالواو، على الأصل، فيما انفرد به أبو عمرو والداني، وهي:

و ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ بالإسراء [الآية: ١١]، و ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ بالشورى [الآية: ٢٤]، و﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ بالقمر [الآية: ٦]، و ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ بالعلق [الآية: ١٧]، والوقف على الأربعة للجميع على الرسم بحذف الواو إلا ما انفرد به الداني من الوقف على الأصل، ولم يذكر ذلك في الطيبة، ولا عرج عليه، لكونه انفرادة على عادته، من قراءة الداني على أبي الفتح، وأبي الحسن.

قال في النشر: وقد قرأت به من طريقه.

وأما ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾ [الآية: ٦٧] فالوقف، عليها بالواو للجميع، على الرسم، خلافًا لبعضهم وأما و﴿وَصَـٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٤] فليس من هذا الباب إذ هو مفرد فاتفق فيه اللفظ والرسم والأصل.

وحكم: ﴿هَآؤُمُ﴾ [الآية: ١٩] كذلك كما تقدم في وقف حمزة فيوقف على الميم مع حذف الصلة بلا خلاف، كما يوقف على ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ﴾ [الآية: ٣٠] بحذف الألف بعد الراء اتفاقا، وعلى ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ و﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ بحذف الياء لذلك، نبه عليه في النشر.

وأما ما حذف من الألفات لساكن ففي كلمة واحدة: هي ﴿أَيُّه﴾ وقعت في ثلاثة مواضع: بالنور [الآية: ٣١]، والزخرف [الآية: ٤٩]، والرحمن [الآية: ٣١].

فوقف عليها بالألف أبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، وافقهم ا□سن، واليزيدي.

ووقف الباقون بغير ألف للرسم، إلا أن ابن عامر ضم الهاء وصلًا، تبعًا لضم الياء،

وفتحها الباقون.

القسم الثالث الحذف:

وهو في ﴿وَكَأَيِّن﴾ في سبعة مواضع: بآل عمران [الآية: ١٤٦]، ويوسف [الآية: ١٠٥]، وموضعي الحج [الآية: ٦٠]، وبالعنكبوت [الآية: ٦٠]، والقتال [محمد: ١٣]، والطلاق [الآية: ٨].

فوقف أبو عمرو، وكذا يعقوب، على الياء في السبعة وافقهما اليزيدي، والحسن، ووقف الباقون على النون.

القسم الرابع المقطوع رسمًا:

وهو في حرفين: ﴿أَيًّا مَّا﴾ بالإسراء [الآية: ١١٠]، و﴿مال﴾ في أربعة مواضع: بالنساء [الآية: ٧٨]، والكهف [الآية: ٤٩]، والفرقان [الآية: ٧]، وسأل [المعارج: ٣٦]:

فوقف حمزة، والكسائي، وكذا رويس على (أيا) دون (ما) كذا نص عليه الداني في التيسير، وجماعة وذكر هؤلاء الوقف على (ما) دون (أيا) للباقين.

ولم يتعرض الجمهور لذكر ذلك بوقف، ولا ابتداء، فالأرجح، والأقرب للصواب كما في النشر، جواز الوقف على كل من (أيا) و(ما) لكل القراء، إتباعًا للرسم، لكونهما كلمتين انفصلتا رسمًا، وإلى ذلك أشار في الطيبة بقوله: «وعن كل كما الرسم أجل».

أي القول باتباع الرسم الذي عليه الجمهور هنا، أجل وأقوى مما قدمه.

و(أيا) هنا شرطية منصوبة بمجزومها، وتنوينها عوض عن المضاف أي: أي الأسماء و(ما) مؤكدة على حد قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾ ولا يمكن رسمه موصولًا صورة، لأجل الألف، فيحتمل أن يكون موصولًا في المعنى، على حد ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ وأن يكون مفصولًا، كـ (حيث ما) وهو الظاهر للتنوين.

وأما (مال) في المواضع الأربعة:

فوقف أبو عمرو فيها على (ما) دون اللام، كما نصّ عليه الشاطبي، كالداني، وجمهور المغاربة، وغيرهم وافقه اليزيدي.

واختلف عن الكسائي في الوقف على (ما) أو على اللام، والوجهان ذكرهما له

الشاطبي، كالداني، وابن شريح.

ومقتضى كلام هؤلاء أن الباقين يقفون على اللام، دون (ما) وبه صرح بعضهم.

والأصح جواز الوقف على (ما) لجميع القراء، لأنها كلمة برأسها، منفصلة لفظًا، وحكمًا قال في النشر: وهو الذي أختاره وآخذ به.

وأما اللام: فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطًا، وهو الأظهر قياسًا، ويحتمل أن لا يوقف عليها، من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تقطع مما بعدها ثم إذا وقف على (ما) اضطرارًا أو اختيارًا، أو على اللام كذلك، فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى: (لهذا) ولا (هذا).

القسم الخامس قطع الموصول:

في ثلاثة أحرف: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ بالقصص [الآية: ٨٢]، وقف فيهما الكسائي على الياء وافقه الحسن، وابن محيصن، من المفردة، والمطوعي.

وعن أبي عمرو الوقف على الكاف فيهما، وافقه اليزيدي، وابن محيصن، من المبهج.

ووقف الباقون على الكلمة برأسها.

والابتداء عند الكسائي، ومن معه بالكاف، وعند أبي عمرو، ومن معه بالهمزة، وما ذكر عن الكسائي، وأبي عمرو، في ذلك من الوقف، والابتداء، حكاه جماعة، وأكثرهم بصيغة التحريض، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي، وابن شريح، والأكثرون لم يذكروا في ذلك شيئًا، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها، لاتصالها رسمًا بالإجماع، وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع، اقتداء بالجمهور، وأخذا بالقياس الصحيح، قاله في النشر.

وأما الحرف الثالث: وهو ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ فسيأتي في سورة النمل [الآية: ٢٥] إن شاء الله تعالى وكذا ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ بالصافات [الآية: ١٣٠].

وأما القسم الثاني: وهو المتفق عليه: فاعلم أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعدًا، أن تكتب منفصلة من لاحقتها.

ويستثنى من ذلك كل ما دخل عليه حرف من حروف المعاني، وكان على حرف نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ و﴿وبِٱللَّهِ﴾، ﴿وَلِلَّهِ﴾، ﴿وَلِرَسُولِهِۦ﴾ و﴿كَمِثْلِهِۦ﴾ و﴿لَأَنتُمْ﴾ و﴿أَبِٱللَّهِ﴾ و﴿فَلَقَـٰتَلُوكُمْ﴾ ﴿وَلَقَدْ﴾ ولام التعريف، كأنها لكثرة دورها نزلت منزلة الجزء من مدخولها،

فوصلت، وياء النداء نحو: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ وهاء التنبيه في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾، ﴿وَهَٰذَا﴾.

وكذا كل كلمة اتصل بها ضمير متصل، سواء كان على حرف واحد، أو أكثر، نحو: ﴿رَبِّي﴾ و﴿رَبَّكُمُ﴾ و﴿رُسُلِهِۦ﴾ و﴿رُسُلُنَا﴾ و﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ و﴿مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ و﴿مِيثَٰقِهِۦ﴾ ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ و﴿ويميتكم﴾ و﴿يُحْيِيكُمْ﴾.

وكذا حروف المعجم في فواتح السور، نحو: ﴿الٓمٓ ۝﴾، ﴿الٓر﴾، ﴿الٓمٓصٓ﴾، ﴿كٓهيعٓصٓ ۝﴾، ﴿طسٓ﴾، ﴿حمٓ﴾ إلا ﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ ۝﴾ أول سورة الشورى فإنه فصل فيها بـ الميم، والعين.

وكذا إن كان أول الكلمة الثانية همزة، وصورت على مراد التخفيف واوًا أو ياء، ونحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿شَطْرَهُۥ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾.

وكذا (ما) الاستفهامية، إذا دخل عليها أحد حروف الجر نحو: (لِمَ) و(بِمَ) و(فِيمَ) و(عَمَّ) و(أم) مع (ما) نحو: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾.

و(إن) المكسورة المخففة، مع (لا) نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ و﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ و﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ فكله موصول في جميع القرآن.

وكذا ﴿ألا﴾ المفتوحة في غير العشرة الآتية:

واختلف في الأنبياء، و ﴿أنما﴾ في غير الأنعام [الآية: ١٧٨] نحو: ﴿أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ﴾.

واختلف في النحل، و﴿أنما﴾ غير الحج [الآية: ٦٢]، ولقمان [الآية: ٣٠]، نحو: ﴿إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾. واختلف في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾.

و﴿إما﴾ غير الرعد [الآية: ٤٠]، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾.

و﴿أينما﴾ بالبقرة [الآية: ١١٥]، والنحل [الآية: ٧٦].

واختلف في النساء [الآية: ٧٦]، والشعراء [الآية: ٩٢]، والأحزاب [الآية: ٦١].

و﴿فإلم﴾ بهود [الآية: ١٤]. و﴿ألن﴾ بالكهف [الآية: ٤٨]، والقيامة [الآية: ٣].

و ﴿عما﴾ في غير الأعراف [الآية: ١٩٠]، نحو: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

و﴿مما﴾ في غير النساء [الآية: ٢٥]، والروم [الآية: ٢٨]، نحو: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾، واختلف في المنافقين [الآية: ١٠].

و﴿أَمَّن﴾ في غير النساء [الآية: ١٠٩]، والتوبة [الآية: ١٠٩]، والصافات [الآية: ١١]، وفصلت [الآية: ٤٠]، نحو: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ﴾.

و﴿كُلَّمَا﴾ غير إبراهيم [الآية: ٣٤]، نحو: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾ واختلف في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾ بالنساء [الآية: ٩١].

وكذا: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ﴾ بالأعراف [الآية: ٣٨]، ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً﴾ بالمؤمنون [الآية: ٤٤]، ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ﴾ بالملك [الآية: ٨].

والمشهور الوصل في الثلاث.

و﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ﴾ بالبقرة [الآية: ٩٠]، و ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى﴾ بالأعراف [الآية: ١٥٠].

واختلف في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ﴾.

و﴿فِيمَا﴾ في غير الشعراء [الآية: ١٤٦]، نحو: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ واختلف في العشرة الآتية.

و﴿كَيْلَا﴾ بآل عمران [الآية: ١٥٣]، والحج [الآية: ٥]، والحديد [الآية: ٢٣]، وثاني الأحزاب [الآية: ٥٠].

و﴿يَوْمِهِمْ﴾ في غير غافر [الآية: ١٦]، والذاريات [الآية: ١٣]، نحو: ﴿يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ فجميع ما كتب موصولًا مما ذكر وغيره، ولا يجوز الوقف فيه إلا على الكلمة الأخيرة منه، لأجل الاتصال الرسمي، ولا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة، ومن ثم اختيار عدم فصل ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ كما تقدم مع وجود الرواية بفصله.

نعم روى «قتيبة» عن الكسائي للتوسع في ذلك، والوقف على الأصل، لكن الذي استقر عليه عمل الأئمة، ومشايخ الإقراء، ما تقدم من وجوب الوقف على الكلمة الأخيرة، وهو الأخرى والأولى بالصواب كما في النشر.

وأما المتفق على قطعه فثمانية عشر حرفًا: ﴿أن لا﴾ بالأعراف موضعان [الآية: ١٠٥، ١٦٩]، والتوبة [الآية: ١١٨]، وهود موضعان [الآيتان: ١٤، ٢٦]، والحج [الآية: ٢٦]، ويس [الآية: ٦٠]، والدخان [الآية: ١٩]، والممتحنة [الآية: ١٢]، ون [الآية: ٢٤].

و﴿إِنَّ مَا﴾ المكسورة المشددة بالأنعام [الآية: ١٣٤].

و﴿إِنَّ مَا﴾ المشددة بالحج [الآية: ٤٩]، ولقمان [الآية: ١٢].

و﴿إِنْ مَا﴾ المكسورة المخففة بالرعد [الآية: ٤٠].

و﴿أَيْنَ مَا﴾ في غير البقرة [الآية: ١١٥]، والنحل [الآية: ٧٦].

و﴿أَن لَّمْ﴾ المفتوح كل ما في القرآن.

و﴿إِن لَّمْ﴾ المكسورة في غير هود [الآية: ١٤].

و﴿أَن لَّن﴾ في غير الكهف [الآية: ٤٨]، والقيامة [الآية: ٣].

و﴿عَن مَّا﴾ بالأعراف [الآية: ١٦٦].

و﴿أَم مَّن﴾ بالنساء [الآية: ١٠٩]، والتوبة [الآية: ١٠٩]، والصافات [الآية: ١١]، وفصلت [الآية: ٤٠].

و﴿عَن مَّن﴾ بالنور [الآية: ٤٣]، والنجم [الآية: ٢٩].

و﴿حَيْثُ مَا﴾ كل ما في القرآن.

و﴿كُلِّ مَا﴾ بإبراهيم [الآية: ٣٤].

و﴿بِئْسَ مَا﴾ أربعة مواضع كلها بالمائدة [الآيات: ٦٢، ٦٣، ٧٩، ٨٠].

و﴿فِي مَا﴾ في أحد عشر: ثاني البقرة [الآية: ٢٤٠]، وبالمائدة [الآية: ٤٨]، وفي الأنعام موضعان [الآيتان: ١٤٥، ١٦٥]، والأنبياء [الآية: ١٠٢]، والنور [الآية: ١٤]، والشعراء [الآية: ١٤٦]، والروم [الآية: ٢٨]، والزمر موضعان [الآيتان: ٣، ٤٦]، والواقعة [الآية: ٦١]. واختلف فيها إلا موضع الشعراء، فمفصول قطعًا، وإلا كثر على الفصل في العشرة الباقية.

و ﴿كَيْ لَا﴾ في غير الأربعة السابقة.

و﴿يَوْمَ هُم﴾ بغافر [الآية: ١٦]، والذاريات [الآية: ١٣].

و﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣]، وكل ذلك يأتي إن شاء الله تعالى في مواضعه من الفرش، فجميع ما كتب مفصولًا اسمًا، أو غيره، يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى، والثانية عن كل القراء، والله تعالى أعلم.

وليعلم أنه لا يجوز في الأداء تعمد الوقف على شيء من ذلك اختيارًا، لقبحه، وإنما يجوز على سبيل الضرورة، أو الإمتحان، أو التعريف لا غير، والله تعالى أعلم.

باب

مذاهبهم في ياءات الإضافة

وهي ياء زائدة آخر الكلمة، فليست بلام الفعل، وتتصل بالاسم، وتكون مجرورة المحل، نحو: ﴿نَفۡسِي﴾، ﴿ذِكۡرِي﴾ وبالفعل منصوبة المحل نحو: ﴿فَطَرَنِيٓ﴾، ﴿لَيَحۡزُنُنِيٓ﴾ وبالحرف منصوبته، ومجرورته نحو: (إني) و(لي).

فإطلاق هذه التسمية عليها تجوز، حيث جاءت منصوبة المحل، كما ترى.

ويصح أن تحذف، وأن يكون مكانها هاء الغائب، وكاف المخاطب فتقول في: ﴿نَفۡسِي﴾ و ﴿فَطَرَنِيٓ﴾ و«نفس»، و«فطر»، و«نفسه»، و«فطره»، و«نفسك»، و«فطرك».

وقد خرج عن ذلك نحو: ﴿ٱلدَّاعِي﴾ و ﴿ٱلۡمُهۡتَدِي﴾ و ﴿إِنۡ أَدۡرِيٓ﴾ و ﴿أُلۡقِيَ إِلَيَّ﴾ و ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾

ثم إن الفتح والإسكان فيها لغتان فاشيتان، في القرآن، وكلام العرب والإسكان فيها هو الأصل الأول، لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون، والفتح أصل ثان، لأنه اسم على حرف غير مرفوع، فقوي بالحركة وكانت فتحة للتخفيف.

وقد انحصر الكلام في هذه الياء في قسمين:

الأول متفق عليه وهو ضربان:

الأول: مجمع على إسكانه، وهو الأكثر، نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ﴾ و﴿وَٱشۡكُرُواْ لِي﴾ و﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ﴾ ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّيۖ﴾ وجملته خمسمائة وست وستون.

الثاني: ما أجمع على فتحه وذلك لموجب، وهو إما أن يكون بعدها ساكن، لام تعريف، أو شبهه ووقع في إحدى عشرة كلمة، في ثمانية عشر موضعًا، منها ﴿نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ﴾ و﴿حَسۡبِيَ ٱللَّهُ﴾، ﴿بِيَ ٱلۡأَعۡدَآءَ﴾ أو يكون قبلها ألف نحو: ﴿هُدَايَ﴾ ووقع في ست كلمات أو ياء نحو: (إلي) و(علي) ووقع في تسع.

القسم الثاني: ما اختلف في إسكانه وفتحه:

ووقع في مائتين وثنتي عشرة ياء، وتنقسم باعتبار ما بعدها ستة أنواع، لأنه إما همز أو غيره، والهمز إما قطع وهو ثلاثة باعتبار حركته، أو وصل، وهو إما مصاحب للام أو مجرد عنه.

النوع الأول:

وهو همزة القطع المفتوحة، وقعت في مائة وثلاث، اختلف منها في تسع وتسعين موضعًا، تأتي إن شاء الله تعالى مفصلة في محالها، ثم مجملة آخر السور نحو: ﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾ ﴿فَاذْكُرُونِيَ أَذْكُرْكُمْ﴾.

فأصل نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وكذا أبو جعفر، فتحهن، وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

وأصل الباقين تسكينهن، إلا أنهم اختلفوا في خمسة وثلاثين موضعًا.

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بفتح سبع ياءات من ذلك، وهي ﴿مِن دُونِيَ أَوْلِيَاءَ﴾ بالكهف [الآية: ١٠٢]، و﴿إِنِّيَ أَرَانِيَ﴾ الأولان بيوسف [الآية: ٣٦]، و﴿يَأْذَنَ لِيَ أَبِيَ﴾ فيها، و﴿اجْعَل لِّيَ ءَايَةً﴾ بآل عمران [الآية: ٤١]، ومريم [الآية: ١٠]، و﴿ضَيْفِيَ أَلَيْسَ﴾ بهود [الآية: ٧٨] وافقهم اليزيدي.

وقرأ هؤلاء بفتح ﴿وَيَسِّرْ لِيَ أَمْرِي﴾ بـ«طه» [الآية: ٢٦] وافقهم الحسن.

وقرأ ابن كثير، وورش من طريق الأصبهاني بفتح ﴿ذَرُونِيَ أَقْتُلْ﴾ بغافر [الآية: ٢٦] وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع، والبزي، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر ﴿إِنِّيَ أَرَاكُم﴾ بهود [الآية: ٨٤].

و﴿وَلَكِنِّيَ أَرَاكُمْ﴾ بهود [الآية: ٢٩] والأحقاف [الآية: ٢٣] بالفتح، وافقهم اليزيدي.

وقرأ هؤلاء بفتح ﴿تَحْتِيَ أَفَلَا﴾ بالزخرف [الآية: ٥١] وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع، وابن كثير، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿لَيَحْزُنُنِيَ أَن﴾ بيوسف [الآية: ١٣] و ﴿حَشَرْتَنِيَ أَعْمَى﴾ بـ«طه» [الآية: ١٢٥]، ﴿تَأْمُرُونِّيَ أَعْبُدُ﴾ بالزمر [الآية: ٦٤]، ﴿أَتَعِدَانِنِيَ أَنْ﴾ بالأحقاف [الآية: ١٧] وافقهم ابن محيصن في غير ﴿تَأْمُرُونِّيَ﴾.

وقرأ نافع، وكذا أبو جعفر بالفتح في ﴿سَبِيلِيَ أَدْعُوا﴾ بيوسف [الآية: ١٠٨]، و﴿لِيَبْلُوَنِيَ ءَأَشْكُرُ﴾ النمل [الآية: ٤٠].

وقرأ ابن كثير ﴿ادْعُونِيَ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ بالطول [الآية: ٦٠] بالفتح، وقرأ أيضًا بالفتح ﴿فَاذْكُرُونِيَ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] وافقه ابن محيصن.

وقرأ ورش من طريق الأزرق، والبزي بفتح ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ﴾ بالنمل [الآية: ١٩]، والأحقاف [الآية: ١٥] وافقهما ابن محيصن.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿عِندِيٓۚ أَوَلَمۡ﴾ بالقصص [الآية: ٧٨] وافقهم اليزيدي.

واختلف فيها عن ابن كثير فروى جمهور المغاربة، والمصريين عنه الفتح من روايتيه وقطع جمهور العراقيين للبزي بالإسكان، ولقنبل بالفتح، والإسكان لقنبل من هذه الطرق عزيز لكن رواه عنه جماعة.

وأطلق الخلاف عن ابن كثير الشاطبي، والصفراوي، وغيرهما وكذا في الطيبة.

قال في النشر: وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البزي ليس من طرق الشاطبية، والتيسير، وكذا الإسكان عن قنبل انتهى.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿لَّعَلِّيٓ﴾ بيوسف [الآية: ٤٦]، وطه [الآية: ١٠]، وبالمؤمنين [الآية: ١٠٠]، وموضعي القصص [الآية: ٢٩]، وفي غافر [الآية: ٣٦] وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ هؤلاء وحفص بفتح ﴿مَعِيَ﴾ بالتوبة [الآية: ٨٣]، والملك [الآية: ٢٨] وافقهم الحسن في «الملك».

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ بغافر [الآية: ٤١] وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، لكن بخلف عن «ابن ذكوان» فالصوري عنه كذلك والأخفش بالإسكان.

وقرأ هؤلاء بفتح ﴿أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ﴾ بهود [الآية: ٩٢] لكن بخلف عن هشام، والوجهان صحيحان عنه، لكن الفتح أشهر وأكثر.

واتفقوا على إسكان الأربع ياءات الباقية وهي ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ بالأعراف [الآية: ١٤٣]، و﴿وَلَا تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا﴾ بالتوبة [الآية: ٤٩]، و﴿وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن﴾ بهود [الآية: ٤٧]، و﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ﴾ بمريم [الآية: ٤٣].

واجمعوا أيضا على فتح ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ﴾، ﴿وَإِيَّٰيَ أَتُهۡلِكُنَا﴾، ونحو: ﴿بِيَدَيَّ ﴾

﴿أَسۡتَكۡبَرۡتَ﴾ لضرورة الجمع بين الساكنين نبه عليه في النشر.

النوع الثاني: همزة القطع المكسورة:

والواقع منها إحدى وستون ياء، اختلف منها في اثنين وخمسين ياء تأتي كذلك –أيضًا إن شاء الله تعالى في مواضعها نحو: ﴿مِنِّيَ إِلَّآ﴾، ﴿أَنصَارِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

وأصل فتح هذا النوع نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي والباقون بالسكون إلا أنه وقع الخلاف على غير هذا الوجه في خمسة وعشرين ياء منها:

فقرأ ورش من طريق الأزرق، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿إِخۡوَتِيٓ إِنَّ﴾ بيوسف [الآية: ١٠٠].

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿ءَابَآءِيَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ بيوسف [الآية: ٣٨] و﴿دُعَآءِيَ إِلَّآ﴾ بنوح [الآية: ٦] وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ بهود [الآية: ٨٨]، و﴿وَحُزۡنِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ بيوسف [الآية: ٨٦] وافقهم اليزيدي.

وقرأ هؤلاء وحفص بفتح ﴿وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ﴾ بالمائدة [الآية: ١١٦].

وقرأ نافع، وابن عامر، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿وَرُسُلِيٓ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ بالمجادلة [الآية: ٢١].

وقرأ نافع، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿أَنصَارِيَ إِلَى﴾ بآل عمران [الآية: ٥٢]، والصف [الآية: ١٤] و﴿بِعِبَادِيَ إِنَّكُم﴾ بالشعراء [الآية: ٥٢]، و﴿سَتَجِدُنِيَ إِن﴾ بالكهف [الآية: ٦٩]، والقصص [الآية: ٢٧]، والصافات [الآية: ١٠٢]، و﴿بَنَاتِيَ إِن﴾ بالحجر [الآية: ٧١]، و﴿لَعۡنَتِيَ إِلَىٰ﴾ بـ«ص» [الآية: ٧٨].

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ بيونس [الآية: ٧٢]، وموضعي هود [الآية: ٢٩]، وخمسة في الشعراء [الآية: ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، وموضع بسبأ [الآية: ٤٧] الجملة تسع، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾ بالمائدة

[الآية: ٢٨].

فهذه خمس وعشرون، والباقي سبع وعشرون هم فيها على أصولهم، إلا أنه اختلف في ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ بفصلت [الآية: ٥٠] عن قالون، فروى الجمهور عنه فتحها على أصله، وروى الآخرون إسكانها، وأطلق الخلاف عنه في الشاطبية كأصلها، والطيبة، والتذكرة، وغيرها وصحح الوجهين عنه في النشر قال: غير أن الفتح أشهر، وأكثر، وأقيس.

وأجمعوا على إسكان التسع الباقية من هذا النوع وهي ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ بالقصص [الآية: ٣٤]، و ﴿أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ﴾ بالأعراف [الآية: ١٤]، و﴿فَأَنظِرۡنِيٓ﴾ بالحجر [الآية: ٣٦]، ومثلها بـ«ص» [الآية: ٧٩]، و﴿يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ﴾ بيوسف [الآية: ٣٣]، و﴿تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ﴾ و﴿وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى﴾ غافر [الآيتان: ٤١، ٤٣]، و﴿ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي﴾ بالأحقاف [الآية: ١٥]، و﴿أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ﴾ بالمنافقون [الآية: ١٠].

واتفقوا أيضًا على فتح: ﴿أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ﴾ و﴿رُءۡيَايَ﴾ بيوسف [الآيتان: ٢٣، ٤٣] ونحو: ﴿فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي﴾ هود [الآية: ٣٥] كما تقدم.

النوع الثالث: همزة القطع المضمومة:

والواقع منها اثنا عشر، اختلف منها في عشر تأتي مفصلة، وأصل فتحها فيهن وصلًا، نافع، وكذا أبو جعفر، وافقهما ابن محيصن، من المفردة في ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ و﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ كلاهما بالمائدة [الآيتان: ٢٩، ١١٥].

والباقون بالسكون.

واختلف عن أبي جعفر في ﴿أَنِّيٓ أُوفِي ٱلۡكَيۡلَ﴾ بيوسف [الآية: ٥٩] وكلا الوجهين صحيح عنه من روايتيه جميعا كما في النشر.

واتفقوا على إسكان الياءين الباقيتين وهما ﴿بِعَهۡدِيٓ أُوفِ﴾ بالبقرة [الآية: ٤٠] و﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ﴾ بالكهف [الآية: ٩٦].

النوع الرابع: همزة الوصل المصاحبة للام:

والواقع منها اثنان وثلاثون، اختلف منها في أربعة عشرة تأتي كذلك نحو: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي﴾ فسكنها كلها حمزة، على أصله، ووافقه ابن محيصن في

كلها، والمطوعي في ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ و﴿عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ بالأنبياء [الآية: ١٠٥]، و﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ بسبأ [الآية: ١٣][١]، والحسن والمطوعي في ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي﴾ بالبقرة [الآية: ٢٥٨][٢]، و ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ بالأعراف [الآية: ٣٣]، و ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بمريم [الآية: ٣٠]، والأعمش في ﴿أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ﴾ بالزمر [الآية: ٣٨][٣]، والأعمش والحسن في ﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ بـ«ص» [الآية: ٤١]، و ﴿أَهْلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ بالملك [الآية: ٢٨][٤].

وسكّن ابن عامر موافقة له أعني «حمزة» ﴿عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بالأعراف [الآية: ١٤٦] وافقهما المطوعي، والحسن.

وسكّن «حفص» كذلك ﴿عَهْدِيَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بالبقرة [الآية: ١٢٤] وافقهما الحسن، والمطوعي.

وسكّن «ابن عامر»، وحمزة، والكسائي، وكذا روح كذلك ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بإبراهيم [الآية: ٣١] وافقهم الحسن، والأعمش.

وسكّن أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف كذلك ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بالعنكبوت [الآية: ٥٦] والزمر [الآية: ٥٣] وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

وعن ابن محيصن، والحسن إسكان ﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ﴾ في المواضع الثلاث بالبقرة [الآية: ٤٠، ٤٧، ١٢٢] و ﴿جَآءَنِيَ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ بالطول [غافر الآية: ٦٦][٥].

وعن ابن محيصن، والمطوعي إسكان يائي ﴿بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ بآل عمران [الآية: ٤٠] و ﴿أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بسبأ [الآية: ٢٧][٦].

وعن ابن محيصن وحدة تسكين ﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ بالتوبة [الآية: ١٢٩] بلا خلاف[٧]، وعنه

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) شاذ لا يقرأ به.
(٥) شاذ لا يقرأ به.
(٦) شاذ لا يقرأ به.
(٧) شاذ لا يقرأ به.

بخلف تسك□ يائي ﴿شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ﴾ بالنحل [الآية: ٢٧][1]، و ﴿حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾ بالزمر [الآية: ٣٨][2]، والباقون بفتحها فيهن.

فهذه ثلاث وعشرون، ياء اختلف فيها.

واتفقوا على فتح التسع الباقية، من هذا النوع، وهي ﴿بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾، ﴿مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ﴾، ﴿مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ﴾، ﴿وَلِيِّىَ ٱللَّهُ﴾، ﴿شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ﴾ في الثلاثة غير النحل، ﴿نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ﴾ ﴿أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾.

وعن ابن محيصن تسكين كل ياء اتصلت بـ«أل» في جميع القرآن[3].

النوع الخامس: همزة الوصل العارية عن اللام:

ووقعت في سبعة مواضع، إلا عند ابن عامر، ومن معه فستة لقطعه همزة: ﴿أَخِى ۝٣٠ ٱشْدُدْ﴾ كما يأتي إن شاء الله تعالى وهي: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾، ﴿أَخِى ۝٣٠ ٱشْدُدْ﴾، ﴿لِنَفْسِى ۝٤١ ٱذْهَب﴾، ﴿ذِكْرِى ۝٤٢ ٱذْهَبَا﴾، ﴿يَـٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ﴾، ﴿قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ﴾، ﴿مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾. فقرأهن أبو عمرو بالفتح في السبعة، وافقه اليزيدي.

وقرأ ابن كثير كذلك في ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ و﴿أَخِى ۝٣٠ ٱشْدُدْ﴾ وافقهما ابن محيصن بخلف عنه.

وقرأ نافع، وابن كثير، وكذا أبو جعفر ﴿لِنَفْسِى ۝٤١ ٱذْهَب﴾، ﴿ذِكْرِى ۝٤٢ ٱذْهَبَا﴾، بالفتح أيضًا وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع، والبزي وكذا أبو جعفر، وروح ﴿إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ﴾ بالفتح.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو بكر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب ﴿بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ﴾ بالفتح، وافقهم الحسن، ولم يأت في هذا النوع ياء اجمع على فتحها أو إسكانها.

النوع السادس: في الياء التي بعدها متحرك غير الهمزة:

ووقعت في خمسمائة وستة وتسعين موضعًا: المختلف فيه منها خمسة وثلاثون موضعًا،

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

تأتي إن شاء الله تعالى في محالها نحو: ﴿بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾، ﴿بِي لَعَلَّهُمۡ﴾، ﴿وَجۡهِيَ لِلَّهِ﴾.

فقرأ نافع، وهشام، وحفص، وكذا أبو جعفر بفتح ﴿بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ بالبقرة [الآية: ١٢٥]، والحج [الآية: ٢٦].

وقرأ هشام وحفص كذلك بنوح.

وقرأ ورش كذلك ﴿بِي لَعَلَّهُمۡ﴾ بالبقرة [الآية: ١٨٦]، ﴿لِي فَٱعۡتَزِلُونِ﴾ بالدخان [الآية: ٢١] بالفتح.

وبه قرأ نافع وكذا أبو جعفر ﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ بالأنعام [الآية: ١٦٢]، وبه قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر ﴿وَجۡهِيَ لِلَّهِ﴾ بآل عمران [الآية: ١٢٠] و ﴿وَجۡهِيَ لِلَّذِي﴾ بالأنعام [الآية: ٧٩].

وقرأ ابن عامر كذلك ﴿صِرَٰطِي﴾ بالأنعام [الآية: ١٥٣] و ﴿أَرۡضِي وَٰسِعَةٌ﴾ بالعنكبوت [الآية: ٥٦] وافقه الحسن في ﴿صِرَٰطِي﴾.

وبه أيضًا قرأ حفص ﴿مَعِيَ﴾ بالأعراف [الآية: ١٠٥] والتوبة [الآية: ٨٣] وثلاثة في الكهف [الآيات: ٦٧، ٧٢، ٧٥]، وفي الأنبياء [الآية: ٢٤]، وموضعي الشعراء [الآيتان: ٦٢، ١١٨]، وفي القصص [الآية: ٣٤] فهي تسعة.

و﴿لِي﴾ بإبراهيم [الآية: ٢٢]، وطه [الآية: ١٨]، وموضعي «ص» [الآيتان: ٢٣، ٦٩]، وفي الكافرون [الآية: ٦] فهي خمسة.

وجملة ذلك أربعة عشر موضعًا، ووافقه ورش من طريقيه في ﴿مَن مَّعِيَ﴾ بالشعراء [الآية: ١١٨]، ومن طريق الأزرق في ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ﴾ بـ«طه» [الآية: ١٨]، ووافقه هشام بخلف عنه في ﴿وَلِيَ نَعۡجَةٌ﴾ «ص» [الآية: ٢٣].

فقطع له بالإسكان في العنوان، والكافي، والتبصرة، وتلخيص ابن بليمة، والشاطبية، كأصلها، وسائر المغاربة، والمصريين.

وقطع له بالفتح صاحب المبهج، والمفيد[1]، وأبو معشر الطبري، وغيرهم والوجهان

---

(١) الطيبي (٠٠٠ - ٩٨١ هـ = ٠٠٠ - ١٥٧٣ م) أحمد بن أحمد بن الطيبي الشافعي النحوي الزاهد: فاضل دمشقي، من كتبه: «المواعظ السنية في الخطب المنبرية»، و«نظم مناسك الحج»، وله «المفيد في التجويد - =

صحيحان عن هشام كما في النشر.

ووافقه نافع، وهشام، والبزي بخلف عنه وفي ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ بالكافرين وافقهم الحسن.

والفتح للبزي رواه جماعة كصاحب العنوان، والمجتبي، والكامل من طريق أبي ربيعة، وابن الحباب، وهي رواية نصر بن محمد عن البزي.

وروى عنه الجمهور الإسكان، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وبه قرأ الداني على الفارسي، عن قراءته بذلك عن النقاش عن أبي ربيعة، عنه وهذا طريق التيسير، وقال فيه: وهو المشهور، وبه آخذ وقطع به أيضا ابن بليمة وغيره.

وبالوجهين جميعًا صاحب الهداية، والتبصرة، والتذكرة، والكافي، والشاطبية، وغيرهم، والوجهان صحيحان عنه، والإسكان أكثر وأشهر، قاله في النشر.

وقرأ ابن كثير بفتح يائي ﴿مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ﴾ بمريم [الاية: ٥]، و ﴿شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ﴾ بفصلت [الآية: ٤٧] وافقه ابن محيصن.

وقرأ ابن كثير، وهشام بخلف عنه، وعاصم، والكسائي، وكذا ابن وردان بخلف عنه، بفتح ﴿مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ بالنمل [الآية: ٢٠] وافقهم ابن محيصن.

والفتح لهشام رواية الجمهور عنه، وهو رواية الحلواني عنه.

وروى الآخرون عنه الإسكان، وهو رواية الداجوني عن أصحابه عنه، ونص على الوجهين جميعا من الطريقين، جماعة كثيرون، كصاحب الجامع، والمستنير، والكفاية، والصقلي وغيرهم.

وأما ابن وردان فالجمهور عنه على الإسكان، والآخرون عنه على الفتح، وهما صحيحان عنه غير أن الإسكان أكثر وأشهر كما في النشر.

وقرأ هشام بخلف عنه، وحمزة وكذا يعقوب، وخلف بإسكان ﴿مَالِي﴾ يس [الآية: ٢٢]

=

منظومة» و«الإيضاح التام لبيان ما يقع في ألسنة العوام -منظومة» و«منظومتان في القراءات، الأولى: بلوغ الأمالي، والثانية: مذهب حمزة في تحقيق الهمزة» وكان مدرسًا واعظًا يعيش من كتابة أوقاف بني منجك، وتولى إمامة الجامع الأموي مدة طويلة، ودرّس بالمدرسة العادلية وبالجامع المنجكي. انظر: الأعلام (١/ ٩١).

وافقهم الأعمش.

والفتح لهشام من طريق الحلواني، وعليه الجمهور، بل لا تعرف المغاربة غيره، وقطع له بالإسكان جمهور العراقيين من طريق الداجوني.

وقرأ قالون وورش من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر، بإسكان ﴿وَمَحْيَاى﴾ بالأنعام [الآية: ١٦٢] وتمد الألف حينئذ مدًا مشبعًا، لأجل الساكنين، وكذا إذا وقفوا أما من فتحها وصلًا، فيقف بالأوجه الثلاثة لعروض السكون عندهم.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق، فقطع له فيه بالإسكان صاحب العنوان، وشيخه عبد الجبار، وطاهر بن غلبون، والأهوازي، والمهدوي، وابن سفيان وغيرهم.

وبه قرأ الصقلي، على عبد الباقي عن والده، وبه قرأ الداني على الخاقاني، وطاهر. قال الداني وعلى ذلك عامة أهل الأداء، من المصريين، وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداء وسماعًا، والفتح اختيار منه لقوته في العربية.

قال: وبه قرأت على أبي الفتح في رواية الأزرق عنه من قراءته على المصريين.

وبالفتح أيضًا قرأ الصقلي على ابن نفيس، عن أصحابه عن الأزرق، وعلى عبد الباقي من قراءته، على ابن عراك عن هلال، كما في النشر قال فيه والوجهان صحيحان عن ورش، من طريق الأزرق إلا أن روايته عن نافع الإسكان، والفتح اختياره لنفسه ثم تعقب من ضعف الإسكان عنه كأبي شامة، وأطال في الرد عليه.

وممن قطع له بالخلاف صاحب التيسير، والشاطبية، والتبصرة، والكافي وابن بليمة، وغيرهم.

وأما ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ بالزخرف [الآية: ٦٨]:

فاختلفوا في إثبات يائها وحذفها، وفتحها، وإسكانها، لاختلاف المصاحف فيها:

فقرأها نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ورويس من غير طريق أبي الطيب، بإثبات الياء ساكنة وصلا ووقفوا عليها كذلك، موافقة لمصحف المدينة، والشام وافقهم الحسن.

وقرأ بإثباتها مفتوحة وصلا أبو بكر، وكذا رويس، من طريق أبي الطيب، ووقفا بالياء

الساكنة، وقرأ الباقون وهم: ابن كثير، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، بحذفها في الحالين موافقه لمصاحفهم وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، فخالف أبا عمرو.

فهذه ثلاثون ياء.

وعن الحسن فتح الخمسة الباقية، وهي ﴿لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِى وَأَخِى﴾ و﴿سوأة أخي﴾ الثلاثة بالمائدة [الآية: ٢٥، ٣١] و ﴿ٱشۡرَحۡ لِى صَدۡرِى﴾ بـ«طه» [الآية: ٢٥] و ﴿قَوۡمِى لَيۡلًا﴾ بـ«نوح» [الآية: ٥][1].

واتفقوا على إسكان ما بقي من هذا النوع، وهو خمسمائة وستة وستون ياء نحو: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ﴾، ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِى﴾ و﴿وَأَنِّى فَضَّلۡتُكُمۡ﴾ و﴿فَمَن تَبِعَنِى﴾، ﴿وَمَنۡ عَصَانِى﴾ و﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى﴾ و﴿يُطۡعِمُنِى﴾ و﴿يُمِيتُنِى﴾، ﴿لِّى عَمَلِى﴾، ﴿يَعۡبُدُونَنِى﴾، ﴿لَا يُشۡرِكُونَ بِى﴾.



(١) شاذ لا يقرأ به.

باب

مذاهبهم في ياءات الزوائد

وهي هنا ياء متطرفة زائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية.

وتكون في الأسماء نحو: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ و﴿ٱلْجَوَارِ﴾، وفي الأفعال نحو: ﴿يَأْتِ﴾ و﴿يَسْرِ ۝٤﴾ وهي في هذا وشبهه لام الكلمة، وتكون أيضًا ياء إضافة في موضع الجر، والنصب نحو: ﴿دُعَآءِىَ﴾ و﴿أَخَّرْتَنِ﴾ وأصلية، وزائدة وكل منهما فاصلة. وغير فاصلة، فأما غير الفاصلة، فخمس وثلاثون الأصلية منها ثلاثة عشر نحو: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ بالبقرة [الآية: ١٨٦]، و﴿يَأْتِ﴾ [الآية: ١٠٥] بهود.

وغير الأصلية منها اثنان وعشرون، وهي ياء المتكلم الزائدة نحو: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي﴾، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل﴾.

وأما الفاصلة: فست وثمانون الأصلية منها خمس وهي: ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ بالرعد [الآية: ٩]، و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ بالطول [الآيتان: ١٥، ٣٢]، و﴿يَسْرِ ۝٤﴾، و﴿بِٱلْوَادِ ۝٩﴾ بالفجر [الآيتان: ٤، ٩] .

وغير الأصلية، هي ياء المتكلم الزائدة، في إحدى وثمانين نحو: ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾، ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ و﴿وَلَا تَكْفُرُونِ ۝١٥٢﴾، ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾، ﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ۝٥٥﴾، ﴿فَأَرْسِلُونِ ۝٤٥﴾ و﴿وَلَا تَقْرَبُونِ ۝٦٠﴾ ﴿أَن تُفَنِّدُونِ﴾.

فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء، تأتي إن شاء الله تعالى مفصلة في محالها ثم في آخر السور.

وإذا أضيف إليها ﴿تَسْـَٔلْنِي﴾ بالكهف [الآية: ٧٠] تصير مائة واثنين وعشرين.

واختلفوا في إثباتها وحذفها، ولهم في ذلك أصول:

فنافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، يثبتون ما أثبتوه منها في الوصل دون الوقف مراعاة للأصل، والرسم وافقهم الأعمش، واليزيدي، والحسن.

وابن كثير، وهشام، بخلف، ويعقوب، يثبتون في الحالين على الأصل، وهي لغة الحجازيين، ويوافق الرسم، تقديرا إذ ما حذف لعارض كالموجود كألف ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، وافقهم

ابن محيصن.

وابن ذكوان، وعاصم، وكذا خلف، يحذفون في الحالين تخفيفًا وهي لغة هذيل.

قال الكسائي: العرب تقول: «الوال، والوالي، والقاض، والقاضي».

۞ [تنبيه:]

ليس لهشام من الزوائد إلا ﴿كِيدُونِ﴾ بالأعراف [الآية: ١٩٥] على خلاف عنه يأتي- إن شاء الله تعالى وليس إثبات الياء هنا في الحالين، أو في الوصل، بما يعد مخالفا للرسم خلافا يدخل به في حكم الشذوذ، بل يوافق الرسم تقديرًا، لما تقدم أن ما حذف لعارض في حكم الموجود كألف نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾.

وقد خرج بعض القراء في بعض ذلك عن أصله للأثر:

فأما غير الفاصلة:

فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب بإثبات الياء في عشر:

﴿يَأۡتِ﴾ بهود [الآية: ١٠٥] و﴿أَخَّرۡتَنِ﴾ بالإسراء [الآية: ٦٢] و ﴿يَهۡدِيَنِ﴾ و﴿نَبۡغِۚ﴾ و﴿تُعَلِّمَنِ﴾ و﴿يُؤۡتِيَنِ﴾ الأربعة بالكهف [الآية: ٢٤، ٦٤، ٦٦، ٤٠] و ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ بـ«طه» [الآية: ٩٣] و ﴿ٱلۡجَوَارِ﴾ بالشورى [الآية: ٣٢] و ﴿ٱلۡمُنَادِ﴾ بـ«قاف» [الآية: ٤١] و ﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ بالقمر [الآية: ٨] وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وبذلك قرأ الكسائي في ﴿يَأۡتِ﴾ بهود [الآية: ١٠٥]، و﴿نَبۡغِۚ﴾ بالكهف [الآية: ٦٤] محافظة على حرف الإعراب.

وكل على أصله السابق فابن كثير، وكذا يعقوب، بإثباتها، في الحالين وافقهما ابن محيصن.

ونافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بإثباتها وصلا فقط، وافقهم اليزيدي، والحسن إلا أن أبا جعفر فتح ياء ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ بـ«طه» [الآية: ٩٣] وصلا، وأثبتها وقفا ساكنة.

وخرج بتقييد و﴿نَبۡغِۚ﴾ بالكهف [الآية: ٦٤]، ﴿مَا نَبۡغِيۖ هَٰذِهِۦ﴾ بيوسف [الآية: ٦٥] و ﴿يأت﴾ بهود أخرج نحو: ﴿يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ﴾ و﴿إِلَى ٱلدَّاعِۖ﴾ أخرج بالقمر ﴿ٱلدَّاعِ إِلَىٰ﴾ [الآية: ٨] أيضًا.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفرة، ويعقوب بإثبات ياء ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بالنمل [الآية: ٣٦]، على أصولهم المتقدمة، إلا أن حمزة خالف أصله فأثبتها في الحالين.

وتقدم اتفاقه مع يعقوب على إدغام النون في الإدغام الكبير.

وقرأ قالون، وورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠﴾ بالكهف [الآية: ٣٩] و ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ بغافر [الآية: ٣٨] بإثبات الياء فيهما، على أصلهم المقرر وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن كذلك.

والباقون بالحذف في الحالين.

وقرأ ورش، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب ﴿كَٱلۡجَوَابِ﴾ بسبأ [الآية: ١٣] بإثبات الياء على أصولهم وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وقرأ هؤلاء وكذا أبو جعفر ﴿وَٱلۡبَادِۚ﴾ بالحج [الآية: ٢٥] بالإثبات على أصولهم.

والباقون بالحذف في الحالين.

وقرأ ورش، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ بإثبات الياء فيهما على أصولهم، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن قالون: فقطع له بالحذف فيهما جمهور المغاربة، وبعض العراقيين، وهو الذي في الكافي، والهادي، والهداية، والتيسير، الشاطبية وغيرها.

لكن قول الشاطبية:

.... وَلَيۡسَ لِقَالُونٍ عَنِ الۡغُرِّ سُبَّلاَ(١)

ويفهم أن له في الوصل وجهين فيهما، إذ معناه ليس إثبات الياءين منقولًا عن الرواة المشهورين عنه، بل عن رواة دونهم، كما نبه عليه الجعبري.

وقطع بالإثبات فيهما له من طريق أبي نشيط، الحافظ أبو العلاء، في غايته، وأبو محمد في مبهجه، وقطع له بعضهم بالإثبات في (الداع) والحذف في (دعان) وهو الذي في المستنير،

(١) عجز بيت من الشاطبية برقم (٤٣٦).

والتجريد، وغيرهما، من طريق أبي نشيط.

وعكس آخرون، فقطع له بالحذف في (الداع) والإثبات في (دعان) وهو الذي في التجريد، من طريق الحلواني، وبه قطع –أيضًا صاحب العنوان، والوجهان صحيحان عن قالون، كما في النشر.

قال: إلا أن الحذف أكثر وأشهر، والباقون بالحذف فيهما.

وقرأ ورش، والبزي، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب ﴿ٱلدَّاعِ إِلَىٰ﴾ وهو الأول بالقمر [الآية: ٦]، بإثبات الباء على أصولهم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون يحذفها في الحالين. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب ﴿ٱلْمُهْتَدِى﴾ بالإسراء [الآية: ٩٧] والكهف [الآية: ١٧] و﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل﴾ بآل عمران [الآية: ٢٠] بالإثبات في الثلاث، وافقهم اليزيدي والحسن وكل على أصله.

وخرج ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ بالأعراف [الآية: ١٧٨]، لأنه من الثوابت.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب ﴿تُؤْتُونِ مَوْثِقًا﴾ بيوسف [الآية: ٦٦] بإثبات الياء وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن وكلٌّ على أصله وحذفها الباقون في الحالين.

وقرأ أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب بإثبات ثمان ياءات وهي: ﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُو۟لِى﴾ بالبقرة [الآية: ١٩٧]، و ﴿وَخَافُونِ إِن﴾ بآل عمران [الآية: ١٧٥] و ﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا﴾ بالمائدة [الآية: ٤٤] و ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ﴾ بالأنعام [الآية: ٨٠] و ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ بالأعراف [الآية: ١٩٥] و ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ بهود [الآية: ٧٨] ﴿بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ﴾ بإبراهيم [الآية: ٢٢] و ﴿وَٱتَّبِعُونِ ۚ هَـٰذَا﴾ بالزخرف [الآية: ٦١] وافقهم اليزيدي، والحسن في الكل وابن محيصن من المفردة في ﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ بالزخرف وكل على أصله.

ووافقهم هشام في ﴿كِيدُونِ﴾ بالأعراف [الآية: ١٩٥]، بخلف عنه فقطع له الجمهور بالياء في الحالين، وهو الذي في طرق التيسير، فلا ينبغي أن يقرأ له من التيسير بسواه.

وذكره الخلاف فيه على سبيل الحكاية كما نبه عليه في النشر.

وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل، دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عنه ابن

فارس في الجامع سواه، وبه قطع في المستنير، والكفاية، عن الداجوني وهو الظاهر من عبارة الداني في المفردات.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في التيسير إن أخذ به، وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني في الشاطبية هو هذا.

على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية في غاية البعد، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط كذا في النشر.

ثم قال: قلت وكلا الوجهين صحيح، نصًا وأداء حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا انتهى.

وأما رواية بعضهم الحذف عنه في الحالين، فقال في النشر: لا أعلمه نصًا، من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر التجريد، من قراءاته على عبد الباقي، يعني من طريق الحلواني، وعن الحلواني قال: رحلت إلى هشام بعد وفاة ابن ذكوان ثلاث مرات، ثم رجعت إلى حلوان فورد على كتابه: أني أخذت عليك ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ بالأعراف بياء في الوصل، وهي بياء في الحالين.

وقرأ رويس بخلف عنه بإثبات الياء في ﴿عِبَادِى﴾ من قوله تعالى: ﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ لمناسبة ما بعدها، ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، وهو رواية جمهور العراقيين.

وروى الآخرون عنه الحذف، وهو القياس، فإن الحذف في الحالين قاعدة الاسم المنادى، وهو في مائة وثلاثين منها: ﴿يَـٰرَبِّ﴾ و﴿رَبِّ﴾ سبعة وستون موضعًا، و﴿يَـٰقَوْمِ﴾ ستة وأربعون و﴿يَـٰبُنَىِّ﴾ ستة و﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ ثمانية و﴿يبنؤم﴾ و﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ و﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ و﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾.

والياء في هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها، استغنى عنها بالكسرة ولم يثبت من ذلك في المصاحف سوى موضعين بلا خلاف ﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ بالعنكبوت [الآية: ٥٦] و ﴿يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ بالزمر [الآية: ٥٣] وموضع بخلاف وهو ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ بالزخرف [الآية: ٦٨] كما يأتي إن شاء الله تعالى.

وقرأ قنبل بخلف عنه ﴿نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ﴾ و﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ بإثبات الياء فيهما في الحالين، وهما فعلان مجزومان إجراء للفعل المعتل في الجزم مجرى الصحيح، وهي لغة قليلة أو أشبعت

الكسرة فنشأت عنها الياء، وهي لغة لبعض العرب.

والإثبات في ﴿نَرۡتَعۡ﴾ له رواية ابن شنبوذ عنه، والحذف رواية ابن مجاهد، والوجهان في الشاطبية كالتيسير، إلا أن الإثبات ليس من طريقيهما، كما نبه عليه في النشر.

وأما ﴿يَتَّقِي﴾ فأثبتها عنه في الحالين ابن مجاهد من جميع طرقه، ولم يذكر في الشاطبية كأصلها غيره، وحذفها في الحالين ابن شنبوذ وافقه ابن محيصن، على الإثبات في يتقي بخلف عنه، والباقون بالحذف فيهما.

وقرأ ورش، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب ﴿تَسۡـَٔلۡنِ﴾ بهود [الآية: ٤٦] بإثبات الياء وافقهم اليزيدي، والحسن وكل على أصله.

والباقون بالحذف في الحالين، وخرج موضع الكهف الآتي قريبًا إن شاء الله تعالى.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص، وكذا أبو جعفر، ورويس ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ بالنمل [الآية: ٣٦] بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، وهو قياس ياء الإضافة، وافقهم اليزيدي.

والباقون بالحذف في الوصل لالتقاء الساكنين.

وأما حكمها في الوقف فأثبتها فيه وجهًا واحدًا يعقوب.

واختلف عن قالون، وأبي عمرو، وحفص، وقنبل، فأما قنبل فأثبتها عنه ابن شنبوذ وحذفها ابن مجاهد.

وأما الثلاثة[1] فقطع لهم في الوقف بالياء مكي، وابن بليمة، وطاهر بن غلبون وغيرهم.

وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في الإرشادين، والمستنير، والجامع، والعنوان وغيرها.

وأطلق لهم الخلاف في الشاطبية كأصلها، والتجريد، وغيرها وافقهم اليزيدي بخلفه أيضًا.

والباقون يحذفها وقفا وهم: ورش، والبزي، وقنبل، من طريق ابن مجاهد، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

---

(١) أي: قالون، وأبو عمرو، وحفص.

وقرأ أبو جعفر ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ بـ«يس» [الآية: ٢٣] بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، ساكنة في الوقف كوقف يعقوب عليها، والباقون بحذفها فيهما.

وقرأ السوسي وحده بخلف عنه ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ﴾ بالزمر [الآية: ١٧، ١٨] بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، ثم اختلف المثبتون عنه.

فأثبتها منهم في الوقف، أيضًا ساكنة الجمهور، كأبي الحسن بن فارس، وأبي العز، وسبط الخياط، وغيرهم، ورجّحه الداني في المفردات.

وحذفها الآخرون فيه كصاحب التجريد، والتيسير.

وذهب جماعة عن السوسي إلى حذفها في الحالين كصاحب العنوان، والتذكرة، والكافي وغيرهم.

قال في النشر: وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير.

فتحصل للسوسي فيها ثلاثة أوجه الإثبات في الحالين، والحذف فيهما، والإثبات وصلا مفتوحة لا وقفا، والثلاثة في الطيبة.

وهذه الكلمات الثلاث أعني ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ و﴿إِن يُرِدْنِ﴾ ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧﴾ مما وقعت فيه الياء قبل ساكن.

فهذا ما وقع من الياءات المختلف فيها، في غير الفواصل.

وأما الفواصل بقسميها، أعني الأصلية، والإضافية وهي كما سبق أول الباب ستة وثمانون:

فقرأها كلها بإثبات الياء في الحالين يعقوب على أصله، ووافقه غيره في سبع عشرة كلمة:

وهي ﴿دُعَآءِ﴾ و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ و﴿أَكْرَمَنِ ۝١٥﴾ و﴿أَهَٰنَنِ ۝١٦﴾ و﴿يَسْرِ ۝٤﴾ و﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ و﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ و﴿وَعِيدِ﴾ و﴿نَذِيرِ﴾ و﴿نَكِيرِ﴾ و﴿يُكَذِّبُونِ﴾ و﴿يُنقِذُونِ﴾ و﴿لَتُرْدِينِ﴾ و﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ و﴿تَرْجُمُونِ﴾ و﴿نُذُرِ﴾.

وأما ﴿دُعَآءِىَ﴾ بإبراهيم [الآية: ٤٠] فقرأ بإثبات الياء فيها وصلا فقط ورش، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي، والأعمش، وابن محيصن بخلفه.

وقرأها بالإثبات في الحالين البزي، ويعقوب.

واختلف عن قنبل فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحالين، وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف، كأبي عمرو ومن معه، قال في النشر: وبكل من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلا، ووقفا، وبه آخذ والباقون بالحذف فيهما وهو الثاني لابن محيصن.

وأما ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ بغافر [الاية: ١٥، ٣٢].

فقرأ ورش، وكذا ابن وردان، بإثبات الياء فيهما وصلا فقط، وافقهما الحسن، وقرأ ابن كثير بإثباتها في الحالين بلا خلاف، كيعقوب وافقه ابن محيصن، وانفرد أبو الفتح فارس من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون، بالوجهين: الحذف والإثبات، وأثبته في التيسير، وتبعه الشاطبي على ذلك.

قال في النشر: وقد خالف عبد الباقي في ذلك سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق، عن أبي نشيط، ولا عن الحلواني، وأطال في بيان ذلك.

وأما ﴿أَكۡرَمَنِ﴾ و﴿أَهَٰنَنِ﴾ بالفجر [الآيتان: ١٥، ١٦]:

فقرأ نافع، وكذا أبو جعفر، بإثبات الياء فيهما وصلا.

واختلف عن أبي عمرو، فالجمهور عنه على التخيير، بين الحذف والإثبات، والآخرون بالحذف وعليه عوّل الداني، والقرطبي.

قال في النشر: والوجهان صحيحان مشهوران عن أبي عمرو، والتخيير أكثر والحذف أشهر وافقه اليزيدي بخلف أيضًا.

وقرأ البزي بإثباتها في الحالين كيعقوب، وافقه ابن محيصن من المبهج.

وأما ﴿يَسۡرِ﴾ بالفجر [الآية: ٤]:

فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب بإثبات الياء فيه، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن وكل على أصله.

وهذا موضع ذكره لأنه من الفواصل.

وأما ﴿بِٱلۡوَادِ﴾ بالفجر [الآية: ٩] أيضًا فقرأ ورش، وابن كثير، وكذا يعقوب

بإثبات الياء فيه وافقهم ابن محيصن وكل على أصله.

لكن اختلف عن قنبل في الوقف، والإثبات له فيه هو طريق التيسير، إذ هو من قراءة الداني على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل في التيسير.

وفي النشر: كلا الوجهين صحيح عن قنبل، حالة الوقف نصا وأداء.

والباقون بالحذف في الحالين.

وأما ﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾ بالرعد [الآية: ٩]:

فقرأه ابن كثير، وكذا يعقوب، بإثبات الياء في الحالين من غير خلف وافقها ابن محيصن، والباقون بالحذف فيهما.

وأما ﴿وَعِيدِ﴾ بإبراهيم [الاية: ١٤]، وموضعي ق [الآيتان: ١٤، ٤٥] و﴿نَكِيرِ﴾ بالحج [الآية: ٤٤]، وسبأ [الآية: ٤٥]، وفاطر [الآية: ٢٦]، والملك [الآية: ١٨] و ﴿نُذُرِ﴾ ستة مواضع بالقمر [الآيات: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩] و ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ بالقصص [الآية: ٣٤]، و ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ بـ«يس» [الآية: ٢٣] و ﴿لَتُرۡدِينِ﴾ بالصافات [الآية: ٥٦]، و ﴿أَن تَرۡجُمُونِ﴾ و﴿فَٱعۡتَزِلُونِ ۝٢١﴾ بالدخان [الآيتان: ٢٠، ٢١] و ﴿نَذِيرِ﴾ بالملك [الآية: ١٧] فقرأ ورش بإثبات الياء في التسع كلمات وصلا، ويعقوب على أصله بإثباتها في الحالين.

فهذه سبع عشرة كلمة وافق فيها هؤلاء يعقوب على ما تقرر.

وما بقي من رؤوس الآي اختص بإثبات الياء فيه في الحالين يعقوب، كما يأتي مفصلًا في محله إن شاء الله تعالى والله تعالى المعين.

۞ [خاتمة:]

اتفقت المصاحف على إثبات الياء رسمًا في مواضع خمسة عشر، وقع نظيرها محذوفا مختلفًا فيه، فيما سبق هنا وهي:

﴿وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ﴾، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ﴾ كلاهما بالبقرة [الآيتان: ١٥٠، ٢٥٨]، ﴿فَٱتَّبِعُونِي﴾ بآل عمران [الآية: ٣١]، ﴿فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِي﴾ بالأعراف [الآية: ١٧٨]، ﴿فَكِيدُونِي﴾ بهود [الآية: ٥٥]، ﴿مَا نَبۡغِي﴾ بيوسف [الآية: ٦٥]، ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي﴾ بالكهف [الآية: ٧٠]، ﴿فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ﴾ بـ«طه» [الآية: ٩٠]، ﴿أَن يَهۡدِيَنِ﴾ بالقصص [الآية: ٢٢]،

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ بالعنكبوت [الآية: ٥٦]، و ﴿وَأَنِ ٱعۡبُدُونِي﴾ بـ«يس» [الآية: ٦١] ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ بالزمر [الآية: ٥٣]، ﴿أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ﴾ بالمنافقون» [الآية: ١٠]، ﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا﴾ بـ«نوح» [الآية: ٦].

وكذلك أجمع القراء على إثباتها، إلا ما روى عن ابن ذكوان في ﴿تَسۡـَٔلۡنِي﴾ بالكهف [الآية: ٧٠] من الخلف في إثبات يائها، مع أن المشهور عنه الإثبات فيها كالباقين، كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى من سورة الكهف.

ويلتحق بهذه الياءات ﴿بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ﴾ بالنمل [الآية: ٨١] لثبوتها في جميع المصاحف، كما تقدم بخلاف التي في الروم [الآية: ٥٣] إذ هي محذوفة في جميعها، كما تقدم أيضًا في باب الوقف على المرسوم.

وهذا آخر ما يسّر الله تعالى من ذكر أصول القراء العشرة، حسبما تضمنته الكتب المتقدم ذكرها وما ألحق بها، والأربعة الزائدة عليها ويتلوه ذكر الفروع، المسماة عند أهل هذا الشأن «بفرش الحروف» مصدر فرش: «نشر»، وهو إما أن تتكرر فيه الكلمة ويقع الخلاف فيها في كل موضع وقعت فيه، أو أكثر المواضع، أو لا تتكرر فالأول يضبط الخلاف فيه في أول موضع وقعت فيه تلك الكلمة، ويضم إليها ما يشبهها ثم تعاد كلها أو أكثرها في محالها للإيضاح، وعدم مشقة المراجعة، وتنبيهًا للقارئ لئلا يذهل، ويغتفر التكرار لمزيد الفائدة، وتفصيل المجمل على أن التفصيل بعد الإجمال ليس تكرارًا أو هذا أعني التكرار إنما هو بالنسبة للقراء العشرة أما الأربعة فاكتفي لهم غالبًا بما ذكر في أول موضع، وبما تأصل لهم في الأصول المتقدمة، والثاني وهو الذي لا يتكرر يورد منشورًا على حسب الترتيب القرآني كالسابق، مع توجيه كل قراءة تتلوها مفتتحًا كل سورة بعدد آيها، مع ذكر الخلاف في ذلك مختتمًا بذكر ما فيها من مرسوم خط المصاحف العثمانية، ومن ياءات الإضافة، وياءات الزوائد، بعد ذكرها مفصلة واحدة واحدة في محالها لتتم الفائدة، ويحصل المقصود، إذ الغرض كما تقدم إيصال دقائق هذا الفن مبينة لكل أحد على وجه سهل مع الإختصار، ليسهل تحصيله لكل طالب والله تعالى ولي كل نعمة.

فأقول مستيعنًا بالله تعالى، وعليه التكلان، مفتتحًا بأم القرآن.

سورة الفاتحة

مكية وقيل: مدنية

✿ [الفواصل:]

❀ وآيها سبع، متفق الإجمال.

❀ وخلافها اثنان: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ عدّها مكي، وكوفي، ولم يعد ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الآية: ٧] وعكسه مدني، وبصري، وشامي، وفيها شبه الفاصلة ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾.

وسبب الاختلاف في الآي، أن النبيﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا علم محلها وصل للإضافة والتمام، فيحسب السامع أنها ليست فاصلة، وأيضا البسملة نزلت مع السور في بعض الأحرف السبعة، فمن قرأ بحرف نزلت فيه عدّها، ومن قرأ بغير ذلك لم يعدّها.

✿ [القراءات:]

البسملة: هي مصدر بسمل إذا قال: (بسم الله) كحوقل إذا قال: (لا حول ولا قوة إلا بالله) والكلام عليها في مباحث:

الأول لا خلاف أنها بعض آية من النمل[1]، واختلف فيها أول الفاتحة، فذهب إمامنا الشافعي[2] رضي الله تعالى عنه إلى أنها آية مستقلة من أول الفاتحة بلا خلاف عنده، ولا عند

---

(١) من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣٠﴾ [الآية: ٣٠].

(٢) الإمام الشافعي (١٥٠- ٢٠٤ هـ = ٧٦٧- ٨٢٠ م) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله: أحد الائمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، ولد في غزة (بفلسطين)، وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر سنة (١٩٩هـ) فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة، قال المبرد: كان الشافعي أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات، وقال الإمام ابن حنبل: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منة، وكان من أحذق قريش بالرمي، يصيب من العشرة عشرة، برع في ذلك أولا كما برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة، وكان ذكيا مفرطا، له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب: الأم- في الفقه، ومن كتبه: المسند- في الحديث، وأحكام القرآن، والسنن، =

أصحابه، لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها المروي في البيهقي وصحيح ابن خزيمة «أن رسول الله ﷺ قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة في الصلاة وعدّها آية»[1].

وأيضا فهي آية مستقلة منها في أحد الحروف السبعة المتفق على تواترها، وعليه ثلاثة من القراء السبع ابن كثير، وعاصم، والكسائي، فيعتقدونها آية منها، بل ومن القرآن أول كل سورة.

وأما غير الفاتحة ففيها ثلاثة أقوال:

أولها: أنها ليست بآية تامة من كل سورة، بل بعض آية.

ثانيها: أنها ليست بقرآن في أوائل السور، خلا الفاتحة.

ثالثها: أنها آية تامة من أول كل سورة سوى براءة.

وليعلم أنه لا خلاف بينهم في إثباتها أول الفاتحة، سواء وصلت بالناس أو ابتدئ بها، لأنها وإن وصلت لفظًا فإنها مبتدأ بها حكمًا.

الثاني في حكمها بين السورتين:

فقالون وورش من طريقي الأصبهاني، وابن كثير، وعاصم، والكسائي وكذا أبوجعفر بالفصل بينهما بالبسملة، لأنها عندهم آية لحديث سعيد بن جبير[2].

وافقهم ابن محيصن والمطوعي.

=

والرسالة- في أصول الفقه، واختلاف الحديث، والسبق والرمي، وفضائل قريش، وأدب القاضي، والمواريث، (ت٢٠٤ هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٦/٢٦).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان النبي ﷺ : «لا يعرف فصل السورة، حتى تنزل عليه: بسم الله الرحمن الرحيم». أخرجه أبو داود برقم: (٧٨٨)، قال: حدثنا قُتيبة بن سعيد، حدثنا سُفيان، عن عَمرو، عن سعيد بن جُبير، وأخرجه الحميدي برقم: (٥٢٨)، وأبو داود برقم: (٧٨٨)، قال : حدثنا أحمد بن محمد المَرْوَزيّ، وابن السَرْح، ثلاثتهم (الحميدي، والمروزي، وأحمد بن عمرو بن السرح) قالوا: حدثنا سفيان، عن عَمرو، عن سعيد بن جُبير، قال: كان رسول ﷺ لايعلم ختم السورة، حتى ينزل عليه: «بسم الله الرحمن الرحيم» مرسل.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق، وأبي عمرو، وابن عامر، وكذا يعقوب في الوصل، والسكت، وبالبسملة بينهما جمعًا بين الدليلين، فالبسملة لورش في التبصرة وهو أحد الثلاثة في الشاطبية، والوصل بلا بسملة له من العنوان، والمفيد وهو الثاني في الشاطبية، والسكت له في التيسير، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه، وهو الثالث في الشاطبية(١)، وهو لأبي عمرو في سائر كتب العراقيين لغير ابن حبش عن السوسي، و هو أحد الوجهين في الشاطبية، والهداية واختاره الداني، ولا يؤخذ من التيسير سواه عند التحقيق، وقطع له بالوصل بلا بسملة صاحب العنوان، والوجيز هو الثاني في الشاطبية كجامع البيان، وقطع له بالبسملة في الهادي، والهداية في الوجه الثالث ورواه ابن حبش عن السوسي، وهي لابن عامر في العنوان، وفاقًا لسائر العراقيين، والوصل له من الهداية، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، والسكت له من التبصرة، واختاره الداني، وهو الثاني في الشاطبية، وقطع به ليعقوب صاحب المستنير، كسائر العراقيين، وبالوصل صاحب الغاية وبالبسملة الداني.

وافقهم اليزيدي.

فالوصل لبيان ما في آخر السورة من إعراب وبناء وهمزات وصل ونحو ذلك، والسكت لأنها آيتان وسورتان.

واشترط في السكت أن يكون من دون تنفس، واختلفت ألفاظهم في التأدية عن زمن السكت فقيل وقفه تؤذن بأسرار البسملة وقيل سكتة يسيرة، وقيل غير ذلك.

قال في النشر: والصواب حمل «دون» من قولهم «دون تنفس» على معنى غير وبه يعلم أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس قل زمنه أم كثر.

ثم ما ذكر من ا□لاف بـ□ السورتـ□ هو عام بـ□ كل سورتـ□، سواء كانتا مرتبتـ□ أم لا، فلو وصل آخر الفاتحة بالأنعام مثلًا جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، أما لو وصلت السورة بأولها كأن كررت كما تكرر سورة الإخلاص فقال محرر الفن «الشمس بن الجزري» لم أجد فيه نصًا والذي يظهر البسملة قطعا فإن السورة وا□الة هذه مبتدأة كما لو صلت الناس بالفا□ة، انتهى.

---

(١) وبه قطع له ابنا غلبون، وابن بليمة.

وإذا فصل بين السورتين بالبسملة جاز لكل من رويت عنه ثلاثة أوجه: وصلها بالماضية مع الآتية، لأنه الأصل، وفصلها عنهما؛ لأن كلا من الطرفين وقف تام وفصلها عن الماضية ووصلها بالآتية.

قال الجعبري: وهو أحسنها لإشعاره بالمراد وهو أنها للتبرك، أو من السورة، ويمتنع وصلها بالماضية، وفصلها عن الآتية، إذ هي لأوائل السور لا لأواخرها، والمراد بالفصل والقطع الوقف.

وقرأ حمزة، وكذا خلف، بوصل آخر السورة بأول التي تليها من غير بسملة؛ لأن القرآن عندهما كالسورة الواحدة.

وافقهما الشنبوذي، والحسن.

وقد اختار كثير من أهل الأداء عمن وصل لمن ذكر من ورش، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، وكذا يعقوب السكت بين المدثر، والقيامة، وبين الإنفطار، والمطففين، وبين الفجر، والبلد، وبين العصر والهمزة، كاختيار الآخذين بالسكت لورش، أو أبي عمرو، أو ابن عامر، أو يعقوب الفصل بالبسملة بين السور المذكورة، لبشاعة اللفظ «بلا» «وويل»، والأكثرون على عدم التفرقة وهو مذهب المحققين.

الثالث: لا خلاف في حذف البسملة إذا ابتدأت براءة، أو وصلتها بالأنفال على الصحيح، وقد حاول بعضهم جوازها في أولها، وقال السخاوي إنه القياس ووجهوا المنع بنزولها بالسيف، قال ابن عباس رضي الله عنه «بسم الله أمان وليس فيها أمان»[1]، ومعناه أن العرب كانت تكتبها أول مراسلاتهم في الصلح، فإذا نبذوا العهد لم يكتبوها، قال السخاوي: فيكون مخصوصا بمن نزلت فيه ونحن إنما نسمي للتبرك، انتهى واحتج للمنع بغير ذلك.

وأما غير براءة فقد اتفق الكل على الإتيان بالبسملة في أول كل سورة ابتدؤا بها، ولو حكمًا كأول الفاتحة حيث وصلت بالناس كما تقدم، إلا «الحسن»، فإنه يسمى أول الحمد فقط.

الرابع: يجوز البسملة وعدمها في الابتداء بما بعد أوائل السور ولو بكلمة، لكل من

---

(١) انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٣٥٢)، ومرقاة المفاتيح (٥/١١٠).

القراء تخييرًا كذا أطلق الشاطبي كالداني في التيسير، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة، ومنهم من خص البسملة بمن فصل بها بين السورتين، كابن كثير ومن معه، وبتركها من لم يفصل بها كحمزة ومن معه.

وأما الابتداء بها بعد أول براءة منها فلا نص للمتقدمين فيه، وظاهر إطلاق كثير كالشاطبي التخيير فيها، واختار السخاوي الجواز، وإلى المنع ذهب الجعبري.

والصواب كما في النشر أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير براءة لا إشكال في تركها عنده في أوساط براءة، وكذا لا إشكال في تركها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم وسط السورة تبع لأولها، ولا تجوز البسملة أولها، فكذا وسطها، وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقًا فإن اعتبر بقاء أثر العلة من أجلها حذفت أولها، وهي نزولها بالسيف كالشاطبي، لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علة بسمل بلا نظر والله أعلم.

خاتمة:

يعلم مما تقدم من التخيير في الابتداء بالإجراء مع ثبوت البسملة بين السور أنه لا يجوز وصل البسملة بجزء من أجزاء السورة، لا مع الوقف ولا مع وصله بها بعده، إذ القراءة سنة متبعة، وليس أجزاء السورة محلًا للبسملة عند أحد، والمنع من ذلك أولى من منع وصلها بآخر السورة والوقف عليها، إذ ذاك محل لها في الجملة، وقد منعت لكون البسملة للأوائل، لا للأواخر[١]. قال شيخنا رحمه الله تعالى هذا ما تيسر من الكلام على البسملة.

❁ وعن الحسن ﴿الحمد لله﴾ حيث وقع بكسر الدال، اتباعًا لكسرة لام الجر بعدها.

والجمهور بالرفع على الابتداء، والخبر ما بعده أي متعلقة[٢].

❁ وقرأ ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الآية: ٣، ٤] بإدغام الميم الأولى في الثانية أبو عمرو بخلف عنه من روايتيه، وكذا يعقوب من المصباح مع مد ﴿مَٰلِكِ﴾.

---

(١) للفظ الحديث: (كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع)، قال الإمام النووى فى الأذكار (٩٤/١): وقد روى موصولًا كما ذكرنا و روى مرسلًا ورواية الموصول جيدة الإسناد.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

وافقهما ابن محيصن من المفردة، واليزيدي بخلف، والحسن والمطوعي.

وخصّ الشاطبي في إقرائه الإدغام بالسوسي، والإظهار بالدوري، ويجوز المد والقصر والتوسط في حرف المد السابق قبل المدغم ونظائره.

❁ واختلف في ﴿مَـٰلِكِ﴾[1]:

فعاصم، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف بالألف، مدًا على وزن «سامع» اسم فاعل من ملك ملكًا بالكسر وافقهم الحسن والمطوعي.

والباقون بغير ألف على وزن «سمع» صفة مشبهة، أي: قاضي يوم الدين.

❁ وعن ▯طوعي ﴿ملك﴾ بفتح الكاف نصبًا على القطع، أو منادى مضافًا توطئة لـ ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ والجمهور بكسرها[2].

❁ وعن ▯سن ﴿يُعبد﴾ [الآية: ٥] بالياء من تحت مضمومة مبنيًا للمفعول، استعار ضمير النصب للرفع والتفت إذ الأصل: أنت تعبد[3].

❁ وعن ▯طوعي ﴿نستع▯﴾ [الآية: ٥] بكسر حرف المضارعة، وهي لغة مطردة في حرف المضارعة بشرطه[4].

❁ واختلف في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ و﴿صِرَٰطَ﴾ [الآيتان: ٦، ٧][5]:

فقنبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس بالسين حيث وقعا على الأصل؛ لأنه مشتق من السرط وهو البلع، وهي لغة عامة العرب، وافقهما ابن محيصن فيهما، والشنبوذي فيهما تجرد عن اللام.

وقرأ خلف عن حمزة بإشمام الصاد الزاي في كل القرآن، ومعناه مزج لفظ الصاد بالزاي وافقه ▯طوعي.

---

(١) انظر: السبعة (ص: ١٠٤)، النشر (١/ ٢٧١).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) انظر: السبعة (ص: ١٠٥)، النشر (١/ ٢٧١).

واختلف عن خلاد على أربع طرق:

الأولى: الإشمام في الأول من الفاتحة فقط.

الثانية: الإشمام في حرف الفاتحة فقط.

الثالثة: الإشمام في المعرف باللام خاصة هنا وفي جميع القرآن.

الرابعة: عدم الإشمام في الجميع.

والأربعة مستفادة من قول الطيبة: «الأول»، أي: بالإشمام قف. «وفيه والثاني وذي اللام اختلف». والباقون بالصاد كابن شنبوذ وباقي الرواة من قنبل، وهي لغة قريش.

وعن الحسن ﴿اهدنا صراطًا مستقيمًا﴾ [الآية: ٦] بالنصب والتنوين فيهما من غير «أل»[١].

❁ واختلف في ضم الهاء وكسرها من (عليهم، وإليهم، ولديهم، وعليهما، وإليهما، وفيهما، وعليهن، وإليهن، وفيهن، وصياصيهن، وبجنتيهم، وترميهم، وما نريهم، وبين أيديهن) وما يشبه ذلك من ضمير التثنية والجمع مذكرًا أو مؤنثًا[٢]:

فحمزة، وكذا يعقوب من (عليهُم، وإليهُم، ولديهُم) الثلاثة فقط حيث أتت بضم الهاء على الأصل؛ لأن الهاء لما كانت ضعيفة لخفائها خصت بأقوى الحركات، ولذا تضم مبتدأة وبعد الفتح والألف والضمة والواو والسكون في غير الياء نحو: (هو، ولهو، ودعاه، ودعوه، ودعه)، وهي لغة قريش، والحجازيين.

وافقها المطوعي في الثلاثة، والشنبوذي في ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ فقط حيث وقع، وزاد يعقوب فقرأ جميع ما ذكر وما شابهه مما قبل الهاء ياء ساكنة بضم الهاء أيضًا.

وافقه الشنبوذي في (عليهما) فقط.

وهذا كله إذا كانت الياء موجودة، فإن زالت لعلة جزم نحو: ﴿وَإِن يَأۡتِهِمۡ﴾ و﴿وَيُخۡزِهِمۡ﴾، ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ﴾، أو بناء نحو: ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ﴾ فرويس وحده بضم الهاء في ذلك كله. إلا قوله تعالى ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ﴾ بالأنفال [الآية: ١٦]، فإنه كسرها من غير

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: السبعة (ص: ١٠٨)، النشر (٢/٢٧٢).

خلف، واختلف عنه في ﴿وَيُلۡهِهِمُ ٱلۡأَمَلُ﴾ بالحجر [الآية: ٣]، و ﴿يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ في النور [الآية: ٣٢]، ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الآية: ٧]، و﴿وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ۝٧﴾ [الآية: ٩] موضعي غافر.

والباقون بكسر الهاء في ذلك كله في جميع القرآن لمجانسة الكسر لفظ الياء أو الكسر، وهي لغة قيس وتميم وبني سعد.

❁ واختلف في صلة ميم الجمع بواو، وإسكانها إذا وقعت قبل محرك ولو تقديرًا نحو: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا﴾، ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[1]:

فقالون بخلف عنه، وابن كثير، وكذا أبو جعفر، بضم الميم ووصلها بواو في اللفظ، اتباعًا للأصل، بدليل: ﴿دَخَلۡتُمُوهُ﴾، ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾.

وافقهم ابن محيصن.

والإسكان لقالون في الكافي والعنوان والإرشاد، وكذا في الهداية من طريق أبي نشيط، ومنها قرأ به الداني على أبي الحسن، ومن طريق الحلواني على أبي الفتح، والصلة له في الهداية للحلواني، وبها قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقين عن قراءته على عبد الباقي، وعن قراءته على عبد الله بن الحسين من طريق الجمال عن الحلواني.

واشترطوا في الميم أن تكون قبل محرك، ولو تقديرًا ليندرج فيه: ﴿كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ﴾ و﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ على التشديد، وأن يكون المحرك منفصلًا، ليخرج عنه المتصل نحو: ﴿دَخَلۡتُمُوهُ﴾ و﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾ فإنه مجمع عليه.

وقرأ ورش من طريقيه بالصلة، إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع، نحو: ﴿عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ إيثارًا للمد، وعدل عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها الذي هو مذهبه؛ لأنه لو أبقى الميم ساكنة لتحركت بسائر الحركات، فرأى تحريكها بحركتها الأصلية أولى.

والباقون بالسكون في جميع القرآن للتخفيف وأجمعوا على إسكانها وقفًا لأنه محل تخفيف.

❁ واختلف في ضم ميم الجمع وكسرها وضم ما قبلها وكسره، إذا كان بعد الميم ساكن وقبلها هاء مكسورة ما قبلها كسرة أو ياء ساكنة، نحو: ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ و﴿يُؤۡتِيَهُمُ

(١) انظر: السبعة (ص: ١٠٨)، النشر (٢/٢٧٢).

ٱللَّهُ﴾ و﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ و﴿فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾[1]:

فنافع وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وكذا أبو جعفر، بضم الميم وكسر الهاء في ذلك كله.

ووجهه مناسبة الهاء بالياء، وتحريك الميم بالحركة الأصلية، وهي لغة بني أسد، وأهل الحرمين وافقهم ابن محيصن.

وقرأ أبو عمرو بكسر الهاء لمجاورة الكسرة أو الياء الساكنة، وكسر الميم أيضًا على أصل التقاء الساكن□، وافقه اليزيدي وال□سن.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بضمهما؛ لأن الميم حركت للساكن بحركة الأصل، وضم الهاء اتباعًا لها.

وافقهم الأعمش.

وقرأ يعقوب باتباع الميم الهاء على أصله، فضمها حيث ضم الهاء في نحو: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ لوجود ضم الهاء وكسرها في نحو: ﴿قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ لوجود الكسرة.

وأما الوقف فكلهم على إسكان الميم وهم على أصولهم في الهاء، فحمزة بضم الهاء من نحو: ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ و﴿إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ﴾ ويعقوب بضم ذلك، ونحو: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ و﴿لَا يَهۡدِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ ورويس في نحو: ﴿يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ على أصله بالوجهين.

واتفقوا على ضم الميم المسبوقة، بضم سواء كان في هاء أو كاف أو تاء، نحو: ﴿يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾، ﴿عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ﴾، ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ وإذا وقفوا سكنوا ال□يم.

❁ وعن ابن محيصن من المبهج ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾ [الآية: ٧] بنصب ﴿غيرَ﴾ على ا□ال، قيل من «الذين» وهو ضعيف[2]، وقيل من الضمير في «عليهم» وعنه من ا□فردة الخفض كالجمهور على البدل من «الذين» بدل نكرة من معرفة أو من الضمير المجرور في «عليهم».

❁ [ا□رسوم:]

(١) انظر: السبعة (ص: ١٠٨)، النشر (٢/٢٧٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

❁ اتفقوا على كتابة ﴿مَٰلِكِ﴾ [الآية: ٤] بغير ألف ليحتمل القراءتين، وكذا ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ بآل عمران [الآية: ٢٦] كما في المقنع ولم يذكره في الرائية[1] ومقتضاه: أن ما عداه يكتب على لفظة، وقد اصطلحوا على حذف ألف «فاعل» في الأعلام، وقال ابن قتيبة[2]: ما كان من الأسماء، أي الأعلام المنقولة من الصفات على «فاعل» وكثر استعماله نحو: «صالح» و«مالك» و«خالد» فحذف ألفه أحسن من إثباتها فإن □ليت باللام تعين الإثبات.

❁ واتفقوا أيضًا على كتابة: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بالصاد معرفًا، ومنكرًا، بأي إعراب كان للدلالة على البدل؛ لأن السين هو الأصل كما تقدم، وكذا: ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٤٥]، فخرج ﴿يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ فإنه بالس□، وكذا كتبوا بالصاد: ﴿أم هم ا□صيطرون﴾ بالطور [الآية: ٣٧]، و﴿بمصيطر﴾ بالغاشية [الآية: ٢٢].

❁ ❁ ❁

(١) وهي: عقيلة أتراب القصائد في مرسوم المصاحف، للإمام الشاطبي.

(٢) ابن قتيبة (٠٠٠ - ٣٢٢ هـ = ٠٠٠ - ٩٣٤ م) أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو جعفر: قاض، من أهل بغداد، له اشتغال بالأدب والكتابة، كان يحفظ كتب أبيه، وهي: (٢١) كتابا في غريب القرآن والحديث والأدب والأخبار، ولي القضاء بمصر سنة: (٣٢١ هـ)، فجاءها، وعرف فضله فيها فأقبل عليه طلاب العلوم والآداب، ويرجح (الكندي) أنه عزل بعد ثلاثة أشهر من ولايته، ويقول أكثر مؤرخيه إنه مات وهو على القضاء، وكانت وفاته بمصر. انظر: انظر: الأعلام (١/١٥٦).

سورة البقرة

مدنية

۞ [الفواصل:]

۞ آيها مائتان وثمانون وخمس حجازي، وشامي وست كوفي، وسبع بصري.

۞ اختلافها ثلاث عشرة: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ كوفي، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌۢ﴾ شامي، وترك ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾، ﴿إِلَّا خَآئِفِينَۚ﴾ بصري، ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ مدني أخير وعراقي، وشامي بخلف عنه ﴿مِنۡ خَلَٰقٖ﴾ الثاني تركها مدني أخير، ﴿وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ غير مكي بخلف عنه، ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ حجازي، ﴿إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ و ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ﴾ الأولى مدني أخير وكوفي وشامي، ﴿قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا﴾ بصري، ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ حجازي إلا الأول، وبصري وعدّها الكل أول آل عمران، وتركها بـ«طه» ﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ مدني أول.

۞ وفيها مشبه الفاصلة اثنا عشر: ﴿مِنۡ خَلَٰقٖ﴾ الأول، ﴿وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، ﴿هُمۡ فِي شِقَاقٖ﴾، ﴿وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ﴾، ﴿فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾، ﴿طَعَامُ مِسۡكِينٖ﴾، ﴿مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِ﴾، ﴿وَٱلۡحُرُمَٰتُ قِصَاصٞ﴾، ﴿عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِ﴾، ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ الأول، ﴿مِنۡهُ تُنفِقُونَ﴾، ﴿وَلَا شَهِيدٞ﴾ وغلط من عزاها إلى المكي.

وما يشبه الوسط اثنان ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، ﴿لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾.

۞ [القراءات:]

۞ قرأ ﴿الٓمٓ ۝١﴾ بالسكت على كل حرف من حروفها الثلاثة أبو جعفر، وكذا ما تكرر من ذلك في فواتح السور نحو: ﴿الٓمٓصٓ﴾، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾؛ لأنها ليست حروف المعاني بل هي مفصولة وإن اتصلت رسمًا، وفي كل واحد منها سرّ لله تعالى، أو كل حرف منها كناية عن اسم الله تعالى، فهو يجري مجرى كلام مستقل وحذف واو العطف لشدة الإرتباط والعلم به[1].

۞ وقرأ ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ [الآية: ٢] بمد «لا» النافية حمزة بخلفه، لكن لا يبلغ به حد

---

(١) انظر: المهذب للشيخ محيسن (١/ ٤٦).

الإشباع، بل يقتصر فيه على التوسط كما تقدم[١].

❁ وعن ا□سن ﴿لا ريبًا فيه﴾ بالتنوين حيث وقع بفعل مقدر؛ أي: لا أجد ريبًا والجمهور بغير تنوين مع البناء على الفتح[٢].

❁ وقرأ ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [الآية: ٢] بوصل الهاء بالهاء بياء لفظية على الأصل ابن كثير وافقه ابن محيصن[٣].

والباقون بالاختلاس.

وأدغم الهاء في الهاء أبو عمرو وبخلف عنه، وكذا يعقوب من المصباح مع المد والقصر والتوسط في حروف المد، وافقهما ابن محيصن، واليزيدي بخلف عنهما والحسن والمطوعي.

تنبيه:

تقدمت الإشارة إلى أن هذه الأوجه الواردة على سبيل التخيير، كالأوجه التي يقرأ بها بين السور وغيرها إنما المقصود منها معرفة جواز القراءة بكل منها، فأي وجه قرئ به جاز، فلا تستوعب الكل في موضع إلا لغرض صحيح وكذا الوقف بالسكون، والإشمام، والروم، وبالمد الطويل، والتوسط، والقصر.

وكان بعض المحققين كما تقدم لا يأخذ إلا بالأقوى، ويجعل الباقي مأذونًا فيه، وبعضهم يرى القراءة بواحد في موضع، وبآخر في آخر، وبعضهم يرى جمعها في أول موضع، أو موضع ما، على وجه التعليم والإعلام وشمول الرواية، أما الأخذ بالكل في كل موضع فلا يتعمده إلا متكلف، غير عارف بحقيقة الخلاف.

نعم ينبغي أن يجمع بين أوجه تخفيف الهمزة في وقف حمزة، لتدريب المبتدئ، ولا يكلف العالم بجميعها ومستند أهل هذا الشأن في الأوجه المذكورة، أن أهل الأداء لما كانوا على الأثبت في النقل، بحيث كانوا في الضبط والمحافظة على ألفاظ القرآن في الدرجة القصوى، حتى كانوا لا يسامحون بعضهم في حرف واحد، اتفقوا على منع القياس المطلق، الذي ليس له

---

(١) انظر: النشر (١/٣٤٥).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: السبعة (ص: ١٣٠).

أصل يرجع إليه أما إذا كان القياس على إجماع انعقد، أو أصل يعتمد، فإنه يجوز عند عدم النص، وغموض وجه الأداء، بل لا يسمى ما كان كذلك قياسًا على الوجه الاصطلاحي، لأنه في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي، كما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء، وإثبات البسملة وعدمها، وغير ذلك، وحينئذ فيكفي في المستند النقل عن مثل هؤلاء الأئمة المعول عليهم في هذا الفن، وأما كثرة الوجوه بحيث بلغت الألوف فإنما ذلك عند المتأخرين دون المتقدمين، لأنهم كانوا يقرأون القراءات طريقًا طريقًا فلا يقع لهم إلا القليل من الأوجه وأما المتأخرون فقرؤها رواية رواية، بل قراءة قراءة بل أكثر حتى صاروا يقرأون الختمة الواحدة للسبعة أو العشرة فتشعبت معهم الطرق، وكثرت الأوجه، وحينئذ يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق والأوجه، وإلا وقع فيما لا يجوز.

وللشيخ العلامة النويري تأليف مفيد نحو كراسة فيما ذكر، وقد لخصه في شرحه لطيبة شيخه[1] رحم الله تعالى الجميع.

وإذا تقرر ذلك فليعلم أن الصحيح جواز كل من الثلاثة الوقف العارض لكل قارئ، وإشمام المضموم ورومه، وروم المكسور ووجهي «الم الله» للاعتبار بالعارض وعدمه، والمد، والتوسط، والقصر، مع إدغام نحو: «الرحيم * ملك» إلى غير ذلك.

وكل هذه الأوجه صدق عليها أنها موافقة للرسم من جهة أنها لا تخالفه، لأنها لم ترسم لها في المصحف صورة أصلًا، وموافقة للوجه العربي؛ لأن النحاة نصّوا على ذلك كله، وكلها أيضا نقلت عن المتأخرين.

❁ وأمال ﴿هُدًى﴾ وقفًا حمزة، والكسائي، وكذا خلف.

وافقهم الأعمش، وورش من طريق الأزرق بالفتح، وبين اللفظين.

ولا خلاف في فتحه وصلًا، وإدغام التنوين في لام ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بغير غنة إلا ما ذهب إليه كثير من أهل الأداء من إبقاء الغنة في ذلك، وفي النون عند اللام والراء، والتنوين عند الراء نحو: ﴿فَءَامَنَ لَهُۥ﴾، ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ورووه عن نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

---

(١) يقصد بشيخه هنا الإمام ابن الجزري.

❁ ووقف يعقوب بخلاف عنه، بهاء السكت على نحو: ﴿ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ و﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ و﴿ٱلَّذِينَ﴾ و﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ و﴿بِمُؤۡمِنِينَ﴾ وظاهر كلام بعضهم يشمل نون الأفعال كـ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ لكن صوّب في النشر تقييده بالأسماء عند من جوّزه، وهو الذي قرأنا به.

وأبدل همزة ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ واوًا ورش من طريقيه، وأبو عمرو بخلف عنه، وأبو جعفر كوقف حمزة، وافقهم اليزيدي بخلفه.

❁ وغلظ ورش من طريق الأزرق لام ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الآية: ٤].

❁ وقصر المد المنفصل من نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [الآية: ٥] ابن كثير، وكذا أبو جعفر، إلغاء لأثر الهمز لعدم لزومه باعتبار الوقف، وافقهما ابن محيصن، والحسن.

واختلف فيه عن قالون من طريقيه، وورش من طريق الأصبهاني، وأبي عمرو من روايتيه، وهشام وحفص من طريق عمرو، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي.

والباقون بالمد وهم متفاوتون فيه كالمتصل المجمع على مده لكل القراء، وأطولهم فيهما ورش من طريق الأزرق، وابن ذكوان من طريق النقاش، وحمزة، وافقهم الشنبوذي، ثم التوسط للباقين في المتصل، ولأصحاب المد في المنفصل على المختار.

وإذا وقف لحمزة على ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ ونحوه ففيه أربعة تحقيق الهمزة، وتسهيلها، وفيه المد والقصر، والسكت مع التحقيق.

❁ وقرأ ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الآية: ٥] بالنقل ورش من طريقيه، ومن طريق الأزرق بترقيق الراء مع المد والقصر، والتوسط على الألف المنقول همزها، لعدم الاعتداد بالعارض، فإن اعتد به قصر فقط.

وسكت على لام التعريف: حمزة بخلف عنه، وكذا ابن ذكوان، وحفص، وإدريس بخلفهم على ما تقدم.

ويوقف لحمزة عليه ونحو من المتوسط بزائد اتصل به رسمًا ولفظًا نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ ﴿ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾، ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾، ﴿ٱلۡأٓزِفَةِ﴾، ﴿ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ بوجهين فقط النقل، والسكت، أما التحقيق من غير سكت الذي أجازه بعض شراح الحرز، فقال في النشر: لا أعلمه نصًا في

كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق.

وأمال فتحة رائها في الوقف محضة الكسائي، وحمزة بخلفه.

❁ ويوقف على ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ونحوه مما وقعت فيه الهمزة متوسطة بعد ألف لحمزة بتسهيل الهمزة بين بين، مع المد والقصر، وأما الإبدال فشاذ، وكذا نحو: ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾ و﴿أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ و﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿خَآئِفِينَ﴾ و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و﴿جَآءَنَا﴾ و﴿دُعَآءً﴾ و﴿نِدَآءً﴾ فلا يصح فيه إلا بين بين.

❁ وقرأ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [الآية: ٦] بتسهيل الثانية، وإدخال ألف قالون، وأبو عمرو، وهشام من طريق ابن عيدان، وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وكذا رويس بتسهيلها أيضًا من غير إدخال ألف، وهو أحد الوجهين عن الأزرق، والثاني له إبدالها ألفًا خالصة مع المد للساكنين، وهما صحيحان، وقرأ ابن ذكوان، وهشام من مشهور طرق الداجوني عن أصحابه عنه، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف بتحقيق الهمزتين بلا ألف بينهما وافقهم الحسن، والأعمش.

وقرأ هشام من طريق الجمال عن الحلواني، بتحقيقهما، وإدخال ألف بينهما، فصار لهشام ثلاثة أوجه: التسهيل مع الألف، والتحقيق مع الألف، وعدمها، وأما الرابع وهو التسهيل بلا ألف فلا يجوز لهشام من الطريقين إلا في موضع واحد وهو ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ بالأحقاف [الآية: ٢٠] كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

وعن ابن محيصن: ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة واحدة مقصورة[1]، وإذا وقف على ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ لحمزة فله السكت على الميم وعدمه، مع تسهيل الهمزة الثانية، وتحقيقها فهي أربعة، وأما إبدال الثانية ألفًا فضعيف، وكذا حذف إحدى الهمزتين لاتباع الرسم وافقه الأعمش وتقدم حكم صلة ميم الجمع هنا لورش وغيره.

❁ وأمال ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [الآية: ٧] أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وافقهم اليزيدي، وقلله الأزرق، والباقون بالفتح.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

❁ وعن الحسن ﴿عُشوة﴾ [الآية: ٧] بعين مهملة مضمومة، وعنه أيضًا الضم والفتح مع المعجمة[1].

والجمهور بالغين المعجمة المكسورة.

❁ وأدغم تنوين ﴿غِشَـٰوَةٌ﴾ في واو ﴿وَلَهُمۡ﴾ بغير غنة خلف عن حمزة وافقه المطوعي، وكذا حكم ﴿مَن يَقُولُ﴾ ومعهما في هذا الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير، وكذا حكم ما شابه ذلك والباقون بالغنة فيهما.

❁ وأمال ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [الآية: ٨] المجرور الدوري عن أبي عمرو بخلف عنه، وافقه اليزيدي.

والباقون بالفتح.

❁ ويقرأ للأزرق نحو: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [الآية: ٨] بقصر «الآخر» مع قصر «آمنا» مطلقا فإن وسّط «آمنا» أشبع فكذا «الآخر»، إن لم يعتد بالعارض وهو النقل فإن اعتد بالعارض فبالقصر فيه فقط معهما أعني التوسط والإشباع في «آمنا» نبّه عليه في النشر وتقدم آخر باب المد.

❁ واختلف في ﴿وَمَا يَخۡدَعُونَ﴾ [الآية: ٩][2]:

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها، وكسر الدال، لمناسبة الأول، وافقهم اليزيدي.

والباقون بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال، والمفاعلة هنا إما بمعنى فعل فيتحدان، وإما بإبقاء المفاعلة على بابها فهم يخادعون أنفسهم، أي يمنونها الأباطيل، وأنفسهم تمنيهم ذلك أيضًا، ولا خلاف في الأول أنه بالضم والألف، وكذا حرف النساء لئلا يتوجه إلى الله تعالى بالتصريح بهذا الفعل القبيح فأخرج مخرج المفاعلة.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١٠/١)، البحر المحيط (٥٧/١)، التيسير (ص: ٧٢)، تفسير الطبري (٢٧٧/١)، تفسير القرطبي (١٩٦/١)، الحجة لابن خالويه (ص: ٦٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٨٧)، السبعة (ص: ١٣٩)، الغيث للصفاقسي (ص: ٨٢)، الكشاف (٣٢/١)، الكشف للقيسي (٢٢٤/١- ٢٢٧)، المعاني للأخفش (٣٨/١)، النشر لابن الجزري (٢٠٧/٢).

❁ وأمال ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الآية: ١٠] هنا حمزة، وابن ذكوان، وهشام، بخلف عنه، وافقهم الأعمش، وكذا حكم ما جاء من هذا الفعل، وهو في خمسة عشر إلا أن ابن ذكوان اختلف عنه في غير الأول.

❁ ويوقف لحمزة على نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ بالوجه المتقدمين في نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ وبثالث وهو عدم النقل والسكت.

❁ واختلف في ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [الآية: ١٠][1]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال من الكذب، لإخبار الله تعالى عن كذبهم، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بضم الياء، وفتح الكاف، وتشديد الذال من التكذيب لتكذيبهم الرسل.

❁ واختلف في الفعل الثلاثي الذي قلبت عينه ألفًا في الماضي، كـ«قال»، إذا بني للمفعول وهو في ﴿قِيلَ﴾ [الآيتان: ١١، ١٣] حيث وقع ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾، ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ﴾، ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾، ﴿وَسِيقَ﴾ هود [الآية: ٤٤] والزمر [الآية: ٦٩] والفجر [الآية: ٢٣] وسبأ [الآية: ٥٤] والزمر [الآيتان: ٧١، ٧٣] معًا و﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ﴾ هود [الآية: ٧٧] والملك [الآية: ٢٧][2]:

فنافع، وكذا أبو جعفر بإشمام الكسرة الضم، وبياء بعدها نحو واو في ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ فقط اتباعًا للأثر، وجمعًا بين اللغتين وافقهما ابن محيصن من المفردة.

وقرأ ابن ذكوان كذلك في ﴿وَحِيلَ﴾، ﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ الأربعة فقط.

وقرأ هشام، والكسائي، وكذا رويس بالإشمام كذلك في الأفعال السبعة، وهو لغة

---

(١) انظر: البحر المحيط (١/ ٦٠)، التيسير (ص: ٧٢)، تفسير الطبري (١/ ٢٨٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ٦٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٨٨)، السبعة (ص: ١٤١)، الغيث للصفاقسي (ص: ٨٣) الكشف للقيسي (١/ ٢٢٩ - ٢٣٢)، المعاني للأخفش (١/ ٤٠)، النشر (٢/ ٢٠٧، ٢٠٨).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/ ١١) البحر المحيط (١/ ٦١)، التيسير للداني (ص: ٧٢)، تفسير القرطبي (١/ ٢٠١)، الحجة لابن خالويه (ص: ٦٩)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٨٨)، السبعة (ص: ٤١)، غيث النفع للصفاقسي (ص: ٨٣)، الكشف للقيسي (١/ ٢٢٩ - ٢٣٢)، النشر (٢/ ٢٠٨).

قيس، وعقيل، ومن جاورهم، وافقهم الحسن، والشنبوذي وكيفية اللفظ به أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين، إفرازًا لا شيوعًا، فجزء الضمة مقدم، وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولذا تمحضت الياء.

والباقون بإخلاص الكسرة، ولا خلاف في «قيلًا» في النساء [الآية: ١٢٢]، و﴿قِيلاً سَلَٰمًا﴾، ﴿وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ لأنها ليست أفعالا.

❁ وقرأ ﴿ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ﴾ [الآية: ١٣] بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية واوًا خالصة مفتوحة: نافع، وابن كثير، وأبو عمر، وكذا أبو جعفر، ورويس، والباقون بالتحقيق.

ويوقف على ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ لحمزة، وهشام بخلفه بإبدال الهمزة ألفًا، مع المد، والقصر، والتوسط، ويجوز رومها بالتسهيل مع المد والقصر، فتصير خمسة، وكذا كل همزة متطرفة مضمومة أو مكسورة لم ترسم لها صورة.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ بالتحقيق مع عدم السكت، وبالسكت وبالنقل وبالإدغام وأما التسهيل بين بين فضعيف.

❁ واتفقوا على أنه لا يجوز مد ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾ [الآية: ١٤] و ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ لفقد الشرط باختلاف حركة ما قبله وضعف السبب بالانفصال.

❁ وقرأ ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤﴾ [الآية: ١٤] بحذف الهمزة وضم الزاي وصلًا ووقفًا أبو جعفر.

ويوقف عليها لحمزة بالتسهيل بين الهمزة والواو، وهو مذهب سيبويه، وبالإبدال ياء، وهو مذهب الأخفش، وبالحذف مع ضم ما قبل الواو للرسم، على مختار الداني، فهي ثلاثة، وأما تسهيلها بين الهمزة والياء، وهو المعضل، وإبدالها واوًا فكلاهما لا يصح، وكذا الوجه الخامس وهو كسر الزاي مع الحذف.

وإذا وقف عليه للأزرق فمن روى عنه المد وصلًا وقف كذلك، اعتد بالعارض أم لا، ومن روى عنه التوسط وصلًا وقف به، إن لم يعتد بالعارض، وبالمدان اعتد به ومن روى القصر وقف كذلك، إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط والإشباع أن اعتد به.

❁ وعن ابن محيصن من المفردة في رواية البزي ﴿يُمدهم﴾ بضم الياء وكسر الميم من

أمد[١].

❁ وأمال ﴿طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾ [الآية: ١٥] الدوري عن الكسائي، وفتحها الباقون.

❁ وأمال ﴿بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [الآية: ١٦] حمزة والكسائي وكذا خلف وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ ويوقف حمزة على ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ﴾ [الآية: ١٧] بتحقيق الأولى، وبتسهيلها مع المد والقصر، وبالسكت مع التحقيق فأربعة، والكل مع تسهيل الثانية مع المد والقصر.

فتصبح ستة لإخراج المد في الأول مع القصر في الثاني وعكسه حال التسهيل للتصادم، وتجري الأربعة في ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ﴾ [الآية: ٢٠] مع ثلاثة الإبدال في المتطرفة فتصير اثني عشر وجهًا.

❁ وعن الحسن ﴿ظلْمات﴾ [الآية: ١٧] بسكون اللام حيث وقع[٢].

❁ وأمال الألف الثانية من ﴿ءَاذَانِهِم﴾ [الآية: ١٩] الدوري عن الكسائي.

❁ وعن الحسن ﴿الصواقع﴾ [الآية: ١٩] بتقديم القاف على العين[٣].

❁ وأمال ﴿بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الآية: ١٩] الجمع أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وكذا رويس، وقلله الأزرق وخرج نحو: ﴿أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ وإن رواه صاحب المبهج عن الدوري عن الكسائي، فإنه ليس من طرقنا نعم أمالها اليزيدي، فيما خالف فيه أبا عمرو.

❁ وعن الحسن ﴿يِخِطّف﴾ [الآية: ٢٠] بكسر الياء والخاء والطاء المشددة[٤].

وعن المطوعي ﴿يَخَطِّف﴾ بفتح الياء والخاء وكسر الطاء[٥].

❁ وعن المطوعي إمالة ﴿أَضَآءَ لَهُم﴾ [الآية: ٢٠][٦].

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) شاذ لا يقرأ به.
(٥) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأمال ﴿شَآءَ﴾ [الآية: ٢٠] حمزة، وابن ذكوان، وكذا خلف، واختلف عن هشام، ففتحها عن الحلواني، وأمالها الداجوني.

ويوقف عليها لحمزة، وهشام بخلفه بالبدل مع المد، والقصر، والتوسط.

❁ وغلظ الأزرق لام ﴿أَظْلَمَ﴾ بخلف عنه.

❁ وأدغم ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [الآية: ٢٠] أبو عمرو بخلفه، وكذا رويس، وعن يعقوب بكماله في المصباح، وافقهم الأربعة ما عدا الشنبوذي.

❁ وقرأ ﴿شيء﴾ [الآية: ٢٠] بالمد المشبع، والتوسط، ورش من طريق الأزرق، وجاء التوسط فيه عن حمزة وصلا بخلفه، وإذا وقف عليه فله مع هشام بخلفه، النقل مع الإسكان، والروم، وله الإدغام معهما فتصير أربعة، وأما المرفوع فتجري فيه الأربعة، ويجوز الإشمام مع كل من النقل والإدغام، فتصير ستة، واتباع الرسم في ذلك متحد في وجه النقل مع الإسكان ونظمها المرادي[2] فقال:

في شَيءٍ المَرْفُوعِ سِتَّةُ أَوْجُهٍ نَقْلٌ وَإِدْغَامٍ بِغَيرِ مُنَازِعٍ
وَكِلاهُمَا مَعهُ ثَلاثَةُ أَوْجهٍ وَالحَذْفُ مُنْدَرِجٌ فَلَيسَ بِسَابِعٍ

وكذا الحكم في «سوء» المجرور والمرفوع.

❁ وأدغم القاف من ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [الآية: ٢١] أبو عمرو بخلف، وكذا يعقوب من المصباح، إدغامًا كاملًا تذهب معه صفة الاستعلاء.

۞ [﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾]:

=

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) ابن أم قاسم (٠٠٠ - ٧٤٩ هـ = ٠٠٠ - ١٣٤٨ م) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسّر أديب، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب، من كتبه: «تفسير القرآن» و«إعراب القرآن» و«شرح الشاطبية- في القراءات» و«شرح ألفية ابن مالك»، توفي بسرياقوس (بمصر). انظر: الأعلام (٢/٢١١).

❁ وعن ابن محيصن ﴿يستح﴾ [الآية: ٢٦] بكسر الحاء وحذف الياء[1].

❁ وغلظ الأزرق لام ﴿يُوصَلَ﴾ في الوصل، واختلف عنه الوقف فروى الترقيق عنه جمع كصاحب الكافي، وروى عنه التغليظ وذكرهما الداني كالشاطبي، وهما صحيحان والتغليظ أرجح.

❁ وأمال ﴿فَأَحْيَـٰكُمْ﴾ [الآية: ٢٥] الكسائي، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ واختلف في ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الآية: ٢٨] وبابه، وهو كل فعل أوله ياء، أو تاء المضارعة، إذا كان من رجوع الآخرة نحو: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ و﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ﴾[2]:

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم وكذا أبو جعفر ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ حيث وقع وهو في ستة مواضع في البقرة [الآية: ٢١٠]، وآل عمران [الآية: ١٠٩]، والأنفال [الآية: ٤٤]، والحج [الآية: ٧٦]، وفاطر [الآية: ٤]، والحديد [الآية: ٥]، بضم التاء وفتح الجيم، مبنيا للمفعول، وافقهم اليزيدي والشنبوذي.

وقرأ أبو عمرو ﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ آخر البقرة [الآية: ٢٨١]، بفتح التاء وكسر الجيم مبنيًا للفاعل، وقرأ حمزة والكسائي، وكذا خلف و﴿وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ بالمؤمنين [الآية: ١١٥]، بفتح التاء كذلك، وافقهم الحسن.

وقرأ نافع، وحمزة والكسائي، وكذا خلف، بفتح الياء مبنيًا للفاعل في أول القصص ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ [الآية: ٣٩]، وافقهم الحسن.

وقرأ نافع، وحفص ﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ آخر هود [الآية: ١٢٣]، بضم الياء، وفتح الجيم مبنيًا للمفعول.

وقرأ يعقوب جميع الباب بفتح حرف المضارعة، وكسر الجيم في جميع القرآن مبنيًا للفاعل، وافقه ابن محيصن والمطوعي.

والباقون بضم الياء، وفتح الجيم مبنيًا للمفعول، ووجهه إسناده للفاعل الحقيقي على الأصل من المتعدي، ووجه المبني للفاعل إسناده للمجازي من اللازم، وخرج بالتقييد برجوع

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) أنظر: البحر المحيط (١/١٢٦)، تفسير القرطبي (١/٢٥٠).

الآخرة نحو: ﴿أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾، ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾، ﴿عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ⁽١٨⁾﴾، ﴿مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ لكن خالف ابن محيصن أصله في ﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ في يس فبناه للمفعول، والجمهور بنوه للفاعل.

❁ وأما ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ و﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [الآية: ٢٩] حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق، وكذا كل ما وقع منه و ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ و﴿سَوَّىٰكَ﴾ بالكهف [الآية: ٣٧]، و﴿سواه﴾ بالسجدة [الآية: ٩]، و﴿سَوَّىٰكَ﴾ بالانفطار [الآية: ٧].

❁ واختلف في هاء ضمير المذكر الغائب المنفصل المرفوع، وكذا المؤنث، إذا وقع بعد واو نحو: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٢٩]، و ﴿وَهِيَ تَجْرِي﴾ أو فاء نحو: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ أو لام ابتداء نحو: ﴿لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ أو ثم نحو: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ وفي ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ آخر البقرة [الآية: ٢٨٢][1]:

فقالون، وأبو عمرو، والكسائي، وكذا أبو جعفر بإسكانها فيما عد الآخرين، وافقهم الحسن، واليزيدي.

وقرأ الكسائي، وقالون، وكذا أبو جعفر بخلاف عنهما، ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ بالقصص [الآية: ٦١]، بالإسكان أيضًا، وقرأ أيضا أعني قالون، وأبو جعفر، بإسكان الهاء في ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ آخر البقرة [الآية: ٢٨٢] بخلف عنهما، والوجهان فيهما صحيحان عن قالون، وأبي جعفر إلا أن الخلف فيهما عزيز عن أبي نشيط كما في النشر.

والباقون بالضم في الجميع، ولا خلاف في إسكان ﴿لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ إذ ليس بضمير، والتحريك لغة الحجاز، والتسكين لغة أهل نجد.

ووقف يعقوب على «وهو وهي» بهاء السكت، وتقدم قريبًا وقف حمزة على بكل شيء.

❁ وفتح ياء ﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبوجعفر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي وسكّنها الباقون.

❁ وعن الحسن ﴿وعُلِّم﴾ بضم العين وكسر اللام مبنيًا للمفعول و﴿آدمُ﴾ بالرفع على

---

(١) أنظر: الإملاء للعكبري (١/٨)، البحر المحيط (١/١٣٦)، التيسير (ص: ٧٢)، تفسير القرطبي (١/٢٦١)، الحجة لابن خالويه (ص: ٧٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٩٣)، السبعة (ص: ١٥)، الغيث للصفاقسي (ص: ٩٩)، الكشف للقيسي (١/٢٣٤)، النشر (٢/٢٩٠).

النيابة عن الفاعل[1].

❁ وقرأ أبو جعفر ﴿أَنْبُونِي﴾ [الآية: ٣١] بإسقاط الهمزة وضم ما قبل الواو.

❁ وقرأ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [الآية: ٣١] بتسهيل الهمزة الأولى بين الهمزة والياء، وتحقيق الثانية، قالون، والبزي، وافقهما ابن محيصن من المبهج.

ولورش ثلاثة أوجه:

أحدها: طريق الأصبهاني عنه، تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، وهو مروي عن الأزرق أيضًا.

ثانيها: إبدال الثانية حرف مد من جنس ما قبلها، أي: ياء ساكنة من طريق الجمهور عن الأزرق.

ثالثها: ياء مكسورة للأزرق أيضًا.

ولقنبل ثلاثة أوجه: أحدها: إسقاط الأولى وتحقيق الثانية، من طريق ابن شنبوذ، وثانيها: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، ثالثها: إبدال الثانية ياء ساكنة كورش من طريق الأزرق.

وقرأ أبو عمرو، وكذا رويس من طريق أبي الطيب، بإسقاط الأولى وتحقيق الثانية، وافقهما اليزيدي، وابن محيصن من المفردة.

وقرأ أبو جعفر، ورويس، من غير طريق أبي الطيب بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية كالياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف بتحقيق الهمزتين، وافقهم الحسن، والأعمش، ولا يخفى كما تقدم أن لقالون قصر (ها) من ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مع المد والقصر، في (أولاء) ثم مد (ها) مع المد في (أولاء)، وأما مد (ها) مع قصر (أولاء)، فيضعف لما تقدم، أن سبب الاتصال ولو مغيرًا أقوى من سبب الانفصال، لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل، وأن تغير سببه دون العكس، وفي (ها) لأبي عمرو وكذا رويس

(١) شاذ لا يقرأ به.

من طريق أبي الطيب القصر في (ها) لانفصاله، والمد والقصر في (أولاء) لتغيره بالإسقاط فهما وجهان، والثالث مدّهما معًا، ولا يجوز لهما مد الأول وقصر الثاني، قولًا واحدًا؛ لأن الثاني لا يخلو من أن يقدر متصلًا أو مفصلًا، فإن قدر مد مع مد الأول وقصر مع قصره، وإن قدر متصلًا مد مطلقًا، وتجري الثلاثة فيما لو تأخر المنفصل عن المتصل المتغير كقوله تعالى ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ فإذا مددت ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن﴾ فلك في المنفصل وهو ﴿بِإِذْنِهِۦٓ ۗ إِنَّ﴾ المد والقصر، وإذا قصرت ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن﴾ تعين القصر في المنفصل بعد ما ذكر، وهو ظاهر، ولم ينبهوا عليه لظهوره.

وإذا وقف حمزة على ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فله تحقيق الأولى، وتسهيلها بين بين، مع المد والقصر، لكونه متوسطًا بغيره، وفي الثانية لإبدال ألفا مع المد، والقصر، والتوسط، والروم مع المد والقصر، فهذه خمسة عشر، حاصلة من ضرب ثلاثة الأولى في خمسة الثانية، لكن يمتنع وجهان في وجه التسهيل بين بين كما نّبه من عليه في النشر وهما، مد الأول وقصر الثاني، وعكسه، لتصادم المذهبين، وحكى في الأولى الإبدال واو للرسم مع المد والقصر فيكون الحاصل من خمسة الأولى في خمسة الثانية خمسة وعشرين ونظمها ابن أم قاسم[1].

ولا يصح منها ما تقدم. وأما هشام فيسهل المتطرفة بخلفه فله أوجهها.

❁ وأما ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [الآية: ٣٣] فلم يبدل همزتها ورش من طريقيه، ولا غيره فاتفق كل من القراء على تحقيقها، إلا حمزة في الوقف على قاعدته، واختلف عنه مع إبدالها في ضم الهاء وكسرها، فالجمهور عنه على الضم، وذهب جمع إلى الكسر، ومر تفصيله، وافقه الأعمش بخلفه، والحسن على البدل مع كسر الهاء، إلا أنه عم الوصل والوقف.

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

❁ واختلف في ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾ وهو في خمسة مواضع هنا [الآية: ٣٤]، والأعراف [الآية: ١١]، والإسراء [الآية: ٦١]، والكهف [الآية: ٥٠]، وطه [الآية: ١١٦][2]:

---

(١) تقدمت ترجمته قريبًا.

(٢) انظر: النشر (٢/ ٢١٠)، المهذب (١/ ٥٢).

فأبو جعفر من رواية ابن جماز، ومن غير طريق هبة الله وغيره عن ابن وردان، بضم التاء حالة الوصل في الخمسة اتباعًا لضم الجيم، ولم يعتد بالساكن فاصلًا، وافقه الشنبوذي، وروي هبة الله وغيره عن ابن وردان إشمام كسرتها الضم، وصحح في النشر الوجهين عن ابن وردان.

والباقون بالكسرة الخالصة على الجر بالحروف.

❁ وأمال ﴿أَبَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش. وبالفتح والتقليل الأزرق.

وتقدم قريبًا حكم إمالة ﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾.

❁ وأدغم تاء ﴿حَيْثُ﴾ في شين ﴿شِئْتُمَا﴾ مع إبدال الهمزة الساكنة، أبو عمرو بخلف عنه من الروايتين، ويمتنع له الإدغام مع الهمز، فالجائز حينئذ ثلاثة أوجه، الإدغام مع الإبدال، والإظهار مع الهمز، ومع الإبدال، وأدغم فقط يعقوب من المصباح والمفردة.

❁ وعن ابن محيصن ﴿هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [الآية: ٣٤] وما جاء منه نحو: ﴿هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ بياء من تحت ساكنة بدل الهاء تحذف للساكنين وصلا، وهي لغة في «هذه»[١].

❁ واختلف في ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ [الآية: ٣٦][٢]:

فحمزة بألف بعد الزاي مخففة اللام، وافقه الأعمش، أي: صرفها، أو نحاهما والباقون بغير ألف مشددًا، أي: أوقعهما في الزلة، ويحتمل أن يكون من «زلّ» عن المكان إذا تنحى فيتحدان في المعنى.

❁ وأمال ﴿فَتَلَقَّىٰٓ﴾ [الآية: ٣٧] حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ واختلف في ﴿ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ﴾ [الآية: ٣٧][٣]:

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: التيسير (ص: ٧٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ٧٥)، المعاني للأخفش (٦٧/١)، المعاني للفراء (٢٨/١)، النشر (٢١١/٢).

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (١٩/١)، البحر المحيط (١٦٥/١)، التيسير (ص: ٧٤)، تفسير الطبري (٥٤٢/١)، تفسير القرطبي (٣٢٦/١)، الحجة لابن خالويه (ص: ٧٥)، المعاني للأخفش (٦٧/١)، =

فابن كثير بنصب ﴿آدَمَ﴾ ورفع ﴿كَلِمَـٰتٍ﴾ على إسناد الفعل إلى الكلمات، وإيقاعه على «آدم» فكأنه قال: (فجاءت كلمات) ولم يؤنّث الفعل لكونه غير حقيقي، وللفصل. ووافقه ابن محيصن.

والباقون برفع ﴿آدَمُ﴾ ونصب «كلماتٍ» بالكسرة إسنادًا له إلى ﴿آدَمُ﴾ وإيقاعًا له على الكلمات، أي أخذها بالقبول ودعا بها. وأدغم الميم في الميم أبو عمرو وبخلفه، ويعقوب من المصباح وكتاب المطلوب.

❁ وأمال ﴿هُدَایَ﴾ [الآية: ٣٨] الدوري عن الكسائي، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ واختلف في التنوين: ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الآية: ٣٨] وكذا ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ و﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ﴾ من هذه السورة [الآية: ٢٥٤]، ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خِلَـٰلٌ﴾ بإبراهيم [الآية: ٣١]، و﴿لَّا لَغۡوٌ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٌ﴾ بالطور [الآية: ٢٣][1]:

فيعقوب ﴿لَا خَوۡفُ﴾ حيث وقع بفتح الفاء وحذف التنوين مبنيًا على الفتح على جعل «لا» للتبرئة. وافقه الحسن وعن ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفًا.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ بالرفع والتنوين، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وقرأ أبو جعفر و﴿وَلَا جِدَالَ﴾ كذلك بالرفع والتنوين، وافقه الحسن.

ووجه رفع الأولين مع التنوين، أن الأول اسم «لا» المحمولة على ليس، والثاني عطف على الأول، ولا مكررة للتأكيد، ونفي الاجتماع، وبناء الثالث على الفتح، على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج؛ لأن قريشًا كانت تقف بالمشعر الحرام، فرفع الخلاف بأن أمروا أن يقفوا كغيرهم بعرفة، وأما الأول فعلى معنى النهي، أي: لا يكونن رفث، ولا فسوق.

وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح بلا تنوين، على أن «لا» لنفي الجنس، عاملة عمل «إن» مركبة مع اسمها، كما لو انفردت.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ﴾ في هذه

=

المعاني للفراء (١/٢٨)، النشر (٢/٢١١).

(١) انظر: البحر المحيط (١/١٦٩)، النشر (٢/٢١١).

السورة [الآية: ٢٥٤]، و ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ بإبراهيم [الآية: ٣١]، و ﴿لَّا لَغۡوٌ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٌ﴾ في الطور [الآية: ٢٣]، بالفتح من غير تنوين، وافقهم ابن محيصن، والحسن، واليزيدي.

والباقون بالرفع والتنوين في الكلمات السبع.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الآية: ٣٩] بوجه□ التحقيق، والتسهيل بإبدال الهمزة ياء، لأنه متوسط بغيره، وقس عليه نظائره.

❁ وأمال: ﴿ٱلنَّارِ﴾ [الآية: ٣٩] أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وافقهم اليزيدي، وبالتقليل الأزرق.

❁ وقرأ أبو جعفر بتسهيل همزة ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الآية: ٤٠] مع المد والقصر لتغير السبب، وإذا قرئ له بالإشباع، على طريق العراقيين كما تقدم كمل له ثلاثة أوجه.

واختلف في مد الياء فيها كنظائره للأزرق، فنص بعضهم على مدّها واستثناها الشاطبي، والوجهان في الطيبة.

وعن ا□سن حذف الألف والياء، وهي إحدى اللغات فيها(١).

ويوقف لحمزة عليه بتحقيق الأولى من غير سكت، على (بني) وبالسكت، وبالنقل وبالإدغام، وأما التسهيل بين بين فضعيف وفي الثانية والتسهيل مع المد، والقصر، فهي ثمانية أوجه.

وروى ا□طوعي ﴿إسرائيل﴾ بتسهيل الهمزة التي بعد الألف(٢).

❁ وأسكن ياء ﴿نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ﴾ في الموضعين هنا [الآيتان: ٤٠، ٤٧]، والثالث قبيل ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ﴾ [الآية: ١٢٢] ابن محيصن، والحسن(٣).

❁ وأثبت ياء ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾ [الآية: ٤٠] و ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [الآية: ٤١] يعقوب في الحالين، وافقه ا□سن وصلا.

❁ وغلظ الأزرق لام ﴿الصلوة﴾ [الآية: ٤٣].

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.

❁ [﴿۞أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ٤٤﴾]:

❁ ورقق راء ﴿لَكَبِيرَةٌ﴾ [الآية: ٤٥] بلا خلف.

❁ واختلف في ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [الآية: ٤٨][1]:

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب بالتأنيث، لإسناده إلى «شفاعة» وهي مؤنثة لفظًا، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بالتذكير؛ لأن التأنيث غير حقيقي، وحسنه الفصل بالظرف.

❁ وعن ابن محيصن ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ هنا [الآية: ٤٩]، وإبراهيم [الآية: ٦]، ﴿يُذَبِّحُ﴾ [الآية: ٤] بالقصص بفتح ضم الياء، وسكون فتحة الذال، وفتح كسرة الموحدة وتخفيفها[2].

❁ واختلف في ﴿وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ﴾ هنا [الآية: ٥١]، والأعراف [الآية: ١٤٢]، وفي طه [الآية: ١٤]، ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ﴾ [الآية: ٨٠][3]:

فأبو عمرو كذا أبو جعفر، ويعقوب بغير ألف بعد الواو؛ لأن الوعد من الله تعالى وحده، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن. والباقون بالألف من المواعدة، قال في البحر: «فا□ وعد موسى الوحي، وموسى وعد ا□ ا□جيء».

واتفقوا على قراءة ﴿أَفَمَن وَعَدۡنَٰهُ﴾ بالقصص [الآية: ٦١] بغير ألف، وكذا حرف الزخرف [الآية: ٤٢]، ﴿أَوۡ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِي وَعَدۡنَٰهُمۡ﴾ لعدم صحة ا□فاعلة.

❁ وقرأ ﴿ٱتَّخَذۡتُمُ﴾ [الآية: ٥١] بإظهار الذال على الأصل ابن كثير، وحفص، وكذا رويس بخلف عنه، والباقون بالإدغام.

❁ وأمال ﴿مُوسَىٰٓ﴾ [الآيتان: ٥١، ٥٣] حمزة، والكسائي، وكذا خلف وافقهم الأعمش، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبو عمرو، ومن روايتيه.

❁ وعن ابن محيصن من المبهج ﴿يقوم﴾ [الآية: ٥٤] بضم كسر الميم، وهو في سبعة

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/١٧١)، الإملاء للعكبري (١/٢١)، البحر المحيط (١/١٩٠)، النشر (٢/٢١٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: البحر المحيط (١/١٩٩)، التبصرة (ص: ٤٢٠)، النشر (٢/٢١٢).

وأربعين موضعًا[١].

❁ وأمال: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [الآية: ٥٤] في الموضعين الدوري عن الكسائي، وفتحها الباقون، وكذا حكم ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ في الحشر.

❁ واختلف في همز ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [الآية: ٥٤] معًا و«راء» ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [الآية: ٦٧] المتصل بضمير جمع المخاطب و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُهُم﴾ مخاطب أو غائب، متصل بضمير غائب، و﴿يَنصُرْكُمُ﴾ مطلقًا و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ حيث وقع ذلك مرفوعًا[٢]:

فأبو عمرو، من أكثر الطرق بإسكان الهمزة والراء، كما ورد عنه، وعن أصحابه منصوصًا، وعليه أكثر المؤلفين، وهي لغة بني أسد، وتميم وبعض نجد، طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد، كـ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ أو نوعين كـ ﴿بَارِئِكُمْ﴾ وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للتخفيف، فإسكانه وإبقاؤه أولى، والحكم منوط بالمتحرك في نوعيه، فخرج نحو: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ﴾ المجزوم، وبالحركات الثقال نحو: ﴿تَأْمُرُنَا﴾ لخفة الفتحة.

والصواب كما في النشر اختصاص الكلم المذكور أولًا، إذ النص فيها فخرج نحو: ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾ و﴿وَيُحَذِّرُكُم﴾ و﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ و﴿أُنذِرُكُم﴾ و﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ و﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ خلافًا لمن ذكرها.

وروى جماعة عنه من روايتيه الاختلاس فيهما، وعبّر عنه بالإتيان بثلثي الحركة، قال الجعبري: معناه بأكثرها بخلاف الروم، فإنه الإتيان بأقلها، وروى أكثرهم الاختلاس عن الدوري والإسكان عن السوسي، وعكس بعضهم، وروى بعضهم الإتمام عن الدوري وحده، وبه قرأ الباقون. فجاء للدوري ثلاثة، وللسوسي الإسكان والاختلاس، ولذا قال في الطيبة بعد ذكر الألفاظ: «سكن أو اختلس حلا والخلف طب».

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/١٧٦)، الإملاء للعكبري (١/٢٢)، البحر المحيط (١/٢٠٦)، تفسير القرطبي (١/٤٠٢)، الحجة لابن خالويه (ص: ٧٧)، السبعة (ص: ١٥٤)، الغيث للصفاقسي (ص: ١١٤)، النشر (٢/٢١٢).

وافقه ابن محيصن على اختلاس ﴿بَارِئِكُمْ﴾ بخلف[1]، وعنه الإسكان في الكلمات الخمس ونحوهن، مما اجتمع فيه ضمتان أو ثلاث نحو: ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾، ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ﴾ و﴿نُطْعِمُكُمْ﴾ والاختلاس في ذلك كله من المفردة، وقال بعضهم يختلس ابن محيصن الحركة من كلمة اجتمع فيها ضمتان وهي ستة أحرف إذا لم يكن فيها تشديد أو ساكن، نحو: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و﴿يَنصُرْكُمُ﴾ و﴿تَحْشُرُهُمْ﴾ و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾، ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾، ﴿يَكْلَؤُكُم﴾ ونحوهن انتهى.

ولا خلاف عن أبي عمرو في عدم إبدال همزة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ معًا حال سكونها إلا ما انفرد به ابن غلبون ومن تبعه، من إبدالها ياء ساكنة.

قال في النشر وهو غير مرضي؛ لأن سكون الهمزة عارض فلا يعتد به.

ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل بين بين، وإبدالها ياء على الرسم ضعيف.

❁ وأدغم أبو عمرو من روايتيه النون في اللام من ﴿نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [الآية: ٥٥] مع إبدال الهمز الساكن واوًا، وله الإظهار مع الهمز، وعدمه فهي ثلاثة أوجه تقدم نظيرها في ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ وافقه يعقوب في الإدغام من المصباح.

❁ وأمال ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [الآية: ٥٥] وصلًا ونحوه كـ ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ وهو في ثلاثين موضعًا السوسي بخلف عنه، واختلف عنه أيضًا في ترقيق (لام) الجلالة من ذلك حال الأمالة وتفخيمها، وكلاهما جائز منقول صحيح.

❁ وعن ابن محيصن ﴿الصعْقة﴾ [الآية: ٥٥] حيث جاء بحذف الألف، وسكون العين، واختلف عنه في الذاريات [الآية: ٤٤][2].

❁ وغلظ الأزرق لام ﴿وَظَلَّلْنَا﴾، ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ بخلف عنه، وأشار إلى ترجيح التغليظ في الطيبة بقوله: «وقيل: عند الطاء والظاء. والأصح تفخيمها».

❁ وأمال ﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [الآية: ٥٧] حمزة، والكسائي، وكذا خلف.

❁ وقرأ أبو عمرو كالأزرق بالتقليل، والفتح وتقدم حكم ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [الآية: ٥٨]

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

إدغاما وإبدالا.

❁ واختلف في ﴿يَغْفِرُ﴾ هنا [الآية: ٥٨]، والأعراف [الآية: ١٦١][1]:

فابن عامر بالتأنيث فيهما، وقرأ نافع وكذا أبو جعفر، بالتذكير هنا، والتأنيث في الأعراف، وكذا يعقوب بالتأنيث في الأعراف.

ووجه الكل لا يخفى؛ لأن الفعل مسند إلى مجازي التأنيث، واتفق هؤلاء الأربعة على ضم حرف المضارعة وفتح الفاء على البناء للمفعول، والباقون بنون مفتوحة وفاء مكسورة في الموضعين على البناء للفاعل.

وقرأ أبو عمرو، بخلف عن الدوري ﴿تغفر لكم﴾ [الآية: ٥٨] بإدغام الراء في اللام، وفي النشر تفريع الخلاف على الإدغام الكبير، فإذا أخذ به أدغم هذا بلا خلاف، وإلا فالخلاف متجه في هذا، والأكثرون على الإدغام، والباقون بالإظهار.

❁ واتفقوا هنا على ﴿خَطَايَا﴾ [الآية: ٥٨] كـ«قضايا» وأمالة الكسائي وحده، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ وقرأ ﴿قَوْلاً غَيْرَ﴾ [الآية: ٥٩] بإخفاء التنوين عند الغين أبو جعفر.

❁ وتقدم حكم إدغام ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ لأبي عمرو ويعقوب، وإشمام كسرة القاف لهشام، والكسائي، ورويس وكذا تغليظ الأزرق ﴿ظَلَمُواْ﴾ بخلفه.

❁ وعن ابن محيصن ﴿رُجزًا﴾ [الآية: ٥٩] بضم كسر الراء حيث وقع وهو لغة[2].

❁ وعن الأعمش ﴿يفسقون﴾ [الآية: ٥٩] بكسر ضم السين حيث جاء وهو لغة أيضًا[3].

❁ [﴿۞ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى

(١) أنظر: البحر المحيط (٢٢٣/١)، التيسير (ص: ٧٣)، تفسير القرطبي (٤١٤/١)، الحجة لابن خالويه (ص: ٧٩)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٩٨).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴿٦٠﴾:]

❁ وأمال ﴿ٱسۡتَسۡقَىٰ﴾ [الآية: ٦٠] حمزة، والكسائي، وكذا خلف، والأعمش وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ وعن المطوعي عن الأعمش ﴿عشِرة﴾ بكسر سكون الشين[1]، وعنه أيضًا الإسكان والفتح، وكلها لغات[2].

❁ وعن الحسن والأعمش ﴿مصر﴾ [الآية: ٦١] بلا تنوين غير منصرف[3]، ووقفا بغير ألف، وهو كذلك في مصحف «أبي بن كعب» و«ابن مسعود» وأما من صرف فإنه يعني «مصرًا» من الأمصار غير معين، واستدلوا بالأمر بدخول القرية وبأنهم سكنوا الشام بعد التيه، وقيل أراد بقوله ﴿مِصۡرٗا﴾ وإن كان غير معين «مصر فرعون» من إطلاق النكرة مرادا بها المعين.

❁ وأمال ﴿أَدۡنَىٰ﴾ [الآية: ٦١] وكذلك ﴿ٱلۡأَدۡنَىٰ﴾ حيث وقعا، حمزة، والكسائي، والأعمش، وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ وتقدم حكم ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [الآية: ٦١] من حيث ضم الهاء والميم، وكسرهما في سورة الفا[illegible]ة، وكذا مد ﴿وَبَآءُو﴾ للأزرق.

❁ وقرأ ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الآية: ٦١] و﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ و﴿ٱلۡأَنۢبِيَآءَ﴾ و﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ و﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ بالهمزة نافع، على الأصل؛ لأنه من النبأ وهو الخبر.

والباقون بياء مشددة في المفرد وجمع السلامة[4]، وفي جمع التكسير، بياء مخففة في المصدر بواو مشددة مفتوحة وقرأ به قالون في موضعي الأحزاب في الوصل؛ لأنه إذا همز على أصله اجتمع همزتان مكسورتان منفصلتان، ومذهبه تخفيف الأولى، فعدل عن التسهيل إلى البدل بعد الياء، توصلا إلى الإدغام مبالغة في التخفيف، وإذا وقف عاد إلى أصله بالهمز.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) انظر: البحر المحيط (١/ ٢٣٧)، التيسير (ص: ٧٣)، السبعة (ص: ١٥٦)، النشر (٢/ ٢١٥).

❁ وقرأ ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ هنا [الآية: ٦٢]، والحج [الآية: ١٧]، بحذف الهمزة، نافع، وكذا أبو جعفر، والباقون بالهمز(١).

ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل كالياء، وبالحذف، وإخباره الآخرون بالتخفيف الرسمي، قيل وبالأبدال ياء ذكره الهذلي وضعف وكذا حكم الوقف على ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ و﴿ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾.

❁ وأمال الألف بعد الراء من ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [الآية: ٦٢] أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، وحمزة والكسائي، وكذا خلف، وبالتقليل الأزرق.

وأمال الألف بعد الصاد منه الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، اتباعًا لإمالة الألف بعد الراء كما تقدم.

❁ وعن المطوعي ﴿واذكروا﴾ [الآية: ٦٣] بفتح سكون الذال وفتح ضمة الكاف وتشديدهما(٢).

❁ وقرأ الأزرق بترقيق راء ﴿قِرَدَةً﴾ [الآية: ٦٥] وأخفى تنوينها عند خاء ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ وذكر هنا في الأصل أن أبا جعفر أبدل همزة خاسئين ياء وفيه نظر.

والذي سبق له في باب الهمز المفرد تبعا للنشر وغيره إنه لا يحذف من هذا الباب إلا ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ فقط وكذا في النشر وطيبته وتقريبه، غير أنه ذكر فيه إن الهذلي انفرد عن النهرواني عن ابن وردان بالحذف في ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ وهو غير معمول عليه.

ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل بين بين، وبحذف الهمزة على اتباع الرسم، وحكى الإبدال ياء وضعف.

❁ وقرأ ﴿هُزُوًا﴾ [الآية: ٦٧] حيث جاءوا ﴿كُفُوًا﴾ في سورة الإخلاص [الآية: ٤] حفص بإبدال الهمزة فيهما واوًا في الحالين تخفيفًا وافقه الشنبوذي، وأسكن الزاي من ﴿هُزُوًا﴾ حيث أتى حمزة، وكذا خلف، وأسكن الفاء من ﴿كُفُوًا﴾ حمزة، وكذا يعقوب، وخلف

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/ ٢٤)، البحر المحيط (١/ ٢٤١)، التيسير (ص: ٧٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ٨١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٠١).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

والباقون بضمها[1].

وأما قوله هنا في الأصل: وقرأ بحذف الهمزة وتشديد الزاي في ﴿هُزُوًا﴾ أبو جعفر فلعله سبق قلم، فإن ما كان من أقسام الهمز متحركا، وقبله زاي اختص منه «جزأ»، فقط منصوبًا ومرفوعًا فقرأه أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي، كما تقدم فليس في ﴿هُزُوًا﴾ ما ذكر لأبي جعفر وغيره.

ويوقف عليهما لحمزة بوجهين، وهما النقل على القياس، والإبدال واوًا اتباعًا للرسم وحكى بين بين، وأيضًا تشديد الزاي على الإدغام، ولا يقرأ بها.

❁ وتقدم وقف يعقوب بهاء السكت على ﴿مَا هِيَ﴾ قريبًا.

❁ وعن الحسن ﴿متَشَابهٌ﴾ بميم وتاء مرفوعة الهاء منونة في الوصل، وتخفيف الشين[2].

❁ وعن المطوعي ﴿يشَّابهُ علينا﴾ [الآية: ٧٠] مضارعًا بالياء وتشديد الشين، مرفوع الهاء، وأصله «يتشابه» فأدغم[3].

❁ وأمال ﴿شَآءَ﴾ حمزة وابن ذكوان، وهشام من طريق الداجوني، وكذا خلف.

❁ وقرأ الأزرق بترقيق راء ﴿تُثِيرُ﴾ [الآية: ٧١] على الأصح كما تقدم.

❁ وأما ﴿لَّا شِيَةَ﴾ فبالياء المثناة التحتية، من غير همز باتفاق، أي لا لون فيها يخالف جلدها، وكتبت بالهاء المربوطة.

❁ ونقل همزة ﴿ٱلْـَٔـٰنَ﴾ ورش، وكذا ابن وردان بخلف عنه.

❁ ويوقف على ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾ [الآية: ٧٢] لحمزة بإبدال الهمزة ألفًا، كأبي عمرو بخلفه، من وافقه في الحالين.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/١٨٤)، الإملاء للعكبري (١/٢٥)، البحر المحيط (١/٢٥٠)، التيسير (ص: ٧٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ٨١، ٨٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٠١)، السبعة (ص: ١٥٨) الغيث للصفاقسي (ص: ١١٨)، الكشاف (١/٧٤).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

❁ وعن المطوعي ﴿لَمَا يَتَفَجَّرُ﴾، ﴿لَمَا يَشَّقَّقُ﴾، ﴿لَمَا يَهْبِطُ﴾ [الآية: ٧٤] بالتشديد في «لما» الثلاثة بخلاف في الأخيرين[١]، قال ابن عطية[٢] وهي قراءة غير متجهة.

❁ وعنه ﴿يُهْبِطُ﴾ بضم الياء والجمهور بكسرها[٣].

❁ واختلف ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ۝٧٤ ۞ أَفَتَطْمَعُونَ﴾ [الآيتان: ٧٤، ٧٥][٤]:

فابن كثير بالغيب، وافقه ابن محيصن، والباقون بالخطاب.

✿ [﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٧٥﴾:]

❁ وعن ابن محيصن ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ﴾ [الآية: ٧٧] بالخطاب واختلف عنه في ﴿يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [الآية: ٧٧][٥].

❁ واختلف في ﴿إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ [الآية: ٧٨] وبابه[٦]:

فأبو جعفر ﴿إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ و﴿أَمَانِيُّهُمْ﴾ و﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾، ﴿فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ بتخفيف الياء فيهن، مع إسكان الياء المرفوعة والمخفوضة من ذلك، وبكسر الهاء من ﴿أَمَانِيُّهُمْ﴾ لكونها بعد ياء ساكنة.

والأماني جمع «أمنية» وهي: أفعولة، أصلها: «أمنوية» اجتمعت ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وهي من «مني» إذا قدر؛ لأن

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) ابن عطية (٤٨١ - ٥٤٢ هـ = ١٠٨٨ - ١١٤٨ م) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، أبو محمد: مفسّر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة، عارف بالأحكام والحديث، له شعر، ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين، له «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز». انظر: الأعلام (٢٨٢/٣).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: البحر المحيط (٢٦٧/١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٠١)، السبعة (ص: ١٦٠)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٢٠)، الكشف للقيسي (٢٤٨/١)، النشر (٢١٧/٢).

(٥) شاذ لا يقرأ به.

(٦) انظر: البحر المحيط (٢٧٦/١)، الكشاف (٢٢٤/١)، النشر (٢١٧/٢).

المتمني يقدر في نفسه ويحرز ما يتمناه، وجمعها بتشديد الياء؛ لأنه أفاعيل، وإذا جمعت على «أفاعل» خففت الياء، والأصل التشديد؛ لأن الياء الأولى في الجمع هي الواو التي كانت في المفرد التي انقلبت فيه ياء، فوجه قراءة التخفيف جمعه على «أفاعل» ولم يعتد بحرف المد الذي في المفرد، كما يقال في جمع مفتاح مفاتيح، ومفاتح، وافقه الحسن.

والباقون بالتشديد، وإظهار الإعراب.

❁ وأدغم ﴿ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ أبو عمرو، وكذا رويس بخلف عنهما، ويعقوب بكماله من المصباح.

❁ وقرأ ابن كثير، وحفص، وكذا رويس بخلف عنه بإظهار ذال ﴿ٱتَّخَذۡتُمۡ﴾ [الآية: ٨٠].

❁ وأدغم الكل نون ﴿لن﴾ في ياء ﴿يخلف﴾ مع الغنة الإخفاء عن حمزة فاسقط الغنة، ومثله الدوري عن الكسائي بخلف عنه.

❁ وأمال ﴿بَلَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وشعبة من طريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم عنه، وبالفتح والتقليل أبو عمرو، وصححهما في النشر عنه من الروايتين، لكنه اقتصر في طيبته في نقل الخلاف على الدوري. وبهما قرأ الأزرق، والباقون بالفتح.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿سَيِّئَةً﴾ بإبدال الهمزة ياء مفتوحة.

وأمال هاء التأنيث منها الكسائي وقفا وكذا حمزة بخلف عنه.

❁ واختلف في ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [الآية: ٨١][(١)]:

فنافع وكذا أبو جعفر (خطيآته) على جمع السلامة، والباقون بالتوحيد. ويوقف عليه لحمزة بإبدال همزته ياء، من جنس الزائدة قبلها، وإدغامها فيها وجهًا واحدًا وحكى بين بين وضعف.

❁ وتقدم إمالة ﴿ٱلنَّارَ﴾ وتسهيل همزة ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ ومد يائه، والوقف عليه قريبًا.

❁ واختلف في ﴿تَعۡبُدُونَ﴾ [الآية: ٨٣][(٢)]:

---

(١) انظر: البحر المحيط (١/ ٢٧٩)، التيسير (ص: ٧٤)، تفسير القرطبي (٢/ ١٢)، النشر (٢/ ٢١٨).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/ ٢٧)، البحر المحيط (١/ ٢٨٢)، التيسير (ص: ٧٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: =

فابن كثير، وحمزة، والكسائي، بالغيب، لأن بني إسرائيل لفظ غيبة وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

والباقون بالخطاب، حكاية لما خوطبوا به وليناسب ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ﴾.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿إِحْسَانًا﴾ بالتحقيق، والتسهيل كالياء؛ لأنه متوسط بغيره المنفصل.

❁ وأمال ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الآية: ٨٣] حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق وأبو عمرو.

❁ وأمال ﴿ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [الآية: ٨٣] حمزة، والكسائي، وكذا خلف وبالفتح والتقليل الأزرق، وأمال فتحة التاء مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير اتباعًا لإمالة ألف التأنيث بعد.

❁ وأمال ﴿لِلنَّاسِ﴾ إمالة كبرى كما تقدم، وهي المرادة عند الإطلاق، الدوري بخلف عنه، وافقه اليزيدي والباقون بالفتح.

❁ واختلف في ﴿حُسْنًا﴾[1]:

فحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، ووافقهم الأعمش، بفتح الحاء والسين صفة لمصدر محذوف، أي: «قولا حسنًا».

والباقون بضم الحاء، وإسكان السين، وظاهره كما قال أبو حيان: أنه مصدر، وأنه كان في الأصل قولًا حسنًا، إما على حذف مضاف، أي: ذا حسن، وإما على الوصف بالمصدر، لإفراط حسنه.

وعن الحسن بغير تنوين بوزن: «القربى» و«العقبى» أي كلمة أو مقالة «حسنى»[2].

❁ وأدغم تاء ﴿الزكوة﴾ في ثاء ﴿ثم﴾ أبو عمرو، بخلف عنه، وكذا يعقوب بخلفه،

=

١٠٢)، النشر (٢/٢١٨).

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/١٩٢)، الإملاء للعكبري (١/٢٨)، البحر المحيط (١/٢٨٤)، التيسير (ص: ٧٤)، تفسير الطبري (٢/٢٩٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٠٣).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

من المصباح، والمفردة.

❁ وأمال ﴿دِيَٰرِكُمۡ﴾ و﴿دِيَٰرِهِمۡ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وقلله الأزرق.

❁ وعن الحسن ﴿تَقۡتُلُونَ﴾ هنا وبعده ﴿فلم تُقَتِّلون﴾ [الآية: ١٩] بضم التاء، وفتح القاف، وكسر التاء مشددة[١].

❁ واختلف في ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم﴾ [الآية: ٨٥]، ﴿تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾ بالتحريم [الآية: ٤][٢]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بحذف إحدى التاءين تاء المضارعة، أو تاء التفاعل، واختاره في البحر وتخفيف الظاء مبالغة في التخفيف، ووافقهم الأعمش.

والباقون بإدغام التاء في الظاء، لشدة قرب المخرج.

وعن الحسن هنا تشديد الظاء والهاء مع فتحهما، وحذف الألف[٣]، ومعناها واحد، وهو: التعاون والتناصر.

❁ واختلف في ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [الآية: ٨٥][٤]:

فحمزة بفتح الهمزة، وسكون السين، من غير ألف، وبالإمالة على وزن «فعلى» جميع: أسير؛ بمعنى: مأسور، ووافقه الأعمش، وكذا الحسن، لكنه بالفتح.

وقرأ الباقون بضم الهمزة، وفتح السين وبألف بعدها، على وزن «فُعالى» جمع: أسرى، كـ«سَكْرى» و«سُكارى»، وقيل جمع: أسير أيضًا.

وأماله أبو عمرو، والكسائي، وابن ذكوان بخلفه، وكذا خلف، وقلله الأزرق وأمال

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/١٩٤)، الإملاء للعكبري (١/٢٩)، البحر المحيط (١/٢٢٩)، تفسير الطبري (٢/٣١٨)، تفسير القرطبي (٢/٢٠)، الحجة لابن خالويه (ص: ٨٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٠٤)، المعاني للأخفش (١/١٢٨).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: البحر المحيط (١/٢٩١)، التيسير (ص: ٧٤).

فتحة السين مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير.

❁ واختلف في ﴿تُفَـٰدُوهُمۡ﴾ [الآية: ٨٥][1]:

فنافع، وعاصم، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب بضم التاء، وفتح الفاء، وألف بعدها، وهو جواب الشرط، ولذا حذفت النون منه، وافقهم الحسن، والمطوعي.

والباقون بفتح التاء، وسكون الفاء بلا ألف، والقراءتان بمعنى واحد، أو المفاعلة على بابها، يعطى الأسير المال، والأسير الإطلاق.

❁ ورقق الأزرق راء ﴿إِخۡرَاجُهُمۡۚ﴾ ولم ينظر إلى حرف الاستعلاء، وهو الخاء، لضعفه بالهمس.

❁ وأمال ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبو عمرو، وعنه أيضًا تمحيض إمالتها من رواية الدوري، وهو المراد بقول الطيبة: «وعن جماعة له أي الدوري دنيا أمل».

❁ واختلف في ﴿يعملون * أولئك﴾ [الآيتان: ٨٥، ٨٦][2]:

فنافع، وابن كثير، وأبو بكر، وكذا يعقوب، وخلف، بالغيب موافقة لقوله ﴿ٱشۡتَرَوُاْ﴾ وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالخطاب مناسبة لقوله ﴿أَخَذۡنَا مِيثَـٰقَكُمۡ﴾.

❁ وإذا قرئ للأزرق ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى﴾ مع ﴿وَءَاتَيۡنَا عِيسَى﴾ فالقصر والتوسط والطول في الثاني على قصر الأول، على الاعتداد بالعارض، وهو النقل، فإن لم يعتد به وسطه معه وأشبعه كذلك.

❁ وعن ابن محيصن ﴿آيدناه﴾ كيف جاء، بمد الهمزة وتخفيف الياء نحو: ﴿آمن﴾

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٩١/١)، البحر المحيط (٢٩١/١)، التيسير (ص: ٧٤)، تفسير الطبري (٣١١/٢)، تفسير القرطبي (٢١/٢).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (٢٩/١)، البحر المحيط (٢٩٤/١)، التيسير (ص: ٧٤)، تفسير الطبري (٣١٥/٢)، تفسير الرازي (٤١١/١)، النشر (٢١٨/٢).

وبابه[1].

❁ وعنه أيضًا ﴿غُلُف﴾ بضم اللام، جمع: غلاف، والجمهور بإسكانها جمع: أغلف[2].

❁ واختلف في تسكين عين ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ و﴿خُطُوَٰتِ﴾ و﴿ٱلْيُسْرَ﴾ و﴿ٱلْعُسْرَ﴾ و﴿جُزْءًا﴾ و﴿ٱلْأُكُلِ﴾ و﴿ٱلرُّعْبَ﴾ و﴿رُسُلُنَا﴾ وبابه، و﴿ٱلسُّحْتَ﴾ و﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ و﴿قُرْبَةٌ﴾ و﴿جُرُف﴾ و﴿سُبُلَنَا﴾ و﴿عُقْبًا﴾ و﴿نُكْرًا﴾ و﴿رُحْمًا﴾ و﴿شُغُل﴾ و﴿نُكُر﴾ و﴿عُرُبًا﴾ و﴿خُشُب﴾ و﴿فَسُحْقًا﴾ و﴿ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ﴾ و﴿عُذْرًا﴾ و﴿نُذْرًا﴾[3]:

فسكّن دال ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ حيث جاء طلبًا للتخفيف، ابن كثير، وافقه ابن محيصن، والباقون بالضم، و«روح القدس» أراد به جبريل، وقيل روح عيسى، ووصفها به لطهارته عن مس الشيطان، أو لكرامته على الله تعالى، ولذا أضافه إلى نفسه، أو لأنه لم تضمه الأصلاب.

❁ وأما الطاء من ﴿خُطُوَٰتِ﴾ [الآية: ١٦٨] أين أتى، فأسكن طاءه نافع، والبزي، من طريق أبي ربيعة، وأبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، وكذا خلف، وهو لغة تميم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والأعمش، والباقون بالضم لغة أهل الحجاز[4].

❁ وأما السين من ﴿ٱلْيُسْرَ﴾ و﴿العسر﴾ [الآية: ١٨٥] وبابهما فأسكنها كل القراء إلا أبا جعفر فضمها، واختلف عن ابن وردان عنه في ﴿فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا﴾ في الذاريات [الآية: ٣] فأسكنها عنه النهرواني، وضمها غيره[5].

❁ وأما الزاي من ﴿جُزْءًا﴾ فأسكنها كل القراء، إلا شعبة فضمها وهو ثلاثة، منصوبان ومرفوع، ﴿عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ في البقرة [الآية: ٢٦٠]، ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ بالزخرف [الآية: ١٥]، ﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ بالحجر [الآية: ٤٤][6].

❁ وأما الكاف من ﴿أُكُلَهَا﴾ و﴿أُكُلُهُۥ﴾ و﴿أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ و﴿ٱلْأُكُلِ﴾

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (٢٩/١)، البحر المحيط (٢٩٩/١)، التيسير (ص: ٧٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ٨٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٠٥).

(٤) انظر: السبعة (ص: ١٦٣)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٢٣)، الكشف للقيسي (٢٥٣/١).

(٥) انظر: البحر المحيط (٤٢/٢).

(٦) انظر: التيسير (ص: ٨٢)، النشر (٢١٦/٢).

و﴿أكل﴾ المضاف إلى المضمر المؤنث والمذكر، وإلى الظاهر وغير المضاف، فأسكنها فيها نافع، وابن كثير، وافقهما ابن محيصن، وأسكنها كذلك أبو عمرو من ﴿أُكُلَهَا﴾ المضاف إلى ضمير المؤنث خاصة، وضم غيره جمعًا بين اللغتين، وافقه اليزيدي، والحسن والباقون بالضم[١].

❁ وأما عين ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ و﴿رُعْبًا﴾ حيث وقعا، فأسكنها كلهم إلا ابن عامر، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب فبالضم.

❁ وأما سين ﴿رُسُلُنَا﴾ و﴿رُسُلُهُم﴾ و﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ مما وقع مضافًا إلى ضمير على حرفين، فأسكنها أبو عمرو، للتخفيف، وافقه اليزيدي، والحسن، وزاد فيها روى عنه نحو: ﴿رُسُلِهِۦ﴾ و﴿رُسُلِكَ﴾ فعم المضاف إلى المضمر مطلقًا، وعن المطوعي إسكان ما تجرد عن الضمير، معرفًا ومنكرًا[٢]، نحو: ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾ والباقون بالضم.

❁ وأما الحاء من ﴿ٱلسُّحْتَ﴾ و﴿لِلسُّحْتِ﴾ بالمائدة [الآيات: ٤٢، ٦٢، ٦٣] فأسكنها نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الأعمش، والباقون بالضم.

❁ وأما ذال ﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ و﴿أُذُنٌ﴾ كيف وقع نحو: ﴿فِيٓ أُذُنَيْهِ﴾، و﴿قُلْ أُذُنُ﴾ فأسكنها نافع، وضمها الباقون.

❁ وأما راء ﴿قُرْبَةٌ﴾ وهي بالتوبة [الآية: ٩٩] فضمها ورش، وافقه المطوعي، وأسكنها الباقون.

❁ وأما راء ﴿جُرُفٍ﴾ بالتوبة [الآية: ١٠٩] فأسكنها ابن ذكوان، وهشام من طريق الحلواني، وأبو بكر، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الحسن، والأعمش، وضمها الباقون.

❁ وأما باء ﴿سُبُلَنَا﴾ بإبراهيم [الآية: ١٢]، والعنكبوت [الآية: ٦٩] فأسكنها أبو عمرو، ووافقه اليزيدي، والحسن، وضمها الباقون.

❁ وأما قاف ﴿عُقْبًا﴾ بالكهف [الآية: ٤٤] فأسكنها عاصم، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الحسن، والأعمش، وضمها الباقون.

❁ وأما كاف ﴿نُكْرًا﴾ بالكهف [الآية: ٧٤]، والطلاق [الآية: ٨] فأسكنها ابن كثير،

---

(١) انظر: السبعة (ص: ١٩٠)، النشر (٢/٢١٦).
(٢) شاذ لا يقرأ به.

وأبو عمرو، وهشام، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف وافقهم الأربعة، وضمها الباقون.

❁ وأما حاء ﴿رُحۡمًا﴾ بالكهف [الآية: ٨١] فأسكنها كل القراء إلا ابن عامر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

❁ وأما غ□ ﴿شُغُل﴾ بـ«يس» [الآية: 55] فأسكنها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي والحسن، وضمها الباقون.

❁ وأما كاف ﴿نُّكُرٍ﴾ بالقمر [الآية: ٦] فأسكنها ابن كثير، وافقه ابن محيصن، والباقون بالضم.

❁ وأما راء ﴿عُرُبًا﴾ بالواقعة [الآية: ٣٧] فأسكنها أبو عمرو، وحمزة، وكذا خلف، وضمها الباقون.

❁ وأما ش□ ﴿خُشُبٌ﴾ بال□نافق□ [الآية: ٤] فأسكنها قنبل من طريق ابن مجاهد، وأبو عمرو، والكسائي، وضمها الباقون.

❁ وأما حاء ﴿فَسُحۡقًا﴾ بال□لك [الآية: ١١] فأسكنها كلهم إلا الكسائي، وابن جماز، وابن وردان بخلف عنه، وعن الكسائي.

❁ وأما لام ﴿ثُلُثَيِ﴾ بال□زمل [الآية: ٢٠] فأسكنها هشام، وضمها الباقون.

❁ وأما ذال ﴿عُذۡرًا﴾ بال□رسلات [الآية: ٦] فأسكنها كل القراء، غير روح وافقه ا□سن.

❁ وأما ذال ﴿نُذۡرًا﴾ بال□رسلات [الآية: ٦] أيضا فأسكنها أبو عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش، وضمها الباقون.

❁ وعن ا□سن ضم باء ﴿خُبۡرًا﴾ في موضعي الكهف [الآيتان: ٦٨، ٩١]، وراء ﴿عُرۡفًا﴾ في المرسلات [الآية: ١][(١)].

وجه إسكان الباب كله أنه لغة تميم، وأسد، وعامة قيس، ووجه الضم أنه لغة الحجازيين، وقيل الأصل السكون وأتّبع، أو الضم وأسكن، تخفيفًا كـ«رسلنا».

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأمال ﴿جَآءَكُمْ﴾ ابن ذكوان، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الأعمش، واختلف عن هشام، فأمالها الداجوني، وفتحها الحلواني كالباقين، وكذا ﴿جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ [الآية: ٨٩] وجميع الباب.

❁ وأمال ﴿تَهْوَىٰٓ﴾ [الآية: ٨٧] حمزة، والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ وأمال ﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وكذا رويس، وقلله الأزرق.

❁ وأبدل همزة ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ﴾ [الآية: ٩٠] ياء ورش من طريقيه، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، كوقف حمزة عليه، وهي موصولة بلا خلاف، وتقدم حكم إسقاط غنة النون عند الياء، من نحو: ﴿أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ﴾ و﴿مَن يَشَآءُ﴾.

❁ واختلف في ﴿يُنَزِّلَ﴾ [الآية: ٩٠] وبابه إذا كان فعلًا مضارعًا، بغير همزة، مضموم الأول، مبنيًا للفاعل، أو المفعول، حيث أتى[1]:

فابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، بسكون النون وتخفيف الزاي، من «أنزل» إلا ما وقع الإجماع على تشديده، وهو و﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ﴾ بالحجر [الآية: ٢١] وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالتخفيف كذلك في ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ بلقمان [الآية: ٣٤]، والشورى [الآية: ٢٨] كابن كثير ومن معه، وافقهم الأعمش، وقد خالف أبو عمرو، وكذا يعقوب أصلهما في قوله تعالى ﴿عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ بالأنعام [الآية: ٣٧] ولم يخففه سوى ابن كثير، وافقه ابن محيصن.

وخالف ابن كثير أصله في موضعي الإسراء، وهما ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ و﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا﴾ [الآيتان: ٨٢، ٩٣] فشدّدهما، ولم يخففها إلا أبو عمرو، ويعقوب، وافقهما اليزيدي.

وخالف يعقوب أصله في الموضع الأخير من النحل، وهو: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ فشدّده، ولم يخّففه سوى ابن كثير، وأبي عمرو، وافقهما ابن محيصن، واليزيدي، والباقون

(١) انظر: السبعة (ص: ١٦٤)، النشر (٢/٢٦٨).

بتشديد الزاي، مع فتح النون، مضارع «نزّل» المتعدي بالتضعيف.

وخرج بقيد المضارع الماضي نحو: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ وبغير همزة «سأنزل» وبالمضموم الأول، ﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾.

وأما ﴿مُنَزِّلُهَا﴾ بالمائدة [الآية: ١١٥] فيأتي في محله وكذا ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ بأول النحل [الآية: ٢] إن شاء الله تعالى.

❁ وتقدم إشمام ﴿قِيلَ﴾ لهشام وللكسائي وكذا رويس قريبًا.

وكذا إدغام لامها في لام ﴿لهم﴾ لأبي عمرو بخلفه، كذا يعقوب من المصباح.

❁ وكذا وقف البزي، وكذا يعقوب بزيادة هاء السكت على ﴿فَلِمَ﴾ بخلف عنهما وكذا همز ﴿أَنۢبِيَآءَ﴾ لنافع.

❁ [﴿ ۞ وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٩٢﴾﴾]:

❁ وأظهر الدال من ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم﴾ [الآية: ٩٢] نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

❁ وأمال ﴿جَآءَكُمْ﴾ ابن ذكوان، وهشام بخلفه، وحمزة، وكذا خلف.

❁ وأمال ﴿مُوسَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبو عمرو.

❁ وقرأ بإظهار الذال عند التاء ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ﴾ [الآية: ٩٢] ابن كثير، وحفص، ورويس بخلفه.

❁ وذكر آنفًا إبدال ﴿بِئْسَمَا﴾ كـ﴿يَأْمُرُكُم﴾ والخلاف في تسكين رائه، واختلاس حركتها لأبي عمرو، وزيادة إتمامها للدوري، وكذا إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ له بخلفه، ورقق الأزرق راء ﴿بَصِيرٌ﴾ بخلفه.

❁ واختلف في ﴿بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ٩٦][1]:

---

(١) انظر: النشر (٢/١٨).

فيعقوب بالخطاب على الالتفات. والباقون بالغيب.

❁ واختلف في ﴿جِبْرِيل﴾ [الآيتان: ٩٧، ٩٨] هنا وفي التحريم [الآية: ٤][1]:

فنافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بكسر الجيم، والراء وحذف الهمزة وإثبات الياء، وهي لغة الحجازيين، وافقهم اليزيدي.

وقرأ ابن كثير بفتح الجيم، وكسر الراء، وياء ساكنة، من غير همز، وافقه ابن محيصن.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف بفتح الجيم والراء، وهمزة مكسورة، وياء ساكنة وافقهم الأعمش.

واختلف عن أبي بكر، فالعليمي عنه كحمزة، ومن معه، ويحيى بن آدم عنه كذلك، إلا أنه حذف الياء بعد الهمزة.

وعن الحسن ﴿جبرائل﴾ بألف قبل الهمزة، وحذف الياء[2].

وعن ابن محيصن من المبهج كراوية يحيى بن آدم عن أبي بكر، إلا أن اللام مشدّدة وكلها لغات[3].

❁ وأمال ﴿بُشْرَىٰ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق.

❁ واختلف في ﴿مِيكَىٰلَ﴾ [الآية: ٩٨][4]:

فنافع، وقنبل من طريق ابن شنبوذ، وكذا أبو جعفر بهمزة بعد الألف من غير ياء، وهي لغة لبعض العرب.

وقرأ أبو عمرو، وحفص، وكذا يعقوب بحذف الهمزة، والياء بعدها كـ«مثقال»، وهي

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٢٠٠/١)، البحر المحيط (٣١٨/١)، التيسير (ص: ٧٥)، تفسير القرطبي (٣٧/٢)، الحجة لابن خالويه (ص: ٨٥، ٨٦)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٠٦)، السبعة (ص: ١٦٦)، النشر (٢١٩/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: البحر المحيط (٣١٨/١)، التيسير (ص: ٧٥)، الحجة لابن خالويه (ص: ٨٦)، النشر (٢١٩/٢).

لغة الحجازيين، وافقهم اليزيدي، والحسن.

وعن ابن محيصن بالهمز من غير ياء، مع تخفيف اللام، من المفردة، وتشديدها من المبهج[1].

وقرأ الباقون وهم، البزي، وقنبل، من طريق ابن مجاهد، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بزيادة الهمزة والياء بعد الألف، وافقهم الأعمش.

ووقف حمزة على «جبريل» بالتسهيل بين بين فقط، وكذا «ميكال»، مع المد والقصر.

❁ وقرأ ورش من طريق الأصبهاني بتسهيل همزة ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ و﴿كَأَنَّكَ﴾ و﴿كَأَن لَّمْ﴾ في جميع القرآن.

❁ وعن الحسن ﴿عُوهِدُوا﴾ ببنائه للمفعول، وهي مخالفة للرسم[2]، وعنه أيضًا ﴿الشياطون﴾ وتعقبه[3].

❁ واختلف في ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [الآية: ١٠٢] وفي الأولين في الأنفال [الآية: ١٧]، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[4]:

فابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف بتخفيف النون من ﴿وَلَٰكِن﴾، كما هو لغة، وكسرها وصلًا، ورفع ما بعدها على الابتداء، وافقهم الأعمش عليها والحسن في ثاني الأنفال.

والباقون بالتشديد، ونصب ما بعدها بها، وأما ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ وحرف يونس فيأتي في محله، إن شاء الله تعالى.

❁ ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ بالنقل مع إسكان الراء للوقف على القياس، ويجوز الروم.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) انظر: البحر المحيط (٣٢٧/١)، التبيان للطوسي (٣٧٠/١)، التيسير (ص: ٧٥)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٠٨)، السبعة (ص: ١٦٧)، النشر (٢١٩/٢).

❁ وعن المطوعي إمالة ﴿بِضَآرِّينَ﴾ [الآية: ١٠٢](1).

❁ وأمال ﴿ٱشْتَرَىٰهُ﴾ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وابن ذكوان من طريق الصوري، وكذا خلف، وقلّله الأزرق.

❁ وأما الخلف في ﴿يُنَزِّلَ﴾ فسبق قريبًا، وكذا إخفاء النون عند الخاء لأبي جعفر في ﴿مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [الآية: ١٠٢] و ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾ وترقيق الأزرق راء ﴿خَيْرٌ لَّوْ﴾ بخلفه.

❁ وعن ابن محيصن والحسن ﴿رَٰعِنًا﴾ [الآية: ١٠٤] هنا، والنساء [الآية: ٤٦] بالتنوين على أنه صفة لمصدر محذوف أي قولًا راعنًا(2).

۞ [﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾]:

❁ واختلف في ﴿نَنسَخْ﴾ [الآية: ١٠٦](3):

فابن عامر، من غير طريق الداجوني عن هشام، بضم نون المضارعة وكسر السين مضارع «أنسخ» والباقون بفتحها، مضارع «نسخ» وبه قرأ الداجوني عن أصحابه عن هشام.

❁ واختلف في ﴿نُنسِهَا﴾ [الآية: ١٠٦](4):

فابن كثير، وأبو عمرو، بفتح النون والسين، وهمزة ساكنة تليها، من «النسأ» وهو التأخير، أي: نؤخر نسخها، أي: نزولها، أو نمحها لفظًا وحكمًا، وافقهما ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بضم النون، وكسر السين، بلا همز، من الترك، أي: نترك إنزالها.

قال الضحاك: وعن الحسن بالخطاب(5).

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (٣٣/١)، البحر المحيط (٣٤٢/١)، التيسير (ص: ٧٦)، تفسير الطبري (٤٧٨/٢)، تفسير القرطبي (٦٧/٢)، الكشاف (٨٧/١)، المعاني للأخفش (١٧٩/١).

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (٢٠٦/١)، البحر المحيط (٣٤٣/١)، التيسير (ص: ٧٦)، تفسير الطبري (٤٧٨/٢)، تفسير القرطبي (٦٧/٢)، الحجة لابن خالويه (ص: ٨٦).

(٥) شاذ لا يقرأ به.

❁ وقرأ ﴿شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [الآية: ١٠٦] بالمد المشبع، والتوسط، الأزرق عن ورش، وجاء التوسط فيه عن حمزة بخلف، وإذا وقف عليه فله النقل مع الإسكان والروم، وله الإدغام معهما، فهي أربعة وهي لهشام بخلفه.

❁ وإذا وقف على ﴿سُئِلَ﴾ فبالتسهيل بين بين كالياء، على مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور، وبإبدال الهمزة واوًا مكسورة، على مذهب الأخفش، ونصّ عليه الهذلي، والقلانسي، كما في النشر ونظيره: ﴿سُئِلَتۡ ۝﴾ و﴿سُئِلُوا﴾.

❁ وقرأ بإظهار دال ﴿فَقَدۡ﴾ عند الضاد من ﴿ضَلَّ﴾ قالون، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

❁ وسبق ذكر ﴿شيء﴾ قريبًا، وكذا تغليظ لام ﴿الصلوة﴾ للأزرق، وكذا ﴿من خير﴾ لأبي جعفر، وترقيق راء ﴿بَصِيرٌ﴾ للأزرق بخلفه، وإمالة الألف بعد الصاد من ﴿نَصَـٰرَىٰ﴾ للدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، وإمالة ألف التأنيث بعدها لأبي عمرو، وابن ذكوان بخلفه، وحمزة والكسائي، وخلف وتقليله للأزرق.

❁ وقرأ ﴿أَمَانِيُّهُمۡ﴾ [الآية: ١١١] بسكون الياء، وكسر الهاء، أبو جعفر، وافقه الحسن.

❁ وأمال ﴿بَلَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة من طريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم عنه، وبالفتح والتقليل أبو عمرو وصححهما عنه في النشر من روايتيه لكن قصر الخلاف على الدوري في طيبته وبهما قرأ الأزرق.

❁ وتقدم حكم ﴿وَلَا خَوۡفٌ﴾ ليعقوب، وابن محيصن، وكذا ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾.

❁ وأمال ﴿سَعَىٰ﴾ [الآية: ١١٤] حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ وقرأ أبو عمرو بسكون الميم وإخفائها عند الباء بغنة من ﴿يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الآية: ١١٣] بخلفه.

❁ وسبق تغليظ اللام ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ﴾ للأزرق بخلفه.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿خَآئِفِينَ﴾ [الآية: ١١٤] بالتسهيل كالياء مع المد والقصر.

❁ وأمال ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [الآية: ١١٤] حمزة، والكسائي، وخلف، والدوري عن أبي عمرو من طريق ابن فرح، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبو عمرو.

❁ وعن الحسن ﴿فأينما تَولوا﴾ بفتح التاء واللام[1].

❁ ووقف رويس بخلف عنه، بإثبات «هاء» السكت في ﴿فَثَمّ﴾ من ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾.

❁ واختلف في ﴿عَلِيمٌ﴾، ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ﴾ [الآيتان: ١١٥، ١١٦][2]:

فابن عامر ﴿عَلِيمٌ * قَالُوا﴾ بغير واو على الإستئناف، والباقون بالواو عطف جملة على مثلها، واتفق المصاحف والقراء على حذف الواو من موضع يونس.

❁ وأمال ﴿قَضَى﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، وبالفتح والصغرى الأزرق.

❁ واختلف في ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ هنا [الآية: ١١٧]، وبآل عمران ﴿فَيَكُونُ ۝٤٧ وَيُعَلِّمُه﴾ [الآيتان: ٥٩، ٦٠]، وفي النحل ﴿فَيَكُونُ ۝٤٠ وَٱلَّذِينَ﴾ [الآية: ٤٠]، وبمريم ﴿فَيَكُونُ ۝٣٥ وَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ [الآية: ٣٥]، وفي يس ﴿فَيَكُونُ ۝٨٢ فَسُبْحَـٰنَ﴾ [الآية: ٨٢]، وفي غافر ﴿فَيَكُونُ ۝٦٨ أَلَمْ تَرَ﴾ [الآية: ٦٨][3]:

فابن عامر بنصب فيكون في الستة.

وقرأ الكسائي كذلك في النحل، ويس وقد وجهوا النصب بأنه بإضمار «أن» بعد الفاء، حملا للفظ الأمر، وهو كن على الأمر الحقيقي، وافقهما ابن محيصن في يس.

والباقون بالرفع في الكل، على الاستئناف. واتفقوا على الرفع في قوله تعالى ﴿فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ﴾ بآل عمران [الآيتان: ٥٩، ٦٠]، و ﴿كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ بالأنعام [الآية: ٧٣]، لكن عن الحسن نصبه[4].

❁ واختلفوا في ترقيق راء ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [الآية: ١١٩] ونحوه للأزرق، ففخمها في

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (٣٥/١)، البحر المحيط (٣٦٢/١)، التيسير (ص: ٧٦)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١١٠)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٨٨)، السبعة (ص: ١٦٨)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٣٣)، الكشف للقيسي (٢٦٠/١)، المقنع للداني (ص: ١٠٢)، النشر (٢٢٠/٢).

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (٣٥/١)، البحر المحيط (٣٦٦/١)، التيسير (ص: ٧٦)، النشر (٢٢٠/٢).

(٤) شاذ لا يقرأ به.

ذلك ونحوه جماعة من أهل الأداء، ورققها له الجمهور، ثم اختلف هؤلاء الجمهور فرققها بعض منهم في الحالين، كالداني، والشاطبي، وابن بليمة، وفخمها الآخرون، منهم وصلا فقط لأجل التنوين لا وقفا.

❁ واختلف في ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾ [الآية: ١١٩][١]:

فنافع، وكذا يعقوب، بفتح التاء، وجزم اللام، بلا الناهية، بالبناء للفاعل، والنهي هنا جاء على سبيل المجاز، لتفخيم ما وقع فيه أهل الكفر من العذاب، كقولك لمن قال لك: كيف حال فلان، أي لا تسأل عما وقع له أي حل به أمر عظيم غير محصور، وأما جعله على حقيقته جوابا لقولهﷺ «ما فعل أبواي» فغير مرضى، واستبعده في المنتخب؛ لأنهﷺ عالم بما آل إليه أمرهما، من الإيمان الصحيح[٢].

قال العلامة ابن حجر الهيثمي[٣] في شرح المشكاة: وحديث «إحيائهما ﷺ حق آمنا به ثم توفيا» حديث صحيح، وممن صححه القرطبي، والحافظ ابن ناصر الدين حافظ الشام[٤]،

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٢٠٩)، الإملاء للعكبري (١/ ٣٦)، البحر المحيط (١/ ٣٦٨)، الحجة لابن خالويه (ص: ٨٧)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١١١).

(٢) انظر: تفسير الكشاف (١/ ٢٠٨)، والمحرر الوجيز (١/ ٢٠٣)، ولباب التأويل (١/ ١٠).

(٣) ابن حجر الهيتمي (٩٠٩- ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤- ١٥٦٧ م) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس: فقيه باحث مصري، مولده في محلة أبي الهيتم (من إقليم الغربية بمصر) وإليها نسبته، والسعدي نسبة إلى بني سعد من عرب الشرقية (بمصر) تلقى العلم في الأزهر، ومات بمكة، له تصانيف كثيرة، منها: «مبلغ الأرب في فضائل العرب» و«الجوهر المنظم» و«الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة» و«تحفة المحتاج لشرح المنهاج- في فقه الشافعية»، و«الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان» و«الفتاوي الهيتمية» و«شرح مشكاة المصابيح للتبريزي» و«الإيعاب في شرح العباب» و«الأمداد في شرح الإرشاد للمقري» و«شرح الأربعين النووية» و«نصيحة الملوك» و«تحرير المقال في آداب وأحكام يحتاج إليها مؤدبو الأطفال» و«أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل» و«خلاصة الأئمة الأربعة» و«المنح المكية- في شرح همزية البوصيري»، و«المنهج القويم في مسائل التعليم- شرح لمقدمة الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بن فضل الحضرمي، و«الدرر الزاهرة في كشف بيان الآخرة -رسالة»، و«كف الرعاع عن استماع آلات السماع» و«الزواجر عن اقتراف الكبائر» و«المنح المكية -شرح لهمزية البوصيري». انظر: الأعلام (١/ ٢٣٤).

(٤) انظر: مرقاة المفاتيح (٤/ ٢١٦).

والطعن فيه ليس في محله إذ الكرامات، والخصوصيات من شأنها أن تخرق القواعد والعوائد، كنفع الإيمان هنا بعد الموت لمزيد كمالهما، وأطال في ذلك.

وأما الحديث المذكور وهو «ما فعل أبواي» ففي الدر المنثور للسيوطي أنه حديث مرسل ضعيف الإسناد[1]، وقد ألف كتابًا في صحة إحيائهما ﷺ له فليراجع.

والباقون بضم التاء ورفع اللام، على البناء للمفعول بعد «لا» النافية، والجملة مستأنفة.

قال أبو حيان: وهو الأظهر، أي: لا تسئل عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا؛ لأن ذلك ليس إليك، إن عليك إلا البلاغ.

❁ وأمال ﴿تَرۡضَىٰ﴾ [الآية: ١٢٠] حمزة، والكسائي، وكذا خلف، والأعمش، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ وكذا ﴿ٱبۡتَلَىٰٓ﴾ هنا [الآية: ١٢٤]، و﴿ٱبۡتَلَىٰهُ﴾ موضعي الفجر [الآيتان: ١٥، ١٦]، وكذا ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ [الآية: ١٢٠].

❁ وتقدم حكم أمالة ألفي ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [الآية: ١٢٠] وخلاف الأزرق في ترقيق الراء من ﴿الخاسرون﴾، وكذا مدة ﴿إسرائيل﴾ وتسهيل همزة لأبي جعفر والوقف عليه لحمزة.

وأجمعوا على الياء التحتية في ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٌ﴾ هنا [الآية: ١٢٣].

۞ [﴿۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ١٢٤﴾]:

❁ واختلف في ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، وهو كل ما في هذه السورة وهو خمسة عشر، والثلاثة الأخيرة في النساء وهي: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾، ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾، ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الآيات: ١٢٥، ١٦٣]، والأخير من الأنعام ﴿قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الآية: ١٦١]، والأخيران من التوبة ﴿ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾، ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ التوبة [الآية: ١١٤] وموضع في سورته ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾ [الآية: ٣٥]، وموضعان في النحل ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ و﴿مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الآيتان: ١٢٠، ١٢٣]، وثلاثة بمريم ﴿فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾، ﴿عَنۡ ءَالِهَتِي

(١) انظر: الدر المنثور (١/ ٢٧١).

﴿يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾، ﴿ذُرِّيَّةِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الآية: ٣١، ٤٦، ٥٨]، والموضع الأخير من العنكبوت ﴿رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ العنكبوت [الآية: ٣١]، وفي الشورى ﴿بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الآية: ١٣]، وفي الذاريات ﴿ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الآية: ٢٤]، وفي النجم ﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [الآية: ٣٧]، والحديد ﴿وَنُوحًا﴾، ﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الآية: ٢٦]، والأول من الممتحنة ﴿أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الآية: ٤][1]:

فابن عامر سوى النقاش عن الأخفش، عن ابن ذكوان بألف بدل الياء، والباقون بالياء، وبه قرأ النقاش عن الأخفش، وكذا المطوعي، عن الصوري.

وفصّل بعضهم فروى الألف في البقرة خاصة، وهي رواية كثير عن ابن الأخرم عن الأخفش، وهما لغتان، ووجه خصوصية هذه المواضع أنها كتبت في المصاحف الشامية بحذف الياء منها خاصة، وأما زيادة موضع آل عمران والأعلى على ما ذكر، فهو وهم كما نبّه عليه في النشر.

❁ وتقدم إمالة ﴿لِلنَّاسِ﴾ عن الدوري بخلفه.

❁ وعن المطوعي ﴿ذِريتي﴾ حيث جاء بكسر الذال لغة فيها[2].

❁ وأسكن ياء ﴿عَهۡدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الآية: ١٢٤] حمزة وحفص.

❁ وعن المطوعي ﴿مثاباتٍ﴾ بالجمع وكسر التاء[3].

❁ وقرأ أبو عمرو، وهشام بإدغام ذال «إذ» في جيم «جعلنا».

❁ واختلف في ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ [الآية: ١٢٥][4]:

فنافع، وابن عامر بفتح الخاء على الخبر عطفًا على ما قبله، إما على مجموع «إذ جعلنا»

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/٣٦)، البحر المحيط (١/٣٧٢، ٣٧٤)، السبعة (ص: ١٦٩)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٣٥)، النشر (٢/٢٢١، ٢٢٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (١/٢١٠)، الإملاء للعكبري (١/٣٦)، البحر المحيط (١/٣٨٤)، تفسير الطبري (٣/٣٢)، تفسير القرطبي (١١٢).

فتضمر «إذ»، وإمّا على نفس جعلنا فلا إضمار، وافقهم الحسن.

والباقون بكسرها على الأمر، والمأمور بذلك قيل «إبراهيم» وذريته، وقيل نبينا صلى الله عليهما وأمته، وعليهما فيكون معمولًا لقول محذوف، أي: وقال الله لإبراهيم على الأول، وقلنا اتخذوا على الثاني.

❁ وغلظ الأزرق لام ﴿مصلى﴾ وصلا، فإن وقف غلظها مع الفتح، ورققها فقط مع التقليل، وأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، وقفا.

❁ ورقق الأزرق راء ﴿طَهِّرَا بَيۡتِيَ﴾ بخلف عنه ومن فخمها عنه راعى ألف التثنية، وهما في جامع البيان.

❁ وفتح ﴿بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ نافع وهشام، وحفص، وكذا أبو جعفر، وعن ابن محيصن ضم باء (رب) المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

❁ واختلف في ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا﴾ [الآية: ١٢٦][(١)]:

فابن عامر بإسكان الميم، وتخفيف التاء، مضارع: أمتع، المتعدي بالهمزة، وافقه المطوعي.

والباقون بالفتح والتشديد، مضارع: متّع، المعدّى بالتضعيف.

❁ وعن المطوعي ﴿ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ﴾ بوصل الهمزة وفتح الراء[(٢)].

❁ وعن ابن محيصن إدغام ضاد ﴿ٱضۡطُرَّ﴾ في طائه[(٣)].

❁ وعن الحسن ﴿مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ﴾ على الجمع[(٤)].

❁ وتقدم إبدال همزة ﴿وَبِئۡسَ﴾ لورش ومن معه.

❁ واختلف في راء ﴿أَرِنَا﴾ [الآية: ١٢٨] و﴿أَرِنِي﴾ حيث وقعا[(٥)]:

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣٨٤/١)، التيسير (ص: ٧٦)، تفسير القرطبي (١١٩/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) انظر: الإعراب للنحاس (٢١٣/١)، الإملاء للعكبري (٣٧/١)، التيسير (ص: ٧٦)، تفسير الطبري (٧٨/٣)، تفسير القرطبي (١٢٧/٢).

فابن كثير، وأبو عمرو، بخلف عنه، وكذا يعقوب بإسكانها للتخفيف، وافقهم ابن محيصن، والوجه الثاني لأبي عمرو من روايتيه هو الاختلاس جمعا بين التخفيف والدلالة، قال في النشر، وكلاهما ثابت من كل من الروايتين. وبعضهم روى الاختلاس عن الدوري، والإسكان عن السوسي، كالشاطبي.

وقرأ ابن ذكوان، وهشام من غير طريق الداجوني، وأبو بكر بإسكانها في فصلت فقط، وبالكسر الكامل في غيرهما غيرها، وبه قرأ الباقون في الكل.

❁ وتقدم ضم هاء ﴿فِيهِمْ﴾ و﴿يُزَكِّيهِمْ﴾ ليعقوب، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ لحمزة معه، وكذا أمالة ﴿ٱلدُّنْيَا﴾.

❁ واختلف في ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ﴾ [الآية: ١٣٢][1]:

فنافع، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بهمزة مفتوحة بين الواوين، وإسكان الثانية، وتخفيف الصاد، وهو موافق لرسم المصحف المدني، والشامي.

والباقون بالتشديد من غير همز، معدّى بالتضعيف، موافقة لمصاحفهم، وأمالها حمزة والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وكذا حكم ﴿ٱصْطَفَىٰ﴾ وهو سبعة مواضع.

❁ وقرأ ﴿شُهَدَآءَ إِذْ﴾ [الآية: ١٣٣] بتسهيل الثانية كالياء، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وافقهم اليزيدي وابن محيصن.

والباقون بتخفيفها.

❁ وعن الحسن ﴿وإله أَبيكَ﴾ بالإفراد، فيكون «إبراهيم» بدلًا منه، وعلى قراءة الجمهور «إبراهيم» وما بعده بدل من «آبائك» بدلًا تفصيليًا، وأجيز أن يكون منصوبًا بإضمار «أعني»[2].

❁ وعن ابن محيصن من المفردة إدغام ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾[3]، وعن المطوعي إدغامه

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٣٨/١)، البحر المحيط (٣٩٨/١)، التيسير (ص: ٧٧)، تفسير الطبري (٩٦/٣)، تفسير القرطبي (١٣٥/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

أيضًا[١].

❁ وتقدم حكم إمالة ألفي ﴿نَصَـٰرَىٰ﴾ وكذا ﴿مُوسَىٰٓ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾ وهمزة ﴿النبيئون﴾.

❁ وتقدم في باب الإمالة تفصيل طرق الأزرق حيث اجتمع له مد البدل، والألف المنقلبة عن الياء، نحو: ﴿أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ ذلك الفتح في «موسى»، و«عيسى» على القصر، في «أوتي» وما بعده، وكل من الفتح والتقليل، على كل من التوسط والإشباع، في «أوتي» وما بعده، فهي خمسة أوجه، بها قرأنا من طرق الكتاب كالنشر، ومنع بعض مشايخنا من طرق الشاطبية الفتح مع التوسط، فتصير أربعة.

❁ وتقدم إدغام نون ﴿نَحْنُ﴾ في لام ﴿لَهُ﴾ لأبي عمرو بخلفه، وإن فيه طريقتين، وكذا ما أشبهه نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، ﴿ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، ﴿زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ﴾، ﴿ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾.

❁ واختلف في ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ [الآية: ١٤٠][٢]:

فابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، كذا رويس، وخلف بالخطاب، وافقهم الأعمش، والباقون بالغيب.

❁ وتقدم حكم ﴿إبراهام﴾ لهشام وابن ذكوان، بخلفه، وكذا إمالة ألفي ﴿نَصَـٰرَىٰ﴾.

❁ وقرأ ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ﴾ هنا [الآية: ١٤٣]، والفرقان [الآية: ١٧]، بتسهيل الثانية بـ، بـ، مع إدخال ألف بينهما، قالون، وأبو عمرو، وهشام، من طريق ابن عبدان وغيره، عن الحلواني، وكذا أبو جعفر.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، ورويس، بالتسهيل من غير ألف بينهما، وبه قرأ الأزرق، وله أيضًا إبدالها ألفًا خالصة، مع المد للساكن.

والباقون ومنهم هشام من مشهور طرق الداجوني، بالتحقيق بلا ألف.

وقرأ الجمال عن هشام بالتحقيق، مع إدخال الألف، فتحصل لهشام ثلاثة أوجه، وهي

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٢١٩/١)، الإملاء للعكبري (٣٩/١)، البحر المحيط (٤١٤/١)، التيسير (ص: ٧٧).

التحقيق مع الإدخال، وعدمه، والتسهيل، مع الإدخال، وتقدم نقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها لورش.

وإذا وقف عليه لحمزة فبالسكت على اللام، مع تحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية مع تحقيقها، وبعدم السكت مع الوجهين المذكورين، وبنقل حركة الهمزة الأولى إلى اللام، مع تسهيل الثانية ولا يجوز مع التحقيق، فهذه خمسة، ولا يصح غيرهما كما في النشر.

وتقدم تغليظ لام ﴿أَظۡلَمُ﴾ للأزرق بخلفه، واتفقوا على الخطاب في ﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ ۝ تِلۡكَ أُمَّةٞ﴾ [الآيتان: ١٤٠، ١٤١].

۞ [﴿۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝﴾]:

❁ سبق إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ للدوري بخلفه.

❁ وأمال ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق وتقدم الخلاف في ضم الهاء مع الميم، وكذا الميم فقط في ﴿قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي﴾.

❁ وقرأ ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية واوا خالصة مكسورة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وهذا مذهب أكثر المتقدمين، وأكثر المتأخرين على تسهيلها كالياء، وحكى تسهيلها كالواو، وقد يفهم جوازه من الحرز، وأقرّه عليه الجعبري وغيره، لكن تعقبه في النشر بأنه لا يصح نقلًا، ولا يمكن لفظًا لأنه لا يتمكن منه إلا بعد تحريك كسر الهمزة، أو تكلف إشمامها الضم وكلاهما لا يجوز ولا يصح.

والباقون بالتحقيق.

ويوقف لحمزة على ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ الثالثة المذكورة، وهي التحقيق، والتسهيل كالياء، والواو المحضة.

❁ وسبق ذكر عدم غنة نون ﴿مَن﴾ عند ياء ﴿يَشَآءُ﴾.

❁ وكذا سين ﴿صِرَٰطَ﴾ لقنبل من طريق ابن مجاهد ورويس، وإشمام خلف عن حمزة.

وكذا إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ للدوري، بخلفه.

❁ وعن اليزيدي ﴿لَكَبِيرَةً﴾ بالرفع فخالف أبا عمرو، وخرجت على إن ﴿كان﴾

زائدة، أو على أن ﴿كَبِيرَةً﴾ خبر لمحذوف، أي: هي كبيرة، والجملة محلها نصيب خبر لـ﴿كان﴾ قال السمين: وهو توجيه ضعيف، ولكن لا توجه الشاذة بأكثر من ذلك[1].

❁ واختلف في ﴿رَءُوف﴾ حيث وقع[2]:

فأبو بكر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، ويعقوب بقصر الهمزة من غير واو على وزن (ندس) وافقهم اليزيدي، والمطوعي.

والباقون بالمد، كـ(عطوف) وتسهيل همزة عن أبي جعفر، ومن رواية ابن وردان، انفرد به الحنبلي، فلا يقرأ به، ولذا أسقطه من الطيبة، على عادته في الإنفرادات.

وقول الأصل هنا: وسهل همزة أبو جعفر، كسائر الهمزات المضمومة بعد فتح نحو: ﴿يَطَئُون﴾ لا يصح، ولعله سبق قلم، فإن قاعدة أبي جعفر في المضمومة بعد الفتح الحذف، لا التسهيل بين بين، على أن الواقع منه ﴿يَطَئُون﴾، ﴿لَّمۡ تَطَئُوهَا﴾، ﴿أَن تَطَئُوهُمۡ﴾ فقط كما في النشر وغيره، فالتسهيل في ﴿رَءُوف﴾ إنما هي انفرادة للحنبلي في هذا اللفظ فقط، كما تقرر.

وحمزة في الوقف على أصله، من التسهيل بين بين، وحكى إبدالها واوًا على الرسم، ولا يصح.

❁ وأمال ﴿تَرَى﴾ في أربعة عشر موضعًا، أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، من طريق الصوري وقلله الأزرق.

❁ وأمال ﴿تَرۡضَىٰهَا﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ واختلف في ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ ﴿١٤٤﴾ وَلَئِنۡ﴾ [الآيتان: ١٤٤، ١٤٥][3]:

فابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وروح بالخطاب، وافقهم الأعمش، والباقون بالغيب.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٢٢٠/١)، البحر المحيط (٤٢٧/١)، التيسير (ص: ٧٧)، تفسير الطبري (١٧٢/٣)، تفسير القرطبي (١٥٨/٢)، الكشف للقيسي (٢٦٦/١)، النشر (٢٢٣/٢).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤٣٠/١)، التيسير (ص: ٧٧)، تفسير القرطبي (١٦١/٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١١٦)، النشر (٢٢٣/٢).

❁ واختلف في ﴿مُوَلِّيهَا﴾ [الآية: ١٤٨][1]:

فابن عامر بفتح اللام، وألف بعدها، اسم مفعول، وفعله يتعدى إلى مفعول، فالأول هو الضمير المستتر المرفوع على النيابة عن الفاعل والثاني هو الضمير البارز المتصل به عائد على وجهة.

والباقون بكسر اللام، وياء بعدها، على أنه اسم فاعل، جملة مبتدأ وخبر في محل رفع، صفة لوجهه ولفظة «هو» تعود على لفظ «كل» لا على معناها، ولذا أفرد والمفعول الثاني محذوف، أي: موليها وجهه، أو نفسه، أو هو يعود على الله تعالى، مولى القبلة ذلك الفريق.

❁ وسبق ترقيق راء ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ للأزرق، ومدّه، وكذا توسطه لحمزة بخلفه.

❁ واختلف في ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [الآيتان: ١٤٩، ١٥٠][2]:

فأبو عمرو بالغيب، وافقه اليزيدي، والباقون بالخطاب.

❁ وأبدل همزة ﴿لئلا﴾ ياء الأزرق عن ورش، وافقه الأعمش، وبذلك وقف حمزة.

❁ وتقدم اتفاقهم على إثبات الياء في ﴿وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ﴾.

❁ وفتح ابن كثير ياء ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ وافقه ابن محيصن، والباقون بالاسكان.

❁ وأثبت الياء في ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ يعقوب في الحالين.

❁ وسبق للأزرق تفخيم لام ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وكذا ﴿صَلَوَٰتٌ﴾.

۞ [﴿۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾﴾]:

❁ وأجمعوا على عدم إمالة ﴿الصفا﴾ لكونه واويًا ثلاثيًا مرسومًا بالألف كما تقدم

❁ واختلف في ﴿تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ [الآية: ١٥٨] في الموضعين[3]:

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/٤٠)، البحر المحيط (١/٤٣٧)، التيسير (ص: ٧٧)، تفسير القرطبي (٢/١٦٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ٩٠)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١١٧)، السبعة (ص: ١٧١).

(٢) انظر: البحر المحيط (١/٤٣٠)، التيسير (ص: ٧٧)، تفسير القرطبي (٢/١٦١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١١٦)، النشر (٢/٢٢٣).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (١/٢٢٥)، الإملاء للعكبري (١/٤١)، البحر المحيط (١/٤٥٨).

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالغيب وتشديد الطاء، وإسكان العين، مضارعًا مجزومًا بـ«مَنْ» الشرطية، وأصله: يتطوع، كقراءة «عبد الله» فأدغم، وقرأ يعقوب كذلك في الموضع الأول فقط، ووافق أصله في الثاني، وهو ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ﴾ ووافقهم الأعمش في الموضعين[1].

والباقون بالتاء المثناة، فوق وتخفيف الطاء، وفتح العين، فعلا ماضيًا، موضعه جزم، ويحتمل أن تكون «من» موصولة فلا موضع له، ودخلت الفاء لما فيه من العموم، و«خيرًا» مفعول، بعد إسقاط حرف الجر، أي: بخير، وقيل: نعت لمصدر محذوف، أي: تطوعًا خيرًا.

❁ وتقدم ترقيق الراء من نحو: ﴿شَاكِرٌ﴾ للأزرق بخلفه، وإمالة ﴿لِلنَّاسِ﴾ للدوري بخلفه.

❁ وعن ابن محيصن ﴿يلعْنهم﴾ معًا بسكون النون بخلفه[2].

❁ وذكر تغليظ اللام للأزرق في ﴿وَأَصۡلَحُواْ﴾.

❁ وعن الحسن ﴿عليهم لعنة اللهُ والملائكةُ والناسُ أجمعين﴾ بالرفع في الثلاث على إضمار فعل، أي: وتلعنهم الملائكة، أو عطفًا على «لعنة» على حذف مضاف، أي: ولعنة الملائكة، فلما حذف المضاف، أعرب المضاف إليه بإعرابه، ومبتدأ حذف خبره، أي: والملائكة، إلخ «يلعنونهم»[3].

❁ وأمال ﴿ٱلنَّهَارِ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي وبالتقليل الأزرق.

❁ وأمال الكسائي وحده ﴿فَأَحۡيَا بِهِ﴾ وبالفتح والصغرى الأزرق.

❁ واختلف في ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ إفرادًا وجمعًا هنا [الآية: ١٦٤]، والأعراف [الآية: ٥٧]، وإبراهيم [الآية: ١٨]، والحجر [الآية: ٢٢]، والإسراء [الآية: ٦٩]، والكهف [الآية: ٤٥]، والأنبياء [الآية: ٨١]، والفرقان [الآية: ٤٨]، والنمل [الآية: ٦٣]، وثاني الروم [الآية: ٤٨]، وسبأ [الآية: ١٢]،

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.

وفاطر [الآية: ٩]، وص [الآية: ٣٦]، والشورى [الآية: ٣٣]، والجاثية [الآية: ٥](١):

فنافع بالجمع فيما عدا الإسراء، والأنبياء، وسبأ، وص.

وقرأ ابن كثير كذلك في البقرة، والحجر، والكهف، والجاثية، وافقه ابن محيصن بخلفه.

وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وكذا يعقوب، بالجمع كذلك في البقرة، والأعراف، والحجر، والكهف، والفرقان، والنمل، وثاني الروم، وفاطر، الجاثية.

وقرأ حمزة، وكذا خلف، بالجمع في الفرقان فقط، وافقهما الأعمش.

وقرأ الكسائي بالجمع في الفرقان أيضًا، وفي الحجر.

وقرأ أبو جعفر بالجمع في الخمسة عشر موضعًا، لاختلاف أنواعها جنوبًا، ودبورًا وصبًا، وغير ذلك.

وأختص ابن كثير بالإفراد في الفرقان، وافقه ابن محيصن.

واختلف عن أبي جعفر في الحج.

واتفقوا على الجمع في أول الروم ﴿يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ﴾ [الآية: ٤٦] وعلى الإفراد في الذاريات ﴿ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ﴾ [الآية: ٤١] لأجل الجمع في ﴿مُبَشِّرَٰتٖ﴾، والإفراد في: ﴿ٱلۡعَقِيمَ﴾.

وعن الحسن الجمع في غير إبراهيم، والإسراء، وص، والشورى(٢).

❁ واختلف في ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [الآية: ١٦٥](٣):

فنافع، وابن عامر، وكذا ابن وردان من طريق النهرواني، عن ابن شبيب، عن الفضل بن شاذان عنه، ويعقوب بالمثناة من فوق خطابا ﷺ ، و«يرى» إلى أمته «والذين» نصب به، و(إذ) ظرف ترى، أو بدل اشتمال من الذين، على حد قوله تعالى ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾ وجواب «لو» محذوف على القراءتين، أي: لرأيت أمر «فظيعًا»، وافقهم ا□سن.

(١) انظر: البحر المحيط (١/٤٦٧)، التيسير (ص: ٧٨)، تفسير القرطبي (٢/١٩٨)، تفسير الرازي (٢/٧٠)، النشر (٢/٢٢٣).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (١/٢٢٧)، الإملاء للعكبري (١/٤٣)، البحر المحيط (١/٤٧١)، تفسير الطبري (٣/٣٨٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١١٩)، السبعة (ص: ١٧٣).

والباقون بمثناة من تحت، على إسناد الفعل إلى الظالم؛لأنه المقصود بالوعيد، والذين رفع به، وإذ مفعوله.

❁ وأمال ﴿يَرَى ٱلَّذِينَ﴾ وصلًا السوسي بخلف عنه، ووقفا أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، وحمزة، والكسائي، وخلف، وبالصغري الأزرق.

❁ واختلف في ﴿يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [الآية: ١٦٥][1]:

فابن عامر بضم الياء، على البناء للمفعول على حد ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾.

والباقون بفتحها، على البناء للفاعل، على حد ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ﴾.

❁ واختلف في ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [الآية: ١٦٥][2]:

فأبو جعفر، ويعقوب بكسر الهمزة فيها على تقدير إن جواب «لو» لقلت ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾ في قراءة الخطاب، و«لقالوا» في قراءة الغيب، ويحتمل أن تكون على الاستئناف.

والباقون بفتحها، والتقدير لعلمت ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾ أولعلموا.

❁ وتقدم تفخيم لام ﴿ظَلَمُوٓاْ﴾ للأزرق بخلفه.

❁ وأدغم الذال في التاء من ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، والباقون بالإظهار.

❁ ولا خلاف في ﴿ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ أن الأول مبنى للمفعول، والثاني مبنى للفاعل، إلا ما روي شاذًا عن مجاهد بالعكس.

❁ وتقدم حكم الهاء والميم من ﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ و﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ وإمالة ﴿ٱلنَّارَ﴾.

❁ وقرأ ﴿خُطُوَٰتِ﴾ [الآية: ١٦٨] بإسكان الطاء حيث جاء، نافع والبزي، من طريق أبي ربيعة، وأبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، وخلف، والباقون بالضم وعن الحسن فتح الخاء وسكون الطاء[3].

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٤٣/١)، البحر المحيط (٤٧١/١)، تفسير الطبري (٣٨٢/٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١١٩)، السبعة (ص: ١٧٣).

(٢) انظر: معاني الزجاج (٢٣٨/١)، فتح القدير (١٦٥/١).

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (٤٣/١)، البحر المحيط (٤٧٩/١)، التيسير (ص: ٧٨)، الحجة لابن خالويه (ص: ٩١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٢٠)، الكشاف (٧٠/١).

❁ وقرأ ﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾ [الآية: ١٦٩] بإسكان الراء أبو عمرو[١]، من أكثر طرقه، وله الاختلاس.

وروى الإشمام للدوري عنه، كما تقدم، وسبق إبدال همزها لأبي عمرو بخلفه، وورش وأبي جعفر، وكذا إشمام (قيل) وأدغامها.

❁ وقرأ ﴿بَلۡ نَتَّبِعُ﴾ [الآية: ١٧٠] بإدغام اللام في النون الكسائي وحده، والباقون بالإظهار. وما وقع في الأصل هنا من ذكر الخلاف فيها لهشام، وتصويب الإدغام عنه لعله سبق قلم.

❁ وسبق مد ﴿شَيۡـٔٗا﴾ للأزرق، وكذا حمزة وصلًا، وأما وقفًا فبالنقل، وبالإدغام.

ويوقف له على ﴿دعاء﴾ و﴿نداء﴾ ونحوهما، مما وقعت فيه الهمزة متوسطة بالتنوين بعد ألف، بالتسهيل بين بين، مع المد والقصر، هذا ما عليه الجمهور، واقتصر عليه في الطيبة، وحكى آخران:

أحدهما إسقاط الهمزة، انفرد به صاحب المبهج.

والثاني إبدالها ألفًا، ثم تحذف إجراء للمنصوب، مجرى المرفوع، والمجرور، وليس من هذه الطرق وإن أطال في النشر الكلام عليه.

❁ واختلف ﴿في الميتة﴾ هنا [الآية: ١٧٣]، وفي المائدة [الآية: ٣]، والنحل [الآية: ١١٥]، ويس [الآية: ٣٣]، و﴿مَّيۡتَةً﴾ موضعي الأنعام [الآيتان: ١٣٩، ١٤٥]، و﴿مَيۡتٗا﴾ فيها [الآية: ١٢٢]، والفرقان [الآية: ٤٩]، والزخرف [الآية: ١١]، والحجرات [الآية: ١٢]، وق [الآية: ١١]، و ﴿إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾ بفاطر [الآية: ٩]، و ﴿لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾ بالأعراف [الآية: ٥٧]، و ﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾ المحلى بـ«أل» المنصوب وهو ثلاثة، والمجرور وهو خمسة[٢]:

فنافع بتشديد الياء مكسورة في ﴿الميتة﴾ بيس [الآية: ٣٣]، و ﴿مَيۡتٗا﴾ بالأنعام [الآية: ١٢٢]، والحجرات [الآية: ١٢]، و﴿لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾ و﴿إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾ و﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾ المنصوب والمجرور.

---

(١) انظر: الكشاف (٢٤٩/١)، زاد المسير (١٧٢/١).

(٢) انظر: البحر المحيط (٤٦٨/١)، النشر (٢٢٤/٢).

وقرأ حفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالتشديد كذلك في ﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ و﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ المنكر و﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ المعرف حيث وقع، وافقهم الأعمش.

وقرأ كذلك يعقوب ﴿مَيْتًا﴾ بالأنعام و﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ المعرف، وافقه الحسن في الأنعام.

وقرأ رويس بالتشديد في الحجرات، وافقه ابن محيصن.

وقرأ أبو جعفر بالتشديد في جميع ذلك.

والباقون بالسكون مخففا في ذلك كله، وعلى القراءتين قوله:

لَيسَ مَن مَاتَ فَاستَرَاحَ بِمَيتٍ إِنَّمَا المَيتُ مَيِّتُ الأَحيَاءِ[1]

واتفقوا على تشديد ما لم يمت نحو: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾، ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الآية: ٣٠].

❁ واختلف في ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [الآية: ١٧٣] وبابه مما التقى فيه ساكنان من كلمتين، ثالث ثانيهما مضموم، ضمة لازمة، ويبدأ الفعل الذي يلي الساكن الأول بالضم، وأول الساكنين أحد حروف (لتنود) والتنوين، فاللام نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ والتاء نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾، والنون نحو: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾، ﴿أَنِ ٱغْدُواْ﴾، والواو ﴿أَوِ ٱدْعُواْ﴾، والدال ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ والتنوين ﴿فَتِيلاً ۝ ٱنظُرْ﴾[2]:

فأبو عمرو بكسر النون، والتاء، والدال، والتنوين، على أصل التقاء للساكنين، لا في واو ﴿أَوِ ٱخْرُجُواْ﴾ أو ﴿ٱدْعُواْ﴾ أو ﴿ٱنقُصْ﴾ ولام ﴿قُلْ﴾، نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾، ﴿قُلِ

(١) هو من الخفيف، وقائله البُحتُرِيّ، والبُحتُرِيّ (٢٠٦-٢٨٤ هـ / ٨٢١-٨٩٧ م) الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي أبو عبادة البحتري. شاعر كبير، يقال لشعره سلاسل الذهب، وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم، المتنبي وأبو تمام والبحتري، قيل لأبي العلاء المعري: أي الثلاثة أشعر؟ فقال: المتنبي وأبو تمام حكيمان وإنما الشاعر البحتري. وأفاد مرجوليوث في دائرة المعارف أن النقاد الغربيين يرون البحتري أقل فطنة من المتنبي و أوفر شاعرية من أبي تمام. ولد بنمنبج بين حلب والفرات ورحل إلى العراق فاتصل بجماعة من الخلفاء أولهم المتوكل العباسي وتوفي بمنبج. له كتاب الحماسة، على مثال حماسة أبي تمام. انظر: معجم الأدباء (٣/٤٢٠)، دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: البحر المحيط (١/٤٩٠)، التيسير (ص: ٨٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ٩٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٢٠)، النشر (٢/٢٢٥).

﴿ٱنظُرُواْ﴾ فبالضم فيهما، لثقل الكسرة على الواو لضم القاف، وافقه اليزيدي في الواو واللام.

قرأ عاصم، وحمزة، بالكسر في الستة على الأصل، وافقهما المطوعي، والحسن.

وقرأ يعقوب بالكسر أيضًا فيها كلها إلا في الواو فقط فضم.

وقرأ الباقون بالضم في الستة، اتباعًا لضم الثالث، إلا أنه اختلف عن قنبل في التنوين، إذا كان عن جر نحو: ﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾، ﴿وَعُيُونٍ ۝ ٱدْخُلُوهَا﴾ فكسره ابن شنبوذ، وضمه ابن مجاهد، كباقي أقسام التنوين.

واختلف أيضًا عن ابن ذكوان في التنوين، فروى النقاش عن الأخفش كسره مطلقًا، وكذا نص أبو العلاء عن الرملي عن الصوري، وكذا روى عن ابن الأخرم عن الأخفش، واستثنى كثير عن ابن الأخرم ﴿بِرَحْمَةٍ ۚ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾ بالإعراف [الآية: ٤٩]، و﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ بإبراهيم [الآية: ٢٦]، وروى الصوري من طريقيه الضم مطلقًا، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان من طريقيه، كما في النشر وخرج بقيد الكلمتين ما فصل بينهما بأخرى نحو: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾، ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ﴾، ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ فإنه وإن صدق عليه أن الثالث مضموم ضمًا لازمًا لكن «أل» المعرفة فصلت بينهما، وبقيد الضمة اللازمة نحو: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ﴾ إذ أصله: (امشيوا)، (وإن امرؤ)؛ لأن الضمة منقولة، أي تابعة ركة الإعراب، ومن ﴿أَنِ ٱتَّقُواْ﴾ إذ أصله: (اتقيوا)، و﴿بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ﴾ لأنها حركة إعراب.

❁ وقرأ أبو جعفر ﴿ٱضْطُرَّ﴾ بكسر طائها، حيث وقعت؛ لأن الأصل «اضطررا» بكسر الراء الأولى، فلما أدغمت الراء انتقلت حركتها إلى الطاء بعد سلبها حركتها[1].

واختلف عن ابن وردان في ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.

والباقون بضمها على الأصل.

❁ وتقدم ذكر خلاف رويس في إدغام ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [الآية: ١٧٥] و﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾، وكذا أبو عمرو، بل ويعقوب بكماله.

۞ [﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ

(١) انظر: النشر (٢/٢٢٦).

وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾]:

❁ واختلف في ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ [الآية: ١٧٧][1]:

فحمزة، وحفص، بنصب «البر» خبر «ليس» مقدمًا، و﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ اسمها في تأويل مصدر؛ لأن المصدر المؤول أعرف من المحلى، لأنه يشبه الضمير لكونه لا يوصف، به وافقهما المطوعي.

والباقون بالرفع، على أنه اسم «ليس» إذ الأصل أن يلي الفعل مرفوعه قبل منصوبه.

❁ واختلف في ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [الآية: ١٧٧] و[الآية: ١٨٩][2]:

فنافع، وابن عامر، بتخفيف نون «لكن» مخففة من الثقيلة، جيء بها لمجرد الاستدراك، فلا عمل لها وبرفع «البر» فيهما على الابتداء، وافقهما الحسن. والباقون بتشديد النون ونصب «البر» فيهما.

واتفقوا على رفع ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن﴾ لتعيين ما بعده بالخبر بدخول الباء عليه.

❁ وتقدم التنبيه على تثليث مد البدل للأزرق في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ وعلى قصر ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ اعتدادًا بالعارض، وهو النقل وتوسطه، مع توسطهما ومده مع مدهما، حيث لم يعتد به.

وتقدم له أيضًا حكم مد ﴿وآتى﴾ مع وجهي ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾، وخلاف أبي عمرو في تقليلها، وإمالتها مع ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ لحمزة، والكسائي، وخلف، وكذا ﴿ٱعْتَدَىٰ﴾ مع تقليلها وفتحها للأزرق.

ومر أيضًا إمالة فتحة التاء مع الألف بعدها من ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ لأبي عثمان الضرير.

❁ وأبدل همزة ﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ الساكنة ألفا أبو عمرو، وبخلفه، وأبو جعفر ولم يبدلها

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٢٣٠)، الإملاء للعكبري (١/ ٢٤٥)، البحر المحيط (٢/ ٢)، التيسير (ص: ٧٩).
(٢) انظر: البحر المحيط (٢/ ٦٤)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٥٤).

ورش من طريقيه.

❁ وأمال ﴿خَافَ﴾ حمزة، وفتحه الباقون.

❁ واختلف في ﴿مُّوصٍ﴾ [الآية: ١٨٢][1]:

فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بفتح الواو وتشديد الصاد، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بالسكون، والتخفيف، وهما من «وصى» و«أوصى» لغتان.

❁ وتقدم للأزرق تفخيم لام ﴿أَصْلَحَ﴾ كـ(الصلوات).

❁ واختلف في ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [الآية: ١٨٤][2]

فنافع وابن ذكوان وكذا أبو جعفر ﴿فِدْيَةٌ﴾ بغير تنوين ﴿طَعَامِ﴾ بالخفض، على الإضافة و﴿مَسَـٰكِينَ﴾ بالجمع، وفتح النون بلا تنوين، وافقهم الحسن، والمطوعي.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، ﴿فِدْيَةٌ﴾ بالتنوين مبتدأ، خبره في المجرور قبله؛ ﴿طَعَامُ﴾ بالرفع بدل من ﴿فِدْيَةٌ﴾ و﴿مِسْكِينٍ﴾ بالتوحيد وكسر النون منونة وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

وقرأ هشام ﴿فِدْيَةٌ﴾ بالتنوين، و﴿طَعَامُ﴾ بالرفع و﴿مَسَـٰكِينَ﴾ بالجمع وفتح النون.

❁ وعن الحسن ﴿شهرَ رمضان﴾ بالنصب بإضمار فعل أي: صوموا[3].

❁ وأدغم راء ﴿شَهْرُ﴾ في راء ﴿رَمَضَانَ﴾ أبو عمرو بخلفه، وكذا يعقوب من المصباح، وتقدم آخر الإدغام أنه لا يلتفت إلى من استضعف ذلك، من حيث اجتماع الساكنين

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٢٣٤/١)، الإملاء للعكبري (٤٦/١)، البحر المحيط (٤٦/٢)، التيسير (ص: ٧٩)، تفسير الطبري (٤٠٥/٣)، تفسير القرطبي (٢٦٩/٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٢٤)، السبعة (ص: ١٧٦)، النشر (٢٢٦/٢).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٢٣٦/١)، الإملاء للعكبري (٤٦/١)، البحر المحيط (٣٧/٢)، تفسير الطبري (٤٣٨/٣)، الحجة لابن خالويه (ص: ٩٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٢٤)، السبعة (ص: ١٧٦)، النشر (٢٢٦/٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

على غير حدهما.

❁ ونقل ابن كثير حركة الهمزة من ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ معرفًا ومنكرًا إلى الساكن قبلها، مع حذفها وصلًا ووقفًا، وبه وقف حمزة.

❁ ومرّ حكم إمالة ﴿لِلنَّاسِ﴾، ﴿وَٱلْهُدَىٰ﴾.

❁ وقرأ ﴿ٱلْيُسْرَ﴾ و﴿ٱلْعُسْرَ﴾ بضم السين فيهما أبو جعفر(1).

❁ واختلف في ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ [الآية: ١٨٥](2):

فأبو بكر، وكذا يعقوب، بفتح الكاف، وتشديد الميم، وافقهما الحسن، من «كمل»، والباقون بإسكان الكاف، وتخفيف الميم من «أكمل».

❁ وتقدم ترقيق الراء المضمومة من نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟﴾ للأزرق بخلفه.

وأمال ﴿هَدَىٰكُمْ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ وقرأ ﴿ٱلدَّاعِ﴾، ﴿دَعَانِ﴾ بإثبات الياء فيهما وصلًا فقط ورش وأبو عمرو، وأبو جعفر.

واختلف عن قالون، فاثبتهما له أي: وصلًا، على قاعدته جماعة، وحذفهما معًا آخرون من طريق أبي نشيط، وقطع بعضهم له بالإثبات في ﴿ٱلدَّاعِ﴾، والحذف في ﴿دَعَانِ﴾ وعكس آخرون، والوجهان صحيحان عن قالون، كما في النشر، قال فيه إلا أن الحذف أكثر وأشهر.

وأثبتهما في الحالين يعقوب، والباقون بالحذف في الحالين.

❁ فتح ورش ياء ﴿بِى لَعَلَّهُمْ﴾.

❁ وعن الأعمش ﴿في المسجد﴾ بالتوحيد يريد الجنس(3).

❁ ونقل همز ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [الآية: ١٨٧] ورش من طريقيه، وكذا ابن وردان بخلفه، ووقف يعقوب على ﴿بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ بهاء السكت بخلف عنه.

(١) انظر: البحر المحيط (٤٢/٢)، تفسير القرطبي (٣٠١/٢).
(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٢٣٩/١)، البحر المحيط (٤٥/٢)، التيسير (ص: ٧٩)، تفسير القرطبي (٣٠٥/٢)، الحجة لابن خالويه (ص: ٩٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٢٦)، السبعة (ص: ١٧٦).
(٣) شاذ لا يقرأ به.

۞ [﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾]:

۞ وعن ابن محيصن من المبهج ﴿عن□هلة﴾ بإدغام النون في اللام، ونقل حركة همزة «الأهلة» إلى لام التعريف، وأدغم نون «عن» في لام التعريف، لسقوط همزة الوصل في الدرج؛ وكذا أدغم اللام في (علنسان)، وكذا ﴿□ن لاثم□﴾، ﴿بلنسان على نفسه﴾ فهي أربعة ﴿من﴾ و﴿عن﴾ و﴿على﴾ و﴿بل﴾[١].

۞ وعن ا□سن ﴿ا□ج﴾ بكسر الحاء كيف جاء[٢]، وسيأتي إن شاء الله تعالى بآل عمران[٣].

۞ واختلف في ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ [الآية: ١٨٩] و ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿وَعُيُونٍ﴾ و﴿ٱلْعُيُونِ﴾ و﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ و(جيوب) و(شيوخ)[٤]:

فقرأ قالون، وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف بكسر ياء ﴿بُيُوتٍ﴾ و﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ حيث جاء طلبًا للتخفيف، وافقهم الأعمش.

وضمها ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، على الأصل كـ«كعب»، و«كعوب»، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وقرأ أبو بكر، وحمزة، بكسر غين ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ حيث وقع، وافقهما ابن محيصن بخلفه، والأعمش، وضمها الباقون.

وقرأ ابن كثير، وابن ذكوان، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، بكسر عين ﴿ٱلْعُيُونِ﴾ و﴿عيون﴾ حيث وقعا، و(جيوب) في النور [الآية: ٣١]، وش□ (شيوخ) بغافر [الآية: ٦٧]، وافقهم ابن محيصن من المبهج، والأعمش، وضمها الباقون.

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) انظر: الإملاء للعكبري (٤٩/١)، البحر المحيط (٦٤/٢)، التيسير (ص: ٨٠)، تفسير القرطبي (٣٤٦/٢)، السبعة (ص: ١٧٨).

واختلف عن أبي بكر في (جيوب) فضمها عنه العليمي وشعيب عن يحيى، وكسرها أبو حمدون عن يحيى عنه وذكر قريبًا تخفيف ﴿لكن﴾ ورفع ﴿ٱلْبِرَّ﴾ لنافع، وابن عامر.

❁ وأمال ﴿ٱتَّقَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح الصغرى الأزرق.

❁ واختلف في ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ﴾ [الآية: ٩١][1]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بغير ألف في الأفعال الثلاثة، من القتل وافقهم الأعمش.

والباقون بالألف من القتال.

❁ وأمال ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، ورويس، وقلّله الأزرق.

❁ وعن الحسن ﴿الحرْمات﴾ بسكون الراء[2].

❁ وعنه أيضًا ﴿العمرةُ﴾ بالرفع على الابتداء و﴿لله﴾ الخبر، أي: متعلقة على أنها جملة مستأنفة[3].

❁ وأبدل الهمزة من ﴿رَّأْسِهِۦ﴾ أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، كحمزة وقفًا ولم يبدله ورش من طريقيه كالباقين.

❁ وقرأ ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [الآية: ١٩٧] بالرفع منونًا فيهما[4]، ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

وزاد أبو جعفر وحده فرفع ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ كذلك وافقه الحسن، وتقدم توجيه ذلك عند قوله تعالى ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ والرفث بالفرج: الجماع، وباللسان: المواعدة للجماع، وبالعين: الغمز له، وهو هنا مواعدة الجماع، والتعريض للنساء به.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٢٤٣/١)، الإملاء للعكبري (٤٩/١)، البحر المحيط (٦٧/٢)، التيسير (ص: ٨٠)، النشر (٢٢٦/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: البحر المحيط (٨٨/٢)، التذكرة في القراءات الثمان (ص: ٣٦٧).

❁ وأمال ﴿ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ حمزة والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق، وأبوعمرو.

❁ وأثبت ياء ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي﴾ أبو عمرو، وأبو جعفر وصلًا وفي الحالين يعقوب.

❁ وأمال ﴿هَدَىٰكُمۡ﴾ [الآية: ١٩٨] حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

❁ وتقدم ترقيق راء ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ﴾ للأزرق بخلفه، وأدغم الكاف في الكاف في ﴿مَّنَٰسِكَكُمۡ﴾ [الآية: ٢٠٠] أبو عمرو بخلفه، ويعقوب من المصباح.

وكذا ﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾.

❁ وتقدم حكم إمالة ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾، وإخفاء النون عند الخاء في ﴿مِنۡ خَلَٰقٖ﴾ [الآية: ٢٠٠]، وكذا إمالة ﴿ٱلنَّارَ﴾ وتقدم إمالة ﴿اتقى﴾، و﴿تولى﴾، و﴿سعى﴾.

✿ [﴿۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۖ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ٢٠٣﴾]:

❁ وعن ابن محيصن والحسن ﴿وَيَشۡهَد ٱللَّهُ﴾ بفتح الياء والهاء و﴿ٱللَّهُ﴾ بالرفع فاعلًا، أي: ويطلع الله على ما في قلبه من الكفر[1].

❁ وعنهما أيضًا ﴿يَهلِك﴾ [الآية: ٢٠٥] بفتح الياء، وكسر اللام من «هلك» الثلاثي، و﴿الحرثُ﴾ بالرفع فاعل و﴿النسلُ﴾ عطف عليه.

والجمهور بضم الياء من «أهلك» و«الحرث» و«النسل» بالنصب.

❁ وتقدم الكلام على إشمام ﴿قِيلَ﴾ وإمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

❁ وأمال ﴿مَرۡضَاتِ﴾ الكسائي حيث جاء، وفتحها الباقون. ووقف عليه بالهاء الكسائي وحده، ووقع في الأصل هنا إنه جعل معه خلفًا في اختياره، ولعله سبق قلم، والباقون بالتاء.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

❁ وذكر قريبًا الخلاف في قصر همزة ﴿رَءُوف﴾ ومده وكذا ضم الطاء من ﴿خُطُوَٰت﴾.

❁ واختلف في ﴿ٱلسِّلْمِ﴾ هنا [الآية: ٢٠٨]، والأنفال، والقتال [محمد الآية: ٣٥][1]:

فنافع، وابن كثير، والكسائي، وأبو جعفر، بفتح السين هنا، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالكسر، وقرأ أبو بكر بالكسر في الأنفال، وافقه ابن محيصن، والحسن.

وقرأ أبو بكر، وحمزة، وكذا خلف بالكسر أيضًا في القتال، وافقهم ابن محيصن، والأعمش.

فقيل: هما بمعنى وهو: الصلح، وقيل: بالكسر الإسلام وبالفتح الصلح.

واتفقوا عن الأزرق على ترقيق لام ﴿ظُلَلٍ﴾ لضم ما قبلها.

❁ واختلف في ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الآية: ٢١٠][2]:

فأبو جعفر بالخفض، عطفا على (ظلل) أو (الغمام) والباقون بالرفع، عطفًا على اسم الله تعالى.

❁ وقرأ ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الآية: ٢١٠] بفتح حرف المضارعة، على البناء للفاعل، ابن عامر، وحمزة، والكسائي وخلف ويعقوب، والباقون ببنائه للمفعول[3].

❁ وسبق تسهيل همز ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ لأبي جعفر، مع المد، والقصر، والخلاف في مده للأزرق.

ويوقف لحمزة عليه بتحقيق الأولى، من غير سكت على ﴿بَنِي﴾ وبالسكت، وبالتقليل، وبالإدغام وتسهيلها بـ□ بـ□ ضعيف.

وأما الثانية فتسهل كالياء فقط، مع المد، والقصر، فهي ثمانية أوجه.

❁ و□ إمالة ﴿جَآءَتْهُ﴾ □مزة وخلف، وابن ذكوان وهشام بخلف عنه.

---

(١) انظر: السبعة (ص: ١٨٠)، النشر (٢/٢٢٧).
(٢) انظر: البحر المحيط (٢/١٢٥)، النشر (٢/٢٢٧).
(٣) انظر: السبعة (ص: ١٨١)، النشر (٢/٢٠٩).

❁ وعن ابن محيصن ﴿زَيَّنَ﴾ [الآية: ٢١٢] مبنيًا للفاعل، ﴿الحياة﴾ بالنصب، مفعول، والفاعل الله تعالى[1]، وعنه كذلك في ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ﴾ بآل عمران [الآية: ١٤][2]، والجمهور بالبناء للمفعول، ورفع ﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ و﴿حُبُّ﴾.

❁ واختلفوا في ﴿لِيَحۡكُمَ﴾ هنا [الآية: ٢١٣]، وفي آل عمران [الآية: ٢٣]، وموضعي النور [الآيتان: ٤٨، ٥١][3]:

فأبو جعفر بضم الياء، وفتح الكاف، مبنيًا للمفعول حذف فاعله لإدارة عموم الحكم، من كل حاكم.

والباقون ببنائها للفاعل، أي: ليحكم كل نبي، وتقدم الخلف في إمالة ﴿جَآءَتۡهُمُ﴾.

❁ وقرأ ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [الآية: ٢١٣] بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية واوًا خالصة، مكسورة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو وأبو جعفر، ورويس ولهم في الثانية تسهيلها كالياء، وأما تسهيلها كالواو، فتقدم ردّه عن النشر.

والباقون بتحقيقها.

❁ وتقدم سين ﴿صِرَٰطَ﴾ [الآية: ٢١٣] لقنبل بخلفه، ورويس، وإشمامها لخلف عن حمزة، وإبدال همزة ﴿ٱلۡبَأۡسَآءِ﴾ لأبي عمرو بخلفه وأبي جعفر، ولم يبدلها ورش من طريقيه.

❁ واختلف في ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ [الآية: ٢١٤][4]:

فنافع بالرفع؛ لأنه ماض بالنسبة إلى زمن الإخبار، أو حال، باعتبار حكاية الحال الماضية، والناصب يخلص للاستقبال فتنافيا.

والباقون بالنصب؛ لأن «حتى» من حيث هي حرف جر، لا تلي الفعل، إلا مؤولا بالاسم، فاحتيج إلى تقدير مصدر، فأضمرت «أن» وهي مخلصة للاستقبال، فلا تعمل إلا فيه، ويقول حينئذ مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال، فنصبته مقدرة وجوبا.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: البحر المحيط (١٣٦/٢)، النشر (٢٢٧/٢).

(٤) انظر: علل القراءات (٧٧/٢)، الحجة لأبي زرعة (ص:١٣١)، الكشف للقيسي (٢٨٩/١).

❁ وأمال ﴿متى﴾ و﴿عسى﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، وبالفتح والتقليل، الأزرق، والدوري عن أبي عمرو، وصريح قول الطيبة: قيل متى بلى عسى وأسفى عنه، أي: الدوري نقل الخلاف على الدوري فيهما، لكنه نقل في النشر تقليل ﴿متى﴾ عن أبي عمرو من روايتيه جميعًا عن ابن شريح وغيره، وأقرّه.

❁ ووقف على ﴿رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ [الآية: ٢١٨] بالهاء أبو عمرو، وابن كثير، والكسائي، ويعقوب.

❁ [﴿۞ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ ٢١٩﴾]:

❁ واختلف في ﴿إِثۡمٞ كَبِيرٞ﴾[1]:

فحمزة، والكسائي، بالثاء المثلثة، والكثرة باعتبار الآثمين من الشاربين، والمقامرين، وافقهما الأعمش.

والباقون بالموحدة، أي: إثم عظيم؛ لأنه يقال: لعظائم الفواحش كبائر.

❁ واختلف في ﴿قُلِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ [الآية: ٢١٨][2]:

فأبو عمرو، بالرفع على أن «ما» استفهامية و«ذا» موصولة، فوقع جوابها مرفوعًا، خبر مبتدأ محذوف، أي: الذي ينفقونه العفو، وافقه اليزيدي.

والباقون بالنصب، على أن «ماذا» اسم واحد، فيكون مفعولًا مقدمًا، أي: أي شيء ينفقون فوقع الجواب منصوبًا بفعل مقدر، أي: أنفقوا العفو.

❁ وتقدم حكم إمالة ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾، وكذا ﴿ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾، و﴿شَيۡـٔٗا﴾ وكذا تغليظ لام ﴿إِصۡلَاحٞ﴾ ووقف حمزة على ﴿فَإِخۡوَٰنُكُمۡ﴾ بالتسهيل كالياء، وبالتحقيق.

❁ وقرأ ﴿لَأَعۡنَتَكُمۡ﴾ [الآية: ٢٢٠] بتسهيل الهمزة البزي وصلًا ووقفًا، بخلف عنه، ويوقف حمزة كذلك، أي: بالتسهيل والتحقيق لأنه متوسط بزائد، أي: ولو شاء الله إعناتكم

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٨٠)، التبصرة (ص: ٤٣٩).

(٢) انظر: البحر المحيط (٢/١٥٩)، النشر (٢/٢٢٧).

لأعنتكم، أي: كلفكم ما يشق عليكم من العنت، وهو: المشقة.

وعن اليزيدي ﴿لَعَنَتَكُم﴾ بلام وعين مهملة ونون مفتوحات[١].

❁ وعن الحسن والمطوعي ﴿والمغفرةُ﴾ بالرفع مبتدأ، أي: حاصلة بإذنه، والجمهور بالجر عطفًا على «الجنة» وبإذنه متعلق بـ«يدعوا»[٢].

❁ وإذا وقف على ﴿أذى﴾ أميل لحمزة، ومن معه، وقلّل للأزرق بخلفه.

❁ واختلف في ﴿يَطْهُرْنَ﴾[٣]:

فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بفتح الطاء، والهاء، مشددتين، مضارع: تطهر، اغتسل، والأصل «يتطهرن» كقراءة «أُبيّ وابن مسعود» رضي الله عنهما.

والباقون بسكون الطاء، وضم الهاء مخففة، مضارع: طهرت المرأة شفيت من الحيض، واغتسلت.

قال البيضاوي[٤]: ويدل عليه صريحًا قراءة حمزة، والتزامًا قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾.

❁ وأمال ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [الآية: ٢٢٣] حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، وبالفتح والصغرى الأزرق، والدوري، وهي في ثمانية وعشرين موضعًا للاستفهام، وضابطها: أن يقع بعدها حرف من خمسة أحرف تجمعها (شليته).

❁ وتقدم إبدال ﴿شِئْتُمْ﴾.

❁ وأبدل الهمزة من ﴿لا يَوَاخذكم﴾ و﴿يَوَاخذكم﴾ واوًا مفتوحة، ورش من

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: السبعة (ص: ١٨٢)، التبصرة (ص: ٤٣٩).

(٤) البيضاوي (-٠٠٠ - ٦٨٥ هـ = -٠٠٠ - ١٢٨٦ م) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسّر، علامة، ولد في المدينة البيضاء قرب شيراز، وولي قضاء شيراز مدة، وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها، من تصانيفه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل- يعرف بتفسير البيضاوي»، و«طوالع الأنوار- في التوحيد»، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول» و«لب اللباب في علم الإعراب» و«نظام التواريخ» و«رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها» و«الغاية القصوى في دراية الفتوي- في فقه الشافعية». انظر: الأعلام (٤/ ١١٠).

طريقيه، وأبو جعفر، ووقف حمزة كذلك.

❁ ويوقف له مع هشام بخلفه على ﴿قُرُوٓءٍ﴾ بالإدغام لزيادة الواو بعد البدل واوًا مع السكون، ومع الروم، فهما وجهان، واتباع الرسم متحد.

❁ وتقدم سقوط الغنة على النون عند الياء في نحو: ﴿أَن يَكۡتُمۡنَ﴾ [الآية: ٢٢٨] لخلف عن حمزة والدوري عن الكسائي، بخلفه، وكذا تغليظ لام ﴿إِصۡلَٰحٗا﴾ للأزرق.

❁ واختلف في ﴿يَخَافَآ﴾ [الآية: ٢٢٩][1]:

فحمزة، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بضم الياء على البناء للمفعول فحذف الفاعل، وناب عنه ضمير الزوجين، ثم حذف الجار، فموضع ﴿أَلَّا يُقِيمَا﴾ نصب عند سيبويه، وجر بـ(على) المقدرة عند غيره ويجوز: (أن لا يقيما) بدل اشتمال من ضمير الزوجين؛ لأنه يحله محله والتقدير: إلا أن يخاف عدم اقامتها حدود الله، من المعدى لواحد، وافقهم الأعمش.

والباقون بفتحها، على البناء للفاعل، وإسناده إلى ضمير الزوجين المفهومين من السياق.

❁ وغلظ الأزرق لام ﴿طلقها﴾ و﴿طلقتم﴾ في الأصح.

❁ وعن المطوعي ﴿نبينها﴾ بالنون على الالتفات[2].

❁ وقرأ الأزرق بتفخيم راء ﴿ضِرَارٗا﴾ كباقي القراء لتكرارها.

❁ وأدغم لام ﴿يَفۡعَلۡ﴾ في ذال ﴿ذلك﴾ الليث، وأظهرها الباقون.

❁ وأمال ﴿أَزۡكَىٰ﴾ [الآية: ٢٣٢] حمزة، والكسائي، وخلف، لظهور الياء في ماضيه: «أزكيت»، وبالتقليل الأزرق بخلفه.

۞ [﴿۞ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَۗ فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَاۗ وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ

(١) انظر: السبعة (ص: ١٨٣)، النشر (٢/٢٢٧).
(٢) شاذ لا يقرأ به.

ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿٢٣٣﴾﴾]:

❁ عن ابن محيصن ﴿تِمَّ﴾ بفتح الياء من «تم»، ﴿ٱلرَّضَاعَةُ﴾ بالرفع، أسند الفعل إلى «الرضاعة»[1].

❁ واختلف في ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ [الآية: ٢٣٣][2]:

فابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، برفع الراء مشددة؛ لأنه مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، فرفع فـ«لا» نافية، ومعناه النهي للمشاكلة، من حيث أنه عطف جملة خبرية، على مثلها من حيث اللفظ، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ أبو جعفر بسكونها مخففة، من رواية عيسى غير طريق ابن مهران، عن ابن شبيب، وابن جماز من طريق الهاشمي، وكذلك ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ﴾ آخر السورة، قيل: من «ضار، يضير» ويكون السكون لإجراء الوصل مجرى الوقف، وروى ابن جماز من طريق الهاشمي، وعيسى من طريق ابن مهران، تشديد الراء وفتحها فيهما.

ولا خلاف عنهم في مد الألف للساكنين.

وعن الحسن براءين، مفتوحة فساكنة[3].

والباقون بفتحها مشددة على أن «لا» ناهية فهي جازمة، فسكنت الراء الأخيرة للجزم، وقبلها راء ساكنة مدغمة، فالتقى ساكنان فحركنا الثاني لا الأول، وإن كان الأصل للأول، وكانت فتحة لأجل الألف إذ هي أختها.

وغلظ الأزرق لام ﴿فِصَالًا﴾ بخلف عنه للفصل بالألف.

وضم يعقوب الهاء من ﴿عليهما﴾.

❁ واختلف في ﴿مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ﴾ هنا [الآية: ٢٣٣]، ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا﴾ أول

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٢٦٨/١)، الإملاء للعكبري (٥٧/١)، البحر المحيط (٢١٤/٢)، التيسير (ص: ٨١)، تفسير الطبري (٤٧/٥)، تفسير القرطبي (١٦٧/٣).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

الروم [الآية: ٣٩](١):

فابن كثير بقصر الهمزة فيهما، من باب «المجيء» أي: جئتم وفعلتم.

والباقون بالمد من باب الإعطاء، فهو متعد لاثنين.

واتفقوا على مد ثاني الروم.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿فِيٓ أَنفُسِهِنَّ﴾، و﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ﴾ بالتحقيق مع عدم السكت، ومع السكت على الياء قبل الهمزة، وبالنقل، وبالإدغام فهي أربعة، وأما التسهيل بين بين فضعيف.

وم وقف يعقوب بالهاء على ﴿أَنفُسِهِنَّ﴾ بخلفه.

❁ وأبدل الهمزة الثانية ياء خالصة مفتوحة من ﴿خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ أو نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

والباقون بالتخفيف، وبها وقف حمزة على «أو».

❁ وسبق الخلاف للأزرق في ترقيق راء ﴿سِرًّا﴾، وكذا وقف حمزة على نحو: ﴿ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [الآية: ٢٣٥] بالتخفيف، وبإبدال الهمزة واوًا خالصة مفتوحة.

❁ واختلف في ﴿مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ﴾ معًا هنا [الآية: ٢٣٦]، والأحزاب [الآية: ٤٩](٢):

فحمزة، والكسائي، وخلف، بضم التاء وألف بعد الميم من باب المفاعلة وافقهم الأعمش.

والباقون بفتح التاء بلا ألف في الثلاثة، ووقف عليها يعقوب بهاء السكت بخلف عنه.

❁ واختلف في ﴿قَدَرُهُۥ﴾ في الموضعين [الآية: ٢٣٦](٣):

---

(١) انظر: البحر المحيط (٢/٢١٨)، التيسير (ص: ٨١)، تفسير القرطبي (٣/١٧٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٣٧).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/٥٨)، البحر المحيط (٢/٢٣١)، التيسير (ص: ٨١)، تفسير الطبري (٥/١١٨)، تفسير القرطبي (٣/١٩٩)، النشر (٢/٢٢٨).

(٣) انظر: البحر المحيط (٢/٢٣٣)، التيسير (ص: ٨١)، الحجة لابن خالويه (ص: ٩٨)، الحجة لأبي زرعة =

فابن ذكوان، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وأبو جعفر بفتح الدال فيهما وافقهم الأعمش.

والباقون بسكونها فيهما، وهما بمعنى واحد، وعليه الأكثر، وقيل بالتسكين الطاقة وبالتحريك المقدار.

وقرأ في ﴿بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [الآية: ٢٣٦] باختلاس كسرة الهاء، رويس، والباقون بالإشباع، وكذا ﴿بِيَدِهِۦۚ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ﴾ [الآية: ٢٤٩]، و﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ﴾ بالمؤمنين [الآية: ٨٨]، ويس [الآية: ٨٣].

❁ وأمال ﴿التقوى﴾، و﴿الوسطى﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو، وأخفى النون عند الخاء من ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ﴾ أبو جعفر.

❁ وعن ابن محيصن من المبهج ﴿فَرِجَالًا﴾ بضم الراء وتشديد الجيم[1].

❁ واختلف في ﴿وَصِيَّةً لِّأَزۡوَٰجِهِم﴾ [الآية: ٢٤٠][2]:

فنافع، وابن كثير، وأبو بكر، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب وخلف، بالرفع، على أنه مبتدأ خبره ﴿لِّأَزۡوَٰجِهِم﴾ والمسوغ كونه موضع تخصيص، كـ(سلام عليكم) وافقهم ابن محيصن، والمطوعي.

والباقون بالنصب على أنه مفعول مطلق، أي: وليوص الذين، أو مفعول به، أي: كتب الله عليكم، و«الذين» فاعل على الأول مبتدأ على الثاني.

❁ ورقق راء ﴿غَيۡرَ إِخۡرَاجٖ﴾ الأزرق، ولم يجعل الساكن، وهو الخاء في ﴿إِخۡرَاجٖ﴾ حاجزًا، بل أجراه مجرى الحروف المستفلة لما فيه من الهمس.

۞ [﴿۞ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحۡيَٰهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا

=

(ص: ١٣٧).

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٢٤٧)، الإملاء للعكبري (١/٥٩)، البحر المحيط (٢/٢٤٥)، التيسير (ص: ٨١)، تفسير الطبري (٥/٢٥١)، تفسير القرطبي (٣/٢٢٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ٩٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٣٨)، السبعة (ص: ١٨٤)، تفسير الكشاف (١/١٤٦).

يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾]:

❁ وأمال ﴿أَحْيَاهُمْ﴾ الكسائي، وحده، وبالفتح والتقليل الأزرق.

❁ وأمال ﴿ٱلنَّاسِ﴾ الدوري عن أبي عمرو بخلفه.

❁ واختلف في ﴿فَيُضَاعِفَهُۥ﴾ [الآية: ٢٤٥] هنا، والحديد [الآية: ١١](١):

فابن عامر، وعاصم، ويعقوب، بنصب الفاء فيهما، على إضمار «أن» عطفًا على المصدر، المفهوم من ﴿يُقْرِضُ﴾ معنى، فيكون مصدرًا معطوفًا على مصدر، تقديره: من ذا الذي منه إقراض فمضاعفه من الله أو على جواب الاستفهام في المعنى؛ لأن الاستفهام وإن وقع عن المقرض لفظًا، فهو عن القرض معنى؛ كأنه: قال أيقرض الله أحد فيضاعفه له. وافقهم الشنبوذي فيهما، والحسن في الحديد(٢).

والباقون بالرفع على الاستئناف، أي: فهو يضاعفه.

❁ واختلف في حذف الألف، وتشديد العين منهما، ومن سائر الباب، وجملته عشرة مواضع: موضعي البقرة [الآية: ٢٤٥]، و﴿مُّضَاعَفَةً﴾ بآل عمران [الآية: ١٣٠]، و﴿يضاعفها﴾ بالنساء [الآية: ٤٠]، و ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ﴾ بهود [الآية: ٢٠]، و﴿يُضَاعِفُ﴾ الفرقان [الآية: ٢٠]، و ﴿يُضَاعَفْ لَهَا﴾ بالأحزاب [الآية: ٣٠]، ﴿فَيُضَاعِفَهُۥ لَهُۥ﴾، ﴿يُضَاعَفُ لَهُمُ﴾ بالحديد [الآيتان: ١١، ١٨]، ﴿يُضَاعِفْهُ﴾ بالتغابن [الآية: ١٧](٣):

فابن كثير، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب بالتشديد مع حذف الألف في جميعها، وافقهم ابن محيصن من المبهج في غير الحديد والنساء.

والباقون بالتخفيف، والمد وهما لغتان.

❁ واختلف في ﴿يَبْسُطُ﴾ [الآية: ٢٤٥] هنا، و﴿فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ بالأعراف

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/٦٠)، البحر المحيط (٢/٢٥٢)، التيسير (ص: ٨١)، تفسير القرطبي (٣/٢٤٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٣٩)، السبعة (ص: ١٨٥).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: التيسير (ص: ٨١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٣٩)، السبعة (ص: ١٨٥).

[الآية: ٦٩][1].

فالدوري عن أبي عمرو، وهشام، وخلف عن حمزة، وكذا رويس، وخلف، بالسين فيهما، على الأصل، وافقهم اليزيدي، والحسن.

واختلف عن قنبل، والسوسي، وابن ذكوان، وحفص، وخلاد.

فاما قنبل، فابن مجاهد عنه بالسين، وابن شنبوذ عنه بالصاد.

وأما السوسي، فابن حبش عن أبي جرير عنه، بالصاد فيهما، وكذا روى ابن جمهور عن السوسي، وروى سائر الناس عنه السين فيهما، وهو في الشاطبية وغيرها.

وأما ابن ذكوان: فالمطوعي عن الصوري، والشذائي عن الرملي، عن ابن ذكوان، بالسين فيهما، وروى زيد، والقباب عن الرملي، وسائر أصحاب الأخفش عنه، الصاد فيهما، إلا النقاش، فإنه روى عنه السين هنا، والصاد في الأعراف، وبه قرأ الداني على عبد العزيز بن محمد، وبالصاد فيهما قرأ على سائر شيوخه في رواية ابن ذكوان، ولم يذكر وجه السين فيهما عن الأخفش، إلا فيما ذكر، ولم يقع ذلك للداني تلاوة، كذا في النشر، قال فيه: «والعجب كيف عوّل عليه، أي: على السين الشاطبي ولم يكن من طرقه، ولا من طرق التيسير، وعدل عن طريق النقاش، الذي لم يذكر في التيسير غيرها، وهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه، فليعلم.

وأما حفص: فالولي عن الفيل، وذرعان، كلاهما عن عمرو، عن حفص، بالصاد فيهما، وروى عبيد عنه بالسين فيهما: ونص له على الوجهين المهدوي، وابن شريح، وغيرهما.

وأما خلاد: فابن الهيثم، من طريق ابن ثابت عنه بالصاد فيهما، وروى ابن نصر عن ابن الهيثم، والنقاش عن ابن شاذان كلاهما عن خلاد بالسين، فيهما، وعن ابن محيصن الخلف فيهما أيضًا.

والباقون بالصاد فيهما، قال أبو حاتم: وهما لغتان ورسمها بالصاد تنبيها على البدل.

واتفق على سين ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٤٧] للرسم، إلا ما رواه ابن

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/ ٦٠)، البحر المحيط (٢/ ٢٥٢)، التيسير (ص: ٨١)، تفسير القرطبي (٣/ ٣٤٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٣٩)، السبعة (ص: ١٨٥).

شنبوذ عن قنبل، من جميع الطرق عنه بالصاد وهو المراد من قول الطيبة: (وخلف العلم زر)، ولا إشمام لأحد في ذلك ولذا قال الشاطبي: (وبالس□ باقيهم).

❁ وقرأ ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [الآية: ٢٤٥] بفتح التاء، وكسر الجيم، مبنيًا للفاعل، يعقوب.

والباقون وبالبناء للمفعول[١].

❁ وتقدم تسهيل همز ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ ومدّه، وإمالة ﴿مُوسَىٰٓ﴾ وهمز ﴿نبيء﴾.

❁ واختلف في ﴿عَسَيۡتُمۡ﴾ هنا [الآية: ٢٤٦]، والقتال [الآية: ٢٢][٢]:

فنافع، بكسر السين، وهي لغة، والباقون بالفتح، وهو الأصل، للإجماع عليه في عسى.

❁ وسبق إمالة ﴿دِيَٰرِنَا﴾ وضم الهاء، وكذا الميم من ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ وهمزة ﴿نبئهم﴾ وأمالة ﴿أنى﴾، و﴿اصطفاه﴾، وكذا إمالة ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةً﴾ لابن ذكوان، وهشام بخلف عنهما، وحمزة، وفتحها للباقين.

❁ وغلّظ الأزرق لام ﴿فَصَلَ﴾ وصلًا، واختلف عنه وقفًا، والأرجح التغليظ فيه أيضًا.

❁ وفتح ياء ﴿مني إلا﴾ نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

❁ واختلف في ﴿غُرۡفَةَۢ﴾ [الآية: ٢٤٩][٣]:

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بفتح الغين على أنها مصدر للمرة، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والشنبوذي.

والباقون بالضم اسم للماء المغترف.

❁ وأدغم أبو عمرو بخلفه، ويعقوب، من المصباح هاء ﴿جَاوَزَهُۥ﴾ في هاء ﴿هو﴾

---

(١) سبق نظيره.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٢٧٧/١)، الإملاء للعكبري (٦٠/١)، البحر المحيط (٢٥٥/٢)، تفسير القرطبي (٢٤٤/٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٤٠).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٢٧٩/١)، الإملاء للعكبري (٦١/١)، البحر المحيط (٢٦٢/٢)، التيسير (ص: ٨١)، تفسير الطبري (٣٤٢/٥).

وكذا واو ﴿هو﴾ في واو العطف بعدها.

❁ وأبدل أبو جعفر همز ﴿فِئَة﴾ ياء مفتوحة في الحالين، كحمزة وقفًا.

❁ ومرّ إمالة ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لأبي عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، ورويس، وتقليلها للأزرق، وكذا إدغام الدال في الجيم من ﴿دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ لأبي عمرو، ويعقوب بخلفهما.

❁ وكذا إمالة و﴿ءَاتَىٰهُ﴾ لحمزة، والكسائي، وخلف، وتقليله للأزرق، مع مد البدل وتوسيطه، وفتحه له مع تثليث مد البدل، فهي خمسة كما تقدم.

ومر لبعض مشايخنا منع الفتح مع التوسط، من طرق الحرز.

❁ واختلف في ﴿دَفْعُ ٱللَّهِ﴾ هنا [الآية: ٢٥١]، وفي الحج [الآية: ٤٠][1]:

فنافع، وأبو جعفر، ويعقوب، بكسر الدال، وألف بعد الفاء، مصدر «دفع» ثلاثيًا، نحو: «كتب، كتابًا»، ويجوز أن يكون مصدر «دافع» كـ«قاتل، قتالًا»، وافقهم الحسن. والباقون بفتح الدال، وسكون الفاء، مصدر: يدفع، ثلاثيًا.

❁ [﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾:]

❁ وعن المطوعي إسكان سين ﴿الرسْل﴾[2].

❁ واتفق القراء الأربعة عشر على رفع الجلالة من قوله تعالى ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ على الفاعلية، والضمير المحذوف العائد على الموصول هو المفعول، وقرئ بالنصب على أن الفاعل ضمير مستكن عائد على الموصول أيضًا، والجلالة نصب على التعظيم.

❁ وتقدم تسكين دال ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ لابن كثير، ومد ﴿آيدناه﴾ لابن محيصن[3].

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/٢٧٩)، الإملاء للعكبري (١/٦١)، البحر المحيط (٢/٢٦٩)، التيسير (ص: ٨٢)، تفسير الطبري (٥/٣٧٦)، تفسير القرطبي (٣/٢٥٩).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

❁ وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب ﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ هنا [الآية: ٢٥٤]، بالفتح من غير تنوين على جعل «لا» جنسية، والباقون بالرفع والتنوين على جعلها ليسية.

❁ وتقدم للأزرق ترقيق راء ﴿ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ بخلفه.

❁ وعن الحسن هنا، وفي آل عمران ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ بنصبهما[1]، وعن المطوعي القيام كـ«ديور، وديار»[2].

❁ وإذا قرئ لحمزة نحو: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ و﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾ عند من وسّط له ﴿لَا رَيۡبَ﴾ للمبالغة تعين المد المشبع هنا عملًا بأقوى السببين، كما تقدم.

وإذا قرئ لنحو قالون ممن له خلاف في المنفصل، مع قوله: ﴿عِندَهُۥٓ إِلَّا﴾ فإن قصر الأول، قصر الثاني، وإن مد الأول مد الثاني، وله قصره على مد الأول، للسبب المعنوي، وهو التعظيم.

❁ ومرّ مد ﴿شيء﴾ وتوسطه للأزرق، وكذا ورد توسطه لحمزة.

❁ وكذا أمالة ﴿شَآءَ﴾ لحمزة، وهشام، بخلف عنه وابن ذكوان، وخلف.

❁ وكذا ترقيق راء ﴿إِكۡرَاهَ﴾ للأزرق.

❁ وأجمعوا على إدغام نحو: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾.

❁ وعن الحسن ﴿الرُّشُد﴾ بضم الشين كـ«العنق»[3].

وعنه إسكان لام ﴿ٱلظُّلُمَٰتِ﴾[4].

❁ وتقدم ﴿إبراهام﴾ بألف لابن عامر من غير طريق النقاش، عن ابن ذكوان.

❁ وأسكن ياء ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ﴾ حمزة.

❁ وتقدم قريبًا إمالة ﴿ءَاتَىٰهُ﴾ وكذا تقليها مع الفتح للأزرق، وتثليث مد البدل له.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) شاذ لا يقرأ به.

❁ واختلف في إثبات الألف وحذفها من ﴿أنا﴾ [الآية: ٢٥٨] في الوصل، إذا أتى بعدها همزة قطع مضمومة، وهو موضعان: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٥٨]، ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم﴾ بيوسف [الآية: ٤٥]، أو مفتوحة وهو عشرة، تأتي إن شاء الله تعالى، أو مكسورة وهي ثلاثة ﴿أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ الأعراف [الآية: ١٨٨]، والشعراء [الآية: ١١٥]، والأحقاف [الآية: ٩][1]:

فنافع، وأبو جعفر، بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة، واختلف عن «قالون» عند المكسورة، والوجهان صحيحان عن قالون، من طريق أبي نشيط، كما في النشر، وأما من طريق الحلواني، فبالحذف فقط، إلا من طريق أبي عون عنه، فالإثبات كما يفهم من النشر.

والباقون بحذف الألف في ذلك كله وصلًا، ولا خلاف في إثباتها وقفًا للرسم، وهو ضمير منفصل، والاسم منه أن عند البصريين، والألف زائدة لبيان الحركة في الوقف، وفيه لغتان: لغة تميم إثباتها وصلًا، ووقفًا وعليها تحمل قراءة المدنيين، والثانية إثباتها وقفًا فقط.

❁ وسبق إمالة ﴿أنى﴾.

❁ وأبدل أبو جعفر همز ﴿مِاْئَةَ﴾ ياء مفتوحة وصلًا، ووقفًا كحمزة.

❁ وأدغم ثاء ﴿لَبِثْتَ﴾ في تائها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر.

❁ وقرأ ﴿يَتَسَنَّهۡ﴾ [الآية: ٢٥٩] بحذف الهاء وصلًا وإثباتها وقفًا؛ على أنها للسكت حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف.

والباقون بإثباتها وقفًا ووصلًا، وهي للسكت أيضًا، وأجرى الوصل مجرى الوقف، ويحتمل أن تكون أصلًا بنفسها[2].

❁ وأمال ﴿حِمَارِكَ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من أكثر طرقه، والدوري عن الكسائي، وقلله الأزرق.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٢٨٤/١)، الإملاء للعكبري (٦٣/١)، البحر المحيط (٢٨٨/٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٤٢)، السبعة (ص: ١٨٨)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٦٩)، النشر (٢٣١/٢).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (٦٤/١)، البحر المحيط (٢٩٢/٢)، التيسير (ص: ٨٢)، تفسير الطبري (٤٦٠/٥)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٠٠)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٤٣)، الكشف للقيسي (٣٠٩/١)، النشر (٢٣١/٢).

❁ واختلف في ﴿نُنشِزُهَا﴾ [الآية: ٢٥٩][1]:

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، بالزاي من «النشز» وهو الارتفاع، أي: يرتفع بعضها على بعض للتركيب، وافقهم الأعمش.

والباقون بالراء المهملة، من «أنشر الله الموتى»، أحياهم ومنه ﴿إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ وعن الحسن فتح النون، وضم الشين من: نشر[2].

❁ واختلف في ﴿قَالَ أَعۡلَمُ﴾ [الآية: ٢٥٩][3]:

فحمزة، والكسائي، بالوصل، وإسكان الميم، على الأصل، وفاعل ﴿قَالَ﴾ ضمير يعود على «الله» أو «الملك»، أي: قال الله، أو الملك لذلك المار «أعلم».

ويحتمل عود الضمير على المار نفسه، على سبيل التبكيت، وافقهما الأعمش، وإذا ابتدؤا كسروا همزة الوصل.

والباقون بقطع الهمزة المفتوحة، ورفع الميم خبرًا عن المتكلم.

❁ وعن ابن محيصن ضم باء ﴿رَبِّ﴾ المنادى[4].

❁ وقرأ ﴿أَرِنِي﴾ [الآية: ٢٦٠] بإسكان رائه أبو عمرو، بخلفه، وابن كثير، ويعقوب والوجه الثاني لأبي عمرو، الاختلاس.وكلاهما ثابت عنه من روايتيه، كما في النشر. قال: وبعضهم روى الاختلاس عن الدوري والإسكان، عن السوسي[5].

❁ وعن المطوعي ﴿قِيلَ أَعۡلَمُ﴾ مبنيا للمفعول، ونائب الفاعل، إما ضمير المصدر من الفعل، وإما الجملة التي بعده[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط (٢٩٣/٢)، تفسير الطبري (٤٧٦/٥)، تفسير القرطبي (٢٩٥/٣)، الإعراب للنحاس (٢٨٥/١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٤٤)، السبعة (ص: ١٨٩)، التيسير (ص: ٨٢)، الإملاء للعكبري (٦٤/١)، المعاني للأخفش (١٧٤/١)، النشر (٢٣١/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (٦٤/١)، البحر المحيط (٢٩٦/٢)، التيسير (ص: ٨٢)، تفسير الطبري (٤٨١/٥)، تفسير القرطبي (٢٩٦/٣).

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) انظر: التيسير (ص: ٧٦)، السبعة (ص: ١٧١).

(٦) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأما تسهيل همز ﴿لِّيَطۡمَئِنَّ﴾ [الآية: ٢٦٠] لابن وردان، فهي انفرادة للحنبلي عنه هبة الله عنه، ولذا لم يذكرها في الطيبة فلا يقرأ به، ونظيره ﴿بئيس﴾.

❁ وأمال ﴿بلى﴾ [الآية: ٢٦٠] حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر من طريق أبي حمدون، عن يحيى بن آدم عنه وبالفتح والصغرى أبو عمرو، ومن روايتيه، كما في النشر وإن اقتصر في طيبته على تخصيص الخلاف بالدوري وبهما قرأ الأزرق.

❁ واختلف في ﴿فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ﴾ [الآية: ٢٦٠][1]:

فحمزة، وأبو جعفر، ورويس، وخلف بكسر الصاد، وافقهم الأعمش. والباقون بالضم، قيل هما بمعنى: واحد، يقال: صاره، يصيره، ويصوره، بمعنى: قطعه، أو أماله، وقيل: الكسر؛ بمعنى: القطع، والضم بمعنى: الإمالة.

❁ وقرأ ﴿جُزۡءٗا﴾ [الآية: ٢٦٠] بضم الزاي أبو بكر، وبحذف همزته وتشديد زائه، أبو جعفر، وهي لغة قرأ بها الزهري وغيره، ووجهت بأنه لما حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الزاي تخفيفًا، وقف على الزاي، ثم ضعفها، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

ووقف عليها حمزة بالنقل، وأما الإبدال واوًا قياسًا على ﴿هزُوًا﴾ فشاذ لا يصح، وبين بـ ضعيف.

❁ وأدغم التاء من ﴿أَنۢبَتَتۡ﴾ في سين ﴿سَبۡعَ﴾ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، واختلف عن هشام، وابن ذكوان، والإدغام لهشام من طريق الداجوني، وابن عبدان عن الحلواني، والإظهار من باقي طرق الحلواني.

وأما ابن ذكوان فأدغمها عنه الصوري، وأظهرها عنه الأخفش، والباقون بالإظهار.

❁ ومر لأبي جعفر إبدال ﴿مائة﴾، وكذا إمالة هاء التأنيث وقفًا في حبة للكسائي، وحمزة بخلفه.

❁ وقرأ ﴿يُضَٰعِفُ﴾ بتشديد العين من غير ألف، ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر،

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٦٥/١)، البحر المحيط (٣٠٠/٢)، التيسير (ص: ٨٢)، تفسير الطبري (٤٩٧/٥).

ويعقوب[1].

❁ [﴿۞ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾﴾]:

❁ وأمال ﴿أَذًى﴾ وقفًا حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق بخلفه.

❁ وقرأ ﴿وَلَا خَوْفٌ﴾ [الآية: ٢٦٢] بفتح الفاء، وحذف التنوين، يعقوب، وضم الهاء من ﴿عَلَيْهِمْ﴾ كحمزة.

❁ وأبدل همزة ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ ياء أبو جعفر.

❁ وأمال ﴿مرضات﴾ الكسائي وفتحها غيره، ووقف عليها بالهاء وحده.

❁ ومرّ ترقيق الراء المضمومة في ﴿لَّا يَقْدِرُونَ﴾ للأزرق بخلفه، وكذا مد ﴿شيء﴾ وتوسيطه له، وتوسيطه لحمزة بخلفه.

❁ واختلف في ﴿رَبْوَةٍ﴾ هنا [الآية: ٢٦٥]، والمؤمنين [الآية: ٥٠][2]:

فابن عامر، وعاصم، بفتح الراء، على أحد لغاتها الثلاث، وافقهما الحسن.

وعن المطوعي كسرها[3].

والباقون بالضم لغة قريش.

❁ وقرأ ﴿أُكُلَهَا﴾ [الآية: ٢٦٥] بسكون الكاف، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو[4].

❁ وعن الحسن ﴿له جنات﴾ [الآية: ٢٦٦] بالجمع[5].

❁ واختلف في تشديد «تاء» التفعل والتفاعل في الفعل المضارع المرسوم بتاء واحدة،

---

(١) سبق نظيره.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/٦٦)، البحر المحيط (٢/٣١٢)، التيسير (ص: ٨٣)، تفسير الطبري (٥/٥٣٦)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٣٤٦)، السبعة (ص: ١٩٠)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٦٩).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: البحر المحيط (٢/٣١٢)، التيسير (ص: ٨٣)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٤٦)، السبعة (ص: ١٩٠).

(٥) شاذ لا يقرأ به.

في إحدى وثلاثين موضعًا وهي: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ﴾ هنا [الآية: ٢٦٧]، و﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ بآل عمران [الآية: ١٠٣]، و ﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ بالنساء [الآية: ٩٧]، و ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ﴾ ثاني العقود [الآية: ٢]، و﴿فَتَفَرَّقَ﴾ بالأنعام [الآية: ١٥٣]، و ﴿تَلْقَفُ﴾ بالأعراف [الآية: ١١٧]، و ﴿وَلَا تَوَلَّوْاْ﴾، ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾ بالأنفال [الآيتان: ٢٠، ٤٦]، و ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ في براءة [الآية: ٥٢]، و ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ معًا، و﴿لَا تَكَلَّمُ﴾ بهود [الآيتان: ٥٧، ١٠٥]، ﴿مَا نُنَزِّلُ﴾ بالحجر [الآية: ٨]، ﴿يَمِينِكَ تَلْقَفْ﴾ بـ«طه» [الآية: ٦٩]، ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾، ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ بالنور [الآيتان: ١٥، ٥٤]، و﴿هِىَ تَلْقَفُ﴾، ﴿مَن تَنَزَّلُ﴾، ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ﴾ بالشعراء [الآيات: ٤٥، ٢٢١، ٢٢٢]، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾، ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ﴾ بالأحزاب [الآيتان: ٣٣، ٥٢]، و ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ بالصافات [الآية: ٢٥]، و ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ﴾، ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾، و﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ بالحجرات [الآيات: ١١، ١٢، ١٣]، و ﴿أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾ بالممتحنة [الآية: ٩]، و ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ بالملك [الآية: ٨]، و ﴿لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ بـ«نون» [الآية: ٣٨]، و ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ بـ«عبس» [الآية: ١٠]، و ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ بالليل [الآية: ١٤]، و ﴿شَهْرٍ ۝٣ تَنَزَّلُ﴾ بالقدر [الآيتان: ٣، ٤][1]:

فالبزي من طريقيه، سوى الفحام، والطبري، والحمامي، عن النقاش، عن أبي ربيعة، بتشديد التاء في هذه المواضع كلها وصلًا.

قال الجعبري: لأن الأصل تاآن تاء المضارعة، وتاء التفاعل، أو التفعل، وليست كما قيل من نفس الكلمة، واستثقل اجتماع المثلين، وتعذر إدغام الثانية في تاليها، نزل اتصال الأولى بسابقها منزلة اتصالها بكلمتها، فادغمت في الثانية تخفيفًا مراعاة للأصل والرسم انتهى.

فإن كان قبل التاء حرف مد نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ و﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ وجب إثباته وإشباعه، كما تقدم في باب المد، وامتنع حذفه، وإن كان قبلها حرف ساكن غير الألف، جمع بينهما لصحة الرواية، واستعماله عن القراء والعرب، فلا يلتفت لطعن الطاعن فيه، سواء كان الساكن تنوينًا نحو: ﴿مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣ تَنَزَّلُ﴾ و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ أو غير تنوين نحو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾، ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾، ﴿مَن تَنَزَّلُ﴾.

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٦٧/١)، البحر المحيط (٣١٧/٢)، التيسير (ص: ٨٣)، تفسير القرطبي (٣٢٦/٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٤٦).

وأما ما ذكره الديواني من تحريك التنوين بالكسر، في نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ وعزاه لقراءته على الجعبري فرده في النشر.

فإن ابتدأ بهن خفّف، لامتناع الابتداء بالساكن، وللرواية وافقه ابن محيصن.

وروى الفحام، والبزي، والحمامي، عن النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي تخفيف التاء في ذلك كله، وبه قرأ الباقون، إلا أن أبا جعفر وافق على تشديد التاء من ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ بالصافات [الآية: ٢٥]، ورويس كذلك في ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ بالليل [الآية: ١٤].

وأما تشديد التاء من ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ بآل عمران [الآية: ١٤٣]، و ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ بالواقعة [الآية: ٦٥]، عن البزي، بخلفه على ما في الشاطبية، كالتيسير فهو وإن كان ثابتًا لكنه من رواية الزيني عن أبي ربيعة عن البزي، وليس من طرق الكتاب كالنشر وانفرد بذلك الداني، من الطريق المذكور فقط كما يفهم من النشر.

وأشار إلى ذلك بقوله في الطيبة: «وبعد كنتم ظلتم وصف».

ثم اعتذو في النشر عن ذكرهما بقوله: ولولا إثباتهما في التيسير، والشاطبية، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح لما ذكرناهما؛ لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا، وذكر الداني لهما اختيار، والشاطبي تبعه إذ لم يكونا من طريق كتابيهما.

❁ وتقدم ذكر تسكين راء ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ مع الاختلاس، عن أبي عمرو، وزيادة الإتمام عن الدوري عنه.

❁ واختلف في ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [الآية: ٢٦٩][1]:

فيعقوب بكسر التاء مبنيًا للفاعل، والفاعل ضمير الله تعالى، «ومن» مفعول مقدم، «والحكمة» مفعول ثان. وإذا وقف وقف بالياء.

والباقون بفتح التاء، مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل ضمير «مَنْ» الشرطية وهو المفعول الأول، «والحكمة» مفعول ثان، ويقفون عليها بالتاء الساكنة.

❁ ورقق الأزرق الراء من ﴿خَيْرًا﴾ و﴿كَثِيرًا﴾ بخلف عنه، وله التقليل في ﴿أَنصَارٍ﴾ وأمالها أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي.

(١) انظر: البحر المحيط (٢/ ٣٢٠)، النشر (٢/ ٢٣٥).

❁ واختلف في ﴿نِعِمَّا﴾ هنا [الآية: ٢٧١]، والنساء [الآية: ٥٨][1]:

فابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، بفتح النون وكسر العين مشبعة على الأصل كـ«علم». وافقهم الأعمش.

والباقون بكسر النون، اتباعًا لكسر العين، وهي لغة هذيل.

وقرأ أبو جعفر بإسكان الع□، وافقه اليزيدي، وا□سن.

واختلف عن أبي عمرو، وقالون وأبي بكر، فروى عنهم المغاربة إخفاء كسرة العين، يريدون الاختلاس، فرارًا من الجمع بين الساكنين.

وروى عنهم الإسكان أكثر أهل الأداء، وهو صحيح رواية، ولغة، وقد اختاره أبو عبيدة أحد أئمة اللغة، وناهيك به، وقال: هو لغة النبيﷺ كما تقدم، موضحًا آخر باب الإدغام.

قال في النشر: والوجهان صحيحان، غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا نعرف الاختلاس، إلا من طرق المغاربة، ومن تبعهم كالمهدوي، والشاطبي مع أن الإسكان في التيسير، ولم يذكره الشاطبي.

والباقون بكسر العين، واتفق الكل على تشديد الميم، فليعلم.

و«نعم» فعل ماض جامد، جرد من الزمان لإنشاء المدح، ولما لحقتها (ما) اجتمع مثلان، فخفف بالإدغام ورسم متصلًا لأجله، وهي نكرة غير موصوفة و(ما) موصولة، أي: فنعم شيئا أبداؤها.

❁ واختلف في ﴿وَنُكَفِّرُ﴾ [الآية: ٢٧١][2]:

فنافع، وحمزة، والكسائي وأبو جعفر، وخلف، بالنون، وجزم الراء؛ على أنه بدل من موضع ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وافقهم الشنبوذي، عن الأعمش.

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٨٤)، السبعة (ص: ١٩٠)، النشر (٢/٣٣٥).
(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٢٩١)، الإملاء للعكبري (١/٦٨)، البحر المحيط (٢/٣٢٥)، التيسير (ص: ٨٤).

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر ويعقوب، بالنون ورفع الراء على أنه مستأنف، لا موضع له من الإعراب، والواو عاطفة جملة على جملة، وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

وقرأ ابن عامر، وحفص بالياء ورفع الراء، والفاعل ضمير يعود على الله تعالى.

وعن المطوعي بالياء، وعنه في فتح الفاء خلف، فحيث فتحها جزم الراء، وحيث كسرها رفع الراء[1].

۞ [﴿۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾﴾:]

❁ وأمال ﴿هُدَىٰهُمْ﴾ [الآية: ٢٧٢] حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

❁ واختلف في ﴿يَحْسَبُ﴾ [الآية: ٢٧٣] المضارع حيث أتى نحو: ﴿يَحْسَبُهُمُ﴾، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾، ﴿يَحْسَبُهُ﴾، ﴿أَيَحْسَبُ﴾[2]:

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، بفتح السين على الأصل، كـ«علم، يعلم» وهو لغة تميم، وافقهم الحسن والمطوعي.

والباقون بالكسر لغة أهل الحجاز.

❁ وأمال ﴿سِيمَاهُمْ﴾ [الاية: ٢٧٣] حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو.

❁ وسبق ترقيق راء ﴿سِرًا﴾ للأزرق بخلفه.

❁ وكذا فتح فاء ﴿لَا خَوْفٌ﴾ [الآية: ٢٧٤] مع حذف تنوينه ليعقوب، وضم هاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾ له كحمزة.

❁ وأمال ﴿الربوا﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، والباقون بالفتح، ومنهم الأزرق وجهًا

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/ ٦٨)، البحر المحيط (٢/ ٣٢٨)، التيسير (ص: ٨٤).

واحدًا ومثله: ﴿كلاهما﴾ فالفتح فيهما له هو المختار في النشر.

❁ وعن الحسن ﴿ٱلرِّبَآء﴾ بالمد والهمز كيف جاء والجمهور بلا مد ولا همز[١].

❁ وأمال ﴿فَٱنتَهَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

❁ وتقدم إمالة ﴿جَآءَهُۥ﴾ حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

❁ وكذا ﴿كَفَّارٍ﴾ لأبي عمرو، وابن ذكوان بخلفه، والدوري عن الكسائي، وتقليله للأزرق ومثله ﴿ٱلنَّارَ﴾.

❁ وعن الحسن ﴿جآءته﴾ بالتاء قبل الهاء[٢]، و﴿بقيْ من الربو﴾ بسكون الياء[٣]، و﴿نظْرة﴾ بسكون الظاء وكلها لغات[٤].

❁ واختلف في ﴿فَأْذَنُواْ﴾ [الآية: ٢٧٩][٥]:

فأبو بكر، وحمزة، بألف بعد الهمزة المقطوعة، وكسر الذال من «آذنه بكذا» أعلمه كقوله تعالى: ﴿ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ وافقهم الأعمش.

والباقون بوصل الهمزة، وفتح الذال، أمر من أذن بالشيء إذا علم به.

❁ وقرأ ﴿عُسْرَةٍ﴾ [الآية: ٢٨٠] بضم السين أبو جعفر[٦].

❁ واختلف في ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ [الآية: ٢٨٠][٧]:

فنافع بضم السين، وافقه ابن محيصن.

والباقون بالفتح، وهو الأشهر؛ لأن مفعلة بالفتح كثير، وبالضم قليل جدًا؛ لأنها لغة أهل الحجاز وقد جاء منه نحو المقبرة، والمسربة، والمأدبة.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) شاذ لا يقرأ به.
(٥) انظر: الإملاء للعكبري (٦٨/١)، البحر المحيط (٣٣٨/٢)، التيسير (ص: ٨٤)، تفسير الطبري (٢٤/٦)، تفسير القرطبي (٣٦٤/٣)، الكشف للقيسي (٣١٨/١).
(٦) انظر: النشر (٢٢٦/٢).
(٧) انظر: الإعراب للنحاس (٢٩٥/١)، البحر المحيط (٣٤٠/٢)، التيسير (ص: ٨٥).

❁ واختلف في ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ﴾ [الآية: ٢٨٠][1]:

فعاصم، بتخفيف الصاد، على حذف إحدى التاءين.

والباقون بتشديدها.

❁ ومرّ للأزرق ترقيق راء ﴿خير﴾ بخلفه.

❁ وأمال ﴿تُوَفَّىٰ﴾ حمزة والكسائي، وخلف وبالفتح والصغرى الأزرق، ومثلها ﴿مُّسَمًّى﴾ وقفًا.

❁ وقرأ ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [الآية: ٢٨١] مبنيًا للفاعل، أبو عمرو، ويعقوب، والباقون بالبناء للمفعول.

❁ وقرأ ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ [الآية: ٢٨٢] بإسكان الهاء، قالون، وأبو جعفر، بخلاف عنهما وتقدم عن النشر تصحيح الوجهين عنهما، غير أن الخلف عزيز من طريق أبي نشيط، عن قالون[2].

❁ وعن الحسن ﴿فليملل..... وليتق الله﴾ بكسر اللام فيهما[3].

❁ وتقدم للأزرق مد ﴿شَيْـًٔا﴾ وتوسيطه وكذا جاء توسيطه لحمزة وصلًا، أما إذا وقف فبالنقل وبالإدغام، وجهان.

❁ واختلف في ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [الآية: ٢٨٢][4]:

فقرأ حمزة، بكسر «إنْ» على أنها شرطية، و﴿تَضِل﴾ جزم به، وفتحت اللام للإدغام، وجواب الشرط ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ فإنه يقرؤه بتشديد الكاف ورفع الراء، فالفاء في جواب الشرط، ورفع الفعل للتجرد عن الناصب والجازم، وافقه الأعمش.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم، والكسائي وأبو جعفر، وخلف (أن) بالفتح على أنها

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣٤١/٢)، السبعة (ص: ١٩٣)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٧٨٠)، الكشف للقيسي (٣١٩/١)، النشر (٢٣٦/٢).

(٢) سبق نظيره.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: الإملاء للعكبري (٧٠/١)، البحر المحيط (٣٤٩/٢)، تفسير الطبري (٦٣/٦).

مصدرية لـ﴿تضل﴾ وفتحته إعراب، و﴿تَذْكُرُ﴾ بتشديد الكاف، ونصب الراء عطفًا على ﴿تضل﴾.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، ويعقوب بفتح ﴿أن﴾ كذلك ونصب، ﴿تَذْكُرُ﴾ لكن بتخفيف الكاف، من «ذكر» كـ«نصر» وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

❁ وقرأ ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن﴾ [الآية: ٢٨٢] بإبدال الهمزة الثانية ياء مفتوحة نافع وابن كثير، وأبو عمرو وأبو جعفر، ورويس.

وأبدل هؤلاء الهمزة الثانية من ﴿ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا﴾ [الآية: ٢٨٢] واوًا مكسورة، ولهم فيها التسهيل كالياء فقط، وأما كالواو فتقدم ردّه عن النشر.

❁ وأمال ﴿إِحْدَىٰهُمَا﴾ معًا حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل، الأزرق وأبو عمرو، وكذا حكم ﴿أَدْنَىٰٓ﴾ غير أبي عمرو فبالفتح فيها.

❁ وأمال ﴿ٱلْأُخْرَىٰ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري وحمزة والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق.

❁ وكذا رقق للراء من ﴿صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾ لكن بخلفه.

❁ واختلف في ﴿تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [الآية: ٢٨٢][1]:

فعاصم بنصبها فكان ناقصة، واسمها مضمر، أي: إلا أن تكون المعاملة، أو التجارة والمبايعة.

والباقون برفعها، على أنها تامة، أي إلا تحدث أو تقع.

❁ وقرأ ﴿وَلَا يُضَآرَّ﴾ بتخفيف الراء وإسكانها أبو جعفر بخلف عنه، تقدم تفصيله مع توجيهه[2].

والباقون بالتشديد مع الفتحة كالوجه الثاني له.

وعن ابن محيصن رفع الراء على أنه نفي.

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٣٠٠/١)، الإملاء للعكبري (٧٠/١)، البحر المحيط (٣٥٣/٢)، التيسير (ص: ٨٥).

(٢) سبق نظيره.

۞ [﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾]:

۞ وعن الحسن ﴿كُتَّاب﴾ بضم الكاف وتاء مشددة، بعدها ألف على الجمع[1].

۞ واختلف ﴿فَرِهَانٌ﴾ [الآية: ٢٨٣][2]:

فابن كثير، وأبو عمرو بضم الراء، والهاء من غير ألف جمع: «رهن» كـ«سقف، وسقف»، وافقهما ابن محيصن واليزيدي.

والباقون بكسر الراء، وفتح الهاء وألف بعدها، جمع: «رهن» أيضًا نحو: «كعب، وكعاب».

۞ وأبدل ورش من طريقيه، وأبو جعفر، همز ﴿فَلْيُؤَدِّ﴾ واوًا مفتوحة.

۞ وأبدل همز ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ [الآية: ٢٨٣] وصلًا ياء من جنس سابقها ورش، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، وبه وقف حمزة وجهًا واحدًا، والتحقيق ضعيف، وإن علل بأن الهمزة فيه مبتدأة، وأما تجويز أبي شامة زيادة المد على حرف المد المبدل، وبنى عليه جواز الإمالة في ﴿الْهُدَى ائْتِنَا﴾ فتعقبه في النشر وأطال في رده.

وأجمعوا على الابتداء بهمزة مضمومة، بعدها واو ساكنة؛ لأن الأصل: «أئتمن» مثل: اقتدر، وقعت الثانية بعد مضمومة، فوجب قلبها واوًا أما في الدرج فتذهب همزة الوصل، فتعود الهمزة الساكنة إلى حالها، لزوال موجب قلبها واوًا حينئذ، يبدلها مبدل الساكنة.

۞ واختلف في ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [الآية: ٢٨٤][3]:

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي وخلف، بالجزم فيهما عطفا على الجزاء المجزوم، وافقهم اليزيدي، والأعمش.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٣٠٢)، الإملاء للعكبري (١/ ٧١)، البحر المحيط (٢/ ٣٥٥).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٣٠٤)، الإملاء للعكبري (١/ ٧١)، البحر المحيط (٢/ ٣٦٠)، التيسير (ص: ٨٥)، تفسير القرطبي (٣/ ٤٢٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٥٢).

والباقون برفع الراء، والباء على الاستئناف، أي: فهو يغفر، أو عطف جملة فعلية على مثلها.

وأدغم الراء في اللام السوسي، والدوري، بخلفه وهو من الإدغام الصغير.

وأدغم باء ﴿يُعَذِّبُ﴾ في ميم ﴿من﴾ قالون، وابن كثير، وحمزة بخلف عنهم وأبو عمرو، والكسائي وخلف.

وتقدم ذلك في الإدغام الصغير، فصار قالون وابن كثير، بالجزم وإظهار الراء، وكذا الباء بخلفهما.

وورش كذلك بالجزم، لكن مع إظهارهما.

وأبو عمرو بالجزم، مع إدغامهما بخلف عن الدوري في الراء.

وابن عامر وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب بضمهما بلا إدغام فيهما.

وحمزة والكسائي، وخلف بالجزم فيهما، مع إظهار الراء، وإدغام الباء بخلف عن حمزة في الباء.

❁ واختلف في ﴿كِتَٰبِهِۦ﴾ هنا [الآية: ٢٨٥]، وفي التحريم [الآية: ١٢][1]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف بالتوحيد هنا على أن المراد القرآن، أو الجنس وافقهم الأعمش، والباقون بالجمع.

وقرأ أبو عمرو، وحفص ويعقوب، موضع التحريم بالجمع، وافقهم اليزيدي وا□سن، والباقون بالتوحيد.

❁ واختلف في ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ [الآية: ٢٧٥][2]:

فيعقوب وحده، بالياء من تحت على أن الفعل لكل.

والباقون بالنون والمراد نفي الفرق بالتصديق، والجملة على الأول محلها إما نصب على

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/ ٧١)، البحر المحيط (٢/ ٣٦٤، ٣٦٥)، التيسير (ص: ٨٥)، تفسير الطبري (٦/ ١٢٥).

(٢) انظر: البحر المحيط (٢/ ٣٦٥)، النشر (٢/ ٢٣٧).

الحال، أو رفع على أنها خبر بعد خبر، وعلى الثاني محلها نصب، بقول محذوف، أي: يقولون لا تفرق الخ. أو ويقول مراعاة للفظ (كل) وهذا القول محله نصب على الحال، أو خبر بعد خبر.

وأبدل ورش من طريقيه، وأبو جعفر همز ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [الآية: ٢٨٦] واوًا مفتوحة، وإبدالها ألفًا من «أخطأنا» أبو عمرو بخلفه، والأصبهاني عن ورش، وأبو جعفر كوقف حمزة.

ومعنى الآية كما في البيضاوي[١]: لا تؤاخذنا بما أدى بنا إلى نسيان، أو خطأ من تفريط، وقلة مبالاة، أو بأنفسهما إذ لا تمنع المؤاخذة بهما عقلًا، فإن الذنوب كالسموم، فكما أن تناولها يؤدي إلى الهلاك، وإن كان خطأ فتعاطي الذنوب لا يبعد أن يفضي إلى العقاب، وإن لم يكن عزيمة، لكنه تعالى وعد التجاوز عنه، رحمةً وتفضلًا فيجوز أن يدعو الإنسان به استدامة واعتدادًا بالنعمة فيه، ويؤيد ذلك مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»[٢].

❁ وأدغم ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا﴾ [الآية: ٢٨٦] أبو عمرو بخلف عن الدوري، وتقدم عن النشر أن الخلاف له مفرع على الإظهار في الكبير، فمن أدغم عنه الكبير، أدغم هذا وجهًا واحدًا، ومن أظهر الكبير أجرى الخلاف في هذا.

❁ وأمال لفظ ﴿مَوْلَىٰنَا﴾ [الآية: ٢٨٦] حمزة والكسائي، وخلف وبالفتح والصغرى الأزرق، وأمال ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصورى، والدوري عن الكسائي، ورويس وقاله الأزرق.

❁ [الرسوم:]

❁ اتفقوا على حذف ألف ﴿ذَٰلِكَ﴾ كيف أتى، نحو: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ و﴿فَذَٰلِكُنَّ﴾ وعلى كتابة ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بالواو، وغير مضافات، وكذا ﴿ٱلْحَيَوٰةَ﴾ ورسم المضاف منها

(١) انظر: تفسير البيضاوي (١/ ٥٨٦)، دار الفكر -بيروت.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني: (٣/ ٩٥)، وابن حبان برقم: (٩/ ٧٢)، والطبراني في الصغير برقم: (٧٦٥)، والبيهقي في الكبرى: (٧/ ٣٥٦)، والحاكم: (٢/ ١٩٨)، والدارقطني (٤/ ١٧٠، ١٧١)، وصحّحه الحاكم وأقرّه الذهبي، وصحّحه ابن حبّان، وحسّنه النووي في الروضة (٨/ ١٩٣)، وسكت عليه الحافظ في الفتح (٩/ ٣٠٢)، وصحّحه في التلخيص، وصحّحه أحمد شاكر في تعليقه على كتاب (أصول الأحكام (٥/ ١٤٩).

بالألف وحذفت من أقل العراقية، كـ ﴿صَلَاتِي﴾ و﴿صَلَاتِهِمْ﴾ و﴿حَيَاتُنَا﴾ وأكثرها كغيرها على رسمها واوًا، في المنكر، نحو: ﴿مِّنْهُ زَكَوٰةً﴾ و﴿مِّن زَكَوٰةٍ﴾ و﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾.

واتفقت على واو المجموع منها مطلقًا.

❁ واختلفت العراقية في ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ۚ﴾ و﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ﴾ و﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ و﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ﴾ بالمؤمنين.

❁ واتفقوا على حذف ألف ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ معًا، وألف ﴿وَلَٰكِن﴾ حيث وقع وألف ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ و﴿أولائكم﴾ وألف النداء، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ وألف التنبيه، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿هَٰذَا﴾ والألفين الأخيرين في ﴿ادَّٰرَأْتُمْ﴾ وألف ﴿طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ موضع البقرة [الآية: ١٨٤]، لا موضع المائدة [الآية: ٩٥].

❁ وحذفوا ألف ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ ... حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ ... فَإِن قَٰتَلُوكُمْ﴾ وألف ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ﴾.

وخرج نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾.

❁ وروى نافع حذف ألف ﴿وَعَدْنَا﴾ بالبقرة [الآية: ٥١]، والأعراف [الآية: ١٤٢] وطه [الآية: ٨٠] وكذا ألف ﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ وألف ﴿وَمِيكَٰلَ﴾ ورسم مكانها ياء بالإمام وفاقًا لسائرها وكتبت ﴿مِصْرًا فَإِنَّ﴾ بألف في الإمام كباقيها.

❁ وروى نافع حذف ﴿تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ بالبقرة [الآية: ٧٠]، وألف به ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ و﴿تُفَٰدُوهُمْ﴾.

❁ وحذفت بـ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ من الشامي، والكوفي، والبصري في كل ما في البقرة وهو خمسة عشرة، والألف محذوفة من كلها وخرج غير البقرة، وكتب في الإمام والمدني والشامي، ﴿وأوصى﴾ بألف بين الواوين، وفي الشامي ﴿قالوا اتخذ﴾ بلا واو.

❁ وروى نافع حذف ألف ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ وكتب ﴿وَٱخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ﴾ بالياء وحذفوا ألف ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ﴾ و﴿دفاع﴾ هنا [الآية: ٢٥١]، والحج [الآية: ٤٠]، و(رُهُنٌ).

❁ واختلف المصاحف في ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾ و﴿يُضَٰعِفُ لِمَن﴾ و﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ﴾

بهود [الآية: ٢٠]، و ﴿يُضَٰعَفۡ لَهُ﴾ الفرقان [الآية: ٦٩]، و﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا﴾ بالأحزاب [الآية: ٣٠]، ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ و﴿يُضَٰعَفُ لَهُمۡ﴾ بالحديد [الآية: ١١]، فرسمت بالألف في بعضها، وحذفت في الأخر.

❁ وكتب في العراقية ﴿أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [الآية: ٢٥٧] بلا واو بعد الألف، مكان الهمزة، وكتبوا: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي﴾ بالياء.

❁ واتفق على رسم واو وألف بعد باء ﴿الربوا﴾ أين جاء.

❁ واختلف في ﴿ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا﴾ [الروم: ٣٩] ففي بعضها بالألف.

❁ واختلف في حذف ألف ﴿كِتَٰبِهِۦ﴾ هنا [الآية: ٢٨٥]، وروى نافع الحذف في ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ بالتحريم [الآية: ١٢].

ووجه الخلاف في الكل موافقة القراءتين رسمًا فالماد يوافق الإثبات صريحًا والحذف تقديرًا والقاصر يوافق الحذف صريحًا.

۞ [المقطوع والموصول:]

❁ اتفق على قطع «في» عن «ما» في قوله تعالى في الشعراء ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ﴾ [الآية: ١٤٦]، واختلف في عشرة ﴿فِي مَا فَعَلۡنَ﴾ ثاني البقرة [الآية: ٢٤٠]، وموضع المائدة [الآية: ٤٨]، وموضعي الأنعام [الآيتان: ١٤٥، ١٦٥]، وموضع الأنبياء [الآية: ١٠٢]، والنور [الآية: ١٤]، والروم [الآية: ٢٨]، وموضعي الزمر [الآيتان: ٣، ٤٦]، وموضع الواقعة [الآية: ٦١].

❁ واتفق على وصل ما عدا ذلك، نحو ﴿فِيمَا فَعَلۡنَ﴾ أول البقرة [الآية: ٢٣٤].

❁ واتفق على وصل ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ﴾ هنا [الآية: ٩٠]، و﴿بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي﴾ بالأعراف [الآية: ١٥٠].

❁ واختلف في ﴿قُلۡ بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُم﴾ هنا [الآية: ٩٣]، واتفق على قطع ما عدا ذلك، وهي ﴿وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ﴾ هنا [الآية: ١٠٢]، وأربعة بالمائدة ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ﴾ معًا [الآيتان: ٦٢، ٦٣]، ﴿لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ﴾ [الآية: ٨٠]، ﴿فَعَلُوهُ﴾ [الآية: ٧٩]، ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ﴾ [الآية: ٦٣]، وبآل عمران ﴿فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ﴾ [الآية: ١٨٧]، واتفق على قطع ﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ موضعي البقرة [الآيتان: ١٤٤، ١٥٠]، وعلى

وصل ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾، ﴿أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ بالنحل [الآية: ٧٦].

❁ واختلف في موضع النساء [الآية: ٧٨]، والشعراء [الآية: ٩٢]، والأحزاب [الآية: ٦١]، وعلى قطع ما عدا ذلك نحو: ﴿ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ﴾، ﴿أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾، ﴿أَيۡنَ مَا كَانُواْ﴾.

۞ [هاء التأنيث:]

التي كتب تاء ﴿مَرۡضَاتِ﴾ حيث جاء ﴿يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ هنا [الآية: ٢١٨]، و﴿رَحۡمَتَ﴾ بالأعراف [الآية: ٥٦]، وهود [الآية: ٧٣]، ومريم [الآية: ٢]، والروم [الآية: ٥٠]، والزخرف معًا [الآية: ٣٢]، وما عدا السبعة بالهاء ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وما كان بآل عمران [الآية: ١٠٣]، وثاني المائدة [الآية: ١١]، وموضعي إبراهيم [الآيتان: ٢٨، ٣٤]، وثلاثة النحل [الآيات: ٧٢، ٨٣، ١١٤]، وموضع لقمان [الآية: ٣١]، وفاطر [الآية: ٣]، والطور [الآية: ٢٩]، وما عداها بالهاء.

۞ [ياءات الإضافة:]

❁ ثمان تقدم الكلام عليها إجمالًا في بابها ثم تفصيلًا في محالها، وهي ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ معًا [الآيتان: ٣٠، ٣٣]، ﴿عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الآية: ١٢٣]، ﴿بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الآية: ١٢٥]، ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [الآية: ١٥٢]، ﴿وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي﴾ [الآيتان: ١٨٦، ١٨٦]، ﴿مِنِّيٓ إِلَّا﴾ [الآية: ٢٣٩]، ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي﴾ [الآية: ٢٥٨].

۞ [ياءات الزوائد:]

❁ ست تقدمت إجمالًا ثم تفصيلًا كذلك، وهي: ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾ [الآية: ٤٠]، ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [الآية: ٤١]، ﴿تَكۡفُرُونِ﴾ [الآية: ١٥٢]، ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [الآية: ١٨٦]، ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي﴾ [الآية: ١٩٧].



سورة آل عمران

مدنية

[الفواصل:]

وآيها مائتان متفق الإجمال.

الاختلاف سبع: ﴿الٓمٓ ۝﴾ كوفي، و﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ﴾ غيره ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ غير شامي و﴿وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝﴾ كوفي، ولم يعدوه بالمائدة [الآيات: ٤٦، ٤٧، ٦٦، ٦٨، ١١٠]، والأعراف [الآية: ١٥٧]، والفتح [الآية: ٢٩]، ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بصري وحمصي، ولم يعد أحد ﴿لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ﴿مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ حرمي، ودمشقي غير أبي جعفر، ولم يعدوا ﴿أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾، ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ شامي وأبو جعفر.

مشبه الفاصلة اثنا عشر: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾، ﴿عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾، ﴿وَحَصُورًا﴾، ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾، ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾، ﴿فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾، ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾، ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾، ﴿أَذًى كَثِيرًا﴾، ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾.

وعكسه ست: ﴿بِٱلْأَسْحَارِ ۝١٧﴾، ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۝٤٠﴾، ﴿يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٧﴾، ﴿قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾، ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٦٦﴾ [في البلاد][(١)].

[القراءات:]

قرأ الكل ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [الآيتان: ١، ٢] بإسقاط همزة الجلالة وصلًا وتحريك الميم بالفتح للساكنين وكانت فتحة مراعاة لتفخيم الجلالة، إذ لو كسرت الميم لرققت، ويجوز لكل من القراء في (ميم) المد والقصر لتغير سبب المد، فيجوز الاعتداد بالعارض وعدمه.

وكذا يجوز لورش، ومن وافقه على النقل في ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ الوجهان ورجح القصر، من أجل ذهاب السكون بالحركة.

---

(١) هكذا بالأصل ولا أعلم وجهه.

وأما قول بعضهم لو أخذ بالتوسط مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهًا، فممنوع لما حققه في النشر أنه لا يجوز التوسط فيما تغير فيه سبب المد، كـ(الم الله) ويجوز فيما تغير فيه سبب القصر، نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ وقفًا وذلك؛ لأن المد في الأول هو الأصل ثم عرض تغير السبب، والأصل أن لا يعتد بالعارض فمد لذلك، وحيث اعتد بالعارض وقصر سكونه ضدًا للمد، والقصر لا يتفاوت، وأما الثاني وهو نستعين وقفًا فالأصل فيه القصر لعدم الاعتداد بالعارض، وهو سكون الوقف، فإن اعتد به مد لكونه ضدا للقصر لكنه أعني المد يتفاوت طولًا وتوسطًا، فأمكن التفاوت، واطردت القاعدة المتقدمة.

وسكت أبو جعفر على «ألف» و«لام» و«ميم».

❁ وتقدم عن الحسن ﴿الحي القيومَ﴾ بالنصب[1]، وعن المطوعي ﴿القيام﴾[2]، وعنه ﴿نزّل عليك﴾ بتخفيف الزاي، ﴿الكتابُ﴾ بالرفع على أنها جملة مستأنفة[3].

وأما على قراءة الجمهور فتكون خبرا آخر للجلالة.

❁ وتقدم مد ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ للسبب المعنوي، وهو التعظيم لقاصر المنفصل، ومدّه لحمزة قولًا واحدًا، عند من وسط له ﴿لَا رَيْبَ﴾ عملًا بأقوى السببين.

❁ وأمال ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ كبرى، ورش من طريق الأصبهاني، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وحمزة في أحد وجهيه، والكسائي، وخلف، وبالصغرى قالون، في أحد وجهيه، والثاني له الفتح، وحمزة في وجهه الثاني، والأزرق، بخلاف حمزة بين الكبرى، والصغرى، وخلاف قالون بين الصغرى والفتح.

❁ وعن الحسن ﴿الأنجيل﴾ [الآية: ٣] بفتح الهمزة حيث وقع[4].

❁ وأمال ﴿لِلنَّاسِ﴾ الدوري عن أبي عمرو بخلفه.

❁ وأمال ﴿لا يخفي﴾ حمزة والكسائي، وخلف، وبالفتح الصغرى الأزرق.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) شاذ لا يقرأ به.

❁ ومرّ للأزرق مد ﴿شيء﴾ وتوسيطه وجاء الثاني لحمزة وصلًا، فإن وقف فبالنقل وبالإدغام، ويجوز الروم والإشمام فيهما فهي ستة.

❁ وتقدم ترقيق راء ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾ للأزرق بخلفه.

❁ ووقف يعقوب على ﴿هنّ﴾ بهاء السكت بخلفه.

❁ وعن الحسن ﴿جامعٌ الناسَ﴾ بالتنوين ونصب ﴿الناسَ﴾[(١)].

❁ وقرأ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الآية: ٩] بعد «لا» النافية حمزة بخلفه، مدًا متوسطًا كما تقدم.

❁ وأمال ﴿ٱلنَّارَ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وقلله الأزرق.

❁ واختلف في ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ [الآية: ١٢][(٢)]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بالغيبة فيهما، وافقهم الأعمش.

والضمير «للذين كفروا»، والجملة محكية بقول آخر، لا يقل، أي: قل لهم: قولي سيغلبون الخ. والباقون بالخطاب.

❁ وأبدل الهمزة من ﴿بِئْسَ﴾ ورش من طريقيه، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر.

❁ وأبدلها من ﴿فئتين﴾، و﴿فئة﴾ أبو جعفر وحده، ومن ﴿يُؤَيِّدُ﴾ ورش من طريقيه، وأبو جعفر بخلف عن ابن وردان، ووقف حمزة بالإبدال كذلك في الثلاث.

❁ واختلف في ﴿تَرَوْنَهُمْ﴾ [الآية: ١٣][(٣)]:

فابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة والكسائي، وكذا خلف بالغيب، وافقهم ابن محيصن واليزيدي، والأعمش، والباقون بالخطاب.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (٧٤/١)، البحر المحيط (٣٩٢/٢)، التيسير (ص: ٨٦)، تفسير الطبري (٢٢٦/٦)، تفسير القرطبي (٢٤/٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٠٦)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٥٣)، السبعة (ص: ٢٠١، ٢٠٢)، الكشاف (١٧٧/١)، النشر (٢٣٨/٢).

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (٧٤/١)، البحر المحيط (٣٩٤/٢)، المعاني للأخفش (١٩٤/١)، النشر (٢٣٨/٢).

❁ وأبدل الهمزة الثانية واوًا مكسورة من ﴿يَشَآءُ إِنَّ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ورويس ولهم تسهيلها كالياء، وأما كالواو فتقدم رده.

❁ وعن ابن محيصن ﴿زَيَّنَ للناس﴾ مبنيًا للفاعل ﴿حبّ﴾ بالنصب(١).

❁ وأمال ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ حمزة والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو، وللدوري عنه الكبرى، أيضًا من طريق ابن فرح.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿ٱلۡمَـَٔابِ﴾ بالتسهيل بين بين فقط.

✿ [﴿۞ قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيۡرٖ مِّن ذَٰلِكُمۡۖ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ ١٥﴾]:

❁ وقرأ ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [الآية: ١٥] قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، بتسهيل الثانية، مع إدخال ألف بينهما لكن اختلف في الإدخال عن قالون، وأبي عمرو.

وقرأ ورش، وابن كثير، ورويس بالتسهيل بلا فصل.

وقرأ ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح، وخلف، بالتحقيق بلا فصل.

واختلف عن هشام، فالتحقيق مع القصر عنه من طريق الداجوني، ومع المد من طريق الحلواني، وليس له هنا تسهيل.

وأما وقف حمزة عليها فليعلم أنّ فيها ثلاث همزات، الأولى بعد ساكن صحيح منفصل رسمًا، ففيها التحقيق، والسكت، والنقل، والثانية متوسطة بزائد، وهي مضمومة، بعد فتح، ففيها التحقيق، والتسهيل كالواو، وإبدالها واوًا على الرسم، والثالثة مضمومة بعد كسر، ففيها التسهيل كالواو، مذهب سيبويه، وكالياء وهو المعضل، وياء محضة مذهب الأخفش.

فتضرب ثلاثة الأولى في ثلاثة الثانية، ثم الحاصل في ثلاثة الثالثة، تبلغ سبعة وعشرين كذا ذكره السم□، والجعبري، وغيرهما لكن ضعف في النشر سبعة عشرة، وذلك لأن التسعة مع تسهيل الأخيرة كالياء، وهو الوجه المعضل لا تصح كما تقدم، وإبدال الثانية واوًا على الرسم في الستة لا يجوز، والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية بالوجهين لا يوافق، فالصحيح المقروء به عشرة فقط.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

أولها: السكت مع تحقيق الثانية، وتسهيل الثالثة كالواو.

ثانيها: مثله مع إبدال الثالثة ياء على مذهب الأخفش.

ثالثها: عدم السكت، مع تحقيق الأولى والثانية وتسهيل الثالثة كالواو.

رابعها: مثله، مع إبدال الثالثة ياء.

خامسها: السكت مع تسهيل الثانية والثالثة كالواو.

سادسها: مثله، مع إبدال الثالثة ياء.

سابعها: عدم السكت، وتسهيل الثانية والثالثة كذلك.

ثامنها: مثله مع إبدال الثالثة، ياء.

تاسعها: النقل مع تسهيل الثانية، والثالثة كذلك.

عاشرها: مثله، مع إبدال الثالثة ياء.

والحاصل: أن النقل للأولى فيه وجهان فقط، تسهيل الثانية فقط مع وجهي الثالثة أعني ياء وكالواو، وإن السكت فيه أربعة تسهيل الثانية وتحقيقها، وكلاهما مع وجهي الثالثة، وإن عدم النقل والسكت للأولى فيه أربعة كذلك، أعني تسهيل الثانية وتحقيقها مع وجهي الثالثة.

❁ واختلف في ﴿وَرِضۡوَٰنٞ﴾ [الآية: ١٥] حيث وقع[1]:

فأبو بكر بضم الراء، إلا ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ ثاني المائدة [الآية: ١٦]، فكسر الراء فيه من طريق العليمي، واختلف فيه عن يحيى بن آدم، والوجهان صحيحان عن يحيى، بل عن أبي بكر كما في النشر.

وعن الحسن الضم في الجميع[2].

والباقون بالكسر في الكل، وهما لغتان.

❁ وأدغم الراء في اللام من ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾ السوسي، والدوري بخلفه.

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/٧٥)، البحر المحيط (٢/٣٩٩)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٥٧)، الكشف للقيسي (١/٣٣٧)، النشر (٢/٢٣٨).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأمال ﴿النار﴾ و﴿الأسحار﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي وبالتقليل الأزرق.

❁ وعن الحسن ﴿شهد الله إنه﴾ بكسر الهمزة، على إجراء ﴿شهد﴾ مجرى القول[1].

❁ واختلف في ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [الآية: ١٩][2]:

فالكسائي بفتح الهمزة، على أنه بدل كل من قوله ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أو اشتمال؛ لأن الإسلام يشتمل على التوحيد، أو عطف عليه بحذف الواو وافقه الشنبوذي.

والباقون بالكسر، على الاستئناف.

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ نافع وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر وسكنها الباقون.

❁ وأثبت ياء ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ وصلًا نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وفي الحالين يعقوب.

❁ وقرأ ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ بتسهيل الثانية، وإدخال ألف، قالون وأبو عمرو وأبو جعفر، وهشام بخلفه المتقدم في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، والأزرق في أحد وجهيه، وابن كثير ورويس بالتسهيل، بلا إدخال ألف، والثاني للأزرق أبدلها ألفًا مع المد للساكنين.

والباقون ومنهم هشام، في ثانيه بالتحقيق بلا ألف، ولهشام وجه ثالث، وهو التحقيق مع الألف، وتقدم تفصيل طرقه.

❁ واختلف في ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الآية: ٢١][3]:

فحمزة بضم الياء، وألف بعد القاف، وكسر التاء من المقاتلة، والباقون بفتح الياء

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/٧٥)، البحر المحيط (٢/٤٠٧)، التيسير (ص: ٨٧)، السبعة (ص: ٢٠٣)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٧٥).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (١/٣١٧)، البحر المحيط (٢/٤١٣)، التيسير (ص: ٨٧) تفسير الطبري (٦/٢٨٤) الحجة لأبي زرعة (ص: ١٥٨)، الغيث للصفاقسي (١٧٥) الكشاف (١/١٨١).

وإسكان القاف فغير ألف وضم التاء من «القتل».

❁ وتقدم بالبقرة لأبي جعفر ضم ياء ﴿لِيَحۡكُمَ﴾ مع فتح الكاف، وكذا مد ﴿لَا رَيۡبَ﴾ متوسطًا لحمزة بخلفه.

❁ وقرأ ﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾ في الموضعين هنا [الآية: ٢٧]، وحيث جاء، وهو سبعة بتشديد الياء مكسوره، نافع، وحفص وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف. والباقون بالتخفيف[1].

❁ وأمال ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، والدوري عن الكسائي، ورويس، وقلله الأزرق.

❁ وأدغم أبو الحارث عن الكسائي ﴿يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ﴾ وأظهره الباقون.

❁ واختلف في ﴿تُقَىٰةٗ﴾ [الآية: ٢٨][2]:

فيعقوب ﴿تَقِيَّة﴾ بفتح التاء وكسر القاف، وتشديد الياء، مفتوحة على وزن «مطية» وكذا رسمت في كل المصاحف، وافقه الحسن. والباقون ﴿تُقَىٰةٗ﴾ كـ«رعاة» وكلاهما مصدر، يقال: اتقى، يتقي، اتقاء، وتقوى، وتقاة، وتقيةً، وتاؤها عن واو، وأصله: «وقاة» مصدر على فعلة من الوقاية.

وأماله حمزة، والكسائي وخلف؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء كما ذكر من أن أصله: «وقية» وللأزرق فيه الفتح، والتقليل.

❁ وعن ابن محيصن ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ﴾ معًا بالإسكان، وبالاختلاس[3].

❁ ويوقف على ﴿مِن سُوٓءٖ﴾ لحمزة وهشام، بخلفه بالنقل، وحكى الإدغام أيضًا ويجوز مع كل الإشارة بالروم، فهي أربعة.

❁ وقرأ ﴿رَءُوف﴾ [الاية: ٣٠] بقصر الهمزة بلا واو أبو عمرو، أبو بكر، وحمزة،

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٧٦/١)، البحر المحيط (٤١٢/٢)، التيسير (ص: ٨٧)، تفسر الطبري (٣١٠/٦)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٠٧)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٥٩).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (٧٦/١)، البحر المحيط (٤٢٤/٢)، تفسير القرطبي (٧٥/٤)، المعاني للأخفش (١٩٩/١)، المعاني للفراء (٢٠٥/١).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

والكسائي، وخلف، ويعقوب. والباقون بالمد، كـ«عطوف»، وتسهيل همزة عن أبي جعفر من رواية ابن وردان، انفرد به الحنبلي، فلا يقرأ به كما مرّ بالبقرة، كسائر الهمزات المضمومات بعد فتح، نحو: ﴿يَطَـُٔونَ﴾.

❁ وحمزة في الوقف على أصله بين بين، وحكى إبدالها واوًا على الرسم، ولا يصح.

❁ وسبق قريبًا و﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ وإمالة ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾.

۞ [﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣﴾:]

❁ وسبق إمالة ﴿ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ وإمالة ﴿عِمۡرَانِ﴾ حيث جاء لابن ذكوان من طريق هبة الله عن الأخفش، وفتحه من طريق غيره كالباقين وفخم راءه الأزرق كغيرة لكونه أعجميًا، كما تقدم.

❁ وعن المطوعي كسر ذال ﴿ذرية﴾[1].

❁ ووقف على ﴿ٱمۡرَأَتُ﴾ بالهاء ابن كثير.

❁ واختلف في ﴿وَضَعَتۡ﴾ [الآية: ٣٦][2]:

فابن عامر، وأبو بكر، ويعقوب بإسكان العين وضم التاء للتكلم من كلام أم مريم، والباقون بفتح العين، وبناء للتأنيث الساكنة، من كلام البارئ تعالى.

❁ وأمال ﴿أُنثَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق، وأبو عمرو، بخلف عنهما.

❁ واختلف في ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ [الآية: ٣٧][3]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بتشديد الفاء، على أن الفاعل هو الله تعالى، والهاء لمريم مفعوله الثاني، و﴿زَكَرِيَّا﴾ مفعوله الأول، أي: جعله كافلًا لها، وضامنًا لمصالحها،

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٣٢٥/١)، الإملاء للعكبري (٧٧/١)، السبعة (ص: ٢٠٤).

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (٧٧/١)، البحر المحيط (٤٢٢/٢)، السبعة (ص: ٢٠٤)، الغيث للصفاقسي (١٧٥)، الكشف للقيسي (٣٤١/١)، المعاني للأخفش (٢٠٠/١)، المعاني للفراء (٢٠٨/١)، النشر (٢٣٩/٢).

وافقهم الأعمش.

والباقون بالتخفيف، من الكفالة وافقهم الأعمش، على إسناد الفعل إلى ﴿زَكَرِيَّا﴾ والهاء مفعوله، ولا مخالفة بينهما؛ لأن الله تعالى لما كفلها إياه كفلها.

❁ واختلف في ﴿زَكَرِيَّا﴾ [الآية: ٣٧][1]:

فحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالقصر من غير همزة، في جميع القرآن وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بالهمز والمد، إلا أن أبا بكر نصبه، هنا على أنه مفعول لـ(كفلها) كما تقدم؛ لأنه يشدد، ورفعه الباقون ممن خففه، على الفاعلية، والمد والقصر لغتان فاشيتان عن أهل الحجاز، فصار حفص وحمزة والكسائي وكذا خلف ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ بالتشديد بلا همز، وافقهم الأعمش.

وصار نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، بالتخفيف والهمز والرفع، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وصار شعبة وحده بالتشديد والهمز والنصب، والحسن بالتخفيف والقصر.

ويوقف على ﴿زَكَرِيَّا﴾ لهشام بخلفه بالبدل مع ثلاثته، وبالروم مع وجهيه. أما حمزة فوقفه عليه كوصله بالقصر فقط.

❁ وأمال ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ المجرور ابن ذكوان، من جميع طرقه وهو في موضعين: ﴿فِي ٱلۡمِحۡرَابِ﴾ هنا [الآية: ٣٩]، و﴿مِنَ ٱلۡمِحۡرَابِ﴾ بمريم [الآية: ١١].

وأما المنصوب وهو أيضًا بموضعين ﴿زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ هنا [الآية: ٣٧]، ﴿تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ بـ«ص» [الآية: ٢١]، فأمالهما عنه النقاش، عن الأخفش وفتحهما الصوري، وابن الأخرم عن الأخفش.

ورقق الأزرق راءه حيث وقع.

❁ وأمال ﴿أنى﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، والدوري

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٣٢٦)، الإملاء للعكبري (١/ ٧٧)، البحر المحيط (٢/ ٤٢٢)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٧٥)، الكشاف (١/ ١٨٧)، الكشف للقيسي (١/ ٣٤١)، المعاني للأخفش (١/ ٢٠٠).

عن أبي عمرو.

❁ وسبق إسقاط الغنة من نحو: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ لخلف عن حمزة، والدوري عن الكسائي بخلفه.

❁ واختلف في ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الآية: ٣٩][1]:

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف بألف ممالة بعد الدال على أصولهم، وافقهم الأعمش.

والباقون بتاء التأنيث ساكنة بعدها والفتح.

والفعل مسند لجمع مكسر فيجوز فيه التذكير باعتبار الجمع، والتأنيث باعتبار الجماعة.

❁ واختلف في ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [الآية: ٣٩] بعد قوله ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾[2]:

فابن عامر، وحمزة بكسر الهمزة إجراء للنداء مجرى القول، على مذهب الكوفيين، أو إضمار القول على مذهب البصريين، وافقهما الأعمش. والباقون بالفتح على حذف حرف الجر أي: (بأن).

❁ واختلف في ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ و﴿نُبَشِّرُكَ﴾ وما جاء منه[3]:

فحمزة والكسائي، في الموضعين هنا، و﴿يُبَشِّرُ﴾ بسبحان [الإسراء: ٩]، والكهف [الآية: ٢] بفتح الياء وإسكان الباء، وضم الشين مخففة، من البشر، وهو البشارة، وافقهما الأعمش.

وزاد حمزة فخفف ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ بالتوبة [الآية: ٢١]، والأولى من الحجر [الآية: ٥٤]، ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ وموضعي مريم [الآيتان: ٧، ٩٧]، ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ و﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ وافقه المطوعي.

وخفف ابن كثير، وأبو عمرو وحمزة والكسائي، ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ بالشورى

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/٧٨)، البحر المحيط (٢/٤٤٦)، التيسير (ص: ٨٧)، تفسير الطبري (٦/٣٦٣)، تفسير القرطبي (٤/٧٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٠٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٦٢).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/٧٨)، البحر المحيط (٢/٤٤٦)، التيسير (ص: ٨٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٠٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٦٢).

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (١/٧٨)، البحر المحيط (٢/٤٤٦)، التيسير (ص: ٨٧)، تفسير الطبري (٦/٣٦٦)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٧٥)، الكشف للقيسي (١/٣٤٣)، المعاني للفراء (١/٢١٠).

[الآية: ٢٣] وافقهم الأربعة.

والباقون بضم الياء، وفتح الباء وكسر الشين مشددة في الجميع، من «بشّر» المضعف لغة الحجاز، قال اليزيدي عن أبي عمرو: إنه إنما خفف الشورى؛ لأنها بمعنى: ينضّرهم، إذ ليس فيه نكد، أي: يحسن وجوههم معدّى لواحد، فالمختلف فيه تسع كلمات كما ذكر.

واتفقوا على تشديد ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ بالحجر [الآية: ٥٤].

❁ وعن ابن محيصن، والمطوعي تسكين ياء الإضافة من ﴿بلغنيْ الكبر﴾ وهي زائدة على العدد[1].

❁ وعن المطوعي ﴿رَمَزًا﴾ بفتح الميم[2].

❁ ومرّ قريبًا ﴿ٱجْعَل لِّيَ ءَايَةً﴾ وكذا همز ﴿نَبِيًّا﴾.

❁ وأمال ﴿الأبكار﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، بخلفه والدوري عن الكسائي، وقلله الأزرق.

❁ وأمال ﴿ٱصْطَفَىٰكِ﴾ معًا حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفه وسهل الهمزة الثانية كالياء من ﴿يَشَآءُ إِذَا﴾ وأبدلها واوًا مكسورة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وتسهيلها كالواو لا يصح كما تقدم.

❁ وقرأ ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [الآية: ٥٩] بنصب ﴿فيكونَ﴾ ابن عامر، وتقدم توجيهه بالبقرة.

❁ واختلف في ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ [الآية: ٤٨][3]:

فنافع وعاصم، وأبو جعفر ويعقوب، بياء الغيب مناسبة لقوله: ﴿قَضَى﴾. والباقون بالنون، على أنه إخبار من الله بنون العظمة، جريًا لقولها: ﴿أني يكون﴾ إلخ على الالتفات.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٣٣٤/١)، الإملاء للعكبري (٧٩/١)، البحر المحيط (٤٦٣/٢)، التيسير (ص: ٨٨)، تفسير الرازي (٤٥٧/٢)، تفسير الطبري (٤٢٢/٦)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٦٣)، المعاني للأخفش (٢٠٥/١).

❁ وتقدم إمالة ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ لأبي عمرو، وابن ذكوان، والأصبهاني والكسائي، وخلف، وحمزة بخلفه، والثاني له التقليل كالأزرق، وعن قالون التقليل أيضًا والفتح.

❁ وسهل أبو جعفر همز ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ منع المد، والقصر، وإن قرئ له بالإشباع على طريق العراقيين كمل له ثلاثة أوجه.

❁ وتقدم الخلاف للأزرق في مد يائه.

ويوقف عليه لحمزة بتخفيف الأولى بلا سكت على ﴿بَنِي﴾ وبالسكت، وبالنقل، وبالإدغام، وأما التسهيل بين بين فضعيف، والأربعة على تسهيل الثانية، مع المد، والقصر فهي ثمانية.

❁ واختلف في ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ﴾ [الآية: ٤٩](1):

فنافع، وأبو جعفر، بكسر الهمزة على إضمار القول، أي فقلت: ﴿إني﴾ أو الاستئناف.

والباقون بالفتح، بدل من ﴿أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم﴾.

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ﴾ نافع وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

❁ وقرأ ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾ [الآية: ٤٩] بالمد، والتوسط الأزرق، وأبدل همزة ياء وأدغمها في الياء قبلها، أبو جعفر بخلف عنه.

ووقف عليها حمزة بالنقل، وبالإدغام، تنزيلا للياء الأصلية منزلة الزائدة.

❁ واختلف في ﴿ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا﴾ هنا [الآية: ٤٩]، وفي المائدة ﴿ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي﴾، ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا﴾ [الآية: ١١٠](2):

فنافع، وأبو جعفر، ويعقوب بألف بعدها همزة مكسورة في ﴿طَيۡرَۢا﴾ المنكر من السورتين، على إرادة الواحد قيل، لأنه لم يخلق إلا الخفاش، وافقهما الحسن.

وقرأ أبو جعفر ﴿ٱلطَّيۡرِ﴾ من السورتين كذلك، أيضًا على الإفراد. والباقون بغير ألف

(1) انظر: الإملاء للعكبري (٧٩/١)، البحر المحيط (٤٦٥/٢)، التيسير (ص: ٨٨)، تفسير الرازي (٤٥٨/٢).

(2) انظر: الإعراب للنحاس (٣٣٤/١)، الإملاء للعكبري (٧٩/١)، البحر المحيط (٤٦٦/٢)، التيسير (ص: ٨٨)، تفسير الطبري (٤٢٥/٦).

ولا همز، في السورتين، فيحتمل أن يراد به اسم الجنس، أي جنس الطير، ويحتمل عليه أن يراد الواحد فما فوقه، ويحتمل أن يراد به الجمع، وخرج بتخصيص السورتين ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾ و﴿وَٱلطَّيۡرَ وَأَلَنَّا﴾ ورقق الأزرق بخلف عنه راء ﴿تَدَّخِرُونَ﴾.

❁ وقرأ ﴿بُيُوتِكُمۡ﴾ [الآية: ٤٩] بضم أوله ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وكسره الباقون[1].

❁ وأبدل همز ﴿جِئۡتُكُم﴾ أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر وحققها الباقون، ومنهم ورش من طريقيه.

❁ وأثبت الياء في الحالين من ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ يعقوب.

❁ وتقدم س□ ﴿صِرَٰطَ﴾ [الآية: ٥١] لقنبل من طريق ابن مجاهد ورويس، والإشمام فيه لخلف عن حمزة.

✿ [﴿۞ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ۝٥٢﴾:]

❁ وأمال ﴿أنصاري﴾ الدوري عن الكسائي، وفتحه الباقون.

وفتح ياء الإضافة منه نافع وأبو جعفر وسكنها الباقون.

❁ ووقف يعقوب بخلفه على ﴿وَرَافِعُكَ﴾ و﴿ثُمَّ إِلَيَّ﴾ بهاء السكت.

❁ واختلف في ﴿فَيُوَفِّيهِمۡ﴾ [الآية: ٥٧][2]:

فحفص، ورويس، بياء الغيبة على الالتفات، وافقهما الحسن. والباقون بالنون، جريًا على ما تقدم.

❁ واتفقوا على الرفع في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلۡحَقُّ﴾ [الآيتان: ٥٩، ٦٠].

❁ وأمال ﴿جَآءَكَ﴾ حمزة، وابن ذكوان، وهشام بخلفه، وخلف.

❁ وتقدم الخلاف في تسكين هاء ﴿لَهۡوَ﴾ ووقف يعقوب عليها بهاء السكت

---

(١) سبق نظيره.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٣٣٨)، البحر المحيط (٢/٤٧٥)، التيسير (ص: ٨٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٦٤).

باتفاق عنه.

❁ وأما ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ فالقراء فيها على أربع مراتب[1]:

الأولى: لقالون وأبي عمرو، بألف بعد الهاء، وهمزة مسهلة، بين بين مع المد والقصر وكذا قرأ أبو جعفر إلا أنه مع القصر قولًا واحدًا؛ لأنه لا يمد المنفصل.

الثانية: للأزرق بهمزة مسهلة كذلك، من غير ألف بوزن: (هعنتم) وله وجه آخر، وهو إبدال الهمزة ألفًا بعد الهاء مع المد للساكنين، ويوافقنا في هذين الشاطبي.

وللأزرق ثالث من طرق الكتاب، وهو إثبات الألف، كقالون، إلا أنه مع المد المشبع وله القصر في هذا الوجه، لتغير الهمزة بالتسهيل.

وأما الأصبهاني، فله وجهان: الأول مثل: (هعنتم) كالأول للأزرق، والثاني إثبات الألف كقالون، مع المد والقصر والكل مع التسهيل.

الثالثة: تحقيق الهمزة مع حذف الألف، على وزن: (فعلتم) لقنبل، من طريق ابن مجاهد.

الرابعة: بهمزة محققة، وألف بعد الهاء، لقنبل من طريق ابن شنبوذ، والبزي وابن عامر وعاصم وحمزة، والكسائي ويعقوب، وخلف.

وهم على مراتبهم في المنفصل مع المد، والقصر، وهذا الوجه لقنبل ليس من طرق الشاطبية.

ويتحصل من جمع (هأنتم) مع (هؤلاء) لقالون ومن معه ثلاثة أوجه: قصرهما، ثم قصر (هأنتم) مع مد (هؤلاء) لتغير الهمزة في الأول، ثم مدهما على إجراء المسهلة مجرى المحققة.

واعلم أن ما ذكر هو المقروء به فقط من طرق هذا الكتاب، كالنشر ومن جملة طرقهما طرق الشاطبية.

وأما ما زاده الشاطبي رحمه الله تعالى بناء على احتمال أن الهاء مبدلة من همزة لابن

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٨١/١)، البحر المحيط (٤٨٦/٢)، تفسير القرطبي (١٠٨/٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٦٥)، السبعة (ص: ٢٠٧).

عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، من جواز القصر؛ لأن الألف حينئذ للفصل فيصير عنده في ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ لمن ذكر القصر في ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ مع المد على مراتبهم في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ ثم المد فيهما كذلك، فتعقبه في النشر بأنه مصادم للأصول مخالف للأداء.

ويوقف لحمزة على ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾ بالتحقيق، والتسهيل بـ بـ مع المد، والقصر؛ لأنه متوسط بزائد، وهي هنا مبتدأ و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ خبره وجملة ﴿حَٰجَجۡتُمۡ﴾ مستأنفة، مبينة للجملة قبلها، أي: أنتم هؤلاء الحمقى وبيان حماقتكم أنكم الخ.

ووقف البزي، ويعقوب بخلف عنهما على (فلم) بهاء السكت.

❁ وقرأ ابن كثير ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ﴾ [الآية: ٧٣] بهمزتين ثانيتهما مسهلة بلا فصل، لقصد التوبيخ.

وعن الأعمش (إن) بكسر الهمزة على أنها نافية[1]، والباقون بهمزة واحدة مفتوحة.

✿ [﴿۞ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗاۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٥﴾]:

❁ وأمال ﴿قِنطَارٖ﴾ وكذا ﴿دِينَارٖ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وبالصغرى الأزرق.

❁ وأبدل همزة ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ و﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ﴾ واو لورش من طريقيه، وأبو جعفر، وكذا وقف عليه حمزة.

وقرأ بإسكان الهاء منهما أبو عمرو، وهشام من طريق الداجوني، وأبو بكر، وحمزة، وابن وردان، من طريق النهرواني، وابن جماز من طريق الهاشمي.

وقرأ قالون، ويعقوب باختلاس الكسرة فيهما. واختلف عن هشام، وابن ذكوان.

والحاصل كما تقدم: أن لابن ذكوان القصر، والإتمام، وهما لهشام من طريق الحلواني، والإسكان من طريق الداجوني فله ثلاثة، ولأبي جعفر السكون والقصر، ولأبي عمرو، وأبي بكر، وحمزة السكون فقط.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

ولقالون، ويعقوب، الاختلاس فقط.

والباقون بالإشباع على الأصل، ووجه القصر التخفيف بحذف المد، وأما الإسكان فهو لغة ثابتة، ولا نظر لمن طعن فيه.

❁ وعن المطوعي ﴿دمت﴾ بكسر الدال[١].

❁ وأمال ﴿بلى﴾ حمزة والكسائي وخلف وشعبة من طريق أبي حمدون، عن يحيى بن آدم عنه، بالفتح والتقليل للأزرق، وأبو عمرو، وصححهما في النشر عنه، من روايتيه ولكنه اقتصر في طيبته على نقل الخلاف عن الدوري.

❁ وتقدم ليعقوب ضم الهاء في ﴿يُزَكِّيهِمْ﴾ [الآية: ٧٧]، وكذا الخلاف في ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾ وهمزة ﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ وإدغام تائها في تاء (ثم).

❁ واختلف في ﴿تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [الآية: ٧٩][٢]:

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، ويعقوب بضم حرف المضارعة، وفتح العين وكسر اللام، مشددة من «علم» فيتعدى الاثنين، أولهما محذوف، أي: تعلمون الناس، أو الطالبين الكتاب، وافقهم الأعمش.

والباقون بفتح حرف المضارعة، وتسكين العين، وفتح اللام، من «علم، يعلم» فيتعدى لواحد.

❁ واختلف في ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [الآية: ٨٠][٣]:

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، وكذا يعقوب، وخلف بنصب الراء، أي: «ولا له أن يأمركم» فـ(إن) مضمرة، أو منصوب بالعطف على ﴿يُؤْتِيَهُ﴾، والفاعل ضمير ﴿بشر﴾ وافقهم الحسن، واليزيدي، والأعمش.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٣٤٦/١)، الإملاء للعكبري (٨٢/١)، البحر المحيط (٥٠٦/٢)، التيسير (ص: ٨٩).
(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٣٤٧/١)، الإملاء للعكبري (٨٣/١)، البحر المحيط (٥٠٧/٢)، التيسير (ص: ٨٩).

والباقون بالرفع على الاستئناف، وفاعله ضمير اسم الله تعالى، أو ﴿بشر﴾ وسكّن أبو عمرو راءه، كالذي بعده، واختلس ضمتها، وللدوري عنه ثالث وهو الإتمام كالباقين.

❁ واختلف في ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم﴾ [الآية: ٨١](١):

فحمزة بكسر اللام وتخفيف الميم؛ على أنها لام الجر متعلقة بـ(أخذ)، و«ما» مصدرية أي: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب، والحكمة ثم مجيء رسول الخ. وافقه الحسن، والأعمش.

والباقون بالفتح؛ على أنها لام الابتداء، ويحتمل أن تكون للقسم؛ لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، وما شرطية منصوبة بـ﴿ءَاتَيۡتُكُم﴾ وهو ومعطوفة بـ ﴿ثُمَّ﴾ جزم بها، على ما اختاره سيبويه.

❁ واختلف في ﴿ءَاتَيۡتُكُم﴾(٢):

فنافع، وكذا أبو جعفر، بالنون والألف بعدها، بضمير المعظم نفسه، وافقها الحسن. والباقون بتاء مضمومة بلا ألف.

❁ وقرأ ﴿ءَأَقۡرَرۡتُم﴾ [الآية: ٨١] بتسهيل الثانية مع إدخال ألف، قالون وأبو عمرو وهشام من بعض طرقه، وأبو جعفر.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا من طريق الأزرق، في أحد وجهيه، وابن كثير ورويس بالتسهيل بلا ألف.

وأبدلها الأزرق ألفًا في وجهه الثاني، ومدّ مشبعًا، ولهشام وجه ثان، وهو التحقيق والإدخال وله ثالث وهو التحقيق بلا ألف، وبه قرأ الباقون.

وتقدم تفصيل ذلك في بابه، وعند ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾.

ويوقف على ﴿قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ﴾ لحمزة بتحقيق الهمزتين، ثم بتسهيل الثانية، مع تحقيق الأولى لتوسطها، بزائد منفصل، ثم بتسهيلهما؛ لأن كلا متوسط بغيره.

(١) انظر: البحر المحيط (٥١٣/٢)، التيسير (ص: ٨٩)، تفسير الطبري (٥٥٠/٦)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٦٩)، السبعة (ص: ٢١٤)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٧٩).

(٢) انظر: البحر المحيط (٥١٣/٢)، تفسير الفخر (٤٩٣/٢)، السبعة (ص: ٢١٤)، الكشاف (١٩٩/١).

❁ وأظهر ذال ﴿أَخَذْتُمْ﴾ ابن كثير، وحفص، ورويس بخلفه، وأدغمه الباقون.

❁ واختلف في ﴿يَبْغُونَ﴾ [الآية: ٨٣][1]:

فأبو عمرو، وحفص، وكذا يعقوب بالغيب، وافقهم اليزيدي، والحسن. والباقون بناء الخطاب، على الالتفات.

❁ واختلف في ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [الآية: ٨٣][2]:

فحفص، وكذا يعقوب بالغيب، ويعقوب على أصله في فتح الياء، وكسر الجيم، والباقون بالخطاب على الالتفات.

❁ وتقدم إمالة ﴿موسى﴾، و﴿عيسى﴾، وهمز ﴿النبيئون﴾ وخلاف أبي عمرو في إدغام ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [الآية: ٨٥] لجزمه.

❁ وأمال ﴿جَآءَهُمْ﴾ حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وابن وردان بخلفه عنهما، بنقل حركة همز ﴿مِّلْءُ﴾ [الآية: ٩١] إلى اللام.

❁ وعن المطوعي ﴿ولُو افتدى﴾ [الآية: ٩١] بضم الواو، وكذا ﴿لُو اطلعت﴾ و﴿ألُو استقاموا﴾[3]، ونحوه: ﴿كل الطعام﴾.

❁ ومر تسهيل ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ لأبي جعفر، والخلاف في مده للأزرق، ووقف حمزة عليه قريبًا، وكذا تخفيف ﴿تُنَزَّلَ﴾ لابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب وإمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ أول السورة وكذا إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

❁ واختلف في ﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [الآية: ٩٧][4]:

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٨٩)، تفسير القرطبي (١٢٧/٤)، النشر (٢٤١/٢).

(٢) انظر: البحر المحيط (٥١٥/٢، ٥١٦)، التيسير (ص: ٨٩)، تفسير الطبري (٥٦٣/٦، ٥٦٤)، النشر (٢٤١/٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: الإملاء للعكبري (٨٤/١)، البحر المحيط (١٠/٣)، التيسير (ص: ١٠)، السبعة (ص: ٢١٤)، الكشف للقيسي (٣٥٣/١، ٣٥٤).

فحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، بكسر الحاء لغة نجد وافقهم الأعمش.

وعن الحسن كسره، كيف أتى[1].

والباقون بالفتح لغة أهل العالية، والحجاز، وأسد.

❁ وأمال ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [الآية: ١٠٢] الكسائي، وللأزرق الفتح والصغرى.

وشدّد البزي بخلفه تاء ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [الآية: ١٠٣] ومدّ الألف قبلها للساكن،

❁ وتقدم اتفاقهم على فتح ﴿شَفَا حُفْرَةٍ﴾ [الآية: ١٠٣] لكونه واويًا مرسومًا بالألف.

❁ وقرأ ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الآية: ١٠٩] بفتح التاء، وكسر الجيم، مبنيًا للفاعل، ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف[2].

❁ ومرّ للأزرق خلاف في ترقيق راء ﴿خَيْرًا﴾ وترقيقه ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ وجهًا واحدًا.

❁ وإمالة ﴿أَذًى﴾ وقفًا والخلاف في ضم الهاء والميم من ﴿عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ و ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [الآية: ١١٢]، وهمز ﴿الأنبئاء﴾.

❁ وعن المطوعي ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ﴾ بكسر الضاد، وكذا ﴿فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ﴾ ونحوه، أسند إلى ظاهر له مضمر مفردًا، أو غيره[3].

✿ [﴿۞ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾﴾:]

❁ وأمال ﴿وَيُسَٰرِعُونَ﴾ [الآية: ١١٤]، ﴿وَسَارِعُوٓا۟﴾ الدوري عن الكسائي.

❁ واختلف في ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ﴾ [الآية: ١١٥][4]:

فحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالغيب فيهما، مراعاة لقوله تعالى: ﴿مِّنْ

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) سبق نظيره.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: الإملاء للعكبري (١/٨٦)، البحر المحيط (٣/٣٦)، التيسير (ص: ٩٠)، تفسير الطبري (١٣١/٧، ١٣٢)، السبعة (ص: ٢١٥)، الحجة لابن خالويه (ص: ١١٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٧٠)، الغيث للصفاقسي (١٨٢)، الكشاف (١/٢١١).

﴿أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وافقهم الأعمش.

والباقون بالخطاب، على الرجوع إلى خطاب أمة محمد ﷺ في قوله تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ﴾.

واختلف عن الدوري، عن أبي عمرو فروي عنه من طريق ابن فرح بالغيب، وروي عنه من طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء التخيير، بين الغيب والخطاب فيهما.

وصحّح الوجهين عنه في النشر، قال: إلا أن ال□طاب أكثر وأشهر.

وسبق إمالة ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ وكذا ﴿ها أنتم﴾ وأبدل همز ﴿تسؤهم﴾ أبو جعفر، والأصبهاني.

❁ واختلف في ﴿يَضُرُّكُمۡ﴾ [الآية: ١٢٠][1]:

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، بكسر الضاد وجزم الراء، جوابًا للشرط من «ضاره، يضيره»، والأصل: يضيركم، كـ«يغلبكم»، نقلت كسرة الياء إلى الضاد فحذفت الياء للساكنين، والكسرة دالة عليها، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بضم الضاد، ورفع الراء، مشددة، على أن الفعل مرفوع لوقوعه بعد فاء مقدرة، والجملة جواب الشرط على حد (من يفعل ال□سنات ا□ يشكرها).

أي: فالله، وجعله الجعبري، وتبعه النويري، مجزومًا والضمة ليست إعرابًا كـ (لم يرد) إذ الأصل: يضرركم، كـ(ينصركم) نقلت ضمة الراء الأولى إلى الضاد ليصح الإدغام، ثم سكنت للجزم فالتقى ساكنان، فحركت الثانية له لكونها طرفًا، وكانت ضمة للاتباع.

❁ وعن ال□سن وال□طوعي ﴿بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [الآية: ١٢٠] بال□طاب، التفاتًا، أو التقدير: قل لهم[2].

❁ وعن ال□سن وحده ﴿أَلۡف﴾ في الموضعين [الآيتان: ١٢٤، ١٢٥] على الإفراد[3].

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/٨٧)، البحر المحيط (٣/٥١)، التيسير (ص: ٩٠)، النشر (٢/٢٤٢).
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.

❁ واختلف في ﴿مُنزَلِينَ﴾ هنا [الآية: ١٢٤]، و﴿مُنزِلُونَ﴾ بالعنكبوت [الآية: ٣٤][1]:

فابن عامر بتشديد الزاي، مع فتح النون.

والباقون بالتخفيف، مع سكون النون، وهما لغتان، أو الأول من «نزل» والثاني من «أنزل».

ولا خلاف في فتح الزاي هنا، وكسرها في العنكبوت، إلا عن الحسن فإنه يكسرها هنا مخففة[2].

❁ وتقدم إمالة ﴿بلى﴾ قريبًا.

❁ واختلف في ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [الآية: ١٢٥][3]:

فابن كثير وأبو عمرو، وعاصم، وكذا يعقوب، بكسر الواو، اسم فاعل من «سوم»، أي: مسوم أنفسهم، أو خيلهم، وكانوا بعمائم صفر مرخيات على أكتافهم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بالفتح، اسم مفعول، والفاعل الله تعالى.

❁ وأمال ﴿الربوا﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وفتحه الباقون ومنهم الأزرق.

❁ وقرأ ﴿مضعّفة﴾ [الآية: ١٣٠] بالتشديد بلا ألف، ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب[4].

❁ وتقدم إمالة ﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ لأبي عمرو، وابن ذكوان بخلفه، والدوري عن الكسائي، ورويس، وتقليلها للأزرق.

❁ [﴿۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣/ ٥١)، النشر (٢/ ٢٤٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٣٦١)، الإملاء للعكبري (١/ ٨٦)، البحر المحيط (٣/ ٤٣)، التيسير (ص: ٩٠).

(٤) سبق نظيره.

لِلۡمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾:]

❁ واختلف في ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ [الآية: ١٣٣][1]:

فنافع وابن عامر، وأبو جعفر، بغير واو قبل السين، على الاستئناف.

والباقون بالواو عطف أمرية على مثلها.

❁ وأمال ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ الدوري عن الكسائي فقط

❁ واختلف في ﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ﴾ [الآية: ١٤٠]، ومثله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ﴾[2]:

فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف بضم القاف في الثلاث، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح فيها وهما لغتان كـ(الضعف)، و(الضعف)، ومعناه: الجرح، وقيل: المفتوح: الجرح، والمضموم: ألمه.

❁ وعن الحسن ﴿ويعلمِ الصابرين﴾ بكسر الميم، عطفًا على ما ﴿يَعۡلَمُ﴾ المجزوم بـ(لما)، وهي قراءة يحيى بن يعمر أيضًا[3].

❁ وأبدل همزة ﴿مُّؤَجَّلٗاۗ﴾ واوًا مفتوحة ورش، من طريقيه وأبو جعفر، وبه وقف حمزة.

❁ وأدغم ﴿يُرِدۡ ثَوَابَ﴾ معًا هنا [الآية: ١٤٥]، أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وعن المطوعي ﴿يؤته منها ... وسيجزي﴾ [الآية: ١٤٥] بياء الغيبة فيهما، والضمير لله تعالى[4].

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٣٦٤/١)، البحر المحيط (٥٧/٣)، التيسير (ص: ٩٠)، تفسير القرطبي (٢٠٣/٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٧٤).

(٢) انظر: البحر المحيط (٦٢/٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٧٤)، السبعة (ص: ٢١٦)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٢)، الكشف للقيسي (٣٥٦/١).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأسكن هاء ﴿نُؤْتِهِۦ﴾ معًا هنا [الآية: ١٤٥]، وفي الشورى [الآية: ٢٠] أبو عمرو، وهشام من طريق الداجوني، وأبو بكر وحمزة وابن وردان، من طريق النهرواني، وابن جماز، من طريق الهاشمي.

وقرأ قالون، ويعقوب، بكسر الهاء بلا صلة، واختلف عن ابن ذكوان، وهشام من طريق الحلواني، وأبي جعفر.

وحاصله: أن لهشام ثلاثة أوجه: السكون، وإشباع كسرة الهاء، وقصرها.

ولابن ذكوان وجهين، القصر، والإشباع، ولأبي جعفر وجهين السكون، والقصر، والباقون بالإشباع.

❁ واختلف في ﴿وَكَأَيِّن﴾ [الآية: ١٤٦] حيث وقع، وهو في سبعة[1]:

فابن كثير، وأبو جعفر، بألف ممدودة بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة، وهو إحدى لغاتها، وافقهما الحسن فيما عدا الحج.

وتقدم تسهيل همزها لأبي جعفر.

ووقف أبو عمرو، ويعقوب على الياء والباقين على النون.

❁ وعن ابن محيصن ﴿كَأَن﴾ بهمزة واحدة، مفتوحة بوزن كـ﴿مَنْ﴾ في السبعة[2]، وافقه الحسن في الحج[3].

❁ واختلف في ﴿قَـٰتَلَ مَعَهُۥ﴾ [الآية: ١٤٦][4]:

فنافع، وابن كثير، وأبو عمر، وكذا يعقوب، بضم القاف، وكسر التاء، بلا ألف، مبنيًا للمفعول وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون ﴿قَـٰتَلَ﴾ بفتح القاف، والتاء وألف بينهما، بوزن فاعل.

---

(١) وهي: آل عمران: ١٤١، ويوسف: ١٠٥، والحج: ٤٥، ٤٨، والعنكبوت: ٦٠، ومحمد: ١٣، والطلاق: ٨. أنظر: البحر المحيط (٧٢/٣)، التيسير (ص: ٩٠)، النشر (٢٤٢/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) أنظر: البحر المحيط (٧٢/٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٧٥)، السبعة (ص: ٢١٧)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٣)، النشر (٢٤٢/٢).

❁ وعن الحسن ﴿رُبيون﴾ بضم الراء، فيكون من تغيير النسب، إن كان منسوبًا إلى الرب، فإن كان منسوبًا إلى الربة، وهي الجماعة، فلا تغيير وفيها لغتان، الكسر، والضم كما في الدر[1].

❁ وعن الحسن أيضًا ﴿وهِنوا﴾ بكسر الهاء، وهي لغة كالفتح: (وهن، يهن)، كـ(وعد، يعد)، (وهن، يوهن) كـ(وجل، يوجل)[2].

❁ وعن الشنبوذي ﴿إلى ما أصابهم﴾ بـ«إلى» موضع اللام[3].

❁ وعن الحسن ﴿وما كان قولُهم﴾ بالرفع، على أنه اسم «كان» والخبر «إن» وما في حيزها، وقراءة الجمهور بالنصب أولى؛ لأن «إن» وما في حيزها أعرف، لما تقدم أنها أشبهت المضمر، من حيث أنها لا توصف، ولا يوصف بها، فيكون اسمها[4].

❁ وأدغم ﴿ٱغۡفِرۡ لَنَا﴾ أبو عمرو بخلف عن الدوري.

❁ وأمال ﴿الدنيا﴾، و﴿مولاكم﴾، و﴿مأواهم﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها الأزرق بخلفه، ووافقه أبو عمرو في ﴿الدنيا﴾، وله الكبرى أيضًا من طريق ابن فرح عن الدوري عنه.

❁ وقرأ ﴿ٱلرُّعۡبَ﴾ حيث جاء معرفًا، ومنكرًا بضم العين ابن عامر، والكسائي وكذا أبو جعفر، ويعقوب، والباقون بإسكانها لغتان فصيحتان[5].

❁ وتقدم الخلاف في تخفيف ﴿يُنَزِّلَ﴾، كإبدال همز ﴿بِئۡسَ﴾ لأبي عمرو، وورش من طريقيه، وأبي جعفر.

❁ وأدغم دال ﴿قَدۡ﴾ في صاد ﴿صَدَقَكُمُ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) انظر: الإعراب للنحاس (١/٣٧٠)، الإملاء للعكبري (١/٨٩)، البحر المحيط (٣/٧٧)، التيسير (ص: ٩١)، النشر (٢/٢١٦، ٢٤٢).

❁ وأظهر ذال ﴿إِذْ﴾ من ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم﴾ [الآية: ١٥٢]، و﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾ [الآية: ١٥٣] نافع، وابن كثير وابن ذكوان، وعاصم وأبو جعفر، ويعقوب.

❁ وأمال ﴿أَرَىٰكُم﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق.

❁ واتفقوا على فتح ﴿عَفَا عَنكُمْ﴾ [الآية: ١٥٢] لكونه واويًا مرسومًا بالألف.

۞ [﴿۞ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٥٣﴾﴾:]

❁ وعن ا□سن ﴿تَصعَدون﴾ بفتح التاء والعين، من (صعد في الجبل) إذا رقى[1]، والجمهور بضم التاء، وكسر العين، من (أصعد في الأرض) ذهب.

❁ وعنه أيضًا ﴿ولا تُلُوون﴾ بضم اللام، وواو ساكنة[2]، وعن ابن محيصن بالغيب في الفعلين، وبفتح الياء والعين، من الأول[3].

❁ عنه أيضًا ﴿أمنة﴾ هنا، والأنفال [الآية: ١١] بسكون ا□يم.

❁ واختلف في ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً﴾ [الآية: ١٥٤][4]:

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالإمالة والتاء المثناة من فوق، إسنادًا إلى ضمير ﴿أَمَنَةً﴾ وافقهم الأعمش.

والباقون بالتذكير، إسنادًا إلى ضمير ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ وقلّله الأزرق، وله الفتح كالباقين، والجملة مستأنفة على الأولى على ما في الدر، جوابًا لسؤال مقدّر، كأنه قيل: ما حكم هذه الأمنة؟ فأخبر بقوله ﴿تغشى﴾ إلخ صفة لـ(نعاس)، على الثانية.

❁ واختلف في ﴿كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الآية: ١٥٤][1]:

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) أنظر: الإملاء للعكبري (١/ ٩٠)، البحر المحيط (٣/ ٨٦)، التيسير (ص: ٩١)، النشر (٢/ ٢٤٢).

فأبو عمرو، وكذا يعقوب بالرفع على الابتداء، ومتعلق (□) خبره والجملة خبر (إن) نحو: «إن مالك كله عندي» وافقهما اليزيدي. والباقون بالنصب تأكيدا لاسم «إن».

❁ وقرأ ﴿بُيُوتِكُمْ﴾ [الآية: ١٥٤] بكسر الباء، قالون، وابن كثير وابن عامر، وأبو بكر وحمزة والكسائي، وكذا خلف وضمها الباقون[٢].

❁ وتقدم الخلاف في ضم الهاء والميم من ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [الآية: ١٥٦].

❁ وعن ا□سن ﴿كانوا غَزًى﴾ بتخفيف الزاي، قيل أصله: (غزاة) كـ(قضاة) حذفت التاء للاستغناء عنها؛ لأن نفس الصيغة دالة على الجمع[٣].

والجمهور على التشديد جمع: (غاز)وقياسه (غزاة)، كـ(كرام)، و(رماة)، ولكنهم حملوا المعتل على الصحيح في نحو: (ضارب)، و(ضرب)، و(صائم)، و(صوم).

وأماله وقفًا حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وهذا هو المعوّل عليه، كما في النشر. ونقل الشاطبي رحمه الله تعالى الخلاف فيه وفي نظائره.

❁ واختلف في ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الآية: ١٥٦][٤]:

فابن كثير، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالغيب ردا على الذين كفروا، وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

والباقون بالخطاب، ردًا على قوله: ﴿ولا تكونوا﴾ خطآبا للمؤمنين.

❁ واختلف في ﴿مُتُّم﴾ [الآية: ١٥٧]، و﴿متنا﴾، و﴿مت﴾ الماضي المتصل بضمير التاء، أو النون أو ا□يم، حيث جاء[٥]:

=

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٣٧١/١)، الإملاء للعكبري (٩٠/١)، البحر المحيط (٨٨/٣)، التيسير (ص: ٩١)، تفسير الطبري (٣٢٣/٧).

(٢) سبق نظيره.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: البحر المحيط (٩٥/٣)، التيسير (ص: ٩١)، تفسير القرطبي (٢٤٧/٤)، ا□جة لابن خالويه (ص: ١١٥)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٧٧)، النشر (٢٤٢/٢).

(٥) انظر: الإعراب للنحاس (٣٧٣/١)، الإملاء للعكبري (١٩٠/١، ١٩١)، البحر المحيط (٩٦/٣)، =

فنافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بكسر الميم في ذلك كله، إلا أن «حفصًا» ضم الميم هنا في الموضعين فقط، وافقهم الأعمش، وابن محيصن بخلفه.

والباقون بالضم في الجميع، وبه قرأ حفص هنا.

وجه الكسر: أنه من لغة من يقول: مات، يمات، كـ(خاف، يخاف)، والأصل: موت، بكسر عينه كـ(خوف)، فمضارعه بفتح العين، فإذا أسند إلى التاء أو إحدى أخواتها قيل: مت بالكسر ليس إلا وهو أنا نقلنا حركة الواو إلى الميم بعد سلب حركتها، دلالة على الأصل ثم حذفت الواو للساكن.

ووجه الضم: أنه من «فعل» بفتح العين، من ذوات الواو، وقياسه الضم للفاء إذا أسند إلى تاء المتكلم وأخواتها، أما من أول وهلة، أو بأن تبدل الفتحة ضمة، ثم تنقل إلى الفاء، نحو: «قلت» أصله: (قولت)، بضم عينه نقلت ضمة العين، إلى الفاء فبقيت ساكنة وبعدها ساكن، فحذفت وحفص جمع بين اللغتين.

❁ واختلف في ﴿مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ١٥٧﴾ [الآية: ١٥٧][1]:

فحفص بالغيب، التفاتًا، أو راجعًا للكفار.

والباقون بالخطاب، جريًا على (قتلتم).

❁ وأدغم ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ السوسي والدوري بخلفه.

❁ وأسكن راء ﴿يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ أبو عمرو واختلس حركتها، وللدوري عنه الإتمام أيضًا كالباقين.

❁ واختلف في ﴿يَغُلَّ﴾ [الآية: ١٦١][2]:

فابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، بفتح الياء، وضم الغين، من (غل) مبنيًا للفاعل،

=

التيسير (ص: ٩١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٧٨)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٤)، الكشف للقيسي (١/ ٣٦١، ٣٦٢).

(١) انظر: البحر المحيط (٣/ ٩٦)، التيسير (ص: ٩١)، السبعة (ص: ٢١٨)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٥).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٣٧٥)، التيسير (ص: ٦١)، تفسير الطبري (٧/ ٣٥٠).

أي: لا يصح أن يقع من نبيٍّ ﷺ غلول البتة وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بضم الياء، وفتح الغين، مبنيًا للمفعول، إما من «غَلَّ» ثلاثيًا، أي: ما صح لنبي أن يخونه غيره، فهو نفي في معنى: النهي، أي: لا يغله أحد، أو من «أغل» رباعيًا إما من «أغله»، أي: نسبه للغلول كـ(أكذبته)، نسبته الكذب، فيكون نفيًا في معنى النهي كالأول، أو من «أغله» أي: وجده غالًا كأحمدته، أي وجدته محمودًا.

❁ وأمال ﴿تُوَفَّىٰ كل﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفه، وكذا حكم ﴿أَنَّىٰ هَـٰذَا﴾ غير أن الدوري عن أبي عمرو كالأزرق فيه.

❁ وقرأ ﴿رِضْوَٰنَ﴾ بضم الراء أبو بكر[1].

❁ ويوقف لحمزة على نحو: ﴿مِّنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ بوجهين: التحقيق، وإبدال الهمزة ياء مفتوحة، لأنه متوسط بغير المنفصل، وسبق ذكر الإشمام في ﴿قيل لهم﴾.

❁ واختلف في ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [الآية: ١٦٨]، وبعده ﴿قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ١٦٩]، وآخر السورة ﴿وَقَـٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟﴾ [الآية: ١٩٥]، وفي الأنعام ﴿قَتَلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَهُمْ﴾ [الآية: ١٤٠]، وفي الحج ﴿ثُمَّ قُتِلُوٓا۟ أَوْ مَاتُوا۟﴾ [الآية: ٥٨][2]:

فهشام من طريق الداجوني، شدّد التاء من الأول، واختلف عنه فيه من طريق الحلواني، فالتشديد طريق المغاربة عنه، والتخفيف طريق المشارقة عنه، وبه قرأ الباقون.

وأما الحرف الثاني وحرف الحج، فشدّد التاء فيهما ابن عامر.

وأما آخر السوره وحرف الأنعام، فشدّدهما ابن كثير، وابن عامر، وافقهما ابن محيصن.

والباقون بالتخفيف على الأصل، وأما التشديد. فللتكثير، ولا خلاف في تخفيف الأول هنا، وهو: ﴿مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟﴾.

(١) سبق نظيره.
(٢) انظر: البحر المحيط (١١١/٣)، التيسير (ص: ٩١)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٥)، الكشف للقيسي (٣٦٤/١)، النشر (٢٤٣/٢).

❁ واختلف في ﴿تَحۡسَبَنَّ﴾ [الآية: ١٦٩][1]:

فهشام من طريق الداجوني بالغيب، واختلف عنه من طريق الحلواني، وبفتح السين على أصله، والفاعل على الغيب ضمير الرسول ﷺ، أو من يصلح للحسبان، (فالذين) مفعول أول، و﴿أَمۡوَٰتَۢا﴾ ثان، أو فاعله ﴿ٱلَّذِينَ﴾ والمفعول الأول محذوف، أي: ولا يحسبن الشهداء أنفسهم أمواتًا، وافقه ابن محيصن. والباقون بالخطاب، أي: يا محمد، أو يا مخاطب، وفتح سينه ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر.

❁ وسبق فتح ﴿لَا خَوۡفٌ﴾ ليعقوب، مع ضمه كحمزة ها (عليهم).

❁ [﴿۞ يَسۡتَبۡشِرُونَ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٧١﴾]:

❁ واختلف في ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ [الآية: ١٧١][2]:

فالكسائي بكسر الهمزة؛ على الاستئناف. والباقون بالفتح، عطفًا على ﴿نِعۡمَةٖ﴾، أي: وعدم إضاعة الله أجر المؤمنين.

❁ وتقدم ذكر ﴿ٱلۡقَرۡحُ﴾ قريبًا.

❁ وأظهر دال ﴿قَدۡ جَمَعُواْ﴾ نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

❁ وأمال ﴿فَزَادَهُمۡ﴾ [الآية: ١٧٣] حمزة، وخلف، وهشام، وابن ذكوان، بخلفهما وفتحها الباقون.

❁ ويوقف على ﴿سوء﴾ لحمزة، وهشام بخلفه، بالنقل على القياس، وبالإدغام وتجوز الإشارة فيهما بالروم، والإشمام، فهي ستة ولا يصح غيرها.

❁ وأثبت ياء ﴿وَخَافُونِ إِن﴾ أبو عمرو، وأبو جعفر وصلًا، وفي الحالين يعقوب ۩ ضم راء ﴿رضوان﴾ لشعبة.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾ بتسهيل الثانية، مع المد والقصر كلاهما مع تخفيف الأولى وإبدالها واوًا مفتوحة.

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٩١)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٥)، النشر (٢/٢٤٤).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٧/٣٩٨)، التيسير (ص: ٩١)، السبعة (ص: ٢١٩)، النشر (٢/٢٤٤).

❁ واختلف في ﴿يَحْزُنكَ﴾ [الآية: ١٧٦]، و﴿يَحْزُنُهُمْ﴾ و﴿يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ﴾ و﴿لَيَحْزُنُنِي﴾ حيث وقع[1]:

فنافع بضم حرف المضارعة، وكسر الزاي، من «أحزن» رباعيًا، إلا حرف الأنبياء ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ﴾ [الآية: ١٠٣] ففتحه، وضم الزاي كقراءة الباقين في الكل، من (حزن) ثلاثيًا إلا أبا جعفر وحده، في حرف الأنبياء فقط، فضم وكسر وعن ابن محيصن الضم في الكل[2].

❁ وأمال ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ الدوري عن الكسائي.

❁ واختلف في ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [الآيتان: ١٧٨، ١٨٠][3]:

فحمزة بالخطاب فيهما وافقه المطوعي والخطاب له أو لكل أحد، و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ مفعول أول ﴿إِنَّمَا نُمْلِي﴾ بدل منه سد مسد المفعولين، ولا يلزم منه أن تكون عملت في ثلاثة، إذ المبدل منه في نية الطرح و«ما» موصولة، أو مصدرية، أي: لا تحسبن أن الذي نمليه للكفار أو املائنا لهم خيرًا لهم، وأما الثاني فيقدر فيه مضاف، أي: «لا تحسبن بخل الذين يبخلون خيرًا» فـ«بخل» و«خيرًا» مفعولًا.

والباقون بالغيب فيهما، مسندًا إلى ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فيهما «وإنما» في الأول سدت مسد المفعولين، ويقدر في الثاني مفعول دلّ عليه ﴿يَبْخَلُونَ﴾، أي: لا يحسبن الباخلون بخلهم خيرًا لهم.

❁ واختلف في ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾ هنا [الآية: ١٧٩]، وفي الأنفال ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [الآية: ٣٧]، ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ﴾[4]:

فحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بضم الياء، وفتح الميم وكسر الياء الثانية مشددة، فيهما من (ميّز) وافقهما الحسن والأعمش.

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٩٢/١)، البحر المحيط (١٢١/٣)، التيسير (ص: ٩١، ٩٢)، تفسير القرطبي (٢٨٤/٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٨١)، السبعة (ص: ٢١٩)، النشر (٢٤٤/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: تفسير الرازي (١٠٠٢/٣)، السبعة (ص: ٢٢٠)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٦).

(٤) انظر: الإملاء للعكبري (٩٣/١)، البحر المحيط (١٢٦/٣).

والباقون بفتح الياء، وكسر الميم، وسكون الياء، بعدها من «ماز، يميز» وهما لغتان.

❁ واختلف في ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١٨٠﴾ [الآية: ١٨٠][١]:

فابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، بالغيب جريًا على (يبخلون)، وافقهم ابن محيصن واليزيدي.

والباقون بالخطاب على الالتفات.

❁ وأظهر دال ﴿قَدۡ﴾ من ﴿قَدۡ سَمِعَ﴾ نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم وأبوجعفر، ويعقوب

❁ واختلف في ﴿سَنَكۡتُبُ ... وَقَتۡلَهُم ... وَنَقُولُ﴾ [الآية: ١٨١][٢]:

فحمزة بياء مضمومة، وفتح تائه مبنيًا للمفعول، ورفع لام (قتلُ) عطفًا على (ما) الموصولة النائبة عن الفاعل ﴿وَيَقُولُ﴾ بياء الغيبة، وافقه الشنبوذي.

والباقون بالنون المفتوحة، وضم التاء، بالبناء للفاعل، ونصب (قتل) بالعطف على (ما) المنصوبة المحل، على المفعولية.

❁ وعن المطوعي كذلك، إلا أنه بالياء في ﴿نكتب﴾، ﴿وَنَقُولُ﴾[٣].

❁ وأظهر دال ﴿قَدۡ﴾ من ﴿قَدۡ جَآءَكُمۡ﴾ نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وأبوجعفر، ويعقوب.

❁ وأمال ﴿جَآءَكُمۡ﴾ حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

❁ ووقف على ﴿فَلِمَ﴾ بهاء السكت البزي، ويعقوب بخلف عنهما.

❁ واختلف في ﴿وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الآية: ١٨٤][٤]:

---

(١) انظر: البحر المحيط (١٢٩/٣)، التيسير (ص: ٩٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٨٤)، السبعة (ص: ٢٢٠)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٦)، الكشف للقيسي (٣٦٩/١)، النشر (٢٤٥/٢).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٣٨٢/١)، الإملاء للعكبري (٩٣/١)، البحر المحيط (١٣١/٣)، التيسير (ص: ٩٢)، تفسير الطبري (٤٤٤/٧، ٤٤٥)، المعاني للأخفش (٢٤٩/١).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: البحر المحيط (١٣٣/٣)، التيسير (ص: ٩٢)، السبعة (ص: ٢٢١)، النشر (٢٤٥/٢).

فابن عامر في ﴿وَٱلزُّبُرِ﴾ بزيادة (باء) موحدة بعد الواو، كرسمه في الشامية، وهشام بخلف عنه بزيادتها أيضًا في ﴿وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾ والباء ثابتة في مصحف المدينة في الأولى، محذوفة في الثانية، والحذف عن هشام من جميع طرق الداجوني، إلا من شذ، والإثبات عنه من جميع طرق الحلواني، إلا من شذ، وهو الأصح، عن هشام كما في النشر.

❁ وعن المطوعي ﴿ذائقةٌ﴾ بالتنوين ﴿الموتَ﴾ [الآية: ١٨٥] بالنصب[1]، وعنه حذف التنوين مع نصب ﴿الموتَ﴾، وحذفه لالتقاء الساكنين مع إرادته[2].

❁ وتقدم الخلف عن أبي عمرو في إدغام ﴿زُحْزِحَ عَنِ﴾، وكذا يعقوب من المصباح، وكذا إمالة ﴿ٱلدُّنْيَا﴾.

✿ [﴿۞ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾﴾:]

❁ واختلف في ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [الآية: ١٨٧][3]:

فابن كثير، وأبو عمرو وأبو بكر، بالغيب فيهما، إسنادًا لأهل الكتاب، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالخطاب على الحكاية، أي: وقلنا لهم، ونظيره: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾.

❁ واختلف في: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ ... فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ [الآية: ١٨٨][4]:

فابن كثير، وأبو عمرو بالغيب فيهما وفتح الباء في الأولى، وضمها في الثاني وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والفعل الأول مسند إليه ﷺ أو غيره، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، والثاني ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، أي: لا يحسبن الرسول الفرحين ناجين، والفعل الثاني مسند إلى ضمير ﴿ٱلَّذِينَ﴾

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: البحر المحيط (١٣٤/٣)، التيسير (ص: ٩٢)، تفسير الطبري (٤٥١/٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١١٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٨٥).

(٤) انظر: البحر المحيط (١٣٧/٣)، التيسير (ص: ٩٣)، النشر (٢٦٤/٢).

ومن ثَمّة ضُمت الباء لتدل على واو الضمير المحذوفة، لسكون النون بعدها، فمفعوله الأول والثاني محذوف، تقديره كذلك، أي: فلا يحسبن الفرحون أنفسهم ناجية، والفاء عاطفة.

وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، بتاء الخطاب فيهما، وفتح الباء فيهما معًا، وافقهم الأعمش، إسناد فيهما للمخاطب، والثاني تأكيد للأول، والفاء زائدة، أي: لا □سبن الفرح□، ناج□ لا □سبنهم كذلك.

وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر بياء الغيب في الأول، وتاء الخطاب في الثاني، وفتح ا□وحدة فيهما، إسناد للأول، إلى الذين والثاني إلى المخاطب، وافقهم الحسن.

وفتح السين في الفعلين ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، وأدغم أبو عمرو ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا﴾ بخلف عن الدوري، ويوقف لحمزة على نحو: ﴿سَيِّـَٔاتِنَا﴾ بإبدال الهمزة ياء مفتوحة فقط.

❁ وأمال ﴿مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ و﴿لِّلۡأَبۡرَارِ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والكسائي وخلف وقلله الأزرق.

واختلف عن حمزة، فروى الكبرى عنه من روايتيه جماعة، ورواها عن خلف جمهور العراقيين، وقطعوا لخلاد بالفتح، وروى التقليل عنه من الروايتين جمهور المغاربة، والمصريين وهو الذي في الشاطبية وغيرها.

فحصل □لاد ثلاثة: الكبرى، والصغرى، والفتح.

ولخلف الكبرى، والصغرى فقط.

والباقون بالفتح.

❁ وكذا حكم ﴿ٱلۡأَشۡرَارِ﴾ بـ«ص» [الآية: ٦٢]، و﴿قَرَارٍ﴾ بإبراهيم [الآية: ٢٦]، وقد أفلح [المؤمنون الآية: ١٣]، وغافر [الآية: ٣٩]، وا□رسلات [الآية: ٢١].

❁ واختلف في ﴿وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾ [الآية: ١٩٥]، وفي التوبة ﴿فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾ [الآية: ١١١](1):

فحمزة، والكسائي، وخلف، ببناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل فيهما إما لأن الواو

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٣٨٧/١)، البحر المحيط (١٤٥/٣)، النشر (٢٤٦/٢).

لا تفيد الترتيب، أو يحمل ذلك على التوزيع، أي: منهم من قتل ومنهم من قاتل، وافقهم المطوعي.

والباقون ببناء الأول للفاعل، والثاني للمفعول؛ لأن القتال قبل القتل، ويقال: قتل ثم قتل.

❁ ومرّ قريبًا تشديد ﴿قُتِّلُواْ﴾ لابن كثير، وابن عامر.

❁ واختلف في ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ﴾ هنا [الآية: ١٩٦]، و﴿يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾ بالنمل [الآية: ١٨]، و﴿يَسۡتَخِفَّنَّكَ﴾ بالروم [الآية: ٦٠]، ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ﴾، أو﴿نُرِيَنَّكَ﴾ [الزخرف الآيتان: ٤١، ٤٢][1]:

فرويس بتخفيف النون، مع سكونها في الخمسة.

واتفق على الوقف له على ﴿نذهبن﴾ بالألف بعد الباء، على أصل نون التأكيد الخفيفة، وافقه الأعمش في رواية الشنبوذي على ﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾ فقط[2].

والباقون بالتشديد في الكل.

❁ واختلف في ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ هنا [الآية: ١٩٨]، وفي الزمر [الآية: ٢٠][3]:

فأبو جعفر بتشديد النون فيهما، فالموصول محله نصب.

والباقون بالتخفيف، فالموصول رفع بالابتداء، وعند يونس يجوز إعمالها مخففة.

❁ وتقدم إمالة ﴿مَأۡوَىٰهُمۡ﴾ لحمزة، والكسائي، وخلف، وتقليلها للأزرق بخلفه، وكذا إبدال همزها لأبي عمرو بخلفه، والأصبهاني وأبي جعفر، ومثلها ﴿بئس﴾ ويوافقهم على إبدالها الأزرق، كصاحبه الأصبهاني.

❁ وعن الحسن والمطوعي ﴿نُزۡلًا﴾ بسكون الزاي لغة[4].

---

(١) انظر: البحر المحيط (١٤٧/٣)، النشر (٢٤٦/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: البحر المحيط (١٤٧/٣)، النشر (٢٤٧/٢).

(٤) شاذ لا يقرأ به.

۞ [المرسوم:]

❁ اتفقوا على رسم الهمزة الثانية واوًا في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾.

❁ وكتب ﴿وَيَقَٰتِلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ بألف بعد القاف، في بعض المصاحف. وخرج بالقيد ﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ المتفق على حذفه.

❁ ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ بالياء.

❁ روى نافع ﴿فَيَكُونُ طَيۡرَۢا﴾ هنا [الآية: ٤٩]، وبالمائدة [الآية: ١١٠]، بحذف ألفه في المدني. وخرج بـ (فيكون كهيئة الطير) المتفق على حذفه.

❁ ﴿منهم تقية﴾ بياء بدل الألف.

❁ واختلفت العراقية في ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ ففي بعضها بالألف، وبعضها بالحذف.

❁ ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ﴾ بواو قبل السين في المكي، والكوفي والبصري، وبحذفها في المدني والشامي، والإمام.

❁ ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ بياء بين الألف والنون.

❁ ﴿بالزبر﴾ بياء الجر في (الزبر) في الشامي، و﴿بِٱلۡكِتَٰبِ﴾ في بعض الشامية بالباء وبلا باء فيهما في الخمس المصاحف.

❁ روى نافع ﴿وَقَٰتِلُواْ﴾ آخر السورة بالألف.

❁ وكتبوا في بعضها ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ١٥٨﴾ بزيادة ألف بين الألف المعانقة للام واللام.

۞ المقطوع والموصول:

❁ اتفق على وصل ﴿لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، كالحج [الآية: ٥]، والأحزاب [الآية: ٥٠]، والحديد [الآية: ٢٣]، وما عداها مقطوع نحو: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾.

۞ هاء التأنيث:

❁ ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ﴾ بالتاء، وكذا ﴿ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾ [الآية: ٣٥] وكذا كل امرأة مع زوجها، وكذا ﴿لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ﴾ هنا [الآيتان: ٦١، ٨٧]، وبالنور [الآية: ٩].

۞ ياءات الإضافة ست:

❁ ﴿وَجۡهِيَ لِلَّهِ﴾ [الآية: ٢٠]، ﴿مِنِّيٓۖ إِنَّكَ﴾ [الآية: ٣٥]، و﴿لِّيٓ ءَايَةٗۖ﴾ [الآية: ٤١]، ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا﴾ [الآية: ٣٦]، ﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [الآية: ٥٢]، ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ﴾ [الآية: ٤٩]، وتقدم عن ابن محيصن، والمطوعي تسكين ياء الإضافة من ﴿بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ﴾ [الآية: ٤٠] فتكون سابعة[1].

❁ الزوائد ثلاث: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾ [الآية: ٢٠] و﴿وَأَطِيعُونِ ۝﴾ [الآية: ٥٠] و﴿وَخَافُونِ﴾ [الآية: ١٧٥].

۞ ۞ ۞

(١) شاذ لا يقرأ به.

سورة النساء

۞ [الفواصل:]

۞ مدنية آيها مائة وسبعون وخمس حجازي، وبصري وست كوفي، وسبع شامي.

اختلافها آيتان: ﴿أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ كوفي، وشامي ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ شامي.

۞ مشبه الفاصلة ثمانية: ﴿إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾، ﴿عَلَيۡهِنَّ سَبِيلاً﴾، ﴿أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، ﴿لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾، ﴿لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾، ﴿يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾، ﴿مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، ﴿ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾.

وعكسه أربعة: ﴿أَلَّا تَعُولُواْ﴾، ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾، ﴿أَجۡرًا عَظِيمًا﴾، ﴿لِيَهۡدِيَهُمۡ طَرِيقًا﴾.

۞ القراءات:

۞ تقدم الإدغام مع ذهاب صفة الاستعلاء في ﴿خَلَقَكُمۡ﴾ [الآية: ١] لأبي عمرو بخلفه، وكذا يعقوب وإسقاط الغنة لخلف عن حمزة في ﴿نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ وترقيق راء ﴿كَثِيرًا﴾، للأزرق بخلفه.

۞ واختلف في ﴿تَسَآءَلُونَ﴾ [الآية: ١][1]:

فعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف بتخفيف السين، على حذف إحدى التاءين الأولى أو الثانية على الخلاف وافقهم الحسن والأعمش.

والباقون بالتشديد على إدغام تاء التفاعل في السين.

۞ واختلف في ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [الآية: ١][2]:

فحمزة بخفض الميم، عطفًا على الضمير المجرور في ﴿به﴾ على مذهب الكوفيين، أو أعيد الجار، وحذف للعلم به، وجر على القسم تعظيمًا للأرحام، حثا على صلتها رجوا به ا

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٩٦/١)، البحر المحيط (١٥٧/٣)، التيسير (ص: ٩٣)، تفسير الطبري (٥١٧/٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١١٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٨٨)، السبعة (ص: ٢٢٦)، المعاني للأخفش (٢٥٣/١)، النشر (٢٤٧/٢).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٣٩٠/١)، الإملاء للعكبري (٩٦/١)، البحر المحيط (١٥٧/٣)، التيسير (ص: ٩٣).

إلخ وافقه المطوعي.

والباقون بالنصب عطفًا على لفظ الجلالة، أو على محل ﴿به﴾ كقولك: مررت به وزيدًا، وهو من عطف الخاص على العام إذ المعنى: اتقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرج فيها، فنبه سبحانه وتعالى، بذلك وبقرنها باسمه تعالى على أن صلتها بمكان منه.

❁ وأمال ﴿ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ﴾ [الآيتان: ٢، ٣] حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفه. وأمال فتحة التاء مع الألف بعدها، الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، اتباعًا لإمالة التأنيث.

❁ وعن ابن محيصن ﴿تبدلوا﴾ [الآية: ٢] بتاء واحدة مشددة، كالبزي في ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ وعنه تخفيفها[(١)]، وعنه بتاءين كالباقين[(٢)].

❁ وعن الحسن ﴿حُوبًا﴾ [الآية: ٢] بفتح الحاء لغة تميم في المصدر[(٣)]، يقال حاب حُوبًا وحَوَبًا وحابا وحوْبة وحبابة. وقيل المفتوح مصدر، والمضموم اسم، وأصله من حوب الإبل، أي: زجرها سمي به الإثم لأنه يزجر به، ويطلق على الذنب لأنه يزجر عنه.

❁ وأخفى أبوجعفر النون عند الخاء من ﴿إِنۡ خِفۡتُمۡ﴾.

❁ وأمال ﴿طَابَ﴾ [الآية: ٣] حمزة، وفتحه الباقون، وأمال ﴿مَثۡنَىٰ﴾ و﴿أَدۡنَىٰٓ﴾ حمزة، والكسائي وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

❁ واختلف ﴿فَوَٰحِدَةً﴾ [الآية: ٣][(٤)]:

فأبو جعفر بالرفع على الابتداء، والمسوغ اعتمادها على فاء الجزاء، والخبر محذوف، أي: كافية، أو خبر محذوف، أي: فالمقنع واحدة، أو فاعل بمحذوف، أي: فيكفي واحدة.

والباقون بالنصب، أي: فاختاروا أو انكحوا.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿هَنِيٓـٔٗا﴾ و﴿مَّرِيٓـٔٗا﴾ بالإبدال ياء، مع الإدغام، لزيادة الياء.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) انظر: البحر المحيط (١٦٤/٣)، النشر (٢٤٧/٢).

وقرأهما أبو جعفر كذلك في الحالين بخلف عنه من روايتيه.

❁ وأسقط الهمزة الأولى من ﴿ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾ قالون، والبزي، وأبو عمرو، ورويس، من طريق أبي الطيب، وسهل الثانية الأصبهاني عن ورش، وأبو جعفر، ورويس، من غير طريق أبي الطيب، وبه قرأ الأزرق في أحد وجهيه، والثاني عنه إبدالها ألفا، مع إشباع المد للساكن.

وقرأ قنبل باسقاط الأولى كالبزي من طريق ابن شنبوذ، ومن غير طريقه بتسهيل الثانية وبإبدالها ألفًا كالأزرق، والباقون بتحقيقها

❁ وعن الحسن ﴿اللاتي﴾ [الآية: ٥] مطابقة للفظ الجمع[1].

❁ واختلف في ﴿لَكُمۡ قِيَٰمًا﴾ [الآية: ٥][2]:

فنافع وابن عامر بغير ألف هنا، وبه قرأ ابن عامر وحده في المائدة، وهو ﴿قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [الآية: ٩٧]، على أن «قيما» مصدر كـ(القيام)، وليس مقصورًا منه.

والباقون بالألف فيهما، مصدر «قام»، أي: التي جعلها الله تعالى سبب قيام أبدانكم، أي: بقاءها.

❁ وسبق إمالة ألفي ﴿ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾، ونحو: ﴿كَفَىٰ﴾ وضم هاء: ﴿عليهم﴾ و﴿إليهم﴾.

❁ وعن الحسن ﴿ولِيخش﴾، ﴿ولِيتقوا﴾، ﴿ولِيقولوا﴾ بكسر اللام في الثلاثة[3].

❁ وعن ابن محيصن بخلف ﴿ضُعُفًا﴾ بضم الضاد، والعين، والتنوين، وعنه ضم الضاد وفتح العين والمد والهمز بلا تنوين[4].

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٣٩٦/١)، الإملاء للعكبري (٩٧/١)، البحر المحيط (١٧٠/٣)، التيسير (ص: ٩٤)، تفسير الطبري (٥٦٩/٧)، تفسير القرطبي (٣١/٥)، الحجة لابن خالويه (ص: ١١٩)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٩٠)، الغيث للصفاقسي (ص: ١١٨)، الكشف للقيسي (٣٧٦/١، ٣٧٧)، المعاني للأخفش (٢٥٦/١)، النشر (٢٤٧/٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأمال ﴿ضِعَـٰفًا﴾ حمزة، وكذا ﴿خَافُواْ﴾ [الآية: ٩] بخلف عن خلاد في الأول، وفتحهما الباقون.

❁ واختلف في ﴿وَسَيَصۡلَوۡنَ﴾ [الآية: ١٠][1]:

فابن عامر، وأبو بكر، بضم الياء مبنيًا للمفعول من الثلاثي وافقهما الحسن، والباقون بالفتح من (صلى النار) لازمها.

❁ واختلف في ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ﴾ [الآية: ١١][2]:

فنافع، وأبو جعفر، بالرفع، على أن «كان» تامة، والباقون بالنصب على انها ناقصة.

❁ واختلف في ﴿أُمُّ﴾ المضاف للمفرد من ﴿فَلِأُمِّهِ﴾ معًا [الآية: ١١]، ﴿فِيٓ أُمِّهَا﴾ بالقصص [الآية: ٥٩]، ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ بالزخرف [الآية: ٤][3]:

فحمزة، والكسائي، بكسر الهمزة في الأربعة، لمناسبة الكسرة أو الياء، ولذلك لا يكسرانها في الأخيرين إلا وصلًا فإذا إبتدآ ضماها، وافقهم الأعمش.

والباقون بضمها في الحالين.

وأما المضاف للجمع، وذلك في أربعة مواضع ﴿فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾ بالنحل [الآية: ٧٨]، والزمر [الآية: ٦]، و﴿بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾ بالنور [الآية: ٦١]، ﴿بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾ بالنجم [الآية: ٣٢]، فكسر الهمزة والميم معًا في الأربعة، حمزة اتبع حركة الميم حركة الهمزة، فكسرت الميم تبع التبع، كالإمالة للإمالة، ولذا إذا ابتدأ بها ضم الهمزة، وفتح الميم، وافقه الأعمش.

وكسر الكسائي الهمزة وحدها.

والباقون بضم الهمزة وفتح الميم في الأربعة، على الأصل، وهذا في الدرج؛ أما في

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٣٩٨/١)، الإملاء للعكبري (٩٨/١)، البحر المحيط (١٧٩/٣)، التيسير (ص: ٩٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٢٠)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٩١) السبعة (ص: ٢٢٧)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٨).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (٩٧/١)، البحر المحيط (١٨٢/٣)، التيسير (ص: ٩٤)، تفسير القرطبي (٦٤/٥)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٢٠)، الحجة لأبي زرعة (ص: ١٩٢).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٣٩٩/١)، الإملاء للعكبري (٩٧/١)، البحر المحيط (١٨٤/٣)، التيسير (ص: ٩٤)، تفسير القرطبي (٧٢/٥)، النشر (٢٤٨/٢).

الابتداء بهمزة ﴿أُمٌّ﴾ و﴿أُمَّهَات﴾ فلا خلاف في ضمها، وخرج بقيد الحصر، نحو: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، ﴿فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ﴾، ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ﴾ فلا خلاف في ضمه.

❁ واختلف في ﴿يُوصَىٰ﴾ [الآيتان: ١١، ١٢] في الموضعين(١):

فابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، بفتح الصاد فيهما على البناء للمفعول، و﴿بِهَا﴾ في محل رفع نائب الفاعل.

وقرأ حفص بالفتح في الأخيرة فقط، لاتباع الأثر وافقهم ابن محيصن فيهما.

والباقون بالكسر فيهما، على البناء للفاعل أي: يوصى المذكور، أو الموروث و﴿بها﴾ في محل نصب.

❁ وعن الحسن ﴿يوَصِّي﴾ بفتح الواو وكسر الصاد مشددة فيهما(٢).

❁ [﴿۞ وَلَكُمۡ نِصۡفُ مَا تَرَكَ أَزۡوَٰجُكُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٞ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡنَۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡتُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَكُمۡ وَلَدٞ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكۡتُمۚ مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۗ وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ ١٢﴾:]

❁ وعنه والمطوعي ﴿يوَرِّث﴾ بفتح الواو وكسر الراء مشددة(٣)، مبنيًا للفاعل و﴿كَلَٰلَةً﴾ نصب على الحال إن أريد بها (الميت)، والمفعولان محذوفان، أي: يورث وارثًا ماله، حال كونه كلالة.

❁ وعن الحسن أيضًا ﴿مُضَارِّ﴾ بغير تنوين، ﴿وَصِيَّةً﴾ بالخفض بالإضافة(٤).

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٤٠٠/١)، البحر المحيط (١٨٦/٣)، التيسير (ص: ٩٤)، تفسير الطبري (٤٧/٨)، تفسير القرطبي (٧٣/٥).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

وقرأه الجمهور بالنصب، مصدرًا مؤكدًا أي: يوصيكم ا□ بذلك وصية.

❁ واختلف في ﴿يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ﴾ [الآية: ١٣]، و﴿يُدۡخِلۡهُ نَارًا﴾ [الآية: ١٤]، و﴿نُدۡخِلۡهُ﴾، و﴿نُعَذِّبۡهُ﴾ في الفتح [الآية: ١٧]، و﴿يُكَفِّرۡ عَنۡهُ﴾، ﴿وَيُدۡخِلۡهُ﴾ في التغابن [الآية: ٩]، و﴿يُدۡخِلۡهُ﴾ في الطلاق [الآية: ١١][1]:

فنافع، وابن عامر، وكذا أبو جعفر بنون العظمة في السبعة، وافقهم الحسن هنا والفتح، ووافقهم المطوعي في الطلاق، والتغابن والباقون بالياء فيهن.

❁ وأخفى التنوين عند ا□اء من ﴿نَارًا خَٰلِدًا﴾ أبو جعفر.

❁ وأمال ﴿يَتَوَفَّىٰهُنَّ﴾ [الآية: ١٥] حيث جاء وكذا ﴿أَفۡضَىٰ﴾ حمزة، والكسائي وخلف وبالفتح والصغرى الأزرق.

❁ واختلف في ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا﴾ هنا [الآية: ١٦]، و﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ﴾ بـ«طه» [الآية: ٦٣]، و﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾ با□ج [الآية: ١٩]، ﴿ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ و﴿فَذَٰنِكَ﴾ كلاهما بالقصص [الآية: ٣٢]، و﴿أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ﴾ بفصلت [الآية: ٢٩][2]:

فابن كثير بتشديد النون فيها كلها، وقرأ أبو عمرو، ورويس، بالتشديد في ﴿فَذَٰنِكَ﴾ وافقهما الحسن، واليزيدي، والشنبوذي.

وتسمى هذه الأسماء مبهمات مبنية للافتقار، فالتشديد في الموصول على جعل إحدى النون□ عوضًا عن الياء ا□حذوفة، التي كان ينبغي أن تبقى، وذلك أن «الذي» مثل: «القاضي» تثبت ياؤه في التثنية فكان حق ياء «الذي» و«التي» كذلك، ولكنهم حذفوها إما؛ لأن هذه تثنية على غير قياس، وإما لطول الكلام بالصلة.

ووجه تشديد ﴿فَذَٰنِكَ﴾ أن إحدى النون□ للتثنية، والأخرى خلف عن لام ﴿ذلك﴾ أو بدل منها.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٩٩/١)، البحر المحيط (١٩٢/٣)، التيسير (ص: ٩٤)، تفسير القرطبي (٨٢/٥)، ا□جة لابن خالويه (ص: ١٢٠)، ا□جة لأبي زرعة (ص: ١٩٣).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١٠٠/١)، البحر المحيط (١٩٧/٣)، التيسير (ص: ٩٤، ٩٥)، تفسير القرطبي (٨٥/٥)، ا□جة لابن خالويه (ص: ١٢١).

والباقون بالتخفيف فيهن.

❁ وغلظ الأزرق لام ﴿وَأَصۡلَحَا﴾، ونقل حركة همز ﴿ٱلۡـَٔنَ﴾ ورش من طريقه، وابن وردان بخلف عنه.

❁ واختلف في ﴿كَرۡهٗا﴾ هنا [الآية: ١٩]، والتوبة [الآية: ٥٣]، والأحقاف [الآية: ١٥](١):

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف بضم الكاف فيهن.

وقرأ ابن ذكوان وعاصم، ويعقوب كذلك في الأحقاف، واختلف فيه عن هشام، وافقهم على الثلاث الحسن والأعمش(٢)، والباقون بالفتح وهما لغتان.

وعن الفراء الفتح بمعنى: الإكراه، والضم ما يفعله الإنسان كارهًا من غير إكراه، مما هو فيه مشقة.

❁ واختلف في ﴿بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ﴾ هنا [الآية: ١٩]، والأحزاب [الآية: ٣٠]، والطلاق [الآية: ١]، و﴿مُّبَيِّنَٰتٖ وَمَثَلٗا﴾، و﴿مُّبَيِّنَٰتٖۚ وَٱللَّهُ يَهۡدِي﴾ بالنور [الآيتان: ٣٤، ٤٦]، ﴿ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٖ﴾ بالطلاق [الآية: ١١](٣):

فنافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب بكسر الياء في ﴿مُّبَيِّنَةٖ﴾ الواحد وفتحها في ﴿مُّبَيِّنَٰتٖ﴾ الجمع وافقهم اليزيدي.

وقرأ ابن كثير وشعبة بفتح الياء في الستة، وافقهما ابن محيصن بخلف في الجمع.

وقرأ ابن عامر وحفص، وحمزة والكسائي، وكذا خلف بالكسر فيها كلها، وافقهم الأعمش.

وعن الحسن الفتح في المفرد، والكسر في الجمع، عكس نافع(٤).

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٠٠)، البحر المحيط (٣/٢٠٢)، التيسير (ص: ٩٥)، تفسير القرطبي (٥/٩٥)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٨٩)، الكشف للقيسي (١/٣٨٢، ٣٨٣).
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٠٠)، البحر المحيط (٣/٢٠٤)، النشر (٢/٢٤٨، ٢٤٩).
(٤) شاذ لا يقرأ به.

فالفتح فيهما على أنه اسم مفعول، من المتعدي فمعنى الواحد بينها من يدعيها ومعنى الجمع أن الله بينها، والكسر اسم فاعل إما من (ب□) المتعدي، والمفعول محذوف، أي: مبينة حال مرتكبها أو من اللازم يقال: بان الشيء، وأبان واستبان، وبين وتبين بمعنى واحد، أي: ظهر.

❁ وأمال ﴿عَسَى﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّلها الأزرق والدوري عن أبي عمر بخلف عنهما.

❁ وعن ابن محيصن ﴿وءاتيتم إحداهن﴾ بكسر الميم بنقل حركة الهمزة إليها(١)، وكذا همزة «إحدى»، و ﴿إنها لاحدى﴾ بوصل همزة ﴿إِحۡدَى﴾ تخفيفًا(٢).

❁ وسهل الهمزة الأولى كالياء ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا﴾ موضعي هذه السورة، ونحوه قالون والبزي مع المد والقصر، وسهل الثانية كالياء، ورش من طريقيه، وأبو جعفر، ورويس من غير طريق أبي الطيب، وللأزرق إبدالها أيضًا ياء ساكنة فيشبع المد للساكنين.

وأسقط الأولى مع المد والقصر أبو عمرو، ورويس من طريق أبي الطيب، وقنبل، من طريق ابن شنبوذ، ولقنبل وجهان آخران، وهما تسهيل الثانية؛ كالباء وإبدالها ياء، كالأزرق فيهما.

والباقون بتحقيقهما.

❁ وأظهر دال ﴿قَدۡ سَلَفَ﴾ نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

۞ [﴿۞ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَۚ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ٢٤﴾]:

❁ واختلف في ﴿ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [الآية: ٢٤]، و﴿مُّحۡصَنَٰتٍ﴾ معرفًا ومنكرًا حيث جاء(٣):

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (١٠٢/١)، البحر المحيط (٢١٤/٣)، الكشاف (٢٦١/١)، الكشف للقيسي

فالكسائي بكسر الصاد، لأنهن يحصنّ أنفسهن بالعفاف، أو فروجهن بالحفظ، إلا الأول هنا فقرأه بالفتح؛ لأن المراد به المزوجات.

وعن الحسن الكسر في الكل[1].

والباقون بالفتح، أسند الإحصان إلى غيرهن، من زوج، أو ولي أو الله تعالى.

❁ واختلف في ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ [الآية: ٢٤][2]:

فحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف بضم الهمزة، وكسر الحاء مبنيًا للمفعول، وافقهم الحسن، والمطوعي.

والباقون بالفتح فيهما، مبنيًا للفاعل.

❁ واتفق على كسر صاد ﴿مُحْصِنِينَ﴾ [الآية: ٢٤].

❁ ويوقف لحمزة على نحو: ﴿مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ بوجهين: التخفيف وإبدال الهمزة ياء مفتوحة.

و(أخدان) بدال مهملة إتفاقًا، أي: أخلاء في السر.

❁ واختلف في ﴿أُحْصِنَّ﴾ [الآية: ٢٥][3]:

فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، بفتح الهمزة، والصاد، مبنيًا للفاعل، أي: أحصن فروجهن وأزواجهن. وافقهم الحسن والأعمش.

والباقون بضم الهمزة وكسر الصاد، على البناء للمفعول؛ على أن المحصن لهن الزوج.

❁ وضم الهاء من ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ يعقوب، ووقف بخلفه بهاء السكت.

=

(٣٨٤/١).

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٤٠٦/١)، الإملاء للعكبري (١٠٢/١)، البحر المحيط (٢١٦/٣)، التيسير (ص: ٩٥)، تفسير الطبري (١٧٣/٨).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٤٠٧/١)، الإملاء للعكبري (١٠٣/١)، البحر المحيط (٢٢٤/٣)، النشر (٢٤٩/٢).

❁ واختلف في ﴿تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ﴾ [الآية: ٢٩](١):

فعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف، بنصب ﴿تِجَٰرَةً﴾ على أن (كان) ناقصة، واسمها ضمير الأموال، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بالرفع، على أنها تامة و﴿عَن تَرَاضٍ﴾ صفة لتجارة فموضعه رفع أو نصب.

❁ وعن الحسن والمطوعي ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ﴾ بضم التاء الأولى وفتح القاف وكسر الثانية مشددة على التكثير(٢).

❁ وأدغم لام ﴿يَفۡعَلۡ﴾ في ذال ﴿ذَٰلِكَ﴾ أبو الحارث، عن الكسائي.

❁ وعن المطوعي ﴿نُصَلِيهِ﴾ بفتح النون من «صليه، يصليه» ومنه: شاة مصلية. و﴿يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم﴾ بياء الغيبة لله تعالى(٣).

❁ واختلف في ﴿مُّدۡخَلٗا﴾ هنا [الآية: ٣١] والحج [الآية: ٥٩](٤):

فنافع، وأبو جعفر، بفتح الميم فيهما فيقدر له فعل ثلاثي، مطاوع لـ﴿يدخلكم﴾، أي: ويدخلكم فتدخلون مدخلًا، وخرج ﴿رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٍ﴾ المتفق على ضمه.

والباقون بالضم اسم مصدر من الرباعي، كاسم المفعول، والمدخول فيه حينئذ محذوف، أي: ويدخلكم الجنة إدخالًا أو اسم مكان، أي: ندخلكم مكانًا كريمًا فنصبه إما على الظرف، وعليه سيبويه، أو أنه مفعول به، وعليه الأخفش.

وهكذا كل مكان بعد (دخل) وهي قراءة واضحة؛ لأن اسم المصدر، والمكان جاريان على فعليهما.

❁ وقرأ ﴿واسئلوا﴾ أمر المخاطب إذا تقدمه واو أو فاء، بنقل حركة الهمزة إلى السين

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٤١٠/١)، الإملاء للعكبري (١٠٣/١)، البحر المحيط (٢٣١/٣)، التيسير (ص: ٩٥)، تفسير الطبري (٢١٩/٨)، المعاني للأخفش (٢٣٤/١).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (٤١١/١)، الإملاء للعكبري (١٠٣/١)، البحر المحيط (٢٣٥/٣)، التيسير (ص: ٩٥)، تفسير الطبري (٢٥٧/٨).

ابن كثيرة، والكسائي، وخلف، فإن لم يتقدمه ذلك فالكل على النقل، نحو: ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ وإن كان لغائب فالكل بالهمز نحو: ﴿وَلۡيَسۡـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْۚ﴾ إلا حمزة وقفًا.

❁ واختلف في ﴿عَاقَدَت﴾ [الآية: ٣٣][1]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي وكذا خلف بغير ألف، وافقهم الأعمش، أسند الفعل إلى الإيمان، وحذف المفعول، أي: عهودهم.

والباقون بالألف من باب المفاعلة، أي: ذوو أيمانكم، ذوي أيمانهم، أو تجعل الأيمان معاقدة، ومعاقدة، والمعنى عاقدتهم، وما سحتهم أيديكم.

كان الحليف يضع يمينه في يمين صاحبه، ويقول: دمي دمك، وثأري ثأرك، وحربي حربك، وترثني وارثك، فكان يرث السدس من مال حليفه، فنسخ بقوله تعالى ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ الخ.

وعن المطوعي تشديد القاف[2].

❁ واختلف في ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ﴾ [الآية: ٣٤][3]:

فأبو جعفر، بفتح هاء الجلالة و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة، وفي ﴿حَفِظَ﴾ ضمير يعود إليها على تقدير مضاف، إذ الذات المقدسة لا يحفظها أحد، أي: بالبر الذي أو بشيء حفظ. حق الله أو دينه، أو أمره، ومنه الحديث «احفظ الله يحفظك»[4].

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٤١٢/١)، البحر المحيط (٢٣٨/٣)، التيسير (ص: ٩٦)، النشر (٢٤٩/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: البحر المحيط (٢٤٠/٣)، النشر (٢٤٩/٢).

(٤) من حديث طويل يقول فيه ﷺ: «يا غلام إني أعلمك كلمات، احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف». أخرجه أحمد (٢٩٣/١، رقم: ٢٦٦٩)، والترمذي (٦٦٧/٤، رقم: ٢٥١٦)، وقال: حسن صحيح. والحاكم (٦٢٣/٣، رقم: ٦٣٠٢)، وقال: عال من حديث عبد الملك بن عمير عن ابن عباس. والضياء (٢٥/١٠، رقم ١٥). وأخرجه أيضًا: أبو يعلى (٤٣٠/٤، رقم: ٢٥٥٦).

والباقون بالرفع و«ما» إما مصدرية، أو موصولة، أي: بحفظ ا إياهن، أو بالذي حفظه الله لهن.

❁ وعن اطوعي ﴿في المضجع﴾ بلا ألف[1].

✿ [﴿۞ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا ۝٣٦﴾]:

❁ وعنه أيضًا - ﴿الجار الجَنْب﴾ بفتح الجيم، وسكون النون كـ(رجل عدل)[2].

❁ وأمال ﴿ٱلۡجَارِ﴾ [الآية: ٣٦] معًا الدوري عن الكسائي، وعن أبي عمرو من طريق ابن فرح، وقلله الأزرق بخلفه.

وتقدم له الخلف في تقليل «القربى»، و«اليتامى» وإنه إذا جمع له هذان مع الجار، فله الفتح والصغرى فيهما، على كل من الفتح والصغرى، في ﴿الجار﴾ فهي أربعة.

لكن نقل شيخنا العمدة سلطان عن ابن الجزري أنه يقرأ بالصغرى مع الصغرى، وبالفتح مع الفتح فقط، ونظيره: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ﴾ وتقدم ذكر إمالة ألف ﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ وألفي ﴿ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾.

❁ وتقدم إدغام يعقوب ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ﴾ كأبي عمرو بخلفه.

❁ واختلف في ﴿ٱلۡبُخۡلِ﴾ هنا [الآية: ٣٧]، وادید [الآية: ٢٤][3]:

فحمزة والكسائي، وكذا خلف بفتح الباء، والخاء على إحدى لغاته وافقهم الأعمش، وكذا ابن محيصن بخلف في الحديد.

والباقون بالضم والسكون، كالحزن، والحزن والعزب والعزب.

❁ وأمال ﴿لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الآية: ٣٧] أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (١٠٥/١)، البحر المحيط (٢٤٦/٣)، التيسير (ص: ٩٦).

والدوري عن الكسائي ورويس، وقلله الأزرق.

❁ وأبدل أبو جعفر همز ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [الآية: ٣٨] ياء مفتوحة في الحالين.

❁ واختلف في ﴿تَكُ حَسَنَةً﴾ [الآية: ٤٠][1]:

فنافع، وابن كثير، وأبو جعفر، برفعها على أن «كان» تامة وافقهم ابن محيصن، والشنبوذي.

والباقون بالنصب خبر «كان» الناقصة واسمها يعود على ﴿مِثۡقَالَ﴾ وأنث حملًا على المعنى، أي: زنة ذرة أو لإضافته إلى مؤنث.

❁ وقرأ ﴿يُضَٰعِفۡهَا﴾ [الآية: ٤٠] بالقصر والتشديد، ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب[2].

وعن الحسن القصر، والتخفيف[3].

❁ واختلف في ﴿تُسَوَّىٰ﴾ [الآية: ٤٢][4]:

فحمزة، والكسائي، وخلف بفتح التاء، وتخفيف السين مع الإمالة، وافقهم الأعمش.

وقرأ نافع، وابن عامر وأبو جعفر، بفتح التاء وتشديد السين بلا إمالة إلا الأزرق فبالفتح كالتقليل وافقهم الحسن.

والباقون بضم التاء، بلا إمالة وتخفيف السين مبنيًا للمفعول.

❁ وأمال ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [الآية: ٤٣] حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، وأمال فتحة الكاف مع الألف بعدها الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير وقلّله الأزرق.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٢٥١/٣)، التيسير (ص: ٩٦)، تفسير الطبري (٣٦٥/٨).

(٢) سبق نظيره.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: الإملاء للعكبري ١٠٦/١)، البحر المحيط (٢٥٣/٣)، التيسير (ص: ٩٦) تفسير الطبري (٣٧٢/٨)، تفسيرالقرطبي (١٩٨/٥)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٢٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٠٤).

❁ وعن المطوعي ﴿سُكْرى﴾ بضم السين وسكون الكاف[١]، أي: جماعة سكرى، وتقدم إمالة ﴿مَّرْضَىٰٓ﴾.

❁ وقرأ ﴿جَآءَ أَحَدٌ﴾ [الآية: ٤٣] بإسقاط الأولى، مع المد، والقصر، وهو أولى لزوال الأثر، قالون والبزي، وأبو عمرو ورويس بخلفه.

وقرأ ورش من طريقيه، وأبو جعفر، ورويس، في ثانيه بتسهيل الثانية بين بين، وللأزرق أيضًا إبدالها ألفًا بلا مد مشبع، لعدم الساكن بعد، ولقنبل ثلاثة أوجه: إسقاط الأولى كالبزي، وتسهيل الثانية وإبدالها ألفًا كالأزرق فيهما.

❁ واختلف في ﴿لَـٰمَسْتُمُ﴾ هنا [الآية: ٤٣]، والمائدة [الآية: ٦][٢]:

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف بغير ألف فيهما، وافقهم الأعمش.

والباقون بالألف فيهما، أي: ماسستم بشرة النساء ببشرتكم، وقيل: جامعتموهن، وقيل: لمس جامع، ولامس لما دون الجماع[٣].

وقال البيضاوي: واستعماله أي «لمستم» كناية عن الجماع أقل من الملامسة[٤].

❁ وعن الحسن ﴿أن يضلوا﴾ بالغيب من (أضل)[٥].

❁ وعن ابن محيصن من المبهج ﴿يحرفون الكَلَام﴾ بفتح اللام، وبالألف هنا [الآية: ٤٦]، وموضعي المائدة [الآيتان: ١٣، ٤١]، ومن المفردة في المائدة كذلك في النساء بالكسر بلا ألف كالجمهور في الثلاثة[٦].

❁ وعن الحسن وابن محيصن بخلفه ﴿راعنًا﴾ بالتنوين[٧].

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٠٦)، البحر المحيط (٣/٢٥٨)، تفسير الطبري (٨/٤٠٦)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٠٤)، النشر (٢/٢٥٠).

(٣) انظر: تفسير اللباب في علوم الكتاب (٦/٤٠٠)، دار الكتب العلمية.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي (٢/١٩٤)، دار الفكر -بيروت.

(٥) شاذ لا يقرأ به.

(٦) شاذ لا يقرأ به.

(٧) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأمال ﴿أَدْبَارِهَآ﴾ [الآية: ٤٧] أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وقلّله الأزرق.

❁ وقرأ ﴿فَتِيلاً ۝ ٱنظُرْ﴾ بكسر التنوين وصلًا أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، واختلف عن ابن ذكوان، والوجهان صحيحان عنه كما تقدم عن النشر. والباقون بالضم.

❁ وقرأ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ [الآية: ٥١] بإبدال الهمزة الثانية ياء مفتوحة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، أبو جعفر، ورويس.

❁ وأمال ﴿أَهْدَىٰ﴾ [الآية: ٥١] حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه، وكذا ﴿وَكَفَىٰ﴾ و﴿أَلْقَىٰٓ﴾ ونحوه كـ ﴿ءَاتَىٰهُمُ﴾.

❁ وتقدم في الإمالة للأزرق مع مد البدل، وأدغم تاء ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [الآية: ٥٦] أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، واختلف عن هشام.

وأظهرها نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن ذكوان، وأبو جعفر، ويعقوب.

❁ وقرأ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [الاية: ٥٨] أبو عمرو بإسكان الراء، واختلاس ضمتها، وللدوري إتمام الحركة كالباقين.

وإبدل همزتها ألفًا ورش، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر.

❁ وإبدال الهمزة من ﴿تُؤَدُّواْ﴾ [الآية: ٥٩] واوًا مفتوحة ورش من طريقيه، وأبو جعفر.

❁ وقرأ ﴿نِعِمَّا﴾ [الآية: ٥٨] بفتح النون وكسر العين، كسرة تامة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف. والباقون بكسر النون[1].

وقرأ أبو جعفر بإسكان العين، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وأبي بكر فروى عنهم المغاربة إخفاء كسرة العين، يريدون الاختلاس، فرارًا من الجمع بين ساكنين.

وروى أكثر أهل الأداء عنهم الإسكان.

---

(١) سبق نظيره.

وهما صحيحان عنهم كما في النشر قال: «غير أن النص عنهم الإسكان، ولا نعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم».

والباقون بكسر النون والعين، واتفقوا على تشديد الميم.

❁ ومرّ ذكر ﴿شيء﴾ للأزرق، وحمزة، وترقيق نحو: ﴿خير﴾ للأزرق بخلفه، وإشمام ﴿قيل﴾ لهشام، والكسائي، ورويس.

❁ وإمالة ﴿جاؤك﴾ لحمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

❁ وقرأ ﴿أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ﴾ [الآية: ٦٦] بكسر النون وصلًا أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وضمها الباقون.

❁ وكسر الواو من ﴿أَوِ ٱخۡرُجُواْ﴾ [الآية: ٦٦] عاصم، وحمزة فقط، وضمها الباقون.

❁ واختلف في ﴿إِلَّا قَلِيلٞ﴾ [الآية: ٦٦][1]:

فابن عامر بالنصب، على الاستثناء. والباقون بالرفع، بدل من: فاعل فعلوه، وهو المختار، والكوفيون يجعلونه عطفًا على الضمير بـ «إلا»؛ لأنها تعطف عندهم.

❁ وأشم صاد ﴿صِرَٰطٗا﴾ خلف عن حمزة، وبالسين قرأ قنبل بخلفه، ورويس، وأثبت في الأصل هنا الخلف فيها لخلاد، وفيه نظر وكذا في قطعه لقنبل بالسين فليعلم.

❁ وقرأ ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الآية: ٦٩] بالهمز نافع وأبدل همز ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [الآية: ٧٢] ياء مفتوحة أبو جعفر، كوقف حمزة.

❁ ورقق الأزرق رائي ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾ و﴿ٱنفِرُواْ﴾ بخلف عنه فيهما، فإن جمع بينهما تحصل له بحسب الطرق ثلاثة أوجه: تفخيم الأول وترقيق الثاني، وعكسه، وترقيقهما، أما تفخيمهما فلا يعلم له طريق عنه، حرّره شيخنا رحمه الله تعالى.

❁ واختلف في ﴿كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ﴾ [الآية: ٧٣][2]:

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٤٣١)، الإملاء للعكبري (١/ ١٠٨)، البحر المحيط (٣/ ٢٨٥)، التيسير (ص: ٩٦)، تفسير الطبري (٨/ ٥٢٨)، تفسير القرطبي (٥/ ٢٧٠)، النشر (٢/ ٢٥٠).

(٢) انظر: البحر المحيط (٣/ ٢٩٢)، التيسير (ص: ٩٦)، السبعة (ص: ٢٣٥)، النشر (٢/ ٢٥٠).

فابن كثير، وحفص، ورويس، بالتاء وافقهم ابن محيصن، والشنبوذي والباقون بالتذكير.

۞ [﴿۞ فَلْيُقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأَخِرَةِۚ وَمَن يُقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٧٤﴾﴾:]

❁ وأدغم باء ﴿يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ أبو عمرو، وهشام، وخلاد بخلف عنهما، والكسائي.

❁ وعن الشنبوذي ﴿يُؤْتِيهِ﴾ بالياء والجمهور بالنون[1].

❁ واختلف في ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾ أَيْنَمَا﴾ [الآية: ٧٧][2]:

فابن كثير، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وروح من طريق أبي الطيب، وخلف، بالغيب وافقهم ابن محيصن، والأعمش. والباقون باالخطاب.

❁ واتفق على غيب الأول وهو قوله تعالى ﴿يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ [الآية: ٤٩].

❁ ووقف على «ما» من «مال» في مواضعه الأربعة أبو عمرو، دون اللام على ما نصّ عليه الشاطبي، وجمهور المغاربة.

واختلف فيه عن الكسائي.

فيقف على اللام، أو «ما» ومقتضى كلام هؤلاء أن الباقين يقفون على اللام، دون «ما» وبه صرح بعضهم.

والأصح جواز الوقف على «ما» لجميع القراء؛ لأنها كلمة برأسها منفصلة لفظًا، وحكمًا كما اختاره في النشر.

وأما اللام فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطا، وهو الأظهر قياسًا، ويحتمل أن لا يوقف عليها لكونها لام جر، كما في النشر.

ثم إذا وقف على «ما» أو اللام اضطرارًا أو اختبارًا بالموحدة، امتنع الابتداء بقوله تعالى: «لهذا» و«هذا» وإنما يبتدأ ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾.

❁ وأمال ﴿تَوَلَّىٰ﴾ [الآية: ٨٠] حمزة، والكسائي، وخلف، وقلله الأزرق بخلفه، وكذا ﴿كفى﴾.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: البحر المحيط (٣/٢٩٩)، الكشاف (١/٢٨٣)، الكشف للقيسي (١/٣٩٣)، النشر (٢/٢٥٠).

❁ وأدغم تاء ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ أبو عمرو، وحمزة، والباقون بفتح التاء مع الإظهار، وقطع أبو عمرو بإدغامه، مع أنه من الكبير؛ لأن قياسه: «بيتت» لإسناده لمؤنث، فلما حذفت التاء لكونه مجازيًا صارت اللام مكان تاء تأنيث، فسكنت لضرب من النيابة ولذا وافقه حمزة.

❁ وعن ابن محيصن إدغام ﴿يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾[1].

❁ ونقل ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ ابن كثير[2].

❁ وتقدم مد ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مدًا متوسطًا لحمزة بخلفه.

❁ واختلف في ﴿أَصْدَقُ﴾ [الآية: ٨٧] وبابه، وهو كل صاد ساكنة، بعدها دال، وهو في اثني عشر موضعًا: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾ [الآيتان: ٨٧، ١٢٢] معًا هنا، ﴿هُمْ يَصْدِفُونَ﴾، ﴿ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ﴾، ﴿كَانُواْ يَصْدِفُونَ﴾ بالأنعام [الآيتان: ٤٦، ١٥٧]، ﴿وَتَصْدِيَةً﴾ بالأنفال [الآية: ٣٥]، ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ﴾ يونس [الآية: ٣٧]، ويوسف [الآية: ١١١]، ﴿فَٱصْدَعْ﴾ بالحجر [الآية: ٩٤]، ﴿قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ بالنحل [الآية: ٩]، ﴿يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ بالقصص [الآية: ٢٣]، ﴿يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ﴾ بالزلزلة [الآية: ٦][3]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، ورويس بخلف عنه بإشمام الصاد الزاي للمجانسة، والخفة ولا خلاف عن رويس في إشمام ﴿يصدر﴾ معًا، وافقهم الأعمش.

والباقون بالصاد الخالصة على الأصل، وهي رواية أبي الطيب، وابن مقسم عن رويس، والإشمام طريق الجوهري والنخاس عنه.

✿ [﴿۞ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴿٨٨﴾﴾]:

❁ وأبدل أبو جعفر همز ﴿فِئَتَيْنِ﴾ ياء مفتوحة كوقف حمزة.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) سبق نظيره.

(٣) انظر: البحر المحيط (٣/٣١٢)، التيسير (ص: ٩٧)، تفسير القرطبي (٥، ٣٠٥، ٣٠٦) الغيث للصفاقسي (ص: ١٩٤)، الكشف للقيسي (١/٢٩٤)، النشر (٢/٢٥٠، ٢٥١).

❁ واختلف في ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [الآية: ٩٠][1]:

فيعقوب بنصب التاء منونة على الحال، بوزن: «تبعة»، وافقه الحسن.

والباقون بسكون التاء فعلًا ماضيًا.

على أصله في الوقف بالهاء، فيما رسم بالتاء وافقه الحسن.

ورقق راءها الأزرق.

وأدغم التاء في الصاد أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف وأظهرها الباقون.

❁ وعن الحسن ﴿فلقتلوكم﴾ بغير ألف[2].

❁ وعن المطوعي ﴿خطاء﴾ معًا بوزن «سَماءَ» ولا خلاف في فتح الخاء والطاء[3].

❁ واختلف في ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾ في الموضعين هنا [الآية: ٩٤]، وفي الحجرات [الآية: ٦][4]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بثاء مثلثة بعدها باء موحدة، بعدها تاء مثناة، فوقية من الثبت أو التثبت، وافقهم الحسن والأعمش.

والباقون بباء موحدة، وياء مثناة تحت، ونون من التبين، وهما متقاربان يقال تثبت في الشيء تبينه.

❁ وأمال ﴿أَلۡقَىٰٓ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق، بخلفه وكذا ﴿أَلۡقَىٰهَآ﴾ و﴿أَلۡقَىٰه﴾، و﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾، وكذا ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ وبوجهي الأزرق، قرأ أبو عمرو فيها، وجاء عن الدوري عنه فيها الإمالة المحضة أيضًا.

❁ واختلف في ﴿إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا﴾ [الآية: ٩٤][5]:

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٤٤٣/١)، الإملاء للعكبري(١١٠/١)، البحر المحيط (٣١٧/٣)، تفسير الطبري (٢٢/٩)، تفسير القرطبي (٣٠٩/٥)، النشر (٢٥١/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (٤٤٥/١)، الإملاء للعكبري (١١١/١)، البحر المحيط (٣٢٨/٣)، التيسير (ص: ٩٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٢٦)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٠٩).

(٥) انظر: الإعراب للنحاس (٤٤٦/١)، الإملاء للعكبري (١١١/١)، البحر المحيط (٣٢٨/٣)، التيسير (ص: ٩٧).

فنافع، وابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر، وخلف، بفتح اللام من غير ألف بعدها من الانقياد فقط.

والباقون بالألف، والظاهر أنه التحية وقيل الانقياد.

❁ واختلف في ﴿لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا﴾ [الآية: ٩٤][1]:

فأبو جعفر بخلف عنه من روايتيه، بفتح الميم الثانية اسم مفعول، أي: لا نؤمنك في نفسك.

والباقون بكسرها، اسم فاعل، أي: إنما فعلت ذلك متعوذًا.

❁ واختلف في ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [الآية: ٩٥][2]:

فابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب برفع الراء على البدل من ﴿ٱلۡقَٰعِدُونَ﴾ أو الصفة له، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

والباقون بنصبها على الاستثناء أو الحال من ﴿ٱلۡقَٰعِدُونَ﴾.

❁ وقرأ ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ﴾ [الآية: ٩٧] بتشديد التاء البزي بخلفه، وأدغم تاء ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ في الظاء أبو عمرو بخلفه، ومثله يعقوب من المصباح.

ووقف اليزيدي، ويعقوب بخلف عنهما، بهاء السكت على ﴿فِيمَ كُنتُمۡ﴾.

❁ [﴿۞ وَمَن يُهَاجِرۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُرَٰغَمٗا كَثِيرٗا وَسَعَةٗۚ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ١٠٠﴾:]

❁ وعن الحسن ﴿فلتقم﴾ بكسر اللام[3].

❁ وأدغم أبو عمرو بخلفه ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾، ومثله يعقوب كذلك.

❁ وتقدم ترقيق راء ﴿حِذۡرَهُمۡ﴾ للأزرق، وإمالة ﴿مَّرۡضَىٰٓ﴾ و﴿يَرۡضَىٰ﴾

(١) انظر: النشر (١/ ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٣١).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٤٤٧)، الإملاء للعكبري (١/١١١)، البحر المحيط (٣/ ٣٣٠)، التيسير (ص: ٩٧)، المعاني للأخفش (٢/٩٦).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ و﴿ٱلنَّاسِ﴾ وتغليظ لام ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿إِصْلَٰحٌ﴾.

❁ وتقدم اختلافهم في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ قريبًا بآل عمران [الآية: ٦٦].

❁ وأمال ﴿نجواهم﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو.

❁ وأدغم لام ﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ أبو الحارث، وأظهرها الباقون.

❁ [﴿۞ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾:]

❁ وأمال ﴿مَرْضَاتِ﴾ الكسائي، ووقف عليها بالهاء على أصله، وبالتاء وقف الباقون.

❁ واختلف في ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾ وَمَن﴾ [الآيتان: ١١٤، ١١٥][1]:

فأبو عمرو، وحمزة، وخلف ﴿يُؤْتِيهِ﴾ بالياء المثناة تحت، وافقهم اليزيدي، والشنبوذي، والباقون بنون العظمة.

❁ وقرأ ﴿نُوَلِّهِۦ﴾ و﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ [الآية: ١١٥] بإسكان الهاء فيهما أبو عمرو، وأبو بكر وحمزة، واختلف عن هشام، وابن وردان، وابن جماز[2].

وقرأ قالون، ويعقوب، وأبو جعفر، في وجهه الثاني بكسر الهاء بلا صلة.

والباقون بالصلة بخلف عن ابن ذكوان، وعن هشام أيضًا.

فتحصل لهشام ثلاثة أوجه: الإسكان، والقصر، والإشباع، ولابن ذكوان وجهان: القصر والإشباع، ولأبي جعفر الإسكان والقصر.

❁ وعن الحسن ﴿إلا أنثى﴾ بالإفراد على إرادة الجنس[3].

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣/٣٤٩)، التيسير (ص: ٩٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٢٦، ١٢٨)، النشر (٢/٢٥١).

(٢) سبق نظيره.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

❁ وعن الأعمش ﴿يعْدهم﴾ بسكون الدال تخفيفًا[(١)].

❁ وأدغم دال ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وتقدم إشمام ﴿أَصْدَقُ﴾ قريبًا.

❁ وقرأ ﴿بِأَمَانِيِّكُمْ﴾ [الآية: ١٢٣]، و﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [الآية: ٧٨] من سورة البقرة بتخفيف الياء مع تسكينها، أبو جعفر كأنه جمع على «فعالل» دون «فعاليل» كما قالوا في «قرقور» «قراقر» و«قراقير»[(٢)].

❁ واختلف في ﴿يَدْخُلُونَ﴾ هنا [الآية: ١٢٤]، ومريم [الآية: ٦٠]، وفاطر [الآية: ٣٣]، وموضعي غافر [الآية: ٤٠][(٣)]:

فابن كثير، وابو عمرو وأبو بكر، وأبو جعفر، وروح بضم حرف المضارعة، وفتح الخاء مبيًّنا للمفعول، في هذه السورة ومريم، وأول غافر وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ أبو عمرو كذلك في فاطر فقط، وافقه اليزيدي، والحسن وكذا قرأ رويس في مريم، والأول من غافر.

وقرأ كذلك في ثاني غافر، وهو ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ ابن كثير، وأبو بكر بخلاف عنه، وكذا أبو جعفر ورويس وافقهم ابن محيصن.

والباقون بفتح حرف المضارعة، وضم الخاء مبنيًا للفاعل في الخمسة.

❁ وقرأ ﴿إبراهام﴾ [الآية: ١٢٥] الثلاثة الأواخر، من هذه السورة وهي ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾، ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ﴾، ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ بألف بدل الياء، ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان.

❁ وأمال ﴿يُتْلَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه وكذا حكم

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) سبق نظيره.

(٣) أنظر: البحر المحيط (٣/٣٥٦)، التيسير (ص: ٩٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٢٧)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢١٢)، الغيث للصفاقسي (ص: ١٩٥).

﴿لِلْيَتَـٰمَىٰ﴾، وكذا ﴿يَتَـٰمَى﴾ وقفًا وزاد الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير فأمال فتحة التاء مع الألف بعدها.

❁ وفخم الأزرق كغيره راء ﴿إِعْرَاضًا﴾ من أجل حرف الاستعلاء بعد، وكذا ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ بالأنعام [الآية: ٣٥]، وضم يعقوب هاء ﴿عَلَيْهِمَا﴾.

❁ واختلف في ﴿أَن يُصْلِحَا﴾ [الآية: ١٢٨][1]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، بضم الياء وإسكان الصاد، وكسر اللام من غير ألف من «أصلح» وافقهم الأعمش.

والباقون بفتح الياء، والصاد، مشددة وبألف بعدهما، وفتح اللام على أن أصلها: «يتصالحا»، فأبدلت التاء صادًا وأدغمت.

وغلظ الأزرق لامها، لكن بخلف عنه لفصلها عن الصاد بالألف، وكذا ﴿طَالَ﴾ و﴿فِصَالًا﴾ كما تقدم.

❁ [﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾﴾:]

❁ وأمال ﴿أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وكذا ﴿ٱلْهَوَىٰٓ﴾ و﴿هَوَىٰهُ﴾ بالكهف [الآية: ٢٨]، والفرقان [الآية: ٤٣]، والقصص [الآية: ٥٠]، والجاثية [الآية: ٢٣]، وكذا حكم ﴿كُسَالَىٰ﴾، وزاد الدوري عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضرير، فأمال فتحة السين مع الألف بعدها.

❁ واختلف في ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟﴾ [الآية: ١٣٥][2]:

فابن عامر، وحمزة ﴿تَلُوا﴾ بضم اللام وواو ساكنة بعدها على وزن «تفوا» قيل: من الولاية، أي: وإن وليتم إقامة الشهادة، أو تعرضوا عنها، وافقهما الأعمش.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٤٥٨/١)، البحر المحيط (٣٦٣/٣)، تفسير الطبري (٢٧٨/٩).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٤٦٠/١)، الإملاء للعكبري (١١٥/١)، البحر المحيط (٣٧١/٣)، التيسير (ص: ٩٧)، المعاني للفراء (٢٩١/١)، النشر (٢٥٢/٢).

ولا عبرة بطعن الطاعن فيها مع تواترها وصحة معناها.

والباقون بإسكان اللام، وإثبات الواو المضمومة قبل الساكنة، من «لوى، يلوي» والأصل: «تلويوا»، حذفت الضمة على الياء لثقلها ثم الياء لالتقاء الساكنين، وضمت الواو لأجل واو الضمير.

❁ واختلف في ﴿وَٱلۡكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُ﴾ [الآية: ١٣٦][(١)]:

فابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، بضم النون والهمز، وكسر الزاي فيهما على بنائهما للمفعول، والنائب ضمير الكتاب، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بفتح النون، والهمز والزاي، فيهما على بنائهما للفاعل وهو الله تعالى.

❁ واختلف في ﴿وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الآية: ١٤٠][(٢)]:

فعاصم، ويعقوب بفتح النون، والهمز والزاي، على بنائه للفاعل، وأن ما بعدها نصب بـ«نزل» والفاعل ضمير الله تعالى.

والباقون بضم النون، وكسر الزاي مبنيًا للمفعول، والنائب «أن» وما في حيزها، أي: نزل عليكم المنع من مجالستهم عند سماعكم الكفر بالآيات والإستهزاء بها.

❁ ومرّ قريبًا إمالة ﴿كُسَالَىٰ﴾ مع إمالة فتحة السين للضرير، عن الدوري عن الكسائي.

❁ واختلف في ﴿ٱلدَّرۡكِ﴾ [الآية: ١٤٥][(٣)]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف بإسكان الراء، وافقهم الأعمش، والباقون بفتحها.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣٧٢/٣)، التيسير (ص: ٩٨)، تفسير القرطبي (٤١٥/٥)، السبعة (ص: ٢٣٩)، النشر (٢٥٢/٢، ٢٥٣).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١١٥/١)، البحر المحيط (٣٧٣/٣)، التيسير (ص: ٩٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢١٧)، الكشف للقيسي (٤٠٠/١، ٤٠١)، النشر (١٢٦/٢).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٤٦٤/١)، الإملاء للعكبري (١١٦/١)، البحر المحيط (٣٨٠/٣)، التيسير (ص: ٩٨).

وهما لغتان، وقيل: بالفتح جمع «دركة» كـ«بقر»، و«بقرة» وبالسكون مصدر، ولا خلاف في قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ في طه [الآية: ٧٧]، أنه بفتح الراء إلا ما روي من سكونه عن أبي حيوة.

۞ ووقف يعقوب على ﴿يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ بالياء، والباقون با□ذف تبعًا للرسم.

قال أبو عمرو: ينبغي أن لا يوقف عليها؛ لأنه أن وقف بالحذف خالف النحويين، وإن وقف بالياء خالف ا□صحف انتهى.

قال السم□: ولا بأس بما قال، فإن اضطر تابع الرسم؛ لأن الأطراف قد كثر حذفها ويشبه ذلك ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ لأنه إن وقف بغير هاء السكت خالف الصناعة النحوية؛ لأن الفعل عندهم إذا بقي على حرف واحد ووقف عليه ألحق هاء السكت وجوبًا نحو: «قه» و«عه» و«لم يقه» و«لم يعه» ولا يعتد بحرف المضارعة لزيادته، وإن وقف بهاء السكت خالف ا□صحف انتهى ملخصًا[1].

۞ [﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾:]

۞ وعن ا□سن ﴿من ظَلَم﴾ ببنائه للفاعل، استثناء منقطع، أي: لكن الظالم يجهر به، أو لكن الظالم يجهر له به، أي: يذكر ما فيه من المساوي في وجهه ليرتدع[2].

۞ وعنه إسكان س□ ﴿رسْله﴾[3].

۞ واختلف في ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ﴾ [الآية: ١٤٦][4]:

فحفص بالياء والضمير لله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾، والباقون بنون العظمة التفاتًا.

---

(١) انظر: اللباب في علوم الكتاب (٩٣/٧)، وروح المعاني للألوسي (١٧٩/٥)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: البحر المحيط (٣٨٦/٣)، التيسير (ص: ٩٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢١٨)، السبعة (ص: ٢٤٠)، الكشف للقيسي (٤٠١/١).

❁ وتقدم تخفيف ﴿تُنَزِّلَ﴾ لابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

❁ وأدغم دال ﴿فَقَدْ سَأَلُواْ﴾ [الآية: ١٥٣] أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون.

❁ وضم الهاء من ﴿سَنُؤْتِيهِمْ﴾ و﴿سَنُؤْتِيهِمْ﴾ يعقوب.

❁ وسكن راء ﴿أَرِنَا﴾ [الآية: ١٥٣] ابن كثير، وأبو عمرو بخلفه، ويعقوب، والثاني لأبي عمرو الاختلاس من روايتيه، والباقون بالكسرة الكاملة كما مرّ بالبقرة.

❁ وعن ابن محيصن ﴿الصعْقة﴾ [الآية: ١٥٣] بلا ألف مع سكون العين[1].

❁ واختلف في ﴿تَعْدُواْ﴾ [الآية: ١٥٤][2]:

فقالون بخلف عنه، وأبو جعفر بإسكان العين، مع تشديد الدال، وهو رواية العراقيين عن قالون، من طريقيه وتقدم آخر الإدغام الجواب عنه من حيث الجمع فيه بين ساكنين على غير حدهما.

والوجه الثاني لقالون، اختلاس حركة العين، مع التشديد للدال أيضًا وعبّر عنه بالإخفاء فرارًا من ذلك، وهي رواية المغاربة عنه، ولم يذكروا غيره، وروى الوجهين عنه الداني، وقال: إن الإخفاء أقيس والإسكان آثر.

وقرأ ورش بفتح العين، وتشديد الدال، وأصلها على هذا (تعتدوا) نقلت حركة تاء الافتعال إلى العين؛ لأجل الإدغام وقلبت دالًا وأدغمت.

والباقون بإسكان العين، وتخفيف الدال، من «عدا، يعدو» كـ «غزا، يغزو» والأصل «تعدووا» وحذفت ضمة الواو الأولى التي هي لام الكلمة، ثم حذفت هي للالتقاء الساكنين فوزنه «تفعوا».

ولا خلاف في تخفيف موضع الأعراف.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: البحر المحيط (٣/٣٨٨)، التيسير (ص: ٩٨)، تفسير القرطبي (٦/٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٢٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢١٨)، السبعة (ص: ٢٤٠)، الكشاف (١/٣١٠)، الكشف للقيسي (١/٤٠١، ٤٠٢).

وتقدم همز «الأنبياء» لنافع.

❁ وأدغم لام ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ هشام، وحمزة بخلف عنهما، والكسائي وصوّب في النشر الإدغام عن هشام، وخصّ الشاطبي الخلاف بخلاد، والمشهور عن حمزة الإظهار من روايتيه.

❁ وغلّظ الأزرق لام ﴿صَلَبُوهُ﴾.

❁ وتقدم ضم الميم وحدها، أو مع الهاء من ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾.

وأماله –أعني: «الربوا» حمزة، والكسائي، وخلف، وفتحه الباقون، ومنهم الأزرق وجهًا واحدًا، على المختار له وكذا «كلاهما» كما في النشر.

❁ واتفق الجمهور على قراءة ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ بالياء، منصوبًا على القطع، المفيد للمدح، كما في قطع النعوت إشعارًا بفضل الصلاة، أو مجرورًا عطفًا على ضمير «منهم» أو على الكاف في «إليك»، وقيل غير ذلك.

وقد روي بالواو في قراءة جماعة منهم أبو عمرو، في رواية يونس وهارون عنه.

❁ واختلف في ﴿سَنُؤْتِيهِمْ﴾ [الآية: ١٦٢][1]:

فحمزة، وخلف، بالياء وافقهما المطوعي، والباقون بالنون.

وضم الهاء يعقوب.

۞ [﴿۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَـٰرُونَ وَسُلَيْمَـٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾﴾]:

❁ وتقدم همز ﴿النبيين﴾ لنافع، وكذا ﴿إبراهام﴾ لابن عامر بخلف عن ابن ذكوان.

❁ وأمال ﴿عِيسَى﴾ كـ﴿مُوسَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق، وأبو عمرو بخلفهما.

❁ واختلف في ﴿زَبُورًا﴾ هنا [الآية: ١٦٣]، والإسراء [الآية: ٥٥]، والزبور بالأنبياء

(١) انظر: البحر المحيط (٣/٢٩٧)، التيسير (ص: ٩٨)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٢٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢١٩)، السبعة (ص: ٢٤٠).

[الآية: ١٠٥][1]:

فحمزة، وخلف، بضم الزاي جمع «زبر» نحو «فلس» و«فلوس».

والباقون بفتحها على الإفراد، كـ«الحلوب» اسم مفعول.

❁ وأبدل همز ﴿لئلا﴾ ياء الأزرق فقط.

❁ وتقدم إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾، وكذا ﴿كَفَىٰ﴾.

❁ وعن الحسن ﴿أُنزِلَ إليك﴾ بالبناء للمفعول، وعنه ﴿فسنحشرهم﴾ بالنون[2].

❁ وأظهر دال ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ قالون، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وكذا من ﴿قَدْ جَآءَكُمْ﴾ ومعهم ورش وابن ذكوان.

❁ وتقدم إمالة ﴿جَآءَكُمْ﴾ لحمزة، وابن ذكوان، وهشام بخلف وكذا خلف.

وقف حمزة بالتسهيل بين بين، مع المد والقصر.

❁ وسبق إمالة ﴿أَلْقَىٰهَآ﴾ قريبًا، وكذا ﴿كَفَىٰ﴾، وضم الهاء من ﴿فَيُوَفِّيهِمْ﴾ يعقوب، وكذا ﴿يَهْدِيهِمْ﴾ ونحوه.

❁ ووقف على ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ﴾ حمزة، وهشام بخلفه، بتخفيف الهمزة بحركة ما قبلها فتبدل واوًا ساكنة وبحركة نفسها فتبدل واوًا مضمومة، فإذا سكنت للوقف اتحد مع الوجه الأول، ويتحد معهما وجه اتباع الرسم، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام فهذه ثلاثة أوجه، والرابع تسهيلها بين بين على تقدير روم حركة الهمزة، وكذا: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ و﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ كما في النشر.

❁ وسبق ذكر ﴿شَيْءٍ﴾ مدا وتوسطًا للأزرق، توسطًا لحمزة بخلفه، وصلًا فإن وقف فبالنقل، والإدغام مع الإسكان والروم، ومثله هشام بخلفه.

❁ المرسوم:

❁ في الإمام الخاص ﴿مَا طَابَ لَكُم﴾ بياء موضع الألف، وباقي المدني، والعراقي

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/١١٨)، البحر المحيط (٣/٣٩٧)، التيسير (ص: ٩٨)، النشر (٢/٢٥٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

كلها بالألف.

❁ نافع حذف ألف ﴿وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا﴾، و﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾.

❁ وخرج عنه ﴿أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ﴾ و﴿وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ بفاطر [الآية: ١]، على نقل نافع، وإلا فهما محذوفان من قاعدة «كل ذي عدد».

❁ وكذا خرج ﴿عاقدتم﴾ بالمائدة، في نقل نافع.

❁ واتفق على رسم واو وألف بعد راء ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾.

❁ روى نافع حذف ألف ﴿لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ هنا [الآية: ٤٣]، وبالمائدة [الآية: ٦]، ﴿فَلَقَٰتَلُوكُمۡ﴾ و﴿مُرَٰغَمًا﴾.

❁ ونقل بعضهم عن مصاحف الكوفة أن ﴿وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ بالألف، وأنكره الداني لكن تعقبه الجعبري، وفي الشامي «إلا قليلًا» بالألف وبلا ألف في الخمسة.

۞ [المقطوع والموصول:]

❁ اتفق على قطع ﴿أم﴾ من ﴿أَم مَّن يَكُونُ﴾ هنا [الآية: ١٠٩]، وفي التوبة [الآية: ٢٣٩]، والصافات [الآية: ٢٦٧]، وفصلت [الآية: ٣٨٠]، وعلى قطع من في قوله تعالى: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم﴾ هنا [الآية: ٢٥]، و ﴿مِّن مَّا مَلَكَتۡ﴾ بالروم [الآية: ٢٨]، واختلف في المنافقين [الآية: ١٠]، واختلف في قطع لام ﴿كل﴾ في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ﴾ هنا [الآية: ٩١]، والأعراف [الآية: ٣٨]، والملك [الآية: ٨]، والمؤمنين [الآية: ٤٤].

❁ واتفقوا على قطع موضع إبراهيم [الآية: ٣٤]، واختلفوا في ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ والأكثر على القطع.

❁ واتفقوا على قطع لام الجر من ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ والكهف [الآية: ٤٩]، والفرقان [الآية: ٧]، وسأل [الآية: ٣٦].

۞ ۞ ۞

سورة المائدة

مدنية إلاّ ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ...﴾ فبعرفة عشيتها.

۞ [الفواصل:]

۞ آيها مائة وعشرون كوفي، واثنان حرمي وشامي، وثلاث بصري.

۞ اختلافها: ﴿بِٱلۡعُقُودِ﴾ و﴿عَن كَثِيرٍ﴾ غير كوفي، ﴿فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَ﴾ بصري.

۞ مشبه الفاصلة سبعة: ﴿نَقِيبًا﴾، ﴿جَبَّارِينَ﴾، ﴿لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ﴾، ﴿شِرۡعَةً وَمِنۡهَاجًا﴾، ﴿ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَ﴾، ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾

۞[القراءات:]

۞ أمال ﴿يُتۡلَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق، بخلفه.

۞ وعن الحسن ﴿وأنتم حرْم﴾ بسكون الراء، لغة تميم[1].

۞ ويجب إشباع مد ﴿ءَآمِّينَ﴾ للكل لأجل السكون اللازم بعد الألف، ويمتنع قصره وتوسطه للأزرق عملًا بأقوى السببين كما تقدم.

۞ وعن المطوعي ﴿ولا آمّي البيت الحرام﴾ بحذف النون[2]، وجه البيت، و«الحرام» بالإضافة.

۞ وقرأ ﴿رُضوانا﴾ [الآية: ٢] بضم الراء حيث جاء، أبو بكر إلا أنه اختلف عنه في الثاني من هذه السورة[3].

۞ وعن الأعمش ﴿يَجۡرِمَنَّكُمۡ﴾ معًا هنا [الآية: ٢، ٨]، وفي هود [الآية: ٨٩] بضم الياء من: «أجرم»[4].

۞ واختلف في ﴿شَنَـَٔانُ﴾ [الآية: ٢، ٨] في الموضعين[5]:

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) سبق نظيره.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٢٠)، البحر المحيط (٣/٢٢)، التيسير (ص: ٩٨).

فابن عامر، وأبو بكر، وابن وردان، وابن جماز بخلف، عنه بإسكان النون وهي رواية الهاشمي وغيره عن ابن جماز، وافقهم ا□سن.

والباقون بفتحها، وهي رواية سائر الرواة عن ابن جماز، وهما بمعنى واحد مصدر «شنأه» بالغ في بغضه أو الساكن مخفف من المفتوح، وقيل الساكن صفة كـ«بغضان»، بمعنى: «بغيض قوم»، و«فعلان» أكثر في النعت.

❁ واختلف في ﴿أَن صَدُّوكُمۡ﴾ [الآية: ٢][1]:

فابن كثير، وأبو عمرو بكسر الهمزة؛ على أنها شرطية وافقهما ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بالفتح على أنها علة للشنآن.

❁ وأمال ﴿ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّلها الأزرق، وأبو عمرو بخلفهما.

❁ وشدد تاء ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ﴾ البزي بخلفه، وعليه يجب إشباع المد للساكنين.

❁ وشدد أبو جعفر ياء ﴿ٱلۡمَيۡتَةَ﴾ بلا خلاف، وأخفى نون ﴿وَٱلۡمُنۡخَنِقَةَ﴾ بخلف عنه.

❁ وعن ا□سن ﴿على المَنْصب﴾ بفتح النون، وسكون الصاد[2].

❁ ووقف يعقوب على ﴿وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ﴾ بزيادة ياء بعد النون، وحذفها الباقون في ا□ال□.

❁ وضم نون ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾ نافع، وابن كثير، وابن عامر، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف.

وسبق عن ابن محيصن إدغام الضاد في الطاء[3].

❁ وكسر طاء ﴿ٱضۡطُرَّ﴾ أبو جعفر، وسبق توجيهه في البقرة.

---

(١) أنظر: الإعراب للنحاس (٤٨٠/١)، الإملاء للعكبري (١٢٠/١)، البحر المحيط (٤٢٢/٣)، النشر (٢٥٤/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

❁ وعن ا□سن ﴿مكْلبِ□﴾ بسكون الكاف وتخفيف اللام(١).

❁ وعن ا□طوعي ﴿محصَنين﴾ بفتح الصاد(٢).

❁ وقرأ الكسائي ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ﴾ [الآية: ٥] بكسر الصاد، والباقون بالفتح(٣).

❁ ويوقف على ﴿برؤسكم﴾ □مزة بوجه□: بالتسهيل ب□ ب□، وبا□ذف.

قال في النشر: «وهو الأولى عند الآخذين باتباع الرسم، وقد نصّ عليه».

❁ واختلف في ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [الآية: ٦](٤):

فنافع، وابن عامر، وحفص، والكسائي، ويعقوب، بنصب اللام عطفًا على ﴿أَيۡدِيَكُمۡ﴾ فإن حكمها الغسل كالوجه.

وعن الحسن بالرفع على الابتداء(٥)، والخبر محذوف، أي: مغسولة، وعلى الأول يكون ﴿وَٱمۡسَحُواْ﴾ جملة معترضة بين المتعاطفين، وهو كثير في القرآن، وكلام العرب.

والباقون بالخفض عطفًا على رءوسكم لفظًا، ومعنى، ثم نسخ بوجوب الغسل أو بحمل المسح على بعض الأحوال، وهو لبس الخف، وللتنبيه على عدم الإسراف في الماء لأنها مظنة لصب الماء كثيرًا، فعطفت على الممسوح والمراد الغسل، أو خفض على الجوار.

قال القاضي: «ونظيره كثير، لكن قال بعضهم لا ينبغي التخريج على الجوار؛ لأنه لم يرد إلا في النعت، أو ما شذ من غيره».

❁ وأمال ﴿مَّرۡضَىٰٓ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق وأبو عمرو بخلفهما.

❁ ومرّ قريبًا حكم همزتي ﴿جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ بالنساء.

❁ وقصر ﴿لَٰمَسۡتُمُ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف(٦).

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) سبق نظيره.

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (١/٤٨٥)، البحر المحيط (٣/٤٣٧)، التيسير (ص: ٩٨)، تفسير الطبري (١٠/٦٠)، تفسير القرطبي (٦/٩١).

(٥) شاذ لا يقرأ به.

(٦) سبق نظيره.

❁ وعن المطوعي ﴿اذَّكروا﴾ بفتح الذال، والكاف مشددتين[(١)].

❁ ووقف على ﴿نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ﴾ بالهاء ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب.

❁ [﴿۞ وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمۡۖ لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرۡتُمُوهُمۡ وَأَقۡرَضۡتُمُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ فَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١٢﴾]:

❁ وسهل همز ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ أبو جعفر مع المد والقصر، والخلاف في مدّه للأزرق، ووقف حمزة عليه مر أول البقرة كتغليظ لام ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ للأزرق.

وأدغم دال قد من ﴿فَقَدۡ ضَلَّ﴾ ورش وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ واختلف في ﴿قَٰسِيَةٗۖ﴾ [الآية: ١٣][(٢)]:

فحمزة، والكسائي بحذف الألف، وتشديد الياء وافقهما الأعمش، إما مبالغة أو بمعنى: ردية من قولهم: درهم قسى، مغشوش.

والباقون بالألف، والتخفيف، اسم فاعل من «قسى، يقسو».

❁ وعن ابن محيصن ﴿عَلَىٰ خَآئِنَةٖ﴾ بكسر الخاء وزيادة ياء مفتوحة قبل الألف وحذف الهمزة[(٣)].

❁ وتقدم إمالة ألفي ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰٓ﴾.

❁ وقرأ ﴿وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ﴾ [الآية: ١٤] بتسهيل الثانية كالياء، نافع، وابن كثير، وأبوعمرو، وأبو جعفر، ورويس، وكذا وقف حمزة وبالتحقيق.

❁ وأدغم الدال من ﴿قَدۡ جَآءَكُمۡ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٢٣)، البحر المحيط (٣/٤٤٥)، النشر (٢/٢٥٤).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأمال ﴿جَآءَ﴾ حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

❁ ومرّ للأزرق ترقيق راء ﴿كَثِيرًا﴾ بخلفه.

❁ وعن ابن محيصن ﴿بهُ ا﴾ بضم الهاء، وكذا ﴿بِهِ ٱنظُرۡ﴾ و﴿عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾ و﴿عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ﴾[1].

وقرأ الأصبهاني ﴿بِهِ ٱنظُرۡ﴾ كذلك، وحفص ﴿عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾ بالفتح [الآية: ١٠]، و﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ وبالكهف [الآية: ٦٣]، منفردًا بها، وحمزة ﴿لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ بـ«طه» [الآية: ١٠]، والقصص [الآية: ٢٩] كذلك.

❁ وضم الهاء ﴿يَهۡدِيهِمۡ﴾ يعقوب.

❁ وقرأ ﴿صِرَٰطَ﴾ [الآية: ١٦] بالسين على الأصل، قنبل بخلفه، ورويس.

وأشم الصاد زآيا خلف عن حمزة، وحكى في الأصل الخلاف عن خلاد هنا، وفيه نظر.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ بتسهيل الثانية كالواو، مع المد والقصر، وكلاهما مع تحقيق الأولى وتسهيلها، بين بين لتوسطها بزائد، فهي أربعة.

❁ وتقدم إمالة ألفي ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾.

❁ ووقف على ﴿قُلۡ فَلِمَ﴾ بهاء السكت البزي، ويعقوب بخلفهما.

❁ ومرّ حكم ﴿قَدۡ جَآءَكُمۡ﴾ إدغامًا، وإمالة.

❁ وأدغم ذال ﴿إِذۡ جَعَلَ﴾ أبو عمرو، وهشام.

❁ وأمال ﴿وَءَاتَىٰكُم﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّلها الأزرق، مع إشباع البدل وتوسطه، وله الفتح مع ثلاثة البدل، فهي خمسة. ومنع بعض شيوخنا من طرق الحرز الفتح مع التوسط، وتقدم إيضاحه في باب الإمالة بما لا نظير له في كتب الخلاف.

❁ وأمال ﴿جَبَّارِينَ﴾ هنا [الآية: ٢٢]، والشعراء [الآية: ١٣٠]، الدوري عن الكسائي، وقلّله الأزرق بخلف عنه.

وإذا جمع له بين ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ فالفتح على الفتح، والتقليل على

(١) شاذ لا يقرأ به.

التقليل، على ما ذكره ابن الجزري، في أجوبة المسائل التي وردت عليه من تبريز.

❁ وضم هاء «عليهما» و«عليهم» يعقوب، ومعه حمزة في الثانية في الحالين.

وكسر الهاء والميم من ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ﴾ وصلًا أبو عمرو، وضمهما حمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وضم الميم فقط الباقون.

❁ وعن الحسن فتح ياء الإضافة من ﴿نفسيَ وأخي﴾ [الآية: ٢٥]، و ﴿سوأة أخيَ﴾[1]، وسكّنها الجمهور.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿وَأَخِى﴾ بتسهيل الهمزة بين بين، وبالتحقيق لتوسطه بزائد، واتباع الرسم متحد مع القياس.

❁ [﴿۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْـَٔاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾:]

❁ وعن الحسن ﴿فيقبَلُ﴾ بالياء المثناة التحتية، موضع الفوقية، وفتح الموحدة مخففة ورفع اللام[2].

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿يَدِىَ إِلَيْكَ﴾ نافع، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر.

❁ وياء ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ﴾ نافع، وأبو جعفر.

❁ ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه على ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ بالنقل على القياس، وبالإدغام المحكى عن بعضهم.

❁ ويوقف لهما على ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ﴾ ونحوه، مما رسم بواو باثنى عشر وجهًا خمسة على القياس، إبدالها ألفًا، مع المد والقصر والتوسط وبين بين، مع المد والقصر، وسبعة على الرسم وهي المد والقصر والتوسط، مع سكون الواو، مع إشمامها، والسابع روم حركتها مع القصر.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأمال ﴿يُوَٰرِي﴾ و﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، وفتحه من طريق جعفر التي هي طريق الشاطبية كأصلها فحكاية الشاطبي للإمالة تعقبها في النشر بأنها ليست من طرقه، ومثله ﴿يُوَٰرِي﴾ بالأعراف [الآية: ٢٦]، و﴿تُمَارِ﴾ بالكهف [الآية: ٢٢].

❁ وعن الحسن ﴿يويلتي﴾ حيث جاء بكسر التاء، وبياء بعدها[١].

ووقف على ﴿ويلتي﴾ بهاء السكت بعد الألف، رويس بخلف عنه.

وأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّلها الأزرق، والدوري عن أبي عمرو بخلفهما وكذا حكم ﴿ياحسرتي﴾.

❁ وعن الحسن ﴿أعجزت﴾ [الآية: ٣١] بكسر الجيم وهي لغة شاذة[٢].

❁ واتفق على فتح ياء ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ عطفًا على ﴿أَكُونَ﴾.

❁ وقرأ الأزرق ﴿سَوْءَةَ﴾ بالتوسط والإشباع على قاعدته.

❁ ووقف حمزة بالنقل على القياس، وبالإدغام إلحاقًا للأصلي بالزائد.

❁ واختلف في ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ [الآية: ٣٢][٣]:

فأبو جعفر، بكسر الهمزة، ونقل حركتها إلى النون، وافقه الحسن.

والباقون بفتحها، وهما لغتان. وورش على قاعدته بنقل حركة الهمزة المفتوحة إلى النون.

❁ وسهل همز ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ أبو جعفر.

❁ وأمال ﴿أحياها﴾ الكسائي، وقلّله الأزرق بخلفه.

❁ ومرّ قريبًا حكم ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ﴾.

❁ وأسكن سين ﴿رُسُلُنَا﴾ و﴿رُسُلُكُم﴾ و﴿رُسُلُهُم﴾ أبو عمرو، وضمها

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) انظر: البحر المحيط (٤٦٨/٣)، النشر (٢٥٤/٢).

الباقون[١].

❁ وعن ابن محيصن، والحسن ﴿أن يقْتلوا أو يصْلبوا أو تقْطَع﴾ بالسكون، والتخفيف[٢].

❁ ويوقف لحمزة على ﴿يَشَآءُ﴾ بالبدل، مع ثلاثة البدل، وبروم حركة الهمزة، مع المد والقصر، ويندرج معه هشام بخلفه في الخمسة، غير أن مد حمزة حالة الروم أطول.

۞ [﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّـٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَـٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾﴾]:

❁ وقرأ ﴿لَا يَحْزُنكَ﴾ [الآية: ٤١] بضم الياء، وكسر الزاي نافع.

❁ وأمال ﴿يُسَـٰرِعُونَ﴾ [الآية: ٤١] الدوري عن الكسائي.

❁ وأمال ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّلها الأزرق، وأبو عمرو بخلفها، وللدوري عن أبي عمرو إمالتها كبرى أيضًا.

❁ وأسكن حاء ﴿ٱلسُّحْتَ﴾ [الآية: ٤٢] نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وخلف[٣].

❁ وتقدم الخلاف في إمالة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ غير مرة.

❁ وأثبت ياء ﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا﴾ [الآية: ٤٤] وصلًا أبو عمرو، وأبو جعفر، وفي الحالين يعقوب، وحذفها الباقون فيهما.

❁ واختلف في ﴿وَٱلْعَيْنَ﴾، ﴿وَٱلْأَنفَ﴾ ﴿وَٱلسِّنَّ﴾، ﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ ﴿وَٱلْجُرُوحَ﴾

---

(١) سبق نظيره.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: البحر المحيط (٣/٤٨٩)، التيسير (ص: ٩٩)، تفسير القرطبي (٦/١٨٤).

[الآية: ٤٥][1]:

فالكسائي بالرفع في الخمسة، فالواو عاطفة جملًا اسميه على «أن» وما في حيزها باعتبار المعنى، فالمحل مرفوع كأنه قيل: (كتبنا عليهم النفس بالنفس والعين بالعين) إلخ فإن الكتابة والقراءة يقعان على الجمل كالقول.

وقال الزجاج[2]: عطف على الضمير في الخبر، يعني: ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾ وحينئذ يكون الجار والمجرور حالًا مبينة للمعنى.

وقرأ أبو عمرو وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، بالنصب فيما عدا ﴿الجروح﴾ فإنهم يرفعونها قطعًا لها عما قبلها، مبتدأ وخبره ﴿قصاص﴾.

وافقهم ابن محيصن، واليزيدي والشنبوذي.

والباقون بنصب الكل عطفًا على اسم «أن» لفظًا، والجار بعده خبر و«قصاص» وهو من عطف الجمل عطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر نحو: إن زيدًا قائم وعمرًا قاعد.

❁ وسكن ذال ﴿ٱلْأُذُنَ﴾ حيث جاء نافع[3].

❁ وأمال ﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، وقلّله الأزرق.

❁ وتقدم حكم ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ وكذا ﴿جَآءَكَ﴾ و﴿ءَاتِيكُم﴾.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/٤٩٩)، الإملاء للعكبري (١/١٢٦)، البحر المحيط (٣/٤٩٤).

(٢) الزجاج (٢٤١- ٣١١ هـ = ٨٥٥- ٩٢٣ م) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدِّبًا لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة، وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره، من كتبه: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، والأمالي- في الأدب واللغة، وفعلت وأفعلت- في تصريف الألفاظ، والمثلث- في اللغة، وإعراب القرآن (ت ٣١١ هـ). انظر: الأعلام (١/٤٠).

(٣) انظر: البحر المحيط (٣/٤٩٤)، التيسير (ص: ٩٩)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٣١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٢٧)، السبعة (ص: ٢٤٤)، الغيث للصفاقسي (ص: ٢٠٣).

❁ واختلف في ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ﴾ [الآية: ٤٧][1]:

فحمزة بكسر اللام ونصب الميم، جعلها لام «كي»، فأضمر «إن» بعدها، وافقه الأعمش.

والباقون بالسكون والجزم، على أنها لام الأمر، سكنت، كـ(كتف)، وأصلها الكسر، وقرئ به كما مرّ.

❁ وعن ابن محيصن ﴿مهيمَنًا﴾ بفتح الميم الثانية، وعليه في موضع رفع على النيابة إن كان حالًا من (الكتاب)، فإن كان حالًا من كاف (إليك) فنائب الفاعل ضمير مستتر يعود إليه ﷺ والجمهور على كسرها اسم فاعل[2].

❁ وعن المطوعي ﴿أفحَكَمَ﴾ بفتح الحاء والكاف والميم يراد به الجنس[3].

❁ واختلف في ﴿يَبۡغُونَ﴾ [الآية: ٥٠][4]:

فابن عامر بتاء الخطاب، والباقون بياء الغيب.

❁ وأسقط الغنة من النون عند الياء في نحو: ﴿لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ خلف عن حمزة، والدوري عن الكسائي بخلفه.

❁ [﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١﴾]:

❁ وتقدم إمالة ألفي ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰٓ﴾.

❁ وأمال ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ﴾ وصلًا السوسي بخلفه، وفتحه الباقون.

❁ وأمال ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ الدوري عن الكسائي.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٥٠٠/١)، الإملاء للعكبري (١٢٦/١)، البحر المحيط (٥٠٠/٣)، التيسير (ص: ٩٩).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: الإملاء للعكبري (١٢٦/١)، البحر المحيط (٥٠٥/٣)، التيسير (ص: ٩٩)، تفسير القرطبي (١٦/٦).

❁ وأمال ﴿تَخۡشَیٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه.

❁ واختلف في ﴿وَیَقُولُ ٱلَّذِینَ﴾ [الآية: ٥٣][1]:

فنافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ﴿یَقُولُ﴾ بغير واو قبل الياء، ورفع اللام جملة مستأنفة، على أنه جواب: قائل يقول، فماذا يقول المؤمنون، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ أبو عمرو، ويعقوب بإثبات الواو، ونصب اللام عطفًا على ﴿أن یَأۡتِیَ﴾ باعتبار المعنى، فكأنه قال: (عسى أن يأتي بالفتح)، ﴿وَیَقُولَ﴾ أو عطفًا على ﴿فَیُصۡبِحُوا۟﴾ على جعله منصوبًا بـ «أن» في جواب الترجي، على مذهب الكوفيين، وافقهما اليزيدي بالواو، والباقون بالواو، والرفع وهي واضحة.

❁ واختلف في ﴿مَن یَرۡتَدَّ﴾ [الآية: ٥٤][2]:

فنافع، وابن عامر، وأبو جعفر، بدالين؛ مكسورة فمجزومة، بفك الإدغام، على الأصل لأجل الجزم، وعليها الرسم المدني والشامي، والإمام.

والباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة، بالإدغام، لغة تميم للتخفيف، والأولى لغة الحجاز.

واتفق على حرف البقرة [الآية: ٢١٧]، ﴿وَمَن یَرۡتَدِدۡ﴾ أنه بدالين، لإجماع المصاحف عليه كذلك.

❁ وقرأ ﴿هُزُوًا﴾ [الآية: ٥٨] حفص، بإبدال الهمزة واوًا في الحالين، وأسكن الزاي حمزة، وخلف، وضمها الباقون. وتقدم بالبقرة التنبيه على ما وقع في الأصل من نسبة التشديد لأبي جعفر.

ووقف حمزة بوجهين: النقل على القياس، والإبدال واوًا اتباعًا للرسم، وأما بـ□ بـ□ تشديد الزاي فلا يقرأ به.

❁ واختلف في ﴿وَٱلۡكُفَّارَ﴾ [الآية: ٥٧][3]:

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٢٧)، البحر المحيط (٣/٥٠٩).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٥٠٤)، الإملاء للعكبري (١/١٢٧)، البحر المحيط (٣/٥١١).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (١/٥٠٦)، الإملاء للعكبري (١/١٢٧).

فأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، بخفض الراء، عطفًا على الموصول المجرور بـ«من».

وأمالها أبو عمرو، والدوري عن الكسائي، وافقهما اليزيدي.

والباقون بالنصب بلا إمالة، عطفًا على الموصول الأول والمفعول، لـ «تتخذوا».

❁ وعن المطوعي ﴿تنقَمون﴾ حيث جاء بفتح القاف[1]، لغة حكاها الكسائي، «نقم، ينقم» كـ «علم، يعلم».

والجمهور على الفصحى «نقم، ينقم» كـ «ضرب، يضرب»، ولذا أجمعوا على الفتح في ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ﴾.

❁ وعن الحسن ﴿مثْوَاه﴾ بسكون الثاء، وفتح الواو[2].

والجمهور بضم الثاء وسكون الواو.

❁ واختلف في ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [الآية: ٦٠][3]:

فحمزة بضم الباء وفتح الدال، وخفض ﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾ على أن (عبد) واحد يراد به الكثرة، على حد ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ وليس بجمع ﴿عبد﴾ إذ ليس من صيغ التكثير، و﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾ مجرور بإضافته إليه، أي: وجعل منهم عبد الطاغوت، أي: خدمه، وافقه المطوعي.

وعن الحسن فتح العين، والدال، وسكون الباء، وخفض ﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾[4].

وعن الشنبوذي ضم العين، والباء، وفتح الدال، وخفض ﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾ جمع: عبيد[5].

والباقون بفتح العين والباء، على أنه فعل ماض، ونصب ﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾ مفعولًا به.

❁ وكسر الهاء، والميم من ﴿قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَ﴾ [الآية: ٦٢] أبو عمرو، ويعقوب، وضمها حمزة، والكسائي وخلف وكسر الهاء وضم الميم الباقون.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: تفسير الرازي (٣/٤٢٢)، النشر (٢/٥٥).

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) شاذ لا يقرأ به.

❁ وتقدم تسكين حاء ﴿ٱلسُّحۡتَ﴾ قريبًا.

❁ وأمال ﴿يَنۡهَىٰهُمُ﴾ [الآية: ٦٣] حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه، وكذا «ينهى» و«تنهانا».

إرشاد: من الأدب كما تقدم خفض الصوت قليلًا بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ﴾ إلى قوله: ﴿مَغۡلُولَةٌ﴾ ثم رفعه عند قوله تعالى: ﴿غُلَّتۡ﴾ على سنن القراءة السابقة، ونقل عن فعل إبراهيم النخعي[1] رحمه الله تعالى .

❁ وسهل الثانية من ﴿البغضاء إلى﴾ بين بين نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وسبق إمالة ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾.

۞ [﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧﴾]:

❁ واختلف في ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾[2]:

فنافع، وابن عامر، وأبو بكر، وأبو جعفر، ويعقوب، بالألف وكسر التاء على الجمع، وافقهم الحسن.

والباقون بغير ألف، ونصب التاء على التوحيد.

❁ ومرّ إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ للدوري عن أبي عمرو، بخلفه.

❁ وإمالة ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ لأبي عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي، ورويس وتقليله للأزرق.

❁ وعن ابن محيصن ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ بالياء بدل الواو، عطفًا على لفظ اسم «إن»

---

(١) النخعي (٤٦ ٩٦ هـ = ٦٦٦ ٨١٥ م) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبوعمران النخعي، من مذحج: من أكابر التابعين صلاحًا وصدق رواية وحفظًا للحديث، من أهل الكوفة، مات مختفيًا من الحجاج، قال فيه الصلاح الصفدي: فقيه العراق، كان إمامًا مجتهدًا له مذهب، ولما بلغ الشعبي موته قال: «والله ما ترك بعده مثله». انظر: الأعلام (١/٨٠).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٥٠٨)، الكشف للقيسي (٤١٥، ٤١٦)، النشر (٢/٢٥٥).

قبل، ومخالفتها للرسم يسيرة لها نظائر[١].

والجمهور بالواو كما في المصاحف، رفع بالابتداء، وخبره محذوف، أي: كذلك لدلالة الأول عليه، نحو: «إن زيدًا وعمرو قائم»، والنية به التأخير عما في خبر «إن».

وتقدم ضم بائه، مع حذف همزه لنافع، وأبي جعفر.

❁ وقرأ ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ٦٩] بفتح الفاء بلا تنوين، يعقوب وضم هاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾ كحمزة وكذا ﴿إِلَيْهِمْ﴾، وتقدم تسهيل ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ ومدّ همزه والوقف عليه وسبق إمالة ﴿تَهْوَىٰٓ﴾ و﴿جَآءَهُمْ﴾.

❁ واختلف في ﴿أَلَّا تَكُونَ﴾ [الآية: ٧١][٢]:

فأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف برفع النون على «أن» أن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، أي: «أنه» و«لا» نافية، و﴿تَكُونَ﴾ تامة، و﴿فِتْنَةٌ﴾ فاعلها، والجملة خبر «أن»، وهي مفسّرة لضمير الشأن، و(حسب) حينئذ للتيقن، لا للشك؛ لأن «أن» المخففة لا تقع إلا بعد تيقن وافقه اليزيدي، والأعمش.

والباقون بالنصب، على «أن» الناصبة للمضارع، دخلت على فعل منفى بلا و«لا» لا تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، من ناصب وجازم، وجار، و(حسب) حينئذ على بابها من الظن؛ لأن الناصبة لا تقع بعد علم، والمخففة لا تقع بعد غيره.

❁ وأمال ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الآية: ٧٥] حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق والدوري عن أبي عمرو، بخلفهما.

❁ وأدغم دال ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ أبو عمرو، وورش، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وتقدم إمالة ألفي ﴿نصارى﴾، وكذا ﴿جَآءَنَا﴾.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٥١٠/١)، الإملاء للعكبري (١٢٩/١)، البحر المحيط (٥٣٣/٣)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٣٣، ١٣٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٣٣).

۞ [﴿۞ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۝٨٢﴾:]

۞ وأبدل همز ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ واوًا ورش من طريقيه، وأبو جعفر.

۞ واختلف في ﴿عَقَّدتُّمُ﴾ [الآية: ٨٩][1]:

فابن ذكوان بالألف، وتخفيف القاف على وزن: «قاتلتم»، قيل: وهو بمعنى: فعل. وقرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف ﴿عَقَّدتُّمُ﴾ بالقصر والتخفيف، على الأصل وافقهم الأعمش. وقرأ الباقون بالقصر والتشديد على التكثير.

۞ واختلف في ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ﴾ [الآية: ٩٥][2]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف ﴿فَجَزَآءٌ﴾ بالتنوين والرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: (فعليه جزاء)، أو على أنه خبر لمحذوف، أي: فالواجب جزاء، أو فاعل لفعل محذوف، أي: فيلزمه جزاء، و﴿مثلُ﴾ برفع اللام صفة لـ(جزاء) وافقهم الأعمش، والحسن.

والباقون برفع ﴿جَزَآءُ﴾ من غير تنوين، ﴿مثلِ﴾ بخفض اللام، فـ﴿جزاءُ﴾ مصدر مضاف لمفعوله، أي: فعليه لن يجزى المقتول من الصيد مثله من النعم، ثم حذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه وأضيف المصدر إلى ثانيها، أو «مثل» مقحمة كقولك «مثلي لا يقول كذا»، أي: إني لا أقول. والمعنى: «فعليه أن يجزي مثل ما قتل، أي: يجزي ما قتل» فلا يرد أن الجزاء للمقتول، لا لمثله.

۞ واختلف في ﴿كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ﴾ [الآية: ٩٥][3]:

فنافع، وابن عامر، وأبو جعفر ﴿كَفَّارَةُ﴾ بغير تنوين، ﴿طَعَامِ﴾ بالخفض على

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/ ١٣٠)، البحر المحيط (٤/ ٩)، النشر (٢/ ٢٥٥).
(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٥١٨)، تفسير الطبري (١١/ ١٣)، تفسير الرازي (٣/ ٤٤٧)، النشر (٢/ ٢٥٥).
(٣) انظر: تفسير الرازي (٣/ ٤٥٠)، النشر (٢/ ٢٥٥).

الإضافة، للتبيين، كخاتم فضة.

والباقون بالتنوين، ورفع ﴿طَعَامِ﴾ بدل من ﴿كَفَّارَةٌ﴾ أو عطف بيان لها، أو خبر محذوف، أي: هي طعام، واتفقوا على الجمع في ﴿مَسَٰكِينَ﴾ هنا.

❁ وعن الحسن ﴿طُعْم﴾ وضم الطاء وسكون العين بلا ألف[1].

❁ واتفقوا على فتح ﴿عَفَا ٱللَّهُ﴾ وقفًا وكذا ﴿عَادَ﴾ لكونهما واويين لم يرسما بالياء.

❁ وعن المطوعي كسر دال ﴿دِمتم﴾ لغة من يقول: «دام، يدام»، كـ«خاف، يخاف»[2].

❁ [﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْيَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾﴾]:

❁ وقرأ ﴿قِيَمًا﴾ [الآية: ٩٧] بالقصر بوزن: «عنب» ابن عامر، ومرّ بالنساء[3].

❁ ويوقف لحمزة على ﴿وَٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ بين بين، مع المد والقصر، فقط وإبدالها ياء على الرسم شاذ لا يؤخذ به.

❁ وسهل الثانية كالياء من ﴿أَشْيَآءَ إِن﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

❁ وأبدل همز ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ الأصبهاني، وأبو جعفر، كحمزة وقفًا وأسكن نون ﴿يُنَزَّلُ﴾ مع تخفيف الزاي، ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

❁ وأدغم دال ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وتقدم إمالة ﴿كَٰفِرِينَ﴾، وكذا إشمام ﴿قِيلَ﴾ لهشام، والكسائي، ورويس.

❁ وعن الحسن ﴿لا يضِرْكم﴾ بكسر الضاد، وجزم الراء مخففة، قيل على جواب الأمر في ﴿عَلَيْكُمْ﴾[4].

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) سبق نظيره.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

❁ واختلف في ﴿ٱسۡتَحَقَّ﴾ [الآية: ١٠٧][1]:

فحفص، بفتح التاء والحاء مبنيًا للفاعل، وإذا ابتدأ كسر الهمزة، وافقه الحسن، والباقون بضم الطاء، وكسر الحاء مبنيًا للمفعول، وإذا ابتدؤا ضموا الهمزة.

❁ واختلف في ﴿ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الآية: ١٠٧][2]:

فأبو بكر، وحمزة، ويعقوب، وخلف، بتشديد الواو وكسر اللام بعدها، وفتح النون جمع: «أول» المقابل لآخر، مجرور صفة ﴿لِلَّذِينَ﴾ أو بدل منه، أو من الضمير في ﴿عَلَيۡهِمُ﴾ وافقهم الأعمش.

وعن الحسن «الأوَلان» بتشديد الواو، وفتح اللام مثنى «أول» مرفوع بـ ﴿استحق﴾[3].

والباقون ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾ بإسكان الواو، وفتح اللام، وكسر النون، مثنى «أولى»، أي: الأحقان بالشهادة لقرابتهما، ومعرفتهما هو: خبر محذوف، أي: وهما الأوليان أو خبر «آخران» أو بدل منهما، أو من الضمير في ﴿يَقُومَانِ﴾.

❁ وتقدم حكم ضم هاء ﴿عَلَيۡهِمُ﴾ وكذا الميم إذا وصلت بـ(الأوليان).

❁ وأمال ﴿أَدۡنَىٰٓ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف وقلّله الأزرق بخلفه.

۞ [﴿۞ يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ قَالُواْ لَا عِلۡمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١٠٩﴾]:

❁ وكسر غين ﴿ٱلۡغُيُوبِ﴾ أبو بكر، وحمزة.

❁ ومر تسهيل ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ لأبي جعفر، كخلاف الأزرق في مدّه، وكذا إمالة ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ وتسكين دال ﴿ٱلۡقُدُسِ﴾.

وأدغم ذال ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأزرق على

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٥٢٦/١)، الإملاء للعكبري (١٣٣/١)، البحر المحيط (٤٥/٤)، المعاني للأخفش (٢٦٦/١).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٢٥٧/١)، البحر المحيط (٤٥/٤)، تفسير القرطبي (٣٥٩/٦) المعاني للفراء (٣٢٤/١)، النشر (٢٥٦/٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

أصله في وجهي ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾.

وأما حمزة وقفًا فبالنقل، وله الإدغام وإن كانت الياء أصلية.

❁ وقرأ ﴿فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِيۖ﴾ بألف بعد الطاء، ثم همزة مكسورة، نافع، وأبو جعفر، ويعقوب.

وزاد أبو جعفر فقرأ الأول كذلك بالإفراد كما مرّ.

❁ وأدغم ذال ﴿وَإِذۡ تُخۡرِجُ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وأدغمها من ﴿إِذۡ جِئۡتَهُم﴾ أبو عمرو، وهشام.

❁ واختلف في ﴿إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ هنا [الآية: ١١٠]، وأول يونس [الآية: ٢]، وهود [الآية: ٧]، والصف [الآية: ٦][1]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بالألف بعد السين، وكسر الحاء في الأربعة، اسم فاعل.

وقرأ ابن كثير، وعاصم كذلك في يونس.

والباقون بكسر السين، وإسكان الحاء، من غير ألف في الأربعة، على المصدر، أي: «ما هذا الخارق إلا سحر»، أو بمعنى: ذو سحر، أو جعلوه نفس السحر، كـ«رجل عدل».

❁ واختلف في ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [الآية: ١١٢][2]:

فالكسائي بتاء الخطاب، لـ«عيسى» مع إدغام اللام من ﴿هَلۡ﴾ في التاء على قاعدته و﴿ربك﴾ بالنصب؛ على التعظيم، أي: هل تستطيع سؤال ربك.

والباقون بياء الغيب، ﴿ربك﴾ بالرفع؛ على الفاعلية، أي: «هل يفعل بمسألتك»، أو «هل يطيع ربك»، أي: «هل يجيبك»، واستطاع، بمعنى: «أطاع»، ويجوز أن يكونوا سألوه سؤال مستخبر، هل ينزل أم لا، وذلك لأنهم لا يشكّون في قدرة الله تعالى؛ لأنهم مؤمنون

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٣٤)، البحر المحيط (٤/٥٢)، التيسير (ص: ١٠١)، تفسير الطبري (١١/٢١٦)، تفسير القرطبي (٦/٣٦٣)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٣٥)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٣٩)، النشر (٢/٢٥٦).

(٢) انظر: البحر المحيط (٤/٥٤)، التيسير (ص: ١٠١)، تفسير القرطبي (٦/٣٦٤)، السبعة (ص: ٢٤٩)، الكشف للقيسي (١/٤٢٢)، النشر (٢/٢٥٦).

خلافًا للزمخشري[١].

❁ وتقدم تخفيف ﴿يُنَزِّلَ﴾ قريبًا.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿تَطْمَئِنَّ﴾ بالتسهيل كالياء فقط.

❁ وعن المطوعي ﴿وتعلم أن﴾ بالتاء من فوق، والفاعل ضمير القلوب[٢].

❁ وعنه أيضًا ﴿تَكُونُ لَنَا﴾ بحذف الواو، وسكون النون جزمًا جوابًا لـ(أنزل)[٣].

❁ وعن ابن محيصن ﴿لأولانا وأخرانا﴾ مؤنث «أول» و«آخر»، ﴿وإنّه ملك﴾ بهمزة مكسورة مقصورة، ونون مفتوحة مشددة، وهاء مضمومة راجعة للعبد، أو للإنزال[٤].

❁ وأدغم دال ﴿أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وقرأ ﴿مُنَزِّلُهَا﴾ [الآية: ١١٥] بفتح النون، وتشديد الزاي[٥]: نافع، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، وافقهم الحسن، والباقون بالتخفيف، فقيل: هما بمعنى، وقيل الأول للتكثير، لما قيل إنها نزلت مرات متعددة.

❁ وقرأ بفتح ياء الإضافة من ﴿فَإِنِّيَ أُعَذِّبُهُ﴾ [الآية: ١١٥] نافع، وأبو جعفر.

❁ وتقدم الخلاف في همز ﴿ءَأَنتَ﴾ من ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ أول البقرة، وكذا إمالة ﴿لِلنَّاسِ﴾.

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ﴾ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر.

❁ وفتحها من ﴿مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

---

(١) انظر: تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/٣٧)، دار الكتب العلمية- بيروت، وتفسير أبي السعود (٣/٩٧)، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) انظر: البحر المحيط (٤/٥٧)، التيسير (ص: ١٠١)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٣٥، ١٣٦)، النشر (٢/٢٥٦).

❁ وكسر غين ﴿ٱلۡغُيُوبِ﴾ أبو بكر، وحمزة[1].

❁ وقرأ بكسر نون ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ [الآية: ١١٧] أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب.

❁ وسبق ضم الهاء من ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾، وكذا إدغام راء ﴿تَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾.

❁ واختلف في ﴿هَٰذَا يَوۡمُ﴾ [الآية: ١١٩][2]:

فنافع بالنصب، على الظرف وهذا إشارة لقول الله تعالى: ﴿ءَأَنتَ﴾ مبتدأ خبره متعلق الظرف، أي: «هذا القول واقع يوم ينفع» فهو: معمول الخبر، فالفتحة إعراب.

والكوفيون يجعلون ﴿يوم﴾ خبر المبتدأ، وبُني على الفتح لإضافته لجملة فعلية، وإن كان معربة.

والبصريون يشترطون في البناء تصديرًا الجملة بفعل ماض، و﴿يَنفَعُ﴾ محله خفض بالإضافة، وافقه ابن محيصن.

والباقون بالرفع على المبتدأ والخبر، أي: «هذا اليوم يوم ينفع» والجملة محلها نصب بالقول.

❁ وضم يعقوب الهاء من ﴿فِيهِنَّ﴾ بلا خلاف.

ووقف عليها بهاء السكت بخلف عنه.

❁ وتقدم الخلاف في هاء ﴿وهو﴾ وكذا مد ﴿شيء﴾ وتوسيطه للأزرق، وكذا توسيطه لحمزة، ووقفه عليه لهشام بخلفه، وترقيق راء ﴿قَدِيرٌ﴾ للأزرق بخلفه، والأصح الترقيق.

❁ [الرسوم:]

❁ اتفقوا على رسم ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ بألف بعد الواو.

❁ وروى نافع حذف ألف ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ هنا [الآية: ١٦]، والأنعام [الآية: ١٢٧].

---

(١) سبق نظيره.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٥٣٣/١)، الإملاء للعكبري (١٣٦/١)، البحر المحيط (٦٣/٤)، التيسير (ص: ١٠١)، تفسير الطبري (٢٤١/١١)، تفسير القرطبي (٣٧٩/٦)، النشر (٢٥٦/٢).

وحذف ألف ﴿بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ و﴿يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، والمراد الألف الثانية.

❁ وكذا ألف ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ و﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ و﴿قِيَٰمًا﴾ و﴿عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾.

❁ وكتب في الإمام، والمدني، والشامي ﴿يَرْتَدِدْ﴾ بدالين، وفي غيرها بدال واحدة.

❁ وكتب ﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ في بعضها بألف. وخرج ﴿عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ المتفق على حذفه.

❁ وكتب ﴿سَٰحِرٌ﴾ هنا [الآية: ١١٠]، ويونس [الآية: ٧٦]، وهود [الآية: ٧] في بعضها بألف.

❁ ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ﴾ بواو العطف، في الكوفي والبصري، واتفقوا على كتابة ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ﴾، ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ بواو بعد الزاي، صورة الهمزة المتطرفة، وزيادة ألف بعدها، وحذف التي قبلها.

✿ [المقطوع والموصول:]

❁ اختلفوا في قطع ﴿في﴾ عن ﴿ما﴾ في قوله تعالى: ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ هو ثان المواضع العشرة المختلف فيها.

❁ واتفقوا على كتابة ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾ بالتاء.

✿ [ياءات الإضافة:]

❁ للجماعة ست: ﴿يَدِىَ إِلَيْكَ﴾ [الآية: ١٨]، ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ٢٨]، ﴿لِىٓ أَنْ أَقُولَ﴾ [الآية: ١١٦]، ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ﴾ [الآية: ٢٩]، ﴿فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [الآية: ١١٥]، ﴿وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [الآية: ١١٦].

❁ وللحسن وحده ثلاث: ﴿نَفْسِى﴾، ﴿وَأَخِى﴾، و﴿سَوْءَةَ أَخِى﴾ وتقدمت في محالها مفصلة.

❁ وفيها ياء واحدة زائدة: ﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا﴾ [الآية: ٤٤].

✿ ✿ ✿

سورة الأنعام

مكية

إلا ست آيات: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ﴾ الآيات الثلاث، وقوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾، وقوله: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ﴾ الآية.

۞ [الفواصل:]

۞ وآيها مائة وستون خمس وكوفي، وست شامي وبصري، وسبع حرمي.

۞ خلافها خمس: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ حرمي، ﴿مِّن طِينٍ﴾ مدني أول، ﴿بِوَكِيلٍ﴾ كوفي، ﴿فَيَكُونُ﴾ و﴿رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾غيره.

۞ شبه الفاصلة خمس: ﴿مِّن طِينٍ﴾، ﴿يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَ﴾، ﴿وَمُنذِرِينَ﴾، ﴿رَبِّكَ مُسۡتَقِيمٗا﴾، ﴿فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ ولا عكس.

۞ [القراءات:]

۞ عن الحسن ﴿الحمد لله﴾ بكسر الدال، وتقدم[1].

۞ وعنه إسكان لام ﴿الظلْمات﴾[2].

۞ وعن البزي عن ابن محيصن من المفردة ﴿ليقْضى أجلًا﴾ بلام مكسورة، بعدها ياء من تحت، بدلًا من (ثم) مع إسكان القاف، وكسر الضاد[3].

۞ وأمال ﴿قَضَىٰٓ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه.

۞ ورقق راء﴿سِرَّكُمۡ﴾، ومرّ الخلف في ﴿وَهُوَ﴾.

۞ ومرّ إمالة ﴿جَآءَهُمۡ﴾ حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

ويوقف لحمزة، وهشام، بخلفه على ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ على رسمه، بواو في بعض المصاحف باثني عشر وجهًا: خمسة على القياس، وهي: إبدالها ألفًا مع المد والقصر والتوسط، والتسهيل

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.

بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدال الهمزة واوًا على الرسم وهي المد، والتوسط والقصر مع سكون الواو ومع إشمامها، والسابع روم حركتها مع القصر، وإذا سكت حمزة على الميم من ﴿يأتيهم﴾ فله الإثنا عشر المذكورة، فتصير أربعة وعشرين وضم يعقوب هاء ﴿يأتيهم﴾.

❁ وتقدم أول البقرة وقف حمزة على ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾.

❁ وعن البزي عن ابن محيصن ﴿ولبسنا﴾ بلام واحدة هي فاء الفعل[1].

وعن ابن محيصن من المبهج كذلك، لكن مع تشديد الباء للمبالغة[2].

وعنه أيضًا تشديد اللام على إدغامها في اللام مع تخفيف الباء ﴿يلبسون﴾ بضم الياء، وفتح اللام وتشديد الباء[3].

❁ وكسر دال ﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ﴾ وصلًا أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وضمها الباقون.

❁ وأبدل همزة ﴿ٱسۡتُهۡزِئَ﴾ ياء مفتوحة أبو جعفر.

❁ وأمال ﴿فَحَاقَ﴾ [الآية: ١٠] حمزة، وفتحه الباقون.

❁ وقرأ: ﴿لَا رَيۡبَ﴾ بالمد المتوسط حمزة، بخلفه.

۞ [﴿۞ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١٣﴾]:

❁ وعن الحسن، والمطوعي ﴿ولا يَطعَم﴾ بفتح الياء والعين، بمعنى: ولا يأكل[4].

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّيٓ أُمِرۡتُ﴾ نافع، وأبو جعفر.

❁ وفتحها من ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

❁ واختلف في ﴿مَّن يُصۡرَفۡ﴾ [الآية: ١٦][5]:

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) انظر: الإعراب (٥٣٨/١)، الإملاء للعكبري (١٣٧/١، ١٣٨)، البحر المحيط (٨٦/٤)، التيسير (ص: ١٠١)، تفسير الطبري (٢٨٦/١١)، تفسير القرطبي (٢٩٧/٦)، الكشاف (٦/٢)، النشر =

فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، بفتح الياء وكسر الراء، بالبناء للفاعل، والمفعول محذوف، ضمير (العذاب)، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بضم الياء، وفتح الراء، بالبناء للمفعول، والنائب ضمير (العذاب)، والضمير في (عنه) يعود على (من).

❁ وقرأ ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الآية: ١٩] بتسهيل الهمزة الثانية كالياء، مع الفصل بالألف، قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

❁ وقرأ ورش، وابن كثير، بالتسهيل كذلك، لكن بلا فصل.

وقرأ ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح، بالتحقيق بلا فصل، وبه قرأ هشام من طريق الداجوني، ومن طريق الجمال عن الحلواني، وقرأ بالمد مع التحقيق، من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، وجاء أيضًا من طريق الجمال عنه، ومن طريق الشذائي عن الداجوني.

وكذا اختلف عن رويس في هذا الموضع، فحققه من طريق أبي الطيب فخالف أصله، وأجرى له الوجه: التحقيق، والتسهيل في الطيبة وغيرها، وهو بالقصر على أصله.

❁ ويوقف مزة، وهشام بخلفه على ﴿بَرِيٓءٌ﴾ [الآية: ١٩] للإدغام فقط، وتجوز الإشارة بالروم، والإشمام.

❁ واختلف في ﴿نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ﴾ هنا [الآية: ٢٢]، وفي سبأ [الآية: ٤٠][(١)]:

فيعقوب بياء الغيبة فيهما، والفاعل هو الله تعالى، وافقه ابن محيصن، والمطوعي.

وقرأ حفص كذلك في «سبأ» فقط، والباقون بنون العظمة فيهما في السورتين.

❁ واختلف في ﴿تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [الآية: ٢٣][(٢)]:

فنافع، وأبو عمرو، وشعبة، من غير طريق العليمي، وأبو جعفر، وخلف في اختياره، بتاء التأنيث ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾ بالنصب، خبر مقدم و﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ اسم مؤخر؛ لأنه أعرف وأنث

=

(٢/٢٥٧).

(١) انظر: البحر المحيط (٤/٩٤)، السبعة (ص: ٢٥٤)، النشر (٢/٢٥٧).

(٢) انظر: البحر المحيط (٣/٧٥، ٢٠٢، ١/٩٥)، السبعة (ص: ٢٥٤)، النشر (٢/٢٤٨).

الفعل لتأنيث الخبر، على حد: «من كانت أمك»، أو قولهم: «في قوة مقالتهم»، وافقهم اليزيدي، والشنبوذي.

وقرأ ابن كثير، وابن عامر، وحفص، بالتأنيث والرفع، على أن ﴿فِتۡنَتُهُمۡ﴾ اسم (تكن) ولذا أنث الفعل، و﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ خبرها، وافقهم ابن محيصن[1].

وقرأ أبو بكر من طريق العليمي، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، بالتذكير والنصب، وهي أفصح، وافقهم المطوعي.

❁ واختلف في ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا﴾ [الآية: ٢٣][2]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بنصب الباء، إما على النداء، وإما على المدح، أو إضمار (أعني) وعلى كل فالجملة معترضة بين القسم وجوابه، وافقهم الأعمش.

والباقون بالجر، نعت، أو بدل، أو عطف بيان.

❁ واختلف في ﴿وَلَا نُكَذِّبَ..... وَنَكُونَ﴾ [الآية: ٢٧][3]:

فحفص، وحمزة، ويعقوب بنصب الباء والنون منهما، على إضمار (أن) بعد واو المعية في جواب التمني، وإن ومدخولها في تأويل مصدر معطوف بالواو، على مصدر متوهم، من الفعل أي: «يا ليتنا لنا رد، وانتفاء تكذيب وكون من المؤمنين»، أي: يا ليتنا لنا، رد مع هذين الأمرين، وافقهم الأعمش.

وقرأ ابن عامر برفع الأول، ونصب الثاني.

وعن الشنبوذي عكسه[4].

والباقون برفعهما عطفًا على ﴿نُرَدُّ﴾، أي: «يا ليتنا نرد، ونوفق للتصديق والإيمان»، أو

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/٥٤٠)، الإملاء للعكبري (١/١٣٧، ١٣٨)، تفسير الطبري (١١/٢٩٨)، السبعة (ص: ٢٥٤)، النشر (٢/٢٤٨).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٥٤١)، الإملاء للعكبري (١/١٣٧، ١٣٨)، البحر المحيط (٤/٩٥)، التيسير (ص: ١٠٢)، المعاني للفراء (١/٣٣٠)، النشر (٢/٢٥٧).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (١/٥٤١)، الإملاء للعكبري (١/١٣٩)، التيسير (ص: ١٠٢)، تفسير الطبري (١١/٣١٨)، تفسير القرطبي (٦/٤١٨)، النشر (٢/٢٥٧).

(٤) شاذ لا يقرأ به.

الواو للحال، والمضارع خبر لمحذوف، والجملة حال من مرفوع ﴿نُرَدُّ﴾، أي: نرد غير مكذبين وكائنين من المؤمنين، فيكون نمني الرد مقيدًا بهاتين الحالتين، فيدخلان في التمني.

❁ وعن المطوعي ﴿ولوردوا﴾ [الآية: ٣١] بكسر الراء(١).

❁ وعن الحسن ﴿بغَتة﴾ بفتح الغين حيث جاء(٢).

❁ وأمال ﴿بَلَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة، من طريق أبي حمدون، عن يحيى بن آدم عنه، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو، وصححهما عنه في النشر في روايتيه، لكن قصر الخلاف في طيبته على الدوري وكذا حكم ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ غير شعبة، فله الفتح فقط، وأن أبا عمرو له الفتح والصغرى، وللدوري عنه الكبرى أيضًا.

❁ واختلف في ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ﴾ [الآية: ٣٢](٣):

فابن عامر، بلام واحدة، كما هي في المصحف الشامي، وهي لام الابتداء، وتخفيف الدال، و﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾ بخفض التاء على الإضافة، إما على حذف الموصوف، أي: لدار الحياة، أو الساعة الآخرة، كمسجد الجامع، أي: المكان الجامع، وإما للاكتفاء باختلاف لفظ الموصوف وصفته، في جواز الإضافة.

والباقون بلامين، لام الابتداء، ولام التعريف، مع التشديد للإدغام ورفع ﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾ على أنها صفة ﴿لَلدَّارُ﴾ و﴿خَيْرٌ﴾ خبرها، وعليه بقية الرسوم، ولا خلاف في حرف يوسف أنه بلام واحدة، لاتفاق الرسوم عليه.

❁ واختلف في ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ هنا [الآية: ٣٢]، والأعراف [الآية: ١٦٩]، ويوسف [الآية: ١٠٩]، ويس [الآية: ٦٨](٤):

فنافع، وأبو جعفر، ويعقوب، بتاء الخطاب في الأربعة، على الالتفات وافقهم هنا الحسن.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٥٤٤/١)، الإملاء للعكبري (١٣٩/١)، البحر المحيط (١٠٩/٤)، التيسير (ص: ١٠٢)، تفسير القرطبي (٤١٥/٦)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٤٦)، السبعة (ص: ٢٥٦).

(٤) انظر: البحر المحيط (١١٠/٤)، التيسير (ص: ١٠٢)، تفسير الرازي (٣٤/٤)، النشر (٢٥٧/٢).

وقرأ ابن عامر، وحفص، كذلك هنا، والأعراف، ويوسف.

وقرأ أبو بكر كذلك في يوسف.

واختلف عن ابن عامر في «يس» فالداجوني من أكثر طرقه، عن هشام، والأخفش كذلك، عن ابن ذكوان بالخطاب.

وقرأ الباقون بالغيب في الأربعة، وبه قرأ الحلواني، عن هشام، والشذائي، عن الداجوني، عن أصحابه عنه، والصوري عن ابن ذكوان، من طريق زيد في موضع «يس» خاصة.

❁ وقرأ ﴿لَيَحْزُنُكَ﴾ [الآية: ٣٣] بضم الياء، وكسر الزاي، من (أحزن) الرباعي، نافع[١].

❁ واختلف في ﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الآية: ٣٣][٢]:

فنافع، والكسائي، بالتخفيف من (أكذب).

والباقون بالتشديد من (كذّب)، قيل: هما بمعنى، كـ(نزل وأنزل)، وقيل: بالتشديد نسبة الكذب إليه، والتخفيف نسبة الكذب إلى ما جاء به، روي أن أبا جهل كان يقول: «ما نكذبك، وإنك عندنا لصادق، وإنما نكذب ما جئتنا به»[٣].

❁ وأمال﴿ءَاتَىٰهُمُ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه، وكذا كل ما وقع من هذا اللفظ بقصر الهمزة، بمعنى: المجيء نحو: ﴿أَتَىٰكُمْ﴾، ﴿أَتَىٰهَا﴾، ﴿أَتَىٰ﴾، ﴿أَتَىٰكَ﴾، ﴿فَأَتَىٰهُمُ﴾، ﴿أَتَىٰنَا﴾ الجملة سبع كلمات.

❁ وأدغم دال ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وأمال ﴿جَآءَ﴾حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

---

(١) سبق نظيره.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٥٤٤/١)، الإملاء للعكبري (١٣٩/١)، البحر المحيط (١١١/٤)، التيسير (ص: ١٠٢)، تفسير الطبري (٣٣٠/١١).

(٣) انظر: تفسير البيضاوي (٤٠٤/٢)، دار الفكر -بيروت، وتفسير روح المعاني (١٣٦/٧)، دار إحياء التراث العربي -بيروت.

❁ ويوقف لحمزة، وهشام على من ﴿نَّبَإِى﴾ بإبدال الهمزة ألفًا، لوقوعها ساكنة للوقف بعد فتح، وبإبدالها ياء ساكنة؛ لأنها رسمت بياء بعد الألف، وصوب في النشر أن الياء صورة الهمزة، وبياء مكسورة، بحركة نفسها، فإذا سكنت للوقف اتحد مع ما قبله، وتجوز الإشارة بالروم، وبالتسهيل بـ□ بـ□، فهي أربعة.

❁ وتقدم للأزرق تفخيم راء﴿إِعۡرَاضُهُمۡ﴾ من أجل حرف الاستعلاء بعده.

❁ [﴿۞ إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَ وَٱلۡمَوۡتَىٰ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ ٣٦﴾]:

❁ وقرأ يعقوب ﴿يَرۡجِعُونَ﴾ [الآية: ٣٦] بفتح الياء وكسر الجيم، مبنيًا للفاعل[(١)].

❁ وخفف ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾ [الآية: ٣٧] ابن كثير وحده، وافقه ابن محيصن.

❁ وقرأ ﴿صِرَٰطَ﴾ بالسين قنبل، من طريق ابن مجاهد، ورويس، وبالإشمام خلف عن حمزة.

❁ وقرأ ﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ [الآية: ٤٠] وبابه، وهو (رأى) الماضي المسبوق بهمزة الاستفهام، المتصل بتاء الخطاب، بتسهيل الهمزة الثانية بين بين، قالون، وورش من طريقيه، وأبو جعفر.

ولورش من طريق الأزرق وجه آخر، وهو إبدالها ألفًا خالصة، مع إشباع المد للساكن□.

وتقدم أن الجمهور عنه على الأول كالأصبهاني.

وقرأ الكسائي بحذف الهمزة الثانية في ذلك كله، وهي لغة فاشية.

والباقون بإثباتها محققة على الأصل.

ويوقف عليه □مزة، بوجه واحد، بـ□ بـ□.

❁ وأدغم ذال ﴿إِذۡ جَآءَهُم﴾ أبو عمرو، وهشام.

❁ واختلف في ﴿فَتَحۡنَا﴾ هنا [الآية: ٤٤]، والأعراف [الآية: ٩٦]، والقمر [الآية: ١١]، ﴿فُتِحَتۡ﴾ بالأنبياء [الآية: ٩٦][(٢)]:

---

(١) سبق نظيره.

(٢) انظر: البحر المحيط (١٣١/٤)، التيسير (ص: ١٠٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٢٠)، السبعة (ص: ٢٥٧)، الغيث للصفاقسي (ص: ٢٠٧)، الكشاف (١٤/٢)، النشر (٢٥٨/٢).

فابن عامر، وابن وردان، بتشديد التاء في الأربعة للتكثير، ووافقهما ابن جماز، وروح في القمر، والأنبياء، ورويس، في الأنبياء فقط، واختلف عنه في الثلاثة الباقية، فروى النخاس عنه تشديدها، وروى أبو الطيب التخفيف، واختلف عن ابن جماز هنا، والأعراف، فروى الأشناني عن الهاشمي، عن إسماعيل، تشديدهما، وكذا روى ابن حبيب عن قتيبة، كلاهما عنه، وروى عنه الباقون التخفيف، وبه قرأ الباقون في الأربعة.

❁ وقرأ ﴿بِهِ ٱنظُرْ﴾ [الآية: ٤٦] بضم الهاء الأصبهاني عن ورش.

❁ وقرأ ﴿يَصْدِفُونَ﴾ [الآية: ٤٦] بإشمام الصاد الزاي، حمزة، والكسائي، وخلف، ورويس بخلفه.

❁ وعن ابن محيصن ﴿يهلك﴾ بفتح الياء، وكسر اللام، مبنيًا للفاعل[1].

❁ وقرأ يعقوب ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ٤٨] بفتح الفاء، على البناء كما مرّ، وضم مع حمزة، هاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

❁ وأمال ﴿يُوحَىٰٓ﴾ حيث جاء، حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه، وكذا ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾.

❁ واختلف في ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ هنا [الآية: ٥٢] ، والكهف [الآية: ٢٨][2]:

فابن عامر بضم الغين، وإسكان الدال، وواو مفتوحة، والأشهر أنها معرفة بالعلمية الجنسية، كـ(أسامة) في الأشخاص، فهي غير مصروفة، ولا يلتفت إلى من طعن في هذه القراءة بعد تواترها، من حيث كونها أعني: (غدوة) علمًا، وضع للتعريف، فلا تدخل عليها «أل» كسائر الأعلام، وأما كتابتها بالواو فكـ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾.

وجوابه: أن تنكير (غدوة) لغة ثابتة حكاها سيبويه، والخليل، تقول: «أتيتك غدوة» بالتنوين على أن ابن عامر، لا يعرف اللحن؛ لأنه عربي، والحسن يقرأ بها، وهو ممن يستشهد بكلامه؛ فضلًا عن قراءته.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٥٤٨/١)، الإملاء للعكبري (١٤١/١)، البحر المحيط (١٣٦/٤)، التيسير (ص: ١٠٢).

وقرأ الباقون بفتح الغين، والدال، وبالألف؛ لأن «غداة» اسم لذلك الوقت، ثم دخلت عليها لام التعريف.

وعن الحسن ﴿فُتّنا﴾ بتشديد التاء[1].

❁ واختلف في ﴿أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ...فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الآية: ٥٤][2]:

فنافع، وأبو جعفر، بفتح الهمزة في الأولى، والكسر في الثانية، وابن عامر، وعاصم، ويعقوب، بالفتح فيهما وافقهم الحسن، والشنبوذي.

والباقون بالكسر فيهما، ففتح الأولى على أنها بدل من (الرحمة) بدل شيء من شيء، أو على الابتداء، والخبر محذوف، أي: «عليه أنه» الخ، أو على تقدير حرف الجر (اللام)، وفتح الثانية، على أن محلها رفع مبتدأ، والخبر محذوف، أي: فغفرانه ورحمته حاصلان، وكسر الأولى على أنها مستأنفة، وإن الكلام قبلها تام، وكذا كسر الثانية، بمعنى أنها في صدر جملة وقعت خبرًا لـ(من) الموصولة، أو جوابًا لها إن جعلت شرطا.

❁ واختلف في ﴿وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ﴾ [الآية: ٥٥][3]:

فنافع، وكذا أبو جعفر بتاء الخطاب ﴿سَبِيلِ﴾ بالنصب، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وكذا يعقوب، بتاء التأنيث، والرفع، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وعنه سكون لام ﴿وَلِتَسۡتَبِينَ﴾ وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف بياء التذكير، والرفع وافقهم الأعمش.

وجه الأولى: أنه من «استبنت الشيء» المعدّي، أي: «ولتستوضح يا محمد» و﴿سَبِيلِ﴾ مفعوله.

ووجه الثانية: أن الفعل لازم، من «استبان الصبح»، «ظهر» وأسند إلى السبيل على لغة

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٥٥٠)، الإملاء للعكبري (١/١٤٢)، البحر المحيط (٤/١٤١)، التيسير (ص: ١٠٢)، النشر (٢/٢٥٨).

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٤٢)، البحر المحيط (٤/١٤١)، التيسير (ص: ١٠٣)، تفسير الطبري (١١/٣٩٥)، المعاني للفراء (١/٣٣٧)، النشر (٢/٢٥٨).

تأنيثه، على حد ﴿هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾.

والثالثة كذلك، لكن على لغة تذكيره، على حد ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ﴾ وأدغم دال ﴿قَدۡ ضَلَلۡتُ﴾ ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ واختلف في ﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّ﴾ [الآية: ٥٧][1]:

فنافع، وابن كثير، وعاصم، وكذا أبو جعفر، بالصاد المهملة المشدّدة المرفوعة من «قص الحديث، أو الأثر: تتبعه» وافقهم ابن محيصن.

والباقون بقاف ساكنة، وضاد معجمة، مكسورة، من القضاء، ولم ترسم إلا بضاد، كأن الياء حذفت خطأ تبعًا للفظ للساكنين، كما في ﴿تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾، وكحذف الواو في ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾، ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ﴾، ونصب ﴿ٱلۡحَقَّ﴾ بعده صفة لمصدر محذوف، أي: «القضاء الحق»، أو ضُمّن معنى: يفعل، فعدّاه للمفعول به، أو قضى، بمعنى: صنع، فيتعدى بنفسه بلا تضمين، أو على إسقاط الباء، أي: يقضي بالحق، على حد «يمرون الديار»، ووقف عليه يعقوب بالياء.

۞ [﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٥٩﴾]:

❁ وأمال ﴿يتوفاكم﴾ و﴿ليقضى﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح، والصغرى الأزرق.

❁ وأما ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ [الآية: ٦١] فهمزتان مفتوحتان من كلمتين، تقدم حكمهما في ﴿جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم﴾ بالنساء [الآية: ٤٣].

❁ واختلف في ﴿تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا﴾ [الآية: ٦١][2]:

فحمزة، بألف ممالة بعد الفاء، وهو إما فعل مضارع، فأصله: (تتوفاه) حذفت إحدى التاءين، كتنزل وبابه، وإما ماض وهو الأظهر، وحذفت منه تاء التأنيث لكونه مجازيًا، أو

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٥٥١/١)، الإملاء للعكبري (١٤٢/١)، البحر المحيط (١٤٣/٤)، تفسير الطبري (١٩٩/١١)،تفسير القرطبي (٤٣٩/٦).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٥٥٣/١، ٥٥٦)، البحر المحيط (١٤٨/٤، ١٥٨)، التيسير (ص: ١٠٣)، النشر (٢٥٨/٢).

للفصل بالمفعول، وافقه الأعمش.

وفي الدر للعلامة السمين: «وقرأ الأعمش ﴿يتوفاه﴾ بياء الغيب فليراجع»[1].

والباقون بتاء ساكنة، من غير ألف، ولا إمالة.

❁ وأسكن س ﴿رُسُلُنَا﴾أبو عمرو[2].

❁ وعن ا سن ﴿مولاهم ا ق﴾ بالنصب على المدح[3].

❁ واختلف في ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم﴾ [الآية: ٦٣]، ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم﴾ [الآية: ٦٤ بعدها، وفي يونس ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾ [الآية: ٩٢]، و﴿نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ و﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ١٠٣]، وفي الحجر ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [الآية: ٥٩]، وفي مريم ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [الآية: ٧٢]، وفي العنكبوت﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾و﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾ [الآيتان: ٣٢، ٣٣]، وفي الزمر ﴿وَيُنَجِّي ٱللَّهُ﴾ [الآية: ٦١]، وفي الصف ﴿تُنجِيكُم﴾ [الآية: ١٠][4]:

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن ذكوان، بتسكين النون، وتخفيف الجيم، في الثاني من هذه السورة فقط، وافقهم ابن محيصن.

والكسائي، وحفص، كذلك في ثالث يونس، وافقهما المطوعي.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف كذلك في الحجر، والأول من العنكبوت، وافقهم ا طوعي.

وقرأ الكسائي، كذلك في موضع مريم، وافقه ابن محيصن بخلف.

وقرأ ابن كثير، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، الثاني من العنكبوت كذلك، وافقهم ابن محيصن، والأعمش.

وقرأ يعقوب بتخفيف ما عدا الزمر، والصف، وهي تسعة أحرف.

---

(١) شاذ لا يقرأ به، وذكرت هذه القراءة أيضًا في: البحر المحيط (١٥٢/٤)، دار الكتب العلمية –بيروت، واللباب في علوم الكتاب (١٩٦/٨)، دار االكتب العلمية –بيروت.

(٢) سبق نظيره.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: البحر المحيط (١٥٠/٤)، التيسير (ص: ١٠٣)، تفسير القرطبي (٧، ٨)، ا جة لابن خالويه (ص: ٤١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٥٥)، النشر (٢٥٩/٢).

وأما موضع الزمر فخففه روح وحده.

والباقون بالتشديد في سائرهن، وأما حرف الصف فشدّده ابن عامر، وخفّفه الباقون، وذلك من (نجّى) بالتضعيف، و(أنجى) بالهمز.

❁ واختلف في ﴿خُفۡيَةٗ﴾ هنا [الآية: ٦٣]، والأعراف [الآية: ٥٥][1]:

فأبو بكر بكسر الخاء، والباقون بضمها، وهما لغتان كـ(إسوة، وأسوة). وأما ﴿خِيفَةٗ﴾ آخر الأعراف [الآية: ٢٠٥]، فليس من هذا بل هو من (الخوف).

❁ واختلف في ﴿أَنجَيۡتَنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ﴾ [الآية: ٦٣][2]:

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بألف ممالة بعد الجيم، من غير ياء، ولا تاء، بلفظ الغيبة، وافقهم الأعمش.

وقرأ عاصم كذلك لكنه بغير إمالة.

والباقون بياء ساكنة، بعد الجيم، بعدها تاء مفتوحة، على الخطاب حكاية لدعائهم.

وأبدل همز (بأس) أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، وحققه الباقون، ومنهم الأصبهاني.

❁ وقرأ بكسر التنوين من ﴿بَعۡضٍۗ ٱنظُرۡ﴾ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقنبل، من طريق ابن شنبوذ، وابن ذكوان من طريق النقاش، عن الأخفش عنه.

❁ واختلف في ﴿يُنسِيَنَّكَ﴾ [الآية: ٦٨][3]:

فابن عامر، بتشديد السين، وفتح النون من «نسي».

وقرأ الباقون بتخفيفها، وسكون النون من «أنسى» وهما لغتان، والمفعول الثاني محذوف، أي: ما أمرت به من ترك مجالسة الخائضين، فلا تقعد بعد ذلك معهم.

❁ وسبق إمالة ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ و﴿هَدَىٰنَا﴾.

❁ واختلف في ﴿ٱسۡتَهۡوَتۡهُ﴾ [الآية: ٧١][1]:

---

(١) انظر: البحر المحيط (٤/ ١٥٠)، التيسير (ص: ١٠٣)، السبعة (ص: ٢٥٩)، النشر (٢/ ٢٥٩).

(٢) انظر: التيسير (ص: ١٠٣)، السبعة (ص: ٢٥٩)، النشر (٢/ ٢٥٩).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/ ١٥٣)، التيسير (ص: ١٠٣)، السبعة (ص: ٢٦٠)، النشر (٢/ ٢٥٩).

فحمزة بألف ممالة بعد الواو، وافقه الأعمش.

والباقون بالتاء الساكنة من غير ألف.

❁ وعن المطوعي ﴿الشيطان﴾ بالتوحيد[٢].

وعن الحسن بالواو، وفتح النون[٣]، وهي لغة رديّة ورقّق الأزرق الراء من (حيران) بخلف عنه، وقطع به في التيسير، وتعقبه في النشر بأنه خرج به عن طريقه وذكر الخلاف في الشاطبية.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ بإبدال الهمزة ألفًا، بلا إمالة فهو وجه واحد.

ونقل في النشر عن الداني احتمالًا في الإمالة، على أنها ألف ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ دون المبدلة من الهمزة، والأقيس أنها يعني الألف الموجودة في اللفظ، هي المبدلة من الهمز، قال: والحكم في وجه الإمالة للأزرق كذلك، والصحيح المأخوذ به عنهما الفتح.

❁ وعن الحسن ﴿فيكونَ﴾ [الآية: ٧٣] بالنصب[٤].

وعنه ﴿الصوَر﴾ حيث جاء بفتح الواو والجمهور بسكونها[٥]، فقيل جمع: (صورة) كـ(صوف، وصوفة)، و(ثوم، وثومة) وليس هذا جمعًا صناعيًا، وإنما هو اسم جنس وقيل الصور القرن.

✿ [﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾﴾]:

❁ واختلف في ﴿ءَازَرَ﴾ [الآية: ٧٤][٦]:

فيعقوب بضم الراء، على أنه منادى، ويؤيده ما في مصحف أُبيّ (يا آزر) بإثبات حرف النداء وافقه الحسن. والباقون بفتحها، نيابة عن الكسرة للعلمية، أو الوصفية، والعجمة، وهو

=

(١) انظر: البحر المحيط (٤/١٥٨)، التيسير (ص: ١٠٣)، السبعة (ص: ٢٦٠)، النشر (٢/٢٥٨).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) شاذ لا يقرأ به.

(٦) انظر: البحر المحيط (٤/١٦٤)، النشر (٢/٢٥٩).

بدل من (أبيه) أو عطف بيان له إن كان لقبًا، ونعت لـ(أبيه) أو حال، إن كان وصفًا بمعنى: المعوج، أو المخطئ، أو الشيخ الهرم، وقيل: اسم صنم، فنصبه بفعل تقديره «أتعبد».

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

❁ وأمال ﴿أَرَىٰكَ﴾ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، من طريق الصوري وقلّله الأزرق.

❁ وأما ﴿رَءَا﴾ [الآيات: ٧٦، ٧٧، ٧٨] الماضي، ويكون بعده متحرك، وساكن[1]:

والأول يكون ظاهرًا، أو مضمرًا، فالظاهر سبعة مواضع: ﴿رَءَا كَوۡكَبٗا﴾ هنا، وباقيها تقدم في باب الإمالة مفصلًا.

والمضمر تسعة نحو ﴿رَءَاكَ﴾ بالأنبياء [الآية: ٣٦]، وذكرت ثمة.

وأما الذي بعده ساكن، ففي ستة مواضع: ﴿رَءَا ٱلۡقَمَرَ﴾، ﴿رَءَا ٱلشَّمۡسَ﴾ هنا، والباقي سبق ثمة.

فالأزرق بالتقليل في الراء والهمزة معًا، في القسمين الأولين، الظاهر، والمضمر، قبل متحرك.

وأبو عمرو بفتح الراء، وإمالة الهمزة في القسمين.

وما ذكره الشاطبي- رحمه الله تعالى- من الخلاف عن السوسي في إمالة الراء. فتقدم عن النشر أنه ليس من طرقه، فضلًا عن طرق الشاطبية ولذا تركه في الطيبة، وإن حكاه بقيل في آخر الباب.

وقرأ ابن ذكوان بإمالتها معًا، مع المظهر، وأما مع المضمر فأمالها النقاش، عن الأخفش عنه، وفتحها ابن الأخرم عن الأخفش.

وأمال الهمزة، وفتح الراء الجمهور عن الصوري.

واختلف عن هشام، فالجمهور عن الحلواني بفتحها معًا في القسمين، فالأكثرون عن الداجوني بإمالتها فيهما، والوجهان صحيحان عن هشام كما تقدم.

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٤٤)، التيسير (ص: ١٠٣)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٤٢، ١٤٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٦٠)، السبعة (ص: ٢٥٧)، الغيث للصفاقسي (ص: ٢٠٩).

❁ واختلف عن أبي بكر فيما عدا الأولى، وهي ﴿رَءَا كَوۡكَبًا﴾ هنا [الآية: ٧٦]، فلا خلاف عنه في إمالة حرفيها معًا.

أما الستة الباقية، التي مع الظاهر، فأمال الراء والهمزة معًا، يحيى بن آدم، وفتحهما العليمي، أما فتحها في السبعة وفتح الراء، وإمالة الهمزة في السبعة، فانفرادتان لا يؤخذ بهما، ولذا لم يعرج عليهما في الطيبة.

وأما التسعة مع المضمر، ففتح الراء والهمزة معًا فيها العليمي عنه، وأمالهما يحيى بن آدم.

وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف بإمالة الراء، والهمزة معًا في الجميع، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح.

وأما الذي بعده ساكن، فأمال الراء، وفتح الهمزة أبو بكر، وحمزة، وخلف، والباقون بالفتح. وما حكاه الشاطبي- رحمه الله تعالى من الخلاف في إمالة الهمزة، عن أبي بكر وفي إمالة الراء، والهمزة معًا عن السوسي تعقبه صاحب النشر، بأن ذلك لم يصح عنهما من طرق الشاطبية، بل ولا من طرق النشر، وإن حكاه بقيل آخر الباب من طيبته والله تعالى أعلم.

❁ ووقف حمزة، وهشام، بخلفه على ﴿بَرِيٓءٞ﴾ [الآية: ٧٨] بالبدل، مع الإدغام فقط، لزيادة الياء وتجوز الإشارة بالروم، والإشمام.

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿وَجۡهِيَ لِلَّذِي﴾ [الآية: ٧٩] نافع، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر.

❁ واختلف في ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الآية: ٨٠][(١)]:

فنافع، وابن ذكوان، وهشام، من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، والداجوني، من جميع طرقه، إلا المفسّر عن زيد عنه، وأبو جعفر بنون خفيفة.

والباقون بنون ثقيلة، على الأصل؛ لأن الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية، وفيها لغات ثلاث: الفك مع تركهما، والإدغام، والحذف. لإحداهما، والمحذوفة هي الأولى، عند

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٥٦٠/١)، البحر المحيط (١٦٩/٤)، التيسير (ص: ١٠٤)، السبعة (ص: ٢٦١)، النشر (٢٥٩/٢).

سيبويه، ومن تبعه، والثانية عند الأخفش ومن تبعه، وبذلك قرأ الجمال عن الحلواني، والمفسّر وحده، عن الداجوني.

❁ وأمال الكسائي وحده ﴿هَدَىٰنِۚ﴾ وقلّله الأزرق بخلفه.

وأثبت الياء بعد نونها وصلًا أبو عمرو، وأبو جعفر، وفي الحالين يعقوب.

❁ وقرأ ﴿مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ﴾ [الآية: ٨١] بالتخفيف ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب[١].

❁ وعن الحسن ﴿يَرۡفَعُ﴾ و﴿يَشَآءُ﴾ بياء الغيبة فيهما، والباقون بنون العظمة[٢].

❁ واختلف في ﴿دَرَجَٰتٖ﴾ هنا [الآية: ٨٣]، يوسف [الآية: ٧٦][٣]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالتنوين فيهما، فيحتمل النصب على الظرف، و(من) مفعول، أي: «نرفع من نشاء مراتب ومنازل»، أو على أنه مفعول ثان قدم على الأول بتضمين ﴿نَرۡفَعُ﴾ معنى فعل يتعدى لاثنين، وهو: نعطي مثلًا، أي: «نعطي بالرفع من نشاء درجات»، أي: «رتبًا» فـ«الدرجات» هي المرفوعة، وإذا رفعت رفع صاحبها أو على إسقاط حرف الجر (إلى) أو على الحال، أي: ذوي درجات، وافقهم الأعمش.

وقرأ يعقوب بالتنوين هنا فقط.

والباقون بغير تنوين فيهما، على الإضافة، فـ«درجات» مفعول ﴿نَرۡفَعُ﴾.

❁ وقرأ ﴿مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ﴾ [الآية: ٨٣] بتحقيق الهمزة الأولى، وإبدال الثانية واوًا مكسورة، وبتسهيلها كالياء، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وأما تسهيلها كالواو فتقدم ردّه عن النشر غير مرة.

❁ وقرأ ﴿زَكَرِيَّا﴾ [الآية: ٨٥] بلا همز حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، والباقون بالهمز.

❁ واختلف في ﴿وَٱلۡيَسَعَ﴾ هنا [الآية: ٨٦]، وفي ص [الآية: ٤٨][١]:

---

(١) سبق نظيره.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٥٦١)، الإملاء للعكبري (١/ ١٤٥)، تفسير الطبري (١١/ ٥٠)، التيسير (ص: ١٠٤).

فحمزة، والكسائي وكذا خلف، بتشديد اللام المفتوحة، وإسكان الياء في الموضعين، على أن أصله: (ليسع) كـ(ضيغم) وقدر تنكيره، فدخلت «ال» للتعريف، ثم أدغمت اللام في اللام، وافقهم الأعمش.

والباقون بتخفيفها وفتح الياء فيهما، على أنه منقول من مضارع، والأصل (يوسع) كـ(يوعد) وقعت الواو، بين ياء مفتوحة، وكسرة تقديرية؛ لأن الفتح إنما جيء به لأجل حرف الحلق، فحذفت كحذفها في «يدع» و«يضع» و«يهب» وبابه.

❁ وقرأ ﴿صِرَٰطَ﴾ [الآية: ٨٧] بالسين قنبل من طريق ابن مجاهد، ورويس، وبالإشمام خلف عن حمزة.

❁ وقرأ ﴿ٱلنُّبُوَّةَ﴾ [الآية: ٨٩] بالهمز نافع.

❁ واتفقوا على إثبات هاء السكت في ﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الآية: ٩٠] وقفًا على الأصل، سواء قلنا أنها للسكت، أو للضمير.

واختلفوا في إثباتها وصلًا، فأثبتها فيه ساكنة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وكذا أبو جعفر، وافقهم الحسن، وابن محيصن، من المبهج.

وأثبتها مكسورة مقصورة هشام، وأشبع الكسرة ابن ذكوان بخلف، والإشباع رواية الجمهور عنه، والاختلاس رواية زيد عن الرملي، عن الصوري عنه كما في النشر.

قال فيه: و«قد رواها الشاطبي- رحمه الله تعالى عنه ولا أعلمها وردت عنه من طريقه، ولا شك في صحتها عنه، لكنها عزيزة من طرق كتابنا» انتهى.

ووجه الكسر، أنها ضمير الاقتداء، المفهوم من﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾، أو ضمير الهدى. وقرأ بحذف الهاء وصلًا حمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، على أنها للسكت، فمحلها الوقف وافقهم الأعمش، وابن محيصن، من المفردة واليزيدي.

=

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٥٣٦/١)، البحر المحيط (١٧٤/٤)، التيسير (ص: ١٠٤)، تفسير الطبري (٥١١/١١)، المعاني للأخفش (٣٤٢/١)، النشر (٢٦٠/٢).

❁ وعن الحسن ﴿حق قَدَره﴾ بفتح الدال[١].

❁ ومرّ حكم إمالة﴿ذِكۡرَىٰ﴾، وكذا ﴿جَآءَ مُوسَىٰ﴾ و﴿لِلنَّاسِ﴾.

❁ واختلف في ﴿تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ﴾ [الآية: ٩١][٢]:

فابن كثير، وأبو عمرو، بالغيب في الثلاثة، على إسناده للكفار، مناسبة لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ الخ. وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بالخطاب فيهن، أي: قل لهم ذلك.

❁ واختلف في ﴿وَلِتُنذِرَ﴾ [الآية: ٩٢][٣]:

فأبو بكر، بياء الغيبة، والضمير للقرآن، أو للرسول، للعلم به عليه الصلاة والسلام.

والباقون بتاء الخطاب، للرسول عليه الصلاة والسلام.

❁ وأمال ﴿ٱلۡقُرَىٰ﴾ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، من طريق الصوري، وقلّله الأزرق، وكذا ﴿نَرَىٰ﴾.

❁ وعن الحسن ﴿صلواتهم﴾ بالجمع[٤].

وأدغم دال ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا﴾ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وهشام[٥].

❁ وأمال ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه.

❁ ويوقف، لحمزة، وهشام، بخلفه على ﴿فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ ونحوه، مما رسمت الهمزة فيه واوًا باثني عشر وجهًا، تقدمت في ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ أول السورة.

❁ واختلف في ﴿تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الآية: ٩٤][٦]:

فنافع، وحفص، والكسائي، وكذا أبو جعفر، بنصب النون، ظرف لـ(تقطع) والفاعل

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٤٦)، البحر المحيط (٤/١٨٧)، التيسير (ص: ١٠٥)، النشر (٢/٢٦٠)، الكشف للقيسي (١/٤٤٠).

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٤٧)، البحر المحيط (٤/١٧٩)، التيسير (ص: ١٠٥).

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) شاذ لا يقرأ به.

(٦) انظر: البحر المحيط (٤/١٨٢)، التيسير (ص: ١٠٥)، السبعة (ص: ٢٦٣)، النشر (٢/٢٦٠).

مضمر يعود على الاتصال، لتقدم ما يدل عليه، وهو لفظ ﴿شُرَكَـٰٓؤُا۟﴾، أي: تقطع الاتصال بينكم، وافقهم الحسن.

والباقون بالرفع، على أنه اتسع في هذا الظرف فأسند الفعل إليه، فصار اسمًا، ويقويه ﴿هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ﴾، ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ فاستعمله مجرورًا، أو على أن (بين) اسم غير ظرف، وإنما معناه الوصل، أي: تقطع وصلكم.

۞ [﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾﴾:]

۞ وأمال ﴿وَٱلنَّوَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح الصغرى الأزرق.

۞ وقرأ ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ [الآية: ٩٥] بتشديد الياء المكسورة نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، وخلف، والباقون بالتخفيف[١].

۞ وعن المطوعي ﴿فلَق الحب﴾ [الآية: ٩٥] بفتح اللام، والقاف، بلا ألف فعلًا ماضيًا، ونصب ﴿الحب﴾[٢].

۞ وعن الحسن ﴿الأصباح﴾ [الآية: ٩٦] بفتح الهمزة، وهو جمع: «صبح» كـ«قفل» و«أقفال»[٣].

والجمهور بالكسر، على المصدر.

۞ واختلف في ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾ [الآية: ٩٦][٤]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف بفتح العين واللام، من غير ألف، فعلًا ماضيًا، و﴿ٱلَّيْلَ﴾ بالنصب مفعول به، مناسبة لما بعده من ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ﴾ الخ، وافقهم الأعمش.

---

(١) سبق نظيره.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) انظر: الإعراب للنحاس (٥٦٧/١)، البحر المحيط (٢٢٦/٤)، تفسير الطبري (٥٥٦/١١)، التيسير (ص: ١٠٥).

والباقون بالألف، وكسر العين، ورفع اللام، وخفض ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ بالإضافة، فـ﴿جَاعِلُ﴾ محتمل للمضي، وهو الظاهر، والماضي عند البصريين لا يعمل إلا مع «ال» خلافًا لبعضهم، في منع إعمال المعرّف بها، فـ﴿سكَنًا﴾ منصوب بفعل دلّ عليه ﴿جَاعِلُ﴾ لا به، لما ذكر، أو به، على ان المراد ﴿جعل﴾ مستمر في الأزمنة المختلفة.

❁ وعن ابن محيصن ﴿والشمسُ والقمرُ﴾ [الآية: ٩٦] بالرفع فيهما، على الابتداء، والخبر محذوف، أي «مجعولان»[١].

والجمهور بالنصب، عطفًا على محل ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ حملًا على معنى المعطوف عليه، والأحسن نصبها. بـ﴿جَعَلَ﴾ مقدرًا.

❁ واختلف في ﴿فَمُسۡتَقَرّٞ﴾ [الآية: ٩٨][٢]:

فابن كثير، وأبو عمرو، وكذا روح، بكسر القاف، اسم فاعل مبتدأ، والخبر محذوف، أي: «فمنكم شخص قار في الأصلاب، أو البطون، أو القبور» وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بفتحها مكانًا، أو مصدرًا، أي: «فلكم مكان تستقرون فيه، أو استقرار».

وعن الحسن، ضم تاء ﴿فمسْتُقر﴾، وفتحها الجمهور[٣].

❁ وعن المطوعي ﴿يُخرج منه﴾ بالياء، مبنيًا للمفعول و﴿حُبٌّ﴾ بالرفع، على النيابة[٤]، وعنه أيضًا ﴿قُنوان﴾ بضم القاف[٥].

❁ وعنه وعن الحسن ﴿وجناتٌ من أعناب﴾ بالرفع، على الابتداء، والخبر محذوف، أي: «ثم» أو من «الكرم» أو«لهم» أو«أخرجناها»[٦].

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٦٥٨/١)، الإملاء للعكبري (١٤٨/١)، البحر المحيط (١٨٨/٤)، التيسير (ص: ١٠٥)، المعاني للأخفش (٢٨٢)، النشر (٢٦٠/٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) شاذ لا يقرأ به.

(٦) شاذ لا يقرأ به.

❁ وقرأ بكسر التنوين من ﴿مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ﴾ [الآية: ٩٩] أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، وكذا يعقوب، واختلف عن قنبل، فكسره ابن شنبوذ عنه، وضمه ابن مجاهد.

واختلف -أيضًا- عن ابن ذكوان، فكسره النقاش، عن الأخفش، والرملي عن الصوري، فيما رواه أبو العلاء، وضمه الصوري من طريقيه.

❁ واختلف في ﴿إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ﴾ موضعي هذه السورة [الآية: ٩٩]، وفي «يس»: ﴿مِن ثَمَرِهِۦ﴾ [الآية: ٣٥][1]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بضم الثاء والميم جمع: «ثمرة» كـ(خشبة، وخشب) وافقهم الأعمش.

والباقون بفتحهما فيهن، اسم جنس كـ(شجر) و(شجرة) و(بقر) و(بقرة) و(خرز) و(خرزة).

وأما موضعا الكهف فيأتيان إن شاء الله تعالى.

❁ وعن ابن محيصن ﴿وُينعه﴾ بضم الياء لغة[2].

❁ واختلف في ﴿وَخَرَقُواْ﴾ [الآية: ١٠٠][3]:

فنافع، وأبو جعفر، بتشديد الراء للتكثير.

والباقون بالتخفيف، بمعنى الاختلاق، يقال: خلق الإفك، وخرقه، واختلقه وافتراه، وافتعله، بمعنى: كذب.

❁ وأمال ﴿وَتَعَٰلَىٰ﴾ حيث جاء حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه، وكذا ﴿أَنَّىٰ﴾ إلا أن الدوري عن أبي عمرو فيها كالأزرق بالفتح والصغرى، وسبق قريبًا حكم ﴿قَدۡ جَآءَكُم﴾.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/٥٧٠)، الإملاء للعكبري (١/١٤٨)، البحر المحيط (٤/١٩١)، تفسير الطبري (١١/٥٧٩)، تفسير الرازي (٤/١٤٧)، النشر (٢/٢٦٠).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٤٨)، البحر المحيط (٤/١٩٤)، تفسير الرازي (٤/١١٠)، النشر (٢/٢٦١).

❁ واختلف في ﴿دَرَسْتَ﴾ [الآية: ١٠٥][1]:

فابن كثير، وأبو عمرو بألف بعد الدال، وسكون السين، وفتح التاء، على وزن «قابلت»، أي: «دارست غيرك» وافقهما ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ ابن عامر، وكذا يعقوب، بغير ألف، وفتح السين، وسكون التاء، بزنة: «ضربت» أي: «قدمت وبلت» وافقهما الحسن، إلا أنه ضم الراء.

والباقون بغير ألف، وسكون السين، وفتح التاء، أي: «حفظت، وأتقنت بالدرس أخبار الأولين».

❁ وتقدم إمالة ﴿شَآءَ﴾ لحمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه، وضم هاء ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ لحمزة، ويعقوب.

❁ واختلف في ﴿عَدۡوَۢا﴾ [الآية: ١٠٨][2]:

فيعقوب بضم العين والدال، وتشديد الواو، وافقه الحسن،.

والباقون بالفتح، والسكون، والتخفيف، يقال: «عدا، عدوًا» و«عدوًا، عداء» و«عدوانًا» ونصبه على المصدر، أو مفعول لأجله، أو لوقوعه موقع الحال المؤكدة؛ لأنه لا يكون إلا (عدوًا).

❁ وقرأ ﴿يُشۡعِرُكُمۡ﴾ [الآية: ١٠٩] بإسكان الراء، وباختلاس حركتها، أبو عمرو من روايتيه، وروى الإتمام للدوري عنه كالباقين.

❁ واختلف في ﴿أَنَّهَآ إِذَا﴾ [الآية: ١٠٩][3]:

فابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، بخلف عنه، ويعقوب، وخلف في اختياره، بكسر همزة ﴿أنها﴾ وهي رواية العليمي عن أبي بكر، وأحد الوجهين عن يحيى عنه.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٥٧٢/١)، البحر المحيط (١٩٧/٤)، التيسير (ص: ١٠٥)، تفسير الرازي (١٢٠/٤)، تفسير الطبري (٢٦/١٢)، الكشف للقيسي (٤٤٣/١)، المعاني للأخفش (ص: ٢٨٥)، المعاني للفراء (٣٤٩/١)، النشر (٢٦١/٢).

(٢) انظر: البحر المحيط (٢٠٠/٤)، النشر (٢٦١/٢).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٥٧٣/١)، الإملاء للعكبري (١٤٩/١)، البحر المحيط (٢٠١/٤، ٢٠٢)، التيسير (ص: ١٠٦)، المعاني للفراء (٣٦٥/١)، النشر (٢٦١/٢).

قال في الدر: «وهي قراءة واضحة؛ لأن معناها استئناف إخبار بعدم إيمان من طبع على قلبه، ولو جاءتهم كل آية»(١).

وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بالفتح، وهو رواية العراقيين قاطبة، عن أبي بكر من طريق يحيى، على أنها بمعنى: «لعل»، وهي في مصحف «أُبيّ» كذلك أو على تقدير لام العلة، والتقدير: «إنما الآيات التي يقترحونها عند الله؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون»، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ اعتراض بين العلة والمعلول.

❁ واختلف في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ١٠٩](٢):

فابن عامر، وحمزة، بالخطاب مناسبة لـ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ على أنها للمشركين، وافقهما الأعمش.

وقرأ الباقون بالغيب، على توجيه الكاف للمؤمنين، والياء للمشركين وحرف الجاثية يأتي في محله، إن شاء الله تعالى.

❁ وعن المطوعي ﴿وتقلب﴾ بالتأنيث، مبنيًا للمفعول و﴿أَفْئِدَتُهُمْ وَأَبْصَـٰرُهُمْ﴾ بالرفع للنيابة(٣).

❁ وعن الأعمش ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ بياء الغيبة والجزم، عطفًا على ﴿يُؤْمِنُواْ﴾، والمعنى: ونقلب الخ، جزاء على كفرهم، وإنه لم يذرهم في طغيانهم، بل بيّن لهم(٤).

❁ وأمال ﴿طُغْيَـٰنِهِمْ﴾ الدوري عن الكسائي.

۞ [﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴿١١١﴾﴾:]

❁ وضم هاء ﴿إِلَيْهِمْ﴾ حمزة، ويعقوب، في الحالين، وافقهما وصلًا الكسائي، وخلف،

---

(١) انظر: اللباب في علوم الكتاب (٨/٣٦٩).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٥٧٤)، البحر المحيط (٤/٢٠١)، التيسير (ص: ١٠٦)، النشر (٢/٢٦١).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

كسر الميم أبو عمرو وصلًا، وضمها الباقون.

❁ واختلف في ﴿قُبُلًا﴾ [الآية: 111][1]:

فنافع، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بكسر القاف، وفتح الباء، بمعنى مقابلة، أي: معاينة، ونصب على الحال.

وقيل: بمعنى ناحية، وجهة، فنصبه على الظرف، نحو: «في قبل زيد دين».

والباقون بضم القاف، والباء، جمع «قبيل» بمعنى: «كفيل». كـ«رغيف، ورغف»، ونصبه على الحال أيضًا.

وقيل: بمعنى جماعة جماعة، وصنفًا صنفًا، أي: «حشرنا عليهم كل شيء فوجًا فوجًا، ونوعًا نوعًا، من سائر المخلوقات».

ويأتي حرف الكهف في محله إن شاء الله تعالى.

❁ وتقدم همز ﴿نَبِيٍّ﴾ لنافع، وإمالة ﴿شَآءَ﴾.

❁ وأمال ﴿وَلِتَصۡغَىٰٓ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه ويوقف لحمزة، على﴿إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ﴾ بتحقيق الهمزة الأولى، وإبدالها ياء مفتوحة، كلاهما مع نقل الثانية إلى الفاء.

❁ وعن الحسن ﴿ولْيرضوه ولْيقترفوا﴾ بسكون اللام فيهما، على أنها لام الأمر[2].

❁ واختلف في ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الآية: 114][3]:

فابن عامر، وحفص، بتشديد الزاي، والباقون بتخفيفها.

❁ واختلف في ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ هنا [الآية: 115]، ويونس [الآيتان: 33، 96]، وغافر [الآية: 6][4]:

---

(1) انظر: الإعراب للنحاس (1/574)، الإملاء للعكبري (1/150)، البحر المحيط (5/205)، التيسير (ص: 106)، الكشاف (2/35)، الكشف للقيسي (1/446)، النشر (2/261، 262).

(2) شاذ لا يقرأ به.

(3) انظر: البحر المحيط (4/209)، التيسير (ص: 106)، السبعة (ص: 266)، الغيث للصفاقسي (ص: 214).

(4) انظر: البحر المحيط (4/209)، التيسير (ص: 106)، تفسير القرطبي (7/71)، الحجة لابن خالويه =

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بغير ألف على التوحيد في الثلاثة، على إرادة الجنس، وافقهم الحسن، والأعمش.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، كذلك في «غافر» و«يونس» وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

ووقف الكسائي، ويعقوب على الثلاث بالهاء ممالة للكسائي.

وابن كثير، وأبو عمرو كذلك بالهاء في الأخيرين.

والباقون بالجمع في الثلاث؛ لأن كلماته تعالى متنوعة، أمرًا ونهيًا وغير ذلك، وقد أجمع على الجمع في ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾، ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ﴾.

❁ وعن الحسن ﴿يُضل عن سبيله﴾ بضم الياء[1].

❁ واختلف في ﴿فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الآية: ١١٩][2]:

فابن كثير، وكذا أبو عمرو، وابن عامر، بضم الفعلين، على بنائهما للمفعول، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ نافع، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، بالفتح فيهما، على البناء للفاعل، وافقهم الحسن.

وقرأ الأول بالفتح، والثاني بالضم أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف وافقهم الأعمش، ولم يقرأ بالعكس.

❁ وغلظ الأزرق لام ﴿فَصَّلَ﴾ وصلًا، واختلف عنه في الوقف، كما تقدم.

❁ وقرأ ﴿ٱضۡطُرِرۡتُمۡ﴾ بكسر الطاء ابن وردان، بخلف عنه، كما مرّ بالبقرة.

❁ واختلف في ﴿لَّيُضِلُّونَ﴾ هنا [الآية: ١١٩]، و﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَۖ﴾ بيونس [الآية: ٨٨][3]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بضم الياء فيهما.

=

(ص: ١٤٨)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٦٨)، الكشاف (٢/ ٣٦).

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/ ١٥١)، البحر المحيط (٤/ ٢١١)، التيسير (ص: ١٠٦)، تفسير الطبري (١٢/ ٧٠)، تفسير القرطبي (٧/ ٧٣)، النشر (٢/ ٢٦٣).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/ ٢١١)، التيسير (ص: ١٠٦)، تفسير الطبري (١٢/ ٧١)، الكشف للقيسي (١/ ٤٤٩)، المعاني للأخفش (٢/ ٢٨٧)، النشر (٢/ ٢٦٢).

وافقهم الحسن، والمطوعي في «يونس» ففتحه[1].

والباقون بالفتح فيهما، يقال: ضل في نفسه، وأضل غيره، فالمفعول محذوف، على قراءة الضم.

❁ وقرأ ﴿مَّيۡتٗا﴾ بتشديد الياء نافع، وأبو جعفر، ويعقوب[2].

❁ واختلف في ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ [الآية: ١٢٤][3]:

فابن كثير، وحفص، بالإفراد، مع نصب التاء، وافقها ابن محيصن، والباقون بالجمع مكسور التاء.

❁ واختلف في ﴿ضَيِّقًا﴾ هنا [الآية: ١٢٥]، والفرقان [الآية: ١٣][4]:

فابن كثير بسكون الياء مخففًا، والباقون بالكسر مشددًا، وهما لغتان، كـ(ميت، وميْت) وقيل: التشديد في الأجرام، والتخفيف في المعاني، ووزن المشدد (فيعل) كـ(ميت)، و(سيد)، ثم أدغم، ويجوز تخفيفه.

❁ واختلف في ﴿حَرَجًا﴾ [الآية: ١٢٥][5]:

فنافع، وأبو بكر، وكذا أبو جعفر، بكسر الراء مثل: (دنف)، وافقهم ابن محيصن، والحسن.

والباقون بفتحها، وهما بمعنى، وقيل: المفتوح مصدر، والمكسور اسم فاعل، وقيل: المكسور أضيق الضيق.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) سبق نظيره.

(٣) انظر: البحر المحيط (٢١٧/٤)، التيسير (ص: ١٠٦) الحجة لابن خالويه (ص: ١٣٣)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٧٠)، الغيث للصفاقسي (ص: ٢١٥)، النشر (٢٦٢/٢).

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (٥٧٩/١)، البحر المحيط (٢١٨/٤)، التيسير (ص: ١٠٦)، تفسير الطبري (١٠٧/١٢)، تفسير القرطبي (٨١/٧).

(٥) انظر: الإملاء للعكبري (١٥١/١)، البحر المحيط (٢١٨/٤)، التيسير (ص: ١٠٦)، تفسير القرطبي (٨١/٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ٤٩)، المعاني للفراء (٣٥٣/١)، النشر (٢٦٢/٢).

❁ واختلف في ﴿يَصَّعَّدُ﴾ [الآية: ١٢٥][1]:

فابن كثير بإسكان الصاد، تخفيف العين، بلا ألف، مضارع: (صعد)، ارتفع، وافقه ابن محيصن، من المفردة.

وقرأ أبو بكر ﴿يصاعد﴾ بتشديد الصاد، وبعده ألف، وتخفيف العين، وأصلها «يتصاعد»، أي: يتعاطى الصعود، ويتكلفه، فأدغم التاء في الصاد تخفيفًا.

وعن المطوعي بتاء بعد الياء، وتخفيف الصاد، وتشديد العين، في أحد وجهيه[2].

والباقون بفتح الصاد مشددة، وبتشديد العين، دون ألف بينهما من «تصعد»: تكلف الصعود، وافقهم ابن محيصن من المبهج، والمطوعي في وجهه الثاني.

❁ وتقدم س ﴿صِرَٰطَ﴾ وإشمام صادها.

❁ [﴿۞ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ ۖ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ١٢٧﴾]:

❁ واختلف في ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ هنا [الآية: ١٢٧]، وثاني يونس ﴿نَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ﴾ [الآية: ٩٦][3]:

فحفص بالياء فيهما، مسندًا إلى ضمير الله تعالى، وافقهم ابن محيصن، والمطوعي.

وقرأ روح بالياء هنا فقط.

والباقون بالنون فيهما، إسنادًا إلى اسم الله تعالى، على وجه العظمة.

وخرج أول يونس ﴿نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ المتفق عليه بالنون، لأجل ﴿فَزَيَّلْنَا﴾ إلا ما يأتي، عن ابن محيصن، والمطوعي.

❁ وأمال ﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه.

❁ وأمال ﴿كَٰفِرِينَ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، بخلفه والدوري عن الكسائي،

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٥١)، البحر المحيط (٤/٢١٨)، التيسير (ص: ١٠٦، ١٠٧)، النشر (٢/٢٦٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/٢٢٠)، التيسير (ص: ١٠٧)، السبعة (ص: ٢٩٩)، الغيث للصفاقسي (ص: ٢١٦)، الكشف للقيسي (١/٤٥١، ٤٥٢).

ورويس وقلّله الأزرق.

❁ واختلف في ﴿بِغَٰفِلٍ عَمَّا﴾ هنا [الآية: ١٣٢]، وآخر هود [الآية: ١٢٣]، والنمل [الآية: ٩٣][1]:

فابن عامر بالخطاب في الثلاثة، مراعاة هنا لقوله: ﴿يُذۡهِبۡكُمۡ﴾ وافقه الحسن هنا، وهود.

وقرأ نافع، وحفص، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالخطاب في هود، والنمل والباقون بالغيب فيهن، لقوله هنا ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ﴾.

❁ وعن ابن محيصن ضم ميم ﴿يقومُ اعملوا﴾[2].

❁ واختلف في ﴿مَكَانَتِهِمۡ﴾ [الآية: ٦٧] من سورة يس، و﴿مَكَانَتِكُمۡ﴾ [الآية: ١٣٥] حيث وقعا، وهو هنا، وهود [الآية: ٩٣، ١٢١] معًا، ويس [الآية: ٦٧] والزمر [الآية: ٣٩][3]:

فأبو بكر بألف على الجمع فيها، ليطابق المضاف إليه، وهو ضمير الجماعة، ولكل واحد مكانة، وافقه الحسن.

والباقون بالإفراد على إرادة الجنس.

❁ واختلف في ﴿تَكُونُ لَهُۥ﴾ هنا [الآية: ١٣٥]، والقصص [الآية: ٣٧][4]:

فحمزة، والكسائي، كذا خلف بالتذكير فيهما، وافقه الأعمش. والباقون بالتأنيث، وهما ظاهران، إذ التأنيث غير حقيقي.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٢٢٥/٤)، التيسير (ص: ١٠٧)، تفسير القرطبي (٨٨/٧)، النشر (٢٦٢/٢، ٢٦٣).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: البحر المحيط (٢٢٦/٤)، التيسير (ص: ١٠٧)، تفسير الطبري (١٢٩/١٢)، النشر (٢٦٣/٢).

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (٥٨١/١)، البحر المحيط (٢٢٧/٤)، التيسير (ص: ١٠٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٥٠)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٧٢)، السبعة (ص: ٢٧٠)، النشر (٢٦٣/٢).

❁ واختلف في ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾ [الآيتان: ١٣٦، ١٣٨] في الموضعين[1]:

فالكسائي بضم الزاي فيهما، لغة بني أسد، وافقه الشنبوذي. والباقون بفتحها فيهما لغة أهل الحجاز، فقيل: هما بمعنى، وقيل: المفتوح مصدر، والمضموم اسم.

❁ واختلف في ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الآية: ١٣٧][2]:

فابن عامر ﴿زُيِّنَ﴾ بضم الزاي، وكسر الياء، بالبناء للمفعول ﴿قَتۡلُ﴾ برفع اللام، على النيابة عن الفاعل ﴿أَوۡلَٰدَهُمۡ﴾ بالنصب على المفعول بالمصدر ﴿شُرَكَآئِهِمۡ﴾ بالخفض، على إضافة المصدر إليه «فاعلًا».

وهي قراءة متواترة صحيحة، وقارئها «ابن عامر» أعلى القراء السبعة سندًا، وأقدمهم هجرة، من كبار التابعين، الذين أخذوا عن الصحابة: كـ«عثمان بن عفان»، و«أبي الدرداء»، و«معاوية»، و«فضالة بن عبيد»، وهو مع ذلك عربي صريح، من صميم العرب، وكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن، فكيف وقد قرأ بها تلقى، وتلقن، وسمع، ورأى إذ هي كذلك في المصحف الشامي.

وقد قال بعض الحفاظ: إنه كان في حلقته بدمشق، أربعمائة عريف، يقومون عليه بالقراءة، قال: ولم يبلغنا عن أحد من السلف أنه أنكر شيئًا على «ابن عامر» من قراءته، ولا طعن فيها.

وحاصل كلام الطاعنين كالزمخشري: «أنه لا يفصل بين المتضايفين، إلا بالظرف في الشعر، لأنهما كالكلمة الواحدة، أو أشبها الجار والمجرور، ولا يفصل بين حروف الكلمة، ولا بين الجار ومجروره» انتهى.

وهو كلام غير معوّل عليه، وإن صدر عن أئمة أكابر؛ لأنه طعن في المتواتر، وقد انتصر

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٥٨١/١)، التيسير (ص: ١٠٧)، تفسير القرطبي (٩٠/٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٥٠)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٧٣)، النشر (٢٦٣/٢).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٥٨٢/١)، الإملاء للعكبري (١٥٢/١)، البحر المحيط (٢٢٩/٤، ٢٣٠)، التيسير (ص: ١٠٧)، المعاني للفراء (٣٥٧/١)، النشر (٢٦٣/٢).

لهذه القراءة من يقابلهم، وأوردوا من لسان العرب ما يشهد لصحتها نثرًا ونظمًا.

بل نقل بعض الأئمة الفصل بالجملة فضلًا عن المفرد، في قولهم: «غلام إن شاء ا أخيك».

وقرئ شاذًا ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ بنصب ﴿وَعْدَهُۥ﴾ وخفض ﴿رُسُلِهِۦ﴾.

وصحّ قوله ﷺ: «فهل أنتم تاركو إليّ صاحبي»[1] ففصل بالجار والمجرور.

وقال في التسهيل: ويفصل- في السعة بالقسم مطلقًا، وبالمفعول إن كان المضاف مصدرًا، نحو: «أعجبني دقّ الثوب القصار».

وقال صاحب غرب: يجوز فصل المصدر المضاف إلى فاعله بمفعولة، لتقدير التأخير، وأما في الشعر فكثير بالظرف وغيره منها قوله:

فَسُقْنَاهُمْ سُوقَ البَغَاثِ الأَدَاجِلِ[2]

وقوله:

.... سَقاها الحجى سَقيَ الرياضَ السّحائب[3]

(١) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (٣/ ١٥١)، دار الوطن- الرياض.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) عجز بيت من الطويل، وقائله المتنبي، وجاء في صدره:

حَمَلْتُ إِلَيهِ مِن لساني حَديقَةً ....

من قصيدة يقول في مطلعها:

أعيدوا صَباحي فَهوَ عندَ الكواعب وَرُدّوا رُقادي فَهوَ لَحظُ الحَبائب

المتنبي (٣٠٣- ٣٥٤ هـ / ٩١٥- ٩٦٥ م) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب. الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، له الأمثال السائرة والحكم البالغة المعاني المبتكرة. ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة وإليها نسبته، ونشأ بالشام، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس. قال الشعر صبيًا، وتنبأ في بادية السماوة (بين الكوفة والشام) فتبعه كثيرون، وقبل أن يستفحل أمره خرج إليه لؤلؤ أمير حمص ونائب الإخشيد فأسره وسجنه حتى تاب ورجع عن دعواه. وفد على سيف الدولة ابن حمدان صاحب حلب فمدحه وحظي عنده. ومضى إلى مصر فمدح كافور الإخشيدي وطلب منه أن يوليه، فلم يوله كافور، فغضب أبو الطيب وانصرف يهجوه. قصد العراق وفارس، فمدح عضد الدولة ابن بويه الديلمي في شيراز. عاد يريد بغداد فالكوفة، فعرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي في الطريق بجماعة من أصحابه، ومع المتنبي جماعة أيضًا، فاقتتل=

وقوله:

.... دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها[١]

وقوله:

فَزَجَجْتُه بمَزَجَّة ... زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَهْ[٢]

وقد علم بذلك خطأ من قال: إن ذلك قبيح أو خطأ، أو نحوه.

وأما من زعم أنه لم يقع في الكلام المنثور مثله، فلا يعوّل عليه؛ لأنه نافٍ ومن أسند هذه القراءة مثبت، وهو مقدم على النفي اتفاقًا.

ولو نقل إليّ هذا الزاعم عن بعض العرب، ولو أمة، أو راعيًا، أنه استعمله في النثر لرجع إليه، فكيف وفيمن أثبت تابعي عن الصحابة، عمن لا ينطق عن الهوى ﷺ، فقد بطل قولهم، وثبتت قراءته، سالمة من المعارض، ولله الحمد.

وقرأ الباقون ﴿زَيَّنَ﴾ بفتح الزاي، والياء، مبنيًا للفاعل، ونصب ﴿قَتْلَ﴾ به

=

الفريقان، فقتل أبو الطيب وابنه محسّد وغلامه مفلح بالنعمانية بالقرب من دير العاقول في الجانب الغربي من سواد بغداد. وفاتك هذا هو خال ضبة بن يزيد الأسدي العيني، الذي هجاه المتنبي بقصيدته البائية المعروفة، وهي من سقطات المتنبي. انظر: يتيمة الدهر للثعالبي (١/١٩٥)، دار الكتب العلمية - بيروت.

(١) عجز بيت من السريع، وقائله عمرو بن قمّيّة، جاء في صدره:

لمّا رأت ساتيدما استعبرت ....

وهو من أبيات له يقول في مطلعها:

قد سألتني بنتُ عمرو عن الـ ... أرض التي تُنكر أعلامها

عمرو بن قُميَئة (١٧٩ - ٨٥ ق. هـ / ٤٤٨ - ٥٤٠ م) عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي البكري الوائلي النزاري، شاعر جاهلي مقدّم، نشأ يتيمًا وأقام في الحيرة مدة وصحب حجرًا أبا امرئ القيس الشاعر، وخرج مع امرئ القيس في توجهه إلى قيصر فمات في الطريق فكان يقال له (الضائع)، وهو المراد بقول امرئ القيس (بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه)، إلى آخر الأبيات. انظر: خزانة الأدب (٤/٣٧١)، دار الكتب العلمية –بيروت.

(٢) هو من مجزوء الكامل، مجهول القائل. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٢٧)، دار الفكر - بيروت، وخزانة الأدب (٤/٣٨٠)، دار الكتب العلمية -بيروت.

﴿أَوۡلَٰدُهُمۡ﴾ بالخفض، على الإضافة، ﴿شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ بالرفع على الفاعلية بـ(زين) وهي واضحة، أي: زين لكثير من المشركين شركاؤهم إن قتلوا أولادهم، بنحرهم لآلهتهم، أو بالوأد خوف العار والعيلة.

❁ وعن المطوعي ﴿حُجُرٌ﴾ بضم الحاء والجيم، أما مصدر كـ(حكم)، أو جمع: (حجر) بالفتح، أو الكسر، كـ(سَقف، وسُقُف)، و(جَذْع، وجُذْع)[1].

❁ وعن الحسن ﴿حُجْرًا﴾ بضم الحاء، وسكون الجيم، مخفف المضموم[2].

❁ وقرأ ﴿حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا﴾ [الآية: ١٣٨] بإدغام التاء في الظاء، أبو عمرو، والأزرق، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ ورقّق الأزرق راء ﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِ﴾ و﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ بخلفه، والوجهان في جامع البيان.

❁ وضم الهاء من ﴿سَيَجۡزِيهِم﴾ يعقوب.

❁ وعن المطوعي ﴿خالِصُةُ﴾ برفع الصاد، والهاء، وبحذف التنوين[3]؛ على أنه مبتدأ و﴿لِّذُكُورِنَا﴾ خبره، والجملة خبر الموصول.

والجمهور ﴿خَالِصَةٞ﴾ بالتأنيث، إما حملًا على المعنى؛ لأن الذي في بطونها أنعام، ثم حمل على اللفظ في قوله ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾ وإما للمبالغة كعلامة ونسابة.

❁ واختلف في ﴿وَإِن يَكُن مَّيۡتَةٗ﴾ [الآية: ١٣٩][4]:

فنافع، وأبو عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، ﴿يكن﴾ بالتذكير ﴿ميتةً﴾ بالنصب، وافقهم اليزيدي، والأعمش.

وقرأ ابن عامر، من غير طريق الداجوني، عن هشام، وكذا أبو جعفر، ﴿تكن﴾

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) شاذ لا يقرأ به.
(٤) انظر: الإملاء للعكبري (١٥٢/١)، البحر المحيط (٢٣٣/٤)، التيسير (ص: ١٠٧)، تفسير الطبري (١٥٠/٢)، النشر (٢٦٥/٢، ٢٦٦).

بالتأنيث ﴿ميتةٌ﴾ بالرفع، وافقها ابن محيصن.

وأبو جعفر على أصله في تشديد ﴿مّيّتة﴾.

وقرأ ابن كثير، والداجوني، من أشهر طرقه، عن هشام ﴿يَكُنْ﴾ بالتذكير ﴿مَّيْتَةً﴾ بالرفع، فلا خلاف عن هشام في رفع ﴿مَّيْتَةً﴾.

وقرأ أبو بكر﴿تكُن﴾ بالتأنيث ﴿مَّيْتَةً﴾ بالنصب، وافقه ا□سن، والتذكير والتأنيث واضحان.

ومن نصب ﴿مَّيْتَةً﴾ فعلى خبر «كان» الناقصة، ومن رفع فعلى جعلها تامة، ويجوز أن يكون خبرها محذوفا، أي: «وإن يكن هناك ميتة» فتكون ناقصة أيضًا وضم الهاء من ﴿سَيَجْزِيهِم﴾ يعقوب.

❁ وقرأ ﴿قَتِلُوٓاْ﴾ [الآية: ١٤٠] بتشديد التاء ابن كثير، وابن عامر[١].

❁ وأدغم دال ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ [﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾﴾:]

❁ وقرأ ﴿أُكُلُهُۥ﴾ [الآية: ١٤١] بإسكان الكاف نافع، وابن كثير[٢].

❁ وقرأ ﴿مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾ [الأية: ١٤١] بضم الثاء والميم، حمزة، والكسائي، وخلف[٣].

❁ واختلف في ﴿حَصَادِهِۦ﴾ [الآية: ١٤١][٤]:

فأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وكذا يعقوب، بفتح الحاء وافقهم اليزيدي، والباقون بالكسر، وهما لغتان، في المصدر كقولهم: جُداد، وجداد.

---

(١) سبق نظيره.

(٢) سبق نظيره.

(٣) سبق نظيره.

(٤) أنظر: البحر المحيط (٢٣٨/٤)، التيسير (ص: ١٠٧)، تفسير القرطبي (١٠٤/٧)، النشر (٢٦٦/٢).

❁ وقرأ ﴿خُطُوَٰتِ﴾ [الآية: ١٤٢] بالضم، قنبل، والبزي، بخلفه وابن عامر، وحفص، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب[1].

❁ واختلف في ﴿وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ﴾ [الآية: ١٤٣][2]:

فابن كثير، وأبو عمرو، وابن ذكوان وهشام من غير طريق الداجوني، ويعقوب، بفتح العين، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، وروى الداجوني عن أصحابه عن هشام بسكون العين، وبه قرأ الباقون.

وهما لغتان في جمع: (ماعز) كـ(خادم) و(خدم)، و(تاجر) و(تجر)، ويجمع أيضًا على (معزى).

❁ واتفقوا على تسهيل ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ معًا هنا [الآيتان: ١٤٣، ١٤٤]، واختلفوا في كيفيته:

فالجمهور كما تقدم على إبدال همزة الوصل الواقعة بعد همز الاستفهام ألفًا خالصة، مع إشباع المد للساكنين للكل، وهو المختار.

وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين، وهما صحيحان في الشاطبية، وغيرها.

وكذا الحكم في ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ موضعي يونس [الآيتان: ٥١، ٩١]، و﴿ءَآللَّهُ﴾ بها [يونس الآية: ٥٩]، والنمل [الآية: ٥٩].

❁ وتقدم في الهمز المفرد الكلام على ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ﴾ من حيث حذف همزة، مع ضم ما قبل الواو، لأبي جعفر، وإنه كـ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ في ذلك كما نقله في النشر عن نصّ الأهوازي وغيره.

❁ وقرأ ﴿شُهَدَآءَ إِذۡ﴾ [الآية: ١٤٤] بتسهيل الثانية كالياء، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس وأمال ﴿وَصَّىٰكُم﴾، ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل الأزرق.

---

(١) سبق نظيره.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٥٨٧/١)، البحر (٢٣٩/٤)، التيسير (ص: ١٠٨)، النشر (٢٦٦/٢).

❁ واختلف في ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾ [الآية: ١٤٥][1]:

فنافع، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف في اختياره، بالتذكير ﴿ميتةً﴾ بالنصب، واسم ﴿يكون﴾ يعود على قوله: ﴿محرما﴾.

وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش، لكن التذكير من غير طريق المطوعي.

وقرأ ابن عامر، وأبو جعفر بالتأنيث والرفع، على أنها تامة، بمعنى «توجد ميتة».

وقرأ ابن كثير، وحمزة، بالتأنيث والنصب، على أن اسمها ضمير، يعود على ﴿مُحَرَّمًا﴾ أو المأكول، وأنث الفعل لتأنيث الخبر، وافقهما ابن محيصن.

❁ وقرأ ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾ [الآية: ١٤٥] بكسر النون أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، وكذا يعقوب. وقرأ بكسر طائه أبو جعفر.

❁ وعن الحسن ﴿ظُفْر﴾ [الآية: ١٤٦] بسكون الفاء لغة[2].

❁ وأدغم تاء ﴿حَمَلَتۡ ظُهُورُهُمَآ﴾ أبو عمرو، والأزرق، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وأمال ﴿ٱلۡحَوَايَآ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

۞ [﴿۞ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾]:

❁ واختلف في ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الآية: ١٥٢] حيث وقع، إذا كان بالتاء فقط، خطآبا[3]:

فحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بتخفيف الذال حيث وقع، على حذف

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٥٨٨/١)، الإملاء للعكبري (١٥٣/١)، البحر المحيط (٢٤١/٤)، النشر (٢٦٦/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: البحر المحيط (٢٥٣/٤)، التيسير (ص: ١٠٨)، السبعة (ص: ٢٧٢)، الغيث للصفاقسي (ص: ٢٢٠).

إحدى التاءين؛ لأن الأصل: «تتذكرون» وافقهم الأعمش.

والباقون بتشديدها، فأدغموا التاء في الذال.

❁ واختلف في ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا﴾ [الآية: ١٥٣][1]:

فحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بكسر الهمزة وتشديد النون، على الاستئناف، و(هذا) محله نصب اسمها، و﴿صراطي﴾ خبرها، وفاء ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾ عاطفة للجمل.

وقرأ ابن عامر، ويعقوب، بفتح الهمزة، وتخفيف النون.

والباقون بفتح الهمزة، وتشديد النون، على تقدير اللام، أي: «ولأن هذا».

وقال الفراء: معمولة ﴿أَتْلُ﴾ وأجاز جرها، بتقدير: (وصاكم به، وبأن) فتكون نسقًا على المضمر، على طريق الكوفيين.

ووجه قراءة ابن عامر؛ أنها خففت من الثقيلة، على اللغة القليلة.

❁ وقرأ ﴿صِرَٰطِى﴾ [الآية: ١٥٣] بالسين قنبل، من طريق ابن مجاهد، ورويس، وبالإشمام خلف عن حمزة.

وفتح ياء الإضافة منها ابن عامر، وسكّنها الباقون.

❁ وقرأ ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ [الآية: ١٥٣] بتشديد التاء البزي بخلفه[2].

❁ وعن الحسن، والأعمش ﴿الذي أحسنُ﴾ بالرفع، على أنه خبر محذوف، أي: هو أحسن، فحذف العائد وإن لم تطل الصلة وهو نادر[3].

❁ وعن ابن محيصن من المفردة ﴿وأن يقولوا... أو يقولوا﴾ بالغيب فيهما[4].

❁ وأمال ﴿أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه. وأدغم دال ﴿فَقَدْ جَآءَكُم﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٥٩٢/١)، الإملاء للعكبري (٥٤/١)، التيسير (ص: ١٠٨)، تفسير الطبري (٢٣١/١٢)، تفسير الرازي (١٧٠/٤)، المعاني للفراء (٣٦٤/١)، النشر (٢٦٦/٢).

(٢) سبق نظيره.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

❁ ومرّ إمالة ﴿جَآءَ﴾ غير مرة.

❁ وغلّظ الأزرق لام ﴿أَظْلَمَ﴾ بخلفه.

❁ وأشم صاد ﴿يَصْدِفُونَ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، ورويس بخلفه.

❁ واختلف في ﴿تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ هنا [الآية: ١٥٨]، والنحل [الآية: ٣٣](١):

فحمزة، والكسائي، وخلف، بالياء على التذكير فيهما، والباقون بالتأنيث؛ لأن لفظه مؤنث.

❁ واختلف في ﴿فَرَّقُوا۟﴾ هنا [الآية: ١٥٩]، والروم [الآية: ٣٢](٢):

فحمزة، والكسائي، بألف بعد الفاء وتخفيف الراء من المفارقة، وهي الترك؛ لأن من آمن بالبعض، وكفر بالبعض، فقد ترك الدين القيم، أو فاعل بمعنى فعل، من التفرقة والتجزئة، أي: آمنوا ببعضه وافقهما ا□سن.

والباقون بتشديد الراء بلا ألف فيهما.

❁ واختلف في ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الآية: ١٦٠](٣):

فيعقوب ﴿عَشَرَ﴾ بالتنوين ﴿أَمْثَالِهَا﴾ بالرفع صفة لـ﴿عشر﴾.

وعن الأعمش ﴿عشرًا﴾ بالتنوين ﴿أمثالَها﴾ بالنصب(٤).

والباقون ﴿عَشَرَ﴾ بغير تنوين ﴿أَمْثَالِهَا﴾ بالخفض على الإضافة.

❁ وأمال ﴿يُجْزَىٰٓ﴾ حيث جاء حمزة، والكسائي، وخلف وقلّله الأزرق بخلفه.

❁ وقرأ ﴿رَبِّيَ إِلَىٰ﴾ [الآية: ١٦١] بفتح ياء الإضافة نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

❁ وتقدم الخلف في ﴿صِرَٰطَ﴾ قريبًا.

❁ واختلف في ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الآية: ١٦١](١):

---

(١) انظر: البحر المحيط (٤/٢٥٩)، النشر (٢/٢٦٦).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٥٥)، البحر المحيط (٤/٢٦٠)، التيسير (ص: ١٠٨)، تفسير الطبري (١٢/٣٦٨)، الكشف للقيسي (١/٤٥٨)، النشر (٢/٢٦٦).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/٢٦٢)، النشر (٢/٢٦٧).

(٤) شاذ لا يقرأ به.

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بكسر القاف، وفتح الياء مخففًا كـ«الشبع»، مصدر: «قام»، «دام» وافقهم الأعمش، «لي دينا دائمًا».

والباقون بفتح القاف، وكسر الياء مشددة كـ(سيّد) مصدر على: (فيعل)، فاصله (قيوم) اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت، أي: «دينًا مستقيمًا».

❁ وقرأ ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ بالألف هشام، وابن ذكوان بخلفه.

❁ وعن الحسن ﴿ونسْكي﴾ بسكون السين[2].

❁ وسكن ياء الإضافة من ﴿مَحْيَايَ﴾ نافع، وأبو جعفر لكن بخلف عن الأزرق.

والوجهان صحيحان عنه، خلافًا عنه خلافًا لمن ضعّف الإسكان عنه، كما تقدم وأماله الدوري عن الكسائي، وقلّله الأزرق بخلفه.

وإذا وقف من فتح الياء فله ثلاثة الوقف، لعروض السكون، أما من سكّنها فبإشباع المد للساكنين وصلًا، ووقفًا، للزوم السكون.

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿مَمَاتِي لِلَّهِ﴾ نافع، وأبو جعفر وتقدم لحمزة مد «لا» التي للتبرئة في نحو: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ مدًا وسطًا.

❁ وقرأ ﴿وَأَنَا أَوَّلُ﴾ [الآية: ١٦٣] بالمد نافع، وأبو جعفر.

❁ وتقدم غير مرة أن للأزرق في نحو: ﴿ءَاتَىٰكُمْ﴾طرقًا خمسة، من تثليث مد البدل، وفتح الألف، وتقليلها، فراجعها إن شئت.

❁ وتقدم أيضًا الخلف له في ترقيق راء ﴿وِزْرَ﴾ والوجهان في جامع البيان.

=

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٥٤، ١٥٥)، البحر المحيط (٤/٢٦٢)، التيسير (ص: ١٠٨) تفسير الطبري (١٢/٢٨٢)، الكشاف (٢/٥٠)، المعاني للأخفش (٢/٢٩٢)، المعاني للفراء (١/٣٦٧)، النشر (٢/٢٦٧).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

۞ [الرسوم:]

۞ اتفق على رسم الهمزة المكسورة ياء في: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ﴾.

۞ وكتب: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾، ﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ في بعضها بألف بعد الراء، وفي بعضها بلا ألف.

۞ واختلف في: ﴿أَنۢبَـٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ﴾ فرسمت الهمزة في بعضها واوًا، مع زيادة ألف بعدها، وحذف الألف قبلها، وجعله في الأصل هنا من المتفق عليه بالواو، مع أنه قدم في وقف حمزة، تبعًا للنشر أنه من المختلف فيه.

۞ أما ﴿فِيكُمۡ شُرَكَـٰٓؤُاْۚ﴾ فمن المتفق عليه بالواو.

۞ وكتبوا: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ بلام واحدة في الشامية، وبلامين في بقيتها، واتفقوا على رسم ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ بياء بعد الألف، وصوب في النشر أنها صورة الهمزة.

۞ وكتبوا في الكل: ﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ﴾ هنا [الآية: ٥٢]، والكهف [الآية: ٢٨] بالواو.

۞ وكتبوا: ﴿لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي﴾ بالياء، وكذا ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ و﴿يَوۡمَ يَأۡتِي﴾ و﴿هَـٰذَا رَبِّي﴾.

۞ روى نافع عن المدني، حذف ألف: ﴿وَلَا طَـٰٓئِرٍ﴾ و﴿ذُرِّيَّـٰتِهِمۡ﴾ وألف ﴿قَرۡيَةٍ أَكَـٰبِرَ﴾.

۞ وكتبوا: ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ﴾، ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾ بألف في بعضها، وفي بعضها بالحذف.

۞ وكتبوا: ﴿لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا﴾ بثنتين في الكوفي، وبثلاث في بقيتها.

۞ وكتب في العراقية: ﴿إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ﴾، ﴿وَقَالَ أَوۡلِيَآؤُهُم﴾ بحذف الياء والواو، وكذا ﴿أَوۡلِيَآئِكُم﴾ بالأحزاب [الآية: ٦]، و﴿نَحۡنُ أَوۡلِيَآؤُكُمۡ﴾ بفصلت [الآية: ٣١].

۞ وكتبوا: ﴿أَوۡلَـٰدِهِمۡ شُرَكَـٰٓؤُهُمۡ﴾ بالياء في الشامي، وبواو في غيره.

۞ وكتبوا في الكل: ﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ﴾ بلا ألف بعد الفاء هنا [الآية: ١٥٩]، وفي الروم [الآية: ٣٢].

۞ [المقطوع والموصول:]

۞ اتفقوا على قطع (إن) عن (لم) حيث جاء نحو: ﴿إِن لَّمۡ يَكُن﴾ و﴿كَأَن لَّمۡ

تَغۡرَ﴾، وعلى وصل (أم) بـ(ما) الاسمية نحو: ﴿أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ﴾.

❁ واختلف في قطع (في) عن (ما) في قوله: ﴿فِي مَآ أُوحِيَ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ إِنَّ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، ويأتي بقية العشر إن شاء الله تعالى.

❁ واتفق على قطع «إن» المكسورة عن «ما» هنا فقط: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖ﴾ [الآية: ١٣٤]، واختلف في ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ بالنحل [الآية: ٩٥].

❁ واتفقوا على كتابة: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ﴾ [الأنعام: ١١٥]، بالتاء كأول يونس [الآية: ٣٣]، والخلف في ثانيه [الآية: ٩٦]، كموضع غافر [الآية: ٦].

۞ [ياءات الإضافة:]

❁ ثمان: ﴿إِنِّيٓ أُمِرۡتُ﴾ [الآية: ١٤]، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ١٥]، ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ﴾ [الآية: ٧٤]، ﴿وَجۡهِيَ لِلَّهِ﴾ [الآية: ٧٩]، ﴿صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا﴾ [الآية: ١٥٣]، ﴿رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ﴾ [الآية: ١٦١]، ﴿وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الآية: ١٦٢].

❁ الزوائد واحدة: ﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾ [الآية: ٨٠]، وذكر كل في محله.



سورة الأعراف

مكية إلا ثمان آيات من ﴿وَسْـَٔلْهُمْ﴾ إلى ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا﴾

❁ [الفواصل:]

❁ وآيها مائتان وخمس بصري، وشامي، وست حرمي، وكوفي.

❁ خلافها خمس: ﴿الٓمٓصٓ﴾ كوفي، و﴿تَعُودُونَ﴾ كوفي أيضًا ﴿لَهُ ٱلدِّينَ﴾ بصري وشامي، ﴿ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ و﴿ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حرمي، وقيل: ﴿يُسْتَضْعَفُونَ﴾ مدني أول.

❁ شبه الفاصلة تسعة: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾، ﴿سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾، ﴿وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ﴾، ﴿صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ﴾، ﴿فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ﴾، و﴿مُوسَىٰ صَعِقًا﴾، ﴿وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾، ﴿عَذَابًا شَدِيدًا﴾، ورابع: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

❁ وعكسه ستة: ﴿مِّن طِينٍ﴾، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وثلاثة من ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الأول.

❁ [القراءات:]

❁ تقدم السكت لأبي جعفر على كل حرف من ﴿الٓمٓصٓ﴾.

❁ وأمال ﴿ذِكْرَىٰ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق.

❁ واختلف في ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٣﴾ [الآية: ٣][1]:

فابن عامر بياء قبل التاء، مع تخفيف الذال، والباقون بتاء فوقية بلا ياء قبلها.

وخفف الذال حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، على أصلهم والباقون بالتشديد.

وتقدم إمالة ﴿جَآءَ﴾ حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه.

وأدغم ذال ﴿إِذْ جَآءَهُم﴾ أبو عمرو، وهشام، واتفق على قراءة ﴿مَعَٰيِشَ﴾ بالياء بلا

---

(١) انظر: البحر المحيط (٤/٢٦٨)، التيسير (ص: ١٠٩)، تفسير الرازي (٤/١٧٨)، السبعة (ص: ٢٧٨)، النشر (٢/٢٦٧).

همز؛ لأن ياءها أصلية، جمع: «معيشة» من «العيش» وأصلها: «معيشة»، «مفعلة» متحركة الياء، فلا تنقلب في الجمع همزة، كما في الصحاح.

قال: وكذا «مكايل»، و«مبايع» ونحوهما، وما رواه خارجة عن نافع، من همزها فغلط فيه، إذ لا يهمز إلا ما كانت الياء فيه زائدة، نحو: «صحائف» و«مدائن».

❁ وأمال ﴿دَعۡوَىٰهُمۡ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو عمرو، والأزرق بخلفهما.

❁ وقرأ ﴿لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ﴾ بضم التاء وصلًا، أبو جعفر، بخلف عن ابن وردان، والوجه الثاني له إشمام كسرتها الضم كما مرّ بالبقرة.

❁ عن المطوعي ﴿مذومًا﴾ بواو واحدة، بلا همز في الحالين[1]، وهو تخفيف ﴿مَذۡءُومًا﴾ في قراءة الجمهور، بالنقل وحذف الهمز. ووقف حمزة عليه كذلك بالنقل، وأما بين بين فضعيف جدًا.

❁ وسهل الهمزة الثانية من ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ الأصبهاني عن ورش.

❁ وتقدم لأبي عمرو في ﴿حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ ثلاثة أوجه: إدغام الثاء من ﴿حَيۡثُ﴾ في شين ﴿شِئۡتُمَا﴾ مع الإبدال، ومع الهمز، أما الإدغام مع الهمز فيمتنع، لكنه ليعقوب من المصباح كما تقدم.

❁ وعن الحسن ﴿سوءاتها﴾ و﴿سوءاتكم﴾ بالإفراد حيث جاء[2].

وتقدم الخلاف في مدّهما عن الأزرق، وما وقع للجعبري من جعل ثلاثة الواو مضروبة في ثلاثة الهمزة، فتبلغ تسعة، تعقبه في النشر كما مرّ، بأنه لم يجد أحدًا روى الإشباع في اللين إلا وهو يستثنى «سوءات».

فالخلاف بين التوسط، والقصر، وكل من وسطها مذهبه في البدل التوسط، فعليه يكون فيها أربعة فقط، توسط الواو مع توسط الهمزة، وثلاثة الهمزة مع قصر الواو، ونظمها في بيت فقال:

وَسِــوْآتَ قَــصْرُ الــوَاوِ وَالْهَمــزِ ثَلِّثَــا ... وَوَسِــطْهُمَا فَالْكُــلُّ أَرْبَعَــةٌ فَــادْرِ

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

ووقف عليها حمزة، بالنقل على القياس، وبالإدغام إلحاقًا للواو الأصلية بالزائدة، وأما بين بين فضعيف.

❁ وأمال ﴿مَا نَهَـٰكُمَا﴾ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، وقلّله الأزرق بخلفه، وكذا ﴿نَهَـٰكُمۡ﴾ بالحشر، وكذا ﴿فَدَلَّـٰهُمَا بِغُرُورٍۚ﴾، ﴿وَنَادَىٰهُمَا﴾.

❁ وعن الحسن ﴿يِخِصِّفان﴾ بكسر الياء، والخاء، وتشديد الصاد، والأصل: «يختصفان»[1].

❁ وأدغم راء ﴿تَغۡفِرۡ لَنَا﴾ أبو عمرو بخلف عن الدوري.

❁ واختلف في ﴿وَمِنۡهَا تُخۡرَجُونَ﴾ هنا [الآية: ٢٥]، وفي الروم ﴿كَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾ [الآية: ١٩] وهو الأول منها، وفي الزخرف [الآية: ١١]، وآخر الجاثية [الآية: ٣٥][2]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بفتح الحرف الأول وضم الراء مبنيًا للفاعل، وافقهم الأعمش في الأربعة.

وقرأ ابن ذكوان، ويعقوب، كذلك هنا، وافقهما الحسن.

وقرأ ابن ذكوان أيضًا في الزخرف كذلك.

واختلف عنه في الروم: فروى الطبري وأبو القاسم الفارسي، عن النقاش، عن الأخفش، عنه كذلك، وكذا هبة الله عن الأخفش، وبه قرأ الداني على الفارسي، عن النقاش.

قال في النشر: «ولا ينبغي أن يؤخذ من التيسير بسواه».

وروى سائر الرواة عن ابن ذكوان، بضم التاء، وفتح الراء، مبنيًا للمفعول، وبه قرأ الباقون في الأربعة، غير أن الحسن، وافق ابن ذكوان في حرف الزخرف.

ولا خلاف في بناء الفاعل للكل في ثان الروم، وهو ﴿إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ ٢٥﴾ وكذا حرف الحشر ﴿لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ﴾.

قال في النشر: وعبارة الشاطبي موهمة له، لولا ضبط الرواية؛ لأن منع الخروج منسوب إليهم.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١٥٧/١)، التيسير (ص: ١٠٩)، النشر (٢٦٧/٢).

وكذا اتفقوا على ﴿يَوۡمَ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ﴾ بـ«سأل» [المعارج الآية: ٤٣]، حملا على قوله تعالى ﴿يُوفِضُونَ﴾.

❁ وعن الحسن ﴿رِيَاشًا﴾ بفتح الياء، وألف بعدها[1]، جمع: «ريش» كـ«شعب، وشعاب»، وأمال ﴿يُوَارِي﴾ الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، وفتحها من طريق جعفر، كالباقين فيقرأ له بالوجهين، كموضعي المائدة [الآية: ٣١] كما تقدم، ولذا أطلق في الطيبة فقال: «تمار مع أوار مع يوار».

❁ واختلف في ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ [الآية: ٢٦][2]:

فنافع، وابن عامر، والكسائي، وكذا أبو جعفر، بنصب السين، عطفًا على ﴿لِبَاسًا﴾ وافقهم الحسن، والشنبوذي.

والباقون بالرفع، إما مبتدأ و«ذلك» ثان، و«خير» خبر الثاني، وهو وخبره خبر الأول والرابط اسم الإشارة.

وإما خبر محذوف، أي: «وهو»، أو ستر العورة لباس التقوى.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ بالتخفيف مع عدم السكت، وبالسكت على الياء، وبالنقل، وبالإدغام فهي أربعة، وهو متوسط بغيره المنفصل.

❁ وأمال ﴿يَرَىٰكُمۡ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق.

❁ وأبدل الثانية من﴿بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ أَتَقُولُونَ﴾ ياء مفتوحة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

❁ وضم الهاء من ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ حمزة، ويعقوب، في الحالين، وضمها معهما وصلًا والكسائي، وخلف أما الميم فكسرها وصلًا أبو عمرو، وضمها الباقون.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٦٠٦/١)، الإملاء للعكبري (١٥٧/١)، البحر المحيط (٢٨٣/٤)، التيسير (ص: ١٠٩).

❁ وفتح سين ﴿يَحْسَبُونَ﴾ ابن عامر، عاصم، وحمزة، وأبو جعفر(١).

۞ [﴿۞ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ۝٣١﴾]:

❁ واختلف في ﴿خَالِصَةً﴾ [الآية: ٣٢](٢):

فنافع بالرفع، خبر ﴿هِيَ﴾و﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ متعلق بـ﴿خَالِصَةً﴾ وجعلها القاضي خبرًا بعد خبر.

والباقون بالنصب على الحال، من الضمير المستقر في الظرف، وهو أعني: الظرف خبر المبتدأ.

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ غير حمزة.

❁ وقرأ ﴿يُنَزِّلۡ﴾ [الآية: ٣٣] بالتخفيف ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

❁ وأسقط الهمزة الأولى من ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾ قالون، والبزي، وأبو عمرو، ورويس، من طريق أبي الطيب.

وسهل الثانية ورش، وأبو جعفر، ورويس من غير طريق أبي الطيب.

ولورش من طريق الأزرق ثان، وهو إبدالها ألفا خالصة، ولا يجوز له المد كـ«آمنوا»، لعروض حرف المد بالإبدال، وضعف السبب، بتقدمه على الشرط.

ولقنبل ثلاثة: إسقاط الأولى، من طريق ابن شنبوذ، وتسهيل الثانية من طريق غيره، والثالث له إبدالها ألفًا كالأزرق، والباقون بتحقيقها.

❁ وأسكن سين ﴿رُسُلُنَا﴾ أبو عمرو(٣).

❁ وعن المطوعي ﴿تداركوا﴾ بتاء مفتوحة، موضع همزة الوصل(٤).

---

(١) سبق نظيره.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (١/٦٠٩)، الإملاء للعكبري (١/١٥٧)، البحر المحيط (٤/٢٩١)، التيسير (ص: ١٠٩)، تفسير الطبري (١٢/٤٠١).

(٣) سبق نظيره.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

❁ وأمال ﴿أُخْرَىٰهُمْ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق.

❁ وأمال ﴿لِأُولَىٰهُم﴾ و﴿أُولَىٰهُمْ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى أبو عمرو، والأزرق.

❁ وقرأ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الآية: ٣٨] بإبدال الثانية ياء مفتوحة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

❁ واختلف في ﴿وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٣٨][1]:

فأبو بكر بالغيب، والضمير يعود على الطائفة السائلة، أو عليهما. والباقون بالخطاب، إما للسائلين، وإما لأهل الدنيا.

❁ واتفق على الخطاب في ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾.

❁ واختلف في ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ﴾ [الآية: ٤٠][2]:

فأبو عمرو بالتأنيث، والتخفيف وافقه ابن محيصن.

وعن اليزيدي بفتح الفوقية، مبنيًا للفاعل، ونصب ﴿أَبْوَٰبَ﴾فخالف أبا عمرو[3].

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالتذكير والتخفيف، وافقهم الحسن، والأعمش، بخلف عن المطوعي في التذكير.

والباقون بتاء التأنيث والتشديد، وكلهم ضم حرف المضارعة، إلا الحسن، فإنه فتحه كاليزيدي، وإلا المطوعي، فإنه فتح مع التذكير فقط، ومن فتحه نصب﴿أَبْوَٰبَ﴾ على المفعولية.

❁ وأدغم ﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ رويس بخلف عنه، كأبي عمرو، وأدغمه يعقوب، بكماله

---

(١) انظر: البحر المحيط (٢٩٦/٤)، التيسير (ص: ١١٠)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٥٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٨١)، السبعة (ص: ٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (ص: ٢٢٣)، الكشاف (٦٢/٢)، النشر (٢٦٩/٢).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١٥٨/١)، البحر المحيط (٢٩٧/٤)، التيسير (ص: ١١٠)، السبعة (ص: ٢٨٠)، الغيث للصفاقسي (ص: ٢٢٣)، النشر (٢٦٩/٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

من المصباح، كسائر المثلين.

❁ وعن ابن محيصن ﴿الجُمل﴾ بضم الجيم، وتشديد الميم مفتوحة[1]، وهو كـ«القلس، والقلس»، حبل عظيم، يفتل من حبال كثيرة للسفينة.

واختلف في ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الآية: ٤٣][2]:

فابن عامر بغير واو، على أن الجملة الثانية موضحة ومبينة للأولى.

والباقون بإثبات الواو للاستئناف، أو حالية.

❁ وأمال ﴿هَدَىٰنَا﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه.

❁ وأدغم دال ﴿لَقَدْ جَآءَتْ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وأدغم تاء ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان، بخلفه، وهشام، وحمزة، والكسائي، وتقدم قريبًا إمالة ﴿نَادَىٰٓ﴾.

❁ واختلف في ﴿نَعَمْ﴾ [الآية: ٤٤][3]:

فالكسائي بكسر العين، حيث جاء وهو أربعة: هنا موضعان [الآيتان: ٤٤، ١٤٤]، وفي الشعراء [الآية: ٤٢]، والصافات [الآية: ١٨]، لغة صحيحة لكنانة، وهذيل، خلافًا لم طعن فيها وافقه الشنبوذي.

والباقون بالفتح، لغة باقي العرب.

❁ وأبدل همز ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ واوًا مفتوحة، الأزرق، وأبو جعفر، وكذا وقف حمزة.

❁ واختلف في ﴿أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٤٤][4]:

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: البحر المحيط (٢٩٩/٤)، التيسير (ص: ١١٠)، تفسير القرطبي (٢٠٨/٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٥٦)، السبعة (ص: ٢٨٠)، الكشاف (٦٣/٢)، النشر (٢٦٩/٢).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٦١٣/١)، الإملاء للعكبري (١٥٩/١)، البحر المحيط (٣٠٠/٤)، التيسير (ص: ١١٠)، تفسير الطبري (٤٤٦/١٢)، النشر (٢٦٩/٢).

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (٦١٣/١)، الإملاء للعكبري (١٥٩/١)، البحر المحيط (٣٠١/٤)، التيسير (ص: ١١٠)، تفسير الطبري (٤٤٧/١٢)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٥٥)، الكشاف (٦٤/٢)، النشر (٢٦٩/٢).

فنافع، وأبو عمرو، وعاصم، ويعقوب، بإسكان النون مخففة ورفع ﴿لَعۡنَةُ﴾؛ على أن (أن) مخففة من الثقيلة اسمها، ضمير الشأن، و﴿لَعۡنَةُ﴾ مبتدأ، والظرف بعده خبره، والجملة خبر (أن) وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، من المفردة.

واختلف عن قنبل: فروى عنه ابن مجاهد والشطوي، عن ابن شنبوذ كذلك، وروى عنه ابن شنبوذ، إلا الشطوي عنه بتشديد النون، ونصب ﴿لَعۡنَةُ﴾ وبه قرأ الباقون.

وفتحت (أن) لوقوع الفعل عليها، أي: (بأن)، و(لعنة) اسمها، والظرف خبرها، ويأتي موضع النور في محله إن شاء الله تعالى.

۞ [﴿۞ وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُواْ رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٧﴾]:

❁ وتقدم إمالة ﴿سِيمَٰهُمۡ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٧٣]، وأما ﴿تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ﴾ فهمزتان مفتوحتان، تقدم حكمهما قريبًا في ﴿جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾.

غير أن من أبدل الهمزة الثانية عن الأزرق، وقنبل، يشبع المد هنا للساكن بعد.

❁ وأمال ﴿وَنَادَىٰٓ﴾ و﴿مَآ أَغۡنَىٰ﴾ و﴿نَنسَىٰهُمۡ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق.

❁ وأبدل الثانية من﴿ٱلۡمَآءِ أَوۡ﴾ياء مفتوحة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

❁ وكسر التنوين من ﴿بِرَحۡمَةٍۚ ٱدۡخُلُواْ﴾ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب.

واختلف فيه عن قنبل، لكونه عن جر، فكسره ابن شنبوذ، وضمه ابن مجاهد واختلف أيضًا عن ابن ذكوان، فروى النقاش عن الأخفش كسره، وكذا الرملي عن الصوري.

وروى الصوري من سائر طرقه الضم، وهما صحيحان عن ابن ذكوان، من طريقيه، كما في النشر، وبالضم قرأ الباقون وأدغم دال ﴿وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف.

❁ وعن ابن محيصن﴿فضلناه﴾ بالضاد المعجمة، أي: على غيره[1].

(١) شاذ لا يقرأ به.

❁ وعن الحسن ﴿فنعملُ﴾ برفع اللام[١]، أي: «فنحن نعمل» ونصبه الجمهور على ما انتصب عليه ﴿فَيَشْفَعُواْ﴾.

❁ واتفق على رفع ﴿نُرَدُّ﴾؛ على أنه عطف فعلية على اسمية، وهي ﴿هَل لَّنَا﴾ الخ.

❁ واختلف في ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ﴾ هنا [الآية: ٥٤]، والرعد [الآية: ٣][٢]:

فأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بفتح الغين، وتشديد الشين، من «غشّي» المضاعف، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بسكون الغين، وتخفيف الشين، فيهما من: «أغشى».

❁ واختلف في ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ﴾ هنا [الآية: ٥٤]، وفي النحل [الآية: ١٢][٣]:

فابن عامر فيهما برفع ﴿الشمسُ﴾ ما عطف عليها، ورفع ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾ على الابتداء والخبر.

وقرأ حفص، برفع ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ﴾ بالنحل؛ لأن الناصب ثمة ﴿سَخَّرَ﴾ فلو نصب ﴿ٱلنُّجُومَ﴾ و﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾ لصار اللفظ «سخرها، مسخرات» فيلزم التأكيد.

وقرأ الباقون بالنصب في الموضعين.

والنصب في﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾ بالكسرة فوجهه هنا أنه عطف على ﴿السموات﴾ و﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾ حال من هذه المفاعيل، وفي النحل على الحال المؤكدة، وهو مستفيض، أو على إضمار فعل قبل النجوم، أي: «وجعل» الخ.

❁ وقرأ أبو بكر ﴿خُفْيَةً﴾ [الآية: ٥٥] بكسر الخاء كما مرّ بالأنعام [الآية: ٦٣][٤].

❁ وغلّظ الأزرق لام ﴿إِصْلَٰحِهَا﴾.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٦٠)، البحر المحيط (٤/٣٠٨)، التيسير (ص: ١١٠)، تفسير القرطبي (٧/٢٢١)، النشر (٢/٢٦٩).

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (١/٦١٧)، الإملاء للعكبري (١/١٦٠)، البحر المحيط (٤/٣٠٩)، التيسير (ص: ١١٠).

(٤) سبق نظيره.

❁ وقرأ ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ بالجمع نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب[١].

❁ واختلف في ﴿نَشْرًا﴾ هنا [الآية: ٥٧]، والفرقان [الآية: ٤٨]، والنمل [الآية: ٦٣][٢]:

فقرأ عاصم بالباء الموحدة المضمومة، وإسكان الشين في الثلاثة، جمع (بشير) كـ﴿نَذِيرٍ﴾ و﴿نُذُر﴾.

وقرأ ابن عامر بالنون مضمومة، وإسكان الشين، وهي مخففة من قراءة الضم.

وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، بالنون المفتوحة، وسكون الشين، مصدر واقع موقع الحال، بمعنى: «ناشرة»، أو «منشورة» أو «ذات نشر» وافقهم الأعمش.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، بضم النون والشين، جمع: «ناشر» كـ(نازل، ونزل)، و(شارف، وشرف) وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

❁ وأدغم ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا﴾ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وهشام من طريق الداجوني، وابن عبدان عن الحلواني، وأظهرها عنه الحلواني، من باقي طرقه كالباقين.

❁ وقرأ ﴿مَّيِّتٍ﴾ [الآية: ٥٧] بالتشديد نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف[٣].

❁ قرأ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بتخفيف الذال حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف[٤].

❁ واختلف في ﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ [الآية: ٥٨][٥]:

فأبو جعفر بفتح الكاف، وعن ابن محيصن سكونها، وهما مصدران.

والباقون بكسرها اسم فاعل، أو صفة مشبهة.

❁ واختلف في ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ هنا [الآية: ٥٩]، وفي هود [الآية: ٦١]، والمؤمنون

---

(١) سبق نظيره.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٦٩١/١)، الإملاء للعكبري (١٥٦/١)، البحر المحيط (٣١٦/٤)، التيسير (ص: ١١٠)، تفسير الطبري (٤٩١/١٢)، تفسير القرطبي (٢٢٩/٧)، النشر (٢٧٠/٢).

(٣) سبق نظيره.

(٤) سبق نظيره.

(٥) انظر: البحر المحيط (٣١٩/٤)، النشر (٢٧٠/٢).

[الآية: ٢٣][1]:

فالكسائي، وأبو جعفر، بخفض الراء، وكسر الهاء بعدها، على النعت، أو البدل من (إله) لفظًا، وافقهما المطوعي، وابن محيصن، بخلف الثاني له نصب الراء وضم الهاء، على الاستثناء.

والباقون برفع الراء، وضم الهاء، على النعت أو البدل من موضع (إله)؛ لأن (من) مزيدة فيه، وموضعه رفع، أما بالابتداء أو الفاعلية.

۞ وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

ويوقف لحمزة، وهشام، بخلف عنه على ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ كل ما في هذه السورة ونحوه مما كتب بالألف بإبدال الهمزة ألفًا، لفتح ما قبلها، وبتسهيلها بين بين على الروم، فهما وجهان، ولا يجوز إبدالها واوًا بحركة نفسها، لمخالفة الرسم، وعدم صحته رواية كما في النشر.

۞ واختلف في ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ [الآيتان: ٦٢، ٦٨] معًا هنا، وفي الأحقاف [الآية: ٢٣][2]:

فأبو عمرو، بسكون الباء، وتخفيف اللام، في الثلاثة. وافقه اليزيدي والباقون، بالفتح والتشديد.

۞ [﴿۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾﴾:]

۞ وعن المطوعي ﴿واذكروا﴾ بفتح الذال، والكاف، وتشديدهما[3].

۞ وأمال ﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ حمزة، وهشام، وابن ذكوان بخلفهما، والباقون بالفتح.

۞ وقرأ ﴿بَصْۜطَةً﴾ [الآية: ٦٩] بالسين الدوري عن أبي عمرو، وهشام، وخلف عن

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٦١٢/١)، الإملاء للعكبري (١٥٦/١)، البحر المحيط (٣٢٠/٤)، التيسير (ص: ١١٠)، تفسير الطبري (٤٩٨/١٢)، تفسير القرطبي (٢٣٣/٧)، النشر (٢٧٠/٢).

(٢) انظر: البحر المحيط (٣٢١/٤)، التيسير (ص: ١١١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٨٦)، السبعة (ص: ٢٨٤)، النشر (٢٧٠/٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

حمزة، وكذا رويس، وخلف واختلف عن قنبل، والسوسي، وابن ذكوان، وحفص، وخلاد[١]. وتقدم تفصيل طرقهم بالبقرة.

❁ وعن الأعمش ﴿وإلى ثمودٍ﴾ بكسر الدال منونة[٢].

❁ وعن الحسن ﴿وتنحَاتون﴾ بفتح الحاء، وألف بعدها، في هذه السورة خاصة[٣].

❁ وأدغم دال ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وأدغم ﴿إِذۡ جَعَلَكُمۡ﴾ أبو عمرو، وهشام.

❁ وقرأ ﴿بُيُوتًا﴾ [الآية: ٧٤] بكسر الباء قالون، وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف[٤].

❁ واختلف في ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ﴾ [الآية: ٧٥] بعد ﴿مُفۡسِدِينَ﴾ في قصة صالح[٥]:

فابن عامر بزيادة واو للعطف قبل ﴿قَالَ﴾.

والباقون بغير واو، اكتفاء بالربط المعنوي.

❁ وقرأ ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ بهمزة واحدة، على الخبر، نافع، وحفص، وأبو جعفر.

والباقون بهمزتين على الاستفهام، فابن كثير، ورويس، بتسهيل الثانية بلا ألف، وأبو عمرو، بالتسهيل، مع الألف. والباقون بالتحقيق مع الألف.

ولهشام وجه ثان، وهو التحقيق، مع الألف.

❁ وتقدم ﴿إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾، وكذا ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم﴾.

❁ وقرأ ﴿صِرَٰطَ﴾ [الآية: ٨٦] بالسين قنبل، من طريق ابن مجاهد، ورويس، وبالإشمام

---

(١) سبق نظيره.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) سبق نظيره.

(٥) انظر: البحر المحيط (٣٢٩/٤)، التيسير (ص: ١١١)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٥٨)، النشر (٢٧٠/٢).

خلف عن حمزة، وإثبات الخلاف هنا في الأصل لخلاد غير مقروء به، لأنه انفرادة عن ابن عبيد، ولذا لم يعوّل عليه في الطيبة، وكذا كل منكر، ما عدا حرف الفاتحة كما تقدم بها[1].

۞ [﴿۞ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾﴾]:

❁ وأمال ﴿إِذۡ نَجَّىٰنَا﴾ و﴿ءَاسَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّلها الأزرق بخلفه.

❁ وقرأ ﴿نبيء﴾ بالهمز نافع.

❁ وأبدل همز ﴿ٱلۡبَأۡسَآءِ﴾ أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر.

❁ وقرأ ﴿لَفَتَحۡنَا﴾ بالتشديد ابن عامر، وابن وردان، وابن جماز، ورويس بخلفهما، ومرّ تفصيله بالأنعام[2].

❁ واختلف في ﴿أَوَأَمِنَ﴾ [الآية: ٩٨][3]:

فنافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، بسكون الواو على أن «أو» حرف عطف للتقسيم، أي: «أفأمنوا إحدى العقوبتين» وافقهم ابن محيصن.

والباقون بفتحها، على أن واو العطف دخلت عليها همزة الإنكار، مقدمة عليها لفظًا، وإن كانت بعدها تقدير، أي: «أفأمنوا مجموع العقوبتين» وورش على أصله في النقل.

❁ وقرأ ﴿نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم﴾ [الآية: ١٠٠] بإبدال الثانية واوًا مفتوحة، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

❁ وتقدم ﴿وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ﴾ آنفًا.

❁ وقرأ ﴿رُسُلُهُم﴾ [الآية: ١٠١] بسكون السين أبو عمرو[4].

❁ واختلف في ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن﴾ [الآية: ١٠٥][1]:

---

(١) سبق نظيره.
(٢) سبق نظيره.
(٣) انظر: البحر المحيط (٤/ ٣٩٨)، التيسير (ص: ١١١)، السبعة (ص: ٢٨٦)، النشر (٢/ ٢٧٠).
(٤) سبق نظيره.

فنافع، بفتح الياء مشددة، دخل حرف الجر على ياء المتكلم، فقلبت الفها ياء وأدغمت فيها وفتحت، وافقه الحسن.

والباقون بالألف على أن ﴿عَلَىٰٓ﴾ التي هي حرف جر دخلت على (أن) وتكون (على) بمعنى الباء، أي: «حقيق بقول الحق ليس إلا» أو يضمن «حقيق»، معنى: «حريص».

قال القاضي: «أو للإغراق في الوصف بالصدق، والمعنى: إنه حق واجب علي القول الحق؛ لأن أكون أنا قائله، لا يرضى إلا بمثلي ناطقًا به» انتهى[2]، ومثله في الكشاف.

❁ وتقدم نظير ﴿قَدْ جِئْتُكُم﴾ غير مرة.

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ﴾ حفص وحده.

❁ وأمال ﴿فَأَلْقَىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه.

❁ وقرأ ﴿أَرْجِئْهُ﴾ هنا [الآية: ١١١]، وفي الشعراء [الآية: ٣٦]، بهمزة ساكنة[3]، ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب، وأبو بكر، من طريق أبي حمدون، ونفطويه، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بغير همز فيهما، وهما لغتان، يقال: «أرجأت» و«أرجيته»، أي: أخّرته، كـ(توضأت، وتوضيت).

والحاصل من اختلافهم في الهمز، وهاء الكناية، فيها ست قراءات متواترة، ثلاثة مع الهمز، وثلاثة مع تركه:

فأما التي مع تركه، فأولها قراءة قالون، وابن وردان، من طريق ابن هارون، وهبة الله ﴿أرجه﴾ بكسر الهاء مختلسة بلا همز.

ثانيها: قراءة ورش، والكسائي، وابن جماز، وابن وردان، من طريق ابن شبيب، وخلف

=

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٦٢٨/١)، الإملاء للعكبري (١٦٢/١)، البحر المحيط (٣٥٥/٤).

(٢) انظر: تفسير البيضاوي (٤٥/٣)، دار الفكر –بيروت.

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٦٣٠/١)، الإملاء للعكبري (١٦٢/١)، البحر المحيط (٣٦٠/٤)، التيسير (ص: ١١١)، تفسير الطبري (٣٧/١٣)، تفسير القرطبي (٢٥٧/٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٥٩، ١٦٠)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٩٠).

في اختياره: ﴿أرجهي﴾ بإشباع كسرة الهاء، بلا همز.

ثالثها: قراءة عاصم، من غير طريق نفطويه، وأبي حمدون، عن أبي بكر، وحمزة: ﴿أرجهْ﴾ بسكون الهاء، بلا همز، وافقها الأعمش.

وأما الثلاثة التي مع الهمز، فأولها: قراءة ابن كثير، وهشام، من طريق الحلواني: ﴿ارجئهُو﴾ بضم الهاء مع الإشباع، والهمز، وافقها ابن محيصن.

الثانية: قراءة أبي عمرو، وهشام، من طريق الداجوني، وأبي بكر من طريق أبي حمدون، ونفطوية، ويعقوب: ﴿أرجئهُ﴾ باختلاس ضمة الهاء، مع الهمز، وافقهم اليزيدي، والحسن.

الثالثة: قراءة ابن ذكوان ﴿أرجئه﴾ بالهمز، واختلاس كسرة الهاء.

فلهشام وجهان: اختلاس ضمة الهاء، وإشباعها، كلاهما مع الهمز.

ولأبي بكر وجهان أيضًا: ترك الهمز، مع إسكان الهاء، والهمز مع اختلاس ضمتها.

ولابن وردان وجهان: ترك الهمز مع اختلاس كسرة الهاء، ومع إشباعها.

وقد طعن في قراءة ابن ذكوان بأن الهاء لا تكسر إلا بعد كسر، أو ياء ساكنة.

وأجيب: بأن الفاصل بينها وبين الكسرة الهمزة الساكنة، وهو حاجز غير حصين، واعتراض أبي شامة -رحمه الله تعالى- على هذا الجواب متعقب.

❁ واختلف في ﴿بِكُلِّ سَحِرٍ﴾ هنا [الآية: ١١٢]، ويونس [الآية: ٧٩][(١)]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بتشديد الحاء، وألف بعدها فيهما، على وزن: «فعال» للمبالغة.

وأماله الدوري عن الكسائي.

والباقون بألف بعد السين، وكسر الحاء خفيفة، كـ(فاعل) من غير إمالة، لا خلاف في تشديد موضع الشعراء [الآية: ٣٤].

❁ ومرّ إمالة ﴿جَآءَ﴾.

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٦٣٠)، الإملاء للعكبري (١/ ١٦٣)، البحر المحيط (٤/ ٣٦٠)، التيسير (ص: ١١٢)، تفسير الطبري (٧/ ٢٥٧).

❁ وقرأ ﴿أَإِنَّ﴾ [الآية: ١١٣] بهمزة واحدة؛ على الخبر[1]، نافع، وابن كثير، وحفص، وأبو جعفر.

والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم على أصولهم السابق تقريرها قريبًا في ﴿أَئِنَّكُمْ﴾.

❁ وتقدم إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ للدوري عن أبي عمرو، من طريق أبي الزعراء.

❁ [﴿۞ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿١١٧﴾﴾]:

❁ واختلف في ﴿تَلْقَفُ﴾ هنا [الآية: ١١٧]، وفي طه [الآية: ٦٩]، والشعراء [الآية: ٤٥][2]:

فحفص بسكون اللام، وتخفيف القاف، في الثلاثة، من (لقف) كـ(علم، يعلم)، يقال: «لقفت الشيء» أخذته بسرعة، فأكلته، وابتلعته.

والباقون بفتح اللام، وتشديد القاف، فيهن، من (تلقف) وتقدم تشديد تائه للبزي بخلفه.

❁ وغلظ الأزرق لام ﴿بَطَلَ﴾ وصلًا على الأصح، واختلف عنه في الوقف كما مرّ.

❁ وأما ﴿ءَامَنتُم﴾ هنا [الآية: ١٢٣]، وطه [الآية: ٧١]، والشعراء [الآية: ٤٩][3]:

فالقراء فيها على أربع مراتب:

الأولى: قراءة قالون، والأزرق، والبزي، وأبي عمرو، وابن ذكوان، وهشام، من طريق الحلواني، والداجوني من طريق زيد، وأبي جعفر بهمزة محققة، وأخرى مسهلة، وألف بعدها، في الثلاث.

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٦١، ١٦٢)، التيسير (ص: ٣٢، ١١١، ١١٢)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٥٨، ١٦١)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٨٨، ٢٩٢).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٦٢)، البحر المحيط (٤/٥٣٥)، التيسير (ص: ١١٢)، تفسير القرطبي (٧/٢٩٥)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٦١).

(٣) انظر: التيسير (ص: ١١٢)، تفسير الرازي (٤/٣٧٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٩٣)، السبعة (ص: ٢٩٠).

وللأزرق فيها ثلاثة البدل، وإن تغير الهمز كما مرّ، ولم يبدل أحد عنه الثانية ألفًا، فقول الجعبري: «وورش على بدله بهمزة محققة، وألف بدل عن الثانية، وألف أخرى عن الثالثة، ثم تحذف إحداهما للساكنين»، تعقبه في النشر، ثم قال: «ولعل ذلك وهم من بعضهم، حيث رأى بعض الرواة عن ورش، يقرأها بالخبر فظن أن ذلك على وجه البدل، وليس كذلك، بل هي رواية الأصبهاني، ورواية أحمد بن صالح، ويونس، وأبي الأزهر، كلهم عن ورش يقرؤنها بهمزة كحفص، فمن كان من هؤلاء يرى المد لما بعد الهمز، عدّ ذلك، فيكون مثل ﴿ءَامَنُواْ﴾ إلا أنه بالاستفهام، وأبدل وحذف» انتهى.

ونقله في الأصل وأقرّه على عادته، قال: فظهر أن من يقرأ عن ورش بهمزة واحدة، إنما يقرأ بالخبر.

المرتبة الثانية: لورش من طريق الأصبهاني، وحفص، ورويس، بهمزة محققة بعدها ألف، في الثلاث، وهي تحتمل الخبر المحض، والاستفهام، وحذف الهمزة اعتمادًا على قرينة التوبيخ.

المرتبة الثالثة: لقنبل، وهو يفرق بين السور الثلاث، فهنا أبدل همزتها الأولى واوًا خالصة، حالة الوصل، واختلف عنه في الهمزة الثانية، فسهلها عنه ابن مجاهد، وحققها مفتوحة ابن شنبوذ.

وأما إذا ابتدأ فبهمزتين، ثانيتهما مسهلة، كرفيقه البزي.

وأما طه، والشعراء، فسبق، ويأتي الحكم فيهما إن شاء الله تعالى.

المرتبة الرابعة: لهشام فيما رواه عنه الداجوني، من طريق الشذائي، وأبي بكر، وحمزة، والكسائي، وروح، وخلف، بهمزتين محققتين، وألف بعدهما، من غير إدخال ألف بينهما في الثلاث.

ولم يختلفوا في إبدال الثالثة ألفًا، لأنها فاء الكلمة، أبدلت لسكونها بعد فتح، وذلك أن أصل هذه الكلمة (ءآمنتم) بثلاث همزات: الأولى للاستفهام الإنكاري، والثانية همزة«أفعل» والثالثة فاء الكلمة.

فالثالثة يجب قلبها ألفًا، على القاعدة، والأولى محققة ليس إلا، غير أن حمزة، إذا وقف يسهلها بين بين، في وجه، لكونها حينئذ من المتوسط بغيره المنفصل، وأما الثانية ففيها الخلاف.

ولم يدخل أحد من القراء ألفًا بين الهمزتين في هذه الكلمة، لئلا يجتمع أربع متشابهات كما تقدم في باب بيانه.

❁ وعن ابن محيصن، والحسن: ﴿لأقْطَعن... ولأَصْلبنكم﴾ هنا [الآية: ١٢٤]، وطه [الآية: ٧١]، والشعراء [الآية: ٤٩][١]، بفتح الهمزة، وسكون القاف، والصاد، وتخفيف اللام، والطاء، وفتح الأولى وضم الثانية، من: (قطع، وصلب) الثلاثي.

❁ وعن الحسن ﴿ويذرُكَ﴾ بالرفع، عطفًا على ﴿أتذر﴾ أو استئناف.

❁ وعن ابن محيصن، والحسن ﴿وإلَاهتك﴾ بكسر الهمزة، وفتح اللام، وبعدها ألف، على أنه مصدر، بمعنى: عبادتك[٢].

❁ واختلف في ﴿سَنُقَتِّلُ﴾ [الآية: ١٢٧][٣]:

فنافع، وابن كثير، وأبو جعفر، بفتح النون، وإسكان القاف وضم التاء مخففة، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بضم النون، وفتح القاف وكسر التاء مشددة، للتكثير لتعدد المحال.

❁ وعن الحسن ﴿يوَرِّثها﴾ بفتح الواو، وتشديد الراء على المبالغة[٤].

❁ وعنه أيضًا ﴿طيرهم﴾ بياء ساكنة بعد الطاء بلا ألف[٥]، ولا همز، اسم جمع، وقيل: جمع.

❁ وعنه ﴿والقمْل﴾ بإسكان الميم، وتخفيفها[٦].

❁ وتقدم حكم ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلطُّوفَانَ﴾، ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلرِّجۡزُ﴾ من حيث ضم الهاء، والميم

---

(١) شاذ لا يقرأ به.
(٢) شاذ لا يقرأ به.
(٣) انظر: البحر المحيط (٤/٣٦٨)، التيسير (ص: ١١٢)، تفسير القرطبي (٧/٢٦٢)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٦٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٩٤)، النشر (٢/٢٧١).
(٤) شاذ لا يقرأ به.
(٥) شاذ لا يقرأ به.
(٦) شاذ لا يقرأ به.

وكسرهما.

❁ ووقف على ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ﴾ بالهاء ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وأماله الكسائي وقفًا.

❁ وسهل همز ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾أبو جعفر مع المد والقصر، وثّلث الأزرق همزة بخلفه، ومرّ وقف حمزة عليه أوائل البقرة.

❁ واختلف في ﴿يَعۡرِشُونَ﴾ هنا [الآية: ١٣٧]، والنحل [الآية: ٦٨][1]:

فابن عامر، وأبو بكر، بضم الراء فيهما، وهما لغتان، يقال: عرش الكرم يعرشه، بضم الراء وكسرها، وهو أفصح.

❁ واختلف في ﴿يَعۡكُفُونَ﴾ [الآية: ١٣٨][2]:

فحمزة، والكسائي، والوراق عن خلف، والمطوعي، وابن مقسم، والقطيعي عن إدريس عنه، بكسر الكاف، لغة أسد وافقهم الحسن، والأعمش، وروى الشطي عن إدريس ضمها، وبه قرأ الباقون، لغة بقية العرب.

❁ واختلف في ﴿وَإِذۡ أَنجَيۡنَٰكُم﴾ [الآية: ١٤١][3]:

فابن عامر بألف بعد الجيم، من غير ياء، ولا نون، مسندًا إلى ضمير الله تعالى.

والباقون بياء ونون، وألف بعدها، مسندًا إلى المعظم. قال في النشر: «والعجب أن ابن مجاهد لم يذكر هذا الحرف في كتابه السبعة».

❁ واختلف في ﴿يُقَتِّلُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾ [الآية: ١٤١][4]:

فنافع، بفتح الياء، وسكون القاف، وضم التاء مخففة على الأصل، والباقون بضم الياء،

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/٦٣٤)، الإملاء للعكبري (١/١٦٤)، البحر المحيط (٤/٣٧٧)، التيسير (ص: ١١٣)، تفسير القرطبي (٧/٢٧٢)، النشر (٢/٢٧١).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/١٦٤)، البحر المحيط (٤/٢٧٧)، التيسير (ص: ١١٣)، تفسير القرطبي (٧/٢٧٣)، النشر (٢/٢٧١).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/٣٧٩)، التيسير (ص: ١١٣)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٦٢، ١٦٣)، النشر (٢/٢٧١).

(٤) انظر: البحر المحيط (٤/٣٧٩)، التيسير (ص: ١١٣)، السبعة (ص: ٢٩٢)، النشر (٢/٢٧١).

وفتح القاف، وكسر التاء، مشددة للمبالغة.

۞ [﴿۞ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ١٤٢﴾]:

۞ وقرأ ﴿وَوَٰعَدۡنَا﴾ [الآية: ١٤٢] بغير ألف أبو عمرو، ويعقوب، وأبو جعفر[١].

۞ وعن ابن محيصن ﴿رَبُّ أرني﴾ بضم الباء بخلفه[٢].

۞ وأسكن راء ﴿أَرِنِيٓ﴾ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، ولأبي عمرو، اختلاس كسرة الراء أيضا من روايتيه كما مرّ بالبقرة.

۞ واتفقوا على إثبات ياء ﴿تَرَىٰنِي﴾ معًا في الحالين، وأمالها أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقلّلها الأزرق.

۞ وكسر النون وصلًا من ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ﴾ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وضمها الباقون.

۞ وأمال ﴿تَجَلَّىٰ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه.

۞ واختلف في ﴿دَكّٗا﴾ هنا [الآية: ١٤٣]، والكهف [الآية: ٩٨][٣]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بالمد والهمز، من غير تنوين فيهما بوزن: «حمراء» من قولهم: ناقة دكاء، أي: منبسطة السنام، غير مرتفعة، أي: أرضا مستوية.

وقرأ عاصم كذلك في الكهف فقط، وافقهم فيهما الأعمش.

والباقون بالتنوين بلا مد، ولا همز، مصدر واقع موقع المفعول به، أي: «مدكوكًا مفتتًا».

قال ابن عباس: «صار ترابًا»[٤].

---

(١) سبق نظيره.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٦٣٦/١)، الإملاء للعكبري (١٦٤/١)، البحر المحيط (٣٨٤/٤)، التيسير (ص: ١١٣).

(٤) انظر: تفسير العز بن عبد السلام (٥٠٢/١)، دار ابن حزم –بيروت.

وقال الحسن: «ساخ في الأرض»[١] وهو مفعول ثان لـ(جعل) على المشهور فيهما.

❁ وقرأ ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ﴾ [الآية: ١٤٣] بالمد نافع، وأبو جعفر[٢].

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ﴾ ابن كثير، وأبو عمرو.

❁ واختلف في ﴿بِرِسَٰلَٰتِي﴾ [الآية: ١٤٤][٣]:

فنافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وروح، بالتوحيد، والمراد به المصدر، أي: بإرسالي إياك، أو المراد بتبليغ رسالتي، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ الباقون بالألف على الجمع، يعني: أسفاء التوراة.

❁ وعن المطوعي ﴿وبكلمي﴾ بكسر اللام[٤].

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ غير ابن عامر، وحمزة.

❁ واختلف في ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ﴾ [الآية: ١٤٦][٥]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بفتح الراء والشين، وافقهم الأعمش.

والباقون بضم الراء، وسكون الشين، لغتان في المصدر، كـ(البخل، والبخل).

❁ واختلف في ﴿حُلِيِّهِمۡ﴾ [الآية: ١٤٨][٦]:

فحمزة، والكسائي، بكسر الحاء واللام، وتشديد الياء مكسورة، على الاتباع لكسرة اللام، وافقهما ابن محيصن.

وقرأ يعقوب بفتح الحاء وسكون اللام، وتخفيف الياء، إما مفرد أريد به الجمع، أو اسم جمع مفرده: (حلية)، كـ(قمح، وقمحة).

---

(١) شاذ لا يقرأ به. انظر: تفسير الماوردي النكت والعيون (٢/٢٥٨)، دار الكتب العلمية -بيروت.

(٢) سبق نظيره.

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/٣٨٦)، التيسير (ص: ١١٣)، تفسير القرطبي (٧/٢٨٠)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٩٥)، السبعة (ص: ٢٩٣).

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) انظر: الإعراب للنحاس (١/٦٣٧)، الإملاء للعكبري (١/١٦٤)، البحر المحيط (٤/٣٩٠).

(٦) انظر: البحر المحيط (٤/٣٩٢)، التيسير (ص: ١١٣)، تفسير الطبري (١١/١١٥)، تفسير القرطبي (٧/٢٨٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٦٤).

والباقون بضم الحاء، وكسر اللام، وتشديد الياء، مكسورة جمع: (حلي)، كـ(فلس، وفلوس)، والأصل: (حلوى)، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

❁ وضم هاء ﴿يَهۡدِيهِمۡ﴾ يعقوب، وكذا ﴿أَيۡدِيهِمۡ﴾.

❁ وأدغم دال ﴿قَدۡ ضَلُّواْ﴾ ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ واختلف في ﴿يَرۡحَمۡنَا رَبُّنَا وَيَغۡفِرۡ لَنَا﴾ [الآية: ١٤٩][1]:

فحمزة، والكسائي، وخلف، بالخطاب فيهما، ونصب الباء من ﴿رَبَّنَا﴾ على النداء، وافقهم الأعمش.

والباقون بالغيب فيهما، ورفع ﴿رَبَّنَا﴾ على أنه فاعل.

❁ وأدغم راء ﴿يَغۡفِرۡ لَنَا﴾ أبو عمرو، بخلف عن الدوري.

❁ وفتح ياء الإضافة ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

❁ واختلف في ﴿ٱبۡنَ أُمَّ﴾ هنا [الآية: ١٥٠]، وفي طه [الآية: ٩٤][2]:

فابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، بكسر الميم فيهما، كسر بناء عند البصريين، لأجل ياء المتكلم.

والباقون بفتحها فيهما لتركيبهما تركيب «خمسة عشر» بالشبه اللفظي عندهم، فعلى هذا ليس (ابن) مضافًا (لأم)، بل مركب معها.

ومذهب الكوفيين أن (ابن) مضاف (لأم)، و(أم) مضافة للياء قلبت الياء ألفًا تخفيفًا،

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٦٣٨/١، ٦٣٩)، البحر المحيط (٣٩٢)، التيسير (ص: ١١٤)، تفسير الطبري (١١٩/١٣)، تفسير القرطبي (٢٨٦/٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٦٤)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٩٦)، السبعة (ص: ٢٩٥).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٦٣٩/١)، الإملاء للعكبري (١٦٥/١)، البحر المحيط (٣٩٦/٤)، التيسير (ص: ١١٣)، الكشاف (٩٥/٢)، الكشف للقيسي (٤٧٨/١)، النشر (٢٧٢/٢).

فانفتحت الميم كقوله:

يـــا ابْنَــةَ عَـــمّا لا تَلــومي وَاهجَعــي[1]

ثم حذفوا الألف، وبقيت الفتحة دالة عليها.

ويوقف عليه همزة، بالتحقيق، والتسهيل كالواو.

❁ وعن ابن محيصن ﴿تَشمَت﴾ بفتح التاء والميم جعله لازمًا، فرفع به الأعداء على الفاعلية[2].

❁ وعنه ضم باء ﴿ربُّ اغفر﴾[3].

❁ ومرّ إدغام الراء في اللام.

❁ وأبدل الهمزة الثانية واوًا مفتوحة ﴿مَن تَشَآءُ أَنتَ﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

❁ [﴿وَٱكۡتُبۡ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَۚ قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ ١٥٦﴾]:

❁ وفتح ياء الإضافة من ﴿عَذَابِيَ أُصِيبُ﴾ نافع، وابو جعفر.

❁ وأمال ﴿الدنيا﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو، وعن الدوري عنه الكبرى أيضًا.

❁ وعن الحسن ﴿من أسآءَ﴾ [الآية: ١٥٦]، بسين مهملة، وفتح الهمزة، على المضي[1].

(١) هو من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي، من أبيات له يقول في مطلعها:

ودع فواها هن من مودع

أبو النجم العجلي (؟- ١٣٠ هـ =؟- ٧٤٧ م) الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرّجاز ومن أحسن الناس إنشادًا للشعر، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، قال أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت. انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل (١/ ١١٤)، دار الكتب العلمية -بيروت.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

لكن قال الداني: «لا تصح هذه القراء عن الحسن».

❁ وهمز (النبيء) نافع.

❁ وأمال ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ [الآية: ١٥٧] بين بين، قالون، وحمزة، بخلفهما، والأزرق، وأمالها كبرى الأصبهاني، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وحمزة في ثانية، والكسائي، وخلف، والثاني لقالون الفتح.

❁ وقرأ ﴿يَأۡمُرُهُم﴾ بالسكون، والاختلاس أبو عمرو، وروى الإتمام عن الدوري عنه، كالباق.

❁ وتقدم حكم ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾.

❁ واختلف في ﴿إِصۡرَهُمۡ﴾[2]:

فابن عامر بفتح الهمزة ومدها، وفتح الصاد وألف بعدها، على الجمع.

والباقون بكسر الهمزة، والقصر، وإسكان الصاد بلا ألف، على الإفراد اسم جنس.

❁ وعن المطوعي ﴿عشرة﴾ بكسر الشين، وعنه إسكانها لغة الحجاز، وبه قرأ الجمهور[3].

❁ وأمال ﴿ٱسۡتَسۡقَىٰهُ﴾ [الآية: ١٦٠] حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه.

❁ وعن المطوعي ﴿ما رزقْتُكم﴾ بالتاء مضمومة على الإفراد[4].

❁ وقرأ ﴿قِيلَ لَهُمۡ﴾ بالإشمام هشام، والكسائي، ورويس.

❁ وقرأ ﴿تَغۡفِرۡ﴾ [الآية: ١٦١] بالتأنيث مبنيًا للمفعول، نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، والباقون بالنون مبنيًا للفاعل.

❁ واختلف في ﴿خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡ﴾ [الآية: ١٦١][1]:

=

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) أنظر: الإملاء للعكبري (١/١٦٥)، البحر المحيط (٤/٤٠٤)، التيسير (ص: ١١٣)، تفسير القرطبي (٧/٣٠١)، الكشف للقيسي (١/٤٧٩)، النشر (٢/٢٧٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

فنافع، وأبو جعفر، ويعقوب ﴿خَطِيَٓـَٔتِكُمۡ﴾ بجمع السلامة، ورفع التاء، على النيابة عن الفاعل.

وقرأ ابن عامر بالإفراد ورفع التاء، كذلك وهو واقع موقع الجمع لفهم المعنى.

❁ وقرأ أبو عمرو ﴿خطاياكم﴾ على وزن: «عطاياكم» بجمع التكسير، مفعولًا لـ﴿نَّغۡفِرۡ﴾ وافقه اليزيدي، وابن محيصن، بخلفه.

والباقون بجمع السلامة، وكسر التاء نصبًا على المفعولية، وأما موضع ﴿نُوحٍ﴾ فأبو عمرو بوزن: «قضايا».

والباقون بجمع السلامة مخفوضًا بالكسرة، واتفقوا على ﴿خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾ بالبقرة [الآية: ٥٨] للرسم.

❁ وتقدم إشمام﴿قِيلَ﴾.

❁ وغلّظ لام ﴿ظَلَمُواْ﴾الأزرق بخلفه.

❁ وقرأ ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى السين ابن كثير، والكسائي، وخلف، في اختياره وكذا يقف حمزة.

❁ وأدغم ذال ﴿إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وضم هاء ﴿تَأۡتِيهِمۡ﴾ يعقوب، وكذا ﴿لَا تَأۡتِيهِمۡ﴾.

❁ وعن الحسن ﴿لا يُسبتون﴾ بضم الياء، وكسر الباء[2].

وعن المطوعي بفتح الياء، وضم الموحدة[3].

❁ ووقف على(لِمَ) بهاء السكت البزي، ويعقوب، بخلفهما.

❁ واختلف في ﴿مَعۡذِرَةً﴾ [الآية: ١٦٤][4]:

=

(١) انظر: البحر المحيط (٤/٤٠٩)، التيسير (ص: ١١٤)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٦٦)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٢٢٩)، النشر (٢/٢٧٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (١/٦٤٥)، الإملاء للعكبري (١/١٦٦)، البحر المحيط (٤/٤١٢)، التيسير =

فحفص بالنصب على المفعول من أجله، أي: «وعظناهم» لأجل المعذرة، أو على المصدر، أي: تعتذر معذرة؛ أو على المفعول به؛ لأنّ المعذرة تتضمن كلامًا، وحينئذ تنصب بالقول، كـ(قلت خطبة)، وافقه اليزيدي، فخالف أبا عمرو.

والباقون بالرفع، خبر مبتدأ محذوف، أي: «موعظتنا أو هذه معذرة» والعذر التنصل من الذنب.

❁ واختلف في ﴿بَئِيسٍ﴾ [الآية: ١٦٥][1]:

فنافع، وأبو جعفر، وزيد عن الداجوني عن هشام، بكسر الباء الموحدة، وياء ساكنة بعدها من غير همز، مثل: (عيس).

وقرأ ابن ذكوان، وهشام، من طريق زيد، عن الداجوني، كذلك، إلا أنه بالهمز الساكن، بلا ياء على أنه صفة على «فعل» كـ(حذر) نقلت كسرة الهمزة إلى الباء، ثم سكنت.

ووجه قراءة نافع، كذلك، أي: أن أصله ما ذكر، ثم أبدل الهمزة ياء.

واختلف عن أبي بكر: فالجمهور عن يحيى بن آدم عنه، بباء مفتوحة، ثم ياء ساكنة، ثم همزة مفتوحة، على وزن «ضيغم» صفة على (فيعل) وهو كثير في الصفات.

وروى الجمهور عن العليمي عنه، بفتح الباء، وكسر الهمزة، وياء ساكنة، على وزن «رئيس» وصف على (فعيل) كشديد للمبالغة، وبه قرأ الباقون.

وعن الحسن كسر الباء، وهمزة ساكنة، وفتح السين بلا تنوين[2].

ويوقف عليها لحمزة بالتسهيل كالياء، وإبدالها ياء ضعيف.

❁ وعن الأعمش ﴿يفسقون﴾ بكسر السين[1].

=

(ص: ١١٤)، تفسير الطبري (١٨٥/١٣)، تفسير القرطبي (٣٠٧/٧)، المعاني للفراء (٣٩٨٩/١)، الكشف للقيسي (٤٨١/١)، النشر (٣٧٢/٢).

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١٦٦/١)، الإملاء للعكبري (١٦٦/١)، البحر المحيط (٤١٢/٤، ٤١٣)، التيسير (ص: ١١٤)، المحتسب لابن جني (٢٦٥/١)، النشر (٢٧٢/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

❁ ومرّ ترقيق راء ﴿قِرَدَةً﴾ للأزرق وإخفاء أبي جعفر تنوينها عند الخاء بعدها بالبقرة، وذكر الأصل أن أبا جعفر أبدل همزة ﴿خاس□﴾ وليس كذلك، وتقدم ما فيه.

ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل بين بين، وبحذف الهمزة اتباعًا للرسم، والإبدال ياء ضعيف.

❁ وسهل الأصبهاني عن ورش همزة ﴿تَأَذَّنَ﴾ بلا خلف، واختلف عنه في ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ بإبراهيم [الآية: ١٦٧] كما مرّ.

❁ وتقدم قريبًا إدغام (إذ) في (التاء).

❁ وعن ا□سن ﴿وُرِّثوا﴾ بضم الواو، وتشديد الراء، مبنيًا للمفعول[٢].

❁ وضم رويس هاء ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ﴾.

❁ وقرأ ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ١٦٩] بالخطاب نافع، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، والباقون بالغيب.

❁ واختلف في ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ [الآية: ١٧٠][٣]:

فأبو بكر، بسكون الميم، وتخفيف الس□ من: «أمسك» وهو: متعدّ، فالمفعول محذوف، أي: «دينهم»، أو «أعمالهم بالكتاب»، والباء للحال، أو الآلة، والباقون بالفتح والتشديد، من (مسك)، بمعنى: تمسك، فالباء للآلة كهي في «تمسكت بالحبل».

۞ [﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧١﴾﴾]:

❁ واختلف في ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ هنا [الآية: ١٧٢]، وبس [الآية: ٤١]، والأول والثاني من الطور [الآية: ٢١][٤]:

=

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (ص: ٦٤٨)، الإملاء للعكبري (ص: ١٦٦)، البحر المحيط (٤/٤١٧)، التيسير (ص: ١١٤)، النشر (٢/٢٧٢).

(٤) انظر: البحر المحيط (٤/٤٢١)، التيسير (ص: ١١٤)، تفسير القرطبي (٧/٣١٨)، تفسير الرازي (٤/٣١٢)، النشر (٢/٢٧٣).

فابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، بالإفراد في الأربعة، مع ضم تاء أول الطور، وفتحها في الثلاثة، وافقهم ابن محيصن، والأعمش.

وقرأ نافع، وأبو جعفر، بإفراد أول الطور، والجمع في الثلاثة، مع كسر التاء فيها، وضمها أول الطور.

وقرأ أبو عمرو بالجمع هنا، وموضعي الطور، مع كسر التاء في الثلاثة، وبالإفراد في (يس) مع فتح تائه، وافقه اليزيدي.

وقرأ ابن عامر، ويعقوب، بالجمع في الأربعة، مع رفع التاء أول الطور، وكسرها في الثلاثة.

وعن الحسن كأبي عمرو، إلا أنه رفع أول الطور، فكلهم رفع تاء أول الطور، إلا أبا عمرو، واليزيدي، فكسراها.

وظهر على قراءة التوحيد هنا أن (ذريتهم) مفعول (يأخذ) على حذف مضاف، أي: ميثاق ذريتهم.

أما على الجمع، فيحتمل أن يكون ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ بدلًا من ضمير ﴿ظُهُورِهِمْ﴾ كما أن من ﴿ظُهُورِهِمْ﴾ بدل من ﴿يَبَنِيَ ءَادَمَ﴾ بدل بعض، ومفعول (أخذ) محذوف، والتقدير و«إذ أخذ ربك من ظهور ذريات بني آدم ميثاق التوحيد».

قال الجعبري في الخبر: «مسح الله ظهر آدم بيده، فاستخرج من هو مولود إلى يوم القيامة، كهيئة الذر، فقال يا آدم: هؤلاء ذريتك، أخذت عليهم العهد بأن يعبدوني، ولا يشركون بي شيئا وعليّ رزقهم، ثم قال لهم: ألستُ بربكم؟ فقالوا: بلى، فقالت الملائكة: شهدنا، فقطع عذرهم يوم القيامة» انتهى[1].

(١) لم أستدل عليه بلفظه، ولكن وقفت على مثله: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم بـ(نعمان) يوم عرفة، وأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرهم بين يديه كالذر، ثم كلمهم قبَلًا، قال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى). أخرجه أحمد (١/٢٧٢، رقم: ٢٤٥٥)، وقال الهيثمى (٧/٢٥): رجاله رجال الصحيح، وأخرجه النسائى فى الكبرى (٦/٣٤٧، رقم: ١١١٩١)، وقال: كلثوم هذا ليس بالقوى ، وحديثه ليس بالمحفوظ، والحاكم (١/٨٠، رقم: ٧٥)، وقال: صحيح الإسناد، والبيهقى فى الأسماء والصفات (ص: ٣٢٧)، وأخرجه أيضًا: الضياء (١٠/٣٣٨، رقم: ٣٦٦). ومن غريب الحديث : (بنعمان) بالفتح: واد فى طريق الطائف يخرج إلى عرفات. (قبلا): يقال: رأيته قبَلًا بكسر القاف، أى: عيانًا.

❁ وأمال ﴿بلى﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة، من طريق أبي حمدون عن يحيى، وبالفتح والصغرى الأزرق، وأبو عمرو، وصححهما في النشر عنه، من روايتيه لكنه اقتصر في طيبته في ذكر الخلاف على الدوري.

❁ واختلف في ﴿أَن تَقُولُواْ...أَوۡ تَقُولُوٓاْ﴾ [الآيتان: ١٧٢، ١٧٣][1]:

فأبو عمرو بالغيب فيهما، جريًا على ما تقدم، أي: أشهدهم لئلا يعتذروا يقولوا: ما شعرنا، أو الذنب لأسلافنا، وافقه ابن محيصن، واليزيدي.

والباقون بالخطاب على الالتفات.

❁ وأظهر ثاء ﴿يَلۡهَثۚ﴾ نافع، وابن كثير، وهشام، وعاصم، وأبو جعفر، بخلف عنهم.

والباقون بالإدغام، واختاره للجميع صاحب النشر، وحكى ابن مهران الإجماع عليه وأدغم ذال ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا﴾ أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ ويوقف لحمزة على ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ﴾ ونحوه بالنقل، والسكت، في الهمزة الأولى، وبالبدل في الثانية، مع المد، والتوسط، والقصر، وفيها الروم بالتسهيل، مع المد والقصر، فهي عشرة، ويمتنع عدم السكت، والنقل في الأولى لعدم صحته رواية، كما مرّ بالبقرة.

❁ واختلف في ﴿يُلۡحِدُونَ﴾ هنا [الآية: ١٨٠]، والنحل [الآية: ١٠٣]، وفصلت [الآية: ٤٠][2]:

فحمزة، بفتح الياء والحاء في الثلاثة، من (□د) ثلاثيًا، وافقه الأعمش.

وقرأ الكسائي، وخلف، عن نفسه كذلك، في النحل.

والباقون بضم الياء، وكسر الحاء في الثلاثة من «أ□د»، وقيل: هما بمعنى، وهو الميل، ومنه لحد القبر؛ لأنه يمال بحفرة إلى جانبه، بخلاف الضريح، فإنه يحفر في وسطه.

❁ وأمال ﴿عَسَى﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والصغرى الأزرق، والدوري

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٦٥١/١)، البحر المحيط (٤٢١/٤)، التيسير (ص: ١١٤)، تفسير الطبري (٣١/٥).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٦٥٣/١)، الإملاء للعكبري (١٦٧/١)، النشر (٢٧٣/٢).

عن أبي عمرو.

❁ وأبدل الأصبهاني همزة ﴿فَبِأَيِّ﴾ ياء مفتوحة وبه مع التحقيق وقف حمزة.

❁ واختلف في ﴿وَنَذَرُهُمۡ﴾ [الآية: ١٨٦][1]:

فنافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر بنون العظمة، ورفع الراء، على الاستئناف، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ أبو عمرو، وعاصم، ويعقوب، بالياء على الغيبة، ورفع الراء وافقهم اليزيدي، والحسن.

وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، بالياء، وجزم الراء، عطفًا على محل قوله تعالى: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ وافقهم الأعمش.

❁ وأمال ﴿طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾ الدوري عن الكسائي وحده.

❁ وأمال ﴿مُرۡسَىٰهَاۚ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه، ومثله: ﴿تَغَشَّىٰهَا﴾.

❁ وقرأ ﴿ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ﴾ بإبدال الثانية واوًا مكسورة، بتسهيلها كالياء نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابو جعفر، ورويس، وأما تسهيلها كالواو فتقدم ردّه.

✡ [﴿۞ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفٗا فَمَرَّتۡ بِهِۦۖ فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحٗا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ١٨٩﴾]:

❁ وقرأ ﴿إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا﴾ بالمد قالون، بخلف عنه.

❁ واتفق الكل على إدغام ﴿أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾.

❁ واختلف في ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ [الآية: ١٩٠][2]:

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٦٥٤/١)، البحر المحيط (٤٣٣/٤)، التيسير (ص: ١١٥)، النشر (٢٧٣/٢).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١٦٧/١)، البحر المحيط (٤٤٠/٤)، التيسير (ص: ١١٥).

فنافع، وأبو بكر، وأبو جعفر، بكسر الشين، وإسكان الراء، وتنوين الكاف، من غير همز، اسم مصدر، أي: ذا شرك أي إشراك، وقيل: بمعنى النصب، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بضم الشين، وفتح الراء، وبالمد والهمز، بلا تنوين جمع: شريك.

❁ واختلف في ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ هنا [الآية: ١٩٣]، و﴿يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ في الشعراء [الآية: ٢٢٤](١):

فنافع، بسكون التاء، وفتح الباء الموحدة فيهما وافقه الحسن.

والباقون بفتح التاء مشددة، وكسر الموحدة فيهما، وهما لغتان.

❁ واختلف في ﴿يَبْطِشُونَ﴾ هنا [الآية: ١٩٥]، و﴿يَبْطِشَ بِٱلَّذِى﴾ بالقصص [الآية: ١٩] و﴿نَبْطِشُ﴾ بالدخان [الآية: ١٦](٢):

فأبو جعفر بضم الطاء في الثلاثة، وافقه ا□سن.

والباقون بالكسر فيهن، والبطش: «الأخذ بالقوة»، والماضي: «بطش» بالفتح فيهما كـ(خرج، يخرج)، و(ضرب، يضرب).

❁ وكسر اللام من ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ عاصم، وحمزة، ويعقوب، وضمها الباقون.

❁ وأثبت الياء في ﴿كِيدُونِ﴾ وصلًا أبو عمرو، وهشام، من طريق الداجوني، وأبو جعفر، وفي الحالين قنبل من طريق ابن شنبوذ، من طريق الحلواني، ويعقوب، وأثبتها في ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾ في الحالين يعقوب.

❁ واختلف في ﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ﴾ [الآية: ١٩٦](٣):

فابن حبش عن السوسي، بياء واحدة مفتوحة مشددة، وكذا روى أبو نصر الشذائي عن ابن جمهور، عن السوسي، وشجاع عن أبي عمرو، وأبو خلاد عن اليزيدي عن أبي عمرو، نصًا، وعبد الوارث عن أبي عمرو، أداء.

ووجهت على أن ياء «فعيل» مدغمة في ياء المتكلم، والياء التي هي لام الكلمة محذوفة،

(١) أنظر: البحر المحيط (٤/ ٤٤١)، التيسير (ص: ١١٥)، النشر (٢/ ٢٧٤).
(٢) أنظر: البحر المحيط (٤/ ٤٤٥)، النشر (٢/ ٢٧٤).
(٣) أنظر: التبيان للطوسي (٥/ ٦٠).

وهذا أحسن ما قيل في تخريجها.

أو أن ﴿وَلِيِّ﴾ اسم نكرة، غير مضاف، والأصل إن «وليا » فـ(وليا) اسم (إن) و() خبرها، ثم حذف التنوين، لالتقاء الساكنين، ولم يبق إلا كون اسمها نكرة، والخبر معرفة وهو وارد ومنه:

وإن حرامـــا أن أســـب مجاشـــعًا ....(١)

قال في النشر: وبعضهم يعبر بالإدغام وهو خطأ إذ المشدّد لا يدغم في المخفف، وافقه اسن بلا خلاف عنه.

وروى الشنبوذي عن ابن جمهور، عن السوسي، كسر الياء المشددة بعد الحذف، وهي قراءة عاصم، والجحدري وغيره. ويلزم منه ترقيق الجلالة.

ووجهه في النشر ذلك: «بأن المحذوف ياء المتكلم، لملاقاتها ساكنًا كما تحذف آيات الإضافة لذلك»، قال: فقيل على هذا إنما يكون هذا الحذف حالة الوصل، فإذا وقف أعادها وليس كذلك بل الرواية الحذف فيهما وأجرى الوقف مجرى الوصل، كما في ﴿وَٱخۡشَوۡنِ ٱلۡيَوۡمَ﴾، و﴿يقْضِ الحَقّ﴾.

ويحتمل أن يخرج على قراءة حمزة في ﴿مُصْرِخِيِّ﴾ الآتي إن شاء الله تعالى.

وقرأ الباقون بياءين مشدّدة، مكسورة، فمخفّفة مفتوحة.

❁ واختلف في ﴿طَٰٓئِفٌ﴾ [الآية: ٢٠١](٢):

---

(١) صدر بيت من الطويل، وقائله الفرزدق، جاء في عجزه:

.... بآبـــائي الـــشم الكـــرام الخـــضارم

الفَرَزدَق (٣٨ - ١١٠ هـ/٦٥٨ - ٧٢٨ م) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، يشبه بزهير بن أبي سلمى وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر، كان شريفًا في قومه، عزيز الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه، لقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه، وتوفي في بادية البصرة، وقد قارب المائة. انظر: خزانة الأدب (٢٨٧/٩)، دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٦٦٠/١)، الإملاء للعكبري (١٦٠/١)، البحر المحيط (٤٤٩/٤)، النشر =

فابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، بياء ساكنة من غير ألف، ولا همز على وزن: (ضيف) مصدر من: «طاف، يطيف»، كـ(باع، يبيع)، وافقهم اليزيدي، والشنبوذي.

والباقون بألف وهمزة مكسورة، من غير ياء اسم فاعل من: «طاف، يطوف».

❁ واختلف في ﴿يَمُدُّونَهُمۡ﴾ [الآية: ٢٠٢][1]:

فنافع، وأبو جعفر، بضم الياء، وكسر الميم، من: «أمد».

وقرأ الباقون بفتح الياء، وضم الميم من: «مد».

❁ وأبدل همزة ﴿قرئ﴾ ياء مفتوحة «أبو جعفر».

❁ ونقل همز ﴿قُرۡءَانٍ﴾ ابن كثير.

❁ المرسوم:

❁ ﴿ما يَتَذَكَّرون﴾ بياء قبل التاء في الشامي.

❁ بعض المصاحف ﴿وَرِيَاشًا﴾ بألف بعد الياء وقبل الشين.

❁ واتفق على الياء في ﴿يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ و﴿لَن تَرَىٰنِي﴾.

❁ و﴿ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي﴾، ﴿فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِي﴾، وكتب في الشامي ﴿مَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ﴾ بلا واو.

❁ ﴿بصطة﴾ هنا [الآية: ٦٩]، بالصاد اتفاقًا، بخلافها في البقرة [الآية: ٢٤٧] فإنها بالسين.

❁ وكتب في الشامي ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ﴾ بقصة صالح بواو.

❁ ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾ هنا [الآية: ١١٦]، وآخر يونس [الآية: ٨١] بألف بعد الحاء، في بعض المصاحف، وفي بعضها قبلها.

❁ واتفق على كتابة ﴿ضُحًى وَهُمۡ﴾ بالياء بدل الألف المنقلبة عن الواو.

=
(٢/٣٧٥).

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/٦٦١)، الإملاء للعكبري (١/١٦٧)، البحر المحيط (٤/٤٥١).

ونقل نافع، حذف ألف ﴿طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾ هنا [الآية: ١٣١]، وألف ﴿وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١١٨﴾ و﴿وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٣٩﴾ وخرج ﴿وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ بالأنفال [الآية: ٨].

❁ وكتب في الشامي ﴿وإذا نجيناكم﴾ بياء بين الجيم والكاف، وفي باقي المصاحف بياء ونون، وألف صورتها بينهما.

❁ نافع عن المدني ﴿يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ بلا ألف، وكذا ﴿لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ و﴿بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ بالكهف [الآية: ٢٧]، وبالشورى [الآية: ٢٤].

❁ وروى نافع أيضًا ﴿خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡ﴾ هنا [الأعراف: ١٦١]، ونوح [الآية: ٢٥]، بلا ألف، وفيهما صورتا ياء وتاء.

❁ ونقل أيضًا ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ هنا [الآية: ١٥٧]، و﴿ٱلَّتِي كَانَت تَّعۡمَلُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَۚ﴾ بالأنبياء [الآية: ٧٤] بلا ألف.

❁ وكتب في أكثرها ﴿سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ﴾ بزيادة واو بعد الألف.

❁ وكتب في بعضها ﴿طَٰٓئِفٞ﴾ بغير ألف بعد الطاء.

۞ المقطوع والموصول:

❁ اتفقوا على قطع «أن» عن «لا» في عشرة منها: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ﴾ [الآية: ١٠٥]، و﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ هنا [الآية: ١٦٩].

❁ وعلى قطع «عن» في قوله ﴿عَن مَّا نُهُواْ﴾.

❁ واختلف في قطع لام ﴿كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ﴾.

۞ هاء التأنيث:

❁ ﴿رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ بالتاء كالبقرة [الآية: ٢١٨]، وما يأتي، وكذا ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

۞ ياءات الإضافة:

۞ سبع: ﴿رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ [الآية: ٣٣]، ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [الآية: ٥٩]، ﴿بَعْدِيَ أَعَجِلْتُمْ﴾ [الآية: ١٥٠]، ﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ﴾ [الآية: ١٠٥]، ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ [الآية: ٤٤]، ﴿ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [الآية: ١٤٦]، ﴿عَذَابِيَ أُصِيبُ﴾ [الآية: ١٥٦].

۞ ومن الزوائد ثنتان: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [الآية: ١٩٥]، ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾ [الآية: ١٩٥].



سورة الأنفال

❁ قيل: هي أول المدني، واختلف في ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾.

۞ [الفواصل:]

❁ وآيها سبعون وخمس كوفي، وست حجازي وبصري، وسبع شامي.

❁ اختلافها ثلاث: ﴿ثُمَّ يُغۡلَبُونَ﴾ بصري وشامي، ﴿كَانَ مَفۡعُولاً﴾ الأولى غير كوفي، ﴿وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ غير بصري.

❁ شبه الفاصلة ثماني: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾، ﴿رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾، ﴿فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ﴾، ﴿ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾، ﴿إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾﴿يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ﴾، ﴿ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ﴾، وثاني: ﴿كَانَ مَفۡعُولاً﴾.

۞ [القراءات:]

❁ عن ابن محيصن بخلف عنه ﴿علنفال﴾ بإدغام النون في اللام[1] كما مرّ في البقرة.

❁ وضم هاء ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ حمزة، ويعقوب.

❁ وأمال ﴿زَادَتۡهُمۡ﴾ هشام، وابن ذكوان بخلف عنهما، وحمزة، والباقون بالفتح.

❁ وعن ابن محيصن ﴿يعدكم ا احدى﴾ بوصل الهمزة، ﴿فجاءته احدهما﴾ وما جاء منه[2].

❁ وأمال ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ أبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، والدوري، عن الكسائي، ورويس.

❁ وأدغم ذال ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ واختلف في ﴿مُرۡدِفِينَ﴾ [الآية: ٩][3]:

فنافع، وأبو جعفر، ويعقوب، بفتح الدال اسم مفعول، أي: مردفين بغيرهم. والباقون بالكسر، اسم فاعل، أي: مردفين مثلهم.

وما روي عن قنبل من طريق ابن مجاهد، أنه يقرأ كنافع، فليس بصحيح عن ابن مجاهد، كما

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) انظر: الإعراب للنحاس (٦٦٧/١)، الإملاء للعكبري (٣/٢)، البحر المحيط (٤٦٥/٤)، التيسير (ص:١١٦)، تفسير الطبري (٤١٤/١٣).

في النشر.

❁ واختلف في ﴿يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾ [الآية: ١١][١]:

فابن كثير، وأبو عمرو، بفتح الياء، وسكون الغين، وفتح الشين، وألف بعدها، لفظا ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ بالرفع على الفاعلية، من: (غشى، يغشى) وافقهما ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ نافع، وأبو جعفر، بضم الياء، وسكون الغين، وبياء بعدها، من: (أغشى النعاس)، بالنصب مفعول به، وفاعله ضمير الباري تعالى، وافقهما الحسن.

والباقون بضم الياء، وفتح الغين، وكسر الشين، مشددة، وبياء بعدها، ونصب ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ من (غشى) بالتشديد.

❁ وعن ابن محيصن تسكين ميم ﴿أمنة﴾[٢].

❁ وقرأ ﴿وَيُنَزِّلُ﴾ [الآية: ١١] بسكون النون، وتخفيف الزاي، ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب[٣].

❁ وقرأ ﴿ٱلرُّعۡبَ﴾ [الآية: ١٢] بضم العين، ابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر ويعقوب[٤].

❁ وعن الحسن ﴿دُبْره﴾ بسكون الباء كقولهم: (عُنُق) في (عُنْق)[٥].

وكسر يعقوب بكماله كغيره الهاء من ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ﴾ فاستثناها من المجزوم.

❁ وقرأ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ ... وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ﴾ [الآية: ١٧] بتخفيف النون، ورفع الجلالة الشريفة فيهما، ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف[٦].

❁ وأمال ﴿رَمَىٰ﴾ شعبة من جميع طرق المغاربة، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقلّلها الأزرق بخلفه، والباقون بالفتح، وهو رواية جمهور العراقيين عن شعبة.

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٣/٢)، البحر المحيط (٤٦٧/٤)، التيسير (ص:١١٦)، تفسير الرازي (٣٥٢/٤)، الكشاف (١١٧/٢)، السبعة (ص:٣٠٤)، النشر (٢٧٦/٢).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) سبق نظيره.

(٤) سبق نظيره.

(٥) شاذ لا يقرأ به.

(٦) سبق نظيره.

❁ واختلف في ﴿مُوهِنُ كَيۡدِ﴾ [الآية: ١٨][1]:

فابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، بسكون الواو وتخفيف الهاء، والتنوين على أنه اسم فاعل، من: (أوهن) كـ(أكرم)، معدّى بالهمزة والتنوين، على الأصل في اسم الفاعل (وكيد) بالنصب على المفعولية به، وافقهم الأعمش.

وقرأ حفص، بالتخفيف من غير تنوين، و﴿كَيۡدَ﴾ بالخفض على الإضافة، وافقه الحسن.

والباقون بفتح الواو، وتشديد الهاء وبالتنوين، ونصب ﴿كَيۡدَ﴾ مفعول به أيضًا.

❁ وأدغم دال ﴿فَقَدۡ جَآءَكُمُ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وأمال ﴿جَآءَ﴾ حمزة، وخلف، وابن ذكوان، وهشام بخلفه، ورقّق الأزرق بخلفه راء ﴿خَيۡرٌ﴾.

❁ واختلف في ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ﴾ [الآية: ١٩][2]:

فنافع، وابن عامر، وحفص، بفتح همزة (أن) على تقدير لام العلة. والباقون بالكسر على الاستئناف.

❁ وشدّد تاء ﴿وَلَا تَوَلَّوۡاْ﴾ وصلًا البزي بخلفه.

❁ [﴿۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ٢٢﴾]:

❁ واتفقوا على فتح ﴿دَعَاكُمۡ﴾.

❁ وأمال ﴿فَـَٔاوَىٰكُمۡ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وقلّله الأزرق بخلفه، وكذا ﴿تُتۡلَىٰ﴾.

❁ وأدغم راء ﴿وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۗ﴾ السوسي، والدوري بخلفه.

❁ وأدغم دال ﴿قَدۡ سَمِعۡنَا﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وعن المطوعي ﴿هو الحق﴾ بالرفع[3]، على أن ﴿هُوَ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلۡحَقُّ﴾ خبره، والجملة خبر ﴿كَانَ﴾.

❁ وقرأ ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ﴾ [الآية: ٣٢] بإبدال الهمزة الثانية ياء خالصة مفتوحة، نافع،

---

(١) انظر: الإملاء للعكبري (٣/٢)، التيسير (ص:١١٦)، تفسير الطبري (٤٤٩/١٣)، تفسير القرطبي (٣٨٦/٧).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (٣/٢)، البحر المحيط (٤٧٩/٤)، التيسير (ص:١١٦)، تفسير الطبري (٤٥٧/١٣)، الكشف للقيسي (٤٩١/١)، النشر (٤٧٦/٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس.

❁ وضم هاء ﴿فِيهِمۡ﴾ يعقوب، وأشم صاد ﴿تَصۡدِيَةٗۚ﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، ورويس بخلف عنه.

❁ وقرأ ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ﴾ [الآية: ٣٧] بضم الياء الأولى، وفتح الميم وكسر الثانية مشددة، حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف.

والباقون بفتح الياء، وكسر الميم، وسكون الياء الثانية.

❁ وأدغم دال ﴿قَدۡ سَلَفَ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ وأدغم تاء ﴿مَضَتۡ سُنَّتُ﴾ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف.

❁ ووقف على ﴿سُنَّتُ﴾ بالهاء ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب.

❁ وعن المطوعي ﴿وَيَكُونَ﴾ بالرفع على الاستئناف[1].

❁ واختلف في ﴿بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [الآية: ٣٩][2]:

فرويس بالخطاب وافقه الحسن والباقون بالغيب.

❁ [﴿۞ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٤١﴾]:

❁ وسبق إمالة ألف ﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾، وألفي ﴿ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾.

❁ واختلف في ﴿بِٱلۡعُدۡوَةِ﴾ معًا [الآية: ٤٢][3]:

فابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، بكسر العين فيهما، وافقهم الحسن، واليزيدي، وابن محيصن.

والباقون بالضم فيهما، وهما لغتان لأهل الحجاز، وإنكار أبي عمرو الضم محمول على أنه لم يبلغه.

---

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: البحر المحيط (٤/٤٩٥)، النشر (٢/٢٧٦).

(٣) انظر: الإملاء للعكبري (٢/٤)، البحر المحيط (٤/٤٩٩)، التيسير (ص:١١٦)، تفسير الطبري (١٣/٥٦٥).

❁ ومرّ إمالة ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ و﴿ٱلۡقُصۡوَىٰ﴾، وكذا ﴿يَحۡيَىٰ﴾.

❁ واختلف في ﴿مَنۡ حَيَّ﴾ [الآية: ٤٢][١]:

فنافع، والبزي، وقنبل، من طريق ابن شنبوذ، وأبو بكر، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف عن نفسه، بكسر الياء الأولى، مع فك الإدغام، وفتح الثانية وافقهم ابن محيصن بخلفه.

والباقون بياء مشددة مفتوحة، وبه قرأ قنبل، من طريق ابن مجاهد، وهما لغتان مشهورتان في كل ما آخره ياءان من الماضي، أولاهما مكسورة نحو: (عيّ) و(حيّ).

❁ وأمال ﴿أَرَىٰكَهُمۡ﴾ [الآية: ٤٣] أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والأزرق بالفتح والصغرى.

ولم يقرأ الأزرق بوجهين من الرائي، إلا هذه فقط، وبالأول قطع له صاحب العنوان، وبالثاني صاحب التيسير، وأطلق الشاطبي الوجهين في الحرز وهما صحيحان كما في النشر.

❁ وقرأ ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الآية: ٤٤] بالبناء للفاعل، ابن عامر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف[٢].

❁ وشدّد البزي بخلفه تاء ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾ مع إشباع الألف قبلها.

❁ وأبدل همز ﴿فِئَةٖ﴾، و﴿فِئَتَانِ﴾، و﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ ياء في الثلاثة أبو جعفر.

❁ وعن ا□سن ﴿فتفشلوا﴾ بكسر الش□، فقيل: إنه غير معروف، وقيل: بل هو لغة ثابتة[٣].

❁ وعن ا□طوعي ﴿وتذهبْ ريحكم﴾ [الآية: ٤٦] بالجزم، عطفًا على فعل النهي قبله[٤].

❁ وأدغم ذال ﴿وَإِذۡ زَيَّنَ﴾ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، وخلاد، والكسائي.

❁ وأبدل أبو جعفر همزة ﴿بَرِيٓءٞ﴾ ياء وأدغم الياء في الياء بخلف عنه، في الروايتين.

❁ وفتح ياءي الإضافة من ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ﴾ و﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ٤٨] نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٦٧٨/١)، الإملاء للعكبري (٤/٢)، البحر المحيط (٥٠١/٤)، التيسير (ص: ١١٦)، الكشاف (١٢٨/٢)، النشر (٢٧٦/٢).

(٢) سبق نظيره.

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

❁ واختلف في ﴿إِذۡ يَتَوَفَّى﴾ [الآية: ٥٠][1]:

فابن عامر بالتاء على التأنيث، وهشام على أصله في إدغام الذال في التاء.

والباقون بالتذكير، لكون الفاعل مجازي التأنيث، وللفصل.

❁ وعن المطوعي ﴿فشرذ﴾ [الآية: ٥٧] بالذال المعجمة[2]، قيل هذه المادة مهملة في لغة العرب، وقيل ثابتة، ومن قال إنها كذلك في مصحف ابن مسعود رضي الله تعالى عنه تعقبه في «الدر» بأن النقط والشكل أمر حادث أحدثه يحيى بن يعمر[3].

❁ واختلف في ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ هنا [الآية: ٥٩]، والنور [الاية: ٥٦][4]:

فابن عامر، وحمزة، بالغيب فيهما، واختلف عن إدريس عن خلف، فروى الشطي عنه كذلك فيهما، ورواهما عنه المطوعي، وابن مقسم، والقطيعي، بالخطاب، وبه قرأ الباقون.

وافق أبا عمرو الأعمش، واليزيدي فيهما، ووافق حمزة الحسن، ووافق أبا جعفر ابن محيصن، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول على قراءة الخطاب، و﴿سَبَقُوٓاْ﴾ ثان، والمخاطب النبيﷺ والفاعل على قراءة الغيب ضمير يعود على «الرسول» أو يفسّره السياق، أي: «قتيل المؤمنين» وإن جعل«الذين» فاعلًا فالمفعول الأول محذوف، أي: «أنفسهم» والثاني سبقوا.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٦٨٠)، الإملاء للعكبري (٢/ ٥)، البحر المحيط (٤/ ٥٠٦).

(٢) شاذ لا يقرأ به.

(٣) ابن يعمر العدواني (... - ١٢٩ هـ = ... - ٧٤٦ م) يحيى بن يعمر الوشقي العدواني، أبو سليمان: أول من نقط المصاحف، ولد بالأهواز، وسكن البصرة، وكان من علماء التابعين، عارفًا بالحديث والفقه ولغات العرب، من كتاب الرسائل الديوانية، وفي لغته إغراب وتقعر، أدرك بعض الصحابة، وأخذ اللغة عن أبيه، والنحو عن أبي الأسود الدؤلي، وكان فصيحًا، ينطق بالعربية المحضة، طبيعة فيه، غير متكلف، وتشيع لأهل البيت من غير انتقاص لفضل غيرهم، وصحب يزيد بن المهلب إلى خراسان (سنة ٨٣ هـ) فكان كاتب رسائله، وأعجب الحجاج بقوة أسلوبه، فطلبه من يزيد، فجاءه إلى العراق، وحادثه فلم ترضه صراحته، فرجع إلى خراسان (وهذه رواية الجهشياري للخبر، وهي تختلف عن رواية غيره)، ولما ولي قتيبة ابن مسلم على الري ولاه القضاء بمرو، ثم عزل بتهمة إدمان النبيذ فيما يقال، وفي خبر أورده ابن الآبار، عن العقد أن الحجاج ولّاه قضاء بلده، فلم يزل بالبصرة قاضيًا حتى مات. انظر: الأعلام (٨/ ١٧٧).

(٤) انظر: الإعراب للنحاس (١/ ٦٨٢)، الإملاء للعكبري (٢/ ٥) البحر المحيط (٤/ ٥١٠)، التيسير (ص:١١٧)، تفسير الطبري (١٤/ ٢٨)، تفسير القرطبي (٨/ ٣٣).

❁ وفتح سين ﴿يَحۡسَبَنَّ﴾ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر[1].

❁ واختلف في ﴿إِنَّهُمۡ لَا يُعۡجِزُونَ﴾ [الآية: ٥٩][2]:

فابن عامر، بفتح الهمزة على إسقاط لام العلة.

والباقون بكسرها، على الاستئناف.

❁ وعن ابن محيصن ﴿يعجزونِ﴾ بكسر النون، وشدّدها بخلف عنه، فأدغم نون الرفع في نون الوقاية، وحذف ياء المتكلم، مجتزيًا عنها بالكسرة، وأثبتها بخلف عنه في الحالين[3].

❁ وعن الحسن ﴿رُبُط﴾ [الآية: ٦٠] بضم الراء والباء، من غير ألف، نحو: «كتاب، وكُتب»[4].

❁ واختلف في ﴿تُرۡهِبُونَ﴾ [الآية: ٦٠][5]:

فرويس، بتشديد الهاء من (رهّب) المضاعف.

والباقون بتخفيفها من (أرهب).

❁ وعن الحسن: ﴿يرَهبون﴾ بالغيب والتخفيف، وضمير الفاعل يرجع إلى مرجع (لهم)، فإنهم إذا خافوا خوفوا من ورائهم[6].

❁ [﴿۞ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٦١﴾]:

❁ وقرأ ﴿لِلسَّلۡمِ﴾ [الآية: ٦١] بكسر السين شعبة[7].

❁ وهمز ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ نافع، ورقّق الأزرق راء ﴿عِشۡرُونَ﴾ كما نصّ عليه الداني، والشاطبي، وابن بليمة، وغيرهم وفخّمه عنه مكي في جماعة.

---

(١) انظر: الإعراب للنحاس (٦٨٢/١)، الإملاء للعكبري (٥/٢) البحر المحيط (٥١٠/٤)، التيسير (ص:١١٧)، تفسير الطبري (٢٨/١٤)، تفسير القرطبي (٣٣/٨).

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٦٨٣/١)، البحر المحيط (٥١٠/٤)، النشر (٢٧٧/٢).

(٣) شاذ لا يقرأ به.

(٤) شاذ لا يقرأ به.

(٥) انظر: البحر المحيط (٥١٢/٤)، النشر (٢٧٧/٢).

(٦) شاذ لا يقرأ به.

(٧) انظر: الإملاء للعكبري (٥/٢)، التيسير (ص: ١١٧)، تفسير القرطبي (٣٩/٨)، تفسير الرازي (٣٧٨/٤).

❁ واختلف في ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ... يَغْلِبُوٓاْ﴾ [الآية: ٦٥]، و﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ﴾ [الآية: ٦٦][1]:

فعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، بالياء من تحت فيهما، للفصل بالظرف؛ ولأن التأنيث مجازي، وافقهم الأعمش.

وقرأ أبو عمرو، ويعقوب، بالتذكير في الأول، لما ذكر، والتأنيث في الثاني؛ لأن وصفه بالمؤنث وهو ﴿صَابِرَةٌ﴾ قوّاه وافقهما اليزيدي، والحسن.

والباقون بالتأنيث فيهما، لأجل اللفظ، وخرج بإسناده إلى (المائة) إن ﴿يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ﴾، ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ﴾ المتفق على تذكيرهما.

❁ واختلف في ﴿أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الآية: ٦٦][2]:

فعاصم، وحمزة، وخلف، بفتح الضاد، وافقهم الأعمش بخلفه.

والباقون بضمها، وكلاهما مصدر، وقيل: الفتح في العقل، والرأي، والضم في البدن.

وقرأ أبو جعفر بفتح العين، والمد والهمزة مفتوحة بلا تنوين، جمعًا على (فعلاء) كـ(ظريف، وظرفاء) ولا يصح كما في النشر ما روي عن الهاشمي من ضم الهمزة، وافقه المطوعي.

والباقون بإسكان العين، والتنوين، بلا مد ولا همز.

❁ واختلف في ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ﴾ [الآية: ٦٧][3]:

فأبو عمرو، ويعقوب بالتأنيث مراعاة لمعنى الجماعة، وافقهم اليزيدي، والحسن.

والباقون بالتذكير، اعتبارًا للفظ.

❁ واختلف في ﴿لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الآية: ٦٧]، و﴿مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾ [الآية: ٧٠][4]:

فأبو عمرو بفتح الهمزة، وسكون السين، في الأول، وضم الهمزة، وفتح السين، وبالألف بعدها في الثاني، مع الإمالة فيهما، وافقه اليزيدي.

وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، بغير ألف مع الإمالة فيهما، وافقهم الأعمش.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٤/٥١٧)، التيسير (ص: ١١٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٧٢)، الحجة لأبي زرعة (ص: ٣١٣).

(٢) انظر: البحر المحيط (٤/٥١٧)، التيسير (ص: ١١٣)، السبعة (ص: ٣٠٨، ٣٠٩)، النشر (٢/٢٧٧).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤/٥١٨)، التيسير (ص: ١١٧)، الحجة لابن خالويه (ص: ١٧٣).

(٤) انظر: الإملاء للعكبري (٢/٦)، البحر المحيط (٤/٥١٨)، المعاني للفراء (١/٤١٨)، النشر (٢/٢٧٧).

وقرأ أبو جعفر بضم الهمزة فيهما، وفتح السين على وزن (فُعَالى) بلا إمالة.

والباقون بفتح الهمزة، وسكون السين، بلا ألف، على وزن (فَعْلَى) وهو قياس «فعيل» بمعنى: «مفعول» لكن قلّلها الأزرق.

❁ وقرأ ﴿أَخَذۡتُمۡ﴾ بإظهار الذال ابن كثير، وحفص، ورويس، بخلفه.

❁ وعن الحسن، والمطوعي ﴿أَخَذ منكم﴾ [الآية: ٧٠] بفتح الهمزة والخاء مبنيًا للفاعل، وهو الله تعالى[1].

❁ ومرّ إدغام ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾.

❁ واختلف في ﴿مِّن وَلَٰيَتِهِم﴾ هنا [الآية: ٧٢]، والكهف [الآية: ٤٤][2]:

فحمزة بكسر الواو فيهما، وافقه الأعمش.

وقرأ الكسائي، وكذا خلف، كذلك في الكهف.

والباقون بفتح الواو، لغتان، أو الفتح من (النصرة والنسب)، والكسر من (الإمارة). ووقع للنويري أنه جعل خلفًا هنا كحمزة، وقد علم أنه إنما يوافقه في حرف «الكهف».

وأسقط في الأصل هنا خلفًا من حرف الكهف، فلعله من الكتاب فليعلم.

۞ [الرسوم:]

❁ نقل نافع، عن المدني ﴿وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ﴾ هنا [الآية: ٢٧]، ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ﴾ «بقد أفلح» [المؤمنون الآية: ٨] بغير ألف بعد النون، وكلام الرائية[3]، كالمقنع عام في الألفين.

لكن قال السخاوي: المراد هنا ألف الجمع.

قال الجعبري: فلعله ظفر بتخصيص رواية نافع، أو شافهه به الناظم.

❁ واتفقوا على حذف الألف بعد العين في ﴿لَٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡمِيعَٰدِ﴾ هنا [الآية: ٤٢] خاصة، وإثباتها فيما عداه، نحو: ﴿لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾.

۞ [المقطوع والموصول:]

❁ اختلف في قطع ﴿أَنَّمَا غَنِمۡتُم﴾ هنا [الآية: ٤١].

(١) شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: الإعراب للنحاس (٦٨٩/١)، الإملاء للعكبري (٦/٢)، البحر المحيط (٥٢٢/٤)، النشر (٢٢٧/٢).

(٣) وهي: عقيلة أتراب القصائد في معرفة مرسوم المصاحف، للإمام الشاطبي.

❁ واتفق على قطع موضعي الحج [الآية: ٦٢]، ولقمان [الآية: ٣٠]، وعلى وصل ما عدا ذلك نحو: ﴿إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾.

❁ [هاء التأنيث:]

❁ رسموا بالتاء ﴿سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الآية: ٣٨]، كثلاثة فاطر [الآية: ٤٣]، وآخر غافر [الآية: ٨٥] فقط.

❁ [ياءات الإضافة:]

❁ ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ﴾ [الآية: ٤٨]، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ٤٨].

❁ وليس فيها زائدة للجماعة، ومرّ زيادة ياء في ﴿لا يعجزوني﴾ [الآية: ٥٩] لابن محيصن بخلفه[1].



(١) شاذ لا يقرأ به.

فهرس الموضوعات